

# شرح أملاك كوردي

على الفقيه ابن مالك

تأليف

أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الكوردي

وبها مشيه حاشية الملوي

منشورات الرضي - انتشارات زاهدني



# مکتبۃ لسان العرب

أ. علاء الدین شوقی

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حمد الله وفضله الى الاعراب مهاجري من المصبرات وعلما السانعا ربنا عبدي عوج كشافا من دقات  
 الاشارات والصلوة والسلام على سيدنا محمد الرفع منار الدين بحسام اللسان ولسان الحسام والخاص جناحه لمن اتبعه من  
 المؤمنين نحو امتثال امر الملك العلام وعلى آله وأصحابه الشاغلين أنفسهم بالانتصاب للنزاع في اعلاء كلمة الاسلام وعلى من  
 تبهم بحاسن الافعال وشرانف اوصاف اليقين والاذعان والاستسلام ﴿أما بعد﴾ فان شرح الخلاصة للمحقق المكيودي ذي  
 الاخلاص والايقان قدعم الانتفاع به اخلاص مؤانه ولفايه من مزيد التحرير والافتان لم ينسج على منواله الخلو عن الاطناب  
 الممل وتحافيه عن الاختصار المخل وما فيه من حسن الترتيب ويديع الترتيب وصنعة التعليم وجهه بين كشف قناع المتن  
 واعرابه فهو للمتعلم هداية الى صراط مستقيم ونظام المبادئ الجهد في ادارة النظر فيه وتصفيحه ومر اجتهته وفرغت نفسي في مزيد  
 التأمل فيه وكثرة الاكباب عليه ومذاكرته وتجزد له أقصم موارد السهر وأقتطف أزهار فوائدنا فكم فغادلي باسرار مستودعات  
 وتحقيقات وتدقيقات شريفة وابحاث رائقات ولكن ذلك بركة قرأته المرة بعد المرة وممارسة الكثرة بعد الكثرة على شيخ الصديق  
 والارشاد والتوفيق سيدنا مولانا ومفيد ناسيدي عبد الله بن محمد المغربي الفعصرى الكشكسى أدام الله تعالى بهجته وحرس  
 للانام مهجته فهو الذي أطاعنا على مخدرات أنكار عرائسه وأنشأنا عرف مستودعات أسرار فائسه وكيف لا وهو قد مارسه  
 على الجبال الراسيات وأنق فيهم لديهم كثير من نفاس الاوقات فوشعت ذلك الشرح بهذه الاطروقات وضعت الى ذلك ما فتح الله  
 به على من المسائل المستجدات ورصعته بجواهر طر بفاطائف ألهمتها وقت التأليف ودقائق اعتبارات وأعرضت عن نقل الفث  
 الذي في كثير من الشروح المذكورات مستعينا بالله تعالى فهو وحسي ونعم الوكيل ولتقدم شيئا من التعريف بالشارح فنقول هو الشيخ  
 الامام العارف بالله تعالى أبو زيد عبد الرحمن بن علي صالح المكيودي بفتح الميم وضم الكاف مخففة قبيلة قريية من فاس ومن شعره  
 نحن بنو مكيود أهل التي والجود تكتر في الاعادي ككثره الاسود كان رحمه الله اماما بارعا



في العلوم ورعا زاهد او هو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس (ومن مؤلفاته) هذا الشرح الذي عمت  
 بركانه وألف شرحا آخر اكبر منه ولم يكمله وقيل بل آتته ولو بقي ما لفت الناس الى غيره لكن  
 أحرقه أعداؤه حسدا فدعا عليهم وكانت دارهم دار علم فقطع الله منهم العلم وكشف عنهم السنن  
 وعن ذريتهم الى يومنا هذا وله شرح على منظومة الامام ابن مالك في المقصور والممدود وشرح على  
 الابحر ومية انتفع الناس به شرفا ورأيت بخط شخصنا أن له مقصورة في مدح النبي صلى الله  
 عليه وسلم وقد نكتت فيها على حازم وابن دريد وأخرى في علم التصريف وشرح على مقصورة المدح  
 المذكورة وأرجوزة في شرح أقطاب القريب وبالجملة كان ذا قدم راضع في العلم والولاية توفي سنة  
 احدى وعشمانه كذا في التوشيح وقبره مشهور بفاس مقصور للتبرك به أعاد الله علينا من بركانه  
 وأمطر علينا غيث كراماته ومن شعره اذا عرضت لي في زمانى حاجة وقد أشككت فيها على المقاصد

وقفت بباب الله ورقة ضارع وقلت الهى انى لك فاصد ولست ترانى واقفا عند باب من يقول فتاه سدى اليوم المكيودي  
 راقد (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أى متبركا وألف التقديم ليفيد الكلام بالفعوى والقصر والاهتمام بالمقدم فيفيد الكلام قصر  
 التأليف على التبرك وقصر التبرك على كونه باسم الله والدليل على هذا المحذوف الشروع في الفعل على أحد الوجهين وهو أن يقدر  
 ما جعلت التسمية مبدأ له والوجه الثاني أن يقدر من مادة الابتداء مطلقا وابتداء بالسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعمل مجديت كل  
 أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أبرأ وأجزم الروايات المشهورة والاجزم مقطوع الاصابع الا لانف كما  
 توهم بعض شراح الجوهره وفي البخارى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى هرقل عظيم الروم وأداء لشكر نعمائه التي هذا  
 التأليف أثر من آثارها ولم يقل بالله لتخصيل نكته الاجال والتفصيل أول الفرق بين التبرك والرحمن والرحيم اسمان بينا بالعبارة  
 من الرحيم بالضم وهو لطفة رقة القلب وانطاف يقضى الانعام فالانعام غايتها وأمعها الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك تؤخذ باعتبار  
 الغايات فالرحمة في حقه تعالى مجاز في الانعام أو ارادته وبسط ذلك ليس هذا محله والباء اما لاستعانة لان المحققين من المستكلمين على  
 أنه كاستعانة بالله تعالى يستعان باسمائه لان الاستعانة باسمائه تعالى راجعة الى الاستعانة به أو التديبه أو الملاسة أو التبرك وهو من  
 عرضيات الملاسة وأخص منها لانها تكون على وجه التبرك وعلى غيره كالصالح للانسان وليس التبرك من جزئياتها كالتوهم  
 ومعنى الملاسة المصاحبة وتوضع على بعدان تكون بمعنى من الاشارة أى ابتدئ الكتاب من اسم الله الخ لان البهولة من الكتاب  
 ولا يلزم ذكر المنتهى اليه والرحمن قال ابن مالك اسم لاصفة والدليل على ذلك انه جاء في القرآن كثيرا متبوعا واعترضه  
 الدمامي بانه يلزم أن يكون قائم غير صفة لانه يحى وغير تابع نحو القائم غير زيد وجوابه أن المراد أن الرحمن جاء متبوعا أكثر من  
 مجبته تابعا بل كونه تابعا لم يوجد بخلاف نحو القائم واشتقاق الرحمن على أنه صفة ورحيم من الفعل أعنى رحم بالضم لا من المصدر على

التحقيق لان المهققين كالرضي على أن الوصف مشتق من الفعل لا من المصدر ويدل له ظاهر كلام الامام ابن مالك في غير ما موضع كقولهِ (وصوغها من لازم لحاضر) لكنه قال في المفعول المطلق (وكونه أصلاً لهذين الخب) واشتقاقه من رحم بالضم على غير قياس لان فعل المضموم العين لا تأتي منه الصفة المشبهة قياساً إلا على فعل يسكون العين وفعل بكثرة وأقل وفعل بفتح العين كما قال الناظم (وفعل أولى وفعل بفعله كالضخم والجيل والفعل جمل وأفعال فيه قليل وفعل) والصحيح أن اقتضاه زنة فعلان المبالغة خاص بما إذا كان له اسم فاعل على غير وزن فعلان كما هنا بخلاف نحو غضبان فليس للمبالغة لانه ليس له اسم فاعل على غير وزن فعلان (قوله الحمد لله رب العالمين) الحمد هو الثناء بغير الحادث المطبوع فدخل فيه الثناء على الله تعالى بصفاته القديمة فإنه من أجل المحامد وما يعترض على غير هذا التعريف من التعارض فإنها تخرج هذا الحمد وان كان قد أُجيب عن ذلك بتعريفات في بعضها هو أدب مع الرب تعالى وليس هذا يحمل بسطه وخرج عن الثناء فهو وصف من هو في الدرر الأسفل من النار بما تضمنه ذاك أنت العزيز الكريم فإنه ليس بثناء بل تنقيص له ومضربه به والشكر فعل بئني عن تعظيم المنعم بسبب الانعام وقيل لا بد وأن يكون الانعام على الشاكر فعمل أن بينهما عموم من وجه وابتدأ بالجملة المبدوءة بها الفاعلحة زيادة في الاقتداء حيث أتى بطالعة الكتاب العزيز ورأيت بخط شيخنا مانصه قال الامام الفخر الحمد معرّفاً يقال الأفي حق الله عز وجل ولا يجوز أن يقال الحمد لزيد قاله سيبويه وذكر ابن العربي في القانون عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من شيء أحب إلى الله من الحمد وأبلغ الحمد الحمد لله على كل حال وفسر المحلى الحمد في تفسيره في أول سورة التكليف بأنه الوصف بالجليل ثم قال وهل المراد الاعلام بذلك للإيمان به أو الثناء به أوهما معا احتمالات أقيدها الثالث وب يضاف إلى العاقل كرب عبد الوالي (٣) غيره كرب الدين ورب الدار ويطلق على السيد ومنه الحديث أن تلد الامرة بها وفي رواية وجهها على المالكة (قوله وامام المرسلين) الامام من أهدى أي صار اماماً أي قداماً لمن يكون مفرداً

المكودي أتى الله بركته جنة  
 وفضله وكرمه ونفعنا به آمين  
 الحمد لله رب العالمين وصلاته  
 وسلامه على سيدنا محمد خاتم  
 النبيين وامام المرسلين  
 والرضا عن آل وأصحابه  
 الهادين المهتدين في أمم بعدك  
 فهذا شرح مختصر على ألفية  
 ابن مالك مذهب المقاصد  
 واضح المسالك تفهيمه به

وجهاً كافي القاموس وامامته صلى الله عليه وسلم المرسلين يحتمل أن يراد به امامته ليلة الامراء وأن يراد به أنه مقدم عليهم في التفضيل (قوله الهادين المهتدين) ان قلت لم قدم الهادين على المهتدين مع أن الهداء الهادي سابق على كونه هادياً بالذات لا بد في الهادي أن يكون مهتدياً قبل ذلك ولو بالعالم قد لما كان المتصدي للهداية أعم من أن يكون مهتدياً في نفسه أو غير مهتدياً حين تأخير المهتدين عن الهادين لكونه كالتخصيص له (قوله فهذا) الاشارة الى ما في الذهن سواء تقدمت الخطبة أم تأخرت (قوله شرح) أي ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً من حيث دلالاتها على معان مخصوصة بناء على المختار من أن أسامى الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالاتها على معان مخصوصة (قوله مهذب) في المختار التهذيب كالتنقيب ورجل مهذب أي مطهر الاخلاق (قوله ويحظى بمعانيها حفاظها) حذف من الثاني دلالة الاول أي وبه يحظى بمعانيها حفاظها ولا بد من هذه الملاحظة ليحصل ارتباط هذه الجملة بالشرح (قوله لما شرد) شبه الصعوبة التي في العبارات بشرود الابل واستعير الشرود للصعوبة واشتق منه شرد فقيه استعارة تضر بحجة تبعية ووجه كونها مكتوبة بأن تشبه العبارات بالابل وشرد تخجيل (قوله ولا اضافة غيرها لها) لا يستغنى عنه بما قبله لان اضافة شيء إليها لا تستلزم النقل (قوله ولا ايراد مذهب الخ) أتى به تفصيلاً لما أجهل في قوله قبل ذلك ولا اضافة الخ وقوله من غير تعرض للنقل الخ هذا هو المناسب لمن أراد التحصيل وينبغي لمن يدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بالاقوال لقوم لم يحصلوا قضيص أوقاتهم ولا ينتفعون فان ذلك أدب من يجب الشهرة (قوله البادي) امام من بدأ اذا ظهر رأى أخذ في الظهور وفي طلب العلم انظر المصباح أو من بدأ أي أتى البداية فتشبه المبتدئ بذلك بجامع الحدوث أي ان المبتدئ حدث في طلب العلم كما ان البادي حالة تحلوه في البداية أو من بدأ بالهز فيكون البادي بالهز من قبلت هزته ياه أي الذي بدأ في العلم أي ابتدأ فيه وهو أظهر والشاى أصله من له قطعة من الابل فاطلق هنا على من حصل جملة من العلم مهتدي بها الى ما يرد عليه من باقيه وهذا هو العالم اذ الشخص لا يعلم كل شيء (قوله الى ما اقترح) أي طلب من غرور به على سبيل التكلف والتحكم (قوله وأسهفته) أي أعنته (قوله سلامة الادراك والفهم) اللطيف فيه تيسيري فكل من اللطيفين يستعمل للتصوير والتصديق وقيد بالسلامة لانه قد يحصل ادراك الشيء وفهمه على خلاف ما هو عليه ولذا يقال فهم مستقيم وفهم سقيم (قوله ابن مالك) فصل بالفظ هو اشارة الى انه منسوب الى جده الاعلى بناء على ما في الهوارى ومحمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك فذكر ابن عبد الله مرتين وفي ابن قاسم الفري ابن عبد الله ثلاث مرات وعلى ظاهر عبارة الشارح والاشموني من ذكر ابن عبد الله مرة يكون الفصل هو اشارة الى أن مالك الكلبس أباه بلا واسطة ويحفظ شيخنا قال أبو إسحق أن أبا هريرة المتأخر المبتدأ لانه صفة يباين وذلك فيها جازون كان قليلاً ولا اكثر فيها الا اتباع ومثله في ابن عازي وسيد الشارح ان جملة هو ابن مالك معترضه ويحفظ شيخنا انه يحتمل أن يكون حالاً من محمد فان قلت كيف وقع الهمع مع قوله في باب النعت لن يظهر ما قلت بربدا اذا كان مدحاً أو ذمماً أو رجاها ما اذا

كان لخصص أو بيان نحو هذا الجائز خصه غيره واحد وقد مر في بعضهم لتاريخه بقوله فدخبع ابن مالك في خصامه وهو ابن عه كذا حكى من قدوما قيل ان الهارم بن كالمين فيكون عمره خمسا وسبعين سنة وقيل للوقوف فيكون عمره سبعين سنة فقط وقد تولى القضاء بالقاهرة وتشفع بها ثم رحل الى الشام فهو المالكي أو الاثنا عشرى أو الائمة اهل الشام في ثلث الميم دارا وقول الشارح جمال الدين أبو عبد الله محمد قد مره الله اللقب على الاسم المدح وبه على الازهرى أو لانه شهر من الاسم وقد ذكر ابن الانبارى انه يقدم اذا كان أشهر وجيان مدينة بالاندلس (قوله أحمد) أتى به اظهار الترتيب الحمد بنفسه واظهار التذلل وقول العلامة الأشعري في الفعلية المضارعية الاستمرار التجدد أى بعونة القرية قال شيخنا رويناعن شيخنا المرابط اطلاق القافية وقال انه رواية ابن البقال عن المؤلف والذي سمعناه من غيره تعديدها والظاهر ان ما يمكن فيه اطلاق القافية من سائر أبياتها فقايفته مطلقه كقوله بلطف موجز منجز كإروينا اطلاقها عن شيخنا ورأيت بخط شيخنا على نسخة أحمد بن زمام قول قاله أى ما تكفى معنى به تعالى أبدل منه الله أو قد عطفه وخبر مالك به قد وصفه ولم يقل يقول لكن قاله لانه نزل الاستقبالا منزلة الماضى لقوة الجاء محققا وقوعه ارجحى وجلة أحمد الى آخر القافية في محل نصب يقال وفيه انزال الامام ابن غازى بقوله حاجتكم معشر جمع نبلا • المعربين مفردا وجلا من ألف بيت غير شرط نصبت به ويؤيد منها رقيتم في العلا ورأيت بخط شيخنا هنا على نسخة نظم الجمل التي لها محل من الاعراب والتي لا محل لها في ثلاث أبيات بالتمثيل ونصها من طننى أعلنته فضلى ظهر • اذ صغت نظما استنار وظهر والله يعلم أكنت كدت • أقول أنوى الخيراتى سدت آليت أى أهدمت والقسم بره لو تاب من عصى لعزواتنصر (قوله مصليا) ان قلت مصليا مفرد والمفرد ليس منجز ولا انشاء والصلاة على النبي صلى الله (ع) عليه وسلم انما تكون بوجه انشائية لفظا ومعنى أو بوجه خبرية لفظا انشائية

المفاظها ويحظى بعناية حفاظها معرب عن اعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها من غير تعرض للقل عليها ولا اضافة غيرها اليها ولا انشاد شواهد الامالابد منه ولا ايراد مذهب الا مالا مندوحة عنه يستفيد به البادى ويستحسنه الشادى والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المتدنين والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها القاعين بعرفه لفظها طلب منى أن أضع شرحا على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفتها فأجبتني الى ما اقترح على وأسعفته بما أمل لدى والله سبحانه وتعالى يفعنا وياها بالعلم ويرزقنا وياها سلامة الادراك والفهم بمنه وكرمه آمين (قال محمد هو ابن مالك • أحمد بن زمام الله خير مالك) (مصليا على الرسول المصطفى وآله المستكلمين الشرفا) (وأستعين الله فى ألقىه • مقاصد النجوى بها محبوه) (تقرب الاقصى بلفظ موجز • وتبسط البذل بوعدم منجز)

معنى ولا تكون بما هو خير فظا ومعنى لان الخبر بالصلاة ليس بمصل قلت جملة أحمد • صليا انشاء لان الخيال بانضمامها الى صاحبها وعاملها تفيد خبرا نحو جاء زيد راكبا وان كانت وحدها لا تفيد كرا كإروينا فكذلك تفيد انشاء وان كانت وحدها لا تفيد ويجتزئنا اتفقوا على أن

مصليا حال مقدرة اذ لا يمكن الحمد والصلاة في زمن واحد ويحتمل أن يكون حال مقارنة اذا جعلنا الحمد في كلامه مرادا ونقتضى به الشكر مجازا والشكر يكون بالجنان ويكون قد شكر بجنانه ونطق بالصلاة بلسانه واطلاق الحمد على الشكر مجاز ذكره سيدي محمد السنوسى في بعض كتبه والحال المقدره عرفها الشمى بانها التي يتأخر مضمونها عن مضمونها عاملا (قوله على النبي) هذه رواية المشاركة ورواية المغاربة على الرسول قال ابن غازى قال على الرسول ولم يقل على النبي لان ذكر الرسول أمدح كذا بخط شيخنا (قوله المستكلمين) السين والتاء للطلب أو زائدتان وعلى كل فالشرفا امام مفرد بفتح الشين فالعنى على زيادتهما الكاملين فى اشرف وعلى ائمه للطلب الطالبيين كمال اشرف واما جمع بضم الشين ففعل المستكلمين محذوف أى الكاملين كل الحمد والطلبين كمال الحمد لانهم شرفا بانضمامه صلى الله عليه وسلم فيقول لهم الشرف بانضمامه صلى الله عليه وسلم بخط شيخنا ليست السين والتاء على بائها من الطلب وانما المراد الذين كمال لهم الشرف (قوله ألقىه) منسوبة لآل بيت أو آل من دوح أو آل بيت لان علامة التثنية تحذف للنب (قوله مقاصد) قيل اسم كتاب بجمعه هذه الالفية وقد يطلق المقصد فى الشئ بمعنى عدم الاخراف فيه (قوله محبوه) لم يطابق لانه يجوز الامر ان ولانه الافصح ليكون مقاصد جمع كثرة لما لا يعقل والافصح فيه الافراد وتظم ذلك بعضهم بقوله وجمع كثرة لما لا يعقل الافصح الافراد فيه يابل ومساواة الافصح المطابقه نحو هبات وافرات لانفه وأفرد الناظم لفظ وافرة فى قوله هبات وافرة لانه يجوز الامر ان وتلاو بل هبات بجماعة الهبات فيكون جار ياعلى الافصح (قوله بلطف) يحتمل أن البناء بمعنى مع أى تقرب الاقصى مع انها موجزة وهذا غريب فان التقريب فى العادة يكون معه بط (قوله وتبسط البذل) لاشك انها تعطى قارئها العلم الكثير اذا قرأها على الوجه الحق من حل اللفظ وتبيين المشكل على شيخ ناصح وهى سلم لفهم رغبة العلم فكانت تعطى العطايا الكثيره بسبب ذلك ولما كان يحتمل اعطاؤها المطل قال بوعدم منجز لان المطل يذهب لذة الكرم قال الشاعر  
عطاؤك مثل والمكارم جمعة • ونذهب لذات المكارم بالمطل

(قوله وتقتضى رضا الخ) أى فى حال كونها فائقة تطلب رضا بغير مصط وهذا تواضع من الشيخ وهضم لنفسه أو مقصوده الحث على الالكاب عليها والنظر فيها لان من رضى بشئ أحب به ومن أحب شيئا أكثر النظرا اليه وهذا أدق وقد قالوا ما من معنى فى الالفية الا وهو مقصود ولكنكته كقوله (ورجل من الكرام عندنا) فصد به الامام النورى بليدة كان عنده تلك اليسلة وقد حكى أن المؤلف لما وصل الى هنا قال فائقة منها بألف بيت • فوقه ولم يستطع الزيادة مدة ثم رأى فى المنام شخصا يعرف أنه ابن معطى فقال له انى أنظم ألفية فقال أسمعنى نغزرا الى ابيات الى أن قال فائقة منها بألف بيت فقال كل فقال لم أستطع الزيادة فقال أكله لك قال نعم فقال (والحى قد يغلب ألف بيت) فعرف أنه ابن معطى فرجع عن هذا وقال وهو بسبق حائز تفضيلا الخ وقوله بألف بيت جعلها فائقة عليها بكل بيتها بخط شيخنا قوله فائقة يريد فائقها فى كثرة المسائل فهى أكثر منها إلا أنهما فائقها فى جميع الاشياء بل ألفية ابن معطى فافت ألفية ابن مالك فى شئ آخر اه (قوله بسبق) بيان بلهفة التفضيل وكونه أفضل منه أولا مسكوت عنه وأما جعل المعنى وهو بسبق حائز تفضيلا من كل وجه حتى فى العلم فلا يناسب مدح الالفية (قوله ه) والظاهر لا يبنى كون تفضيل الفعل ظاهرا أيضا فاللام فى الظاهر للكامل

أى الظاهر الكامل فى الظهور فلا يبنى كون تفضيل الفعل ظاهرا أيضا (قوله والظاهر أن فى الكوفيين فأنهم يضمنون الحرف ومذهب البصريين تفضيل الفعل كذا بخط شيخنا والنحو علم بالحكام مستندة من استقراء كلام العرب أى أحكام فى ذواتها أو فعايا يعرض لها بالتركيب (قوله وشبهه) كأن قصد فان قلت لوقال واستخبر الخ لم يختل النظم قلت التضمين أكثر فائدة أى استغنى مستخبرا مع ان الشيخ قد يقصد تدريب المبتدئ على المسائل الصعبة (قوله والباء بمعنى فى) ويحتمل أن تكون للسهولة ويراد بمقاصد

(وتقتضى رضا بغير مصط • فائقة ألفية ابن معطى)  
 (وهو بسبق حائز تفضيلا • مستوجب ثنائى الجبلا)  
 (والله يقضى جهات وانقره • لى وله فى درجات الاستره)  
 قال فعل ماض لفظا والمراد به الاستقبال ووضع الماضى موضع المستقبل وادى فى كلام العرب كقوله عز وجل أنى أمر الله ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى النسب الاندلسى الاقليم الجبلى المنشأ الدمشقى الداروبى اتوفى لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدا وخبر معترضة بين قال ومحكيه وأحد فعل مضارع من حد وورى مفعول والله يدل منه وخير مالك يدل بعد بدل ومصدرا حال من فاعل أحد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفعول من الصفو وهو الخالص والمستكملين صفة لآله والشرف مفعول بالمستكملين وأستعين جملة معروفة على أحد وما بعده محكى يقال الى آخر الجز وقوله فى ألفية أى فى نظم قصيدة ألفية والظاهر ان فى بمعنى على فان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعددة يعلى كقوله تعالى وأعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون الا أن يجعل استعين مضمنا معنى فعل تعدى بنى كاستغنى وشبهه ومقاصد التصوإى معظم التصوإى وهما منه والقصد فى الشئ عدم الافراط فيه ومجوبه أى مجموعة وهو خير عن مقاصد وممتعلق به والباء بمعنى فى وتقرب الاقصى أى تقرب البعيد للادغام والموجز الكلام الكثير المعانى القليل الالفاظ وتبسط البذل أى توسع العطاى والوعد المنجز الموفى بسرعة وتقتضى رضا أى تطلب الرضا من قارئها غير المشوب بالخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقتضى وألفية منصوب بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما جازم ومستوجب وثنائى مفعول بمسئوب والجميل صفة والله يقضى أى يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب  
 الكلام خبر مبتدأ مضمرة وهو على حذف مضاف وما موصولة واقفة على الكلم والتضمير العائد عليها من الصلة وهو المرورين وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والاشياء التى يتألف منها الكلام وهى الكسوم ولوقال وما يتألف منها امرأاة لما وقعت عليه ما لجازم قال

التجميعه أى جميع مسائل الضومجموعة بسببها أى تفهم اذا فهمت (قوله الجبلا) صفة مخصوصة ان كان الشاه يطلق على الذكر بشر أو كاشفة ان لم يكن يطلق على الذكر بشر وهو قول الأكثرين أو مخصوصة مطلقا ان أريد الجبل الكامل (قوله يحكم) والمراد يعطى بالفعل وبخط شيخنا على نسخته قال المذكور فى الترح الكبير ورد علينا عام ٨٦٩ طاب من العراق إذا كرات أهل العراق يزيدون فى خطبة الارجوزة بنى الالفية بيتا تاما وهو فما لعبد وائل من ذنبه غير دعا ورجاه به (قوله وما يتألف منه) الضمير به يعود الى الكلام فقد جرى على غير من هوله ولم يبرزه لانه انما يجب الاراضع الوصف لا الفعل نحو زيد عمر وضاره هو والتألف وقوع الالفه والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذا التركيب ضم كلمة الى أخرى فاكثرت فكل مؤلف مركب من غير عكس واختلاف فى الكلام عند الاصوليين هل هو حقيقة فى القلبى فقط أو فى اللسانى فقط ثالثا فهما معا (قوله على حذف مضاف) أراد الجنس فصدق بمضامين كهذا باب شرح الكلام ولا فائدة للتلاف فى أنها حذفت دفعة أو تدرجيا لأنه على الاول

يكون مر فوعا خلفا عن المضاف الاول وهو باب وعلى الثاني خلفا عن المضاف الذي يليه وقد غفل عن هذا من قال انه على الاول مجرور وقد يوحى بان كونه خلفا عن المضاف الذي يليه أولى لانه مضاف اليه بلا واسطة بخلاف المضاف الاول ولانه لا يهدم الياله وقد قال الناطم وما يلي المضاف أتى خلفا الخ والباب يذ كر ويؤث كد ارودارة وبقل وبغلة وزوج وزوجة وقال وقالة ومنزل ومنزلة افظاظ ثلاثة عشر مذ كرها ابن هشام في شرح الدرديبة عند قول ناظمها منزلة لا ختها يرضى بها له نفسه ذوارب ولا حجا وأن في الكلام للعهد وللجنس وأما الاستغراق فبعيد لانه لم يتعرض الا لتعريفه لانه لكل فرد منه واضاقه لنا لتفقد أن له معنى آخر في غير التعوي وكونه يحسن السكوت عليه من أحدهما يستلزم الحسن من الآخر فلا حاجة للتكاف (قوله فالمثال تميم الخ) قال شيخنا الخلاف لفظي فن حل المفيد على المفيد مطاقتا قال تميم ومن جملة على الفائدة التامة جعله تخيلا بعد تمام التعريف (قوله حرف) بخط شيخنا لما كان الحرف قد يحتاج اليه في بعض تأليف الكلام بحيث لا يتم الكلام الا به جعل هذا الاعتبار حرا وأقدم الاسم على قسميه للاخبار به وعنه ولانه ذات أي قد يوضع للذات والفعل صفة أي وانما والذات أولى بالتقديم لان الفعل يستدل بها (قوله الحكم مبتدأ) قال شيخنا أولى الاعراب (٦) ان الحكم مبتدأ وواحدة كلفه خبره واسم الخ خبر مبتدأ محذوف وأشار اليه

المرفوع ونهه الازهرى والمراد معقول كل واحد من الثلاثة في افراده فلذلك قال الشارح والمراد أسماء وأفعال وحروف وما رتبته الخطاب على المكودي لحفظ وقدم الكلام على الحكم لان الكلام مركب ومعرفة المركب من حيث الجملة سابقة على معرفة البساطط ولان قيوده وجودية والمفردات قيودها عدمية والوجود سابق على العلم ومن قدم الحكم نظرا الى انها أجزاء والجزء سابق على الكل في الوجود (قوله وليست على بابها) وجه انقول بانها على بابها

(كلامنا لفظ مفيد كاستقم • واسم وفعل ثم حرف الكلام)  
قوله كلامنا يعني الكلام عند التعويين فاكتفى عن ذلك باضاقته الى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو ناو قوله لفظ مخرج للمالبس بلفظ كالاشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة وشعل وقوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماها كزيد ولذلك احتاج الى اخراج الثاني بقوله كاستقم فالمثال تميم للحدود فالشارح لا مثال بعد تمام الحد خلا فالمرادى وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلام الحكم مبتدأ وخبره مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف وجمع معنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر ثم قال (واحدة كلفة والقول عم • وكلمة بها كلام قد يؤم)  
أي واحد الكلام كلمة والكلم اسم جنس مما يفرق بينه وبين مفردة بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنثه فلذلك قال واحده وقال ابن معطي واحدها وقوله والقول عم يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماض في موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا وقد دره عم جميع ما ذكر وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعني بذلك في اللغة لاني الاصطلاح كقولهم في لفظ الشهادة كلمة وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه وجزاء ابتداء بكلمة للتسوية لانه فوعها الى كونها احدى الكلام وان كونها يقصد بها الكلام وخبرها في الجملة بعدها وبها متعلق بيوم ومعنى يوم يقصد ثم قال (بالجرو والتنوين والنداوأل • ومسنند للاسم تمييز حصل)

ان الحرف بعد شبهه من الاسم والفعل لانه لا يفيد الاسناد أصلا فالمهلة معنوية ووجه ما ذكره الشيخ انه لا معنى للتراخي يعى بين الاقسام ووجه انه تراخي في الشرف لاني كونه قوما (قوله كما قيل) بخط شيخنا القائل الشارح والمرادى (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر) يظهر ان المراد به الشرح الكبير فيفيد تقدمه على هذا الشرح الصغير بخلاف كلامه فيما أتى في باب الصفة المشبهة فانه يقتضى تأخر الشرح الكبير كذا بخط شيخنا وقول العلامة الاشعري في قول الكلام افرادى أي يقال على القليل والكثير في نظر لان من قال افرادى ردوا عليه بأنه يلزمه أن يطلق على القليل والكثير فهو الزام فقط ولم يقل هو به واسم الجنس الجمعي ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بالاحتراز بقابلا عا فرقت بينه وبين واحده بالياء كروم ورومي ثم التاء اما في المفرد أو الجمع هذا ما ذكره وجعل العلامة الاشعري غالباً في كون الواحد بالتاء للاحتراز من كون الجمع بالتاء وقوله وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ادخال فن في فن وذلك اصطلاح المناطقة وبعضهم وهو العلامة ابن غازي أصح هذا البيت بقوله واحده كلمة وقد يؤم بها الكلام في اللغة واقول عم قال الامام السيوطي والبهجة يعني أن القول لا يطلق الا على الثلاثة ويحث معه القصار وانه لا يفهم من كلام الناطم فقوله واقول عم يعني ما ذكره ولم يعم غيره أو لا يبقى ما هو أع. لكن هو كذلك في نفس الامر اذ يطلق القول على المركب الاضافي كغلام زيد وليس واحدا منها ويصح كون عم أقول فنضيل أي أعم من الجميع (قوله وجزاء ابتداء بكلمة الخ) الاولى ما قاله الاشعري من أنها قد سد نظها فهي معرفة وأجاب انه بادي بأن المعنى نوع من الكلامة وهو لفظ كلمة (قوله بالجرالخ)

الفرق بين العلامة والتعريف ان التعريف يحمل على المعرف حل مواطاة بخلاف العلامة وقد ألف بعضهم كتابا في استنفاة تعاريف الاسم والفعل والحرف ولم يعرف - يويه الا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كذال وقام والاحوال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء فثبت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال (قوله بتأفعلت) المراد به الفعل اللغوي وليس المراد به الفعل الاصطلاحي لا لا يلزم أن يكون عرف الفعل الاصطلاحي بناء الفعل الاصطلاحي فيلزم الدور (قوله أنت) زعم السوادني في شرح التاج ومبه تعال بعض النحاة انها اسم (٧) والاسم بعد هاء في نحو قامت هند بدل منها ثم

هي للتأنيث دائما وكذا  
 المخركة كعلامة فهي  
 للمبالغة والتأنيث كحقيقة  
 السمين في اعرابه وفي  
 حاشيته على التسهيل (قوله  
 ويجوز ضبطه) هكذا في خط  
 ابن المؤلف قاله أيضا قال  
 وقال بعض أشباخنا في  
 نسخة ضبطها (قوله الثالث  
 يا فاعلي) لم يقو ليا الضهير  
 لانها تكون في الاسم  
 كفلاي والحرف كافي  
 (قوله وسوخ الابداء به ما  
 ذكر في كفه) وقال الشاطبي  
 المسوخ تقديم للمعول في  
 قوله بتأفعلت واعترض  
 بهضم على الشرح بان  
 الذي ذكر في كلمة هو  
 التنوع والمصنف لم ينوع  
 الفعل في هذا البيت وبحجاب  
 بأن التنوع باعتبار  
 العلامات أي بعض أنواع  
 الفعل بتأفعلت وبعضها  
 بيا فاعلي وقال بعضهم  
 المسوخ للوهوم (قوله  
 سواهما الحرف) أي - سوي  
 قابل العلامات المذكورة  
 ولم يقم دليل على بطلان  
 الحرفية فيخرج فظانها  
 اسم ولا تقبل شيئا من ذلك

بعض ان الاسم يمتاز ويتبين بجمه - أشباه الاول الجرو وهو عبارة البصر بين وعبارة الكوفيين  
 الخفض وشمل الجبرجرف الجرو وبالإضافة والتبعية الثاني التنوين وهو فون ساكنة زائدة بعد  
 كمال الاسم تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالاسماء وهو تنوين التمكن كرجل وتنوين  
 التشكيك كصه وتنوين العوض كيو مؤذون وتنوين المقابلة كسلمات الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو  
 احدي أخواتها الرابع آل وهي الاضداد واللام وآل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو البريد وغير  
 الزائدة نحو الرجل الخامس الاسناد وهو المعبر عنه بمند فان مند يطاق على المصدر وهو اسم  
 مفعول والتقدير واسناد اليه ويحتمل هذا البيت وجودها كثيرة من الاعراب أظهرها أن يكون  
 غير مبتدأ أو حصل في موضع الصفة له خبره للاسم وبالجرم تلي يحصل والتقدير للاسم غير محيز حاصل  
 بكذا ثم قال (بتأفعلت وأنت يافاعلي • وفون أقبلان فعل ينجلي)  
 يعني أن الفعل ينجلي أي يظهر بأربعة أشياء الاول ناه فعلت والمراد به ناه الضهير اللاحقة للفعل  
 الماضي ويجوز ضبطه بالضم على انها لام التكميل وبالفتح على أنها للمعاطبة والكسر على أنها للمعاطبة  
 وجبها لخاص بالفعل الثاني ناه أنت وهي ناه التأنيث فاعله الثالث يافاعلي وهي ياء المعاطبة وتلق  
 الامر والمضارع الرابع فون أقبلان وهي فون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلق أيضا الامر  
 والمضارع وفعل مبتدأ وسوخ الابداء به ما ذكر في كفه وينجلي خبره بتأفعلت متعلقين ينجلي ثم قال  
 (سواهما الحرف) يعني أي ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فساو ما مبتدأ والحرف خبره  
 ويجوز زعمه وهو الاظهر فان سوي عندنا ظم معنى غير فاضاقتها لا تعرف ولما كانت الحروف  
 على ثلاثة اقسام مشترك بين الاسماء والافعال ومختص بالاسماء ومختص بالافعال أي لكل واحد من  
 الاقسام عمال فقال (كهل وفي ولم) فهل مثال للمشتراك وفي مثال للمختص بالاسم ولم مثال للمختص  
 بالفعل ثم قال (فعل مضارع على لم كيشم) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة  
 وكانت الافعال على ثلاثة اقسام بين المضارع من قسمه بما يختص به وهو لم واحدي أخواتها ففعل  
 مبتدأ ومضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل  
 مضارع كيشم على لم امثال للمضارع المقترن لم ادلو كان كذلك يقال كام يشم والماضي شمم بالكسر  
 لانك تقول شمت هذه اللغة الفصحى ويقال شمت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة اسم بالضم ثم قال  
 (وماضى الافعال بالتامز) يعني ان الفعل الماضي يمتاز عن المضارع والامر بصلاحيته للتاء وآل في  
 التاء للهد وشملت التاء من المذكورين وهما ناه الضهير وناه التأنيث الساكنة ثم قال (وسم به بالنون  
 فعل الامر ان أمر فهم) يعني ان فعل الامر يمتاز بشئين صلاحيته لنون التوكيد وهو معنى قوله وسم  
 بالنون وافهام الامر وهو معنى قوله ان أمر فهم وآل في النون للهد وهو فون التوكيد المتقدمة ثم  
 قال (والامر ان لم بالنون محل • فيه هوامم نحو صه وحبل)  
 يعني ان اللفظ اذا فهم الامر ولم يكن صالحا للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بصه ومعناه اسكت وحبل  
 معناه أقبل أو عجل أو قدم وليس في هذا البيت زيادة على ما فهم البيت الذي قبله الا كون غير

(قوله بلي لم) من ولي الشيء يليه ولاية اذا تبعة على اثره ليس يسم ما حاجر قاله ابن غازي (قوله بالتامز) قيل صوابه بانها بن أي ناه  
 التأنيث وناه الفاعل وأجيب بأن آل للهد وورد بأنه ان كان المهود ناه التأنيث خرجت ناه الفاعل وان كان ناه الفاعل خرجت ناه  
 التأنيث وأجيب بان المهود جنس التامز المتقدم ذكرهما (قوله وسم بالنون) أي قبولها (قوله ان أمر فهم) أي من غير اداة  
 ليخرج نحو لتضرب (قوله فهو ٢) أي لانه نعت الفعل وحق النعت أن يتصل بالمتن وهذا وان كان معلوما لكن المهوم قديين  
 تاكد افسقط ما قبل ان هذا الاحاجة اليه لانه واضح (قوله وليس في هذا البيت زيادة) بل فيه التنبيه على اهمية دراك وتزال ونحوهما



ولولا هذا البيت لتوهت حرفتها من قوله سواهما الحرف ويدخل في قوله هو اسم المصدر نحو ضرب زيد او ان لم يخل الا باسم الفعل كما ذكره المرادى وان خصص الشارح اسم الفعل (قوله المغرب) مشتق من الاعراب وهو في اللغة لعمان مناسبة للامعنى الاصطلاحي وهو تفسير اواخر الكلم على انه معنوي واعتراض بما اذا كان اول حالته الرفع فيلزم أن لا يكون معربا في حالته الاولى وقد يقال انه تغير من الوقف الى الرفع وقيل الناظم جرى هنا على انه لفظي وليس هنا ما يدل عليه كما سيأتي ابضاحه (قوله من الحروف) يقتضى ان الحرف وضع قبل الاسم المبنى وأوجب يجوز ان (أ) الواضع تصور الحروف ووضع الاسماء المبنية قبل وضع الحروف ثم وضع

الحروف فوقه الشبه باعتبار ما في الذهن هذا معنى ما قاله في البسيط وقد بينى الاسم لوقوعه موقع المضمهر وهو المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة فانه وقع موقع الكاف لان المنادى مخاطب وفي محل كلام المصنف على البناء الاصلى دون الجائز او عليهما احفالا والاول اظهر (قوله وكتيابة) أى وكتبه اسم ذى نيابة عن الفعل بحرف فيكون على حذف مدخول الكاف فلا حاجة الى أنه أطلق الملزوم على اللزوم (قوله وكافتقار الخ) قال ابن عباس أحد مشايخ الامام السنوسى احترز بقوله وكافتقار أصلا من افتقار غير مؤصل اه ولا بد من عدم المعارض وان تشككه الفارسى بان كل اسم لا يخول عن خاصية من خواص الاسم كالفاعلية والمفعولية فلا يتصور مبنى وأوجب بان عوارض التركيب لا تعتبر لانها ليست في ذوات الكامة بخلاف الاضافة والتنبيه فانها في المفردات

القابل للنون مما أفهم الامر يقال فيه اسم فعل لانه صرح بأنه اسم في قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تشبيله بصه وحيل (المغرب والمبنى) • قوله (والاسم منه معرب ومبنى • تشبه من الحروف مدنى) يعنى ان الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدم المعرب لانه الاصل ومعرب مبتدأ خبره منه ومبنى مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه ولما كان المبنى من الاسماء على خلاف الاصل وأنه لا يبنى الالفة تبه على ذلك بلام التعليل فقال تشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب تبه على المقرب بقوله مدنى والشبه غير المدنى ما عارضه معارض كائى فى الاستفهام والشروط فانها أشبهت الحرف فى المعنى لكن عارضه شبه الحرف لزومها الاضافة لان الاضافة من خصائص الاسماء فالغنى شبه الحرف ثم قال (كالتشبه الوضعى فى اسمى جئتنا • والمعنوى فى متى وفى هنا) (وكتياية عن الفعل بلا • تأثر وكافتقار أصلا) فنوع شبه الحرف الى أربعة أنواع الاول الشبه الوضعى وهو ما أشبهه الحرف فى كونه موضوعا على حرف واحد أو على حرفين وهو المشار اليه بقوله كالتشبه الوضعى فى اسمى جئتنا أى فى الاعمين من قولك جئتنا وهما التاء ونافالتا مبنية لشبهها بالحرف فى وضعها على حرف واحد ونامبنى أيضا تشبهه بالحرف فى وضعه على حرفين الثانى المعنوى وهو ما أشبهه الحرف فى المعنى وهو المشار اليه بقوله والمعنوى أى والشبه المعنوى فى متى وفى هنا مامتى فأشبهت همزة الاستفهام اذا كانت استفهاما وان الشرطية اذا كانت شرطيا وأما هنا فاشبهت معنى حرف لم يستعمل لان هنا اسم اشارة والاشارة معنى من معانى الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالنبيهه والمخاطب الثالث الشبه الاستعمالى والمراد به أن الاسم يبنى اذا اشبهه بعض الحروف كاسماء الافعال اشبهت ان فى كونها عاملة غير معمولة وهو المشار اليه بقوله وكتياية عن الفعل بلا تأثر فعبع عن هذا التشبه بالنىابة عن الفعل لان الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد ان الشبه هو النىابة عن الفعل فكون أسماء الافعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بان واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فانه مؤثر للفعل الذى ناب عنه الرابع الشبه الافتقارى وهو ان يكون الاسم مفتقرا الى غيره افتقارا مؤصلا كالوصولات وهو المشار اليه بقوله وكافتقار أصلا واحترز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار النكرة الموصوفه بالجملة الى ما بعد هاقانه غير مؤصل اذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قال (ومعرب الاسماء ما قدس لها • من شبه الحرف كارض وسما) انما آخر المعرب وان كان الاصل لان المبنى محصور فيما ذكر وما عداه معرب وقوله ومعرب الاسماء

فأثرت (قوله فاشبهت معنى حرف) أصل العبارة فاشبهت حرفا فى المعنى نازع بعض المحققين بانهم وضعوا للاشارة حرفا وهو اللام ما الههبة فانها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجيه (قوله عاملة غير معمولة) بحث فيه بقول الشاعر دعوت زال فلم ينزلوا وكانت زال عليهم اهم • فان دعوت عامل فى زال اه ويجاب بان التقدير دعوت فقلت زال فالذى فى محل نصب انما هو الجملة من زال وفاعله لا تزال فقط (قوله لان الفعل) قال الشيخ يحيى مراده اسم الفعل وقوله وما ناب عنه أى عن الفعل وهو الحرف والدليل على هذا قوله فان اسم الفعل هو المصنف بهذا الفعل وكذا يدل عليه قوله فكون أسماء الافعال الخ وقوله ولم يرد ان الشبه هو النىابة (قوله الرابع) جعل الموضوع الأنواع ثلاثة ولا يبنى على هذا الاختلاف معنى (قوله الى غيره) أى جملة بخلاف سبحان

(قوله وفعل أمر) قال بعضهم الأمر مبني على ما يجوز به به مضارعه أي آمن بهم وضربت مبني على فتح مقدر منع من ظهوره سكون التخفيف (قوله والرفع أقيس) للتناسب لأن أول الكلام مر فوع ولأنه الأكثر في كلامه (قوله أو مقدر) وهذا المقدر في قوة الموجود فهو كالضهير المستكن فإذا علمت هذا سقط ما شددت به العصام وزعم أنه فطن لما غفل عنه - ويرويه من حذف الفاعل هنا حيث منع حذف الفاعل اه الشيخ يحيى بالمعنى قال الشيخ يحيى روينا عن شيخنا الشيخ - عبيد الجزائري عن شيخنا الشيخ سعيد المقرئ عن ابن أبي جلال المايورقي أنه خلفه الجن ومكث مدة طويلة فسمع به مطول قراءة أولاد فطعن الخبير منهم فعرض فضيئته على معلمهم فقال إذا سمعت بوجبه عظيمة فاعلم أنه سلطان الجن فنادى بالشرع فسمع به ذلك (٩) فنادى فاحضر الجني فسئل فقال هذا

قد سئل أخى فقال الأني ماقالت الاحية كالغفه شيخ الجن فاستفتى الشيخ المؤذنب المذكور وكان كبير السن فرجع حاجبيه بيده وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تطور على غير شكله فدمه هدر فالزم الجني بجمه له

ما قد سلمنا يعني ان ما سلم من شبه الحرف في الاوجه المذكورة هو معرب ولما كان المعرب على قهين ظاهر الاعراب ومقدره أي عتال ظاهر من الاعراب وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصورا وهي لغته من اللغات الواردة في الاسم ثم قال (وفعل أمر ومضى بنينا) لما فرغ من مبني الاسماء ومعربها ثم عرف مبني الافعال ومعربها وبدأ بالمبني منها وهو فعل الامر والماضى فالماضى مبني على الفتح نحو ضرب والامر مبني على السكون ان كان صحيح الاخر نحو ضرب أو على حذف آخره ان كان معتل الاخر نحو اغزروا ومواخش ويجوز في قوله ومضى الرفع والجبر والرفع أقيس لأن التقدير وفعل أمر وفعل مضى فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ووجه الجرانه حذف المضاف وترك المضاف اليه على جره دلالة ما تقدم عليه وعلى كذا الوجهين فالالف في قوله بنينا للتثنية ثم أشار الى المعرب من الافعال بقوله

(وأعربوا مضارعا ان عربا من فون تؤكد مباشر ومن • فون اناث كبير عن من فون) يعني ان الفعل المضارع يعرب بشرط ان يعرب من فون الاناث نحو الهندات يعرب من فون التوكيد نحو هل تقومون ولما كان فون الاناث لا يكون الامباشر للفعل لم يقده ولما كان فون التوكيد يوجد مباشر للفعل وغير مباشر وانه لا يمنع من الاعراب الا اذا كان مباشرا به على ذلك بقوله مباشر وفهم منه انه اذا كان غير مباشر كان الفعل معربا - وافصل من الفعل علفا وظه نحو هل تقومون أو مقدر نحو هل تقومون يازيدون وعلامة رفع الفعل غير المباشر فون محذوفة لا اجتماع الامثال ثم انتقل الى الحرف فقال (وكل حرف مستحق للبناء) يعني ان الحروف كلها مبنية وعبارة غير موفية بذلك لانه لا يلزم من استحقاق شئ شي وجوده فيه فان الشئ قد يكون مستحقا للشئ وجمع منه ثم قال (والاصل في المبنى أن يسكا) اصل كل مبني اسماء كان أو فعلا أو حرفا ان يبنى على السكون ولا ينتقل عنه للحركة الا لموجب من تعذر أو غيره وقوله

كلمة منه ووقف وذو كسر وضم • كائن أمس حيث والساكن كم  
 أي ومن المبنى ما يبنى على الفتح كائن أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث أما أن فاعلم مبني وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كانت استغفها أما وان اشترطية ان كانت شرطيا وبنيت على حركة تعذر السكون وكانت فتحه اما لحقتها واما اتباعا لحركة الهمزة واما أمس فاعلم وبنيت شبهها بالحرف لتضمن معنى آل وبنيت على حركة لتكدها باسما - نعم الهامزة في نحو ذهب أمسنا

(٣ - مكودي) معنى واحد لا غير هذا حاصل كلام المرادى (قوله لانه لا يلزم) جوابه ان الواضع حكيم يعطى الاشياء مستحقها فيلزم من استحقاق الشئ حصوله لمنه لكن يلزم قبول الحصول من الشبه في قوله مبني اشبه لانه اذا بنى الاسم لشبهه به لزم ان يكون هو مبنيا وسيقول وكل مضارعه البنايحيب فبنايحيب المشبه به فان قلت المشبه لا يعطى جميع احكام المشبه به قلت ذلك صحيح في بعض المواضع دون بعض وقاعدة ذكر الاستحقاق ان البناء له بالاصالة لا لشبهه شئ وقال ذلك الشارح لانه كان مستحقا لا وفاق وكتب وقف ومنع منها ظلاما كما ذكره شيخنا وأصله ابن غازي بقوله والحرف مبني وأصله البنا (قوله ومنه ذرفق الخ) هذا الترتيب مقصود بتقديم الخفيف ثم الثقيل ثم الانقل ولا يمرض بتأخر الخف لانه صرح بأصلية قبل (قوله نعم معنى آل) أقول ان أمس هذه متضمنة معنى آل العهدية وها تعين الزمان ليوم سابق بل يوم التكلم ولا تظهر معها آل لانها مشربة وما أثرب لا يظهر واما أمس غير المتضمنة فهي لزمان سابق مجهول ويدخل عليها آل فتتبعين لمن معهود بنيت وبن محاط بل بنيت مثل الاولى لانها اليوم الموالي ليومك بخلاف هذه والعرفية العزيزين عبد السلام بقوله اذا نسكرت تعرفت أي اذا خلت من آل واذا تعرفت تنسكرت ولم يبن غد لعدم تضمنه معنى العهد (قوله ذهب أمسنا) أي من حيث الجملة والا فليست هي الاولى لانها الانصاف كالعالم أو كالحمل بال

(قوله لا تعدوا السكون) أي لان العلة الاولى أقوى ولم يقل ذلك في ابن لانها لا تستعمل معرفة فان قلت لم بين ابن على الكسر لانها انما كتبت كفي أمس (١٠) ولم بين أمس على الفتح اتباعا لله مرة اوله لغة قلت قال شيخنا لما سألته عنه هذه تعاليل بعد

الوقوف لا نظرد وقد يقال الساكن في أمس حاضر حصين ففتح الاتباع وأما في ابن فغير حصين فلم يفتح الاتباع (قوله وكانت كسرة الخ) لا يتناقض نفي تعاليل البناء على الحركتين بالتقاء الساكنين لانه لا يلزم من نفي اعتباره في الاول نفي اعتباره في الثاني ويحتمل له عمل بناءها على حركة كالاول لانه لو عمل بالثاني فيه وفي كونها كسرة لكان شبيه تكرار كذا قبل وما قدمناه أولى وأضعف من هذا أن قوله وكانت كسرة الخ من تمام كلام البعض المخالف ويعني به المرادى اذ لا يوجد تعاليل للكسرة غيره (قوله ان كانت خبرية الخ) وقيل بنيت كم الخبرية تشبهها بالحرف الذي كان حقه أن يوضع فلم يوضع ذكره الاخرى رحمه الله (قوله والرفع الخ) اعلم ان الحرف عرض والحركة عرض آخر وكل منهما قائم بمحل متقاربان لا على معنى الالتصاق (قوله على ألقاب الاعراب) كذا عبر غير واحد والاولى التفسير بالانواع لان اللقب يرادف الملقب والرفع لا يرادف الاعراب بل هو اخص منه ويوجب بابه على حذف مضاف أى ألقاب أنواع الاعراب وقوله اجعلن اعرابا على

لا تعدوا السكون خلافا لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت شهما بالحرف في الافتقار الى الجملة افتقارا لازما وبنيت على حركة لتعدوا السكون وكانت ضمة لشهما بقبل وبعد وقوله والساكن كم مثال للمبنى على السكون وهو المنبى عليه قبل بقوله والاصل في المبنى ان يسكن وبنيت لتضعها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية أو لشهما بالحرف في الوضع على حرفين ان كانت خبرية أو بالحرف على رب أولشهما بكم الاستفهامية ثم قال (والرفع والنصب اجعلن اعرابا • لاسم وفعل تحولن أهابا)

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الاعراب بالنسبة الى الاسماء والافعال وهى على ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب واليه أشار بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل ومثل للفعل فقال تحولن اهابا وهو مضارع هاب من الهيبة ومختص بالاسم وهو الجرا واليه أشار بقوله (والاسم قد خصص بالحرف) ومختص بالفعل وهو الجرزم واليه أشار بقوله (كافد خصص بالفعل بان يجزما) وقوله (فارفع بضم واو صين فتحاوجر • كسرا كذا كرا لله عبده يسر)

يعنى ان أصل الاعراب أن يكون بالضمة وفعال بالفتحة تصوبا بالكسرة بجراسم مثل بقوله كذا كرا لله عبده يسر فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف اليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول به كذا كرا لله وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضا مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تم علامات الاعراب الاصول بهلامه الجزم فقال (واجزم بتسكين) هذه العلامات التي ذكرها هي الاصول في علامات الاعراب وغيرها من العلامات اغاها بالكتابة والى ذلك أشار بقوله (وغير ما ذكر ينوب) ثم أتى بمثال وهو (تخرجوا أخوي بنى عمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع في مواضع النيبات فقال (فارفع واووا واصلن بالالف • واجريبا ما من الاسماء أصف)

يعنى أن الواو تنوب عن الضمة والالف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أصف لك أى فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهو ستة أسماء أشار الى اثنين منها بقوله (من ذاك ذوان صحبة أبانا • والفم حيث الميم منه بانا)

فقوله ان صحبة أبانا أى ان أظهر صحبة نحو جاء في ذومال أى صاحب مال ورأيت ذامال ومررت بذى مال واحترز به من ذو بمعنى الذى في لغة طي فان الأشهر فيها ذو بالواو في جميع الاحوال وقوله والفم حيث الميم منه بانا أى اذا ذهب منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك واحترز به من فم بالميم فانه يعرب بالحركة نحو هذا فاك ونظرت الى فاك ثم أشار الى الاربعة الباقية من الاسماء الستة فقال (أب أخ حم كذاك وهن) فاب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه بخلاف العاطف وكذاك خبر المبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أى وهن كذاك فتقول هذا أولك ورأيت أهلك ومررت بحميتك وهذا هونك ورأيت هونك ونظرت الى هينك والحلم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقبح كالفرج ثم أشار الى أن هذه الاسماء الاربعة فيها لغات آخر غير الاعراب بالحروف فقال

(والنقص في هذا الاخير أحسن وفى أب وتالييه بندر • وقصر هامن نقصهن أشهر) يعنى أن النقص في هن وهو الاعراب بالحركات الثلاث في النون أحسن من اعرابه بالواو رفعا وبالف نصح باو بالياء جرا وان النقص في أب وأخ وحم يقل والنقص فيها أشهر من النقص فى النقص قوله بابه اقتدى عدى في الكرم • ومن يشابه أبه فما ظلم ومن القصر قولهم في المثل مكره أهلك لا بطل فأهلك مبتدأ ومكره خبر مقدم وقوله وفى أب وتالييه

ظاهره على أن الاعراب لفظي أو علامة اعراب على أنه معنوي وقوله فارفع الخ تفصيل والباء في قوله بضم على انه معنوي بندر ندالة أوله صاحبة وعلى أنه لفظي وأنه عين الضمة للتصوير (قوله عمر) ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث لانه علم لقبيلة (قوله ستة)

وقال الفراء والزجاج خمسة وأسقطا المهن وقال الجوهري في كتابه في الفوسبعة وزاد من الحكاية تقول لمن قال جاء رجل منو  
 ولمن قال رأيت رجلا منا ومن قال مرت برجل منى وردت بوجهه في المطولات وهذه الأسماء تستعمل مفردة ومضافة الأذوفلا  
 تستعمل المضافة إلى اسم جنس ظاهر وقد تقع مضافة إن مضمرة كقوله صلى الله عليه وسلم (١١) اللهم صل على محمد وذويه ٥١

رمي (قوله بالالف الخ)  
 أعطوا المثنى الالف رفعا  
 لأنه ثقل والالف خفيفة  
 ولذا أعطوه الياء في الجر  
 وصدقته فم يلق للجمع الالف  
 الواو أيضا للجمع خفف  
 لفته بخلاف المثنى لأن  
 كل جمع متعمن لاثنتين ولا  
 عكس فكان المثنى أكثر  
 قبل المثنى أولى من التثنية  
 لأنها مصدر ورتبان التثنية  
 في الاصطلاح اسم للمثنى  
 قال المرادي واختلف في  
 تثنية المركب تركب مزج  
 يعني على لغة من أعرب  
 وأمان بيني فلا تثنية  
 اجماعا نص عليه أبو جمان  
 ٥١ من ابن غازي (قوله  
 اذا مضمرة الخ) انما أعربا  
 بالحرف مع الاضافة للضمير  
 لأن الاضافة للضمير فرع  
 والاعراب بالحرف فرع  
 فاعطى الفرع للرفع وأعربا  
 بالحركات مع الاضافة  
 للظاهر لأن الاضافة  
 للظاهر أصل فاعطى  
 الاصل للاصل قال الامام  
 السيوطي في البهجة  
 (فرع) المثنى اذا سمى به  
 يبقى على حاله قبل التسمية  
 وقال البكري فيه لغتان  
 الاولى هذه والثانية أن  
 يجعل كعمران فيعرب  
 اعراب ما لا ينصرف للعلية

يندر يعني أن النقص يقبل في نايي أبوه ما أنخ وحرم وفاعل ينذر ضمير يعود على النقص وقصرها  
 مبتدأ وخبره أشهر ومن نفهص من متعلق بأشهر وهو من تقديم من على افضل التفضيل وذلك قليل ثم  
 قال أو شرط ذا الاعراب أن يضمن لاء الياء (الاشارة بهذا الى الاعراب بالحروف يعني ان هذه الأسماء  
 يشترط في اعرابها بالواو وفعال بالالف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة الى غيرها المتكلم نحو قام أبو  
 زيد ورأيت أخاه ومررت بحميته فان كانت غير مضافة كانت منقوصة معرفة بالجر كانت نحو قام أبو  
 ورأيت أخاه ومررت بحم وان كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت معرفة بجر كانت مقدرة كسائر الأسماء  
 الظاهرة المضافة الى ياء المتكلم وشرط مبتدأ وخبره أن وصلتها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف  
 والتقدير أن يضمن لسائر الأسماء لاء الياء ثم مثل بقوله (كما أنخ وأبندذا اعتلا) فإخو مضاف الى أبيك  
 وأبي مضاف لكافي الضمير وذو مضاف الى اعتلا وهذه الامثلة محتوية على أنواع غيرها المتكلم لأن  
 غيرها المتكلم اما ظاهرا أو مضمرا وناظرا ما معرفة أو تنكرة ومن مواضع النيباية نيباية الالف من  
 الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في المثنى وما ألحق به وهو كالأول وكنا ورتبان واثنتان والى  
 هذا أشار بقوله (بالالف ارفع المثنى وكلا • اذا مضمرة مضافا وصلا)  
 (كلنا كذلك اثنتان واثنتان • كابنين واثنتين بجران)  
 (وتختلف الياء في جميعها الالف • جرا ونصبا بعد فتح قد ألف)  
 المثنى هو الاسم الدال على اثنتين بزيادة في آخره صالح للجر يد وعطف مثله عليه فقوله بالالف ارفع  
 المثنى يعني ان الالف تكون علامة للرفع في المثنى نحو قال رجلان والزيدان فإثمان وقوله وكلا يعني  
 أن كلا يرفع أيضا بالالف كالمثنى لكن بشرط اضافته الى المضمرة والى هذا أشار بقوله اذا مضمرة مضافا  
 وصلا وفهم من عطفه كلا على المثنى ان كلا ليس بمعنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما وقيد  
 باضافته الى المضمرة احتراز من المضاف الى الظاهر فانه يعرب حينئذ بحركة مقدرة في الالف ومضافا  
 حال من الضمير المستتر في وصل وبضمير متعلق بوصول والتقدير اذا وصل بضمير في حال كونه مضافا اليه  
 أي الى المضمرة وقوله كلنا كذلك أي كلنا مثل كلال في أنه يرفع بالالف بشرط اضافته الى المضمرة وفهم  
 أيضا من قوله كلنا كذلك أن كلنا ليس بمعنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلنا مبتدأ وكذلك خبره  
 وقوله اثنتان واثنتان كابنين واثنتين بجران يعني ان اثنتين واثنتين يرفعان بالالف كالمثنى من غير  
 شرط ولذلك شبههما المثنى الحقيقي وهو ابنان واثنتان وانما حكم على كلا وكنا واثنتين واثنتين انها  
 ليست مشتاة حقيقة لانها لا تصح للجر يد وعطف مثلها عليها وقوله وتختلف الياء في جميعها الالف  
 البيت يعني ان الياء تختلف الالف في الجر والنصب في جميع ما ذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب  
 نحو مررت بالزيدين والاثنتين كالمهم وأبنت الهمدين والاثنتين كاتهم اوقوله بعد فتح قد ألف يعني ان  
 الياء في الجر والنصب يرفع ما قبلها كالفتح المهدود في الرفع وهو المراد بقوله بعد فتح قد ألف والياء  
 فاعل تختلف والالف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب جرا ونصبا على اسقاط حرف الجر أي في  
 جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير في حال كون هذه الاشياء مجرورة  
 ومنصوبة وفي جميعها بعد فتح متعلقان بتختلف ومن مواضع النيباية نيباية الواو عن الضمة والياء عن  
 الكسرة والفتحة وذلك في جمع المذكر السالم والحق به والى ذلك أشار بقوله  
 (وارفع بواو وبياء الجر والنصب • سالم جمع عام ومذنب)  
 (وشسبه ذين وبه عشر ونا • وبابه الحق والاهلونا)

والالف والنون (قوله وعطف مثله عليه) لا يستغنى عنه بما قبله لأنه ينفرد بأخراج القمرين وما قبله يخرج اثنتين (قوله مضافا)  
 أخرجه ما اذا وصل بضمير ولم يصف له نحو الزيدان هما كلا الرجلين والهمدان هما كلنا المرأتين كذا نقل الشيخ يحيى عن بعض شيوخ  
 شصه (قوله جمع عام) لم يقل جمع عام واعترض به ابن هشام لعدم اللبس وقد ذكر ابن هشام القاعدة في تذكرته

(قوله عالمون) افتى الشيخ السنوسى انه جمع حقيقه فراجعه وعالمون بانفتح جمع لعالم به وبالكسر جمع لعالم به ونقل ان الهالم بالكسر اسم للماسوى الله أيضا (قوله عليونا) اسم لاعلى الجنة أى لمجوع اعلى الجنة وان اتسعت أما كنه (قوله ارضون) جعله بعضهم من غير باب سنين ولم يعتبر تغييره ومن اعتبر تغييره جعله من باب سنين ولم يستوف شروطه وبابه ومعنى شذوذه خروجه عن القياس الاوّل والثانى فخص باسم الشذوذ وقال الشاطبي جمع هذا الجمع لانه مما يورد في مقام التعجب والاستعظام ونقوله البسكري (قوله لا يمتنع مؤثته من الجمع بالانفواتاء) هو معنى قولهم ليس من باب افعال فعلاه ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وقيل اه رولى ولا يضر كون اللفظ منقولاً عن مؤنث فلو سميت رجلاً بزنب وسعدى وأمهات نقلت في الجمع زنبون وسعدون وآمهون اجماعاً كما في شارح التسهيل ولا يرد في تعريف الشارح المتكودي دخول أحراراً ناعتهم دخوله اذ لا يقال في جمع جرار جرارات الا ان سمي بهم مؤنث وأجاز (١٢) ابن كيسان جرارات كما نقله الرضى أى وان لم يسم به مؤنث كأنه أجاز أحرارون

(أرلواو عالمون عليونا • وأرضون شذوا السنونا)

(وبابه ومثل حين قد يرد • ذا الباب وهو عند قوم بطرد)

يعنى ان جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجوز وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط في مفردة ان يكون علم المذكر عاقل خالداً من ناء التأنيث ومن التركيب بالواو وصف ويشترط في مفردة ان يكون مذكراً عاقلاً خالداً من ناء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالانفواتاء أى بمثل من الاول للاول وهو عام والثانى للثانى وهو مذهب وقوله وشبهه ذين يعنى شبه عام ومذهب في كونهما على ما ذكره بواو متعلق بارتفاعه وبما يتعلق بالجر أو بانصب وهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب بإحد العالمين فهو أيضاً من باب التنازع وقوله وشبهه ذين مجرور بالعطف على عام ومذهب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله وبه عشرونا هذه هي الكلام التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الأعراب وذكرها سبعة ألفاظ عشرون وهو اسم جمع لانه لا مفردة من لفظه وبابه يعنى ثلاثين الى التسعين ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ والاهلون وهو جمع غير مستوف للشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وأولوهو اسم جمع لانه لا مفردة من لفظه وعالمون وهو أيضاً اسم جمع لا مفردة من لفظه وليس جمعاً للعالم لان عالمها أعم وعليون اسم لاعلى الجنة فهو مفرد فى المعنى جمع فى اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذوا راجع لارضون ووجه شذوذه انه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفردة حرف أصلى وعض من ناء التأنيث كسنة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلى في عوض منه بل حذف منه ناء التأنيث بدليل رجوعه فى التصغير فى قولهم أريضة فشد على هذا جملة فى موضع الحال من أرضون والتقدير وأرضون فى حال كونه شاذاً والسنون وبابه يعنى كل ما حذف من مفردة حرف أصلى وعض منه ناء التأنيث كعزيرين وشبين وسنين وشبين وقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الإشارة بذا الى سنين وبابه يعنى انه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه البناء ويعرب بالحركات الثلاث فى الذون ولا تحذف النون للاضافة وفهم من قوله قد يرد ان ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى احدى الروايتين وقوله وهو عند قوم بطرد يعنى ان هذا الاستعمال المذكور يطرده عند قوم من العرب كقوله لعين بن شيبان وشيبان مراداً

ودخل فى تعريف الشيخ المتكودي افعال التفضيل فانه يجمع وقد أجاز السهلى فى الروض عن كونهم اشتراطوا العمية فلما وجدوا هالأوها بالجمية وأضاف جمع الوصف وهو نكرة فلما انفردت بالواو نذل على جمع المذكر وهى فى الأفعال أصل وحل عليها الاوصاف فجاءت بالواو وكان الوصف فرعاً لان واو حرف واو والفعال اسم والاسم أصل والنكرة الجامة لانتية الفعل ولا الوصف فذمت وانما اشتربت العمية لتؤول بمعنى هذا الخاص والنكرة لاسمى لها خاص فان أوأت بالمسمى الخاص كانت فى قوة وصف فخصت الجمية والتصغير بسوغ الجمية ونبه على شروط الجمع بالمثال ولم ينبه على

شروط المثلى لان مقصوده هناك اعرابه فقط (قوله منصوب بإحد العالمين) نبي باعتبار جعل احرر وانصب شيئاً واحداً والا ثم لحقه العوامل ثم رأيت نسخة شيخنا الهوامل (قوله اسم) أى اسم جمع للعاقل هذا هو الظاهر وأما كونه اسماً للجمع عالم مطاقاً فبرده التعليل بكونه خاصاً بالهؤلاء انظر السنوسى (قوله فيما حذف من مفردة حرف أصلى) صوابه فى كل ثلاثى حذفت لاهه أو فيما حذفت لاهه ويكون مامراً اذها ثلاثى (قوله ناء التأنيث) صوابها التأنيث (قوله وعدة) صوابه وعضة قال ابن هشام ولا يجوز ذلك فى نحو عمرة لعدم الحذف ولا فى نحو عدة وزنة لان المذوف الفاء ولا فى نحو يدوم لعدم التعويض (قوله يعنى كل ما حذف) فيه مامراً (قوله كعدين) صوابه كضين (قوله هذا الاستعمال يطرده عند قوم من العرب كقوله دعانى من مجد الخ) خص الكلام بباب سنين وجعل معنى الاطراد القياس فى باب سنين أى وهو عند قوم بطرد فى جميع باب سنين هذا الظاهر كماله والحاصل انه يصح كذا كرا الشيخ يحيى تفسيره ذا الباب بالجمع ولمحقته أو بالمهقات أو بنوع من المهقات وهو باب سنين وهذا الاخير عليه شرحه فعلى تفسيره الباب بكل الباب يكون معنى قوله وهو عند قوم بطرد انه مقيس وعلى تخصيص الباب بباب المهقات أو باب سنين فقط فيجتمهل ان يفسر الاطراد

بالتعريف فمما خص به ويحذف من أن يفسر الاطراد بجمومه بقية الاوتاب ثم قال اعراب المحققين أن يقال جاء أولين العلم في أولو العلم وما أظنه مع وهو بعيدا فلا فرق في القياس بين لازم الاضافة وغيره وفي تصغيرها كلام حسن في حاشية التسهيل (قوله فافتح الخ) هذه حركة حرف من بنية الجمع لا حركة بناء كما قوهم (قوله وقد جاوزت حد الاربعين) لا يراد به يحتمل اعراب حين لان الائمة عرفوا اللغة من خارج وأقرب ما من كلامهم (قوله والمحقق به) فيقال اثنين بالفتح (قوله يذرى الشعراء) كذا يحط ابن المؤلف وفي نسخة يثنى قرره شيخنا (قوله وما بنا) قال السيوطي في النكت فيه أمور الاوّل أورد عليه انه لا بد أن يقول مزيد بنين كافي التسهيل والعمدة والكافية الكبرى يخرج بحوايات وقضاة وأجاب ابن هشام وغيره (١٣) بان ذلك مستفاد من قوله بتا اذا قدرت

الباء للاستعانة أي وما أسستعين على جمعه بألف وتاء وانما يتبعه الاعراض اذا قدرت له صاحبة أي وما جمع مصاحبا للالف والتاء قال ابن الصانع وانما يقيدهما بالزيادة في سائر كتبه دفعا توهم أن الباء للصاحبة وذكر السوادني ان الذي يجمع بالالف والتاء قياسا خمسة مائة التائيت مطلقا وعلم المؤنث مطلقا أي سواء كان ذاتا أم لا وصفه المذكور الذي لا يعقل كأيام معدودات وأشهر معلومات لا المؤنث كعائض والعاقل كعالم ومصغر المذكور الذي لا يعقل كدرهمات واسم الجنس المؤنث بالالف نحو حبلي ودمي وسحراء وتظلمها أبو اسحق في شرح الالف فقال وقه في ذي التار يخوذ كرى ودرهم مصغر وسحرا وزينب ووصف غير العاقل وغير ذامس للناقيل

ثم قال (نون مجموع وما به التحق • فافتح وقل من بكسره نطق) يعني ان نون الجمع وما ألحق به متوحه وكسر هاقليل قيل وهو مخصوص بالضرورة كقوله وماذا يذرى الشعراء منى • وقد جاوزت حد الاربعين ثم قال (نون مائتي والمحقق به • بكس ذلك استعانة له فائنه) يعني ان نون المئتي وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثيرا وقصها قليلا وهو لغة مع الباء وقيل مطلقا ومنه قوله أعرف منها الجيد والعينانا • ومخبرين أشباها ظيما نا وقوله فائنه أي لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية ومن مواضع النيابة أيضا نيابة الكسرة عن الفتح وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به واليه أشار بقوله (وما بنا وألف قدس جدا • بكس في الجر وفي النسب معا) (كذا أولات والذي اسمها قد جعل • كاذرات فيه ذا أيضا قبل)

يعني ان المجموع بالالف والتاء وهو جمع المؤنث السالم ويجوز نصب بالكسرة فتحول مررت بالهندات ورأيت الهندات وانما نصب بالكسرة مع تاني الفتح لاجل جمع المذكر السالم لانه فرع عنه وقدم الجر لان النصب محمول عليه وقوله كذا أولات البيت هذا هو المحقق يجمع المؤنث السالم وهو نوعان الاول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجوز نصب بالكسرة كقوله تعالى وان كن أولات حمل الثاني ما معى به من جمع المؤنث السالم فيجوز نصب بالكسرة واليه أشار بقوله والذي اسمها قد جعل الخ فتقول في رجل امه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرات اسم موضع بان شام وذلك معجزة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذي مبتدأ وصلته اسمها قد جعل وفي جعل ضمير متعدي على الموصول واسمها فعل ثان يجعل وكاذرات متعلق بجعل أوفى موضع الحال من الضمير المستتر في جعل وذامبتدأ وهو إشارة الى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقبل والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الاول والرابط الضمير المجرور وبني وهو متعلق بقبل وتقديره والذي جعل اسمها من جمع المؤنث السالم كاذرات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره ومن مواضع النيابة نيابة الفتح عن الكسرة واليه أشار بقوله (وجر بالفتح ما لا يندرف) يعني أن الاسم الذي لا يندرف يجزى بالفتح ولم يذ كر الرفع والنصب لانه على الاصل السابق ولما كان جر بالفتح مشروطا بان لا يضاف ولا يدخل عامه أل أشار الى ذلك بقوله (ما لي يضاف أو يلبعد أل ردف) ففعل أل الزائدة نحو البريد وغير الزائدة نحو الاحسن ومعنى ردف تبع وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيا لافعال

قال الراعي وأورد على الناظم أن الذي جمع بهما هو المفرد وأجاب بعض الشيوخ بان المجموع هو المفرد بقيد ضم غيره اليه لا المفرد قبل ذلك ولو كان اليرادنا هضلا لوردوه في المثنى والمجموع والاولى في تقريره هكذا ارجع ما جمع بألف وتاء ونقل عن ابن هشام وهذا أظهر من تقرير السيوطي وما أسستعين على جمعته أي الجمعية الواقعة فيه بألف وتاء (قوله معا) أي جباها والمعبة في ثبوت الحكم (قوله كاذرات) جمع أذرة وأذرة جمع ذراع (قوله أوفى موضع الحال) هو اولى وفي منع أذرات من التنوين مع الفتح والكسر نظر لان منع الصرف لا يحذف تنوين التمكين ووجود الكسر مع عدم التنوين ممنوع في كل ما يوجبهم اضافة ويمكن الجواب عن الامرين

فونه راجع نحو فعلان الخ جعلها بعضهم ثلاثة باعتبار الضمائر وبعضهم خمسة باعتبارها مع حروف المضارعة وبعضهم سبعة لان  
الهاء في فعلان اما مخاطبتين أو مخاطبتين (١٤) أو غائبتين تضم هذه الثلاثة الى البقية ويصح جعلها ستة يجعل الماء في فعلان

اما على طباق أو لغوية  
يضم هذان للاربعه الباقية  
(قوله على حذف مضاف)  
أى على أن الاعراب  
معنوى وأما على أنه لفظي  
فلا يقدّر مضاف إلا أن  
تعمل الاضافة بيانية  
لكن لا حاجة حينئذ الى  
تقدير مضاف (قوله تروى)  
ان كلام الجودر وأشار به  
الى الحديث المؤمن لا يهين  
نفسه أى لا يفعل ما يوجب  
له الهون وله تأويل آخر  
وهو أنه لا يسلطن يمينه  
بل يجتمع وفيه تأويل ثالث  
لم استحضره اه شيخنا واعلم  
انه ليس المراد بقوله  
وحذفها انها لا بد أن تقدر  
ثم تحذف بل المراد عدم  
الاتيان بها (قوله مكارما)  
الاطاف أن يجعل طرفا  
للمبالغة وأبلغ منه أن يجعل  
مفعولا قال البكري هو  
على حذف مضاف أى  
درج أو منازل الكرم  
والمسكارم جمع مكرمة  
(قوله قصرا) مسمى مقصورا  
لان الحركات قصرت في  
خيام الحروف وبحث  
الازهرى في تعليقي المنقوص  
مرودبان علة التسمية  
لا يجب اطرادها وانما قدر  
جميع الاعراب في الالف  
لانه هو الالف لا يحتمل

وما في موضع رفع نيابة عن الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر وما في موضع نصب على انه مفعول به  
وما في قوله ما لم يصف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال ومن مواضع  
النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل  
واليه أشار بقوله (واجعل نحو فعلان التونا • رفعا وتدعين وتألونا)  
(وحذفها الجزم والنصب معه • كالم تكوفى وتروى مظهره)

بمى أن علامة الرفع في هذه الامثلة الثلاثة هي النون وهذه الامثلة الثلاثة في اللفظ وفهم من قوله  
لنحو انها أكثر وتبلغ بالاستقراء الى ثمانية لان بفعلان شامل لما كان ألفه ضمير المحو الزيدان  
بفعلان ولما كان ألفه علامة التثنية نحو بفعلان الزيدان على لغة أكاوي البراغيث وتضمن  
أيضا بفعلان بالنا فانه شبهه بفعلان وتكون ألفه أيضا ضمير نحو انما بفعلان وعلامة التثنية نحو  
بفعلان الهدان وأما تألون فيكون واؤه ضمير نحو أنتم تألون وهو مضمّن ليفعلون لانه شبهه  
واو بفعلون يكون ضميرا نحو الزيدون بسألون وعلامة جمع نحو بسألون الزيدون وأما تدعين فلا  
تكون ياءه الا ضميرا فلهذه ثمانية أمثلة في التقدير وان كانت ثلاثة في اللفظ والنون مفعول أول  
باجعل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أى علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع  
لنحو بفعلان وتدعين وتألون وقوله وحذفها الجزم والنصب معه أى علامة وقدم الجزم على  
النصب لان النصب محمول عليه ثم أتى بمثال الجزم وهو قوله كالم تكوفى ومثال للنصب وهو قوله  
تروى ومظلمة يجوز في لاسمه الفتح والكسر والقياس الفتح واعلم أن علامات الاعراب تكون  
ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الاسماء والافعال المعتلة وبدأ بالاسماء المعتلة فقال

- (وسم معتسلا من الاسماء • كالمصطفي والمرثي مكارما)
- (فالاول الاعراب فيه قدرا • جميعه وهو الذي قد قصرا)
- (والثان منقوص ونصبه ظهر • ورفعه ينوي كذا أيضا يجز)

يعنى ان كان من الاسماء احرف اعرابه ألف قبلها فتصه لازمة كالمصطفي أو ياء قبلها كسرة لازمة  
كالمرثي يسمى معتلا وليس من الاسماء احرف اعرابه واو قبلها فتصه لازمة وما موصولة مفعول  
أول بسم وعلا مفعول ثان وصلة ما كالمصطفي ومكارما مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول  
به ومن الاسماء متعاقب بسم ثم ان القسم الاول من المعتل وهو احرف اعرابه ألف لازمة بقدره  
جميع الاعراب أعنى الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت  
بافتى ويدهى مقصورا وقد نبه على ذلك بقوله فالاول الاعراب فيه قدراجعه البيت ثم نبه على  
القسم الثاني بقوله والثان منقوص البيت يعنى أن القسم الثاني من المعتل يسمى منقوصا وتظهر فيه  
الفتحة في حال النصب لظفها في الياء نحو رأيت القاضي وتنوي فيها الضمة والكسرة في حال رفعه  
وجره لثقلها في الياء نحو قام القاضي ومررت بالقاضي ثم أشار الى المعتل من الافعال بقوله

- (وأى تفعل آثر منسه ألف • أو واو ياء معتلا عرفت)
- (فالالف توفيه غير الجزم • وأبد نصب ما كيد صويري)
- (والرفع فيها التواحد حذف جازما • ثلاثهن نقض حكما لازما)

يعنى أن المعتل من الافعال ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو يخشى وما آخره واو نحو يفسر وما

شيأ وقد أبدع بعضهم حيث شبه نفسه بالالف في عدم التصرك فقال سلم على المولى اليها ووصف له • آخر  
شوق اليه وانى يملوكه أبدا يجركنى اليه تشوق • جمعى به مشطوره منهوكه لكن نخلت لبدعه فكأنه  
ألف وليس يمكن تحريكه (قوله وأى فعل) لا يصح جعل أى موصولة لان أيا الموصولة لا تضاف الى النسكرة وانما تضاف الى معرفة  
كأبأنى في قول المصنف واخصه من بالمعرفة موصولة أيا فتعين كونها شرطية (قوله فالالف) أى اقصد الالف توفيه

(قوله وكان بعده مقدره) أي لان أبا الشرطية لا بد لها من فعل شرط وقد اعترض عليه بأمور الأول ان قوله مفسره يقتضى انها لا محل لها وجوابه ان اطلاق المفسرة على خبر ضمير الشأن بالمعنى العمومى فهو اطلاق آخر غير المفسرة المذكورة في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالجمله المفسرة لضمير الشأن لا محل لها خبرها مما يجب التذنه له معرفة الاصطلاح في كل باب وأما قولهم المفسرة لا محل لها فى غير هذا الباب الثاني ان قوله ويحتمل أن تكون ناقصة يقتضى أن الثانية (١٥) تامة وليس كذلك وجوابه ان

معنى قوله ويحتمل أن تكون ناقصة أى ناقصة غير شائبة فلا ينافى ان الثانية ناقصة فحاصل معنى كلامه انها تحتمل أن تكون ناقصة شائبة أو ناقصة غير شائبة الثالث انه لم يتعرض لخبر المتدأ وهو أى وجوابه أنه تركه لانه في مقام التعاليم لا مبتدئى فلا ينافى ذكره لخفاه وللخلاف فيه (قوله ثلاثهن) من اضافة اليهض الى الكل والمراد بالثلاث الاحرف وضه برهن للافعال (قوله وما الموصوفه) هذا أولى من التمثيل بمن وما شرطيتين أو استغفها ميتين فانها يردان على التعريف لان من وما الاستغفها ميتين موضوعتان للطلب أو لحالة يلزمها الطلب كما قيل فلا يكون معناهما انسان وشئ ويجب منع ذلك بل من وما الاستغفها ميطان موضوعتان لانسان وشئ مطلوب تعيينهما وظاهر كلام الناطم ان علم الجنس تكرة كاسامة

آخره باء مخوبرى وجميع ذلك يسمى معتلا أى فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدره ويحتمل أن تكون شائبة وآخر منه ألف جملته من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستكن في كان الثانية المقدره ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه ايهما وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لفظة ربيعة والفاجوب الشرط وفي عرف ضمير مستتر ما تدعى فعل ومعتلا حال منه مقدم على ما مله وقوله فالالف انوفيه غير الجزم يعنى ان ما آخره ألف من الافعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الالف نحو زيد رضى وان يحشى والالف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال تقديره اقصه ويجوز رفعه على الابتداء وقوله وأبد نصب ما كيدع ويرى يعنى ان ما آخره واوكيدع أو يا كبرى يظهر نصبه بالفخه تطفها نحن لن يدعو ولن يرى ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيدع ويرى معطوف على يدعو ويحذف حرف العطف وقوله والرفع فيها التوفى يعنى ان الرفع ينوى في الواو والياء انقل الضمة في الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانو وقوله واحذف جازما ثلاثهن الى آخره يعنى ان هذا الاحرف الثلاثة أعنى الالف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يحش ولم يعز ولم وجزا محال من الفاعل المستتر في حذف وثلاثهن مفعول باحذف ومفعول جازما محذوف تقديره الافعال ونقص مجزوم على جواب الامر وحكامه مفعول به ان جعلت نقض بمعنى تؤذ أو مفعول مطلق ان جعلت نقض معنى تحكم كأنه قال تحكم حكما لازما

• (التكررة والمعرفة) •

التكررة هي الاصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابدأ بالتكررة فقال

(تكررة قابل آل مؤثرا • أو واقع موقع ما قد ذكر)

يعنى ان التكررة هي ما يقبل آل وهي الالف واللام وقوله مؤثرا أى مؤثرة التعريف واحترز بذلك من آل التي لا تؤثر التعريف كالالف واللام الزائدة كالذى والتي للصح الصفة كالحرف فان كلا منهما لم يؤثر في ادخل عليه تعريفه أو واقع موقع ما قد ذكر يعنى ان من التكررات ما لا يقبل آل كذى بمعنى صاحب وما الموصوفه فهما تكرر ان لا يقبلان آل لكنهما فى معنى ما يقبلها فذو بمعنى صاحب وما بمعنى شئ وكلاهما يقبل آل ثم قال (وغيره معرفة كهم وذى • وهندوا بنى والغلام والذى) يعنى ان غير التكررة معرفة فالمعرفة هو ما لا يقبل آل ولا واقع موقع ما يقبلها واذكر من المعارف ستة الضمير كهم واسم الاشارة كذى والصلم كهمند والمضاف الى المعرفة كابنى والمعرف بأل كالغلام والموصول كالذى ولم يذكر المقصود فى النداء نحو يارب جل وهو من المعارف لانه داخل كقابيل فى المعرفة بال أوفى اسم الاشارة ولم يرتبها فى المثل ورتبها فى الفصول ثم شرع فى أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال (فألذى غيبة أو حضور • كانت وهو ميم بالضهير) يعنى ان ما دل على غيبة نحو هو أو حضور ونحو أنت وأنا يسمى ضمير أو دخل فى قوله أو حضور اسم الاشارة لانه حاضر لكنه أخرجه بالثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار الى المتصل منه

لانه وقع موقع أسد الذى يقبل آل ويحجب بالمنع لان أسد لا يقع موقع اسامة فى الدلالة على الحقيقة لان لفظ أسد موضوع افراد منتشر لا للحقيقة وعرف ابن عسقه فور المعرفة بما علق من أول الامر على ما يخص سمها والتكررة بما علق من أول الامر على الشياخ فى مدلوله ودخل فيها ديار بمعنى حتى وعرب بمعنى ساكن (قوله معرفة) وأعرف المعارف اسم الله ورؤى سيويه يقبل له بم غيرك قال بقول اسم الله أعرف المعارف وهذا لا يدل على انه لم يقبل منه غير هذه بل يكون غير هالفر الدرجات وقال فى الكافية ومضمر أعرفها اسم العلم وذو اشارة وموصول مته وذو اداة ومنادى عيناه وذو اضافة بها تيننا (قوله فألذى غيبة أو حضور) عرفه فى التمهيل بمدل على تنكلم أو خطاب أو غيبة (قوله كانت وهو) أسد طأ لانه لا ينبى لاه تنكلم أن يسقطها لانها سب زلة الابس لانها دعوى



(قوله وذو اتصال) اختار السيوطي ان المستتر ليس متصلا ولا منفصلا (قوله وكل مضمره البناجب) لشبهه بالحروف في الجود ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يصفرا هـ ابن عقيل وعبارة الامام السيوطي لشبهها بالحروف في المعنى لان التكلم والحطاب والقيبة من معاني الحروف: يقبل في الاقتار (١٦) وقيل في الوضع في الكثير وقيل لاستغناءه عن الاعراب باختلاف صيغه (قوله ان كل

ضمير الخ) أي للشابهة التي أثبتتها الناظم بينهما وهي مفاعلة من الطرفين (قوله كاعرف بنا الخ) قدم ضمير الجر على ضمير النصب والرفع من قوله كاعرف بنا فاننا لنا المعج للشارة الى أنه يثنى أولا لكل طالب علم اذا اراد الشروع فيه والشعور بما يوصل اليه أن يخفض جناحه وحنانه لجميع أساتذته وصالحه طلابهم منتصبا للاشتغال بما يوجه اليه رجاء وود عرف نفسه عليه ليرتفع لذلك في العلم مقامه ويكمل بذلك تجربته لدى - اسئلة العلماء العاملين وانظامه وأيضا أخرنا الذي هو مثال للرفع المذكور أول البيت لان اللف والنشر المشوش أولى من المرتب لان الفصل في المرتب أكثر وفي المشوش أقل وأيضا الابتداء بمثال الجر من قبيل رد الجرح في الصدوق وقد ورد الابتداء بالهجزي القران العظيم الذي هو أكرم كتاب في قوله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم الآية (قوله فجمع الضمائر

بقوله) (وذو اتصال منه ما لا يبتدا • ولا يبلى الا اختيارا أبدا) (كالباء والكاف من بنى أكرمك • والياء واله من سلبه ما ملك)

يعني ان الضمير المتصل هو ما لا يبتدا به أي وقوعه في أول الكلام ولا يبلى الا في الاختيار وفهم منه انه يبلى الا في غير الاختيار كقول الشاعر

وما يبلى اذا ما كنت جارتنا • أن لا يجاورنا الاك ديار

وقوله كالياء البيت أن هذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي باء المتكلم من ابني وهي مجرورة بالاضافة وكاف الحطاب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وباء الحطاب بها. القائب من سلبه والياء من سلبه مرفوعة بسلب والهاء منصوبة ثم قال

(وكل مضمره البناجب • ولفظ ما جركفظ ما نصب)

يعني ان الضمائر كلها مبنية وقوله ولفظ ما جركفظ ما نصب يعني ان كل ضمير نصب صالح للجر وان كل ضمير حر صالح للنصب ففهم منه ان الياء من ابني تصلح للنصب لانها مجرورة وان الكاف من أكرمك تصلح للجر لانها منصوبة وان الهاء من سلبه تصلح للجر لانها منصوبة وان الياء من سلبه لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع ثم قال

(الرفع والنصب وجرنا صلح • كاعرف بنا فاننا لنا المنخ)

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المتكلم المعظم نفسه وهو صالح للاعراب كاه وفعه ونصبه وجره وقد مثل به مجرور في قوله كاعرف بنا ومنصوب في قوله فاننا مرفوعة في قوله فلنا المنخ جمع مضمرة وهي العطفية وفهم منه ان الياء من سلبه مرفوعة وما لم يذ كر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لانه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو باء المتكلم والكاف واله وما يستعمل في الاعراب كاه وهو نا علم ان ما عدا القه من خاص بالرفع وهو باء الحطاب ونا الضمير متكلما كان أو مخاطبا أو الضمير أو الف الاثنين وفون الاناث فجميع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ ثم قال (وأف والواو والنون لما • غاب وغيره كقاما واعلمنا)

يعني ان أف الاثنين وواو الجمع وفون الاناث للغائب والمخاطب فذاها للغائب الزيدان قاما والزيدون قاما والهندات فن ومثاله للمخاطب فوما وفوموا وقن الآن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم لكن تمثيله بقاماهو للغائب واعلماهو للمخاطب يرشد الى مراده ولو قال عرض وغيره وخوطب لكان أنص وقوله وأف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوق في الابتداء بالان عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها الا التاء وانما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله بتأفات ثم قال

(ومن ضمير الرفع ما يستتر • كافعل أو اف فنعقب اذ تشكر)

يعني ان من ضمائر الرفع ما يجب استتاره وفهم من قوله ومن ضمير الرفع ان ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر وقد كرر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير الا في فعل الامر للواحد المذكور وهو المشار اليه بقوله كافعل اثنائي الفعل المضارع المقترع بهمزة المتكلم وهو المشار اليه بقوله أو اف في الثالث الفعل المضارع المقترع بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار اليه

المتصلة تسعة) أي مجموعها بحسب مواقع الاعراب رفعاً ونصباً وجرّاً خمسة خاصة بحمل الرفع وثلاثة مشتركة بقوله بين محلي النصب والجر ونامة مشتركة بين الجميع والمراد المتصلة البارزة (قوله وأف والواو الخ) الانسب بتقديم هذا البيت وجعله عنب قوله فلهذا غيبة الخ ليفيد التمثيل للمتصلة عقب التمثيل للمتصلة (قوله ومن ضمير الرفع ما يستتر) أي وجودها تركه انكلا على الشرح (قوله المتكلم ومعه غيره) ترك العظم نفسه لفهمه منه بالمقابلة

بقوله تقتبط الرابع الفعل المضارع المفتوح بنا، المخاطب وهو المشار إليه بقوله اذ تشكر وما وصلته في موضع رفع بالابتداء وخبرها في الجر ورواؤفاق مجزوم على جواب الامر وتقتبط معطوف على اوافق على حذف حرف العطف ولما فرغ من ضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار الى المرفوع بقوله

(وذواترفع وانفصال انا هو • وانت وانفروع لانثنيه)

ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر لانه متكلم منها اثنان انا ونحن وللمخاطب خمسة انت أنت انتما أنت أنتن ولانما ب خمسة هو هي هما هم من وقد اكتفي منها بذكر ثلاثة لانها اصول للمابذ كره ولذلك قال والفروع لانثنيه فانفرعه نحن لان المفرد اصل للجمع وانت فروعها أنت وانتما وانتم وانتن لان أنت لها فروعان فرع من جهة الافراد وهو انتما وانتم وانتن وفرع من جهة التذكير وهو وانت وكذلك هو ايضا فروعها من جهة الافراد هما وهم وهن ومن جهة التذكير هي ثم أشار الى المنصوب من المنفصل بقوله

(وذواتنصاب في انفصال جعلها • اباي والتفريع ليس مشكلا)

فاكتفي بذكر ضمير المتكلم وكان حقه ان يذكر الاصول الثلاثة كما فعل في المرفوع لكنه اكتفي باباي عماسواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع وثبت في بعض النسخ وذواتنصاب بالواو وعرابه مبتدأ وحمل الى آخر البيت خبره وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ و اباي مفعول ثان يجعل وفي بعض النسخ وذواتنصاب بالالف وعرابه مفعول ثان يجعل مقدم و اباي مفعول للمابذ فاعله يجعل ثم قال (وفي اختيار لايجي، المنفصل • اذا تاتي أن يجي، المنفصل)

يعني ان الضمير اذا تاتي اتصاله بما قبله لايجي، منفصلا في الاختيار وفهم منه انه يجي، في غير الاختيار منفصلا مع تاتي الاتصال كقول الشاعر

بالباعث الوارث الاموات قد ضفت • اياهم الارض في دهر الداهر

لانه يتاتي الاتصال فتقول قد ضفتهم لكنه فصل لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بجي، ثم قال

(وصل اوافصلها، سلبه وماه أشبهه في كنهه الخلف انما)

(كذلك خلتني وانصلا • اختار غيري اختار الانفصالا)

يعاني به يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الاء من سلبه وما أشبهه وهو كل ثاني ضمير من منصوبين بفعل غير ناصخ للابتداء مع تقديم الاخص منهما نحو الدرهم اعطيتك واعطينت اياه والمخاتر في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله وصل وقوله في كنهه الخلف انما أي انذهب ويعني به خبر كان أو احدى اخواتها اذا كان اسمها ضميرا متصلا اخص من خبرها وقوله كذلك خلتني أي مثل كنهه في الخلف المذكور يعني خلتني وما أشبهه وهو كل ثاني ضمير من منصوبين بفعل ناصخ للابتداء من باب نطن الاوّل منهما اخص وظاهر قوله الخلف انما أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وليس كذلك لانه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وانما المراد الخلف انما في الاختيار ويدل على ان المراد ما ذكر قوله وانصلا اختار غيري اختار الانفصال وهو موافق في ذلك لابن الطراوة والرماني وأر في قوله ارافصل للتغيير وهما سلبه مفعول

بافصل فهو من باب اشتزاع وقد عمل الثاني ولو عمل الاوّل لقال وصل اوافصله واتصاله مفعول مقدم بأختار ثم قال (وقدم الاخص في اتصال • وقد من ماشئت في انفصال)

الاخص هو الاعرف ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وانما ضمير المخاطب اخص من ضمير الغائب فاذا أريد اتصال الضمير الثاني قدم الاخص لانه لا يتوصل الى اتصاله الا بتقديم الاخص وعلى ذلك نبه بقوله وقدم الاخص في اتصال واذا أريد انفصاله فقدم ماشئت من الاخص وغيره لانه اذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثاني وعلى ذلك نبه بقوله وقد من ماشئت

(قوله في المجرور) أي بمن  
 لا بالكاف كما فهم (قوله  
 اباي) ذكر أصل الاصول  
 (قوله بفعل) أما اذا كان  
 العامل امها من باب نطن  
 أو من باب كان فلم أر من  
 تعرض له فليبحث عن حكمه  
 والظاهر انه مقبس على  
 الفعل (قوله مع تقديم  
 الاخص) نحو قوله تعالى  
 فسكب فيكم الله  
 أنزل لكموها ان بسا لكموها  
 (قوله اذا كان اسمها ضميرا  
 متصلا اخص) معترض  
 اذ لا بشرط كونه ضميرا  
 فضلا عن كونه متصلا  
 فضلا عن كونه اخص مثال  
 الظاهر الصديق كانه زيد  
 كما مثل به ابن هشام ومثال  
 المنفصل الصديق كانه  
 أنا ومثال غير الاخص زيد  
 الصديق كانه هو ويجاب  
 من الشارح بأنه جرى على  
 الغالب (قوله الطراوة)  
 بفتح الطاء

في انفصال فاذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثاني واذا تقدم الاخص جاز اتصال الثاني وانفصاله وقد اجتمع الامر ان في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو شاء الملككم اياكم فانفصال الضمير في قوله ملككم اياهم جائز لتقدم الاخص وهو ضمير الخطاب على غير الاخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في ملككم اياكم واجب لتقدم غير الاخص ثم قال

(وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا • وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

يعني ان الضميرين اذا اتحد في الرتبة كان يكره بالمتكلم أو الخطاب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو ظننتي اياي وحسبتك اياك والدرهم ان جاءه زيد فاعطاه اياه وقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا يعني ان الضميرين اذا اتحد في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافا ما كان يكون أحدهما مفردا والاخر مثنى أو مجموعا أو يكون مذكرا والاخر مؤنثا كقوله

لوجهك في الاحسان بسط وجهه • انالهما فقرا كرم والذ

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتدازه ولده في شرحه بأن قوله وصلا بافظ التكبير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يتباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد وهذا يقضي ان البيت الواقع بعدها البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما غير ثابت في الافية وهو من أبيات الكافية ثم قال

(وقبل بالنفس مع الفعل التزم • فون وقاية وليسى قد نظم)

(وليتنى فشا وليتني ندرا • ومع لعسل اعكس وكن مخبرا)

(في الباقيات واضطرار اخفيا • منى وعسى بعض من قد سلفا)

(وفي لدني قد قلّ وفي • قدني وقطني الخلق أيضا قدني)

قد تقدم ان من جملة الضمائر يا المتكلم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فاذا اتصلت بالفعل لزم ان يفصل بينها وبينه بنون تسمى فون الوقاية لانها تاتي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر وبسوى في ذلك الماضي والمضارع والامر والى ذلك اشار بقوله وقبل بالنفس مع الفعل التزم فون وقاية وقد حذف للضرورة مع ليس كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليس والى ذلك اشار بقوله وليسى قد نظم يعني ان فون الوقاية حذف مع ليس في النظم للضرورة الوزن وقال بالنفس وهو مخالف لعبارات النحويين فانهم يسمونها اياه المتكلم وقبل منعاق التزم ومع الفعل كذلك واذا اتصلت اعنى اياه المتكلم بالحروف لم تلحق فون الوقاية الامع ثمانية احرف اشار الى ستة منها وهي ان واخواتها بقوله وليتني فشا وليتني ندرا ومع لعسل اعكس وكن مخبرا في الباقيات يعني ان لحاق فون الوقاية للثبوت كثير وعدم لحاقها قليل فليتني أكثر من ليتني ولم يحق في القرآن الا بالنون كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم ومن حذفها قول الشاعر

كسبه جبار اذا قال ليتني • اصادفه وآذ قد جل مالي

وقوله ومع لعل اعكس يعني ان عدم لحاق النون للعكس كثير ولحاقها القليل فهي بالعكس من ليت ولم تأت في القرآن الا بدون فون كقوله تعالى لعلى أبلغ الاسباب ومن لحاق فون الوقاية له اقوال الشاعر

فقلت أعيراني القيدوم لعلى • أخط بها قبر الابيض ماجد

وقوله وكن مخبرا في الباقيات يعني بالباقيات ما بقي من الاحرف الستة وهي ان وأن وكان ولكن فيوزان ثلثة هما فون الوقاية وان لانثمة او قد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل اني انا الله واتى برى مما تشركون وانما جاز لحاق فون الوقاية لهذه الاحرف لشبهها بالانفعال وكان لحاقها غالبيا ليت لانه وثبتهما بالفعل لانها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها ناعا مع لعل لانها بعدت عن شبه الفعل فانها شبيهة بحرف الجر في تعاقب ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعنك فلعنك ومخبر اخبر كن

(قوله كان يكون أحدهما مفردا والاخر مثنى أو

مجموعا) وهل يجب تقديم

المثنى على المفرد كما في أنا

لهما أو لافيحوز أنا له

هما وكذا الجمع مع المفرد

(قوله وفي لدني) قيل وجه

بنا لادن لزوم محل واحد

وهو ابتداء الغاية

فأشبهت الحروف في لزوم

محل واحد وامتناع الاخبار

بها وعضها وقيل بنيت

الثانية لشبه الطرف

والثالثة بالحل عليها اه

من خط العلامة أبي عبد

الله الصخير اه من ابن

غازي (قوله وفي قدني

وقطني) قال الراعي في فوج

المدار لما نصه لم يبين

الناظم هل هذا الحكم

في قد ووط اذا كانتا معي

حسب أو اذا كانتا معي

فعل ومراده اذا كانتا معي

حسب وأما اذا كانتا معي

فعل قلته هما فون الوقاية

ويكون معناها ما يكفي وقد

تكون قط طرف زمان فأن

كانت معي حسب فإياه

مضاف اليها وان كانتا

معني فعل فإياه مفعول

(قوله أعيراني) قال شيخنا

وفي نسخة أعيروني والذي

يخطاب المؤلف أعيراني

(قوله وقد فقط - ما فعل

بمعنى حسب) الصواب كما  
 في المرادى ونقله عنه ابن  
 غازي أنهم إذا كانوا  
 فعل كما بمعنى يكنى وقد  
 تقدم كلام الراعي (قوله  
 علمه) ضمير علمه عائده على  
 المسمى أو عائده على اسم  
 مراد به المسمى أو يراد به  
 المسمى ويكون من إضافة  
 النوع إلى جنسه أي علم من  
 الأسماء (قوله وخرنفا)  
 سميت المرأة المذكورة  
 به لشبهها بالارنب في اللين  
 (قوله وواشق) بتقييد  
 القافية وفيه نكتة الإشارة  
 إلى عدم إضافة الكلب إلى  
 المتكلم وقولهم أسامة  
 أجرأ من ثعالة من الجرأة  
 لأن الجرأ لا يجرأ لأن ثعالة  
 أكثر جرأ والتعجب أن علم  
 الجنس موضوع للماهية  
 وأعم الجنس موضوع  
 لفردهم (م فائدة) قال  
 الشيخ يحيى الفسقي بن  
 مررت بأبراهيم من  
 الأبراهيم فإنه منصرف  
 لتذكيره وبين مررت  
 بأبراهيم الطويل أو العالم  
 باعتبار الخطاب فإذا لم يسبق  
 له عهد في إبراهيم أصلا قلت  
 له الأول وإن كان له عهد في  
 إبراهيمين وذكر خبرا  
 عن أحدهما فتوضحه  
 بالنعت (قوله واسما) هوله  
 ثلاث الإطلاقات مقابل  
 الفعل والحرف ومقابل  
 الصفة ومقابل الكنية  
 واللقب كما قدمنا (قوله إن  
 سواه محبا) ضمير سواه عائده إلى الكنية باعتبار تأويلها بالعلم

ويجوز كسرياته وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية  
 وهما من وعن بقوله واضطرا راء خفقا منى وعن البيت بمعنى ان الوجه في من وع اذا دخل على ياء  
 المتكلم ان يقال منى وعن بتشديد النون لأنهم الماسطتهم فانون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدمجت  
 فيها وأشار بقوله واضطرا راء خفقا منى وعن الخ إلى قول الرازي

أبها السائل عنهم وعنى • لست من قيس ولا قيس منى

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله وفي لدني لدني قل  
 البيت بمعنى ان لحاق نون الوقاية للذن كثير وعدم لحاقها قليلا ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني  
 بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدني وقطني الخذف أيضا قدني بمعنى ان قد ووط مثل  
 لدن في ان لحاقها أكثر من عدم لحاقها وذلك فهو من قوله قدني وقد فقط اسماء فعل بمعنى حسب  
 وقد جمع الرازي بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله • قدني من نصر الخبيبين قدني ولم يصرح الناظم بلحاظ  
 نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر وانما صرح بذلك في الأفعال لكنه اكتفى بالنطق بها  
 مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك  
 واضطرا راء منصوب على المفعول له وعن مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون عنى

العلم

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار إلى الأول  
 بقوله

(اسم بعين المسمى مطلقا • علمه كجعفر وخرنفا)

(وقرن وعدن ولاحق • وشذقم وهيلة وواشق)

فقوله اسم جنس بعين المسمى مخرج للتذكيرة ومطلقا مخرج للمساوي العلم من المعارف لأن كل معرفة  
 غير العلم بعين مسماه لكن بقرب منه أما العظيمة كالوالصلة وأما المعنوية كالحضور والقبية بخلاف  
 العلم فإنه بعين مسماه بغير قرب منه ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولى العلم بل يكون لأولى العلم  
 وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنق وهو اسم امرأه وقرن وهو اسم  
 قبيلة وعدن وهو اسم بلدة ولاحق وهو اسم فرس وشذقم وهو اسم جبل وهيلة وهو اسم شاة وواشق  
 وهو اسم كلب واسم مبتدأ أو بعين المسمى جملة في موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر في  
 بعين وعلمه خبر والضمير في علمه عائده على المسمى ويجوز ان يكون علمه مبتدأ وخبره اسم بعين المسمى  
 ويكون حينئذ الخبر واجب التقدير لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من  
 الاعراب فلا نزيل بها ثم قال (واسما أتى وكنية ولقبيا) بمعنى ان العلم ينقسم إلى اسم ويقال فيه الاسم  
 الخاص كجعفر وإلى كنية وهو كل ما صدر أب أو أم كما في زيد وأم كلثوم وإلى لقب وهو ما دل على رتبة  
 مسماه كالعديق والفاروق أو وضعة كقفه وأنف الناقة ثم قال (وأخرن ذان سواه محبا) الإشارة بذا  
 إلى اللقب يعني ان اللقب اذا صحب سواه يجب تأخيره وسواه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد فقه  
 وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال

(وان يكونا مفردين فاضف • حتما والأتبع الذي ردق)

يعنى ان اللقب اذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أى غير مضافين ولا أحدهما فاضف الاسم إلى  
 اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرز ولا يدخل هنا للكنية فانها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ ان يكون  
 اللقب هو المضاف إليه لانه قد ذكر قبيل انه يجب تأخيره وقوله والأتبع الذي ردق أى وان لم يكونا  
 مفردين أتبع الآخر للأول أى اجعله تابعا له في الاعراب وتبعيته له اما على البدل أو عطف البيان  
 وشمل قوله والاثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الأول مضافا والثاني  
 مفردا نحو عبد الله كرز أو الأول مفرد والثاني مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع في جميع ذلك

سواه محبا) ضمير سواه عائده إلى الكنية باعتبار تأويلها بالعلم

واجب وحبما منصوب على انه نعت لمصدر محذوف والتقدير اضافته حتما واتباع جواب الشرط وحذفت منه الفاء للضرورة ثم قال (ومنه منقول كفضل وأسد • وذوار تجال كعماد وأدد) يعني ان العلم ضربان منقول ومر تجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلية ويمكن منقولاً من المصدر كفضل ومن اعم العين كاسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة ككتاب قراناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضي كشهرام فرس والمر تجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلية كعماد اسم امر أو آدد اسم رجل ومنه منقول مبتدأ وخبر وذوار تجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه وذوار تجال ثم قال (وجلة وما يخرج ركباً • ذا ان يغرب به تم أهربا).

أى ومن العلم جملة كبرق نخره وقوله وما يخرج ركباً يعني ان المركب تركيب مزج والمزج الخلط وهو ماختم بغيره وبه كعلبلس وماختم بويه كسيبويه فالاول بعرب آخره اعراب مالا ينصرف والثاني بغيره آخره على الكسر والى ذلك أشار بقوله ذا ان يغرب بويه تم أهربا فاذ اسم إشارة للمركب تركيب مزج واطلق هنا الاعراب ومراده اعراب مالا ينصرف على ما يذهب عليه في باب مالا ينصرف وما يخرج مبتدأ خبره محذوف أى من العلم وذو امبتدأ وخبره أعرب وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرا عن ذاته ثم قال

(وشاع في الاعلام ذوا الاضافة • كعبدشمس وأبي خافه)

أى من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لان منه الكنى وتغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبدهشمس ومثال من الكنى وهو أبو خافه ثم أشار الى النوع الثاني من العلم وهو علم الجنس فقال (ووضع البعض الاجناس علم • كعلم الانحصاص اقطاع وهو علم)

يعني ان العرب وضعت لبعض الاجناس اعلامها في اللفظ كعلم الانحصاص فتأتى منه الحال في فصيح الكلام ويجمع من الصريف وجدت فيه عدة زائدة على العلية من العليل المنانعة للصريف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله كعلم الانحصاص لفظا ومدلوله مع ذلك شائع كدلول النكرة وهذا معنى قوله وهو علم أى ومدلوله شائع وفهم من قوله لبعض الاجناس انها لم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على علم بالسكون على لفه ربعية وعم فعل ماضى فى موضع خبره وهو يجوز أن يكون مفردا ففصره محذوف ألفه نحو قولهم فى بارولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس مالا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعانى أشار الى الاول بقوله

(من ذلك أم عريط للعقرب • وهكذا نعاله للثعلب)

يعنى من ذلك أى من العلم الجنسى أم عريط وهو علم الجنس العقرب ومن علم جنسها أيضا شجرة وهكذا نعاله أى وكذا أيضا نعاله علم الجنس الثعلب وهو غير منصرف لليلية وناء التأنيث الأأنه صرفه للضرورة ثم أشار الى النوع الثاني من علم الجنس بقوله

(ومثله لبرة للجره • كذا نجار علم للجره)

أى ومثل أم عريط ونعاله فى كونه ما علمى جنس لبرة وهو علم اللبرة بمعنى البروجار علم للجره بمعنى الفجور وبرة أيضا غير منصرف لليلية وناء التأنيث وجرار بمعنى على الكسر لشمه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله انا اقدسه منا خطيتنا بيننا • فحلمت لبرة واحتملت لجرار

### (اسم الاشارة)

هذا هو النوع الثالث من المعارف واسم الاشارة امام مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو منثى مذكر أو منثى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر وقد أشار الى الاول بقوله (بذا المفرد مذكر أو منثى) يعنى أن الاشارة الى المفرد المذكر وأشار الى الثاني بقوله (بذى وذى ناعلى الاثنى اقتصصر) يعنى أن المفرد المؤنث بشار اليه بأربعة الفاظ وهى ذى وذة فى نأ زادوتى وتاخذت العاطف للضرورة الوزن

(قوله ومنه منقول) قبل  
كل الاسماء منقولة ووجهه  
ان الاصل فى الاسماء  
التنكير وان جهل الاصل  
وقبل كلها مر تجل لان  
المسمى الثاني غير الاول  
فكانت لم يقصد أو هو من  
باب الاتفاق (قوله وجملة  
الخ) لا يرد ما ركب من  
حرفين أو حرف واحد لان  
كلامه فى المسجوع أو لانها  
فى حكم المركب الاسنادى  
فى كونه يحكى ولا يعرب

واقصر فعل أمر وبني متعلق به أي اقصر هذه اللفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها إلى غيره  
 وليس المراد أنه لا يشار إلى المفرد المؤنث إلا بما فيه بشار إليه بغيرها مخوذة ونه ربه وذو ويجوز ضبط  
 اقصر على هذا بضم التاء مينا للمفعول ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله  
 (وذا نان للمثنى المرتفع • وفي سواء ذين تين إذ كر نطع)

فقوله ذان راجع لتثنية الأول وهو ذان وان راجع لتثنية الثاني وهو ناولا يثنى من أفعال المؤنث إلا تا  
 وقوله المرتفع يعني أن هذين اللفظين اللذين مثلهما مقرونين بالانغام **ك** وان للمرتفع من  
 التثنية لأن الالف فيها علامة للرفع وقوله وفي سواء أي في سوى المرتفع أو في سوى الرفع المقهوم  
 من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والحرف يشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين  
 مقرونين بالياء لأن الياء علامة الحروا والنصب وذان مبتدأ وان معطوف عليه على حذف العاطف  
 وللمثنى خبر المبتدأ وذين تين مفعول مقدم باذ كر ونطع مجزوم على جواب الأمر ثم أشار إلى الخامس  
 بقوله (وبأولى أمر جميع مطلقا والمدأولى) يعني أن لفظ أولى بشار به إلى الجمع مطلقا أي سواء  
 كان مذكرا أو مؤنثا فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمدأولى يعني زيادة الهمزة بعد ألف  
 مكسورة وانما كان أولى لأنه الفسة أهل الجواز ولم يجئ في القرآن إلا بمدودا كقوله تعالى ها أنتم  
 أولاه ثم اعلم أن اسم الإشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناطم  
 على مرتبتين قريبة وبعيدة وقد أشار إلى البعيدة بقوله (ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام  
 أو معه) يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيدة فانت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقرونا بكاف  
 انطبا دون لام فتقول الذأول أو لا ذين أن تأتي به مقرونا بالكاف واللام معا فتقول ذلك وأولى  
 لك وفهم منه أن القريب مالا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام معا وهي المثل التي أتى بها أوّل  
 الباب ولدى معنى عنده وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من فون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من  
 الكاف وانما تبه على ذلك ثلاثي توهم أن الكاف ضمير كاهي في نحو غلاما لدون لام في موضع نصب  
 على الحال من الكاف وأومعه معطوف على دون فهو في موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت  
 انطق في البعد بالكاف حرفا غير مقرون باللام أو مقرونا بها ثم قال (واللام ان قدمت هامتعه) يعني  
 أنك إذا قدمت هات التي للتثنية على اسم الإشارة تمنع اقترانه باللام فلا يقال هذا لك وفهم منه انه يجوز  
 اقترانها بالجر دون هذا وهو لا وبال مقرون بالكاف دون اللام نحو هذا وهو لا ثالث إلا أن الأول  
 أكثر وهي لغة القرآن ومن الثاني قوله طرفه

رأيت بني غيرا لا ينكرونني • ولا أهل هذا الطرف الممدد  
 وقوله واللام مبتدأ وخبره ممنعه وجواب الشرط محذوف دلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم على  
 الشرط في التقدير والتقدير واللام ممنعه ان قدمت هافهي ممنعه ثم قال  
 (وجها أو ههنا أمر إلى • داني المكان وبه الكاف صلا)  
 (في البعد أربتمه أو ههنا • أو به سنا لك انطقن أو ههنا)

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره منها اثنا للمكان القريب وهما  
 ههنا وههنا واليهما أشار بقوله وجها أو ههنا أمر إلى داني المكان أي إلى المكان الداني وهو القريب  
 فاضاف الصفة إلى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيدوا إليها أشار بقوله وبه الكاف صلا إلى آخرها  
 يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فانت مخير بين ان تلحق هنا كافي الخطاب فتقول هناك  
 أو تأتي به كقوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت نهما أو تأتي بهما مفتوح الهاء مشددا النون فتقول هنا  
 أو تلحق هنا الكاف واللام معا فتقول هناك أو تأتي بهما مكسورا الهاء مشددا النون والكاف مفعول  
 بصل والالف في صلا مبدلة من فون التوكيد الخفيفة وفي البعد متعلق بصلا وبتم متعلق به وهو  
 فعل أمر من فاه يفوه أي نطق بكل ما ذكره في البيتين من أوفوهو للتخيير

(قوله وذا نان للمثنى  
 المرتفع) اما أن يراد بالمثنى  
 اللفظ المرتفع نعت له يعني  
 ذان وتان ثابتان للمثنى  
 ثبوت الجزئي لكليه أو  
 يراد بالمثنى الانسان  
 والمعنى وذا نان للمثنى  
 المرتفع داله أو على حذف  
 مضاف أي لمدلول المثنى  
 المرتفع (قوله وبأولى)  
 يكتب بالواو وأما إلى  
 الموصول فيكتب بغير واو  
 (قوله ولدى البعد انطقا  
 بالكاف الخ) أي فجا يقبل  
 الكاف أو اللام والكاف  
 فلا يرد ثم فاه لا تقبل شيأ  
 منها ولا المثنى فانه لا يقبل  
 اللام ولا الجمع الممدود فانه  
 لا يقبل اللام وهذا أولى  
 من حل كلامه على المفرد  
 لانه يكون حينئذ قصرا  
 ومن القول بان قوله دون  
 لام أي في التثنية والجمع  
 والافراد أو مع في الافراد  
 لانه ان قصد الضمير كان  
 ذلك باطلا بالنسبة للتثنية  
 وأوله الممدود وان قصد  
 التقسيم فالتخيير في  
 الافراد أو أولى المقصور  
 (قوله وحرفا حال) ان قلت  
 الحال لا يأتي جامدا الامورا  
 بالمشق قلت بزل حرفا  
 محكوم بحرفيته (قوله  
 بني غيرا) هم الفقراء  
 لا الصوص والطرار  
 بيت مصنوع من الجلد  
 على هيئة الخيمة أو الخباء  
 (قوله سبعة ألفاظ) بل  
 ذكر ثمانية بعدها

هناك وكانه أسقط هاهنا وكانه أعاد ضمير به الى هنا وأنه أعاده اليهما وعدهما مقرونين بالكاف واحدا وسوخ عود الضمير مفردا العطف بأو (فائدة) قال الشيخ (٢٢) بجي المذكر لما كان المقصود بالخطاب كان ليس له الالفاظ واحدا ولا يتنوع ولا يتطور

الموصول

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول امامفرد مذكرا ومفرد مؤنث أو مثنى مذكرا ومثنى مؤنث أو جمع مذكرا أو جمع مؤنث وقد أشار الى الاول بقوله (موصول الاعماء الذي) انما قال موصول الاعماء احترازا من موصول الحروف فانه لم يذكره وقد ذكر أحكامه في أبواب وقوله موصول الاعماء مبتدأ أو الذي مبتدأ أو خبره ومحدوف والتقدير موصول الاعماء منه الذي ثم أشار الى الثاني بقوله (الانثى التي) يعني ان التي للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذي للمذكر والانثى مبتدأ والتي خبره والتقدير والانثى منه التي أي من الموصول ويجوز أن يكون آل في الانثى عوضا من الضمير والتقدير وانشاء أي وأنشئ الذي ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله (والبا اذا ما انبأ لا تثبت) بل ما تلبه أوله (العلامه) يعني أن الذي والتي اذا انبأ لا تثبت ياؤه ما لسكونه أو سكون علامه التثنية والياء مفعول مقدم تثبت ولا ناهية وقوله بل ما تلبه أوله العلامه ما تلبه هو الدال من الذي والتاء من التي وآل في العلامه لانه قد تقدم علامه التثنية وهي الالف رفعا والياء جرا ونصب في قوله بالالف ارفع المثنى وقوله وتختلف الياء في جميعها الالف فتقول اللذان واللذان رفعا والذين والذين جرا ونصبا وما موصولة وصلاتها تلبه وموضعها نصب بضم الالف مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والاول أجود والهاء في أوله مفعول أول والعلامه مفعول ثان ثم قال (والنون ان تشدد فلا ملامه) يعني أنه يجوز في نون اللذين والذين التشديد ومذهب البصريين انها لا تشدد الا بعد الالف ومذهب الكوفيين انها تشدد بعد الالف وبعد الباء وهو اختيار المصنف ولذلك أطلق في قوله والنون ان تشدد فلا ملامه والنون مبتدأ والخبر جلة الشرط والجواب والضمير المستتر في تشدد هو الرابط قوله (والنون من زين وتين شدا) أيضا وتويع بذلك قصدا) يعني أنه يجوز أيضا تشديد النون من زين وتين وانما ذكر ههنا زين وتين وليس من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين والذين في جواز تشديدهن فوهم ما ليس التشديد خاصا بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الالف واذا جاز التشديد مع الياء كما في المثالين فيكون التشديد مع الالف أحرى لان التشديد مع الالف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه وقوله وتويع بذلك قصدا يعني ان تشديد النون قصده التعويض من المحذوف في جميع ما ذكرناه من الالف والذين والذين الياء من الذي والتي ومن زين وتين الالف من ذواتها فان ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد فالإشارة من قوله بذلك راجعة الى التشديد وتويع بذلك متعلق بقصده وهو الذي سوخ الابتداء بالنكرة ويجوز أن يكون بذلك متعلقا بقصده وسوخ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر لان المراد ما قصد بذلك التعويض فهو كقولهم شئ جاء بئذ وشرأ هذا ناب فيه تعريض بإبطال قول من جعل التشديد من زين وتين والاعلى البعد ثم أشار الى الخامس وهو جمع الذي فقال (جمع الذي الاي الذين مطلقا) وبضمهم بالواو رفعا نطقا

والانثى لتطورها في ملابس الشهوة تطورت في ملابسها اللفظية فكان لها عشرة ألفاظ (قوله موصول الحروف) هو مجموع في قول موصولة الحروف أن كى لو وما ان وعائد وجوبا عدما وأحسن منه قول أيضا موصول حرف أن أن كى لو وما فقط وعائد وجوبا عد ما ونظمه بعضهم بقوله وهاك موصول الحروف محكما أن وأن وكى ولو وحرف ما (قوله والانثى مبتدأ الخ) فيه تسامح في وصف اللفظ بانثى قبل والاولى أن الانثى مبتدأ أول والتي خبر مبتدأ محذوف والتقدير والانثى دالها التي أو أنه على حذف مضاف والتقدير والانثى مدلول التي وهو أقل حذفا أو بقدره مضاف في الانثى والتقدير دال الانثى التي (قوله والياء مفعول مقدم تثبت) ولا يلزمه تقديم مفعول جواب الشرط على الشرط اذ ليس في كلامه ما يدل على ان اذا شرطية ولو سلم ففعل الياء مفعولا لافعل محذوف يدل عليه لا تثبت ويجوز تكون الياء مبتدأ ولا تثبت خبره من

ثبت أو تثبت وكسرت التاء للروى على الوجهين ويكون العائد محذوفاً على أنه من أثبت والتقدير لا تثبت لها لكن فيه ضعف منصوب لان فيه الخلاف (قوله وبعضهم بالواو رفعا نطقا) أي ويكون معربا حيث ندرج جمع الذي ٢ ويخص العقلا بالواو والياء والاولى قد سمته جمعا مجازا وانما هو جمع

٢ قوله وجمع الذي الخ هكذا بالاصل ولعل في العبارة سقطا اه مصهه

منصوب على اسقاط حرف الجر أي في رفع ويجوز أن يكون مصدرا في وضع الحال والتقدير نطق بالواو رافعا ثم أشار إلى السادس وهو جمع التي فقال (باللات واللائي التي قد جمعنا) فذكر أيضا اللتي جمع بين الأول اللاتي والثاني واللائي فتقول جاء في اللاتي قن واللائي خرجن فالتى مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع والتقدير اني قد جمع باللائي واللائي ثم قال (واللا كالذين نزاوقعا) يعني أن اللاتي الذي هو جمع التي قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذي على وجه الندور والقلة ومنه قوله فما آباؤنا بأمن منه • علينا إلا قدمه هدايا الجورا

يعني الذين قدمه هدايا إلا مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع وزرنا منصوب على الحال من الضمير المستكن في وقوع وهو اسم فاعل من نزاوى قل ولما فرغ من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال

(ومن وماوأل تساوى ما ذكر) يعني أن من وماوأل تساوى ما ذكر من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ففهم منه انها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاءني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتوا ومن قن وكذلك مع ماوأل فن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليهما معا ثم قال (وهكذا ذوقا عند طي شهر) يعني ان ذوق في لغة طي تستعمل موصولة وهي أيضا مساوية للذي والتي وتثنيتهما وجمعهما والى ذلك أشار بقوله وهكذا ذوق أي هي مثل من وماوأل في مساواتها الماذ كقولنا جاءني ذوقا وذوقا وذوقا وماوأل ذوقا فاما وذوقا وماوأل ذوقا وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة وفهم ذلك من تخيله لها بالواو فذكر مبتدأ وشهر خبره وعند طي متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أوفى موضع نصب على الحال والتقدير ذو شهر عند طي مثل من وماوأل ثم قال

(وكالتى أيضا لديهم ذات • وموضع اللاتي أي ذوات)

يعني أن من طي من اذا أراد معنى التي قال ذات واذا أراد معنى اللاتي قال ذوات كقول بعضهم يا افضل وذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر

جمعتما من ابني سوابق • ذوات بهضن بغير سائق

فذات مبتدأ أو كالتى خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار الهاء في الخبر وموضع اللاتي ظرف متعلق بأني وذوات فاعل بأني والتقدير وذات مساوية للتي عندهم أي عند طي وأني ذوات في موضع اللاتي ثم قال (ومثل ما ذابها مستفهام • أو من اذالم تلغ في الكلام)

يعني أن ذا ذاب وقت بعد ما أو من الاستفهام مبتين ولم تكن ملغاة فهي مثل ما يعني ما الموصولة وفهم من تشبيهه بها انساوى أيضا الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فتقول من ذاب قوم ومن ذاب قومان ومن ذاب قومون ومن ذاب قومون واحترز بقوله اذالم تلغ في الكلام من أن تكون ملغاة وذلك أن يغاب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاما يظهر أثر ذلك في البديل اذا قلت من ذا ضربت أزيد أم همروفاذا رفعت فذا غير ملغاة لانك أبدت من اسم الاستفهام بالرفع فلم امر فروع بالابتداء وذنا خبره وهو اسم موصول واذا انصبت فقلت من ذا ضربت أزيد أم همرا علم ان ذالمغاة لانك أبدت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم انه مفعول مقدم بضربت وذالمغاة وذامبتدأ وخبره مثل ماو بعد في موضع الحال من ذا واذا متعلق بمثل ومن مضاف في التقدير لاستفهام أي بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا في حال كونه تاليل من أو ما الاستفهام مبتين مساوية لسا اذالم تلغ • ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال (وكها يلزم بعده صلة • على ضمير لائق مشغله)

(قوله باللات) الباء بمعنى على (قوله تساوى) أى في الاطلاق على المفرد والمثنى والجمع لا من كل وجه (قوله سوابق) هذه نسخة الشيخ وفي نسخة الازهرى موارق (قوله ومثل ماذا) بعد ما استفهام الخ) وابق شرط وهو أن لا يكون ذا اشارة



(قوله يعني ان الموصولات كلها) (٣٤) أي الامة ان لم يتقدم ذكر للرفعية وايضا قوله على ضمير لائق مشتغله يدل عليه ونظم بعضهم

شروط الموصول بها بقوله  
شروط جلة بها قد وصلا  
أن لا تكن تدرى لكل العقلا  
عهدوا اخبار وان لا تكن  
تجيبا ولا كلاما ما بنى  
(قوله ما أنت بالحكم الترضى  
الخ) ونظيره قول الاسمر  
• صوت الجمار يجده •  
وذهب ابن السراج الى انه  
من ضرورات الشعرا لان  
القصيدة كلها مرفوعة  
فلقول المجدع لم أن  
يكون مخفوضا لانه تابع  
المخفوض وفيه نظير لانه  
لا يصح في الترضى لان  
الشاعر لو أتى بالمرضى  
لصح (قوله أي) قال شيخنا  
ما رأيت مسندة في النحو  
تعاليها كما هي مخدوشة الا  
أي قال الدماميني في شرح  
التسهيل ثبت أي على  
انضم تشبيها بقبل وبعد  
لانه حذف منه بعض ما  
يوجهه وبينه من الصلة  
لان المبينية للموصول كما  
حذف من قبل وبعد  
المضاف اليه المبين  
للمضاف (قوله جاءني أيهم  
قام) انظر مع قول ابن  
هشام سئل التكا في لم  
لا يجوز يعني أيهم قام  
فقال أي كذا خلقت قال  
الازهرى قال ابن السراج  
موجه قول التكا اني ما  
معناه ان ابانعت على  
العموم والايهام فاذا قلت  
يعني أيهم يقوم فيك انك  
قلت يعنيتي الشخص الذي

يعني أن الموصولات كلها الا بد أن يكون بعدها صلة تكملها او رابط يربط بينها وبين الموصول ولذلك  
سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله على ضمير لائق مشتغله أي مطابق للموصول في  
الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاءني الذي قام أبوه والتي قامت أمه والذان قاما وما أشبه ذلك  
وكما هم مبتدأ وخبره يلزم وبه متعلق يلزم والضمير في بعده فائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ  
والخبر وصله فاعل يلزم ومشتغله صفة للصلة وعلى ضمير متعلق بمشتغله ثم ان الموصولات بالنظر الى  
ما توصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة وقد أشار الى الاول بقوله  
(وجلة أو شبهها الذي وصل • به كمن عندي الذي انه كفل)

فقوله وجلة شامل للجملة الامة والفعليه وقوله وشبهها هو الطرف والجبرور واتى بمنال للموصول  
بشبه الجملة وهو قوله كمن عندي ومثال للموصول بالجملة وهو قوله الذي انه كفل وبشرط في الجملة  
الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينه على ذلك لكن غمسه بالذي انه كفل يرشد اليه وجلة مبتدأ  
وأوشبهها مطوف عليه وهو الذي سوغ الابتداء بالذكرة والذي خبر ويجوز العكس وهو أظهر  
ووصل صلة الذي وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين  
الصلة والموصول والتقدير والذي وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون بنائبا عن  
الفاعل ولا ضير حينئذ في وصل والتقدير والذي وقع الوصل به جملة أو شبهها ثم أشار الى القسم الثاني  
من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال  
(وصفة صريحة صلة آل • وكونها عبر الافعال قل)

الصفة الصريحة هي اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفي وصل آل  
بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاءني القائم أبوه والضراب يزيد أي الذي قام أبوه والذي ضرب به زيد  
وقام المكرم والمضروب أبوه أي الذي أكرم والذي ضرب أبوه وقام الضرابه زيد أي الذي يضرب به  
زيد وجاء الحسن وجهه أي الذي حسن وجهه والصريحة الخالصة واحترزها من الصفة غير  
الصريحة وهي الصفات التي أخرجت بحجى الاءاء نحو أطع وأجرع وصاحب فلا يوصل بها آل  
وقوله وكونها عبر الافعال قل يعني أنه جاءت صلة آل بعرب الافعال وهو الفعل المضارع قليلا  
ومنه قوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته • ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل  
أي الذي ترضى حكومته وقوله وصفه صريحة خبر مقدم وصله آل مبتدأ أو كونه مبتدأ أو بعرب  
الافعال متعلق به وفي خبر المبتدأ واظهار ان كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت وصله آل  
صفة صريحة ووقعها بالفعل المضارع قليل وقوله  
(أي كما وأعربت مالم تضيف • وصدر وصلها ضمير المخدق • وبهضم أعرب مطلقا) •  
من الموصولات أي وانما أخرها عنهما لما اقتصت به دون سائر الموصولات من اعرابها في بعض  
المواضع ولزم اضافتها لفظا أو معنى وجوز حذف صدر صلتها وقوله أي كما يعني ان أيا مثل ما فيها  
تقدم من كونها ناطق على المذكور المؤنث وفروعهما افتقروا لاجل ما جاءني أيهم قام وأيم قاما أو أيهم قاموا  
وأيهم قن وقوله وأعربت مالم تضيف • صدر وصلها ضمير المخدق أي بالنظر الى التمرج بالمضاف  
اليه وتقديره وثابت صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام الاول أن يصرح بالمضاف اليه وثبت  
صدر صلتها نحو جاءني أيهم هو قائم اشئني أن يحذفها ما نحو جاءني أي قائم الثالث أن يثبت صدر  
صلتها ولا يصرح بالمضاف اليه نحو جاءني أي هو قائم فأى في هذه الصور اشئني معربة واليه أشار  
بقوله وأعربت الرابع ان يصرح بالمضاف اليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءني أيهم قائم فأى في هذه  
الصورة مبينة على الضم والى ذلك أشار بقوله مالم تضيف • صدر وصلها ضمير المخدق ومن ذلك قوله  
عز وجل ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد فأى مبيد أو كما خبره وأعربت مبي للفعول والتائب

ضع منه القيام كأنما كان ولو قلت يعنيتي أيهم قام لم يقع الاعلى الشخص الذي قام فأخرجه ذلك عما وضعت له من العموم عن

عن الفاعل ضمير عائد عليها ما ظرفية مصدرية، مصدر وصلها مبتدأ أو ضمير خبره وانحذف في موضع الصفة لضمير والوإدخاله على المبتدأ والحال والتقدير أى مثل ما في جميع أحوالها وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون مصدر صلتهما محذوفاً وقوله وبعضهم أعرب مطلقاً يعني ان بعض العرب يعرب أياً الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة وقولاً بعضهم ثم لنزاع من كل شعبة أهم أشد بنصب أى ثم قال (وفي هذا الحذف أباغري أى يقنى) يعني ان غير أى من الموصولات يتبع أياً في جواز حذف صدر صلتهما فلا إشارة بذلك إلى حذف صدر صلة أى لكن بشرط في جواز حذف صدر صلة غير أى ان تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله (ان يستل وصل) أى ان تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المنجز به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قوله سم ما أبا الذي قائل لك سواء التقدير بالذى هو قائل لك سواء الصلة طالت بالمرور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل وهو الذى فى السماء اله التقدير وهو الذى هو اله فى السماء، انحذف الصدر لطول الصلة بالمرور ثم قال (وان لم يستل • فالخذف نزل) يعني ان حذف صدر صلة غير أى ان لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم تماماً على الذى أى على الذى هو أحسن وقوله

من ين بالجد لم ينطق بما سفه • ولا يحد عن سييل المجد والكرم

أى بما هو سفه وغير أى مبتدأ أو يقنى خبره وأياً مفعول مقدم يقنى وفي متعلق يقنى وان يستل شرط ووصل مفعول ما لم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وان لم يستل معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه فالخذف نزل ثم قال

(وابوا أن يختزل • ان صلح الباقى لوصول مكمل)

يعنى أن الباقى بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحاً لوصول به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو جاء فى الذى هو جار يته فاعله أو فعلاً وفاعلاً نحو جاء فى الذى هو قام أبوه أو ظرفاً نحو جاء فى الذى هو عندك أو مجروراً نحو جاء فى الذى هو فى الدار لا يجوز حذف الصدر فى شئ من ذلك لان ما بقى بعد حذفه صالح لان يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير فى قوله وأبو عائد على العرب وان يختزل فى موضع المفعول بأبو الاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله ان صلح شرط والباقى فاعل يصلح ووصول متعلق وصلح ومكمل صفة لوصول وهو اسم فاعل من أكل لانه قد أكل به الموصول فهو مكمل له ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع فى حكم الضمير المنصوب فقال

(والخذف عندهم كثير منجلى • فى عائد متصل ان انتصب • بفعل او وصف كمن تزوج ب)

يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل المنصوب بالفعل بقوله كمن تزوج ب كمن تزوج ب من مبتدأ أو هو منصوب بمعنى الذى تزوج ب صلته وجب خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من تزوج ب ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر

ما لله مولىك فضل فأجده به • فى الذى غيره نفع ولا ضرر

الآن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقدم الفعل على الوصف يرشداً إليه واحتز بقوله متصل من المنفصل نحو جاء فى الذى اياه ضربت فلا يجوز حذفه وبقوله ان انتصب بفعل أو وصف من المنتصب بالحرف نحو جاء فى الذى انه قائم فلا يجوز حذفه أيضاً والخذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلى خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالخذف أو بكثيراً أو بمنجلى وفى عائد متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالخذف فهو من باب التنازع وان انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف كثير فى كلام العرب ثم قال

(قوله التقدير وهو الذى هو اله فى السماء) وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (قوله ان يختزل) أى يقطع أى فهو استعارة والعلاقة الازالة والى ذلك الإشارة بقوله عبر به عن الحذف (قوله جاء فى الذى اياه ضربت) لان تقديم الموصول يؤذن بالحصص فلو حذف لم يكن حصر

( كذا حذف ما يوصف خفضا • كانت فاض بعد أمر من قضا )

يعني ان حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان مخفوضا بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثره فالاشارة بقوله كذا كذا فائدة الى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل بقوله كانت فاض وأشار به الى قوله عز وجل فافض ما أنت فاض أى ما أنت فاضيه واحترز بقوله ما يوصف من الضمير المجرور ويغيب وصفه لانه لا يجوز حذفه بحجها في الذي أو هـ ذهب حذف مبتدأ ما يضاف اليه موصول صلته خفض ويوصف متعلق بـ خفض والتقدير حذف الضمير الذي خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف في الكثرة ثم قال

( كذا الذي جر بما الموصول جر • كبر بالذي مررت فهو جر )

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان مجرورا بحرف الجر ككسر لكن بثلاثة شروط الاول أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف الذي جره به الضمير لفظا ومعنى الثاني أن يكون العامل في الجرورين متقاف لفظا ومعنى الثالث أن يكون في الصلة ضمير غيره وقد نبه على الاول بقوله كذا الذي جر بما الموصول جر وعلى الثاني والثالث بالمثال فالذي في المثال مجرور بمثل الحرف الذي جره به الضمير وهو الباء والعامل في بالذي مر وفي به مررت ولفظهما ومضاهما واحد وليس في الصلة ضمير غيره فالذي جر مبتدأ وخبره كذا وصلة الذي جر وما يتعلق به وصلة ما جاز الاخيرة والموصول مفعول مقدم بجر والتقدير الذي جر بالحرف الذي جر الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثره وفي بعض النسخ كذا الذي جر بما الموصول جر برفع الموصول وضم الجهم من جر بعده فالموصول على هذا مبتدأ وحرف في موضع خبره والضمير المستتر في جر ما جاز الموصول والضمير العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذي جر بما جاز الموصول به وقوله فهو جرتهيم للبيت (المعرف بأداة التعريف) •

(قوله ما يوصف خفضا) يؤخذ منه أن العامل في المضاف اليه هو المضاف (قوله الثالث الخ) فلا يجوز الحذف في مررت بالذي مررت به في داره (قوله وللقلبة) ليس المراد انها نذل على الغلبة بل انها في علم بالقلبة (قوله مع كون المهمة أصلية أو زائدة) متى في باب هو الموصول على مذهب سيبويه حيث قال واين هو زال الخ وأو للتخبير أى لان المعنى هل آل حرف تعريف الخ فقط الاعتراض بأن التخبير اذا يكون في الطب

هذا النوع الخامس من المعارف والمراد بأداة التعريف الالف واللام واعلم ان الالف واللام على أربعة أقسام التعريف وزائدة وللصحفة وللقلبة وقد أشار الى الأثر بقوله

(أل حرف تعريف أو اللام فقط • فقط عرفت قل فيه النمط)

اختلفت في آل فقيل هي بجمعتها للتعريف وهو زتها همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل وكان يسميها آل فهي عنده مثل هل وقدر هي عبارة الناظم في هذا النظم وقيل هي أيضا بجمعتها للتعريف الا أن همزتها همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذا ان القولان عن سيبويه بقوله آل حرف تعريف يفهم الاول والثاني أى هي حرف تعريف بجمعتها كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام فقط هذا والقول الثالث وقوله فقط عرفت قل فيه النمط أى اذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه آل فقلت النمط والنمط طهارة الفراش والنمط جماعة من الناس أمرهم واحد والنمط الطريق ولم يذكر المعرف بالأداة الا في قوله فقط عرفت وانما تكلم في سائر الجباب على الاداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه وأل مبتدأ وحرف تعريف خبره أو اللام عطوف على المبتدأ أو للتخبير فقط اسم فعل بمعنى حسب وعط مبتدأ وعرفت في موضع الصفة للنمط وحذف الضمير العائد من الصفة الى الموصوف والتقدير عرفت وقيل فيه النمط خبر المبتدأ ونصح المعنى فيه انه على حذف الاداة والتقدير فقط ان أردت نعر بضمه فقط فيه النمط والنمط مفعول بقل على نصبه معنى اذ كرم أشار الى القسم الثاني وهي الزائدة بقوله

(وقد زاد لازما كاللاني • والآن والذين ثم اللاني)

(ولا ضطرار كبنات الاوبر • كذا وطبت النفس باقيس السرى)

فذكر ان زيادة آل على قسمين الاول زيادة لازمة وذكر من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صنم كان بالطائف وأل فيه زائدة لازمة لانه علم والات وهو اسم للزمان الحاضر وأل فيه زائدة لازمة لم يستعمل في كلام العرب مجرد معناها وهو مبنى لتضمنه معنى آل التي تعرف بها وهذا من الغرائب لكنهم جعلوه متصفاً بمعنى آل وجعلوا آل الموجودة فيه زائدة لازمة والذين من الموصولات وأل فيه أيضاً زائدة لازمة لانه تعرف بالصلة وقيل آل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتي جمع التي وهي مثل الذين في ان آل فيه زائدة لازمة الثاني زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الاول بنات الاوبرو وأشار بذلك الى قول الشاعر

ولقد جنيتكأ كما وعسا قلا • ولقد نبتت من بنات الاوبرو

أراد بنات أوبرو وهو علم على نوع من الكفاة والثاني طببت النفس وأشار بذلك الى قول الشاعر  
رأيت لما نعرفت وجوهنا • صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد وطبت نفساً فادخل آل على التمييز ضرورة لان التمييز لا يكون الا تكرة وقوله وقد تراد بقتضى التقليل وأشار بذلك الى عدم اطراد زيادتها ولازم اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أي زيدا لازماً وظاهر كلامه أن الضمير المستتر تراد عائد على آل التي للتعريف كما قال آل صرف تعريف ثم قال وقد تراد وليس الامر كذلك لان التي للتعريف لا تراد وانما يعني لفظ آل دون تقييد بالتعريف وقوله ولا تظن ارمفعول له وسر باللام مع توفير شرط النصب وهو جائز وطبت النفس الى آخر البيت مبتدأ خبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا اقول الشاعر وانما أتى بالواو في وطبت لتقصده الحكاية اذ هو كذلك في البيت وعمه بالسرى وهو التمرير ثم أشار الى القسم الثالث من أقسام آل وهي التي للجمع الصفة بقوله (وبعض الاعلام عليه دخلا • للجمع ما قد كان عنه نقلاً)

(كالفضل والحارث والنعمان • فذكر ذوا وحذفه سيبان)

يعني ان آل دخلت على بعض الاعلام لاجل الاصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحارث وهو منقول من امم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم وقوله فذكر ذوا وحذفه سيبان يعني انه يجوز ان يؤتى بهذه الاسماء التي ذكرت مقترنة بال وبالجملة ومنها وفهم من قوله وبعض الاعلام ان ذلك لا يكون في جميع الاعلام وفهم من قوله فذلالات ذلك لا يكون في الاعلام المرجحة وقوله وبعض الاعلام مبتدأ ودخل خبره وعليه متعاقب به والضهير المحرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفي دخلا ضمير مستتر يعود على آل واللام في قوله للجمع لام التعليل وهو متعلق بدخلا وما اسم موصول وهو واقع على الحال الذي كانت هذه الاسماء عليه قبل النقل وقد كان الى آخر البيت صلة لما والعائد من الصلة الى الموصول الضهير في عنه وفي كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الاعلام دخل عليه آل للجمع الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول آل وقوله فذكر ذوا مبتدأ وحذفه معطوف عليه وسيبان خبرها ومعناه مثلاً ومقدومه هي ثم انتقل الى القسم الرابع من أقسام آل وهي التي للعلمية فقال

(وقد بصير علماً بالعلمية • مضاف أو محبوب آل كالعلمية)

ذوالعلمية كل اسم اشتبه به بعض أفراد معناه وهو على ضربين مضاف كإبن عمرو وابن الزبير وذو أداة كالتابفة والاعشى والعقبة وهذا النوع تعرف قبل العلمية بالاضافة أو بال ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وألغى التعريف السابق والمراد بإبن عمر عبد الله بن عمرو بن الخطاب وابن الزبير عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم وانما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من الباب لاشتراك في العلمية مع ذى الاداة وفهم من قوله وقد بصير ان العلمية طرأت عليه وأن التعريف

(قوله والآن) عبارة عما

بين الماضي والمستقبل

قاله ابن عطية (قوله من

الغرائب) فيه نظر لانهم

انما حكموا على الموجودة

بانها زائدة لكونها لازمة

اذا المعرفة لا تكون لازمة

قتعين انه معرفة بال التي

تضمنها ويبدل على كون

المعرفة غير لازمة قوله

فقط عرفت اذ معناه أردت

تعريفه (قوله رأيت لما

الخ) هو مدح خلافاً لمن

نوهم الذم وذلك ان عمرا

قتل قريب المدح

وكأنه أخوه فساق عليه

جماعة فلما رأهم وعرف

وجوههم صد عن عمرو

أي عفا عنه وطاب نفسا

(قوله التابفة) قال الزبيدي

هو من قولهم نبغ الرجل

ينبغ اذا قال الشعر بعد

كبر السن

(قوله وحذف ال ذي الخ) أقول إذا أضيف زالت الغلبة لأنه جئت فقدر شيوهه كإفروه شراح السهيل عند قوله ويلزم ذا الغلبة الخ فليس حينئذ علما بالغلبة على ان الرضى جوز اضافة العلم باقيا على علميته و برد ان آل جزء من العلم بالغلبة فكيف حذف و يجب بانهم جوز واحد آل من العلم بالغلبة نظرا لاصل آل من كونها غير جزئية (قوله الابتداء) ترجم له مع انهما تكلم ال اعلى المبتدأ تعبيراً بالاصل عن الفرع فيكون المراد المبتدأ والتحقيق ان الابتداء كون الكلمة أولاً لجعل الاسم أو لا ليضرب عنه لان الجعل وصف للجاعل والابتداء وصف للكلمة أيضاً التعريف الثاني لا يشمل الوصف الممكن في عرفه اللهم الا أن يكون قوله ليضرب عنه حقيقة أو تنزيهاً والتعريف الاول يدخل فيه الفعل المضارع فهو مرفوع بالابتداء أي بكونه أولاً لكنهم اصطالحوا على أن يعبروا في جانب المضارع بالتعريف أو التجرد وان شئت قلت لما كان المبتدأ مشتقاً من الابتداء الذي هو المصدر عبر في الترجمة بالابتداء وتكلم بعد ذلك في أحكام المبتدأ الان معنى الابتداء موجود في المبتدأ (قوله أو وصف) معطوف على الاسم هذا على كون وصف مرفوعاً كافي بعض المنع وفي بعضها أو وصفاً بالنصب فيكون معطوفاً على قوله مخبراً عنه قال في الكافية مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف استغنى بفاعل ظهر (قوله مبتدأ زيد) (٢٨) ألفرضهم بأنهم الشيخ المنبر عقله الجامع نحو الفقيه المعبر الكاشف

القانع عن الفقيه عذرا  
فأبت وجهها مثل القمر  
في أي بيت قد أتى ابن  
ملايكه باسم يرى مبتدأ  
وهو خبر وصير العكس بعده  
أما وجود ذاري من  
أعظم العبر وآض أيضا  
بعده بالعكس فهذه أجنبية  
لمن حضر (جوابه) أكرمك  
الله وحزت المنتظر من  
الاماني في ورود وصدر  
أحدثت فيما قد نظمت  
والذي أبتيت من فكلو  
سديد ونظر في باب الابتداء  
مبتدأ وفي أول بيت منه  
لاح وظهور والعكس قد  
أتى بعده وفي سادس  
الايات كذلك منتظر  
(قوله اذا كان مطابقاً  
لمرفوعه) صوابه اذا كان

بالاضافة والاداة سابق للعلمية وعلما خبر بصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف أو معجوب آل ثم  
قال (وحذف ال ذي ان تناد أو تاضف • أوجب وفي غيرهما قد تحذف)  
يعنى ان آل التي للغلبة اذا نودى ما هي فيه أو أضيف الى ما بعده وجب حذفها فمثال التنادى يا نابتة  
ويا أعشى ومثال المضاف نابتة ذبيان وأعشى همدان وقوله وفي غيرهما قد تحذف يعنى ان آل  
المذكورة قد تحذف في غير التناد. والاضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك ومن حذفها في غيرهما قولهم  
هذا يوم اثنين مباركا فيه وقول الشاعر  
اذا دربان منك يومالقيته • أو مل ان القالك عدو باسده  
وحذف آل مفعول مقدم باوجب وفي غيرها متعلق بتخذف والضمير في غيرهما عائدة على التناد.  
والاضافة المفهومين من قوله ان تناد أو تاضف  
الابتداء  
المبتدأ هو الاسم صريحا أو مؤولا مجردا عن العرامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصف رافعا  
لممكن في به وقد فهم من هذا الحسد ان المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يعنى عن الخبر وقد  
أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاد زخير • ان قلت زيد عاذر من اعتذر)  
فاكتفى بالمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبر ومن اعتذر  
تعميم لليت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وان قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ  
وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولو قال  
ان قلت زيد عاذر من اعتذر • فالمبتدأ زيد وعاذر خبر  
لم يكن فيه حذف ولا تقدم ولا تأخير ثم أشار الى النوع الثاني من المبتدأ بقوله  
(وأول مبتدأ أو الثاني • فاعل أغنى في أسارذان)

مطابقا لما بعده لان ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف (قوله الذي كان مرفوعا بالوصف) تقرب للمبتدأ (قوله وهذا وقس  
الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع) الاشارة الى الوصف الذي يكون مبتدأ أي وله فاعل ظاهر يعنى عن الخبر أو الى الوصف  
الذي كان رافعا لما بعده أو الى الوصف من قوله أسارذان فهذا هو الذي يجرى مجرى الفعل لان له فاعلا ظاهرا وأما اذا كان الوصف  
خبراً فليس جارياً مجرى الفعل لانه ليس له فاعل ظاهر فيجوز ان تلحقه علامة التنبيه والجمع نحو أتا عثمان الزيدان وحدثت مقبدا  
على بعض الطرر قوله فلا يثنى ولا يجمع صوابه فيجوز من علامة التنبيه والجمع اه قلت وهذا ساقط أما أولاً فلان الوصف اذا لم  
يثن ولم يجمع مجرد من علامة التنبيه فالمراد أي كان الفعل لا يثنى ولا يجمع لان التنبيه والجمع من خواص الاسماء فكذا  
ما جرى مجراه وأما ثانياً فلا سلطان مؤداهما ليس واحدا من جهة ان عبارة المصنوب يصح معها الاحتراز من لفة أكلوني البراغيث  
فان الوصف على هذه اللفظة يثنى ويجمع لتكون الفعل عندهم لفظه العلامة لا جناناً بان معنى كلامه كان الفعل لا يلحقه علامة  
كذلك ما جرى مجراه لا يثنى ولا يجمع أو انه أراد بالتنبيه الحاق العلامة بغيرها (قوله أسارذان) لافرق بين أن يكون الاستفهام  
بالطرف كأمثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذا التي يكون بالفعل كإيس أو الاسم كغير

(وقس وكاستفهام النسبي وقد • يجوز نحو فائز أولو الرشد)  
(والثاني مبتدأ وإذا الوصف خبر • ان في سوى الافراد طبعا اسقرا)

يعني انك اذا قلت أسارذان فالاول الذي هو أسار مبتدأ والثاني الذي هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فسار اسم فاعل من سرى وذران تشبيه ذوا انما لم يخج هذا النوع من المبتدأ الى الخبر لانه بمنزلة الفعل فاكفى برفوعه وقوله وقرس أى قس على المثالبن وهم ازيد عاذر وأسارذان وقرس ايضا على الثاني في كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النسبي يعني ان النسبي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده فثالث وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر

أفاطن قوم سلى أم نوظاعنا • ان نطنعنا فحبيب عيش من ططنا

ومثاله بعد النسبي قوله خليلي ما وانى بهدى أتما • اذالم تكونالى على من أفاطع  
وقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد يعني ان هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معده على استفهام ولا تقي وفهم من قوله وقد يجوز قلة ذلك ومنه قوله

خبر بنولهب فلا تلت ملغيا • مقالة هي اذا الطير مرت

ففايز أولو الرشد في المثال مثل خير بنولهب في البيت وقوله والثاني مبتدأ وإذا الوصف خبر الخ يعني ان الوصف المذكور اذا كان مطابقا لرفوعه في غير الافراد هو التشبيه والجمع جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعا بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبرا مقدا وذلك نحو أفاطمان الزيدان وأفاطمون الزيدون فالزيدان مبتدأ وخبره فاطمان ولا يجوز ان يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لعدم ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يبنى ولا يجمع وفهم من قوله في سوى الافراد ان المطابق في الافراد لا يمتنع فيه كون الثاني مبتدأ أو الوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو أراغب أنت فيجوز في أراغب أن يكون خبرا مقدا وان يكون مبتدأ أو أنت فاعل سد مسد الخبر وقوله وأول مبتدأ أو مبتدأ خبره والثاني مبتدأ أو فاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع الصفة للفاعل ومعوله محذوف وتقديره وأغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أى في قولك أسارذان وقرس فعل أمر ومعوله محذوف أيضا وتقديره وقرس على ما ذكر والنسبي مبتدأ وخبره وكاستفهام ونحو فاعل مجوز فائز مبتدأ أو أولو الرشد فاعل سد الخبر وهو محكي بقول محذوف أى نحو قولك فائز أولو الرشد والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ وذامبتدأ أو الوصف صفة له وخبر خبره وان حرف شرط وفعل الشرط استقر وفي سوى متعلق باستقرو طبقا حال من فاعل استقر المستقر وهو عائد على الوصف والتقدير ان استقر الوصف مطابقا لرفوعه في غير الافراد يوجد في بعض النسخ طبق بالرفع واعرابه فاعل بفعل مقدوم بضمه استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير ان استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه ثم قال (ورفعوا مبتدأ بالابتداء) • كذلك رفع خبر المبتدأ

يعني ان الرفع للمبتدأ هو الابتداء والرفع للخبر هو المبتدأ الابتداء هو جعل الاسم أو لا لتعبر عنه ثانيا وهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شئ هو معنى فان المبنى عليه يرتفع به كما يرتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله منطلق انتهى والضمير في رفعوا عائد على العرب ورفوع خبر مبتدأ وخبره بالابتداء والعامل في كذلك الاستقرار الذي تعاقبت به الباء في قوله بالابتداء ثم قال (والخبر الجزء المتم الفائدة • كالتهر والايادي شاهده)

يعني ان الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة وان كانت الفائدة حصلت بجمع الجزئين لان الخبر هو الجزء الاخير من الجزئين فبذلك تتم الفائدة لانه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون منكورة وانى بمثالبين الله لان الله تعالى بعباده والايادي شاهدة والايادي النعم وهو جمع ايدي وجمع يد فهو جمع الجمع ثم قال

(قوله وفي سوى متعلق باستقرو وطبقا) ولا يمنع من ذلك كونه مصدرا او المصدر لا يتقدم معوله عليه لانه بمعنى اسم الفاعل أو لان المعمول جار ومجرور (قوله فاما الذي يبنى عليه شئ الخ) الذي واقع على المبتدأ وضمير عليه راجع على الذي الواقع على المبتدأ وثنى واقع على الخبر وهو الاول واقع على الخبر وهو الثاني واقع على المبتدأ والمبنى واقع على الخبر وها عليه واقعة على المبتدأ ويرتفع راجع للخبر و به أى بالمبتدأ كما ارتفع هو أى المبتدأ بالابتداء (قوله ولذلك كان أصله أن يكون منكورة) أى لانه مجهول فيناسبه التنكير وهل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا كان بعض الحدائق ممن أشياخنا يقول ان نظير الى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحبيبة وان نظير الى الابدان فالابتداء هو المقصود بالذات لانه انما أتى بالخبر لاجله

(قوله وهو اسم الإشارة الخ) انظر هل (٣٠) يقضى كلامه المحصر لان الجملة معرفة الطرفين أولا (قوله كقوله تعالى الحاقه ما الحاقه)

وتحوز زيد ما زيد وأكثر ما يكون ذلك اذا أريد معنى انه ويل والتعظيم (قوله هجرا) أي ما يقوله في وقت الهاجرة (قوله والمفرد الجامد) انظر تعريفه في شارح التوضيح (قوله زيد أسد) فانه شعر بمعنى شجاع وجار يشعر بمعنى يلبس (قوله عائد على الخبر المفرد) أي من حيث هو لاعلى المتقدم ذكره الذي وصف بالجهد فاندفع الاعتراض عليه بان الصفة والموصوف كثنى واحد كما نقل عن سيبويه فلا يعود الضمير للموصوف وحده ووجه الدفع انه ليس عائدا على الموصوف وحده بل على المفرد من حيث هو وليس مذكورا ونظيره عندى درهم ونصفه وان لم يكن مثله من كل وجه (قوله زيد عمرو وضاربه هو) قال شيخنا فيه مع نفسه بالابتداء ايهام ان الكلام خاص بما اذا كان الخبر جملة فالاولى التمثيل بقولك غلام زيد وضاربه هو وبحاب بانه تسامح تقريبا لفهم المبتدئ قال الامام السيوطى صرح في شرح انه يهيل بان الفعل في ذلك كالوصف بيزفيه الضمير اذا خفي اللبس وعبارة المتن تجعله لان الفعل مع قطع النظر عن فاعله يصدق عليه انه مفرد (قوله

(ومفردا يأتي وبأنى جملة • حاوية معنى الذى سبقته له)

يعنى ان خبر المبتدأ يأتى مفردا وهو الاصل وبأنى جملة والمفرد فى هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وشملت الجملة الامة نحو زيد أبوه ذاهب والفعلية نحو زيد قائم أبوه وقوله حاوية معنى الذى سبقته له يعنى ان الجملة تكون مشتملة على رابط ربطها بالمبتدأ وانما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضمير اليشعل الضمير نحو زيد قائم أبوه وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الإشارة كقوله تعالى ولياس القوي ذلك خبر فى قراءة الرفع وتكرر اللفظ بعينه كقوله تعالى الحاقه ما الحاقه ومفردا حال من فاعل يأتى الاول المستتر وجملة حال من الضمير فى يأتى الثانى والضمير ان معا عائدان على الخبر وحاوية وصف الجملة ومعنى مفعول مجاوبة والذى واقع على المبتدأ وصلته سبقته له والضمير العائد من الصلة الى الموصول المحرور باللام وفى سبقت ضمير مستتر يعود على الجملة والتقدير يأتى الخبر مفردا و يأتى جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذى سبقته له الجملة وهو المبتدأ ولما كان من الجملة الواقعة خبرا لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله

(وان تكن اياه معنى اكتفى • بها كقطي الله حسبي وكفى)

يعنى ان الجملة الخبرية اذا كانت هى المبتدأ فى المعنى اكتفى بها عن الرابط مثل ذلك بقوله كقطي الله حسبي فنقطى مبتدأ والله حسبي جملة فى موضع الخبر وليس فيها ضمير لان الله حسبي هو نطقى ونطقى هو الله حسبي ومثل ذلك هجير أبى بكر لا اله الا الله واياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على اسقاط حرف الجر أى فى المعنى واكتفى بجواب الشرط وفيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ والضمير فى ما عائد على الجملة ثم قال

(والمفرد الجامد فارغ وان • يشق فهو ذو ضمير مستكن)

قسم الخبر المفرد الى جامد والى مشتق وذكر ان الجامد فارغ يعنى من الضمير نحو زيد أعورك وانت زيد وأن المشتق يعمل ضميرا مستكئا أى لا يظهر نحو زيد قائم فى قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفاعل التفضيل ودخل فى قوله ان يشق ما هو مؤول بالمشتق فانه يعمل الضمير نحو زيد تجمى زيد أسد فان قلت ظاهر كلامه ان الضمير فى يشق عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجود وهو غير صحيح لان الجامد لا يشق قلت هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجود ونظيره فيما تقدم فى قوله وقد تراد وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير انما هو فى الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ وأما السبب فلا يستتر فيه الضمير بل يجب رزه ضميرا كان الفاعل أو ظاهرا والى ذلك أشار بقوله

(وأبرزه مطلقا حيث تلا • ما ليس معناه له محصلا)

يعنى ان الخبر المفرد المشتق اذا اتلا غير من هو له وجب ابراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين احدهما ان يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاق اليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز والاخرى ان يكون المرفوع ضميرا وقوله مطلقا يعنى سواء خفي اللبس أو لم يخف وشمل صورتين احدهما ما يعرض فيها اللبس نحو زيد عمرو وضاربه هو اذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو وهذه الصورة متفرقة على وجوب ابراز الضمير فيها والاخرى ما لا لبس فيها نحو زيد هند وضاربه هو وهذه تختلف فيها اذهب البصر بين أنه يجب ابراز فيها كالتى قبلها ومذهب الكوفيين انه يجوز فيها ابراز والاستتار ومذهب الناظم فى هذا الرجز موافق للبصر بين ولذلك قال مطلقا وقوله وأبرزه أى أبرز الضمير ومطلقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب فى أبرزه وفى تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعه على المبتدأ وهى موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير فى معناه عائد على الخبر وهو الرابط بين الصلة والموصول والضمير فى له عائد على المبتدأ وفى قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وأبرز الضمير العائد من الخبر الى المبتدأ مطلقا اذا تلا الخبر مبتدأ

والضمير فى معناه الخ) سبق فلم صوابه على الخبر بواقفه سبحانه للبيت وقد ذكر ذلك للشارح فوافق على انه عائد على الخبر ليس

(قوله وأخبروا بطرف أو بحرف جر ناوین معنی) انما قال معنی ولم یقل لفظا لثلاثتهم انه لا یقدر الا اللفظان المذكوران وذلك لیس بصحیح بل یقدر کل ما یطی معناه انما ثبت وحاصل وقیل الخبر کائن (٣١) وقیل مجموع کائن ومتعلقه وكان المقدرة فی

الطرف والمجرور انما  
لاناقصة والالزام التسلسل  
کافی السیوطی وقیل الخبر  
هو الضعیر فالاقوال اربعة  
(قوله القتال یوم الجمعة)  
أی قتال الکفار أو قتال  
النفس (قوله الغالب فی  
المبتدأ ان ینکون معرفة)  
لما کان الغرض بالکلام  
حصول الفائدة وكان

الاخبار عن غیر معین لا  
یقید کان أصل المبتدأ  
التعريف ولذلك اذا أخبر  
عن معرفة لم تتوقف الافادة  
على زیادة بخلاف النكرة  
فان حصول الفائدة  
بالاخبار عنها تتوقف على  
قربنة لفظية أو معنوية

فان قلت أى فرق بین المبتدأ  
والفاعل فانه ینکون نكرة  
بغیر مسوغ واجب بان  
الفرق تقدم الحكم وعدم  
تقدمه (قوله لم یستوف  
المسوغات) قال شجنناوهی  
ترجع الى ما ذکره (قوله  
أمت) أى لین أو رطوبة  
والمقصود الذم وفي بعض

التقايد انه دعاء علیه  
(قوله وليس فيه شیء من  
المسوغات) قد یقال المسوغ  
کون الخبر جاراً أو مجروراً  
وأما التقديم فلیس شرطاً  
فی التسویغ (قوله والاصل  
فی الاخبار) جمع لان الخبر  
یکون مفرداً وجملة وظرفاً

لیس معنی ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ ثم قال

(وأخبروا بطرف أو بحرف جر • ناوین معنی کائن أو استقر)

من أقسام الخبر ان ینکون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً وراجع بالتقدير الى المفرد والجملة ولذلك قال ناوین معنی کائن أو استقر فاذا قلت زید عندک أو زید فی الدار فالقدير زید کائن أو مستقر عندک وزید کان أو استقر عندک وانما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً لانه اعلى المفرد والجملة لانه عوض عن الخبر ولذلك لا یجمع بینهما واختار الناظم تقدیره بالفرد ولذلك قدمه ووجهه ان أصل الخبر الافراد واختار اکثر البصر بین تقدیره بالفعل لانه أصل فی العمل والضمیر فی وأخبروا عائد على العرب وناوین حال منه ومعنی مفعول بناوین ثم قال (ولا ینکون اسم زمان خبراً • عن حته وان یفد فاختار)

یعنی ان اسم الزمان لا ینحصر عن الجملة فلا یقال زید الیوم وفهم منه ان الجملة ینحصر عنها باسم المكان نحو زید امامنا وان اسم الزمان ینحصر عن المعنی نحو القتال یوم الجمعة وقوله وان یفد فاختار أى وان یفد الاخبار عن الجملة باسم الزمان فاجز الاخبار به ومنه قوله هم الهلال اللیلة وهو فی المعنی راجع الى الاخبار باسم الزمان عن المعنی لان التقدير حدوث الهلال اللیلة وقوله فاختار أراد فاختبرن فوقف على فون التأکید الخفیفة بالالف وفاعل یفد ضمیر عائد على الاخبار المفهوم من قوله خبراً ثم قال

(ولا یجوز الابداء بالنکرة • مالم تفسد کعند زید غره)

(وهل فقی فیکم فاشئ لنا • ورجل من الکرام عندنا)

(ورغبة فی الخبر خیر و عمل • بریزین ولیفس مالم یقل)

الغالب فی المبتدأ ان ینکون معرفة وقد ینکون نكرة بشرط حصول انقائه وقد ذکر الثوربون الابداء بالنکرة مسوغات كثيرة واقصر الناظم منها على ستة الاول ان یقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار الیه بقوله کعند زید غره الثاني ان تقدم عليها أداة استفهام وهو المشار الیه بقوله وهل فقی فیکم الثالث ان یقدم عليها أداة نفي وهو المشار الیه بقوله فاشئ لنا الرابع ان ینکون موصوفة وهو المشار الیه بقوله ورجل من الکرام عندنا الخامس ان ینکون عاملة فيما بعدها وهو المشار الیه بقوله ورغبة فی الخبر خیر السادس ان ینکون مضافة الى نكرة وهو المشار الیه بقوله و عمل بریزین ثم قال ولیفس مالم یقل ففهم منه انه لم یستوف المسوغات ولم یشرط سببوه فی الابداء بالنکرة الا حصول الفائدة وحکی من کلام العرب أمت فی الخبر لا فیلد ولیس فیه شیء من المسوغات التي ذکرها الثوربون وما فی قوله مالم یفد ظرفیة مصدریة أى مدة کونها غیر مفیدة واللام فی قوله ولیفس لام الامر والفعل مجرور بها واما موصولة أو نكرة موصوفة فی موضع رفع على النیابة عن الفاعل ثم قال

(والاصل فی الاخبار ان تؤخر • وجوزوا التقديم اذا ضمرنا)

(فامنعه حین یستوی الجزآن • عسراً ونکسر اعادی بیان)

(کذا اذا ما الفعل کان الخبراً • أو قصد استعماله مضمراً)

(أو کان مسند الذي لام ابتداء • أو لازم المصدر کن لی متعبداً)

انما کان الاصل فی الخبر ان یتأخر عن المبتدأ لانه وصف له فی المعنی وحق الوصف ان ینکون متأخراً عن الموصوف والخبر بالنسبة الى تقدمه على المبتدأ وتأخیره عنه على ثلاثة أقسام الاول جواز تقدمه وهو المشار الیه بقوله وجوزوا التقديم وقوله اذا ضمرنا أى لم یمرض عارض یجمع من تقدمه کاسیاتی ومن تقدم الخبر على المبتدأ جواز اقوله تمجی أنا ومشئوه من یشئوک الثاني وجوب تأخیره

ومجروراً (قوله اذا ما الفعل کان الخبراً) عبر بالفعل عن الجملة الفعلية اطلاقاً للجزء على الكل ويجب تأخیر الخبر فی باب الاخبار بالذی أنظر التکت للسیوطی (قوله کن لی متعبداً) مبتدأ وخبر و متعبداً حال من الضمیر فی الجار والمجرور والمجید الناصر اه بسکری (قوله مشئوه من یشئوک) أى مبغوض من یبغض



(قوله أبو حنيفة أبو يوسف) وقدرته معنوية ونحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على التكرار الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (قوله مع كون المبتدأ مفردا) أي غير متنى ولا مجموع وانما خبرناه لان القاعدة أن المفرد في باب المبتدأ ما ليس جملة ترفع بما يستلزمه المبتدئ القرينة على ذلك أن المبتدأ لا يكون جملة (قوله فاطلق الخ) فان قلت هذا القيد يفهم من التشبيه أي كما يمنع التقديم فيما ذكره كالبس (٣٢) كذا يمنع هنا اللبس قلت هذا القيد لا يفهم من الكلام انظر ابن غازي (قوله

مضمرا) أي فيه لانه اسم مفعول أي محصورا كما أشار إليه الشارح ففيه نائب الفاعل فهو بفتح الصاد فيكون من باب الحذف والايصال لانه حذف حرف الجر وهو لفظ في فاستتر الضمير في الوصف فوسعا أو المراد المحصور الخبر النكبي في الخبر الجزئي فكسر الصاد وتقدم النكبي بتقديم جزئيه ولا يصح الجواب بان المصنف يسمى المحصور فيه محصورا اذ لا معنى له إلا بملاحظة الحذف والايصال (قوله من أدوات الصدر) قال شيخنا أشد شيخنا المرابط مما استدل به بعضهم على تاخر الخبر مع كونه من أدوات الصدر قوله حالي وحال واحد وأنا القليل بغير سيف أما أنا فقيم مضى الفؤاد وانت كيف وهو مؤول (قوله كذا اذا عاد عليه) أي على ملاسه سواء قلنا ان الخبر المحذوف أو الضمير وهو ظاهر أو مجموع المحذوف والجار والمجرور لان الخبر يلبس الكل وكذا ان قلنا مجموع الجار والمجرور فقط وفي البيت تعقيد وأصله ابن غازي فقال من مبتدأ وما له تصدير ولو قال الناظم كذلك لكان محذوف كافيًا عن البيت بعده (قوله كذا اذا استوجب التصديرا) ان قلت هل يدخل في كلامه نحو عندي أنك فاضل والافان يدخل قلت قال شيخنا يدخل في قوله ونحو عندي درهم وولي وطرم حيث ان الخبر في كل منهما متأخيره فيه بلس اه قلت فكيف كان على الاشتمول أن يذكره عند قول المتن ونحو عندي درهم وأن يدخل في كلامه (قوله وخبر المبتدأ المحصور فيه قال ابن غازي لو

وذلك في خمسة مواضع الاول أن يستوى المبتدأ والخبر في التعريف أو التشكيك وهو المشار اليه بقوله فامنع حين يستوى الخبران عرفا ونكرا فقال استواءهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في التشكيك أفضل مني أفضل منك وقوله عادي بيان يعني أنه لا يمنع تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا منسوبا وبين في التعريف أو التشكيك الاعم عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه انه اذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فابو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ وعلم ذلك من أن أبابوسف هو المشبه بابي حنيفة فهو المبتدأ ومن ذلك قول الشاعر بنو ناسوا أبناءنا وبناتنا • بنوه أبناء الرجال الأباعد فبنوه خبر مقدم لان المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين الموضوع الثاني أن يكون فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار اليه بقوله كذا اذا ما الفعل كان الخبرا يعني أنه يمنع أيضا تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان فعلا فاطلق وهو مقيد بما تقدم فانه لا يمنع تقديمه في نحو زيد ان قاما وزيد قام أو هو وانما يمنع تقديمه في نحو زيد قام وهنذا قامت الموضوع الثالث أن يكون الخبر محصورا بالآ أو باغما وهو المشار اليه بقوله أو قصد استعجاله مفعلا ما زيد الا فاقم وانما زيد قائم الموضوع الرابع أن يكون الخبر مسندا المبتدأ مقرون بالام الابتداء وهو المشار اليه بقوله أو كان مسندا الذي لام ابتداء يعني أنه يمنع تقديم الخبر اذا كان مسندا للمبتدأ الذي لام ابتداء أو لازم الصدر وهو المشار اليه بقوله أو لازم الصدر يعني أو كان مسندا للآزم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله كمن لي نصيبا ومثال الشرط من يقيم معي الثالث وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع الموضوع الاول أن يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ توكرا وهو المشار اليه بقوله (ونحو عندي درهم وولي وطرم • ملتزم فيه تقدم الخبر) الموضوع الثاني أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار اليه بقوله (كذا اذا عاد عليه مضمرا • مما به عنه مينا يخبر) هذا على حذف مصاف أي على ملاسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر اذا عاد على ملاسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر الخبر عنه نحو على التمرة مثلها زيد فلا يجوز مثلها على التمرة لثلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر افظا ورتبة الموضوع الثالث أن يكون الخبر من ذوات الصدور وهو المشار اليه بقوله (كذا اذا استوجب التصديرا • كأم من علمته نصيرا) يعني انه يلزم تقديمه اذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كأم من علمته نصيرا فان طرف مكان مضمين معنى هزة الاستفهام ومن مبتدأ موصول وعلمته صلتة ونصير ا مفعول ثان وأحوال من الهاء في علمته اذا جعلت علم معني عرف الموضوع الرابع أن يكون المبتدأ محصورا بالآ أو باغما وهو المشار اليه بقوله (وخبر المحصور قدّم أبدا) ومثل ذلك بقوله (كالمثال الاتباع أحدا) فلنا خبرا واجب التقديم لان المبتدأ هو اتباع أحدا وهو محصور بالآ ومثاله محصورا باغما انما في الدار زيد وقوله والاصل مبتدأ وفي الاخبار متعلق به وان تؤخر اخبار المبتدأ والضمير في وجوز وانما على العرب وضمير اسم لا والخبر

الجار والمجرور فقط وفي البيت تعقيد وأصله ابن غازي فقال من مبتدأ وما له تصدير • ولو قال الناظم كذلك لكان محذوف كافيًا عن البيت بعده (قوله كذا اذا استوجب التصديرا) ان قلت هل يدخل في كلامه نحو عندي أنك فاضل والافان يدخل قلت قال شيخنا يدخل في قوله ونحو عندي درهم وولي وطرم حيث ان الخبر في كل منهما متأخيره فيه بلس اه قلت فكيف كان على الاشتمول أن يذكره عند قول المتن ونحو عندي درهم وأن يدخل في كلامه (قوله وخبر المبتدأ المحصور فيه قال ابن غازي لو

قال والخبر المحصور قدم أبدأ الكان أولى (قوله) وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله (ليس المراد أنه متعلق بمتنع الذي تعلق به كذا إذا ما الفعل وإنما التشديد في مطلق أنه متعلق بمحذوف أي كذا ياتزم تقدم الخبر) (قوله) وحذف ما يعلم جائز الجوازها أعم من الوجوب وقوله) وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتى من ذكر الخالص بعد العام وإنما قلنا ذلك لأنه عمل حذف المبتدأ وجوباً وهو أربعة مواضع قال أبو إسحق آتى بما التي تقتضى العموم فيجتمه أن يكون في سائر الأوباب ويحتمل أن يكون مقصوراً على هذا الباب لان السياق يدل على ذلك (قوله) دنف) هو المريض من العشق سواء كان في ذات الله أولاً والمحققون على أنه (٣٣) يجوز أن يقال يعشق الله

ويقال دنف المريض  
نقل (قوله) أي فعدهتن  
ثلاثة أشهر) اعترضه  
ابن عقيل بأن التقدير  
واللاقي لم يحضن كذلك أي  
فالمحذوف مفرد ولعل من  
لم بقدر اسم الإشارة لاحظ  
أن ذلك المفرد المذكور ليس  
قبله مفرد مذكري يرجع  
إليه يصلح لأن يكون مثبها  
به (قوله) على نفس المبتدأ  
أي على صفة نفسية له  
وهي الوجود والتحقق أنه  
صفة زائدة اعتبارية  
وبين ذلك محله علم الكلام  
والنحاة لا يلتفتون إلى  
هذه التعقيقات (قوله) على  
صفة في المبتدأ) أي صفة  
غير الوجود وترك لوما راعله  
من باب الاستفناء بأحد  
النظيرين عن نظيره لانه  
يقاس عليه ولانه يقول  
لولا ولوما يلزمان الأبتدا  
ولحن المعرى في قوله  
• فلولا الغمديسك لسالاه  
وقيل الأولى التأويل  
والتقدير فلولا أمالك الغمديس  
وكذا يؤول الحديث ولأ  
حاجة إلى ادعاء أنه مروى  
بالمعنى وان كان محتملاً  
هذا على مذهب غير الناطم

محذوف تقديره في التقديم والضمير في المنع عائدة على التقديم وعرفا ونكر المنصوبان على اسقاط  
الجوار والتقدير في عرف ونكر وعادى منصوب على الحال من الجزأين والعامل في كذا المحذوف تقديره  
ويمتنع والفعل مرفوع بكان مقدره من باب الاشتغال وفي كان ضمير مستتر عائدة على الفعل وأرصد  
استعماله جملة معطوفة على الجملة التي بعدها إذا والها في استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا إذا  
كان العمل خيراً أو قصد استعمال الخبر مضمراً وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله ومضمر  
فاعل بعاد والضمير في عليه عائدة على الخبر وما في قوله مما واقفه على المبتدأ وهي موصولة وصلتها بخبر  
وبه وعنه متعلقان بخبر والضمير العائد على الموصول الضمير في عنه والضمير في بعائد على الخبر  
ومبيناً حال من الضمير في به وهذا البيت من الآيات المعتمدة في هذا الجزء وكذا متعلق أيضاً بمحذوف  
كاسبق والفاعل يستوجب ضمير عائدة على الخبر والتصدير مفعول يستوجب وخبر المحصور مفعول  
مقدم يقدم وأبدأ منصوب على الظرف ثم فان (وحذف ما يعلم جائز) يعني أنه يجوز حذف كل واحد  
من المبتدأ والخبر إذا علم ثم مثل حذف الخبر للعالم به بقوله (كما • تقول زيد بعد من عندك) فزيد  
مبتدأ والخبر محذوف للعالم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعالم به بقوله  
(وفي جواب كيف زيد قل دنف • فزيد استغنى عنه اذ عرف)

فدنف خبر والمبتدأ المحذوف وتقديره زيد دنف وفهم من قوله وحذف ما يعلم جائز أنه يجوز حذف  
المبتدأ والخبر مما إذا علموا منه قوله تعالى واللاقي لم يحضن أي فعدهتن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ  
والخبر لدلالة ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بنقل وقوله فزيد استغنى عنه اذ عرف تميم البيت  
ولواستغنى عنه لصح المعنى ثم ان الخبر محذوف وجوباً في أربعة مواضع الأول بعد لولا الامتناعية  
واليه أشار بقوله (وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتى) وفهم من قوله غالباً أن اللولا استعمالين غالباً وغير  
غالب وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على  
نفس المبتدأ نحو لولا زيد كما تمثلت في مثل هذا يجب حذف الخبر لد الجواب مسدود وغير الغالب  
ان يعاق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو لولا زيد بالك لضمكمت فالامتناع في هذه الصورة معاق  
على نكازيد على زيد في مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز اذ دل عليه دليل فبالحال من  
لولا وحذف الخبر حتى جملة من مبتدأ وخبر به متعلق بمحذوف أو بوجبهم والتقدير وحذف الخبر حتى بعد  
لولا في غالب أمرها وهو تعلق الامتناع على نفس المبتدأ الثاني بعد مبتدأ هو نص في القسم واليه  
أشار بقوله (وفي نص بين ذلك استهتر) وذلك نحو قولك لعمر لك لا فعلن والخبر واجب الحذف تقديره  
قدهي ووجب حذفه لد الجواب مسدود وهذا الإشارة لتتم حذف الخبر الثالث بعد الواو المعية وهو المشار  
إليه بقوله (وبعد واوعيت مفهوم مع) أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع ومثل ذلك  
بقوله (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ أو مامعطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو  
أظهر والخبر محذوف وجوباً بتقديره مقرران به وهو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف الرابع أن

(٥ - • كودي) وأما على ما ذهب إليه من أنه انما يمتنع ذكر الخبر في الاستعمال الغالب وفي غيره جائز فلا حاجة للتأويل والضمير  
في يسكك عائدة على كل غضب أي ان كل غضب يحاق من هذا السبب فلولا أن الغمديسك لسال (قوله) فعلاً حال من (لولا) صوابه  
منصوب على زرع الخافض لان المضاعف اليه هناليس مما يأتي منه الحال وسبكه موافق لما ذكر (قوله) له مرك) من عمر أي طال عمره  
أي بأن عاش زماناً طويلاً واللام فيه للقسم ومعناه وجباتك قدهي (قوله) والخبر محذوف وجوباً لان الواو التي بمعنى مع تعطيه فهو  
كانائب عنه فلا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه وكذا اكل رجل وضيعة والمراد بالضيعة هنا الصنعة فلو كانت الواو تهم الجمع  
ولا فهم المعية لم يكن لها هذا الحكم في وجوب الحذف كقولك زيد وعمر وفاتمان (قوله) تقديره مقرران) ومعنى الاقتران هنا أن الصنعة

إذا كانت رفيعه فصاحبها كذلك وان كانت دينيه فصاحبها كذلك أيضا الصنعة على هذا مقرونة مع صاحبها (قوله لا يكون خبرا) الرواية بالتاء (قوله مضافا الى المصدر) فمثل المصدر كالمثل والمزول نحو وأخطب ما يكون الامر قائما وهو مشكل بعد السبب اللهم الآن يكون المعنى أخطب أو كان الامير أى أحواله والاسناد مجازى ثم رأيت الدماميني أوله بذلك (قوله وكان المحذوفه تامه) لا يتعين والاستدلال بأن العرب لم تستعمل خبرها الا اسماء منكر الا يفيد القطع وقوله وشر بعدى عنه وهو غضبان ولم يصادف محلا لان الحال فيه ليس مفسرا صاحبها معمول له مصدر ويوجب عن الاول بأنه يكفى الظن وعن الثانى بأن المحرور والمتعلق بالمصدر يصدق عليه انه معمول (٣٤) للمصدر والمراد أن يكون المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال أو ما هو بمنزلة المفسر وذهب القراء

الى أن فاعل المصدر المذكور يعنى عن الخبر كما يعنى عنه فاعل الوصف في نحو أقام الزيدان وذهب ابن كيسان الى أن الحال تعنى عن الخبر لشمها بالظرف كما يعنى الظرف عنه وخالفها الناظم في كتبه وانما اشترط أن يكون المبتدأ مصدرا لانه لا يخبر باسم الزمان عن الجئته ويقدر ان أريد الماضى واذ ان أريد الاستقبال (قوله مز) هو ذر طعم بين الحلاوة والحوضه (قوله قال الجوهري) قال شيخنا كلام الجوهري هذا ليس فى أصل المكيودى وانما هو طرة مدخلة فاعلمه (قوله كان) خصها بان ذكر أولها ما اخصت به من زيادتها دون غيرها وذهبها وابقا عملها فكان لها منزبه قال الرازى كان فى القرآن على خمسة أوجه بمعنى الازل والابد ونحو

يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدأ وهو المشار اليه بقوله

(وقيل حال لا يكون خبرا • عن الذى خبره قد أصحرا)

أى يجب حذف الخبر أيضا قبل الحال المتتبع جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبرا جلة في موضع الصفة لطلال وعن الذى متعلق بخبرها والذى نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذى وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال المذكور أو فعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور وقد مثل للاول بقوله (كضربى البعد مسيا) والتقدير ضربى العمدا إذا كان مسيا أضربى مبتدأ وهو مصدر عامل فى البعد والعبد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفه وكان المحذوفه تامه ومسيا اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى إذا المحذوفه أى ضربى كأنه إذا تم مثل الثانى أيضا بقوله (واتم) تبيينى الحق منوطا بالحكم) فتم أفعال تفضيل وهو مبتدأ مضاف الى تبيينى والحق مفعول بتبيينى ومنوط حال من الضمير المستتر فى كان المقدره ومعنى منوطا متعلق وبالحكم متعلق به ثم قال (وأخبروا بآتين أو بأكثر) • عن واحدكم سررا شعرا)

يعنى أن المبتدأ الواحد قد تعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد لفظا والمعنى نحو الرمان حلوا حاض لان معنى الخبرين راجع الى شئ واحد ومعناه امر فهد الابحور فيه عطف أحدهما الخبرين على الآخر لانهم اجتمعت اسم واحد والثانى أن يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد كاتب شعرا فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الاول وان لا يعطف والى هذا المثال أشار بقوله كهم سررا شعرا فهم مبتدأ ومرة خبر أول وشعرا خبر بعدد خبر ومرة جمع مسمى على غير قياس وهو التثنية قال الجوهري وهو جمع عزيزان يجمع فعل أصله على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السراة سررات (كان وأخواتها) •

لما فرغ من المبتدأ والخبر مرع فى نواضع الابتداء وميمت نواضع الابتداء لان الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه النواضع نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بها وكان وأخواتها فقال رحمه الله تعالى

(ترفع كان المبتدأ معها والخبر • تنصبه ككان سيدا عمر)

يعنى ان كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنه خبرها ثم مثل بقوله ككان سيدا عمر وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها وسيدى عن عليه بعدد وكان فاعل وترفع والمبتدأ مفعول واما حال من المبتدأ والخبره منصوب باضمار فعل بضمه تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ أو الجملة بعده خبر والاول أجود له لفظه على الجملة الفعلية ثم قال

وكان الله عالما حكما ومعنى المضى المنقطع وهو الاصل فى معناها نحو وكان فى المدينه تسعة رهط ومعنى الحال (ككان) نحو كنتم خيرا أمة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ومعنى الاستقبال نحو يحافون يوما كان شره مستطيرا ومعنى صار نحو وكان من الكافرين ومعنى كان فى أصل الوضع وحده أو حدث ومعنى ظل أقام بالذهار ومعنى بات أقام بالليل ومعنى اضحى دخل فى الضحى وأصبح دخل فى الصباح وأمسى دخل فى المساء وصار تجدد ومعنى ليس فى الحال فإذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت عنه القيام فى الحال ولا يتنى غير الحال الا بقرينة تدل عليه كقول الشاعر ومما مثله فيهم ولا كان قبله • وليس يكون الدهر مادام يذبل فنت ليس هنا المستقبل للقرينة الدالة عليه لانه قد نفي الحال والماضى فلم يبق الا المستقبل ويذبل بذال مجهه معروف ومعنى زال انفصل وكذلك برح وكذلك فتى وانفك ومعنى دام استمر

(قوله كأعط مادمت الخ) أي أعط درهم مادمت مصيباله وقول الشاعر (٣٥) ليس ينفلذ اغني واعتزازه كل ذي عفه مقل فنوع

(ككان ظل بات أخصى أصبما • أمسى وصار ليس زال برحا • فئى وانفلذ)

يعنى أن ظل وما بعد هامل كان في رفعها الاسم ونصب الخبر ثم ان هذه الافعال على ثلاثة أقسام قسم يعمل بالشرط وهو كان وليس وما بينه ما وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهى وذلك زال وانفلذ وما بينه ما وقسم يعمل بشرط تقدم المصدرية وهو دام والى هذا القسم أشار بقوله (وهذى الأربعة • أشبه نفي أولنسى متبعه)

(ومثل كان دام مسبوفا بما • كأعط مادمت مصيادرها)

يعنى ان زال و برح وفئى وانفلذ لا تعمل العمل المذكور بالشرط أن تكون متبعية لنفي أو شبهه وشمل قوله أولنسى جميع أدوات النفي والمراد بشبهه النهى كقوله صاحب شعر ولا تزال ذا كرامه ت ففسبانه ضلال مبين وقوله ومثل كان دام مسبوفا يعنى ان دام مثل كان في عمله أو بشرط في عمله العمل المذكور أن يتقدم عليها ما ثم بقوله كأعط مادمت مصيادرها ما وفهم من المثال ان المالمذكور ظرفية مصدرية اذ التقدير أعط درهم مادته دوامك مصيادرفهم من اشتراط تقدم النفي أو شبهه في زال واخواتها وتقدم ما في دام ان ما بقى من الافعال المذكورة لا يشترط فيه شئ ولما ذكر هذه الافعال بلفظ الماضي وكان غير الماضي كالمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار الى ذلك بقوله (وغير ماض مثله قد عملا • ان كان غير الماض منه استعمالا)

وفهم من قوله ان كان غير الماض منه استعمالا ان منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف بين مثل والهاء والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وان كان شرط والجواب محذوف لانه لا متقدم عليه ثم اعلم ان خبر هذه الافعال أصله التأخير عن الامم ويجوز تقديمه فأما تقديمه على اسمها فجاز في جميعها والى ذلك أشار بقوله

(وفي جميعها توسط الخبر • أجز) أى في جميع هذه الافعال ومنه قوله عز وجل وكان حقا علينا نصر المؤمنين وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجزوأما تقديمه علمها فهى في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يتبع تقديمه عليه بانفاق وهو مادام وما اقترن منها بما التاقية والى ذلك أشار بقوله

(وكل سبقه دام حطر • كذا السبق - خبر ما التاقية • فئى ما متلوة لاتاليه)

يعنى أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان احدهما أن يسبق ما المقرونة بدم نحو فاعلم مادام زيد فهذا متنع اتفاقا لان ما مصدرية وما بعد هامة لها والصلة لا تتقدم على الموصول والاخرى أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو مادام زيد وفي هذا خلاف وظاهر كلامه ان منع هذا مجمع عليه فانه أى بدم مجردة من ما فشمل الصورتين ويمالا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما التاقية الداخلة على هذه الافعال والى ذلك أشار بقوله كذا السبق خبر ما التاقية أى كذلك أيضا يتنع أن يسبق الخبر التاقية الداخلة على هذه الافعال لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز فاعلم مادام كان زيد ولا مقبلا ما صار عمر وفعل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف الى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل نحو بين منعوا ان يسبق الخبر دام وسبق خبره مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بالمصدر والتاقية نعت لما خبره كذا والتقدير ان يسبق الخبر ما التاقية مثل سبق الخبر دام في المنع وقوله فئى ما متلوة لاتاليه نصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بها انه لا يتنع التقديم اذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله فئى ما متلوة لاتاليه انه يجوز ان يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو فاعلم مادام كان زيد وفهم من اطلاقه ان ذلك في جميع الافعال فشمل نحو ما كان زيد فاعلم مادام زال عمر ومقبيا في هذا الاخير خلاف والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ ما وهو عائد على ما ومتلوة حال منها وتاليه ما طرف فهو وتيمم لبيت لعمري الاستغناء عنه القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس والى

بجر مقل لا برفعه كقوله ومثال الامر من كان قوله تعالى قل كونوا حجارة وقد أراد بعض الناس التأدب مع المخوف فغير الالية فوقع في الكفر ومدارى ان التأدب انما هو في ابقاء الالية كما نزلت ولا ينبغي العدول عنها الى التمثيل بغيرها لئلا يخاطب الناس بالكون حجارة لان العدول عنها سوء أدب عظيم اه ولا يكفر الا أن قصد الاستخفاف بقوله وظاهر كلامه الخ) وأما قول الاشعري الصورة الاولى أقرب الى كلامه أشعر بذلك قوله كذا السبق خبر الخ فغير مسلم اذ لا اشعار مع احتمال أن يكون التشبيه في مجرد منع سبق الخبر الا أن يقال لما كان المشبه به تقدم الخبر على ما كان المناسب أن يكون المشبه به تقدم الخبر على ما أيضا وان كانت ما الاولى نافية وما الثانية مصدرية لكن حكاية الاتفاق بقوله وكل يتعين حملها على الصورة الاولى وهى تقدم الخبر على مجموع مادام فتكون موافقا للواقع (قوله انه لا يتنع اذا كان النفي بغيرها) فعلم ان لاقى هذا الحمل لا يجب لها الصدرية وأما في التعليق فيجب لها الصدرية كما

سبقول والتزم التعليق الخ ولا تناقض لاختلاف الملمين

(قوله قنافت) بالذال المهجبة والهـ داج فعال من الهدجان وهى مشبهة الشيخ المرتضى (قوله أو مصدرية) والتقدير على هذا ان وقع موهم استنباط الامتناع وهو على حذف مضاف أى ذى الامتناع وبـ مصدر مضاف آخرى موهم استنباط جواز ذى الامتناع وبشكل حينئذ عليه مرجع ضمير انه امتنع (قوله بلفظ الماضي) ان قلت لم جعل لفظها هنا مقصودا فخرج المضارع ولم يجعل كذلك فى اعراب الفعل حيث قال وبعدي كان حتما ضمرا قلت لان المراد هنا لى الكون فى الماضى سواء كان بلفظ ما كان أو بلفظ لم يكن فالمنى فى الحالى ن ماض فصح ان يعبر عنه بلفظ كان بخلاف ما هنا وأيضاً حيث لم يحسن هنا أن يراد المضارع لم يحتمل على ما بهله وحيث حسن هناك جعل اللفظ على ما بهله جعل على ذلك لان الماتن يتكلم على الشرح فقط الاشكال وهو اشكال سدى يحجب الشاوى والمشهور انه لا ضمير فى كان الزائدة والقائل بأن فيها ضمير اقال هو ضمير المصدر الذى هو الكون

ذلك أشار بقوله (ومن سبق خبر ليس اصطفى) يعنى ان فى تقديم خبر ليس عليها خلافاً والمختار هذا اللام المنع لعدم نصرها وفى ذلك خلاف مشهور ومنع مبتدأ مضاف الى سبق وسبق مصدر مضاف الى انفعال وهو خبر وليس مفعول سبق واصطفى خبر المبتدأ وان تقدّر بمنع ان بسبق الخبر ليس مصطفى القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقى منها فان قلت من أين يفهم من كلامه هذا القسم قلت من سكوتة عنه فانه لما ذكر ما يمنع تقديمه وما فى تقديمه خلاف علم ان ما بقى يجوز تقديمه ثم قال

(وذو غمام ما يرفع يكتفى • وما سواه ناقص) يعنى ان ما كتنى من هذه الافعال بالمر فوع عن المنصوب يسمي تاما كقوله تعالى وان كان ذو عسرة أى وان حضر وما لم يكتفى بالمر فوع يسمي ناقصا نحو وكان الله بكل شئ عليماً ولكنه لا يكتفى بالمر فوع يسمي ناقصاً وقيل سميت ناقصة لانها انقصت عن الانعزال لانها لا تتدل على الحدث وما موصولة والظاهر انها مبتدأ وخبرها ذر تمام و برفع متعلق بيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أى برفوع وما الثانية موصولة أيضاً وصاتها سواه وهى مبتدأ وخبرها ناقص ثم قال

(والنقص فى • فتى ليس زال دائمافى)

يعنى ان هذه الافعال الثلاثة وهى فتى وليس زال لا تستعمل الا ناقصة أى غير مكتملة بالمر فوع فالنقص مبتدأ وخبره فتى أى تبع ودائمافى من الضهير المستتر فى فتى متعلق بفتى وبالنقص وليس زال معطوفان على حذف حرف العطف ثم قال

(ولا يلى العامل معمول الخبر • الا اذا طرفا تى أو حرف جر)

مراده بانعامل هنا كان وأخواتها يعنى ان معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول كان طها ملك زيداً كلاف اذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً بازان يليها نحو وكان عندك زيد مقبلاً وكان فى الدار عمر رجلاً سألناه مل معمول يلى وفاعله معمول الخبر و ظرفاً أو حرف جر حالان من الضهير المستتر فى تى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يباين المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر

قد افلذ هذا جون - حول يوتهم • بما كان اياهم عطية عودا  
وهو عند البصر بين مؤول بتقدير ضمير الشأن واليه أشار بقوله

(ومضمرة الشأن اسم ان وان وقع • موهم ما استبان انه امتنع)

يعنى انه اذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على ان ينوى فى كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها فى موضع خبرها فى كان من قوله بما كان اياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا فى موضع خبره واياهم مفعول يعود مقدم على المبتدأ وقوله ومضمرة الشأن مفعول بان وانما منصوب على الحال من مضمرة الشأن وان وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وبتبها أو مصفها استبان الخزان وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصاتها أو مصفها الضهير فى أنه ثم قال

(وقد تزداد كان فى حشو كا • كان اصح علم من تقدما)

وفهم من قوله وقد تزداد فله زيادتها بالنسبة الى عدم الزيادة وفهم من قوله كان انها تزداد بلفظ الماضى وانه لا يزداد غيرهما من اخواتها وفهم من قوله فى حشوا انها لا تزداد اولاً ولا آخر ما فى قوله كانهىية وهى نامة فى موضع رفع بالابتداء و اصح فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على ما وعلم مفعول باصح فكان على هذا ازانة بين ما اصح ثم قال (و يحدقونها و ييقون الخبر) يعنى أن العرب يحدقون كان وفهم من قوله و ييقون الخبر انها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها فى ثلاثة مواضع الاول بعد ان الشرطية الشاقى بعدلوا الثالث بعد ان المصدرية وقد أشار الى الاول والثانى بقوله (وبعد ان

ولو كثيرا اذا اشتمر) فقال حذفها بعد ان قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا سيف وان خبيرا  
نخضرا أى ان كان المقتول به سيفا ومثاله بعدد ولو قوله صلى الله عليه وسلم احفظوا عني ولو آية آى  
ولو كان المحفوظ آية وقول الشاعر

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا • جنوده ضاق عنها السهل والوعر

وفهم من قوله اشتمر ان حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل ومنه ما أشده سيديه  
• من لدشوا قالى الاثما • أى من لدن أن كانت شولا فذا الإشارة الى الحذف وهو مبتدأ واشتمر خبره  
وبعد متعلق باشتمر وكثيرا نعت مصدر محذوف أى اشتمارا كثيرا ويحتمل أن يكون حالا من الضمير  
المستتر في اشتمر ثم أشار الى الثالث بقوله

(و بعد أن تعو يض ما عنها ارتكب • كمثل أما أنت برافاقترب)

يعنى ان كان محذوف بعد أن ويعوض عنها ما فهم ومن قوله تعو يض ما عنها انما لا يحذف اسمها معها  
وتعو يض مبتدأ وهو مضاف الى ما وار تكب خبره و بعد عنها متعلقان بتعو يض ومثل بقوله أما  
أنت برافاقترب والتقدير اقترب لان كنت برا الحذف كان وعوض عنها ما فات فصل الضمير الذى كان  
متصلا بها وحذفت لام الجر لان حذفها مع أن مطرد فانت في قوله أما أنت اسم كان المحذوفه وبرا  
خبرها ثم قال (ومن • ضارع لكان منجزم • محذوف نون وهو حذف ما التزم)

اذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم  
يكن ويجوز بعد ذلك ان تحذف نونه لشبهها بحرف اللين وكثرة الاستعمال فتقول لم يكن زيد قائما  
ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالشال المتقدم وقبل الساكن كقوله

لم يكن الحق سوى أن هاجها • رسم دارقده في بالسرار

ومذهب سيويه انه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من اطلاق الناظم انه موافق لمذهب يونس  
وقوله وهو حذف ما التزم أى لا يلزم حذفها بل هو جائز من مضارع متعلق بتصرف ولكان متعلق  
بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبره وما نافية وهى وما بعدها صفة لحذف

فصل في ما اولات وان المشبهات بليس

اغنا فصل هذه الحروف من باب كان وان كان عملها كلها واحدا لان هذه أحرف وتلك أفعال ثم قال  
(اعمال ليس أشملت مادون ان • مع بقا النفي وترتيب زكن)

ما النافية من الحروف المشتركة بين الاسماء والافعال فاصلها ان لا تعمل ولذلك أهملها بنوعيم على  
الاصل وأما أهل الجواز فعملوا عمل ليس لشبهها في نفي الحال ولما كان عملها على خلاف الاصل  
شروطا في عملها أربعة شروط الاول أن لا يرا بدعها ان وهو المشار اليه بقوله دون ان نحو ما ان  
زيد قائم لان ان لا تراه بعد ليس فعدت عن الشبه الثاني بقاء النفي فلا يطل النفي لم تعمل نحو ما زيد الا  
قائم وهو المنه عليه بقوله مع بقا النفي الثالث ان لا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقدم لم تعمل نحو ما  
قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أى علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر الرابع ان  
لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور ولو كان ظرفا أو مجرورا جازا لتقديم وهو  
المنبه عليه بقوله (وسبق حرف جر أو ظرف كما • بي أنت معنيا أجاز العلم)

يعنى ان معمول الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا جازا تقدمه على اسمها لتوسمهم في الظروف والمجرورات  
نحو ما في الدار زيد جالس وما عد ذلك مجرور ومقبول فهم منه انه اذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع  
تقدمه فلا يجوز ان نصب به تقدمه نحو ما طما ملن زيد اكلا وهذا هو الشرط الرابع فقال ما توفرت  
فيه الشروط ما زيد قائما وهذه اللغة جاء القرآن وهو قوله تعالى ما هذا بشر ما هذا من أمهاتهم بقوله أعمال  
منصوب على المصدر بما عملت ودون متعلق بما عملت وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وبي في المثال

(قوله و بعد ان تعو يض ما  
عنها ارتكب) والمشهور  
ان العمل لكان وذهب

أبو على وابن جنى الى أن  
ماهى العاملة (قوله  
بالسرار) بكسر السين وهو  
ما يكون في آخر الشهر من

الطلعة المشوبة بالضوء ثم  
قال شيخنا في اليوم الثاني  
ان الرواية بالمدار بالمدال

المهجلة وان معناه غير  
معنى الاول قال ولم  
يحضرنى الا تن معناه  
(قوله المشبهات) بالجسر

روايه ويجوز الرفع على  
القطع (قوله ولدك أهملها  
بنوعيم على الاصل) ظاهره  
ان بنى تعيم لاحظوا ذلك

وهو صحيح اذ هم أولى  
بعرفة أسماء كلامهم قال  
بعضهم والله دره ومهضف

الاطراف قات له اتسب  
فأجاب ما قتل المحب محرمه  
يرفع محرم بمعنى رفعه انه  
نعمي لا حجازي ولو كان

حجازيا لقال محرم بالنصب  
وفي رواية ومهضف  
الاعطاف وفي رواية ما قتل  
المحب حرام (قوله أن لا يرا بدعها أن) واذ زيدت  
كانت لامعنى لها فافتقت  
من ان المؤكدة للنفي زاد  
الامام السيوطي في شرحه  
على ألفيته عدم زيادة ما  
فان زيدت ما بعدها بطل  
عملها نحو ما ما زيد قائم قال  
في الفرة

متعلق بمعنى فهو مجرور ومعمول للخبر ثم قال

(ورفع معطوف ولكن أو بيل • من بعد منصوب بما الزم حيث حل)

يعني ان المعطوف ولكن أو بيل على المنصوب بما يلزم رفعه لان المعطوف بما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائما تكن قاعد وما هو منطلقا بل مقيم وتجاوز في نسبة ما بعد بل ولكن معطوفا وانما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف ولكن وبيل أن العطف اذا كان بغيره من حروف العطف ينصب المعطوف ورفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف الى المفعول والباء في ولكن وبل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقا بالزم أو برفع وحيث متعلقة بالزم والتقدير والزم رفع معطوف ولكن أو بيل بعد المنصوب بما حيث جاء ثم قال (وبعد ما وليس جرابا الخبر • وبعد لا ونفي كان قد جبر)

يعني أن باء الجبر تدخل على خبر ما خبر ليس فتجبرها نحو قوله تعالى وما ذلك على الله بعزيز ليس الله بكاف عبده وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي وزاد ايضا الباء للتوكيد في خبر لا نحو قوله فكان لي شقيا يوم لاذ وشفاعا • بمن فيتا عن سواد بن قارب وفي خبر كان المنفية كقوله

وان مدت الأيدي الى الزاد لم أكن • باهملهم اذا جتمع القوم أهمل

وفهم من قوله قد جبر ان زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل والباء فاعل مجرور وقصرها ضرورة والخبر مفعول مجرور في مجرأ آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم فان قلت كيف بعض أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لان الخبر المتقدم خبر ما وليس والضمير في مجرأ عائد في المعنى على خبر لا أو كان المنفية فلم يتجدد المعنى فان هو ما يضمره لفظا لا معنى كقولهم عندي درهم ونصفه ثم قال (في التكررات أهملت كاي لا • وقد تلي لات وان ذا العمل)

يعني أن لا النافية أهملت أعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يكون اسمها تذكرة فتقول لارجل قائما ومنه قوله

تغز فلا شئى على الأرض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله وقد تلي لات وان ذا العمل لا يعني ان لات وان النافية مثل ليس رفعا ان الاسم وينصب ان الخبر فلات مر كسبه من لا النافية وتاء التأنيث مفتوحة وفهم من قوله وقد تلي أن ذلك قاييل وفهم من اطلاقه أيضا انها ما لا يختصان بالعمل في التكرة كلافن أعمال ان في التكرة قولهم ان أحد خبرا من أحد ابا العافية ومن أعمالها في المعرفة قوله

ان هو مستوليا على أحد • الاعلى أضعف المهانين

وأمالات فلا تعمل الا في الحين على ما سيأتي فلا مفعول مالم يسم فاعله بأعملت وفي التكررات متعلق بأعملت وكايست نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير بأعملت لاني التكررات أعمالا كما عمل ليس ولات فاعل بتلي وان معطوف عليه وذا العمل مفعول وذا الإشارة الى عمل ليس والعمل نعت لذاتهم قال (وماللات في سوى حين عمل • وحذف ذى الرفع فشاو العكس قل)

يعني ان لات لا تعمل الا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال ومنه قوله تعالى ولات حين مناص وقوله وحذف ذى الرفع فشاو العكس قل يعني ان حذف المرفوع وهو اسمها فاش أى كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه انه لا يجوز انباتهم ما معان حذف اسمها ولات حين مناص ومن حذف خبرها قوله ولات حين برفع حين وهي قرأ وشاذة وتقدر الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره ماللات وفي سوى في موضع الحال على أنه نعت له عمل قدم عليه أو متعلق بعمل

﴿ أفعال المقاربة ﴾

وتسمى ما هذه كافة (قوله متعلقان) نفي الخبر على تقدير معطوف والتقدير والباء في ولكن والباء في بيل متعلقان (قوله أجمع) الجشع شدة الحرص في الأكل (قوله مما يضمره) أى الخبر مما يفسر الضمير لانه يفسر بالخبر وغيره (قوله أن يكون اسمها اسما تذكرة) وأما خبرها فظاهره انه لا يشترط فيه ذلك فيقتضى جواز نحو لا قائم زيدا الا أن يقال اكنى الشارح باشتراط تنكير الاسم عن اشتراط تنكير الخبر لان الاصل أن الاسم اذا كان تذكرة كان الخبر تذكرة ويؤيده اطلاق المنتين بقوله في التكررات أهملت ولم يقيد بالاسم (قوله وماللات في سوى حين عمل) أصله بعضهم بقوله وماللات في سوى وقت عمل (قوله لهم) صوابه والله أعلم حينالهم لان لات لا تعمل الا في الحين كما ذكره (قوله أفعال المقاربة) من نسبة المجموع باسم بعض أفراده تعابيا كما ذكره الشارح ونظريه بعضهم بأن ذا الغلبة هو اسم اشتهر

بعض أفراد معناه به وما هنا ليس كذلك اه وجوابه ان ذلك انما هو نعر بف العلم بالغلبة وتظم بعضهم أفعال هذا الباب بقوله  
 ولما قاربه من أفعالها كاد وأرسلت كربت معهما • عسى حرى اخلوق للرجاء • وما سوى المذكور للانشاء (قوله الى القسم  
 الاول والثاني) هو على حذف مضاف أى الى بعض القسم الاول والثاني لانه لم يستوف القسمين في البيت الذى ذكر وحده بل فيه  
 وفي غيره وأنكر الشيخ أبو حيان وجود حرى في هذه الأفعال وقال انها وهم وقال لم أجد (٣٩) أحدا من التعويين نقلها ولا اللغويين  
 وأن الموجود في كتب اللغة

حرى لتبر هذا المعنى تقول  
 هو حرى بالامر أى حقيق  
 وهو مصدر وضع موضع  
 الصفة وقد ذكره صاحب  
 الفصحى في باب ما جاء وصفا  
 من المصادر ويقال فيه  
 حرى بكسر الراء فيكون  
 وصفا لا مصدرا وذلك هو  
 حرى بتشديد الباء والشخ  
 الامام ابن مالك (٢) في هذا  
 الشأن ولعل له مستند الم  
 نطلع عليه وقد ذكر الشيخ  
 أبو حيان حرى وعداه ان  
 أفعال هذا الباب في المحلة  
 فاما أن يكون اعتمد على  
 المؤلف واما أن يكون  
 اطلع على شئ بعد ذلك وهو  
 الظاهر (قوله الى فهم) امم  
 قبيلة (قوله عسى الغوير  
 أبو ساء) أصله ان قوما بعثوا  
 رجلا ان غار اطلب شئ من  
 الماء فقال عسى الغوير  
 أبو ساء أى فيه بأس ف ضرب  
 مثلا (قوله أمسيت فيه)  
 بفتح التاء والناس يخطون  
 فيه هو مأوذك لان البيت  
 خوطب به شخص (قوله ان  
 عجم) بتقديم الميم على  
 الصاد وهى على الحاء من

أفعال هذا الباب على ثلاثه أقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم لشرع فيه ومسميت كلها  
 افعال المقاربة تغليباً فالذى لمقاربة الفعل كاد وكرب وأرسلت والذى للرجاء عسى واخلاق وحرى  
 والذى للشرع جعل وأخذ ونطق وعلقت وأنشأ وقد أشار الى القسم الاول والثاني بقوله (ككان  
 كاد وعسى) يعنى ان كاد وعسى مثل كان في كونها ترغ الامم وتنصب الخبر الا ان خبر كاد وعسى  
 لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعاً وقد نبت على ذلك بقوله (لكن ندر • غير مضارع لهذين خبر)  
 ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور وقوله ما ثبت ان فهم وما كدت آيانه وقولهم في المثل  
 • عسى الغوير أبو ساء وكاد مبتدأ وخبره ككان وعسى معطوف على كاد وغيره مضارع فاعل بندر  
 وهى ندر قل ولهذين متعلق بندر وخبر حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير  
 بالفتح على أن يكون حالا وخبره الفاعل بندر الا ان في هذا الوجه صاحب الحلال نكرة محضة وهو  
 قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحلال وهو خبر وهو قليل ثم قال (وكونه بدون أن بعد عسى هزر)  
 يعنى ان اقتران المضارع الواقع خبر العسى بأن كبير كقوله تعالى عسى الله أن يتوب عليهم وخلوه  
 منها زرع قليل كقول الشاعر عسى الكرب الذى أمسيت فيه • يكون راءه فوج قريب  
 ثم قال (وكاد الامر فيه عكسا) يعنى أن القلب فى عسى وهو خلوه من أن هو الكبير في كاد نحو قوله  
 عز وجل وما كادوا يفهمون والكثير فى عسى وهو اقترانه بان هو القليل في كاد نحو قوله • قد كاد من  
 طول البلى أن يمعا • وكونه مبتدأ وبدون متعلق به وكذلك بعد خبر المبتدأ او كاد مبتدأ او الامر  
 مبتدأ ان وخبره عكسا والجملة خبر المبتدأ الاول ثم قال (وكعسى حرى) يعنى ان حرى مثل عسى في  
 المعنى الذى هو الرجاء قبل ولم يذ كر حرى في هذا الباب غيره ثم قال

(ولكن جهلا • خبرها احتميان متصلا) يعنى ان حرى وان كانت بمعنى عسى فهى مخالفة  
 لها في الاستعمال بلزوم خبرها ان حرى مبتدأ خبره كعسى وخبرها مرفوع بجهلا ومتصلا مفعول  
 ثان بجهلا وحملا حال من الضمير المستتر في متصلا وانعت مصدر محذوف والتقدير اتصالا احتماى  
 واجبا ثم قال رحمه الله (والزموا اخلوق أن مثل حرى) يعنى ان اخلوق لا يستعمل خبرها الا مقرونا  
 بان فهى اذا مثل حرى الا أنه لم ينبه على انها شبيهة فى المعنى بعسى كما نبه على حرى وقد تقدم أنها من  
 باب عسى فتقول اخلوق زيد أن يفعل ولا يجوز فعل وقوله والزموا بهنى العرب واخلاق مفعول  
 أول بالزموا وأن مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلوق ثم قال (و بعد  
 أو شئت ان نزا) يعنى أن اخلوق أو شئت من أن قليل فهى في ذلك كعسى فى الاستعمال لافى المعنى  
 فان عسى للرجاء أو شئت للمقاربة كما تقدم وان نزا من مبتدأ خبره زرا وبعده متعلق بزرا بانها قائم  
 قال (ومثل كاد فى الاصح كريا) يعنى أن الاكثر في خبر كرب تجرد من أن وقد يقتصر من اقل كقوله  
 • وقد كربت أعناقها أن تقطعا • وأشار بقوله فى الاصح الى مخالفة سيديو به فانه لم يذ كر فيها غير التجرد  
 من أن ويقال كرب بفتح الراء وكسرها والاول اقصع ومثل كاد مبتدأ أو كرب خبره ويجوز العكس

مصع الشئ اذا فنى والتصق بالتراب قاله شيخنا وفى الصحاح مصع الشئ مصوحا ذهب وانقطع وفى بعض النسخ بمصا بتقديم الحاء على  
 الصاد وله تعجيف (قوله حتما) حال من الضمير المستتر في متصلا أى باعتبار صفتها وهى الاتصال أو على حذف مضاف والتقدير  
 حال كون اتصاله باذات حتما والافلام معنى لكون الخبر حتما لانه ليس المقصود بل المقصود هو كون الاتصال حتما (قوله ويجوز العكس)  
 أى ويراد بان الموجود مع اخلوق فلا اعتراض بان ان توجد بدون اخلوق في مثل أعجمي أن تقوم وكيف يوجد المزموم بدون  
 اللازم وحاصل الجواب عنه ان المراد التى في خبر اخلوق على ان اللزوم الجزئى كفى في مثل هذا المقام نحو ألزمت زيدا درهما  
 (قوله كريا) الرواية بكسر الراء (قوله ان تقطعا) بفتح التاء على حذف احدى التاءين



وفي الاصح متعلق بمثل ثم قال (وترك ان مع ذى الشروع وجبا) يعني ان الافعال المداللة على الشروع لا يقترن خبرها بان لانها دالة على الحال وان للاستة قبل فتناقيا وترك ان مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ووجب خبره ومع ذى متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحدة فقال (كانشأ السائق يحدو وطنق • كذا جعلت وأخذت وعلق)

فانشأ فعل ماض دال على الانشاء، والسائق اسمها وهو الذي يسوق الابل أى يقدمها ويحدو في موضع خبره او يطفى معطوف على انشاء ويقال ططفى بفتح الفاء وطفى بالفاء المكسورة وطبق بالباء وهى مكسورة وفهم من اتيانه بكاف التشبيه مع انشاء عدم المحصر فانه زاد في التسهيل عليها هب وقام ثم قال (واستعملوا مضارع الاوشكا • وكاد لا غير وزادوا ومشكا)

أعمال هذا الباب كماه لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها الناظم الا كادوا ووشك أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكاد سنبارقه يذهب بالابصار وأما ووشك فيستعمل منها المضارع كقوله يوشك من فر من منيته • في بعض غرابة وبافتها ويستعمل ايضا منه اسم الفاعل واليه أشار بقوله وزادوا ومشكا ومنه قوله فوشكك أرضنا ان تعود • خلاف الانيس وحوشا يبابا

وقوله واستعملوا يعنى العرب وكاد معطوف على أوشك ولعاطفة عطفت غير على أوشك وكاد وليكها بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة والتقدير لا ووشك وكاد لا غيرهما ثم قال (بعده عسى الخ لخلق أوشك قد يرد • غنى بان يفعل عن ثان فقد)

يعنى ان هذه الافعال الثلاثة وهى عسى واخولق وأوشك تسند لان يفعل ويستغنى به عن ثان من الجزأين وتكون حينئذ أفعالا لازمة تتكفي بانفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند ومنه قوله عز وجل وعسى أن نكفرها شيئا وهو خير لكم وقد فى قوله قد يرد للتحقيق لا التقليل لكثرة ورود ذلك واخولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف ويذهب أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لان الكاف من أوشك مدغمه فى القاف بعد قلبه فاقابل استقامة الوزن وغنى فاعل يردوبان متعلق بغنى لانه مصدر وكذلك عن وبعسى فى أول البيت متعلق ببرد ثم قال (وجردن عسى وأرفع مضعرا • بها اذا اسم قبلها قد ذكر)

يعنى ان عسى اذا ذكر قبلها اسم جاز ان تجردن الضمير وتسند الى أن يفعل وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين فى التأنيت والتنثنية والجمع فتقول على الاستعمال الاول هند عسى أن تفعل والزيد ان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا وعلى الاستعمال الثانى هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلوا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك فى الافعال الثلاثة المسد كورة اذا لفرق وعليه شرح المرادى وقوله وجرذن عسى يعنى من الضمير وعسى مفعول بجرذن وأول التخيير وهما متعلقان برفع وقبلها متعلق بذكر واسم مرفوع بفعل مضعير بفسره ذكر ثم قال

(والفتح والكسر أحز فى السين من • نحو عسيت وانتقا للفتح زكن)

يعنى ان عسى اذا أسند الى ضميره تكلم أو مخاطب أو غائب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيتما وعسيت وعسيتن يجوز فى سينه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال وانتقا للفتح زكن أى واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فانها كلها مثل عسيت فعياد كقولوه والفتح مفعول مقدم باجز والكسر معطوف عليه وانتقا للفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر • (ان واخواتها) •

(قوله تتكفي بالفاعل) هذا هو التحقير من ان ان تفعل فى محل رفع فاعل وليس هو فى محل اسم وخبر ولا فى محل أحد هما ومعنى كونها تستغنى عن ثانى الجزأين انها تتكفى بمر فروع والتقدير فى عسى أن يقوم زيد رجاء قيام زيد ولا يصح سبب أن والفعل مع لفظ عسى وقوله وقد فى قوله قد يرد للتحقيق) هذا مجاز لان المحققين على ان قد الداخلة على المضارع لا تكون الا للتقليل بقوله ان تجرد) فى نسخة بالياء المثناة تحت وهما بمعنى وكذا ترفع (قوله ان واخواتها) قدم كان وكاد عليها لان هذه حروف وتلك أفعال وقدمها على ظن لانها تعمل الرفع وبعضهم أسقط أن المفتوحة يعنى عدها مفتوحة ومكسورة واحدا ولا اختلاف فى الفتح والكسر

(قوله هذا هو الباب الثاني) كذا في نسخة مصححة وكتب عليه شيئا فيه سهو لانه ان اعتبر العمل فيكون الثاني وان اعتبر التراجم فيكون الرابع ويجاب عنه بانه جعل ما اولالات وان المشبهات بليس مع كان وأخواتها قسما واحدا لاها بمعنى ليس وكادوا أخواتها قسما ثانيا وان أخواتها قسما ثالثا ويجوز حذف خبر ان اذا دل عليه دليل كقوله سلوه برقي هل جنبت جنابه فان قال اني فاسأله عسى يعفو التقدير اني جنبت (قوله لكن) قد يقع بين ما هو كالعدم والملكية نحو زيد ذو لحيه لكن هذا ليس ذالحيه أو كالتضاييق نحو عمرو أب زيد لكن ليس أب الخالد (قوله الترجي) أي في المحبوب سواء كان محبوا باني نفسه كالخير أم لا معارض كهلاك العدو ومثل ذلك يقال في المكروه (قوله أفتح) الامر للاباحة ليشهله الواجب والحازم المراد الاباحة الاعم من (٤١) الوجوب أي ما لا يتنع (قوله وهو أشهر القولين)

بل الاقوال لان الاقوال ثلاثة نالها معا أصل أي لا صلة لاحدها على الاخر كما في الاثموني (قوله والاخرى أن يتقدمها الخ) وكذلك اذا تقدمها حيث فتكسر على القول بانها الاضاف الالجه أعالى الاخر فيجوز الفتح (قوله والمجرد منها الخ) ان قلت بنا في هذا قول الناظم بعد اذا الخاء أو قسمه لا لام بعده بوجهين فالجواب ان الناظم مشى هنا على غير مذهب الكوفيين على قول المكودي ان كلامه شامل للمجرد وفي البيت الآتي على مذهبهم لانه يجتهدا فدعوا في التسهيل الفتح بعد القسم مالم تجسد اللام للكوفيين ونصه وقد نفخ عند المكوفيين بهد قسم مالم تجسد اللام فقال ابن عقيل ذكر ان كيسان في نحو والله زيد اكرم بلا لام أن الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عند

هذا هو الباب الثاني من التواضع ثم قال  
 (لان أن ليت لكن لعل • كأن عكس ما لكان من عمل)  
 تقدم ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان والى ذلك أشار بقوله عكس ما لكان من عمل ومعنى ان وأن انشوكيد وليت التثنية وليكن الاستدراك ولعل الترجي والاشفاق وكان التشبيه وما بهد ان معطوف عليه على اسقاط العاطف وعكس مبتدأ خبره في الخبر وبقوله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أسرف منها فقال (كان زيدا عالم بأنى • كفو وليكن ابنه ذو ضغن) الكفو المثل والضغن الحقد والعداوة ثم قال  
 (وراع ذا الترتيب الا في الذي • كليت فيها أو هنا غير البدي)  
 لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة وقدم فيها الاسم على الخبر وهو الاصل نبه على ان الترتيب المذكور مراعى بمحافظ عليه الا اذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا فانه يجوز تصديقه على الامم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله كليت فيها أو هنا غير البدي والبدي الفاحش النطق وذامه قول راع والترتيب نبت لنداو الاستثناء ولا بد من تقدير حذف كلام ليستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب الا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفا أو مجرورا كليت فيها فالذي على هذانت لم حذف وهو المثال ثم قال  
 (وهمزان افضع له مصدر • مسد ها وفي سوى ذلك اكسر)  
 يعني ان همزة ان المكسورة تفتح اذا سد المصدر مسد ها أي اذا قلت هي وما بعده بالمصدر ورفعهم من قوله وهمزان افضع ان الاصل المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله وفي سوى ذلك اكسر أي اذا لم يسد المصدر مسد ها ثم ان في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه كسرها وقسم يجوز فيه كسرها وفتحها وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التي يجب فيها الكسرها وهي ستة مواضع الاول أن تفتح في الابتداء وهو المشار اليه بقوله (فاكسر في الابتداء) أي في ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان الاولى أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى انا اعطيناك الكوز والآخرى ان يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى الا ان اولياء الله الثاني ان تفتح في بدء الصلة وهو المشار اليه بقوله (وفي بدء صله) أي في اول الصلة نحو قوله عز وجل وآتينا من الكنوز ما ن مفاخره واحترز بقوله في بدء صله من الواقعة في حشو الصلة فانها يجب فتحها نحو جاء الذي في ظني أنه قائم الثالث أن تفتح جوابا للقسم وهو المشار اليه بقوله (وحيث ان ليجن مكملة) أي وحيث تكون ان جوابا للقسم فانها حينئذ مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله عز وجل والعصران الانسان اني خسروا والمجرد

(٦ - مكودي) بعضهم أكثر اه وهذا الجواب بعيد متكلف وهو كونه مشى في بيت على مذهب وفي بيت بعده على مذهب يتأق في كتاب واحد ثم رأيت بعضهم يقد قوله وحيث ان ليجن بما اذا لم يصرح بفعل القسم فيكون قوله به اذا الخاء أو قسم أي فعل قسم ظاهر وسبب العلامة الاثموني بذلك هذا الشطر ولم يذ كر ذلك في التسهيل على أن هذا القيد لا حاجة اليه لانه حيث صرح بفعل القسم فان جعلت ان جوابه واجب الكسروان جعلت مجرورة بالخيار المحذوف وجب الفتح بل التقييد مضر لان خواجه تلك الصورة أي اذا صرح بفعل القسم وجعلت ان ومعه ولاها جواب القسم مع انها دخلت وأما قوله بوجهين غنى فباختبار جواز الاعتبارين السابقين على التعاقب أما حيث قصدوا عدمين منهما فيجب مقتضاه

قوله عبد القفا) كناية عن (٤٣) كونه عبد بطنه لانه ينشأ عن ملء البطن دائما غلط الجسم وينشأ عنه غلط القفا الدال على

البسالة واللاهزم جمع  
لهزمه بكسر اللام وهو  
طرف الخلقوم وقيل هو  
مضغ تحت الاذن (قوله أو  
تحتاني ربك العلي) في  
أبو ذيانك الصبي) قبله  
لتفقد معدن مقعد القصى  
منى ذى القاذورة المقلبي  
أو تحتاني ربك العلي) في  
أبو ذيانك الصبي) فقالت  
مامسى بعدك من انسى  
غير امرأين من بنى لوى  
وأخرين من بنى عدى  
وغير تركى ونصرانى وخسنة  
جازاع العشى وسنة  
كانوا على الطوى ثم قال  
لولا انى سددت فاهالذ كرت  
جميع الانس والجن (قوله  
مع لوقا الجزا) جواز الوجهين  
بعدفاء الجزاء مقيد بما اذا  
كان الشرط بالام وأما اذا  
كان بالحق فلايس الا  
الكسر كقوله تعالى وان  
تعموا ونضعوا فان الله  
غفور رحيم كافي شرح  
كافية ابن الحاجب (قوله  
وبعدذات الكسر تعجب  
الخبر لام ابتداء) أى جواز  
لا جوبا وبؤخذ ذلك مما  
تقدم فى قوله كان زيدا عالم  
بأنى (قوله وانما أخرت الخ)  
والاصل تقدمها على ان  
لانها من أدوات الصدور  
ودخلت على الخبر لشبهها  
بالبتداء وكذا فى البيواتى  
من معمول الخبر والفصل  
الخ (قوله وزر) هو والحسن  
والجها بمعنى وسافر بعضهم  
لايل معنى وزر من قوله تعالى كاللا وزر فرأى اعرابيا يحاول شيئا وهو

منها نحو قوله تعالى حم والكاتب المبين انما أنزلناه الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار اليه بقوله (أو  
حكيت بالقول) ومثاله قوله تعالى وقال الله فى معكم الخامس أن تحل محل حال وهو المشار اليه بقوله  
(أوحلت محل حال) وشمل صورتين الاولى أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله (كزرته وانى ذو  
أمل) ومثله قوله عز وجل كما أسر حذر بك من بينك بالحق وان فر بقامن المؤمنين لكارهون الثانية  
أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى الا انهم ليا كاون الطعام السادس أن يعترن خبرها باللام  
وهو المشار اليه بقوله (وكسر وامر بعد فعل علقاه باللام) ثم مثل ذلك بقوله (كاعلم انه لذونقى) ومنه  
قوله عز وجل والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيعلم طاب أن بالفتح فقلت  
اللام الفعل فوجب كسر ان فقوله فى الابتداء متعلق بأ كسر وفى بدءه صلة معطوف على فى الابتداء  
وحيث معطوف أيضا وان مبتدأ أخبره مكمله وحيث مضافة الى الجملة وليبين متعلق بمكمله القسم  
الثانى وهو ما يجوز فيها كسرها فقها رذ كان لذلك أربعة مواضع أشار الى اثنين منها بقوله  
(بعد اذا خاة أو قسم • لالام بعده بوجهين غمى)

يعنى ان كسر ان وقها جائز بعد اذا الفجائية وبعد القسم الذى لم يعترن خبرها فية باللام فقال ذلك  
بعد اذا قول الشاعر وكنت أرى زيدا كاقبل سيدا • اذا انه عبد القفا واللهام  
يروى بكسر ان على انقياس لان اذا الفجائية لا يلبس الا جملة اسمية وبالفتح على تأويل ان وصلتها  
بمصدر محكوم عليه بانه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فاذا العبودية حاصلة ومثال ذلك بعد القسم  
قوله أو تحتاني ربك العلي • انى أبو ذيانك الصبي

فمن كسر جعلها اجواب للقسم ومن فتح فعلى نية حرف الجر والتقدير على أنى وفى غمى ضمير مستتر يعود على  
أن وبعد اذا بوجهين متعلقان بنى فاذا مضافة لبعاءة أو قسم معطوف على اذواللام لا واسمها  
وبعد خبرها او الجملة صفة لقسم والتقدير غمى ان بعد اذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين  
وفهم ان المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما قبل ثم أشار الى الموضوع الثالث بقوله (مع تلوقا  
الجزا) يعنى انه يجوز أيضا الفتح والكسر فى ان الواقعة بعدفاء الجزاء كقوله تعالى من عمل منكم سوا  
بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئى بالكسر على الاصل لان الاصل فى جواب الشرط  
أن يكون بجملة وبالفتح على تأويل أن بمصدر محمول خبرا والمبتدأ محذوف تقديره جزاؤه الغفران  
أو العكس والتقدير فاغفران جزاؤه ومع متعلق بنى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف  
والتقدير غمى جواز الوجهين بعد اذا او بعد ان القسم وبعدفاء الجزاء ثم أشار الى الموضوع الرابع بقوله  
(وذا يطرده فى نحو خبر القول فى أحد) يعنى انه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر ان وقها فالكسر  
على معنى خبر القول انى أحد أى خبر القول هذا اللفظ الذى أوله فى فيكون من الاخبار بالجملة عن  
مبتدأ فى معنى الجملة ولذلك لم يفتح الى ضمير يربطها بالمبتدأ ومعنى الفتح خبر انقول حمد الله ويحتمل  
أن يكون هذا اللفظ أو غيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لان ان وما بعدهما موقولة  
بمفرد فذامبتدأ وهو اشارة الى جواز الوجهين وخبره يطرد وفى متعلق بيطرد ونحو مضاف الى قول  
مقدر أى فى نحو قولك خير القول ثم قال

(وبعدذات الكسر تعجب الخبر • لام ابتداء نحو انى لوزر)

يعنى ان اللام تدخل فى خبر ان وفهم من اقتضاه على ان المكسورة انما التراد بعد غيرهما من اخواتها  
خلافا لمن اجاز زيادتها بعد ان المفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء انها اللام التى تدخل على  
المبتدأ فى نحو زيدا قائم خلافا لمن قال انما غيرها وانما أخرت للبرمع ان كراهية اجتماع حرفى تأ كبد  
والخبر فاعل تعجب ولام ابتداء مفهول ويجوز العكس وهو أظهر وانى لوزر يحكى بقول محذوف  
والتقدير نخر قولك انى لوزر ولوزر الحسن ثم ان مواضع هذه اللام أربعة الخبر ومعمول الخبر

والفصل والاسم وأشار إلى الأول بقوله

(ولا يلي ذى اللام ما قد نفيًا • ولا من الأفعال ما كرضيا)  
 (وقد يلها مع قد كان ذا • لقد سما على العدا مستحوذا)  
 (وتعصب الواسط معمول الخبر • والفصل واسما حل قبله الخبر)

يقول لا وزر ففهم ان معناه  
 حصن (قوله وتعصب  
 الواسط) بخلاف ان زيدا  
 جالس في الدار لتأخر  
 معمول ويشترط كون  
 الخبر صالحا لدخول اللام  
 فخرج ان زيدا عمرا ضرب  
 لان الخبر غير صالح للام  
 لكونه فعلا ما ضاير بشئ  
 الحال نحو ان زيدا راكبا  
 منطلق لانه لم يسمع دخول  
 اللام على الحال (قوله فهو  
 مفعول بفعل محذوف)  
 مقتضاه ان يقال في نحو  
 صحبت زيدا وعمرا ان عمرا  
 مفعول بفعل محذوف  
 (قوله وفهم مما تقدم الخ)  
 أي لان الخبر في باب ان  
 لا يتقدم الا ظرفا أو  
 مجرورا (قوله وفيه ضعف  
 لعدم الفصل) من يقول  
 بالعطف من غير ضعف  
 يشترط الفصل كما يفهم من  
 الاشعري فلا يكون فيه  
 ضعف لكنه راعى المثال  
 المذكور وانه فيه فصل

بمعنى أن هذه اللام لا تعصب الخبر اذا كان منه ما نحو ان زيد الم يقم ولا الفعل الماضي والمتصرف  
 الخالي من قد نحو ان زيد الرضى وفهت هذه الثلاثة من تخيله برضى في كونه ما ضيا متصرفا خاليا من  
 قد وفهم منه ايضا انها تعصب المنفرد نحو ان زيد القائم والجملة الامة نحو ان زيد الابوه قائم والفعل  
 المضارع نحو قوله عز وجل ان ربنا لعلمكم بينهم والماضي الغير المتصرف نحو ان زيد انعم الرجل وبنى  
 من الشرط والمفهومه من تخيله برضى أن لا يلي الماضي قد قبله عليه بقوله وقد يلها مع قد وفهم من  
 قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا ومعنى مستحوذا غالبا ثم  
 أشار إلى الثاني بقوله وتعصب الواسط معمول الخبر أى تعصب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل  
 الظرف والمجرور وغيرهما نحو ان زيد عندك قاعد وان عمرا فيلن راغب وان زيدا الطعما ملأ آكل  
 والواسط مفعول بتعصب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر  
 والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار إلى  
 الثالث فقال والفصل أى تعصب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج  
 إلى تقدير فصل ومثاله قوله تعالى وان ربنا له والعزير الرحيم ولم يقيد الفصل بشئ لانه معلوم أنه  
 لا يكون الا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار إلى الرابع بقوله واسما حل قبله الخبر بمعنى ان لام  
 الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لتلاي جمع بين حرفي نوكيد مثاله قوله تعالى  
 وان لنا لاسخرة والاولى وفهم مما تقدم ان الخبر في ذلك لا يكون الا ظرفا أو مجرورا وفهم من اشتراط  
 الفصل في الاسم ان ذلك مشروط في الخبر أيضا لاتحاد العلة ونصب اسمها بالعطف على الفصل أو  
 بفعل محذوف والاول أظهر وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسم ثم قال

(ووصل ما بدى الحروف مبطل • اعمالها وقد بينى العمل)

اذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها زال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى انما الله  
 اله واحد وقد سمع الاعمال في لبت في قول النابغة

قالت ألا ليتها هذا الحمام لنا • الى حامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم على لبتاء أثرها وهو مذهب الناظم لا لطلاقه في قوله وقد بينى العمل  
 ووصل مبتدأ ومبطل خبره واعمالها مفعول وبدى الحروف متعلق بوصول وقد بينى العمل جملة  
 مستأنفة ثم قال (وجازر فعلة معطوفا على • منصوب ان بعد أن تستكمل)

بمعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم ان بشرط أن تستكمل خبرها نحو ان زيدا قائم وعمرو وفهم  
 من قوله وجازر ان النصب أيضا جازر وهو الاصل وفهم من قوله بعد ان تستكمله لانه لا يجوز الرفع  
 في المعطوف على اسم ان قبل أخذها الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان ورفع المعطوف على اسم ان  
 بشرطه اما على العطف على الموضوع واما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لانه لا مائة ما تقدم عليه  
 والتقدير ان زيدا قائم وعمرو قائم فيكون من عطف الجملة واما معطوف على الضمير المستتر في الخبر  
 وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعت مبتدأ وخبره جازر معطوفا منصوبا برفعك وعلى متعلق معطوفا  
 وبعد متعلق بجازر ويجوز أن يكون منه لمقارنتك والتقدير ورفعتك معطوفا على منصوب ان بعد  
 استكمالها الخبر جازر ثم قال

(والحققت بان لكن وان • من دون لبت ولعل وكان)

قوله نحو لو كان زيد الخ (هذه النسخة الصحيحة والمستدرک عليه محذوف وما يوجد في بعض النسخ من ذكر المستدرک عليه تغيير للنسخة الشيخ من زيادة الزائدین) قوله ولو استغنى عن ذلك الخ) أى استكمالاً على الشارح والأفليس في اقتضائه على لکن وان نفي غيره ما اذ قوله لکن وان مفهوماً مفهوماً تقب وهو صفة تخاف المصنف ان لا يعتبره أحد اضاعفه فصرح به قالوا الفرقان لبت ولعل وكان للنشأة وبشكل بان كان زيد البدر مثل قولك زيد كاليد والحواب أن زيدا كاليد اخبار بالتشبيه وكان الخ انشاء التشبيه لانها موضوعة لذلك (قاعدة) يفتى للمدرس (٤٤) أن يذكريشاً من الأدبيات على قدر الحاجة ومن النكات اللطيفة والامور التي

ليست في بطون الدفاتر تشهد الاذهان وبذلك يفوح عبر العلم ومن هنا ترى الشخص عنده قليل من العلم لكنه يتصرف به كفاشاً ويغلب من عنده كثير من العلم الفاضل مثل ذلك لکن يجب أن لا يطول بذلك لئلا يخرج بهم عما هو بصدده وقد قيل لا تأنف النفس اذ كانت مغيرة الا التقل من حال الى حال وبالجملة فليكن على قدر ما يعطى الطعام من الملح (قوله محذوفه تعالى وان كلاماً) اللام لام الابتداء وما موصولة خبر ان والتقدير وان كلاً للذين والله ليوفينهم (قوله يلزم في خبرها اللام) لخصوصية الخبر ليدخل فيما بعدها سواء كان خبراً أو فاعلاً كما ان يزبنك لنفسك أو غيره نحو ان قتلت مسلماً وانظر قوله خبرها مع انها اذا أهملت لا خبر لها وقد يجب بان المراد خبرها لولم تمهل والصحيح ان هذه اللام لام

يعنى أنه يجوز أيضاً رفع المخطوف على اسم أن المقترحة ولكن بالشرط المذكور وقيل به بعد أن قوله تعالى أن الله يرئى من المشركين ورسوله وبعد لکن نحو لو كان زيد قائماً وعمرو وانما ألحقت أن ولكن بان لا تخمها لا يعبران معنى الابتداء بخلاف البواق ثم تم اليت بقوله من دون لبت ولعل وكان ولو استغنى عن قوله من دون لبت الخ لم يحل بالمعنى ثم قال (وخفت ان فقل العمل) يعنى أن ان المكسورة اذا خفت قل عملها واذ لکن وال اختصاصها نحو قوله عز وجل وان كلاً لما ليوفينهم رين أعمالهم وفهم منه ان اهالها هو الكثير كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وأل في العمل اما ليعهد أى العمل المذكور واما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها ثم قال (وتلزم اللام اذا ماتمهل) يعنى ان اذا خفت يلزم خبرها اللام وانما زمت اللام للفرق بينهما وبين ان التافية واللام فاعل تلزم والمفعول محذوف وتقدير الكلام وتلزم اللام الخبر وأل في اللام للعهدهوى التي تعجب ان المشددة المتقدم ذكرها وفيه من ان اليت غير هذا خلافاً للفرسي ثم قال (ورجما استغنى عنها ان بدا • مانا طق أراد معتمدا) يعنى انه قد استغنى عن اللام بعد ان الخفة اذا أمن اللبس بينهما وبين ان التافية لاعتقاد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر أنا بان اباة الضمير من آل مالك • وان مالك كانت كرام المعادن فان صدر اليت مدح فعلم ان ان في عجزه ليست للذنى لئلا يماقض صدر اليت وعجزه فلم يتجح الى اللام الفارقة وعذتها في • وضع وقع باستغنى على انه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدأ ناطق مبتدأ أو اراده خبره وبالجملة صلة لما والضمير في اراده عائد على ما ومعتمدا بكسر الميم حال من فاعل اراده ويجوز رفع الميم على انه حال من مفعول اراده والتقدير ان ظهر المعنى الذى اراده الناطق معتمدا به ثم قال (والفعل ان لم يل نا • خافلا • تافية غالبان ذى موصلا) يعنى ان الفعل اذا وقع بعد ان الخفة لا يكون الا من نواسخ الابتداء في الغالب كقوله تعالى وان كانت لك كبيرة وان يكاد الذين كفروا ليرتقونك وفهم من قوله غالباً انه قد يكون غير ناسخ كقوله شات عيبتك ان قتلت مسلماً • حات عيبتك عقوبة المتعمد وقوله ان يزبنك لنفسك وان يشينك لهيه والفعل مبتدأ وان لم يل ناسخاً مشروطاً بالخواب فلا تلقبه أى لا تتجده وغالباً حال من الهاء في تلقبه وموصولة مفعول ثان لتلقيه وان متعلق بموصلا رذى بدل من ان أو نعت لها وبالجملة من الشرط والخواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر الى المبتدأ ممتد يفتى لکن ثم قال (وان تخفف أن فاصها استكن) يعنى أن ان المفتوحة اذا خففت لم تمهل كما أهملت ان بل يستكن فيها اسمها وهم عدم أهملها من قوله اسمها فانه لا يطاق عليه اسمها الأرهى عاملة فيه وتجوز في قوله استكن وانما هو محذوف اذ لا يستكن الضمير الا في الفعل أو ما جرى

الابتداء وقال السيديوه وقيل غيرها اجنبت للفرق وانظر دليل كل في المطولات فان تقدم عليها فعمل من مجراه أفعال القلوب نحو علمنا ان كنت لؤمنا فان قلنا اللام لام الابتداء كسرت وان قلنا هي غيرها اجنبت للفرق ففتت وهذا الخلاف في كل لام دخلت بعد ان الخفة (قوله استكن) من اطلاق الملزوم على اللازم لان الاستكان مستلزم للاضمار وعدم الذكرفي اللفظ والمستكن ملزوم للضمير الغير الملقوظ لان كل ممتد يفتى لکن مضر كذلك ولا عكس كالنصب فإراد استكن أضر أى جعل ضمير الغير ملفوظ لان الاضمار يستعمل أيضاً معى الحذف فاستعمل المشترك في معنيه أو من عموم المجاز وعدل عن الحذف الى الاستكان ليشعر بان اسمها لا يكون الا ضمير فاندفع قول بعضهم الاولى أن يقول وان تخفف ان فاصها حذف والخبر اجعل جملة كالمف وقد يذكريشاً كرامها ضميراً كقوله بالندريبع وغيت مريع • وأنت هناك تكون الخالا وهو ضرورة

(قوله وان يكن فعلا) أى جملة فعل فهو على حذف مضاف لان الخبر ليس هو الفعل وحده (٤٥) (قوله فالاحسن) قال بعضهم

فالواجب فليس المراد ظاهر العبارة اه وقد يكون المصنف مشى على جواز عدم الفصل (قوله يلاون) وكذلك لم يخوان ليره أحد (قوله وأماو) في فصلهما بين ان والماضى وكذا بين ان والمضارع ومنه أن لونها أصنافهم انظر للازهري (قوله أى فليس من يدكرها) ولو أراد انه قليل في الاستعمال لقال وقليل فصل لوقاله أو واضح (قوله ووجه) بالجر على تقدير رب أو بالرفع مبتدأ والخبر كأن ثدياه الخ واضعرب في ثدياه للتر وأضاف الثديين للخصر لانهما اعظمهما وامتلائهما كأنهما قريبا من الضرع وشرق بالجر والرفع بعت لوجه على الوجهين المتقدمين (قوله السلم) بفتح اللام (قوله التى لتنى الجنس) أى تنصيصا ليخرج النافية للوحدة والمهذبة وتحققت ذلك يطلب من محله (قوله نظيرة ان) فيه نظرو صوابه ضد (قوله ولا تو كيد للننى) معنى تو كيدها التى انها كانت أو لامن أخوات ليس فلما أريد الاستغراق أتى بلاهذه من أخوات ان اه ويجاب عن الاستراض السابق بان المراد أن

بجراه ثم قال (والخبر اجعل جملة من بعد ان) يعنى أن خبر ان بعد ذلك الامم المستكن في أن لا يكون الاجلة فمثل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه انه لا يكون مفردا والخبر مفعول أول با جعل وجملة هو المفعول الثانى ومن متعلق با جعل بعد ثم قال

(وان يكن فعلا ولم يكن دعا • ولم يكن نصريه ممنعا)

(فالاحسن الفصل بقدر أنى او • تنفيس اولو وقليل ذكر لو)

يعنى أن الخبر الذى ذكرانه يكون جملة اذا كان مصدرا بفعل غير دعاء متصرف فالاحسن أن يفصل بينه وبين ان بقدر أو بادة نى أو بالسين أو بسوف أو لولا أما قد يفصل بها بينها وبين الماضى كقوله تعالى وتعلم أن قد صدقتنا وأما التنى فيكون بلا وبلن ويفصل بها بين ان وبين المضارع كقوله تعالى أفلا يرون ان لا يرجع اليهم فولا يحب الانسان أن لن يجمع عظامه وأما السين وسوف في فصلهما بينهما وبين المضارع كقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثله قولك علمت ان سوف يقوم زيد وأما لو في فصلها بين ان وبين الماضى كقوله تعالى وأن لست أقاموا وقوله وقليل ذكر لو أى قليل من يدكرها من النحو بين لان الفصل بها قليل وفهم من قوله فالاحسن انه يجوز أن يأتي بغير فصل كقوله علموا أن يؤملون فجادوا • قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وفهم من سكونه على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين ان وذلك على نوعين الاول أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو قوله تعالى وآخردعواهم ان الحمد لله رب العالمين والاخر أن يتقدم الخبر كقول الشاعر في قية كسيوف الهند قد علموا • ان هالك كل من يحق ويتعل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة انه لا يفصل بينهما اذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليهما وغيره متصرف كقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى واهم يكن ضمير ما تد على الخبر وفعلها لا يكون دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها والفاء جواب الشرط والاحسن الفصل جملة اسمية وبقدم متعلق بالفصل لانه مصدر ذكر لو مبتدأ وقابل خبر مقدم ثم قال (وخفت كأن أيضا نوى • منصوبها وثابتا بياروى)

يعنى ان كان تخفف أيضا ولا تميل وفهم عدم اهمالها من قوله نوى منصوبها فهى اذا كان المفتوحة المنخفضة الا ان اسم كأن قد يكون منصوبا وقد يكون ثابتا وفهم ذلك من قوله وثابتا أيضا روى وفهم أيضا من كونه لم يشترط في خبرها ان يكون جملة كما ذكر في ان أن خبرها يكون جملة ويكون مفردا خيال الجملة قوله ووجه مشرق النور • كان ثدياه حقان

فاهما في هذا البيت ضمير الشان وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه وحقان في موضع الخبر ومثاله مفردا قوله ويوما توأفينا بوجه مقسم • كان ظيية تعطوا لى وارنى السلم وكان ثدييه حقان في رواية ان نصب وفهم من اقتضاره على ان وان وكان أن باقيا لا يكون فيه هذا الحكم أما لعل وليت فلا يخفان وأما لكن فانها تخفف لكنها لا تعمل مخففة ثم قال (لا التى لتنى الجنس) •

قوله لا التى لتنى الجنس أى التى يقصد بها نى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص فاذا أريد به ذلك كانت مختصة بالامماء فعملت ثم قال (عمل ان اجعل للدافى نكرة • مفردة جاء تلك أو مكرره)

وانما عملت عمل ان لانها فى النى نظيرة ان فى الايجاب اذ ان توكيد لا يجاب ولا تو كيد للننى ولما كان عملها بالجر على ان ضعفت فلم تعمل الا فى النكرة ولذلك قال فى نكرة وقوله مفردة جاء تلك نحو لا رجل فى الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المتكررة جائز

لنظيرة ان فى مطلق التأكيد وان كان الانبات والتنى لا يجتمعان كما يقال الياض نظير السواد فى مطلق العريضة وان كانا ضدين (قوله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المتكررة جائز) قال شيخنا كان بعض أشباخنا يستشكله بانها اذا استوفت الشروط وجب

اعمالها وان كررت اه واما ترك اعمالها في لاجل ولا قوة فلا تنها معاملة عمل ليس مثلاً وزائدة في لا قوة فلم تستوف الشرط ولذلك قال شيخنا الاشكال قولي وقال سيدي محمد بن عبد القادر الغامسي قول المصنف مفردة جابتك أو مكرره على طريق الوجوب لاجل ما يقوله سيدي المسكودي رحمه الله (قوله ما عمل فيما بعده) ليس على اطلاقه ولذا قال المرادي ما عمل فيما بعده عمل الفعل فيخرج المضاعف لانه عامل فيما بعده (٤٦) لا كعمل الفعل ويجاب بان خروج المضاعف ظاهر من قول الشارح المشبه بالمضاعف والشبه

وسبأني وعمل مفعول با جعل وللامتعلق با جعل وكذلك في نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضهير في جابتك العائد على لاثم ان النكرة التي تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام مضافة ومشبهة بالمضاعف ومفردة وقد اشار الى الاول والثاني بقوله

(فانصبها مضافاً ومضارعه • وبعد ذلك الخبر اذ كررافعه)

يعني انها تنصب بالمضاعف والمشبه بالمضاعف والمراد بالمشبه بالمضاعف ما عمل فيما بعده فتال المضاعف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاعف لا طالع اجعل عندك ولا مارا يزيد في الدار ولا حسنا وجهه في الدار وانما هي مشبه بالمضاعف لعملة فيما بعده كالمضاعف بقوله وبعد ذلك الخبر اذ كررافعه أي بعد نصبك الاسم مثاله لا طالع رجل محمود ولا طالب علم محروم وفهم من قوله وبعد ذلك ان الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبه متعلق باذ كررافعه مفعول مقدم باذ كررافعه حال من الضهير المستتر في اذ كررافعه في رفعه عائدة على الخبر ثم قال (وركب المفرد فاجها كلا • حول ولا قوة) المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاعف ولا مشبه بالمضاعف وفاجها حال أي في حال كونك فاجها ثم أتى عمال لافيه مكررة وقد تقدم أن لا اذا كررت كان عملها جائزاً ولا واجبا ولذلك قال (والثاني اجعلا • مرفوعاً او منصوباً او مركباً • وان رفعت أو لا لانصبها) فهذه خمسة أوجه الاول فتحهما معا وهو المستفاد من المثال الثاني فتح الاول ورفع الثاني وهو مستفاد من قوله والثاني اجعلا مرفوعاً لثالث فتح الاول ونصب الثاني وهو مستفاد من قوله أو منصوباً بهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الاول والرابع رفع الاول والثاني والخامس رفع الاول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله وان رفعت أو لا لانصبها انتهى عن نصب الثاني مع رفع الاول وبقي رفعه وبناءه على الفتح ووجه فتحهما انهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثاني انه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه انه مبتدأ محذوف الخبر او معطوف على لامع اسمها لانما في موضع رفع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس ووجه رفع الاول والثاني انهما مبتدآن أو أعمال لا عمل ليس ووجه رفع الاول ورفع الثاني ان الاول مبتدأ أو اسم لان عمات عمل ليس والثاني مبني مع الاول الثاني فقول أول با جعل مرفوعاً مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو الخبر وان رفعت شرط ولا تنصب اجوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبها والالف بدل من فون التوكيد الخفيفة ثم قال

(ومفردة انما المبني على • فافتح أو انصب أو ارفع تعدل)

يعني انه يجوز في نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعته وذلك بشرطين الاول أن يكون مفرداً وهو المنبه عليه بقوله ومفرداً الثاني أن يكون متصل بالمتنوع وذلك مفهوم من قوله بلى أي بلى المتنوع فتقول لارجل قائم أو قائماً أو قائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع المرصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا ووجه الرفع الحمل على موضع لامع اسمها ومفرداً مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب انتزاع مع تأخير الهمال وقدم مفرداً على نعتا ووجه التأخير عنه لانه وصف له لاجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها ولبني متعلق بنعت وبلى في موضع الصفة لمبني وأول الخبر وتعدل يجوز مع على جواب الامر ثم قال

بالشيء غيره فيعلم أن المراد ما عمل فيما بعده لاجل وجه الاضافة واعلم أن الخبر في هذا الباب واجب التأخير ولو ظرفاً أو جاراً ومحجوراً كما قال وأزمو خبرها التأخير ولو يكون ظرفاً أو محجوراً (قوله وركب المفرد فاجها) أي غالباً ومن غير الغالب أن يبني على حرف كالثني وجمع المذكر السالم ولذا أصلحه بعضهم بقوله وركب المفرد بانبا على ما يتصبيه تفتن واعقلا وان تكرر لامثاله كلا • حول ولا قوة والثاني اجعلا (قوله وهو المستفاد من المثال) فيما قاله نظر لان فتح الاول يؤخذ من قوله وركب المفرد وفتح الثاني يؤخذ من قوله مرفوعاً كانه اذن مصرح بذلك لأنه يؤخذ من المثال ويجاب بان المراد انه المستفاد من المثال والتصريح (قوله انه معطوف على موضع اسم لا) أي ولا حينئذ زائدة (قوله انما مبتدآن) يقال عليه اما أن تكون لانسي الجنس نصاب يجب اعمالها أو ليست لذلك

كليس فتعمل عملها واما أن تكون زائدة فاما زيادتها في لا قوة فقد تسلم واما في لاجل فلا تنأى (قوله) (وغير أو أعمال) أي لا الاولى ولا الثانية (قوله ومفردة انما الخ) قال الامام ابن غازي بدل ذلك و ارفع أو انصب مطلقاً نعت اسم لا والفصح زدان أو فرداً وانصبلاً (قوله على موضع لامع اسمها أو على موضع اسم لا) بحث في هذا بان رفعه زال بدخول لا ولم يبقه على البدل وحكمه كالعطف بدون تكرار لان كان صالحاً لعل لان قبل البدل على نية تكرار العامل فهلا بئني فالجواب انما يلزم ذلك

لو كانت لامذكورة مع البدل أما حيث كانت مقدرة فقط فلا ان التركيب إنما يكون بين مذكورين (قوله جاز في المعطوف) أي ان لم يكن معرفة فان كان معرفة لم يجز فيه الالرفع ويكون حينئذ من عطف الجمل (قوله والعطف مبتدأ وخبره احكامه) أي وجواب الشرط محذوف (قوله اذا دخلت علم اهمزة الاستفهام) قال في شرح الكافية ان دخلت همزة على لا تحكمها مع ما وليها حكمها معه عاربه من الهمزة نحو قولك الاجسم لك والاصديق لزيد وان عطف على ما وليها جاز في المعطوف والمه طرف عليه مع الهمزة ما جاز مع الخبر يدها اذ لم يقصد العرض فان قصد اخصت بالفعل ووجب اضماره ان لم يظهر كافي فلا نحو الا نفعل خيرا ولا لا نفعله وقد يضر الفعل لقرينه منوية كقوله الارباج اجزاء الله خيرا أي الازرف في رجلا (٤٧) ويرى على غير الرواية المشهورة ألا

رجل بالجر على تقدير الا من رجل ويجوز ان يكون الشاعر لم يقصد العرض لكنه فون اضطرارا (قوله وفيه نظر) ووجهه انه أطلق فشله ما اذا حدث لها معنى كالتمني والتوبيخ وكلام الناظم مسلم في ألا التوبيخ دون التي للتمني فان بيويه والتحليل على أنها لا خبر لها لانها بمنزلة آتني وانها لا يجوز في وصف اسمها والعطف عليه الرفع لانها بمنزلة ليت وتحقق ذلك في ألا التوبيخ ان لا فيها نافية فلم يخرج لاعتني حتى يبطل عملها بخلاف التي للتمني فان لا فيها ليست للتمني واما اعمالها عند من عملها فلا تنظر الى الاصل في لا وهمزة الاستفهام مضمنة معنى التوبيخ والتوبيخ مضمنة مضمنة معنى التمني في التي للتمني والجواب عن الناظم ان الكلام اذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه هذا ان كان مثنى على

(وغير ما يلي وغير المفرد • لاتين وانصبه أو الرفع اقصد)  
 أشار في هذا البيت الى مسألتين الاولى أن يكون اسم لامبنياء على الفضع والنعت مفردا الا انه مفصول بينهما • الثانية أن يكون النعت يلي المنعوت الا انه غير مفرد أي مضاف فمثال الاولى لارجل في الدار ظريفا أو ظريف ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لارجل قاصد غلام فالضع فيه أيضا متع لمكان الاضافة ووجه النصب فيهما على اللفظ لان المبني هنا شبيه بالمعرب ووجه الرفع حله على موضع لامع اسمها وغير ما يلي مفعول مقدم تبين والرفع مفعول مقدم باقصد ثم قال (والعطف ان لم تنكر ولا احكام • له بما للنعت ذى الفصل انتهى)  
 يعني انه اذا عطف على اسم لا المبني ولم تنكر ولا جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو النصب والرفع وانه متع البناء على الفضع لفصل العطف فتقول لارجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر فلا بوابنا مثل مروان وابنه • اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا  
 وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر  
 هذا وجدكم الصغار بعينه • لا أملى ان كان ذلك ولا أب  
 فجعل لازادة أو عطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكامه وما موصولة وتوصلتها انتهى والنعت متعلق بالتمني وذى الفصل • فه للنعت له متعلق باحكامه كذلك بما الضمير في قوله له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمهر يفسره احكامه وهو وجود على هذا الجواب الشرط الذي هو ان لم تنكر محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير احكام للعطف بما انتب للنعت المفصول ان لم تنكر ولا فاحكم له بذلك ويجوز ان يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب مع الا ان في هذا الوجه حذف الفاعل من جواب الشرط والتقدير فاحكم ثم قال  
 (وأعط لامع همزة استفهام • ما تستحق دون الاستفهام)  
 يعني ان حكمه لا اذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها اذا تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لانه قد يحدث فيها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي التمني والتوبيخ وقد يتبع كل واحد منهما على معناه وظاهره انه موافق في ذلك للمازني والمبرد فانها عند هاتين مجزاه قبل الهمزة مطلقا وأما التي للعرض فلا تدخل لها في هذا الباب لانها لا تدخل الاعلى الفعل ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بايطا لان الاوّل نكرة والثاني معرفة ثم قال  
 (وشاع في ذال الباب اسقاط الخبر • اذا المراد مع سقوطه ظهر)  
 يعني اذا لم يعلم خبر فلا يجوز حذفه كقوله

كلام بيويه والتحليل ويحتمل أنه مثنى على كلام الممازني والمبرد في عدم التفصيل وهو ظاهر اطالاه فانه اذهب الى أن التي للتمني لها خبر وانها يجوز في وصف اسمها والعطف عليه الرفع واستدلال بقوله • الامر على مستطاع رجوعه • فستطاع خبره وولي صفة عمرو رجوعه نائب فاعل مستطاع على كلا الوجهين ويحتمل فيه بأنه يجوز ان يكون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرًا فالجملة صفة ثانية له مروولى صفة أولى فان قيل اذا لم يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة وقامتها لا خبر لها فمثنى خبرها الجواب انه روي الاصل سواء قلنا ان الهمزة آتني أو ليت (قوله في ذال الباب) الاولى جملة على باب ان ولا من اخواته ان وقد قال الموضع باب الاحرف الثمانية فادخل لا فيها فكان يذني أن يترجم للإبفصل لما ذكر



(قوله أكثر حذفه) نحو فلا فوت أي لهم (٤٨) قالوا لا ضرب أي علينا (ظن وأخواتها) (قوله أعني) مضارع عني يعني إذا أراد

(قوله رأى) تكون للظن  
والعلم وقد اجتمعا في قوله  
انهم يرونه بعينها وزاه  
قريباً أي يظنونونه وتعلمه  
(قوله وجعل كذلك)  
الإشارة للبعد وهي زعم  
أي وجعل كزعم في  
كونها للظن وقوله وفيها  
زيادة وهي الاعتقاد أي  
لان الاعتقاد جزم والجزم  
فيه الزيادة - على انظن  
لان الرجحان أعم من  
أن يكون مع الاحتمال  
أومع القطع عما هو راجح  
وهذا انقرب للمبتدئ  
والافتقار للاعتقاد والرجحان  
بينهما باين ضرورة معانية  
انظن للاعتقاد والظاهر  
انه لا حاجة الى جعل  
الإشارة لزعم فالإشارة  
لدري أي ان جعل كدري  
في الدلالة على العلم وأما  
قوله وفيها زيادة فهو كالنتيجة  
لما قبله أي فإذا كانت جعل  
دالة على العلم ففيها زيادة  
على الظن والرجحان بالمعنى  
الابتنى على ما بينه من  
البحث والمراد بالعلم ههنا  
كان عن دليل أو ضرورة  
وما كان عن غير دليل ولا  
ضرورة بل كان اعتقاداً  
من غير دليل ولا ضرورة  
(قوله لغير موجب) قلت  
للشيخ يعني ان ترك العمل  
لمجرد لان التأخير والتوسط  
يجوزان لا موجبان فسلم  
يرضه بل قال المراد لغير

وردة جازرهم حرقا مصرمة • ولا كريم من الولدان مصروح

وان علم أكثر حذفه عند الجازين ووجب عند بنى تميم وطى وفهم من اطلاقه في الخبر انه لا فرق بين أن  
يكون ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما خلافاً لفصل وفهم من قوله في ذال الباب ان حذف الخبر في غير هذا  
الباب ليس بشائع وان علم والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهوره وجواب اذا محذوف لدلالة  
ما تقدم عليه **ظن وأخواتها**

من نواضع الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فنصمها بعد أخذها الفاعل مفعولين  
على التشبيه باعطيت وهي على قسمين قلبية وتصيرية وقد أشار الى الاول بقوله **ان نصب** بفعل  
القلب جزأى ابتداءً وجزأى الابتداء ههنا المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل  
العمل المذكور ومنها ما لا يعمل نحو تبين وتفكر ونحوهما أشار الى الاول بقوله (أعني رأى خال  
علمت وجدا • ظن حسب وزعمت مع عد • محادري وجعل اللذ كاعتقد • وهب تعلم) ثم ان  
هذه الأفعال القلبية منها ما يقيد في الخبر فينما تسمى عليه ومنها ما يقيد فيه تردد ما مع رجحان  
الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها في النظم بل ذكرها على حسب ما سمع به الوزن وأنا أنبه على كل واحد  
منها أمارأى فهي بمعنى علم تقول رأيت زيداً عالماً أي علمته وأما حال فهي بمعنى ظن وعلم هي أصل  
الأفعال العلمية وهما يفسر سائرهما ووجد بمعنى علم وظن هي أيضاً أصل الأفعال الظنية وهما يفسر  
سائرهما وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك رجحا كذلك أيضاً ودري بمعنى علم وجعل كذلك  
وفيها زيادة وهي الاعتقاد ولذلك قال وجعل اللذ كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى علم فهذه ثلاثة  
عشر فعلاً كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على انهما مفعولان وهي كلها معطوفة على رأى  
على حذف العاطف فهي كلها مفعولة باعنى الى زعمت وعد مخفوضة بجمع ومع متعلق باعنى ومحادري  
وجعل معطوفات على عدو اللذ لتجعل وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضاً على ما بعد مع  
ولهذه الأفعال معان أخر ولم أنبه عليها لانها ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهي  
التصيرية بقوله (والتي كصبرا • أيضاً ان نصب مبتدأ وخبراً) يعني ان نصب بالأفعال التي  
بمعنى صبر المبتدأ والخبر وهي ما دل على تحويل كاتنصب بالقلبية ولم يذكر ألفاظ الأفعال  
التصيرية كما ذكر القلبية وهي صبر وأصار وجعل وردوا وتخذ وتخذ وترك وهب في نحو وهبني الله  
فذلك أي جعلني والتي مبتدأ أخبره انصب بها ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب  
من باب الاشتغال وهو أجد ثم قال (وخص بالتعليق والالغاء ما • من قبل هب) يعني أن الأفعال  
المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والالغاء فالتعليق ترك العمل  
لموجب والالغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله خص أن يكون ماضياً مبنياً له فقول وما في  
موضع رفعه وان يكون فعل أمر وما في موضع نصب به والاول أظهر ومن قبل هب صلة لما  
وبالتعليق متعلق بمحس ثم قال (والامر هب قد أتما • كذا تعلم) يعني ان هذين الفعلين يلزمان  
صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه انه يجوز ان تنادى ههنا الى الضمير المقرد  
المذكور المؤنث والى المشى والمجروح فتقول يا زيد ان هباني قائماً أو يا زيدون هبوني قائماً فان فعل  
الامر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره قد أتما في أي ماضيه هب يعود على هب والامر مفعول ثان بالزعم  
وتعلم مبتدأ أخبره كذا أي مثل هب في لزومه الامر ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي وكان  
غير الماضي وهو الامر والمضارع وامن الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار  
الى ذلك بقوله (ولغير الماض من • سواها اجعل كل ماله زكن)

قوله من سواها أي من سوى هب وتعلم لانها لا زمان للامر وركن أي - لم وكل مفعول باجعل

موجب لفظي والافتقار لخبر موجب ولعل مراده موجب للجواز (قوله ولغير الماض من سواها) ذكر من وما  
- واهما أنا كد لانه قدم ان هب وتعلم يلزمان الامر في قوله والامر هب قد أتما كذا تعلم

(قوله زيد قائم ظننت)

والفعل حينئذ كاللازم اذ  
 لاجاز ان يتعدى في هذه  
 الحالة الى اسم آخر (قوله  
 وجدت ملاك) قال شيخنا  
 هكذا يحذف ولد المؤلف وفي  
 بعض النسخ رأيت  
 وأخذناها عن بعض  
 المشايخ (قوله ان يفصل  
 بين الخ) تقريب لانه لا يشعل  
 علمت أمهم قائم (قوله كقوله  
 تعالى وتظنون ان لبئس  
 الاقرباء) اعترض التثنية  
 بالاية بانه يشترط في المعلق  
 عنه ان يكون صالحا للعمل  
 الفعل فيه وتسلطه وذا  
 لا يصح هنالكا لان العمل  
 في الفعل وجوابه ان النبي  
 بان معلق ومهيئ لادخال  
 ظن على الجملة الفعلية كما  
 ان ما المتصلة به بان كافة  
 ومهيئة لادخال ان على  
 الجملة الفعلية (قوله أرى  
 الموت لا يجيئ من الموت  
 هاربه) يجوز في الموت  
 النصب وهو أجدود والرفع  
 على التعلق وبه يصح  
 الاستشهاد (قوله الله  
 يعلمهم) فعلم هنا بمعنى عرف  
 ولا يلزم من ذلك جواز  
 اطلاق عارف على الله تعالى  
 وليس يدى أحد زروق في  
 بعض تأليفه المحققون  
 على جواز اطلاق لا يعرف  
 الله الا الله لا عارف فان فيه  
 خلافا (قوله الحليمة) بالنصب  
 في اللام والحاء قال في  
 المصباح وحلم يحلم من باب  
 قتل حلمات بضمين واسكان

وماموصولة وزكن صلتهما وله متعلق بركن ولغير متعلق باجعل ومن في موضع الحال من غير والتقدير  
 اجعل كل ما علم للماضي من الحكيم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم ثم قال (وجوز الالغاء  
 لاقى الابتداء) تقدم ان الالغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز انه جائز لا واجب وفهم  
 من قوله لاقى الابتداء ثلاث صور ان يتأخر عنها نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت  
 فاضل أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفي جواز الالغاء في هذه  
 الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس في الابتداء ولم يتعرض الناظم الى  
 الارجح والارجح الالغاء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله لاقى الابتداء  
 ان اعمال المتقدم واجب والالغاء مفعول يجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز  
 الالغاء في التأخير والتوسط لاقى الابتداء وأجاز الكوفيين الالغاء مع التقدم واستدلوا بقوله

كذلك أدبت حتى صار من خاتمي • اني وجدت ملاك الشجعة الادب

وهذا ونحوه مؤول عند البصر بين اما على نية ضمير الامر والشأن فيكون الفعل باقيا على عمله  
 والجملة في موضع المفعول الثاني واما على تقدير لام الابتداء والى ذلك أشار بقوله (واوضحه الشان  
 أولام ابتداء في موهوم الغاء ما تقدم) أي اذا ورد من كلام العرب ما يوهوم الغاء الفعل المتقدم  
 فلن في تأويله وجهان أحدهما ان تنوي فيه ضمير الشأن فيكون التقدير اني رأيت ملاك الشجعة  
 الادب فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة مفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني أو تقدير لام  
 الابتداء فيكون التقدير اني رأيت ملاك الشجعة فيكون الفعل معلقا في موهوم متعلق باو والغاء  
 مفعول بجهوم وماموصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتهما ثم قال

(والترزم التعليق قبل نقي ما • وان ولا لام ابتداء أو قسم • كذا والاستفهام ذاله المحتم)

قد تقدم ان التعليق ترك العمل لموجب وهو ان يفصل بين الفعل ومفعوله باحد السنته الاشياء  
 التي ذكرها الاول ما النافية كقوله عز وجل وظنوا ما لهم من محيص الثاني ان النافية كقوله  
 تعالى وتظنون ان لبئس الاقرباء الثالث لاقال في شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج أحسب  
 لا يقوم زيد قال ابنه في يظهر انه لم يحفظه مثلا عن العرب نثر يار لا شعر يا وقد أشدت عليه  
 فعض معدما أو مت كرجعاني • أرى الموت لا يجيئ من الموت هاربه

الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا ان اشتراء الخالمس لام القسم كقوله

ولقد علمت لتأني منيتي • ان المنايا لا تطيش بها ما

السادس الاستفهام كقوله عز وجل وان أدري أقرب أم بعد ما توعدون وعلم من قوله والترزم أن  
 التعليق لازم بخلاف الالغاء والتعليق مفعول بالترزم وقبل متعلق به ولا لام ابتداء مبتدأ وكذا خبره  
 وأقسامه مطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أو لام قسم كذا والاستفهام مبتدأ  
 وذامبتدأ ثان وخبره المحتم وله متعلق بالمحتم والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد على ذا الفاعل  
 بالمحتم والعائد على الاستفهام الضمير في ثم قال (اعلم عرفان وطن ثمه • تعدية لولا احد ملتزمه)  
 يعني أن علم اذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد متعدى الى مفعول واحد  
 كقوله تعالى لا تعلمونم الله يعلمهم وأن ظن اذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضا الى مفعول واحد  
 كقولك ظننت زيد اعلى المال أي اتهمته وليس حينئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره في  
 الهرو وقبله ولو احد متعلق بتعدية وملتزمه صفة لتعدية وأضاف علم الى العرفان وهو مصدر عرف  
 وأضاف ظن الى ثمه وهو مصدر اتهم ثم قال

(ولأرى الرؤيا انم مالها • طالب مفعولين من قبل انتم)

يعني ان رأى الحليمة ينسب لها من العمل ما نسب لعلم الطالبة لله مفعولين السابقة لانها شبيهة بها

(قوله وأضاف الخ) أي ان المعنى ولرأى التي لا ياتي مصدرها الا على رؤيا نخرج البصرية فان مصدرها ياتي على رؤيا ورؤية وكلام الشارح قابل للتأويل بما ذكرناه (٥٠) قوله فن حذفهما مع الخ) ومنه ابن شركاني الذين كنتم تزعمون أي تزعمونهم

شركاء. قوله ومن حذف  
الاول قوله تعالى ولا يحسبن  
الذين يظنون بما آتاهم  
الله من فضله هو خيرا لهم  
قال البيضاوي من قرأ  
بآتاء قدره مضافا ليتطابق  
مفعولاه أي ولا تحسبن  
بجمل الذين يظنون هو خيرا  
لهم وكذلك من قرأ بآتاء ان  
جعل الفاعل ضمير الرسول  
أو من يحسب وان جعله  
الموصول كان المفعول  
الاول محذورا لانه لا يتطابق  
عليه أي ولا يحسبن الجلاء  
بجملهم هو خيرا لهم اه  
بلفظه (قوله المحب المكرم)  
الرواية بكسر حاء محب  
وقصر راه بكرم (قوله فلا  
تظني ذلك) اعتراض بان  
الاولى فلا تظني غير ذلك  
وأجيب بان الاشارة  
راجحة للغير ومن لم يفهم  
هذا اصحح العبارة بزيادة  
غير (قوله وان ببعض ذي  
فصلت يحتمل) أي يشتر  
أو يعمل ويجوز الفصل  
بهذه الثلاثة الطرف  
والجور والمفعول وقال  
الامام ابن عازي بغير ظرف  
أو كظرف أو عمل • ومن  
حكى مع الشروط يحتمل  
نعم ولا تلغ ولا تعلقا •  
وكل فيه عن سليم أطلاقا  
(قوله القلص) جمع قلوص  
وهي الناقة الشابة (قوله  
متجاهلين) المتجاهل هو

في كونها فيها ادراك بالحس الباطني ومنه قوله أراهم رفقتي حتى اذا ما • نولي الليل وانخزل انخزالا  
وأضاف رأى للرؤيا ليعلم انها الحلية لان مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز  
بقوله طالب مفعولين من علم العرفانية واتم معنى انصب وانتهى بمعنى انتسب ومما موصولة واقعة على  
حكم علم التعدية الى مفعولين وهي مفعولة بآتم وصلتها انتهى ولرأى متعلق بآتم ولعلم متعلق بانتهى  
وطالب مفعولين حال من علم وكذلك من قبل متعلق بانتهى والتقدير انصب العمل الذي انتسب من  
قبل لعلم في حال كونه طالب مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال

(ولا تجزها بلا دليل • سقوط مفعولين أو مفعول)

يعني ان المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف  
دليل وهذا هو الحذف على جهة الاختصار لانهما في الاصل مبتدأ وخبر وفهم منه انه يجوز حذفهما  
وحذف أحدهما اذا دل على الحذف دليل وهو الحذف على جهة الاختصار فن حذفهما معا قوله

بأي كتاب أم بأية سنة • ترى جهنم عاراعلى وتحسب

أي وتحسب جهنم عاراعلى ومن حذف الاول ولا يحسبن الذين يظنون بما آتاهم الله من فضله هو  
خيرا لهم أي بجملهم ومن حذف الثاني قول عنتره • ولقد تزلت فلا تظني غيره • منى بمنزلة المحب المكرم  
أي فلا تظني ذلك واقعا وسقوط مفعول تجزها وهنا • بلا دليل متعلقان بتجزئتم قال

(وكظن اجعل تقول ان ولي • مستفهما به ولم ينفصل)

(بغير ظرف أو كظرف أو عمل • وان ببعض ذي فصلت يحتمل)

(وأجرى القول كظن مطلقا • عند سليم نحو قل ذامشقا)

يعني أن أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتعني به وقد ينصب المفرد اذا كان في معنى  
الجملة كقولك قلت خطبة ثم انه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط الاول أن  
يكون مضارعا الثاني أن يكون مفتحا بآباء المخاطب وهذا ان الشرطان مفعولان من قوله تقول  
الثالث أن تدخل عليه اداة الاستفهام وهو المنبسط عليه بقوله ان ولي مستفهما به الرابع أن  
لا يفصل بينهما بغير ظرف أو الجور أو أحد المفعولين وهو المنبسط عليه بقوله ولم ينفصل بغير ظرف  
أو كظرف أو عمل فتال ما لا يفصل فيه أن تقول زيدا مطلقا ومنه قوله

متى تقول القاص الرواسما • بدنين أم قائم وقاسما

ومثال الفصل بالظرف كقولك أعندك تقول عمر مقبوا بالجور وأرى الدار تقول زيدا جالسا ومثال  
الفصل بأحد المفعولين أزيد تقول منطلقا ومثله قوله

أجهلا تقول بني لؤي • امرأيتك أم متجاهلينا

ويعني بقوله عمل أحد المفعولين لانه بمعنى معمول وفي تنكير عمل اشعاره بانه لا يفصل الا باحد  
المفعولين لانه ما لان التنكير يشتر بالثقل وقوله وان ببعض ذي فصلت يحتمل تصريح بجفافهم من  
الشرط الذي قبله وذى اشارة الى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والجور أو أحد المفعولين فان لم  
تستوف الشروط بطل العمل وتيسفت الحكاية وان استوفيت الشروط جازا النصب والحكاية وقوله  
وأجرى القول كظن مطلقا لبيت يعني أن بني سليم ينصبون بالقول مطلقا أي بالشرط يريد على  
جهة الجواز لان الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الاول قلت عمر اطلقا وقل ذامشقا  
ومنه قول بعضهم قالت وكنتم رجلا فطيناه • هذا العمر الله اسمرنا وينا والقول مر فوج باجرى ومطلقا  
حال من القول وعند سليم متعلق باجرى وقل فعل أمر وذامشقا مفعول أول ومشغفا مفعول ثان

﴿أعلم وأرى﴾

الذي يرى من نفسه الجهل وليس يجاهل (قوله وقل ذامشقا) ومنه قوله اذا ماجرى شأوين وابتل عطفه اذا

• تقول هدبرالى يجمرت باناب (قوله أعلم وأرى) لم يقل وأخواتهما للاختلاف الذي فيها بين القاة

(قوله أدخل) هو من الدخول في الامر تقول دخل في الامر أي أخذ فيه ومنه دخل بامر أنه دخولا كناية عن الجماع فسقط الاعتراض بان دخل متعد قول دخلت الدار على القول بان الدار مفعول به (قوله للثان والثالث) وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الفاعل ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه والصحيح الجواز اه مرادى (قوله والثان منهما الخ) قال الامام ابن غازي وقال والثان فيها كفعولي كسا (٥١) ومن يعلى هاهنا قائما لكان أولى بيانه

وانه أعلم ان التعليق عن الثاني جائز هنا وهو ليس كذلك في باب كسا فن تعليق أرى عن الثاني رب أرى كيف نجبي الموقى اه وفي المرادى ما وافقه لكن في التوضيح وشرحه أوجب بادعاء ان الرؤية في أرى كيف نجبي الموقى علبسة لا بصرية وهو موافق لكلام الامام المكي في فراجع بقية كلام الازهري في شرح التوضيح (قوله فالضهير في تعديا الخ) هذا باعتبار الماصدق والا فالضهير عائد الى رأى وعلم من غير كونهما متعديان الى واحد أو أكثر ليكون لفعل الشرط من قوله وان تعديا الخ فائدة فهو كالاستخدام (قوله وكأرى السابق) اغما قال السابق لانه ذكر المنع - دية الى اثنين فنبه على ان هذه الافعال مثل أرى السابقة المتعدية الى ثلاثة لا مثل المتأخرة المتعدية الى اثنين

اذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى الى واحد نحو أدخل زيداً فان دخلت على متعد الى واحد تعدى بها الى اثنين نحو ألبست زيدا ثوباً وان دخلت على متعد الى اثنين تعدى بها الى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما علم ورأى واليهما أشار بقوله

(الى ثلاثة رأى وعلم • عدوا اذا صارا رأى وأعلم)

يعنى ان علم ورأى المتعديين الى اثنين اذا دخلت عليهما همزة النفل تعدى بهما الى ثلاثة فالفعل الاول هو الذى كان فاعلهما اقبل دخول الهمزة والثاني والثالث هما اللذان كانا منصوبين بهما فرأى وعلم مفعول مقدم يمتدوا الى ثلاثة واذا متعلقان بعدوا والضمير في صارا عائد على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صارا ثم قال

(وما لمفعولى صلت مطلقا • للثان والثالث أيضا حقا)

يعنى ان جميع ما استقر من الحكم للفعولين فى رأى وعلم قبل دخول الهمزة من الفاعل وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجواز دليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فاموصولة رهي مبتدأ وصلتها لمفعولى ومطلقا حال من الضهير المستتر في المجرور العائد على ما أخبر ماحق وللثان متعلق بمحقق ثم قال (وان تعدى بالواحد بلا • همزة لاثنين به توصلا)

يعنى ان علم العرفانية ورأى البصرية المتعديتين الى واحد اذا دخلت عليهما همزة التعدية تعدى بهما الى اثنين وليست احيد من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لان المفعول الثاني غير الاول فهو من باب كسا وأهطى ولذلك أشار بقوله

(والثان منهما كثنى كسا • فهو به في كل حكم ذواتسا)

يعنى ان المفعول الثاني من هذين المفعولين كالفعل الثاني من باب كسا يجوز فيه الحذف اختصارا واقتصارا ويمنع فيه مجاز في مفعولى علم المتعدية الى اثنين من الفاعل وتعليق وغير ذلك من الاحكام الجائزة فيه وفهم من تشبيهه باب كسا ان المفعول الاول والثاني أيضا كالفعل الاول من باب كسا الاذوجه لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر فالضهير في تعديا عائد على علم العرفانية ورأى البصرية وبلا همزة متعلق بتعدى الفاعل جواب الشرط ولاثنين به متعلقان بتوصلا والضهير في به عائد على الهمز والثان مبتدأ وخبره كثنى وفي كل حكم متعلق بآتسا وكذلك به ثم قال

(وكأرى السابق نبأ خبرا • حدث أنبا كذلك خبرا)

ذكر ان فعل هذا الباب سبعة والذى أثبت - ييويه منها أعلم وأرى ونبأ وزاد أبو على أنبا وألحق بها السيرانى حدث وأخبر وخبر ونبأ مبتدأ أو أخبر وحدث وأنبا مطوفات عليه على حذف العاطف وخبره في المجرور قبله وخبر مبتدأ خبره كذلك

• (الفاعل)

هو الاسم المسند اليه فعل أو ما جرى مجراه مقدم عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال

• (قوله أو ما جرى مجراه) راجع للاسم والفعل أى ما جرى مجرى الاسم أو ما جرى مجرى الفعل فسقط الاعتراض بأنه لا يشمل الفاعل الذى في تأويل الاسم نحو مرمى أن تقوم ووجهه سفره ما أن والفعل جار مجرى الاسم (قوله على طريقة فعل) المراد به الفعل الاصلى الصيغة فثعل الماضى والمضارع والامر ثلاثيات كانت أولا (قوله أو فاعل) مراده به الوصف غير اسم المفعول فثعل اسم الفاعل وغيره واما المبتدأ في يجوز يد قام فظاهر كلامه انه أخرجه بقوله مقدم عليه وكذا قائم زيد لان الخبر فيه مؤخر وقد برأه وقد عه كالاتي والتحقق ان زيد قام لم يسند اليه فعل لان المسند جملة

(قوله فان ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو (٥٢) الفاعل في الاصطلاح) جواب عن سؤال وهو ان شرط الجواب والشرط حصول

(الفاعل الذي كرفوعى أتى • زيد منير اوجه نم الفتى)

فأتى بمثالين الاول أتى زيد فزيد فاعل لانه اسم أسند اليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى والثاني منير اوجه فوجه فاعل لانه اسم أسند اليه وصف جار مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منير ثم تم البيت بقوله نعم الفتى وفيه تنبيه على ان فعل الفاعل يكون ضمير متصرف فقوله الفاعل مبتدأ والذي خبره وهو موصول صلته كرفوعى وهو مضاف الى المثالين على حذف القول والتقدير كرفوعى قولك أتى زيد منير اوجه ثم قال

(وبعد فعل فاعل فان ظهر • فهو والافضهير استتر)

يعنى ان الفعل لا بد له من فاعل وفهم من قوله بعد ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح والمراد بظهر برز فعمل الظاهر نحو قام زيد والضمير البارز نحو وقت وقوله والأتى وان لم يبرز وقوله ضمير استتر نحو قوم فى ضم ضمير مستتر اذا لا يستغنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ خبره في الظرف قبله وفان ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لا يظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبر مبتدأ مضمرة تقديره والافضهير واستتر فى موضع الصفة لضمير ثم قال

(وبعد الفعل اذا ما أسندا • لاثنين أو جمع كما فاز الشهدا)

يعنى ان الفعل انما أسند الى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التنبيه والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون هذه هي اللغة الفصحى وفهم من المثال ان شرط الفاعل المثنى كور ان يكون ظاهرا فالفعل مفعول مجرود وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين ولاثنين متعلق بأسند ثم أشار الى اللغة الاخرى بقوله

(وقد يقال -عدا وسعدوا • والفعل للظاهر بعد مسند)

هذه اللغة سبها للبحر يون لغة أ كوفى البراغيث وهي أن يلقى الفعل المسند الى المثنى أو المثنى الى الجمع المذكر كروا والمسند الى الجمع المؤنث فون فتقول سعدا أخوال وسعدوا اخوتك وسعدن بناتك وهذه الاحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وانما هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند ويكون المسند اليه بافظ التنبيه والجمع كذا كرو بعطف آخر الامهين على الاول كقوله

(تولى قتال المارقين بنفسه • وقد أسلماه مبعود حيم)

وفهم من قوله قد يقال قلة هذه اللغة وفهم من قوله والفعل للظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لاضمار وسعدا فى موضع رفع يقال والواو فى قوله والفعل والوالحال أى والحالة هذه ثم قال

(و يرفع الفاعل فعل اضمرا • كتلى زيد فى جواب من قرأ)

يعنى أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل ويجوز فى قوله اضمرا والمراد حذف وشمل اطلاقه الحذف جوازا كالمثال الذى ذكره الحذف وجوبا كقوله عز وجل وان أحد من المشركين استجارك ويجوز فى زيد فى المثال ان يكون فاعلا والتقدير قرأ زيد وان يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جواز قوله عز وجل فى قراءه ابن عامر وشعبة يسع له فيها بالتدوير اتصال رجال أى يسع له رجال ثم قال

(وتاء تأنيث تلى الماضى اذا • كان لا تثنى كأت هند الاذى)

يعنى أن الفعل الماضى اذا أسند الى مؤنث طفته تاء تدل على تأنيث فاعله وهي فى ذلك على قسمين لازمة وجازة وقد أشار الى اللازمة بقوله

المقابلة ولا مقابلة فى كلام المؤلف فاجاب بما ذكره ابن هشام ويمكن تخريجه على ما أجازوه من نحو ان قلت زيد قائم أى خاقاته حق اه ونؤزل هنا بقولنا فالامر واضح أو بلا ضمير وقد راد الاضمرى فان ظهر فى اللفظ فهو ذلك ونوقش جواب الشيخ المكودى بأن الكلام فى الفاعل فى الاصطلاح اه ويناقش فيه أيضا بأنه يشمل المبتدأ أى نحو زيد قام فانه فاعل فى المعنى وكذا البدل فى نحو قاموا الزيدون الا أن يجاب بان المعنى فان ظهر الفاعل فى المعنى مما يصدق عليه الترميز من كونه كرفوعى أتى زيد منير اوجه فخرج المبتدأ والبدل (قوله بعد) توكيد لم يحرز به عن شئ لا يقال يحرز به عن نحو الزيدون قاموا الا نقول هو خارج بقوله والفعل للظاهر بعد مسند وانما هو مسند الى الضمير والوصف كالفعل فى اللتين (قوله) وانما هي علامات للفاعل كالتاء فى قامت هند أى تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع كالتدلى التاء فى قامت على أن الفاعل مؤنث (قوله وحيم) هو الذى يهتم لمرض صاحبه (قوله تلى الماضى) قد ر

وانما

فيه الفتح على لغة قبلية والماضى كالمضارع قال بعضهم • والتاء فى مضارع كالتاء • فى الماضى  
الا الوضع فى ابتداء.

(قوله فعل مضمر) أي غائب لا يدل على خبره، فانه فعل فاعل مضمر والحراء له حرج بدليل تصغيره على حرج وجمعه على أحراج في قوله اني أفرد جلامر حاما • ذاقه بمولاة أحراجا فأبدلوا الحاء راء، وأدغموا في الأخرى والناظم خففه وبعضهم صرح به كالشيخ وبعض المدرسين لا يصرح به استهجانا له فيقول أو مفهم ذات كذا والتصريح به أولى اذ لو كان التصريح به قبيحا ما صرح به هذا الامام وغيره من الاعلام وقد ذكر في الفقه القبل والدر نصير يحا وقال صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية الحديث (قوله ومضمر على حذف مضاف) قال شيخنا لعل مراده الاضافة اللغوية لانه انما (٥٣) هو على حذف مضاف اليه موصوفى لا

على حذف مضاف (فائدة)  
قال شيخنا عن شيخه المرباط  
كان سيدي المكودي  
أنخى أهل زمانه وهو آخر  
من قرأ كتاب سيدي وبه لكن  
بسبب التقريب للمبتدئ  
والتمثيل له تقع منه أمور  
سهلة لان الشخص اذا تنازل  
مع المبتدئ لا بد أن يترك  
التعقيل في بعض المسائل  
(قوله وقد يبيح الى قوله  
ومع ضمير ذي الجواز في  
معنى الاستثناء من قوله

أو مفهم ذات حرج وقوله  
ومع ضمير ذي الجواز الخ  
كالاستثناء من قوله تلزم  
فعل مضمر متصل وتقديره  
ووقع في الشعر مع ضمير  
المؤنث ذي الجواز (قوله  
والتاء مع جمع الخ) الشيخ  
هنا ليس يصري لانه حوز  
الوجهين في جمع المؤنث

السالم وهم يوجبون  
التأنيث ولا يكوفى  
لاستثناؤه جمع المذكور  
السالم وهم لا يستثنونه بل  
يجوزون الوجهين قلت  
اي ليس يصري في المستثنى  
ولا يكوفى فيه ما بل هو

كوفي في الاولى بصري في الثانية وهي كسئلة الاستثناء (قوله ومع جمع في موضع الحال منه) فيه اتيان الحال من المبتدأ ولا يخفى  
ما فيه لان العامل في المبتدأ هو الأشداء وهو عامل معنوي والعامل في الحال هو العامل في صاحبها الحال قيد في ما ملها والمعنى  
تقييد الابتداء بالحال والاولى أن يكون مع جمع متعلقا بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائن مع جمع كما قالوا في قول التلخيص  
والفصاحة في المفردان التقدير والفصاحة الكائنة في المفرد (قوله وهي الآخرة) أي الطينة المخصوصة الغير المحروقة (قوله لان  
فصد الجنس فيه بين) انما قصدوا الجنس لان العرب اذا استخسنت شيئا عظموا حسنه كأنهم يظلمون سيده أي منشاءه كافي قوله  
لله دره فارسى الذهب من فروميته عظموا الدر الذي هو منشأ هذا الفارس (٥٤) اشكال فيقول بصريين وحب تأنيث

(وانما تلزم فعل مضمر • متصل أو مفهم ذات حرج)  
فذكر انها تلزم في موضعين الاول أن يكون المسند اليه ضميرا متصلا وشعيل الحقيقي التأنيث نحو هند  
قامت والمجازي التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو ما قام الا أنت  
الثاني أن يكون المسند اليه ظاهرا حقيقيا التأنيث وهو المشار اليه بقوله ذات حرج والحراء الفرج  
وفعل مفعول بتلزم وفي تلزم ضمير مستتر يعود على التاء، ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل  
فاعل مضمر ومتصل نعت لمضمر فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فاما أن يكون الفاصل  
غير الا أو الا فان كان الفاصل غير الا فقد أشار اليه بقوله

(وقد يبيح انفصل ترك التاء في • نحو أنى القاضى بنت الواقف)  
يعنى انه اذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير الاجاز وجهان اثبات التاء وتر كها وفهم  
من قوله وقد يبيح أن حذفه قبليل بالنسبة الى اثباتها فالفصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفي متعلق  
يبيح ونحو مضاف الى قول محذوف والتقدير في نحو قولك والفصل هنا بالمفعول وان كان الفاصل  
الا فقد أشار اليه بقوله

(والحذف مع فصل بالافضلا • كإز كالاقناة ابن العلاء)  
فماز كالاقناة أحسن ممازكت الاقناة وانما كان حذفها أحسن لان الفعل في التقدير مسند الى  
مذكر لان التقدير ماز كما أحد الاقناة ابن العلاء فالحذف مبتدأ وخبره فضلا ومع متعلق بالحذف  
وبالامتعلق فحصل ثم قال (والحذف قد يأتي بلا فصل) أشار بذلك الى ما حكاه سيديوه من بعض العرب  
قال فلانة وأشار بقوله (ومع ضمير ذي الجواز في شعر وقع) الى قول الشاعر  
فلا منه تودقت ودقها • ولا أرض أبقل ابقاها  
فأسقط التاء من أبقل والفعل مسند الى ضمير الارض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتي وبلا فصل  
متعلق بيأتى ومع متعلق بوقع وذى الجواز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذي الجواز ثم قال

(والتاء مع جمع سوى السالم من • مذكر كالتاء مع إحدى اللين)  
يعنى أن الفعل الماضى اذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث كاحدى  
اللين وهي لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كأنقول سقطت اللبنة وسقطت اللبنة وشعل غير السالم  
من مذكر جمع التكسير كما ذكره الموث السالم فتقول على هذا أقام المهندات وقامت المهندات  
وفي هذا خلاف والذي ذهب اليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفي ومذهب جمهور البصريين  
انه كواحد يلزم فيه التاء فالتاء مبتدأ ومع جمع في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء وسوى  
السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللين جمع لبنة وهي الآخرة ثم قال  
(والحذف في نعم الفتاة استخسنا • لان قصد الجنس فيه بين)

كوفي في الاولى بصري في الثانية وهي كسئلة الاستثناء (قوله ومع جمع في موضع الحال منه) فيه اتيان الحال من المبتدأ ولا يخفى  
ما فيه لان العامل في المبتدأ هو الأشداء وهو عامل معنوي والعامل في الحال هو العامل في صاحبها الحال قيد في ما ملها والمعنى  
تقييد الابتداء بالحال والاولى أن يكون مع جمع متعلقا بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائن مع جمع كما قالوا في قول التلخيص  
والفصاحة في المفردان التقدير والفصاحة الكائنة في المفرد (قوله وهي الآخرة) أي الطينة المخصوصة الغير المحروقة (قوله لان  
فصد الجنس فيه بين) انما قصدوا الجنس لان العرب اذا استخسنت شيئا عظموا حسنه كأنهم يظلمون سيده أي منشاءه كافي قوله  
لله دره فارسى الذهب من فروميته عظموا الدر الذي هو منشأ هذا الفارس (٥٤) اشكال فيقول بصريين وحب تأنيث

(قوله والاصل في الفاعل الخ) في هذا البيت مما لا يخفى من البراعة في مقابلة الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول والظاهر ان كلامه ان  
 الحاج غير وارد وهو قوله ان العرب تختار تصغير عمر وعمر ووبان الاجال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان  
 تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرا وبانه نقل الزجاج انه لا خلاف في أنه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم أن يكون تلك  
 اسم زال ودعواهم الخبر والعكس اه أمّا تصغير عمر وعمر ووقيباع عنه بان الاصل رفع اللبس وهذا ونحوه هي خلاف الاصل وأيضا  
 فلا يمكنهم في التصغير رفع اللبس بينهم وأيضا تصغير عمر وعمر ومن باب الاجال لا اللبس فالالبا من ايهام غير المراد والاجال ليس فيه  
 ايهام غير المراد بل يتوقف العقل فيه وبالاولى لا يقطع باقي الاعتراضات وأيضا قوله الاجال الخ ليس مما نحن فيه لان ما هنا ليس لا  
 اجال وأيضا قوله انه يجوز ضرب أحده الآخر لم ونقول بموجبه فانه اجال لا لبس وليس مما نحن فيه وسقط هذا أيضا الاعتراض  
 الثاني وهو قوله الاجال (هـ) الخ والرابع أيضا وهو قوله تأخير البيان الخ وأما ما زالت تلك دعواهم فتجوز الوحد بين فيه ليس

موجب اللبس لان خبر زال  
 عين ايهامه مني بخلاف  
 الفاعل والمفعول (قوله  
 وتظاهر قد هنا أنها للتقليل)  
 تحمل الظاهر انها كقدا الاولى  
 فيصحب ان تكون للتقليل  
 ثانيا بالنسبة الى تأخير وان  
 تكون للتحقيق بالنسبة  
 الى التقديم في نفسه لكثرة  
 مجيئه المفعول مقدا على  
 فعله (قوله نحو ضربت  
 زيدا) الصواب أن يقول  
 نحو ضربته وأكرمه  
 وبه يعترض على المصنف  
 في اطلاقه وعدم تقييده  
 بما اذا كان المفعول ضميرا  
 لانه اذا كان ظاهرا  
 لا يجب تأخيره بل يجوز  
 تقديمه على ان فعل فتقول  
 زيدا ضربت ولذا قال في  
 التوضيح اذا كان الفاعل  
 والمفعول ضميرين ولا حصر  
 في أحدهما واجب تقديم  
 الفاعل كضربته واذا

يعنى أن العرب استحسنوا الحذف في نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن بس مثلها اذ لا فرق  
 فتقول بس المرأة هند وانما استحسن في هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كانه في معنى نعم جنس  
 المرأة ولا يفهم من قوله استحسنوا أنه أحسن من الاثبات بل هو مستحسن وان كان الاثبات أحسن  
 (الحذف مفعول باستحسنوا في نعم متعلق بالحذف أو باستحسنوا لان متعلق باستحسنوا ثم قال  
 (والاصل في الفاعل أن يتصلا • والاصل في المفعول أن يتصلا)  
 يعنى أن الاصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من فسله بخلاف المفعول  
 (والاصل مبتدأ وفي الفاعل متعلق به وان يتصلا بخبره وأعراب نحو البيت مثل صدره ثم قال (وقد  
 يجاء بخلاف الاصل) خلاف الاصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمر زيد  
 وبخلاف في موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله وقد في قوله قد يجاء للتحقيق للتقليل فان تقدم  
 المفعول على الفاعل كثير لما أن يراد بالنسبة الى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال  
 (وقد يجيئ المذموم قبل الفعل) يعنى ان المفعول قد يأتي متقدما على الفعل وشمل ما تقدمه جاز نحو  
 فر يقاهدى وما تقدمه واجب نحو اياك تعبد وظاهر (قد) هنا للتقليل لان تقديم المفعول على  
 الفعل أقل من تقديمه على الفاعل ثم قال  
 (وأخر المفعول ان ليس حذر • وأضر المفعول غير منحصر)  
 ذكر في هذا البيت وضعين يجب فيهما تأخير المفعول على الفاعل الاول أن يخاف اللبس وذلك  
 بأن يكون الاعراب خفيافي الفاعل والمفعول ما نحو ضرب موسى عيسى فالاول هو الفاعل  
 محافظة على الرتبة والآخر ان يكون الفاعل ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر  
 وان شرط وابس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف بنفسه حذر وأضر معطوف على حذر وغير  
 منحصر حال من الفاعل واحترازه من الفاعل اذا كان منحصر فانه يجب انفصاله وتأخيره ويكون  
 حيثئذ المفعول واجب التقديم نحو ما ضرب زيد الا انما ثم قال  
 (وما بالآ أو بانما المنحصر • أخر وقد سبق ان قصد يظهر)  
 يعنى أنه يجب تأخير المصور بالآ أو بانما فاعلا كان أو مفعولا فاذا قصد حصر المفعول واجب تأخيره  
 وتقديم الفاعل فتقول ما ضرب زيد الاعمر او انما ضرب زيد عمرا واذا قصد حصر الفاعل واجب

كان الضمير أحده فان كان معمولا واجب وصله وتأخير الفاعل كضربني زيد وان كان فاعلا واجب وصله وتأخير  
 المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيدا أو زيد ضربت وكلام الناظم هوهم امتناع التقديم لانه سوى بين هذه المسئلة ومسئلة  
 ضرب موسى عيسى والصواب ما ذكرنا اه وهو تنبيه حسن (قوله وما بالآ أو بانما المنحصر آخر) ظاهره ان المتأخر هو المصور  
 وليس كذلك بل هو محصور فيه كما اشار اليه ابن غازي في باب الابتداء ولو أراد تجوز ذلك لقال وما بالآ أو بانما المنحصر قدم وقد اجاب  
 الشيخ في بي حاشيته على الفاكهي بانه اذا حصر الفاعل الواقع على المفعول متلا فحصر الفاعل أى مفهومه أى من وقع منه  
 الفعل على المفعول لا يقال فاحصره هو الامر الكلى ولم يؤخر بل الذى أخر فرده لا ناقول تأخير فرده تأخير له لا اتحاده به قال  
 ولا يصح أن يكون المنحصر بمعنى المنحصر فيه على معنى حصره لانه لا يصح أن يقال مثلا انكسرى الدار بفتح الكاف على أن  
 يكون في الدار نائب فاعل فكذا هنا بخلاف كسرى الدار بالبناء للجهول وجعل الجار والمجور نائب فاعل فانه صحيح

(قوله عشية) بالنصب وانا هجمة مكسورة اوله وهجمة مفتوحة بعد النون وهجمة مكسورة بعد مددة جمع نأى وهو البعد وشاء بها بكسر الواو والمراد به بقايا الدار والاطلال تشبهاها بوشام الهجر به لان ديار المحبوب محبوبه والوشام جمع وشم وشام فاعل هيجت (قوله وشاع نحو خاف ربه عمر) ختم هذا الباب بذكر الرب وذ كر سيدنا عمر للتبرك بذكرهما وايضا في قوله زان نوره الشجر اشارة الى ان النبي صلى الله عليه وسلم كالشجرة في كونه أصلا عنه نفعت أفوار الهدى وينابيع الحكيم (قوله النائب عن الفاعل) أولى من المفعول الذى لم يسم فاعله لوجبهين الاول انها ثلاثية وثلاث خاتمة من كلمات خمس تقريرا الثاني أنه يدخل في الثانية المفعول الثاني في نحو اعطى زيد جبة بخلاف الاولى قال ثعلب في أماليه انه يقال ناب هذا عن هذا باو لا يجوز عنه نيابة وهو غير يذكرو في الاشياء ويحذف الفاعل اما جهلابه نحو سرق كذا واما ما جازى قول نحى (٥٥) الصدقة تصدق بكذا واما تخفيرا أى

لكونه حقيرا لم ترد ان تجرى ذكره في الكلام نحو طعن عمر واما تعظيما أى لكونه عظيما صفت اسمعه عن الابتدال يقال رزقنا واما ايشارا أى تقديم القرض السامع وذلك ان كان غرضه بيان المفعول به لبيان الفاعل نحو قيم قيام حسن واما ايجازا نحو ومن عاقب بعثل ما عوقب به واما التفصيل أى لاقامة وزن الشعر فكفى بالتفصيل عن وزن الشعر نحو عهدت مغنيا مغنيا من أجرته • واما للتوافق أى التوافق في الحركات نحو • ولا بد من يوم ترد الودائع • واما العالم نحو وخلق الانسان واما للتخوف كقول والدقاتل زيد قتل زيد واما للتوافق الاصباح نحو ماطلع هلال ولا جمع اهلال • ونظم الامام أبو حيان الاغراض بقوله

تأخيره وتقدم المفعول فتقول ما ضرب عمر الازيد وانما ضرب عمر ازيد وقوله وقد سبق ان قصد ظهر ولا يظهر القصد الا في المصهور والاراما المصهور باء فاقد لا يعلم حصره الا بتأخيره وأشار بذلك الى قوله **فليدر الله ما هيجت لنا • عشية انا • الديار وشاءها**  
**تقدم الفاعل وهو محصور على المفعول واما موصولة وهى مفعول مقدم باخر وصلته المتحصرو بالا** متعاقبا ونصهم من قوله قد سبق أن ذلك قليل وأن ذلك لا يكون الا مع الا ان القصد لا يظهر الا معهما ثم قال **(وشاع نحو خاف ربه عمر • وشذ نحو زان نوره الشجر)**  
 يعنى ان تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير وهو قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم متلبس بضمير نفاعل وانما كثر ذلك لان الضمير وان كان عائدا على ما بعده فان المفسر للضمير مقدم في النية لان تقديمه هو الاصل وقوله وشذ نحو زان نوره الشجر يعنى ان تقدم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل وانما قل ذلك لان الضمير المتلبس <sup>بضمير</sup> <sup>المتلبس</sup> <sup>بضمير</sup> <sup>المتلبس</sup> على متأخر لفظا ورتبة لان المفعول في نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير شاع نحو قولك وكذلك **تد**  
**يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذى لم يسم فاعله قوله**  
**(ينوب مفعول به عن فاعل • فيما له كنبيل خير نائل)**  
 يعنى أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به وقوله فيما له أى فيما استقر له من الاحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضي معه وظاهرنا ان التأنيث في الماضي اذا كان مؤنثا ثم مثل بقوله كنبيل خير نائل أصله نلت خير نائل <sup>بضمير</sup> <sup>المتلبس</sup> <sup>بضمير</sup> <sup>المتلبس</sup> ارفع المفعول به نيابة عنك عن قولك كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن نيته الى نيته تدل على النيابة <sup>بضمير</sup> <sup>المتلبس</sup> <sup>بضمير</sup> <sup>المتلبس</sup> على ذلك بقوله  
**(وأول الفعل اضم من والمتصل • بالاترا كسرى مضى كوصل)**  
 يعنى ان **أول** الفعل المبني له مفعول يضم وشمل الماضي والمضارع فانهما اشتراكا في ضم الاول فان كان ماضيا كسما قبل آخره والى ذلك أشار بقوله والمتصل بالاترا كسرى مضى ثم مثل ذلك بقوله كزيرل وأصله وصلت الشئ فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير فعل الى فعل لأن كان مضارعا فقم ما قبل الاخر والى ذلك أشار بقوله (واجعله من مضارع منفصلا) أى اجعل ما قبل الاخر من المضارع منفصلا ثم مثل ذلك بقوله (كينصى المقول فيه يتعنى) فقوله وأول الفعل مفعول مقدم

وحذفه للتوفيق والاجام • والوزن والتعقير والاعظام • والعلم والجهل والاختصار والسبع والوفاق والانسكار • وأحق الناس ببيان هذه الاغراض المعانيون وأما التعوى قطف عليهم في ذلك (قوله ينوب مفعول به) خرج خبر كان واسمها فانهما لا يقال فيهما مفعول وفاعل لا يجوز (قوله فيما له) في ارتفاعه بالمصدر المنحل الى أن او المصدرين بين خلاف ولا يتأتى نيابة المفعول عن فاعل اسم الفعل ولا يتأتى حذف فاعل الظرف والمهرورر وأمثله المبالغة والجامد الجارى مجرى المشتق (قوله كنبيل خير نائل) قال الزبيدي يقال نيته المعروف وأنته ونولته أى أعطيته والاسم النول والنوال وليس خيرا تفعل تفضيل ولا مصدرا وانما هو يعنى المال مثله في قوله تعالى ان ترك خيرا أى مالا ونائل اسم فاعل فالمعنى أعطى مال شخص نائل أى معطى.



(قوله والثاني التالي بالمطواعة) لوقال • والثاني التالي تال الزيادة • كالاول اجعل ان تكن معناه • فشمل تكبير وتخيير وخروج  
 ترمين لان تاءه ليست معتادة اه قلت يجاب عن المصنف بانه نظر للعالم وخرج بالثاني الثالث وان كان تال التاء المطواعة وذلك  
 في المضارع نحو وتعلم وقال الامام ابن عازي الاولى والثاني التالي تال الزيادة • فاضم له متى تكن معناه • ليشمل تكبير وتخيير وبعبارة  
 اخرى قوله الثاني اخرج الثالث التالي (٥٦) تاء المطواعة ذاقوقه وقوله الثاني تالمطواعة اخرج الثاني غير التالي اه اسواء كان في

ماض كضرب أو مضارع  
 كضرب سواء كان الثاني  
 غير تاء المطواعة كما مثل  
 أو تاء المطواعة كما في  
 يتدرج والى هذا يرجع  
 قول المكودي وفهم من  
 قوله تالمطواعة ان  
 المراد بالفعل هنا الماضي  
 لان تاء المطواعة لا يكون  
 التالي لها تانيا في المضارع  
 وهذا معنى قوله لان  
 المضارع لا يفتتح بتاء  
 المطواعة بل بحسروف  
 للمضارعة (قوله وليس  
 العامل فيه السكون) قد  
 يقال لا مانع منه لعمدة  
 ان يقال وثالث الذي  
 استقر همز الوصل ويعلم  
 كونها مبتدأ أيها من أنها  
 لا تكون الأولا (قوله  
 واعراب البيت كاعراب  
 الخ) زيادة تنبيه لانه قد  
 أعرب الشطر الاول فلا  
 يقال انه يستغنى عنه لان  
 مراده التنبيه على ان اعرابه  
 كاعرابه وان كان قد  
 أعرب بعضه أولا (قوله  
 أو اضم) حقيقة الأشمام  
 ان تنطق بحركتين افرزا  
 لا شيو عارضة الضمة مقدم  
 على جزء الكسرة ومن ثم  
 تنشأ الياء (قوله فاحتل)

باضم من المتصل مقبول مقدم ايضا كسبر في متعلق يا كسبر وبالاسترخ متعلق بالمتصل والماء  
 في اجعله عائدة على ما قبل الاسترخ ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتحاً مفعول ثان باجعل والمقول  
 نعت ليتنص وفيه متعلق بالمقول وينتهي محكي بالمقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم  
 الكلام عند قوله كينصى ثم استأنف فالتقدير على هذا او اجعله من مضارع كينصى منفتحاً بالمقول  
 فيه اذا على هذا العمل الذي هو ضم الاول ورفع ما قبل الاسترخ ينصى فينتصى على هذا الوجه خبر  
 عن المقول لا محكي وبالاول جزم المرادي ثم ان ضم الاول في الماضي والمضارع وكسر ما قبل الاسترخ  
 في الماضي وقصه في المضارع مطرد في جميع الاعمال المبينة للمفعول وقد يصح الى ذلك في بعض  
 الافعال تغيير آخر وذلك في نوعين الاول ان يكون أول الفعل الماضي تاء المطواعة والى ذلك أشار  
 بقوله (والثاني التالي بالمطواعة • كالاول اجعله بلا منازعه)  
 يعني ان الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتوح بتاء المطواعة يضم أيضا كالاول فتقول في تعلقت  
 الحساب فتعلم الحساب يضم الاول والثاني وفهم من قوله تاء المطواعة ان المراد بالفعل هنا الماضي لان  
 المضارع لا يفتتح بتاء المطواعة بل بحرف المضارعة والثاني مفعول بفعل محذوف في ضميره اجعله  
 وتاء المطواعة مفعول بالتالي وكالاول في موضع المفعول الثاني لاجعله وبلا منازعه متعلق باجعله  
 وهو تميم للبيت لعمدة الاستغناء عنه الثاني ان يكون الفعل الماضي مقتضاه همزة الوصل والى ذلك  
 أشار بقوله (وثالث الذي همز الوصل • كالاول اجعله كاستحلى)  
 يعني ان الفعل اذا افتتح همزة الوصل جعل ثالث مضموما كالاول فتقول في انطلقا نطلق وفي  
 استحلى استحلى وفهم من قوله همز الوصل ان ذلك الفعل لا يكون الا ماضيا لان المضارع لا يفتتح  
 بهمزة الوصل وثالث مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذي نعت له حذف والتقدير وثالث  
 الفعل الذي ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ أو افتتح وليس العامل فيه السكون المطلق  
 واعراب البيت كاعراب البيت الذي قبله ثم قال  
 (واكسر أو اضمه فالتالي أعلى • عينا وضم جا كبوع فاحتل)  
 يعني ان في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات الاولى اخلاص الكسر وهي المشار اليها  
 بقوله واكسر بالتالي نسبة الإشمام وهي المشار اليها بقوله أو اضمه وحقيقته عند الجمهور ان تكون  
 الكسرة مشوبة بنشي من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقسريهما في المتوازنات لثلاثة  
 اخلاص الضمة وهي المشار اليها بقوله وضم جا كبوع ومنه قوله  
 ليت وهل ينفع شبأ ليت • ليت شبأ باووع فاشترت  
 وشمل قوله فالتالي المفتوح العين نحو باوع والكسور والعين تكاف وشمل قوله أهل ما عينه يا باوع  
 وما عينه واو كفال والاصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والاصل في  
 سبع باخلاص الكسر فيجئ فاستقلت الكسرة في الياء فنقلت الى الباء وذهبت حركة الياء وسكنت  
 العين لزوال حركتها والاصل في قيل قول فاستقلت أيضا الكسرة في الواو فنقلت الى القاف  
 وبقيت الواو ساكنة فنقلت ياء لسكونها وكثير ما قبلها وأما على لغة قول ويوع عن الكسرة حذفت  
 من حرف العلة فنقلت الواو فلبت الياء واوا لسكونها وضم ما قبلها وأما على لغة الأشمام فهي مركبة

أى قبل وفيه إشارة الى ضعفه (قوله في هذه اللغات كلها فعل بضم) هذا نص منه على أن الاصل فعل من  
 بضم فكسروا الوجهين الباقيين مفرعان وأما ابن هشام فلم يتعرض للتأصيل والتفريع (قوله وقلت الياء واوا) عملا بقوله في  
 الابدال ووجب ابدال واو بضم من ألف • أو يا كوقن بدلا لها! حترف

(قوله خيف لبس) لم يعتبر سببه به اللبس لخصوله في نحو مختار والجواب ان الاصل دفع اللبس ومختار على غير الاصل وقسمه نظر لانه يدعي ان ما هنا ايضا لا يجب فيه رفع اللبس ويكون خارجا عن الاصل لكن ينظر ان ورد عن (٥٧) العرب اجتناب الشكل الموهوم

اتبع خيفة ذلك يكون الفرق بينه وبين مختار السماع والافلا فرق على انه يفرق بان مختار يحمل لاحتماله معينين على السواء بخلاف ما نحن فيه فانه يتبادر فيه غير المراد (قوله يعني ان ما كان من المعتدل في تعبيره بالمعتدل تسامح والصواب المعدل ويحاج بان المعدل مطاوع أعادت فعبر بالمطارع وهذا اجاب الكلافي عن قول الامام ابن مالك في لا يمتنع وانقل لفاء الثلاثي شكل عين اذا اعتلت (قوله من طرف الخ) من التبعية لان هذه الاشياء لا ينوب جميع افرادها (قوله من مصدر بشرط الخ) نبه البدر بن هشام وغيره على اشتراط كونه مختصا فلا يجوز سير سير وهو معلوم من قول الشارح ان لا يكون مؤكدا (قوله نحو سمان) ليس من باب الازومه لهذه الحالة لعدم قولهم في حد البناء وزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل على حذف مضاف أي لغير لزوم عامل وحركة سمان لازمة للرزوم عاملها المحذوف (قوله مع مجروره) هو ما ذهب اليه في التسهيل واء-ترضه أوجب ان بان

كأنهم يسمون ما استعملوا في قوله يعني ان ما كان من المعتدل في تعبيره بالمعتدل تسامح والصواب المعدل ويحاج بان المعدل مطاوع أعادت فعبر بالمطارع وهذا اجاب الكلافي عن قول الامام ابن مالك في لا يمتنع وانقل لفاء الثلاثي شكل عين اذا اعتلت (قوله من طرف الخ) من التبعية لان هذه الاشياء لا ينوب جميع افرادها (قوله من مصدر بشرط الخ) نبه البدر بن هشام وغيره على اشتراط كونه مختصا فلا يجوز سير سير وهو معلوم من قول الشارح ان لا يكون مؤكدا (قوله نحو سمان) ليس من باب الازومه لهذه الحالة لعدم قولهم في حد البناء وزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل على حذف مضاف أي لغير لزوم عامل وحركة سمان لازمة للرزوم عاملها المحذوف (قوله مع مجروره) هو ما ذهب اليه في التسهيل واء-ترضه أوجب ان بان

من اللغات بين وفلة لثني مفعول باثمهم على افعال الثاني ومفعول الكسر محذوف وأعل في موضع الصفة ثلاثي وعينا فميز وضع مبتدأ أو سترخ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره جاد وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جاد كجوع في موضع الحال من فاعل حاتم قال (وان بشكل خيف لبس يجنب) يعني انه اذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموضع في اللبس واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه وذلك نحو بيع العبد اذا أسندته الى ضمير الخطاب فقلت بعث يا عبد باخلاص الكسر لم تعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فتترك الكسر ويرجع الى الضم أو الاشمام وكذلك طلت يا زيد اذا أسندته ايضا الى ضمير الخطاب فقلت طلت بالضم التيسير على الفاعل فترجع الى الاشمام أو الكسر اذا لبس فيه ما وان شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعل وبشكل متعلق بخيف ويجنب جواب الشرط ثم قاله (ومالباع قدرى لصاحب) يعني انه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحو وورد ما جاز في فاء باع من كسر واثمام وضم وقد قرئ هذه ايضا عن اردت الناب كسر الراء وفهم من قوله قدرى ان ذلك قليل ولم يقرأ بها في المتواتر فابتدأ موصول وصلته لباع وقدرى الخبر وللصوفي موضع المفعول الثاني ليرى ثم قال (ومالفا باع لما العين نبي) في اختار وانقاد وشبهه بنجلى) يعني ان ما كان من الفعل المعتل العين على وزن ان فعل نحو اختار أو على وزن ان فعل نحو انقاد وما أشبههما يجوز في الطرف الذي تليه عين ما جاز في فاء باع من الوجة الثلاثة المذكورة فقول اختيار واخترور بالاشمام وفهم من تعييره باختار وانقاد ان ما سمحت عينه من هذين الوزنين لا يجرى فيه ما ذكر نحو اخترور بل يجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع وخبرها لما العين نبي والعين مبتدأ وخبره نبي والجهة صلة ما الثانية وفي اخباره تعاقب نبي والتقدير ما سمعت من الوجة الثلاثة لفا باع ثابت للعرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وما أشبههما أو انجلى في موضع الصفة لشبه أي وما يشبههما في الوزن والاعلال ثم ان الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والطرف والمصدر والجار والمجرور وقد ذكر في الازل الباب المفعول به وأشار هنا الى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال (وقابل من طرف او من مصدر) أو حرى حربنا بحرى) يعني انه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف وشمل ظرف الزمان وظرف المكان وبشرط في نيابتهما ان لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وان لا يكونا متصرفين فلا يجوز سير معمر ولا جلس عدد أو ما يقبل النيابة من مصدر وبشرط ايضا في نيابته ان لا يكون مؤكدا وان لا يكون غير متصرف نحو سمان أو حرى حرى مع مجروره وبشرط في نيابته ان لا يلزم طريقه واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذمومند وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل من ظرف او من مصدر فانك اذا رمت اسناد الفعل المبني للمفعول الى أحد هذه الاشياء تعد ذلك قتال ما توفرت فيه شروط النيابة سير يزيدومين وفرصتين سير اشديدان أقت المجرور وسير يزيدومان فرصتين سير اشديدان أقت ظرف الزمان وسير يزيدومين فرصتان سير اشديدان أقت ظرف المكان وسير يزيدومين فرصتين سير اشديدان أقت المصدر وقابل مبتدأ من ظرف متعاقب به وهو الذي سوغ الابتداء به وحى بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ ونياية متعلق به ثم قال (ولا ينوب بعض هذى ان وجد) في اللفظ مفعول به وقد ورد اعلم انه اذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الاشياء الاربعة المذكورة لا ينوب واحد منها محضه

(٨ - مكودي) هذا المجدد لغيره بل مذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده هو النائب ومذهب الفراء ان النائب هو حرف الجر وحده فهو في موضع رفع وعبارة الالفية توافقه ويرد بان من حفظ حجة وبأنه مجتهد وانه اذا قالت حذام فصلد قولها فان القول ما قالت حذام واعتراض أبي حبان على مذهب الفراء أشد وقد راع العلامة الامموني مضافي كلام المصنف فقال أو مجرور

(٨ - مكودي) هذا المجدد لغيره بل مذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده هو النائب ومذهب الفراء ان النائب هو حرف الجر وحده فهو في موضع رفع وعبارة الالفية توافقه ويرد بان من حفظ حجة وبأنه مجتهد وانه اذا قالت حذام فصلد قولها فان القول ما قالت حذام واعتراض أبي حبان على مذهب الفراء أشد وقد راع العلامة الامموني مضافي كلام المصنف فقال أو مجرور

سرفجر (قوله مع حضرة المفعول به وهو قوما) فيه دليل على انه لا يشترط تقديم النائب (قوله أحد المشار اليه) أي المذكورات (قوله والى ذلك أشار بقوله ولا أرى من الخ) هو لم يذكر المفعول الثالث حتى يصح ما ذكره وانما حديثه في المفعول الثاني ولذلك قال ابن هشام عبارته توهم ان اقامة الثالث غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكر مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الاجماع على الامتناع واعترض عليه أيضا بانه لم يشترط كون الثاني من باب ظن ليس بجمله وجوابه ان الجملة ان قلنا انها لا تكون فاعلا علم الشرط فلا يحتاج اليه لان الاصل أن ما لا يكون فاعلا لا يكون نائباً عن الفاعل ولا يرد الجار والمجرور لان ابائهما عن الفاعل على خلاف الاصل (٥٨) وان قيل بجهة كون الجملة فاعلا لم لا تكون نائباً عن الفاعل وقول ابن هشام

ولعود الضمير على المؤخر ان كان الثاني مذكورة لان الغالب كونه مشتقا هذا انما يأتي لو كان يجب تقديم المفعول الذي نائب وحيث لم يجب باللزوم هذا الا لو قدم وحيث لم يلزم الا لو قدم جازع متأخيره أن ينوب ويحجب عن عدم ذكر المفعول الثالث بان المصنف وان لم يتعرض صراحة فقد تعرض له التزاما لان الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم ويحجب عن ولد المصنف بانه معترف بحكاية الاتفاق على الامتناع فهي ثابتة كإتقوله الموضع عن الحضراوى أول الفصل فلا ينسب حاكبه الى غلط قال الرضى والذي أرى أنه تجوز النيابة ويندفع اللبس بلزوم الرتبة مثلا في أعطيت زيدا عمرا فلا يتوهم ان عمرا أخذ وكذا في علمت زيدا أباك فتقول علم زيدا أبوك وفي أعلمت زيدا

هذا هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه يجوز ان ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم والى ذلك أشار بقوله وقد ردفهم منه ان ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم ليجزى قوما بما كانوا يكسبون على اقامة المجرور ومقام الفاعل وهو عما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما وقوله بعض فاعل ينوب وهى اشارة الى الاربعة المذكورة وان وجد شرط محذوف الجواب دلالة ما تقدم عليه وفاعل ردف ضمير مستتر والتقدير وقد ردد ذلك أى نيابة أحد المشار اليه مع وجود المفعول به ثم قال (وإتفاق قد ينوب الثاني من • باب كسافيا التباسه أمن) •  
 يعنى ان التحوين انفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسار يعبر أيضا عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الاول واحترزه من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسى زيد انوب وأعطى عمرا درهم وفهم من قوله فيما التباسه أمن انه اذا وجد لليس وجب اقامة الاول كقوله أعطى زيد عمرا وفهم أيضا من سكونته عن الاول انه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب ينوب مفعول به من فاعل وقد اما للتحقيق لانه جائزة اما للتقليل بالانظر الى نيابة الاول فانه أكثر و باتفاق متعلق ينوب وكذلك فصار الثاني فاعل ومن باب في موضع الحال من الثان ثم قال (في باب ظن وأرى المنع اشهر) يعنى أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما هو خبر في الاصل والمفعول الثاني من باب أعلم وأصله المبتدأ اشهر عند النحويين بين منعه ووجه منعه في باب ظن انه خبر في الاصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتناوبا ووجه منعه في أعلم أن المفعول الاول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الاول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم الى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم والى ذلك أشار بقوله (ولا أرى من هذا اذا قصد الظهر) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن قائم زيد أو أعلم زيد افرسه مسرجا وفهم من سكونته عن المفعول الاول من باب ظن وأعلم انه يجوز نيابتهما بلا خلاف وفي باب متعلق باشتر وهو مخبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال (وما سوى النائب مما علقا • بالرافع المنصب له محققا)  
 يعنى أنه يجب نصب ما يتعلق بالفعل المستند الى النائب مع رفع النائب وشمل قوله ما سوى النائب جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد اعطا فتعصب جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصولة وصلت ما سوى النائب وما متعلق بالاستقرار العامل في الصلة وبالرافع متعلق وعلق والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما وحقه قال من الضمير المستتر في له العائد على النصب  
 اشتغال العامل عن المفعول

أبوك قال ولا شلتان السماع لم يرد بذلك (قوله وما سوى النائب الخ) ان قيل هذا يؤخذ من قوله ينوب مفعول المراد به عن فاعل لان من جملة ما ثبت للفاعل انه لا يتعدد فكذلك النائب ويحجب بانه انما يؤخذ مما مضى التزاما ومن هنا مطابقة وشتان ما بينهما ليقال أتى بذلك اشارة الى الردعى من يقول الناصب لهذه الاشياء صبغة فصل الفاعل لا صبغة فصل المفعول لانا نقول المصنف لم يتكلم على الناصب ويجمع الممولات ما أعطى زيد طبيا فساو عمرا العاقل خالد انفسه درهم يوم الجمعة الأمير الاجلالا لهماني دارهما اطاء تاما (قوله نصب ما تعلق) أى نصب لفظه وأما قول ابن هشام ومحلان كان جاراً ومجروراً فبانه لا خصوصية حينئذ للمتلقي سوى النائب أيضا لان النائب أيضا محله نصب باعتبار المفعول به في المعنى وعبارة الشارح المذكورى سالمة من هذا

لان قولهم شغل قوله وما سوى النائب جميع المنصوبات أى لفظا لا محلا بل التمثيل (قوله أو اسم مفعول) الصواب اسقاطه لان اسم المفعول لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولعله يجب عنه بما ذكر في الجواب عن اشكال الفاعل اه قلت يحمل كلامه على اسم المفعول المتهدى لا أكثر من واحد نحو الدرهم أنت معطاء التقدير أنت معطى (٥٩) الدرهم كفى شرح التوضيح والجواب عن اشكال الفاعل ذكره العلامة ابن عقيل في شرح التسهيل بان يفسر جواز العمل فيما قبله بما هو أعسم من الاسم المشغول عنه العامل فيدخل في مسائل الاشتغال في المرفوع في نحو أزيد قام اذ يصح لهذا العامل أن يعمل في ظرف مقدم عليه ونحو نحو أعدك أزيد قام فيصدق أنه جازر العمل فيما قبله وان لم يصدق أنه جازر العمل في الاسم المشغول عنه العامل (قوله ومثال المشغول عن نصب محله الخ) صوابه هذا ضربه كما مثل به ابن هشام ويجاب بان عمر في المثال المذكور لو فرغ اليه الفعل تعدى اليه بحرف الجر فيكون مشغولا عن محله قال شيخنا والاعتراض تلقينه عن جميع مشايخنا ولم يجيبوا عنه (قوله ان لا يفصل) أى شئ مستغنى عنه نحو أنت في قولك أزيد أنت تضربه فلا يجوز ان نصب بخلاف زيد أنت ضاربه فانه لا يستغنى فيه عن لفظ أنت (قوله وهو يدل اشغال من الضمير في عنه) لاعادة

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون الاضلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرف لان هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا ثم قال  
 (ان مضمرا اسم سابق فعلا شغل • عنه نصب لفظه أو المحل)  
 فالسابق انصبه بفعل أضمر • حتما موافق لما قد أظهرنا  
 يعنى ان الفعل اذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق وعن نصب محله فان نصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الاضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير يقال المشتغل عن نصب لفظه زيد اضربه ومثال المشتغل عن نصب محله عمر امرت به وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة قسمه في اللفظ والمعنى كالمثال الاول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير ضربت زيد اضربه وجاوزت عمر امرت به وهذا التقدير لا ينطبق به لان الفعل الثانى عوض منه فلا يجمع بينهما ويشرط في المفسر ان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق وان حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلا مفعول بشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو يدل اشغال من الضمير في عنه ونصب متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق والظاهر في ألى في قوله أو المحل ان ما عاقبه للضمير والتقدير نصب لفظه أو محله ومحتل هذا البيت وجه آخر من الاعراب وهو ان تكون الهاء في لفظه عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الاعراب الاول حمل الناظم كلامه في شرح الكافية فتخرج الاخذ به والسابق مفعول بفعل مضمير يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمر في موضع الصفة لفعل وحقا نعت باصدر محذوف والتقدير اضمارا احتما يحتمل أن يكون حالا من الضمير في أضمر و موافق نعت لفعل بعد نعت بالجملة ولما تلتى عوافق ومامو صولة وصلتها الجملة بعد هاتم ان الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتداء و راجح النصب على الرفع ومستوفيه الأمر ان و راجح الرفع على النصب وقد بين القسم الاول بقوله  
 (والنصب • ثم ان تلالا السابق ما • يختص بالفعل كان وحينما)  
 يعنى ان الاسم السابق اذا تبع ما يختص بالفعل تحت نصبه والختص بالفعل أدوات الشرط وأدوات التخصيص وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكرا منها ان وحينما تقول ان زيد القيتنه فأجل اكرامه وحينما زيد القيتنه بكرمك ومثال التخصيص هلا زيدا كلته ومثال الاستفهام متى زيد ا: بيه وجواب ان محذوف دلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى القسم الثانى بقوله  
 (وان تلالا السابق ما بالابتداء • يختص فالرفع التزمه أبدا)  
 (كذا اذا الفعل تلالا لم يرد • ما قبل معموله لا ما بعد وجد)  
 فذكر لو جوب رفع الاسم السابق بينين أحد ههما ما شغل عليه البيت الاول وهو أن يتبع الاسم السابق شيا يختص بالابتداء مثال ذلك اذا التى للمفاجأة وليتأبدا ابتداءه نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمر وليتأزيد اكرمه والثانى أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما لا يصح أن يعمل

العامل مع البدل معنى لان الباء بمعنى عن وبعضهم أجازوه مطلقا وبعضهم منه مطلقا (قوله عائدة على الضمير) اعلم ان جماعة اصطلحوا على ان الفعل اذا تعدى لاسم ضميرا كان أو غيره بنفسه يطلقون عليه منصوب اللفظ فالشارح جرى على ذلك (قوله حالا من الضمير في أضمر) أى باعتبار الاضمار أى في حال كون اضمار الفعل نفسه حتما والافلام معنى لكون الفعل نفسه حتما وقد تقدم مثل هذا (قوله كان) مثال لما يقع الاشتغال بعده مطلقا (قوله وحينما) مثال لما يقع الاشتغال بعده في الشعر فقط فلا اعتراض عليه

العامل مع البدل معنى لان الباء بمعنى عن وبعضهم أجازوه مطلقا وبعضهم منه مطلقا (قوله عائدة على الضمير) اعلم ان جماعة اصطلحوا على ان الفعل اذا تعدى لاسم ضميرا كان أو غيره بنفسه يطلقون عليه منصوب اللفظ فالشارح جرى على ذلك (قوله حالا من الضمير في أضمر) أى باعتبار الاضمار أى في حال كون اضمار الفعل نفسه حتما والافلام معنى لكون الفعل نفسه حتما وقد تقدم مثل هذا (قوله كان) مثال لما يقع الاشتغال بعده مطلقا (قوله وحينما) مثال لما يقع الاشتغال بعده في الشعر فقط فلا اعتراض عليه

معتوفة على الجمله الاسمي  
والمناسبة حاصلة بين  
الثانية والاولى باعتبار  
بجزها وبصع عطفها على  
الجمله الفعلية فان وجد  
ضمير يعود على المتبذوخ  
زيد قام وعمر وكلمته عنده  
صحت المسئلة بالاختلاف  
وان لم يكن ضمير منعها  
بعضهم وأجازها بعضهم  
لان الواو تؤذن بالعصبية  
فتغني عن الضمير وانما  
احتج بذلك لان الجمله  
المعتوفة على الخبر لا بد فيها  
من رابط يعود على المتبدا  
(قوله ويجوز أن يكون  
مفعول لم يسم فاعله مجزرا)  
فيه دليل على انه لا يشترط  
أن يكون الاقتصار على  
النائب عن الفاعل صحيحا  
يتم المعنى بدون غيره بحيث  
يحسن السكوت عليه  
(قوله في غير الذي مر)  
الظاهر انه متعلق بربح  
لان المصدر المهي عمله  
ضعيف قال العرب معترضا  
على الشيخ المكودي  
ويجاب بان ضعف عمله انما  
هو في غير الظرف والجار  
والجور وربه لان هذين  
يكفيهما راحة الفعل (قوله)  
فما أبيع افعال ودع ما لم يبع)  
فانته التنبيه على عدم  
صحته الاشتغال في وكل شئ  
فالوه في الزويتين فيه  
الرفع قاله شيخنا (قوله)  
وفصل مشغول) أي فصله  
من ضمير الاسم السابق

ما بعده فيما قبله كادوات المصدر نحو زيد ما كرمته وعمرو ولا كرمته واعراب البيت الاول واضح  
وأما البيت الثاني ففيه تعقيد يتبين بالاعراب فالفعل فاعل بفعل بضمه تلا وما موصولة واقعه على  
الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجمله الى آخر البيت مما الثانية موصولة  
فاعلة ببرد واقعه على الاسم السابق وصلتها قبله والهاء في قبله عائدة على الفاصل ومعه ولا حال من  
ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعه على الفعل المفسر وصلتها واجدو بعد متعلق بوجوده مقطوع  
عن الاضافة وتقدير المضاني بعده أي بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم  
السابق اذا اتا الفعل الشئ الذي لا يرد الذي قبله معه ولا للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر ثم أشار  
الى القسم الثالث فقال (واختير نصب قبل فعل ذي طلب • وبعد ما بلاؤه الفعل غلب)  
(وبعد ما عطف بالانفصال على • معه ولا فعل مستقر أولا)  
فذكر ترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الاول على سببين الاول أن يكون الاسم  
السابق قبل فعل يقتضى الطلب وذلك الامر نحو زيد اضربه والدعا نحو اللهم زيد رحمة والنهي  
نحو زيد الاثم. الثاني أن يقع الاسم السابق بعد شئ يغلب دخوله على الفعل نحو ما وان الناقبتين  
وهزة الاستفهام نحو ما زيد اضربه وان عمرا كرمته وأزيد رأيتنه واشتمل البيت الثاني على  
سبب واحد هو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جمله تصدرة بالفعل نحو زيد قام وعمرا كلمته  
ومثله قوله عز وجل يدخل من يشاء في رحمة والطالمين أعد لهم هذا بابا ليجاءوا حتى قوله بالانفصال  
من أن يقع بين حرف العطف والمعتوف فاصل نحو قام زيد واما عمر وفكلمته لان حكم المعطوف في  
ذلك حكم المستأنف وانما اختير النصب قبل الطلب لان الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة  
لان الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجمله الفعلية لتناسب المتعلق بالمعتوف عليه  
ونصب مفعول لم يسم فاعله باختيار وذى طلب نعت لفعل وبعد معطوف على قبل فهو متعلق باختيار وما  
موصولة واقعه على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق وبلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى  
المفعول الثاني والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا الى المفعول الاول والاول أظهر  
لان الناظم يطلق على تسع في هذا النظم كثيرا وغلب في موضع الخبر لا بلاؤه وبعد معطوف على  
بعد في البيت الاول والانفصال متعلق بعاطف وعلى كذلك وألا ظرف متعلق بمستقر واحترزه من  
الفعل الذي لم يقع أولا كالجمله ذات الوجهين ثم أشار الى القسم الرابع فقال  
(وان تلا المعطوف فعلا مجزرا • به عن اسم فاعظن مجزرا)  
فذكر مساواة الرفع والنصب سببا واحدا هو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جمله ذات وجهين  
وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فاعل كقولك زيد قام وعمرا كلمته فالنصب مراعاة لعجزها والرفع  
مراعاة لصدرها ولا ترجح لواحد من الوجهين على الآخر ونحو في تسمية الاسم السابق معطوفا  
والمعتوف في الحقيقة انما هي الجمله التي هو جزؤها والهاء مذكورة انما لاوى حرف العطف أطلق عليه  
معطوفا فالمعتوف فاعل بتلا ومجربا نعت لفعله وفي وضع المفعول الذي لم يسم فاعله مجزرا وعن اسم  
متعلق بمجزرا ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله مجزرا وبه متعلق بمجربا فاعظن جواب الشرط  
ثم أشار الى القسم الخامس بقوله (والرفع في غير الذي مر) يعني ان الرفع راجح فيما خلا  
من موجب النصب ومرمجه وموجب الرفع وانما اوى الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وانما كان  
الرفع راجحا لعدم الحذف بخلاف النصب فانه على حذف الفعل الرفع مبتدأ وفي متعلق به وروح  
خبر المبتدأ ثم تم البيت بقوله (فما أبيع افعال ودع ما لم يبع) لانه مستغنى عنه ثم قال  
(وقص مشغول بحرف جر • أو باضافة كوصول مجزري)  
يعني ان الفعل المشغول بالضمير الموصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالاضافة مجزري مجزري

(قوله مر بأخيه) الفصل فيه بحرف جر و مضاف فأوفى كلام المصنف والشارح لمنع الخلو ف يجوز الجمع (قوله ان يفصل المشغول) يفصل بالبناء للمفعول (قوله فيه خلاف) أي في رفع المصدر النائب عن الفاعل (قوله واسم المفعول) الصواب اسقاطه وذكرنا الجواب عن ذلك فيما مر (قوله وأفضل التفضيل) لأنه يعمل النصب في محل (٦١) المجرور نحو زيد عمر وأفضل منه لكن لا يعمل فيما قبله

كالصفة المشبهة (قوله وعلاقة) قال سبدي عبد الواحد الوائش ربي العلاقة في الحقيقة النسبة الواقعة بين الاسم السابق والشاغل كالأخوة والبنوة والأبوة ونحوها فتسمية الضمير بها مجاز لأنه المفسر لوجود العلاقة بين الاسم السابق والشاغل فهو سبب في العلاقة فيكون من باب إقامة السبب مقام السبب (قوله ضربت عمر أخاه) يوجد في بعض النسخ ضربت رجلاً أخاه وهو تعجيف شائع لأنه يشترط في عطف اليان التطابق في التعريف والتنكير فلا يصح أن يكون أحدهما معرفة والأخر نكرة (قوله أو عطف النسق) أطلق فيه وكانه مشى على أنه لا يشترط هنا الواو والمصنف أطلق لصدق التابع بالبعد لكونه نكرة في الاثبات فلا تم وكالصفة الصلة نحو هدد ضربت الذي يبغضها به عليه العلامة ابن عقيل في شرح التسهيل اهـ فإذا نصبت قدرت أكرمت (تعدي الفعل وزومه) بالرفع عطفًا على تعدي

الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الاقسام المذكورة ففوزان زيد امرت به وان زيد امرت بها أماه يجرى مجرى ان زيد امرت به في وجوب النصب ونحوه أزيد امر به ومر بأخيه يجرى مجرى أزيد امرت به في ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل وفهم من قوله أو باضافة أن نحو زيد اضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه وغيرهما ما يتعدى فيه المضارع يجرى مجرى زيد اضربت غلامه لأن قوله باضافة أعم من ان يكون المضاف واحد أو أكثر وفي ذلك أيضا اشعار بان المفصول بحرف الجر نحو زيد امرت به يجرى مجرى ما كان المجرور فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو زيد امرت به أخيه ومررت بغلام أخيه وفصل مبتدأ هو مصدر مضاف الى المفعول ويصح تقديره منصوب اذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصل مشغولا ومر فوعا اذا كان التقدير ان يفصل المشغول والاول حسن لان التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجرى ويحرف متعلق بفصل وكذلك باضافة وكوصل متعلق بيجري ثم قال (وسوفي هذا الباب وصفنا ما يعمل • بالفعل ان يلزم ما منع حصل) يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأفضل التفضيل لانها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عما لا تفعل أزيد أنت ضار به كقولك أزيد اضربه فان قلت قد تقدم انه لا يجوز الاشتغال في نحو أزيد أنت ضربه للفصل والفصل موجود في هذا المثال قلت لا يمنع الفصل الإمع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فإنه لا يستقل بنفسه بل لا بد له من شيء يسند اليه فتزل أنت ضار به منزلة ضربه واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى المضي فإنه لا يعمل وبقوله ان لم يلزم ما منع حصل من اسم الفاعل العامل المقترن بالوصول نحو زيد أنا الضار به عدا وفهم من قوله ان لم يلزم ما منع حصل أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفها مفعول بسوق وفي متعلق بسوق كذلك بالفعل والظاهر ان يلزم ما منع فاعلها حاصل في موضع الصفة للمانع والتقدير ان لم يوجد ما منع حصل ثم قال (وعلاقة حاصلة بتابع • كعلاقة بنفس الاسم الواقع) يعني أن الشاغل للعامل اذا كان أجنيها متبوعا بسببي جرى مجرى السببي والمراد بالعلاقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا التعت كقولك زيد اضربت رجلا يجه أو عطف البيان كقوله زيد اضربت رجلا أخاه أو عطف النسق كقولك زيد اضربت عمرا وأخاه واطلاقه في التابع يوهم ان ذلك جائز في جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببي المفعول للمفسر وعلاقة مبتدأ حاصلة نعت له وتابع متعلق بجاءه وكعلاقة خبر المبتدأ ونفس صفة لعلاقة

(تعدي الفعل وزومه) الفعل على قسمين متعد ولازم وبدأ بالمتعدي فقال (علامة الفعل المتعدي ان اتصل • ها غير مصدره بنحو عمل) يعني ان علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضربته وعمرو والطير عمله زيد واحترز بها غير المصدر من ها المصدر فانها اتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما • وعلامة مبتدأ وخبره ان اتصل وهما مفعول متصل وبه متعلق بتصل ثم قال

المرفوع نيابة عن المضاف المهدوف أي هذا باب تعدي الخ وبالجر عطفًا على تعدي المجرور وبقاء له على جره بعد حذف المضاف ولكنه غير مقيس والتعدي واللازم يتصف بهما الفعل والاسم وقدم المتعدي لقلة الكلام عليه وان كان اللازم أصله بديل أنه لا يحتاج الى علامة ولا يحتاج أصل لما يحتاج (قوله ضمير غير المصدر) ولو اشترط أن يكون الضمير خبرا احترازًا من الصدق كانه زيد (قوله الطير) اعترض بعضهم بأن الطير مصدر ويرد بانها اما أفعال تفضيل أو اسم بمعنى المال أو ما قابل الشر

(قوله فانصب به مفعوله) يؤخذ منه ان المفعول به لا ينصبه الا المتعدي بخلاف غيره من المقابيل فانه ينصبه المتعدي واللازم (قوله ثم) لا يعارضه تيميل ابن هشام به للعرض ولا جعل (٦٢) بعضهم له متعد لان له يستعمل ثلاث استعمالات الاول انه بمعنى

كثراً كله وعلى هذا جعل كلام الناظم لانه حينئذ من أفعال السجاياء الثاني أن يكون بمعنى شيع وعليه كلام ابن هشام الثالث أن يكون بمعنى أكل وعليه قول من قال عوم متعد فلا خلاف (قوله واصطلاحه الخ) قال شيخنا ليس كذلك بل تارة يكون مراده الشبه فقط كما في قوله يا كيا الكرسي زادوا النصب وكما تقدم في قوله لشبه نبي أو لنبي متبعه اذ ليس مراده في الاقول ان ياء الكرسي زائدة للنصب ولا النسب وشبهه في الثاني بدليل عطف النبي على الشبهه (قوله ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي) قبل وهو أولى لان اقعنسس هو الذي ألقى باهر نجم فينبغي أن يكون الملق هو المشبهه بالمحمديه (قوله ونجس وقذر) بالضم والكسر فهما والمناسب لهما الكسر (قوله وهو ما ليس بحركة جسم) أي ما ليس بانفعال جسم بنامه من محل لا تحرق فيدخل رعي لانه وان اقتضى حركة جسم لكن لا على الوجه المذكور (قوله على نوعين) هو أولى من جعل ابن هشام له على ثلاثة (قوله لظواهرها) ويفرق بين الموصول

(فانصب به مفعوله ان لم ينب • عن فاعل نحو تدبرت الكتب)

بمعنى ان الفعل المتعدي ينصب المفعول به اذ لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً كما تقدم في بابيه وفهم من قوله فانصب به أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أوضح الاقوال واعراب البيت واضح ثم قال (ولازم غير المعدي) يعني أن ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وفاضر ولازم غير مقدم وغير المعدي مبتدأ مؤخر ثم ان من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل عليه بوزنه وقد شرع في بيان ذلك فقال • (وحتم • لزوم أفعال السجاياء كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دال على السجاياء أي الطباع وهو ما دل على معنى قام بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بينهم ومعناه كثيراً كله ومثله حتى يكسر الميم وضهها ثم قال (كذا افعال والمضاهي اقعنسس) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو اقل كاشعير واطمان وافعلل كحرجيم واقعنسس والمضاهي المشابه واصطلاحه في هذا النظم انه اذا علق الحكم على شبه شئ فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلل مبتدأ خبره كذا والمضاهي معطوف على افعال واقعنسس مفعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي أي والذي ضاهاه اقعنسس ثم قال (وما اقتضى نطفة أودنسا) نحو وضو وطهرفي النطفة ونجس وقذر في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي ثم قال (أو عرضاً) وهو ما ليس بحركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط وعرضاً معطوف على دنساً ثم قال

(أوطاوع المعدي • لواحد كده فامتدا)

بمعنى أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعدداً واحداً ومعنى المطاوعة قول أثر الفعل المطاوع نحو درحرته فتدحرج ومددت الثوب فامتدوا واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي لانه ان فانه متعدداً واحداً كقولك علمت زيداً الحساب فتعلمه ثم قال (وعدا لازماً بحرف جر) يعني أن الفعل اذا طلب مفعولاً من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه عنه عدى اليه بحرف الجر نحو مررت بزيداً آليت على عمرو ثم قال (وان حذف فالنصب للنجس) يعني أن حرف الجر اذا حذف انتصب الجهرور بالفعل وذلك على نوعين موقوف على السماع ومطرد وقد أشار الى الاقل بقوله (نقلاً) أي سماعاً كقوله آليت حب العراق الدهر اطعمه • والحب يأكله في القرية السوس أي آليت على حب العراق لحذف حرف الجر ونصب الجهرور وظاهر قوله نفسه لان النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع لحذف حرف الجر وأما النصب فليس بنقل وأشار الى الثاني بقوله (وفي أن وأن يطرد • مع أمن ليس كحجبت أن بدوا)

بمعنى أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدر يتبين مطرد اذا أمن اللبس فتقول حجبت من انك تقوم وحجبت انك تقوم وحجبت من أن تقوم وحجبت أن تقوم وحجبت أن يدوا أي يعطوا الديه احترز بقوله مع أمن ليس من نحو رغبت في أن تقوم ورغبت عن أن تقوم فلا يجوز حذف حرف الجر هنا لتلا بل ليس وانما اطرد حذف حرف الجر مع أن وان لطولهما في الصلة واختلاف في موضعهما بعد الحذف فقبل في موضع جر وقيل في موضع نصب وهو أقيس وقوله وان حذف شرط وأدغم فاحذف في فاء الجواب بعد تنكيته او نقلاً مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير فائد على الحذف المفهوم من حذف ثم قال

(والاصل سبق فاعل معنى كمن • من اللبس من زاركم نسيج البن)

اذا كان الفعل متعدداً الى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنى وأصله أن

الاسمى والحرفى بان الاسمى لما كان لا ينسب له بحذف منه حرف الجر وان طالت صلته بخلاف الموصول الحرفى يتقدم فانه في اللفظ حرف وفعل وفي التقدير اسم فاطر فيه الحذف (قوله من زاركم) فيه إشارة الى أنه ينبغي للمزبور أن يكسب ومن زاره الخليل

المعنوية ان كانت عنده والافليسه الحلال الحسبة كندج العين (قوله أو يكون الثاني ضمير متصل) استعمال الثاني في الثاني لفظا والثاني رتبة والثاني رتبة مثل له بالمثال الاول والثاني لفظا مثل له بالمثال الثاني (٦٣) وهو أسكنت الداربايتها (قوله كحذف

ما سبق الخ) أى كحذف  
المفعول الذى سبق جوابا  
للسؤال فلا يحذف نحو  
من ضربت فبغيره ذكر  
المفعول (قوله وأعطى  
قليلاً) أى وأعطى صاحب  
حتى قليل (قوله وما كان  
مثلاً) نحو الكلاب على  
البحر (قوله أرحارياً  
مجرى المثل) نحو أنتموا  
خبر الكم أى وأتوا خبراً  
لكم والمثل كلام شبه  
مضربه بمورد. أى شبه  
السبب الذى ضرب له هذا  
المثل بالسبب الذى ورد  
فيه والفرق بين المثل وما  
جرى مجرى المثل أن المثل  
ما وقع لسبب وما جرى  
لمجره ما أكثره الحذف  
ولم يشترطه سبب التنازع  
في العمل (قوله عاملان)  
أى فكثر المراد جنس  
العاملين ٣ على أنه يلزم  
من وجود أكثر من عاملين  
وجود عاملين فذكر  
المصنف الأعم (قوله  
مفعول واحد) ليس كذلك  
بل يكون أكثر من واحد  
لكنه قصد التقريب على  
المبتدئ (قوله الفعل أو ما  
جرى مجراه) حاصل الصور  
فعلان أو اسمان أو فعل  
فاسم أو عكسه تضرب في  
عملهما الرفع وعملهما  
النصب وعمل الاول رفعاً  
والثاني نصباً وعكسه  
وان شئت أن تضربها

بتقدم على ما ليس فاعلاً في المعنى كقولك أعطيت زيداً درهماً فزيداً هو الفاعل في المعنى لانه هو الذى  
أخذ الدرهم وكقولك ألبس من زارك نسيج العين فن زارك مفعول أول لا لبس ونسج العين مفعول  
ثانٍ والاول هو الفاعل في المعنى لانه هو الذى لبس نسيج العين ونسج مصدر بمعنى اسم المفعول أى  
منسوج ثم ان المفعول الاول في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى وقسم  
يجب فيه تأخيره وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار الى القسم الاول بقوله (ويلزم الاصل لموجب  
عرا) أى لشيء أوجب والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيداً عمراً أو الحصر  
نحو ما أعطيت زيداً الأدرهما أو يكون الاول ضمير متصل بالفاعل نحو أعطيت نحواً أعطيت نذرهما ثم أشار الى  
القسم الثاني بقوله (وزك ذلك الاصل حتماً قد يرى) يعنى انه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى  
لموجب أيضاً وذلك الموجب كونه محصوراً نحو ما أعطيت درهماً الا يزيد أو يكون الثاني ضميراً  
متصلاً بنحو الدرهم أعطيته زيداً أو ملتبساً بضمير يعود على الاول نحو أسكنت الداربايتها أو أما القسم  
الثالث فهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله والاصل سبق فاعل معنى وزك مبتدأ خبره قد  
يرى وحتماً مفعول ثانٍ يرى وقد في قوله قد يرى التحقير لا للتقليل ثم قال

(وحذف فضلة أجزان لم يضرب • كحذف ما سبق جواباً أو حصر)

يعنى انه يجوز حذف الفضلة وفهم من اطلاق الحذف انه يجوز حذفه اختصاراً أو اقتصاراً أو شمل  
قوله فضلة مفعول المتعدى الى واحد نحو ضربت بالاول من المتعدى الى اثنين كقوله عز وجل  
وأعطى قليلاً والثاني نحو قوله واسوف يعطيك ربك فترضى والاول والثاني معا نحو فأما من أعطى  
واتى وقوله ان لم يضرب أى ان لم يضرب حذفه وذلك اذا كان جواباً نحو ضربت زيداً المن قال من ضربت  
أو كان محصوراً نحو مضربت الازيد انى هذين الموضوعين لا يجوز حذفهما اختصاراً ولا اقتصاراً  
وحذف مفعول مقدم باجزان لم يضرب شرط ومعنى يضرب يضرب يقال ضار يضرب ضيراً بمعنى يضرب  
ضراً وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضرب حذفه وما موصولة وصلتها الجلة الى آخر  
البيت وجواباً مفعول ثانٍ سبق وفي سبق ضمير عائد على الصلة ثم ان الفعل الناصب للفضلة يجوز  
حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثاني على جهة الوجوب وقد أشار الى الاول  
بقوله (ويحذف الناصبها ان علم) يعنى انه يحذف الفعل الناصب للفضلة اذا علم جواز كقولك لمن  
قال ما ضربت أحداً بل زيداً أو جواباً في باب الاشتغال والنداء والتحذير والاعراض وما كان مثلاً أو  
جاء بمجرى المثل وهذا هو الوجه الثاني واليه أشار بقوله (وقد يكون حذفه متزاماً) وفهم منه أن  
قوله ويحذف بمعنى يجوز حذفه لانه في مقابلة الحذف على جهة الوجوب والناصب بالمفعول لم يسم  
فاعله يحذف وهو اسم فاعل وانضمير المتصل به منصوب الموضع على انه مفعول به وهو عائد على  
الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على الناصب (التنازع في العمل)

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما مفعول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة  
المعنى وقد بين ذلك بقوله (ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل • قبل فلو واحد منهما العمل)  
المراد بالعامل هنا الفعل أو ما جرى مجراه ولا مدخل للعرف في هذا الباب وشمل قوله عاملان تنازع  
الفعلين كقوله عز وجل آتوني أفرغ عليه قطراً والامهين كقول الشاعر

عهدت مغشاً مغشاً من أحرته • فلم أتخذ إلا فناءك مؤثلاً

والاسم والفعل مع تقدم الاسم كقوله تعالى هاؤم اقرأ كتابه والفعل والاسم مع تقدم الفعل  
كقوله لقد علمت أولي المقبرة اننى • لحقت فلم أنكل عن الضرب مبهما  
ومعنى اقتضيا طلباً انخرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملاً في المتنازع فيه

في جدول فاعل (قوله مبهما) بكسر الميم الاولى والتنازع بين لحقت والضرب ولحقت مبهما أو الضرب مبهما وأل بدل من الضمير  
٣ قول الهنشى على أنه يلزم من وجود أكثر من عاملين الخ هكذا في النسخة التى هي بيدنا وله فيها تحريفاً كما هو ظاهر



(قوله فان اطاب غير طالب لقبال) لان المعنى (٦٤) كفاى قليل من المال ولم اطلب الملك (قوله نو كيدا) فللافاعل له حتى يكون

من التنازع قاله العلامة ابن هشام (قوله وفهم من قوله فى اسم) الاولى أن يعطل هذا المفهوم (قوله لا يكون أكثر من اسم واحد) ليس كذلك (قوله وأسرة الرجل رهطه) بضم الهمزة وذ كرا الحطاب قصها وكلاهما معنى واحد ورهط الرجل قومه وقبيلته الاقربون ويقال رهط ما فوق العشرة الى الاربعين (قوله ومن حذف الفضلة واثبات العمدة) هذا فيه تكرار مع ما أتى فى قوله ولا تجئ مع أول قد أهملنا الى قوله وأخرته فالجيد الجمل على المطابقة فقط فان قلت مطابقة الضمير للظاهر أمر معلوم فى هذا الفن فالجواب أن ذلك اشارة الى الرد على من يضر ضمير المفرد وان كان المتنازع فيه منى أو مجموعا رعاية لما ذكره علم من الاعمال فى الضمير انه لا تنازع فى التمييز والحال لانهم ما ليضمران فليس من التنازع نصيبت وامتلات عرفا ولاقت وخرجت مسرورا انما ذلك على الحذف اه من ابن تازى (قوله ولا تجئ مع أول) أى ما لم يحذف ليس تجئ به مؤخرنا كاستعت واستعان (قوله أو هلا) ويصح أهلا (قوله

كقول امرئ القيس بن حجر ولو أن ما أسعى لادنى معيشة • كفاى ولم اطلب قليل من المال فان اطلب غير طالب لقبال الثانى أن يؤتى بالعامل الثانى نو كيدا للاول كقوله أناك أناك اللاحقون احبسى احبسى • فأناك الثانى غير طالب لللاحقون لانه أتى به نو كيدا اتاناك الاول وفهم من قوله فى اسم أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفى ذلك خلاف وقوله فلما واحد منهما العمل يعنى أن العمل لا أحدهما وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفى اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل مفعول به ووقف عليه بالسكون على لغة زبيعة والعمال مبتدأ وأخبره للواحد ونهها فى موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز اعمال كل واحد منهما ولا خلاف فى ذلك وانما الخلاف فى الاختيار وقد نبه عليه بقوله (والثان اولى عند أهل البصرة • واختار عكسا غيرهم ذأ أمره) اختار البصريون اعمال الثانى لقر به من المعمول واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه والصحيح مذهب البصر بين لان اعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من اعمال الاول ذ ك ذلك سيديو به وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم انهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم فى مقابلة أهل البصرة والثان مبتدأ وهو على حذف المضاف والتقدير و اعمال الثانى وأولى خبره وعند منتهى باولى وعكسا مفعول باختيار وغيرهم فاعل وذأ أمره حال من الفاعل وأمره الرجل رهطه وكفى بذلك عن كثرة القائلين باختيار اعمال الاول ثم قال (وأعمل المهمول فى ضمير ما • تنازعا والتزم ما التزمنا) المهمول هو العامل الذى لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل فى ضميره وقوله والتزم ما التزمنا يعنى من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة واثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير فى بعض الاحوال وتأخيره فى بعضها وما صلح لوقوعه على جميع ما ذكره وما الاولى واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعا والعائد على الموصول الهاء فى تنازعا وفى متعلق باعمل ثم أتى بمثالين فقال (كيسنان وبسى وابنا كا • وقد نبى واعتدبا عبدا كا) فالمثال الاول على اختيار البصر بين وهو اعمال الثانى فابنا كا فاعل بسى • ويحسنان هو المهمول ولذلك عمل فى ضميره وهو الالف والمثال الثانى على اختيار الكوفيين وهو اعمال الاول فعبد كا فاعل نبى واعتدبا هو المهمول ولذلك عمل فى ضميره وهو الالف من اعتدبا وفهم من المثالين أنه يجب اضممار المرفوع قبل المفسر وبعده فأما على اعمال الاول فنشترك الفضلة مع العمدة فى الاضمار فى المهمول وهو الثانى وأما على اعمال الاول فففيه تفصيل بينه بقوله (ولا تجئ مع أول قد أهلا • بضم غير رفع أو هلا) (بل حذفه الزم ان يكن غير خبر • وأخرته ان يكن هو الخبر) يعنى أن المهمول اذا كان أولا وكان طالب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب ليضمه بضمه نحو ضربت وضربنى زيد ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العمدة أشار الى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله بل حذفه الزم ان يكن غير خبر وغير الخبر هو الفضلة وهو تصرح بما فهم من قوله قبل (ولا تجئ مع أول قد أهلا) ثم أشار الى أن حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الاضمار والتأخير عن المفسر بقوله وأخرته ان يكن هو الخبر فنكونه منصوبا ينبغى أن لا يضره قبل الذكر كالمرفوع ومن كونه عمدة فى الاصل ينبغى أن لا يحذف فوجب عنده الاضمار والتأخير ومثال ذلك ظنى وظننت زيد فإنا ما به ويجوز فى اطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الاصل اذا لفرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ لأن كل واحد منهما عمدة فى الاصل واذا جمل على هذا لم يخج الى ما قال الشارح والمرادى وقوله مع أول متعلق بتجئ وكذلك بضمه وقد أو هلا فى موضع الصفة لمضمر ولغيره متعلق بأوهلا ومعنى

وتحوز فى اطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الاصل) من اطلاق الخاص على العام والقرينة معنوية وهى ظهور أو هلا انه اذا لم يحذف الخبر فقدم جواز حذف ما هو مبتدأ فى الاصل أولى (قوله وقد أو هلا فى موضع الصفة لمضمر) هكذا فى النسخ

وهو تحريف من الكتابة وإنما هو صفة لا قول (قوله وأظهران يكن) يجوز كونهما من كان التامة وضمير فاعلها وخبرها حال وإذا عملت الثانية قلت أظن وبتظني زيد وعمرو وأخاياهما آخرين فأخر الضمير الذي هو مفعول ثان لقوله قبل وأخرنه ان يكن هو الخبر لانها مفعولان للدول بخلاف أعمال الأولى (المفعول المطلق) قول العلامة الأشعري (٦٥) المفعول المطلق لا يكون الا

مصدر ممنوع بل بينهما عموم من وجه ولا يمنع من ذلك كون المفعول المطلق غير المصدر نائباعن المصدر وقوله أعني العلامة الأشعري نظرا الى ما يقرم مقامه فمفعول ما قام مقام المصدر مفعول مطلق وليس مصدرا وقوله أى العلامة الأشعري ومفقدنو كيد عامله مخرج نحو المصدر المؤكدي قولك أمرك سير سيرفيه نظران - سير الثاني من أمثلة الخبر لان عامله المبتدأ فقد خرج بقوله ما ليس خبرا لأنه بناء على الظاهر لانه في الظاهر ليس خبرا بل تابع له (قوله كما من) مثال للمدلول أى كمدلول آمن من مدلولي آمن (قوله وفي ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان الخ) قلت يدفع هذا الاشعار بقوله فربما وقد ينوب عنه ما عليه دل بلاحظة ان النائب مفعول مطلق وزك التنبيه عليه ان كالا على الشارح (قوله متعلقا بمحذوف) ويحتمل تعلقه بالفعل المقدر صلة أى استقر سوى الزمان من

أوهلا جعل أهلا تغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة التامة تقدم عليه وكذلك ان يكن هو الخبر وهو فصل بين اسم يكن وخبرها أو توقيد لاسمها أو مبتدأ أخبره الخبر والجملة خبر يكن ثم قال (وأظهران يكن ضمير خبرا • لغير ما يطابق المفسرا) يعني ان الضمير اذا كان خبرا عن شئ يخالف المفسر في الافراد والتذكير وقروعهما واجب اظهاره لانه اذا أضره موافقا للخبر عنده خالف المفسر واذا أضره موافقا للمفسر خالف الخبر عنه وان يكن شرطا محذوف الجواب لدلالة التامة تقدم عليه ولغيره في موضع الصفة لخبر أو مفعول له وما موصولة واقعة على المفعول الأولى وصلت الجملة التي بعدها ثم مثل ذلك بقوله

(نحو أظن وبتظاني أنا • زيد وعمرا أخوين في الرخا)

فهذا المثال على أعمال الأولى فالثاني الذي هو بتظاني هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثنى فسكان حق مفعوله الثاني الذي هو أنا ان يكون ضميرا لكنه لو أضره مفردا موافقا للخبر عنه وهو الياء من بتظاني يخالف المفسر وهو أخوين ولو أضره مثنى موافقا للمفسر خالف الخبر عنه فوجب اظهاره لذلك وفي بعض نسخ المرادى في هذا الفصل تخليط والصواب ما ذكرتك

(المفعول المطلق)

المفاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق ومسمى مفعول لا طاقا لان المفاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له يرسمي أيضا مفعولان من أجله ومفعول معه أما المفعول به فقد تقدم في باب الفاعل وشرع الاتن في بيان الاربعة المذكورة وبتدأ بالمفعول المطلق فقال (المصدر اسم ماسوى الزمان من • مدلولي الفعل كما من من آمن)

قال في الترجمة المفعول المطلق ثم قال هنا المصدر وفي ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطا ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبتني ضربته وفهم من قوله من مدلولي الفعل ان للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله كما من من آمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولي الفعل ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لانه غير مقصود في هذا الباب فالصبر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلت سوى الزمان ومن في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصلة ويحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف تقديره أعني ثم قال (بمثله أو فعل أو وصف نصب) مثال ما ينصب بمثله أعجبتني ضربته لزيد ضربا وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال المسد كور والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك أعجبتني قيامك وقوفك لانه مماثل في المعنى ومثال ما تنصب بالفعل قولك قت قياما ومثال ما تنصب بالوصف أنما قائم قياما ثم قال (وكونه أصلا لهذين انتخاب) الإشارة بهذين الى الفعل والوصف وهو مذهب الصربين واتخبط أى اخبر وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم ومذهب الكوفيين انعكس وكونه مبتدأ أو أصلا خبر كون ولهذين متعلق أصلا واتخبط خبر المبتدأ ثم قال (توكيد أو توكيد عاين أو عدد • كسرت - سيرتين سيردى رشد)

يعني ان المفعول المطلق يوقى به لاحد ثلاث فورا تدواتى بمثلين الأول للعدد وهو قوله كسرت - سيرتين ومثله عشر من ضربته والثاني للتوكيد وهو قوله سيردى رشد ومثله الموصوف كقولك كسرت - سيراشديدا

(٩ - مكودي)

محلولى الفعل ومن بمعنى في لان الجزء مستقر في الكل وقوله اشتمل الصماء أى الشملة الصماء محذوف الموصوف ونابت صفة منابه وقول الأشعري وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء يعقضى بواسطة أنه لم يذ كر فيها فت وقوفها ذكره فيما قبل انه ليس مؤكدا وجوابه انه شمله قوله مرادفه ان فسر الوقوف بالانتصاب وقد راد بالقيام ما شمل النهوض من اضطرع الى الجلوس فيكون أعم من الوقوف هذا حاصل تقرير شيعتنا

(قوله سرت السبر أى الذى تعلم) ان قلت هو موصوف أيضا وكلامه يقتضى انه مغاير لما قبله قلت امانا تجعل قوله الذى تعلم بيانا  
 لكون آل فى السبر للهو والتقدير أى الذى تعلم أو ان قوله ومثله الموصوف أى الغير المصاحب آل ومصاحب آل (قوله ماذل المصدر  
 عليه) يبعده ان المحذوف لا يدل على المذكور (قوله وشمل النوع والمعدود) أى مصدر النوع ومصدر المعدود (قوله من عضى)  
 بتشديد الضاد المكسورة لا جمل ياه المتكلم والتضريس العض بالاضراس والتمثيل بالحلوم الذى فى كلام الشاعر ليس موافقا  
 لكلام الناظم لان كلامه فى (٦٦) المفعول المطلق وليس هذا كذلك ويحاجب بأه اذا جاز جمع المصدر الذى ليس مفعولا مطلقا

ومصاحب آل كقولك سرت السبر أى الذى تعلم ومثال التوكيد سرت سبرا وسعى توكيدا لانه لم يقد  
 غير ما أفاده الفعل الناصب له ثم قال

(وقد ينوب عنه ما عليه دل • كبد كل الجد وافر ح الجذل)

الاصل فى المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربت ضربا وقد ينوب عنه  
 ما دل عليه من مغاير لفظ العامل فيه نحو جرد كل الجذ فكل منصوب على انه مفعول مطلق وليس من  
 لفظ جرد لكنه دال عليه لاضافته الى المصدر الذى هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل  
 منصوب على انه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه فى معناه فان الجذل هو الفرح وقد هنا  
 للتحقيق لكثرة ورود النيبات فى ذلك وما موصولة واقعة على التائب عن المصدر فاعلة يينوب وصاتها  
 دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضهير المستتر فى دل والضهير فى عليه عائد على  
 المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذى دل عليه ويجوز أن يكون  
 الضهير فى عليه هو الرابط وفاعل دل عائد على المصدر فىكون التقدير ما دل المصدر عليه لان كل  
 واحد منهما ما دل على الآخر وهو فى معناه ثم قال

(وما توكيد فوحد أبدا • وثن واجم غيره وأفردا)

يعنى ان المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع  
 وغيره أى غير المؤكد وشمل النوعى والعددى فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا  
 خلاف فى جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت به ضربين وضربات وأما النوعى فقد سمع من العرب تثنيته  
 وجمعه كقول الشاعر هل من حلوم لا قوام فأخبرهم • ما جرب القوم من عضى ونضربسى  
 واختلاف فى انقياس عليه فذهب سيبويه انه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كل مصدر  
 كالحلوم والاشغال فاقه بعضهم وخرو اختيار الناظم فنقول على هذا ضربت زيدا ضربين وضربا  
 اذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا وما موصولة مفعول مقدم بوحده وهى واقعة على المصدر  
 المؤكد وصاتها توكيد وغيره مفعول باجمع فهو من باب التنازع وبطلبه ثن واجم وأوردوا الهاء فى  
 غيره عائد على ما ثم ان عامل المصدر على ثلاثة أقسام متمتع الحذف وجائزه وواجبه وقد أشار الى  
 الأول بقوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) يعنى ان حذف العامل فى المؤكد متمتع قال فى شرح  
 الكافية لان المصدر بقصد به تقوية عامله وتقدير معناه وحذفه منافى لذلك واعتراضه ولده بدر الدين  
 بما هو مذكور فى شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو زيد ضربا  
 أى يضرب ضربا ولا اشكال فى ان هذا مصدر مؤكد لانك لو أظهرت العامل فقالت زيد ضرب  
 ضربا تعين كونه مؤكدا ثم أشار الى الثانى بقوله (وفى - واه دليل امتنع) يعنى ان سوى المؤكد وهو  
 النوع والمعدود يجوز حذف عامله اذا دل عليه دليل ولا خلاف فى ذلك كقولك لمن قال ما ضربت  
 زيدا بل ضربت بـ وثن وبل ضربا شديدا ومنع اسم مفعول يعنى المصدر فهو اسم مصدر وقد تدره اتساع  
 وهو مبتدأ أخبره فى سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف - واه ولدليل متعلق بحذف

لكونه أنواعا جازع  
 المصدر الذى هو مفعول  
 مطلق لكونه أنواعا  
 لا فرق (قوله كالحلوم  
 والاشغال) اما مثال للجمع  
 الذى لا يجمع فالحلوم جمع  
 ولا يجمع وكذا الاشغال  
 واما مثال لمفهوم قوله كما  
 لا يجمع كل مصدر لان  
 مفهومه ان بعضه يجمع  
 يعنى سمعا فالحلوم والاشغال  
 مثال للمسمع والحلوم جمع  
 حلم الذى هو الرؤيا أو جمع  
 حلم بالكسر ضد الغضب  
 (قوله وبطلبه ثن) أى على  
 التناول ويجوز تقديم  
 المتنازع فيه (قوله وقد جاء  
 الخ) جوابه حيث أظهر  
 العامل كان مؤكدا  
 وحيث لم يظهر كان بدلا  
 عنه فقوله لانك لو أظهرت  
 العامل الخ جوابه انه مثال  
 آخر فالصواب ان زيد ضربا  
 بدل من اللفظ بانفعل  
 فاندفع اعتراض ولده وأنشد  
 بعضهم هذا مشير العلو  
 مرتبة الناظم  
 وابن اللبون اذا مالز فى قرن  
 لم يستطع صولة السبرل  
 القناعيس

وتقدر الناظم حيث كاشف على ابنه فى اعتراضه حيث قال • كابتى أنت حنا صر فاه • أى حقتى حقا فلا تعترض المقدر  
 على وقالى بكابك ذات عضه أى من قوة اعتراضه على قال بعض المشايخ أمثلة الشيخ كاهام مقصودة وبعبارة أخرى كتب الشاطبى  
 بظرة شرح ابن الناظم عند اعتراضه على أبيه فى وحذف عامل المؤكد • وابن اللبون اذا مالز فى قرن • لم يستطع صولة البرل القناعيس  
 شبه الامام ابن مالك بالجل العظيم القوى وولده بالرضيع ولزى قرن حبل وقوله البرل جمع بارل وهو بالجل العظيم القوى (قوله امم  
 مصدر) ليس المراد امم المصدر المصطلح عليه بل المراد انه اسم بدل على الحدث

(قوله فيكون على هذا منسح اسم مفعول) أي ليس فيه حذف النائب بل حذف حرف الجر فاستترا الضمير ويسمى ذلك بالحذف والابصال (قوله على حذف مضاف) أي مضاف إليه إذ المضاف هو مع وكثيرا ما يطلق المضاف (٦٧) على المضاف إليه وفي نسخة

صحيحة على حذف الموصوف  
واعلم ان قوله والحذف  
حتم مع آت بدلا لقاعدة  
يندرج تحتها ما للتفصيل  
والمكرر وذوا المحصر ومثلها  
المتشبه عنه نحو آت  
سيراف المصدر في كل هذه  
بدل من الفعل وانما ذكر  
هذه الجزئيات وان كانت  
مندرجة تحت القاعدة  
المتقدمة وان كانت عاذته  
في الكتاب انه في الغالب  
بذكر القواعد لا الجزئيات  
بخلاف صنيعه في التسهيل  
لخفاء ادراج هذه الامور  
تحتها غير انه لم يذكر  
المتشبهم وذكره في  
التوضيح وذكره في  
التسهيل ما هو في مقام  
التوضيح نحو قوله  
علا لا الشيب وذكر  
ايضا التوضيح من غير  
استفهام كقوله  
خولا واهما لا غير مواج  
بنتيت أسباب السيادة  
والمجد (قوله سيرافيرا)  
الاول هو النائب عن الفعل  
والثاني تو كيدله (قوله)  
واستند الخ قال الشيخ  
خاند الظاهر ان جملة  
استند صفة لفعل (قوله)  
أحق ان كان المبتدأ غير  
متكلم ان قلت ما الفرق  
بين المتكلم وغيره قلت  
الفرق ان المقصود في أنا  
أول أمر الخطاب بالجرى

المقدر ويجوز ان يكون متعلقا بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع لدليل ويجوز ان يكون منسح خبرا  
والمبتدأ محذوف أي والحذف منسح فيه فيكون على هذا منسح اسم مفعول الا انه حذف متعلقه  
وهو فيه ولابد متعلق بمتع ثم أشار الى القسم الثالث فذكر انه يجب حذف عامل المصدر في سنة  
مواضع أشار الى الاول منها بقوله (والحذف حتم مع آت بدلا • من فعله كندلا اللذ كندلا)  
يعني انه يجب حذف عامل المصدر الا في بدلا من فعله كقولك ضربا زيدوا وأشار بقوله كندلا الى  
قول الشاعر على حين ألهي الناس جل أو وهم • فدل لازريق المال ندل الثعالب  
فدل المصدر ندل وهو يدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الخطف وزريق اسم رجل  
وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بدلا وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره  
مع مصدرات وبدلا منصوب على الحال من الضمير المستتر في آت ومن فعله متعلق بدلا وكندلا في  
موضع الحال من فاعل آت واللذغة في الذي وصاتته كندلا وهو فعل أمر مؤ كذبون التوكيد  
الخفيفة ووقف عليها بالالف ثم أشار الى الموضوع الثاني بقوله

(وما لتفصيل كامانا • عامله يحذف حيث عنا)

يعني ان المصدر اذا أتى به في تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله كامانا الى قوله عز وجل فاما ما  
بعده وما فادا وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل فشدوا الوثاق وما موصولة واقعة على  
المصدر ولتفصيل صله وكاماني موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة في موضع الخبر لما  
وحيث متعلق يحذف ومعنى عن عرض ثم أشار الى الموضوع الثالث فقال  
(كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند)

أي يجب حذف عامل المصدر اذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرافيرا أو محصر  
نحو وانما أنت سيرافيرا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو أمر ك سيرافيرا المصدر فيه مرفوع ومكرر  
مبتدأ وغيره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معار نائب  
فعل حال من فاعل ورد واستند في موضع الصفة لمكرر وذو حصر وكان حقه ان يقول وردا نا أي  
واستند الا ان كلا المصدرين مستند نائب فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكرنا نظيره قولهم هو أحسن  
الفتيان وأجله ثم أشار الى الرابع والخامس بقوله (ومنه ما يدعون مؤ كدا • لنفسه أو غيره)  
أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه التوحيون مؤ كدا لنفسه أو غيره ثم مثل للاول بقوله  
(فالمبتدأ محجوله على آف عرفا) أي فاقسم الاول من المؤ كد وهو المؤ كد لنفسه مثاله على آف  
عرفا أي اعترافا وانما سمى مؤ كدا لنفسه لانه واقع بعد جملة هي نص في معناه فله على آف هي نفس  
الاعتراف ومثل الثاني بقوله

(والثاني كابني أنت حقا صرفا) أي والقسم الثاني من المؤ كدا مثاله ابني أنت حقا صرفا وانما سمى  
مؤ كدا لغيره لانه واقع بعد جملة صارت به نصافي معناه وبيانه ان قولك أنت ابني يحتمل الحقيقة  
والجاز على ان المراد أنت مثل ابني فلماذا كالمصدر ان رفع به الجاز المحتمل وتعين الحقيقة  
والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره أحق ان كان المبتدأ غير متكلم وحقني ان  
كان متكلم او فم من قوله مؤ كدا انه واجب التأخير عن الجملة لان المؤ كد بعد المؤ كد وما  
مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منسح وصلته يدعون والهاء مفعول أول يبدعون وهي الرابطة بين  
الصلة والموصول ومؤ كدا مفعول ثان والواو عائد على التوحيين ولنفسه متعلق بمؤ كدا وغيره  
معطوف عليه وباقي اعراب البيت واضح ثم أشار الى الموضوع السادس فقال

على حقوق الاوة فناسب تقدير حقني أي حق أبوتني على حذف مضاف أي اجر على حقوق أبوتني كذا المقصود في أنت ابني الاخبار  
بأنى جار على حقوق أبوتني لك والمقصود في ابني أنت الاخبار بأنى جار على حقوق بنوتك من الجنود والشفقة ومحبة الخبر لك فناسب

نقدراً أحق أن يأتى بنا جار على حقوقها من الجنو والشفقة ومحبته الخبيرك وضابط التقدير انك عند تقديم تجعل معنى المبتدأ فعولاً فان كان المبتدأ أنا نقول حقى وان كان غير منكم كما نتقول أحقنا ولا يصح ان نقدر أحقنى ولا أحقنا للمار ولما يلزم من تعدى فعل الفاعل المتصل المضمر الى ضميره المتصل وهو نوع في غير باب ظن (قوله بك) المقصود بدون مد الصوت وهو الغالب على الذكور ولذا أضاف المقصود نفسه بقوله كلى بكاء والممدود بعد الصوت والغالب أن يصدر من المرأة ولذا أضافه لها فان كانت بكاء ذات عضله شبه به والمنكلم انما فعل المشبه وهو الكباء الاول دون المشبه به وهو الكباء الثاني أجاب شيئاً بأن المراد انه يكون فاعل الفعل من جنس المصدر المشبه به وهذا يتضح كون الجملة حاوية معناه واللامه سيدي حدون المزوار عفا الله عنه وكذلك ذوات التشبيه بعد جمله حاوية فاعله وفعله معنى وان يكون ذاعلاج وفارغ سوى تسلك سوا المنهاج وزيد فقد عامل في الجملة كلى بكاء ذات عضله (قوله وليس في المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكاء صلاحه للعمل أى لانه ليس المراد لى ان أبكى وانما المراد وجود الكباء وخرج (٦٨) نحو له يدي أعدم المصدر وله صوت حسن لعدم التشبيه وصوت زيد

(كذلك ذوات التشبيه بعد جمله • كلى بكاء ذات عضله)

يعنى انه يجب حذف عامل المصدر أيضاً اذ أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بجملة شروط الاول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله بعد جمله واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو صوته صوت جار فلابحيز نصبه الثاني ان تكون حاوية معناه الثالث ان تكون مشتجلة على فاعله الرابع ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل انما من أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث وانما لم يصرح بباقي الشروط لانها مستفادة من المثال وهو قوله لى بكاء ذات عضله فالجملة مشتجلة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الياء من لى وليس في المصدر الذى اشتملت عليه وهو بكاء صلاحه للعمل لانه ليس نا ثبات عن الفعل ولا مقدر بان والفعل وبكاً مشعرا بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متما للمعكم والشروط وذوات التشبيه مبتدأ خبره كذلك وبعد في موضع الحال من ذر والباء يمد ويقصر وقد استعمله في المثال بالوجهين وذات عضله هي التي تمنع من النكاح والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى

(المفعول له) •

وهو المصدر المذكور علة للفعل ويشترط في نصبه أربعة شروط أن يكون مصدراً وان يظهر التعديل وان يصدم الفعل المعلق في الزمان وان يتقدمه في الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله (نصب مفعول له المصدران • أبان تعليلاً كجد شكر اودن) فقولته نصب مفعول له هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الاول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمنا لزيد وقوله ان أبان تعليلاً هذا هو الشرط الثاني يعنى ان أظهر تعليلاً فلو لم يظهر التعديل لم يكن مفعولاً كقولك جئت قعوداً ثم مثل بقوله جد شكر افاك شكر افاك مصدر وقد أبان التعليل لانه مناهج لاجل الشكر ثم نبه على الشرطين الاخيرين بقوله

صوت جار اعدم تقدم جملة وعليه نوح فوح جام لعدم احتوائها على فاعله وله صوت صوت جار اعدم احتوائها على فعله في المعنى وله ذكاء ذكاء المعنى كونهذا علاج أى لا بد أن يكون معنى ذلك الاسم المضموم للجملة الذى يعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم فيجب الرفع في هذا المثال ونحوه نحو له هدى هدى الصلحاء فان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل أى الحدوث وخرج نحو وأنا أبكى بكاء ذات عضله لان في الجملة ما يصلح للعمل في

المصدر وهو العامل فيه (قوله ان أبان تعليلاً) فان قلت هذا معلوم لانه يعلم من كونه مفعولاً لانه بين تعليلاً (وهو

ولا يصح كونه شرطاً للنصب اذ ابانة التعديل من حقيقة المفعول له فالجواب ان المراد ان المصدران أبان تعليلاً في المعنى ينصب حال كونه في الاصطلاح يسمى بالمفعول له وهو لا ينافى كونه يسمى في الاصطلاح معللاً أيضاً ولا يلزم عقلاً من كونهم اصطلاحاً على تسمية شئ مفعولاً ان يبين تعليلاً لا يجوز عقلاً الاصطلاح على تسمية غير المبين تعليلاً مفعولاً لانه فصار في قوله ان أبان تعليلاً فائدة (قوله شكر) لا يصح قول بعض النحاة ان يشكر الناس لا خلاف الفاعل وانما المعنى لاجل شكرك الله فان قلت الجودهو الشكر القوي فيلزم تعليلاً انشئ نفسه قلت الشكر أعم والجود أخص والاصح يصح تعليله بالاعم بقول صلحت للدعاء أى الحامل لى على الصلاة الدعاء لان المراد بالعله هذا الغرض أو الجملة (فائدة) أما العبيد فدو عبيد أنكروه سيو به وقال لغة خبيثة وأجازه بونس فذيل التقدير مريد ك شخص لاجل تلك العبيد فالمدكور ذو عبيد وانما معناه سيو به لعدم المصدر وان قدر علات العبيد لم يتقدموا فاعل التملك الشخص ذو العبيد ولم يتقدم الوقت اذ وقت الذى كره غير وقت التملك الآن يقال التملك دائم بدوام الملك والذكرواقع في بعض أزمته المالك فيتجدد الوقت والاتحاد في الوقت اما بان يكون زماناً واحداً أو بان يكون آخر وقت الملك مقترناً بأول وقت العلة نحو جئت اصلاً حالاً فالاول الاصلاح مقترن باسما الحجة فان قلت يلزم على هذا ان يكون الضرفي قولك تأهبت السفر مفعولاً لاجله أجاب شيئاً بان المتأهب اليوم يتأخر عنه السفر عند اجده مع كونه غير قلبي

(قوله وهو مما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا) قول الامام ابن عازي استغنى المصنف عن اشتراط كونه قريبا لاشترط اتحاد الوقت لان  
 أفعال الجوارح لا تجتمع في الوقت مع الفعل المعلن (قوله تقديم التمييز) سبق قلم (قوله وان شرط فقد) أي غير التعليل لظهور عدم  
 صحة الجر بحرف العلة مع عدم التعليل على أن ابانة التعليل ليست شرطا للنصب وانما هي شرط لثبته مفعولا فلا اعتراض على  
 المصنف (قوله والى) اعترض عليه بعض المعاصرين من المخاربة بانها (٦٩) مجموعة في أربعة من وفي والباء واللام

وليست الى منها هذا  
 حاصل ما أشار اليه من  
 الاعتراض قلت وجوابه  
 ان المقصود جره بحرف  
 تعليل صالح لدخوله عليه  
 والى قد تكون للتعليل نحو  
 جئت اليك أي جئت لك أي  
 لاجلك (قوله كلزهد) أي  
 ان الزهد علة للقناعة لانه  
 الاعراض والكف (قوله  
 على المفعول له) كذا في  
 بعض النسخ وهذا سبق به  
 القلم وفي بعض النسخ واسم  
 ليس ضمير مستتر يعود على  
 الجر المفهوم من قوله  
 فاجره ويمتنع خبرها ومع  
 الشرط واطح وهو الموافق  
 لسبكه (قوله لا أقعد  
 الجين الخ) قال الشيخ أبو  
 اسحق لا أحفظه عن غيره  
 ولا أعلم قائله اه ومن  
 حفظ حجة (قوله عاقر)  
 الرسل الذي لا ينبت  
 والجهور الكثير المتراكم  
 والزعل النشاط والهبور  
 جمع هبور وهو المطرفي الارض  
 والهبور المرور وهاله هبور  
 أقرعه (قوله انظر) له  
 عند الصري بين اسمان  
 وعند الكوفيين لا يسمي  
 ظرفا بل مفعولا لانه لان

(وهو مما يعمل فيه متحد • وقتا وفاعلا)  
 يعني أن من شرط نصب المفعول له أن يتصد زمانه وزمان الفعل المعلن وأن يتحد فاعلهما فلو  
 اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أنتنك أمتن لا كرامتني غدا وكذلك لو اختلفت فاعلهما كما قولك  
 أكرمتك لا كرامتني قتال ما استوفى ان شرط قولك قت اجلا لاك ومثله قوله جديشكرا والمصدر  
 مفعول لم يسم فاعله ينصب وفعولا لاجل حال من المصدر له متعلق بمفعول لا وهو مبتدأ ومصدر خبره ووقنا  
 وفاعلا منصوبان على حذف الجار أي في وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين من منقولين من الفاعل  
 والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المنصرف ومذهب الناظم  
 جوازه ثم قال (وان شرط فقد • فاجره باللام)  
 يعني انه اذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وانما اقتصر على اللام وان كان  
 جره بالباء ومن والى جائز الأكثر اللام وقوله غيرهما ما ذكرنا من شرط وجوابه فاجره وشرطه من فوع  
 بفعل مضمرة بفسره فقد ثم قال (وليس يمتنع • مع الشرط كلزهدا قنع)  
 يعني ان الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول قت  
 لاجلال لك وهذا قنع لزهو واسم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وفي يمتنع ضمير يفسره الجر  
 المفهوم من قوله فاجره ويمتنع خبرها ومع الشرط متعلق يمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير  
 وليس الجر متمم مع وجود الشروط فهم من المثال انه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يمتنع  
 ذلك بالجر ودبل وهو جائز في المجرور والمنصوب ثم قال  
 (وقل أن يصح المجرود • والعكس في معصوب آل)  
 يعني ان المفعول له اذا كان مجردا من الالف واللام والاضافة بقل أن تعصبه لام الجر وان كان  
 مفعولا بالياء بقل أن لا تعصبه اللام فتعوق لا كرامك قليل واكرامك كثير ونحو وقت الاكرام  
 قليل وللاكرام كثير وفهم من سكنونه عن المضاف انه يسوي فيه الوجهان والها في تعصب عائدة  
 على لام الجر ثم أتى شاهد على نصب معصوب آل فقال  
 (وأشدوا لا أقعد الجين عن الهبياء • ولوقالت زمر الاعداء)  
 الجين الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلقة بالجبن والهبياء الحرب والزمر الجماعات  
 وقد جمع الهجاج بين نصب الاقسام الثلاثة فقال  
 ركب كل عاقر جهور • مخافة وزعل الحمبور • والهول من هول الهبور  
 (المفعول فيه وهو المسمى طرفا)  
 المفعول خبر مبتدأ مضمرة وال فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة ان لهذا  
 النوع من المفاعيل اسمين مفعول فيه وطرف وقوله  
 (الطرف وقت أو مكان ضمنا • في باطراد كهنا مكث أزمتنا)  
 قسم انظر الى مكان وزمان وشمل قوله وقت أو مكان الطرف وغير الطرف وأخرج بقوله ضمنا في

الطرف لغة الوعاء كالجراب والعدل والظلم وهو متناهى الاقطار وما جعله البصريون طرفا ليس متناهى الاقطار (قوله وقت) أي  
 اسم وقت لان الطرف في الاصطلاح هو اللفظ وتضمن الطرف تضمن عارض لا يوجب بناء والموجب له تضمن الاصل وأما قول  
 الاشموني وهذا الباب من هذا الثاني أي يكون الحرف منظور اليه فهو مراد بان التصبن ينشأ النظر اليه لانه على هذا منظور الى  
 لفظه فيكون مضمنا لفظه فنشأ في ظهوره معه والطرف لا يصح التصريح معه في حال كونه طرفا فليس منظور الى لفظه بل الى معناه  
 والواصل أن التصديق انه مضمين معنى الحرف تضمننا عارضا فلا يلزم بناؤه

(قوله على اسقاط حرف الجر) متعلق بمحذوف (٧٠) أي منصوب على اسقاط حرف الجر و صوابه على الظرفية و هو محبابان

مراده بيان المعنى والتقدير وهو كأن على اسقاط حرف الجر (قوله ويوم) هذا هو التحقيق خلافاً لظاهر الأسماء وفي من كونه مختصاً (قوله والأيام) أي أيام الأسبوع (قوله كرمي) قيل يصح فتح ميم من وإضافة صمى إليه فيكون موصولاً فلا يرد عليه اعتراض وهو خلاف الرواية قال شيخنا ما صيغ من الفعل ميمهم سواء أضيف كرمي زيد أول يضاف لان مرعى مثلاً ليس له صورة ولا حدود (قوله فرسخ وميل وبريد) ان قلت ما الفرق بينهما وبين محرم مثلاً أو صفر فحرم اسم لنصف السدس الاول من السنة وصفر اسم لنصف السدس الثاني منها وهكذا فلا فرق بين أسماء الشهور والمقادير اذ كل منهما فيه اقسام لان الشهور ورفق في كل سنة فالجواب أن اسم الشهر موضوع للحقيقة فهو معرفة فكان مختصاً بخلاف أسماء المقادير وهذا الجواب كان حضري وأقرني عليه الشيخ وهذا على تفرقة الشارح حيث جعل أسماء الشهور مختصه وأسماء المقادير ميمهم والأفاسم الشهور وتصليح أن تكون ظروفًا وسواء قلنا انها مختصة أو ميمهم والميل قدر مد البصر

ما ليس يظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأعجبني موضع جلوسك واحترز بقوله باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فإنه غير ظرف لانه لا يطراد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس يظرف وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص الثلاثة مذاهب الاول انه انتصب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز وبالله ذهاب الناظم الثاني انه انتصب نصب المفعول به حقيقة وان دخل معه متعدي بنفسه الثالث انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج الى قيد الاطراد لانه ان كان ظرفاً فهو قد دخل في الظروف وان كان مفعولاً به حقيقة فلا يحتاج الى قيد الاطراد لانه ليس على معنى في وأما على الاول فيحتاج الى قيد الاطراد خلافاً للشارح فان نصبه على اتسوع والمجاز حكم لفظي فلا يخرج ذلك عن معنى في وهذا هو الذي اعتبر الناظم فأحتاج الى قيد الاطراد ثم مثل بظرفين أحدهما مكان وهرهنا والآخر زمان وهو أنما جمع زمان على اسقاط حرف الجر والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأول التفصيل وضعت في موضع الصفة لوقت ومكان وألفه للتنبه وفي مفعول ثان لضمين وهو على حذف مضاف أي ضمن معنى في وباطراده متعلق بضمين ثم قال (فانصبه بالواقع فيه مظهراً • كان والا فانه مقدراً) بين في هذا البيت ان حكم الظرف النصب وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو مافي معناه نحو فعدت أماملت ومرى في وقت يوم الجمعة وأنت سائر غدا وان العامل فيه يكون ظاهراً كما تقدم ويكون مقدراً أو أطلق في المقدر فتشمل المقدر جواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوبه اذا وقع خبراً لذي خبر أو صلة أو صفة أو حالاً ومظهره خبر كان مقدم والاحرف شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لم يكن مظهراً وانما جواب الشرط ثم قال (وكل وقت قابل ذلك) يعني ان أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية ميمها ومختصها فالمهم منها ما دل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم والمختص ما ليس ميمهم كالأسماء والشهور والأيام وما عرف بالوالمعدود وانما استؤثرت أسماء الزمان اصلاً لجهة أهميتها والمختص للظرفية على أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالاته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط فان قلت ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المهم والمختص قلت من قوله بعد وما يقبله المكان الامهم ما يفهم منه ان اسم الزمان يقبل الظرفية ميمها وغير ميمهم وليس في مقابلة المهم الاختص وكل مبتدأ أو قابل خبره وذلك اشارة الى النصب على الظرفية ثم قال (وما • يقبله المكان الامهم) يعني ان أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها الا المهم وفهم منه ان المختص لا يقبلها والمختص من أسماء المكان ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمهم ما ليس كذلك ثم شرع في بيان المهم منها فقال (نحو الجهات والمقادير وما • صيغ من الفعل كرمي من رمي) فدكر للمهم ثلاثة أنواع الاول الجهات ويعنى به الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت وبين وشمال الثاني المقادير نحو فرسخ وميل وبريد الثالث ما صيغ من الفعل كرمي ومذهب وظاهر قوله كرمي من رمي ان مرعى صيغ من لفظ رمي وليس كذلك ولا يبعد أن يحتمل الفعل هنا على الفعل اللغوي وهو المصدر فيكون قوله من رمي على حذف مضاف أي من مصدر رمي فتقول جلست أماملت وخالفت ومررت ميلاً وفرسخاً وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه الا ما اجتمع معه في الاصل والى ذلك أشار بقوله (وشرط كون ذام قيساً أن يقع • ظرفاً لما في أصله معه اجتمع) يعني ان شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه في الاصل المشتق

(قوله من جر الكلب) قال في الكافية ونحوه من جر الكلب ندره ولا ندور فيه (٧١) ان تلازجه وهو مثل للتوسط ومقعد

القابلة مثل القرب ومناط  
التريا مثل للبعد (قوله وغير  
ذى التصرف الذى لازم  
ظرفية أو شبهها) ونظم  
ذلك بعضهم بقوله خمس  
من الظروف قد تخصصت  
• عن ولم يجزها سواها  
• قبل وبعد ولدن عند ومع  
• شرح الامام الاورقي  
• حواها (قوله أو لا يخرج  
• عنها) معطوف على يلزم  
• والتقدير ما يلزم الظرفية  
• أو لا يخرج وقوله ولا يخرج  
• عنها الية عطف نفسه  
• على قوله يلزم الظرفية  
• لانه يعلم من كونه يلزم  
• الظرفية انه لا يخرج عنها  
• (قوله شرطية) وخزم يرى  
• بحذف الحركة المقدرة في  
• الالف أو أشبعت الراء  
• (قوله أو لزوم) ظرفية أو  
• شبهها) أى حذف أو لزوم  
• ظرفية فقيه حذف أربعة  
• أشياء العاطف الاوّل ولزم  
• وفاعله وظرفية (قوله بل  
• هو لازم للظرفية أو شبهها)  
• أى لا يخرج عنها الابعنى  
• انه لازم للظرفية تارة  
• ولشبهها أخرى لانه لا معنى  
• له اذا لازم لشي لا ينفك  
• عنه والا لم يكن اللزوم  
• لزوما (قوله واقعا على من)  
• أى جر من فهو على حذف  
• مضاف (قوله من غير  
• تشريك) أى من غير  
• اشتراط أو مع قطع النظر  
• عن التشريك بل وعدمه  
• فافعل مع هو الذى

منه نحو رميت مرى وذهبت مذهبا وجلست مجلدا وشمل قوله لما فى أصله الفعل وغيره مما اشتق من  
المصدر نحو أنارام مرى وأعجبنى جلاوتك مجلسا وفهم من قوله وشرط كون ذامقسان العامل فيه  
قد يكون غير مجتمع معه فى الاصل المشتق منه وان ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقبس وذلك  
قوله لم يزيد من جر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا فالعامل فى هذا الاستقرار وليس مما اجتمع  
معه فى أصله ولو عمل فى من جر جر وفي مقعد مقعد وفي مناط ناط لكان مقبسا وشرط مبتدوا الإشارة  
الى المصدر المشتق ومقبسا خبر كون وأن وما بعدها خبر المبتدأ وظرفا منصوب على الحال من فاعل  
يقع ولما متعلق بظرفا أو فى موضع الصفة لظرفا فاما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما وفى ومع  
منه لمان باجتماع ثم قال (وما يرى طرفا وغير طرف • فذلك وتصرف فى العرف)  
(وغير ذى التصرف الذى لازم • ظرفية أو شبهها من الكلام)

يعنى ان ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى فانه يسمى فى عرف  
النحويين وأصحاب الاحكام متصرفا نحو يوم ومكان فيستعمل طرفا نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك  
وغير ظرف نحو أعجبنى يوم الجمعة ونظرت الى مكانك وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها الية نحو  
سبح من يوم بعينه فقط وعوض أو لا يخرج عنها الا الى شبيهها والمراد بشبهها الجرمين نحو عند فانه  
لا يستعمل الا لظرفا نحو جلست عندك أو جرحوا رعين نحو خرجت من عندك فانه يسمى فى الاصطلاح  
غير متصرف ومأموصولة ويرى صلتهما والظواهر اقلية والمفعول الاوّل مستتر فى يرى وظرفا  
مفعول ثان يلزم ولا يجوز أن تكون ماسرطة واما جواب الشرط وغير مبتدأ وغيره الذى وظرفية  
مفعول يلزم أو شبهها معطوف على محذوف تقديره أو لزوم ظرفية أو شبهها وهو عند فانه يلزم أحد  
هذين ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط  
وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها أو على هذا التقسيم ومن الكلام متعلق بشبهها ويكون  
الكلم على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون متعلقا يلزم ويكون الكلام واقعا على الظروف التى  
تستعمل طرفا أو شبهها ثم قال (وقد ينوب عن مكان مصدر • وذلك فى ظرف الزمان يكتر)

يعنى أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان الا ان يابته عن ظرف المكان قليلة وفهم  
ذلك من قوله وقد ينوب ويابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك فى قوله يكتر ويابته عنهما هو  
من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فن يابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب  
زيد أى مكان قرب زيد ومن يابته عن ظرف الزمان قولهم آتيت طلوع الشمس أى وقت طلوع  
الشمس والإشارة بقوله ذلك الى يابته المصدر عن الطرف  
(المفعول معه) •

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة من غير  
تشريك فى الحكم ومعها متعلق بالمفعول والهاء عائدة على آل لانها موصولة وقد استغنى الناظم عن  
الحدا بالمثل فقال (ينصب تالى الواو مفعولا معه • فى نحو سيرى والطريق مسرعه)

يعنى ان حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو سيرى والطريق أى مع  
الطريق وتالى الواو مفعول ليرسم فاعله ينصب ومفعولا حال منه ومسرعه حال من الباقى فى سيرى  
ثم قال (بما من الفعل وشبهه سبق • ذا النصب لا بالواو فى القول الا حق)

لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه ينصب بين فى هذا البيت الناصبه وفهم من قوله بما من  
الفعل وشبهه انه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب سيديويه والجهور والمراد  
بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثل الفعل استوى الماء والخشبية ومثال شبهه  
الماء استوى والخشبية وأعجبنى استوا الماء والخشبية وفهم من قوله سبق ان المفعول معه لا يتقدم

بذكر لبيان من فعل معه الفعل ولا ينظر الى غير هذا من تشريك وأعدمه



(قوله في القول المختار) أشار إلى أن الحق ليس على باب بل هو بمعنى الحق لأن مقابله باطل لاحق قبل عبره بالحق نادى بجمع عبد القاهر لأنه أحد الأربعة المدونين الأولين أولهم (٧٣) سيدنا على رضى الله عنه فانه سب في تدوين النحو الثاني سيدنا الشافعي رضى الله

عنه دون الأصول الثالث الخليل دون العروض الرابع عبد القاهر دون المعاني والبيان (قوله) وبدما استفهام) جواب سؤال مقدر تقديره قد نصبت العرب على المعبة من غير تقديم فعل ولا شبهه فما جوابه فقال نصب بفعل كونه الخ (قوله) ضعف) بالفتح والضم وهما بمعنى واحد خلافاً لمن فرق جعل الفتح في المعاني والضم في الأجسام (قوله) لأنه لا ضعف فيه) أي ولأنه الأصل فإن لا يعدل عنه مع قوته أولى (قوله) جلست والحائط) ومنه استوى الماء والخشبة لأن استوى بمعنى ارتفع والمراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته فلامعنى للعطف فإن جعل استوى بمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أي وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء صحيح العطف ولا يتأني هنا أن يكون استوى بمعنى استقام كذا في الرضى وقال شيخنا بصح العطف في هذا المثال على جعل استوى بمعنى ثبت الماء والخشبة في مرتبة (قوله) ثم ان مالا يجوز فيه العطف

على عامه وقوله لا بالواو إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني ان الناصب لا يفعل معه الواو ورد بايم الواو كانت الناصبة لا تصل الضمير بها في نحو قول الشاعر تكون واياها بما أملا به يدى (وزا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بما و ما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما واللاحق أفضل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل اوشبهه لا بالواو في القول المختار ثم قال

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب • بفعل كونه مضمرة بعض العرب)

يعنى انه يجوز نصب ما بعد الواو اذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف انت وقصعة من زيد وما أنت وزيد التقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيد أو كان المقدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب ان بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفاً على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف (بعض العرب فاعل ينصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا تكون لأن المضمرة هو الفعل ثم ان الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام قسم يترجح عطفه على النصب على المعبة وقسم يترجح نصبه على المعبة على العطف وقسم يمتنع فيه العطف وقد أشار إلى القسم الأول بقوله (والعطف ان يمكن بالضعف أحق) يعنى اذا أمكن العطف بالضعف كان راجحاً على النصب على المعبة نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وانما رجع العطف لأنه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وان يمكن تمرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر متقدم في التقدير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله (والنصب مختار لدى ضعف النسق) يعنى ان النصب على المعبة أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو قلت وزيدا لان العطف على ضمير الرفع المتصل بغيره كيد ولا فصل ضيف فلو قلت قلت أنا أو زيد كان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار ووضعت مضائق محذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله (والنصب ان لا يجوز العطف يجب) يعنى ان نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتيين احدهما لا يجوز فيها العطف لما منع لفظي نحو مالك وزيد الان العطف على الضمير المحرور ومن غير إعادة الجار يمنع عند الجمهور في جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظراً لان مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المحرور دون إعادة الجار وسيأتى في باب العطف ان شاء الله تعالى والاخرى لا يجوز فيها العطف لما منع معنوي نحو جاست والحائط وسيرى والطريق لأنه لا يصلح له المشاركة ثم ان مالا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين ان يكون مفعولاً معه كما تقدم وقسم يمتنع ان يكون مفعولاً معه فيجب اعتقاد عامل مضمرة والى ذلك أشار بقوله (أو اعتقد اضمار عامل نصب) يعنى اذا لم يصح عطفه ولا ينصب على المعبة قيمة تقدم ان نصبه مضمرة وذلك كقول الشاعر

علقها تينا وما باردا • حتى شبت همالة عنناها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعبة فيكون ما مفعولاً بفعل مضمرة تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد اضمار عامل نصب فيما يمتنع عطفه وينصب على المعبة كقوله عز وجل أجمع أمركم وشركاءكم فينتع العطف في شركاءكم لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب الا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعبة أى مع شركاءكم أو يكون مفعولاً بفعل مضمرة تقديره واجعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ ويجب خبره أو اعتقد معطوف على يجب وأول التغيير وجاز عطف

على قسمين) أى من حيث هو لا أحد الأقسام الثلاثة المتقدمة في كلام الشارح لأنها أقسام للصالح لكونه مفعولاً معه ولا يصح تقسيم أحدها إلى ما يمتنع كونه مفعولاً معه والى غيره (قوله) علقها الخ) هو من الرجل من الكامل (قوله) شبت أى غدت همالة (قوله) ويجوز نصبه على المعبة) اغماجاز لأنه كالنظر بخلاف ما اذا كان مفعولاً به لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب

على المفعولية الا الامر ونحوه (قوله خير) للنصب ٢ اللهم الا ان يقدر ضمير أى اعتقله اصحابه عامل والاقرب عطف اعتقله على جلة والنصب الخ وجاز عطف الانشاء على الخبر لان النصب يجب فيه معنى الامر أى أوجه (قوله الاستثناء) بشرط في الاستثناء حصول الفائدة فخرج في القوم الا اننا - أوجا في ناس الا يزيدا قالوا ليس استثناء وفيه (٧٣) نظر لاننا لانسلم عدم الفائدة لانه فاد مجبى .

اعتقد وهو طاب على يجب وهو خبر لان يجب في معنى أوجب ونصب مجزوم على جواب الامر

### الاستثناء

الاستثناء الاخرج بالاً واحداً واخواتها أدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشارك بين الفعل والحرف فالحرف الا وهى الاصل فى أدوات الاستثناء لان غيرها بقدرها ولذا بدأ بها فقال (ما استنتت الامع تمام ينصب) يعنى أن المستثنى بالابتصب اذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بالامن المستثنى غيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه ومعمل الموجب نحو قولك قام القوم الا يزيدا والمنى نحو ما قام أحد الا يزيدا لان الاول واجب النصب والثانى فيه تفصيل واليه أشار بقوله

(وبعدنى أو كفى انتب • اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع)

يعنى ان المستثنى بعد النى أو ما أشبهه وهو الاستفهام والتهى اذا كان متصلا اختيار اتباعه على نصبه على الاستثناء فخرج ما قام أحد الا يزيدا بالرفع وما مررت بأحد الا يزيدا بالجر أحسن مما قام أحد الا يزيدا وما مررت بأحد الا يزيدا بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى بعض الاول واذا كان منقطعا فافعه أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع هو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما فى المدار أحد الا يزيدا وأما بنو تميم فيعوز زينه عندهم النصب وهو الرابع والاتباع والى ذلك أشار بقوله (وعن تميم فيه ابدال وقع) يعنى ان بنى تميم يميزون فى المنقطع الابدال فيقولون ما فيها أحد الا يزيدا ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس • الا البعافر والالعيس

وما فى قوله ما استنتت الا مبتدأ موصول وصلته استنتت والضمير العائد الى الموصول محذوف تقديره استنتته ومع متعلق باستنتت وينصب خبر ما هو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما مترطبه منصوبة باستنتت وينصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوم وما مرفوعا ووقف عليه بالسكون وانتب فعل أمر واتباع مفعول بانتب وبعدنى متعلق بانتب ويجوز ضم التاء من انتب فيكون مبيئا للمفعول فيرتفع به اتباع على انه نائب عن الفاعل والاول اجدولنا نسبة لقوله بعد وانصب ما انقطع وما موصولة وصلتها انقطع وابدال مبتدأ ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقا بالاستقرار الذى فى الخبر وفى تنكير ابدال اشعار بقلة اتباعه عند تميم ثم قال (وغير نصب سابق فى النى قد • بأتى) يعنى ان المستثنى اذا كان مقدما على المستثنى منه بعدنى قد يأتى غير منصوب فيكون مفرغاه العامل الذى قبله الاو يعرب هو بدلا منه قال سيبويه حدثني يونس أن قوما بؤتق يعرب بينهم يقولون ما لى الا أخولا ناصر فيجعلون ناصر بدلا وفهم من قوله قد يأتى ان غير النصب قليل وقد صرح ج - ذا المفهوم وقال (ولكن نصبه اختران ورد) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجز نصب وسابق واعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان اليه وقد يأتى خبر المبتدأ وفى النى متعلق بأتى وثبت أيضا فى بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير منون وارتفع سابق واعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفى النى متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتى وغير نصب حال من فاعل بأتى ونصب مضاف اليه وهو مصدر جمع يعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتى سابق فى النى غير منصوب ثم قال (وان يفرغ سابق الاملا • بعد لىكن كالأول اعلم)

القوم الا ناسا ويكون الغرض افادة هذا وعدم بيان أولئك الناس وفى العلم فى المستثنى مذاهب الاول انه فعل أو شبهه بقوية الا وهو مذهب السيراقى الثانى انه الفعل أو شبهه استقلالاً من غير تقويته بالا وهو مذهب ابن خروف الثالث فعل مقدر وهو استنتت وهو مذهب الزجاج والصحيح القول الرابع وهو انه الا (قوله والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه) فان قلت جاء بنوك الا يزيدا منقطع اذا كان زيد ليس ابن الخطاب فالجواب أن المراد ان يكون المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه وزيد ليس بعض بنه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) أى ان صح تسلط العامل على ما - لى الا بخلاف ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع زيد الا الضرر ولا يجوز زينه الا بدال (قوله وغير نصب سابق الخ) الشيخ هنا غير بصرى (قوله فيجعلون ناصر بدلا) أى بدل كل وصار ما قبل الامفرغالما بعدها وأريد بالعام خاص

(١٠ - مكدوى) لان العام مع رفاهة على عمومه لا يبدل من الخاص (قوله سابق الا) لا يصح فيه الاتيون اذ يحذف التنوين يلزم حذف ساكن الويد من غير اسكان ما قبله وليس له اهم فى علم العروض بل ليدكره أصلا وانما كان

مستغفلن في الرجز مجموع الوند لانه متفرع عن معاصيلن في الهزج بالتقديم فيصير هيلن مغاور و زنه مستغفلن (قوله نحو ما في الدار  
 الازيد) انظر مع ذكره قبيل حكاية سيبويه عن نونس ويجاب بانه يجوز الوجهان أي كون ما بعد الامع ولا ما قبلها وكون ما بعد  
 الامتد أمور ما قبلها خبرا مقدماتان قلت ما معنى التفرغ على الثاني فالجواب انه تفرغ ما قبل الا عن الخبر به لم تثنى منه  
 وأما التفسير المشهور والتفرغ بغيري على الغالب وأما نحو ما قام زيد الا عمر وقال ابيه بمعنى لكن فان نصبت عمرا م كان التقدير  
 ما قام زيد ولا غيره لكن المراد بحيث يكون ما قبل الامتد ما بعد ما خرج هذا ونحوه فلا يقال فيه مفرغ (قوله ويكون التفرغ  
 في جميع المعمولات) المراد بالمعمول المعمول بغير الحرف وغير ما ناب عنه الحرف والاقام لا والمنادى لا يصبح معهما تفرغ  
 (قوله الامع المصدر المؤكد) وأما قوله تعالى ان نظن الاظنا فاما ان يكون المعنى الاظنا ضاعفا وعلى تقصير نظن فنعتقد فيكون  
 ظنا مفعولا به وحكي عن الفراء ان الا في غير موضعها أي ان نحن الاظن ظنا (قوله ولكن كعدم الا) أي يكون الحكم كحكم عدم الا  
 أو يكون حكم التالي لا لا كحكم عدم الا أو حكم الكلام كحكم عدم الا (قوله وألغ الا) يؤخذ منه ان الاهی العاملة (قوله مالك من  
 شيخنا الخ) يريد ان رسمه ليس مما لا (٧٤) لعملة وقد شرط في التوضيح ان يكون مما لا أي يكون المعنى واحدا

أوالرسم نوع من العمل  
 فليسا معي واحدا إذ  
 الرسم والرمل نوعان من  
 سير الابل إلا أن يجاب بأن  
 كلام التوضيح فرض مثال  
 ويزاد عليه العض  
 والاستعمال والاضراب  
 وعبارته مزوجة أو تلاحا  
 اسم مماثل لما قبلها أو  
 بعضه أو مشتمل عليه أو  
 مضرب اليه عنه فرسجه  
 بدل من عمله بدل بعض  
 من كل ورمله معطوف على  
 رسمه وقال ابن خروف  
 رسمه ورمله بدل تفصيل  
 من عمله وهذا كل العمل  
 والرسم الرض والرمل  
 الامراع وقد يقال ان  
 العمل عام أريد به مخصوص  
 وهو الرسم واشيخ الجبل  
 وفيه اشارة الى ارضيخ  
 التعليم ان سار سيرا مجموعا  
 كان التاميد كذلك بحسب

يعنى ما قبل الا اذا كان هرا لما بعد ما فلاحكم لا لا فتكون كأنها لم تذكرو ولا يكون ذلك الا في نفي  
 أو شبهه وكان حقان يثبه على ذلك وانما ترك التنبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان  
 السابق فيه عاملا نحو ما قام الازيد وما كان غير عامل نحو ما في الدار الازيد ويكون التفرغ في جميع  
 المعمولات الامع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الاضربا وسابق مفعول لم يسم فاعله بيفرغ والا  
 مفعول بسابق ولما متعلق بيفرغ و بعد صلة لما وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه بعده  
 أي بعد الا أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ما وهذا الوجهان ذكرهما  
 المرادى ويحتمل ان يكون عائد على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم ويحتمل ان يكون  
 عائد على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لا أي يكن الكلام والظاهر ان ما في قوله كما  
 زائدة ولو في موضع جراب الكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم الا ثم اعلم ان الاتسار للتوكيد  
 ولغير التوكيد وقد أشار الى تكرر احواله للتوكيد فقال  
 (ألغ الاذات توكيد كالا • تكررهم الا الفتي الا العلاء)

يعنى ان الاذات تكرر للتوكيد وأقيمت والغاؤها هو ان لا تنصب وتنفى مع البدل نحو ما قام الا  
 أخوك الازيد فلو أقطت الاصح الكلام فتقول ما قام الأخوك زيد وكررت لتوكيد الا الاولي  
 ومثله بقوله الا الفتي الا العلاء فلا بدل من الفتي والتقدير لا تكررهم الا الفتي العلاء فلا هو الفتي  
 ومع عطف الذق نحو ما قام الأخوك والازيد فلو قلت ما قام الأخوك زيد لصح الكلام وقد جمع  
 الشاعر بينهما فقال مالك من شيخنا الاعمله • الارسجه والارمله  
 وذات توكيد حال من الاثم ان تكرر احواله تغير التوكيد يكون مع التفرغ ومع غيره وقد أشار الى  
 الاول بقوله (وان تكرر لا لتوكيد فمع • تفرغ التأثير بالعامل دع)  
 (في واحد مما بالا استثنى • وليس عن نصب سواء معنى)  
 فقدم ان التفرغ هو ان يكون ما قبل الاما لما بعد ما فاذا كررت الا في التفرغ فانه يترك تأثير  
 العامل الذي هو الا في واحد من المستثنين أو المستثنيات ويكون بحسب ما يطلب ما قبل الا وما عدا  
 الاصل وان سار سيرا مضموما كان التاميد كذلك وذلك لان كل كلام يبرز من القلب فعليه حالة القلب الذي منه الواحد  
 برز فاذا خرج الكلام من انقلب بحالة وصل الى قلب التاميد تلك الحالة فان كان الشئ بحسب الظهور والراسمة والشهرة كان تليده  
 كذلك وان كان الشئ عمله يقصد به وجه الله كان تليده كذلك (قوله يترك تأثير العامل الذي هو الا في واحد) اعلم ان التفرغ انما  
 يكون بالنسبة الى واحد فتكون الا ليست عاملة فيه فلا تستحق ان تسمى عاملة بالنسبة اليه والابا بالنسبة الى بقية المستثنيات عاملة  
 والمراد بالعامل في البيت العامل بالنسبة للمفرغ اليه ولا يكون الا ما قبل الاول لذلك قال ابن هشام فان كان العامل الذي قبل المفرا  
 تركته يؤثر في واحد وتقدير البيت فمع تفرغ ترك التأثير بالعامل باقيا في واحد كذا سبكه الاشعوف وهذا لا ينافي ما درج عليه  
 انما ظن من ان الاهی العاملة لان كون العاملة بالنسبة لغير المفرغ اليه • (قوله كان التقدير الخ) كذا في الاصل الذي بأيدينا  
 ولعل في العبارة سقطا وقوله شيخنا له شيخنا بشين وفون وجم بوزن سبب وسكن للضرورة اه

الواحد منصوباً وفهم من قوله في واحد ان ترك العمل بالاليس مخصوصاً بواحد دون واحد بل يجوز الغناء الا في الاول دون الثاني والثالث وفي الثاني دون الاول والثالث وفي الثالث دون الاول والثاني فتقول ما قام الازيد الاعمر الاخلاذ وما قام الازيد الاعمر والاخلاذ وما قام الازيد الاعمر الا خاله وقوله وايض عن نصب سواء معني يعني ان ماسوى المستثنى الذي تلغى الامعه ينصب ونصبه بالعامل الذي هو الا وعلى هذا لوجه حمل المرادى العامل وجه ابن عقيل على انه العامل الذي قبل الا ويجعل دع معني اجعل وما ذكره المرادى أصرب لثلاثة أوجه الاول ان فيه التنيه على ان الاهى العامل في المستثنى وهو موافق لتصریح الناظم به في غير هذا النظم الثاني ان دع معني اجعل غير معهود في اللغة وانما يكون دع معني اترك الثالث ان ما قبل الا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو ما في الدار الازيد وقوله وان تكرر شرطوني بكر رخصير يعود على الاولا عاطفة على معطوف مقدر وتقديره لغير التوكيد والتوكيد والتأثير مفعول مقدم بدع ومع متعلق بدع وكذلك في واحد وما موصولة واقعة على المستثنيات واستثنى صلتها وبالامتعلق باستثنى واخصير المستكن في استثنى هو الراضين الصلة والموصول ومعني اسم ليس وعن نصب متعلق به وخصير ليس محذوف تقديره وليس في ذلك أو ليس معن عن نصب سواء موجود او محتمل أن يكون اسم ليس مضمراً تقديره ذلك ومعني خبرها ووقف عليه بالسكون على لغير بيعة والاول أظهر ثم ان تكرار الا لغير التوكيد في غير التفريغ على قهين الاول أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه والاخر أن يكون متأخر عنه وقد أشار الى

الاول بقوله (ودون تفريغ مع التقدم • نصب الجميع احكم به والترزم)

يعني أن الاستثناء التام اذا تكررت فيه الالف توكيد وكان المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو ما قام الازيد الاعمر والاخلاذ القوم ودون ومع به منتهلقات باحكم ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفي قوله والترزم زيادة فائدة وهي أن قوله احكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لان الحكم بالشي قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً وقوله والترزم نص في الوجوب ثم أشار الى الثاني بقوله

(وانصب لتأخري وحي واحد • منها كالم لو كان دون زائد)

يعني أن المستثنيات اذا كانت متأخرة عن المستثنى منه نصب جميعها الا واحداً منها فانه يحكم له بحكم ما لم يتكرر فيه الا وينصب وجوباً اذا كان الاستثناء موجباً نحو ما قام القوم الازيد الاعمر ويترجم اتباعه على نصبه ان كان منفياً وفهم من قوله وحي واحد منها ان الواحد الذي يجاء به يجوز أن يكون الاول أو الثاني أو الثالث فتقول ما قام أحد الازيد الاعمر والاخلاذ وما قام أحد الازيد الاعمر والاخلاذ وما قام أحد الازيد الاعمر الا ان ذلك الواحد هو الاول ثم مثل بقوله

(كلم بقوا الامر والاعلى • وحكمها في القصد حكم الاول)

يجوز في هذا المثال رفع الاول بدل من الواو في بقوا ونصبه على الاستثناء وهو الوجود ويجوز نصب امر و رفع على ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الاول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الاول فان كان منحرفاً كان ما زاد عليه كذلك وان كان مدخلاً كان ما زاد عليه كذلك وبيان ذلك انك اذا قلت قام القوم الازيد الاعمر والاخلاذ افهى كلها منحرفة من القوم وان قلت ما قام أحد الازيد الاعمر والاخلاذ افهى كلها مدخلة والمراد بها الخراج الاول من المستثنى منه ثم اخراج الثاني مما بقي بعد اخراج الاول ثم اخراج الثالث مما بقي بعد اخراج الاول والثاني ولتأخير متعلق بالنصب والظاهر ان اللام معني مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكافي موضع الحال من واحد لا اختصاصه باصفة أو صفة بعد صفة وما كافة ولو مصدرية وهي على حذف مضاف أي كمال وكان هنا نامة معني وجدودون في موضع الحال والتقدير وحي واحد منها كمال وجوده دون زائد عليه ثم أشار الى القسم الثاني من

(قوله لثلاثة أوجه) سوابه

لوجهين اذ يصح أن ما

قبل الا في ما في الدار الا

زيدا مثل لانه هو

الاستقرار أو الجار

والمرور وكل منهما قبل

الابل لوجه واحد ولما

أن الا لا يستحق أن تسمى

عاملة بالنسبة الى المخرج

اليه (قوله ودون تفريغ

الخ) ان قلت لم يجوز غير

النصب كما اذا لم يتكرر الا

وقدم المستثنى كما تقدم في

قوله وغير نصب سابق الخ

قلت ليس في ذلك الا السماع

وانه لم يرد عن العرب وأما

الجواب بانه لورفع الجميع

لتعدد الفاعل وان اعمل

واحد لزم الترجيح بلا

مرجح فأقول فيه تطرلم

لا يجوز أن يرفع واحد

منها ولا يتعين كونه الاول

أو غيره وينصب الباقي كما

في مسألة التأخير وما لزمه

من الترجيح الخ يلزمه في

مسئلة التأخير تامل (قوله

وانصب) أي وجوباً (قوله

وان كان مدخلاً) أي في

الحكموم به وهو مبنى على

أن المستثنى محكوم عليه

(قوله وما كافة) أي كفت

الكاف عن دخولها على لو

(قوله فانها عند ما نظرف) أي ظرف مكان بمعنى وسط كما في الشيخ خالد على التوضيح وعبارة الرضوخ إنما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا (٧٦) سوى أي مستويا ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن

أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال

(واستن مجرورا بغير معربا • بما يستثنى بالانسيا)

يعنى أن غيرا يستثنى بها مجرور بإضافتها اليه وتكون هي معرفة بما يستحقه الاسم الواقع بعد الامن وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية فتقول قام القوم غير زيد بوجوب النصب لانك تقول قام القوم الا يزيد وما فيها أحد غير فرس برجحان النصب وما قام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير أن تكون صفة واجبة الاضافة لخالف موصوفها وقد تقطع عن الاضافة لفظا لامعنى فبني على الضم وتعمل بمعنى الاكاذ كرفي هذا الباب ومجرور مفعول باستثنى وبغير متعلق باستثنى ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعرب وما موصولة وصلتها بالنسب ولـ متنى متعلق بنسب وبالامتعلق بمـ متنى ثم قال (واسوى وسوى سواء اجعلا • على الاصح ما تقرر جعللا)

ذكر ان في سوى ثلاث لغات الفصيح كسر السين وضمها والدمع فتح السين وانها كما استثنى بها كإد- متنى بغير وترب بما يرب به غير الا أنه بقدر في المقصورة الأعراب وأشار بقوله على الاصح الى مخالفة سيبويه والخليل فيها فانها عند ما نظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية الا في الشعر قال سيبويه رحمه الله في باب ما يحتمل في الشعر وجعلوا ما لا يجي في الكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الالهام وذلك قول المرار بن سلامة الجهلي

ولا ينطق الفعشا من كان منه هو • اذا جلسا ومانا ولا من- وائنا

وقال الاعشى • وما صدقت من أهالها سوائنا • اه واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واضحة تشهد بشواهد هي مذكورة في كتابه فلا تطيل بها وفهم من قوله على الاصح أن مذهب سيبويه صحيح الا أن مذهبه أصح منه ووقف على اجعل بالالف لانها مبتدلة من نون التوكيد الخفيفة ثم أشار الى القسم الثالث والرابع فقال (واستن ناصبا بليس وخلا • وبعد أو يكون بعدلا)

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها ما لا يستعمل الا فعلا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون عمرو واقام أحد ليس زيدا ولا يكون عمرو وخبر لهما واهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرو ومنها ما يستعمل فعلا في نصب ما بعده وحرف جر في خبر ما بعده وهو خلا وعدا ولهما حالتان الاولى تجردهما من ما وانثانية اقترانها بما اذا كانا مجردين من ما جاز فيها وجهان النصب والجر والارح النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون والى ذلك أشار بقوله (واجرد بابي يكون ان ترد • وبعد ما نصب والمجرار قد ردد)

يعنى أن سابق يكون في البيت قبل هذا وهو ما خلا وعدا ويجوز المـ متنى بهما وفهم منه شرط التجرد فانه أحال على لفظهما وما خاليا من ما وفهم من قوله ان ترد أن الجر بهما جرح ثم أشار الى الحالة الثانية وهي اقترانها بما بقوله وبعد ما نصب أى اذا اقترن عدوا خلا بما فالوجه نصب المـ متنى بهما وإنما انتصب لان ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنين بما الى ذلك أشار بقوله والمجرار قد ردد وفهم من تنكير المجرور ومن قوله قد ردد أن الجر بهما مع ما قبلين وناصبا حال من فاعل استثنى و بليس متعلق باستثنى ومفعول ناصبا محذوف أى ناصبا المستثنى وبعد لافي موضع الحال من يكون وان ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والمجرار مبتدأ خبره قد ردد وسوخ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بماقال

معنى الوصف أى معنى الاستثناء الذى كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افاضة معنى البديل فتقول أنت في مكان عمرو أى بـ لانه لان البديل سادس البديل منه وكان مكانه ثم استعمل معنى البديل في الاستثناء لانك اذا قلت جاني ان قوم بديل زيد أفاد أن زيد المـ بانثى بجرود عن معنى البديلة ايضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان مـ ثم صار بمعنى مكان ثم بديل ثم معنى الاستثناء (قوله وفهم من قوله على الاصح الخ) أى لتكون المـ مثلية ظنية فمذهب سيبويه صحيح بالظـ رالى ما أقامه من الأدلة ومذهب المصنف أصح نظر الى ما أقامه من الأدلة فاندفع ما يقال كيف يكون مذهب سيبويه صحيحا مع كون مذهب الناظم أصح مع أن المذهبين متناقضان - سيبويه مذهبه انما نظرف والناظم مذهبه انها ليست ظرفا بل كغيره والادنى أن يقال عبر بالاصح بأدبام الامام وهو معنى صحيح لان المصنف

وحيث

يعتقد أن مذهب غيره باطل بدليل استشهاده بالشواهد وما أقامه من الأدلة (قوله وهو ليس

ولا يكون في اطلاق الفعل على لا يكون تعاقب للفعل على الحرف وقبل ليس حرف مطاوعا وقبل حرف في هذا الباب فعلى في غيره (قوله على البعض الخ) هـ هذا هو الحقيقي وأما القول بأنه عائد على اسم الفاعل فيرد فهو القوم اخوتك ليس زيد اذ لم يتقدم

ما يؤخذ منه اعم فاعل (قوله وكلمة معلق بفعال الخ) له سبق فلم يقل بعضهم اعراب هذا البيت فيه اشكال عند الاشياخ (قوله ونوزع في ذلك) بان هاتين اللغتين يستاني الاستثنائية بل في الترجمة (قوله (٧٧) الحال وصف) فرق بين النعت والحال بان

الذمت لتقبل الشبوح  
خفا في كل رجل قائم أقل  
أفرادا من جاء في كل رجل  
فانما فقوم كل رجل قائم  
باق في جميع الانخاص  
والحال مقيدة لغيره الجمع  
فهذه مقيدة للعامل  
والنعت مقيدة لافراده  
وهذا الفرق في التكرات  
والمعارف اذ النعت لا يفهم  
في حال وانما يفهم ذلك فيه  
من سياق الكلام لا من  
لفظ النعت بخلاف الحال  
ولم تبين لانها لم تشرب معنى  
في (قوله في حال) قال  
الضرب من غير تنوين على  
نية لفظ المضاف اليه (قوله  
واعترضه بالوصف  
المنصوب) عبارة ابن  
الناظم فيه ادخال حكم في  
الحدوانه غير مانع لانه يشمل  
النعت ألا ترى ان قولك  
رأيت رجلا راكبا  
رأيت رجلا في حال ركوب  
كأن قولك جاء زيد ضاحكا  
في معنى جاء زيد في حال  
ضحك اه فقوله بالوصف  
المنصوب لان المرفوع  
والمجرور خارجان بقوله  
منتصب (قوله منتقلا) انما  
كان الغالب في الحال  
الاتقال لانها من حال  
يحول اذا تغير وانما كان  
الغالب فيها الاشتقاق لانها  
للدلالة على حصول وصف

(وحيث جرافه ما حرفان • كما هو ان نصبا فعلان)

يعني ان خلا وعدا اذا جرابا مدهما كانا حرفي جرابا وانصبا كانا فعليين والمستثنى حينئذ مفعول  
بهما وفهم منه انهما اذا جرابا كانا حرفين سواء اقرتا بما أو تجردا منها وكذلك ان نصبا كانا فعليين مطلقا  
وفهم منه ان ما قبله اذا جرابا زائدة لان المصدرية لا يلبها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان  
لانه في معنى محكوم بجر فيتهما أو كما متعلق بفعال لانه ايضا في معنى محكوم بفعليتهما ويجوز ان يكون  
حيث شرطاً والفاء جوابه على مذهب الفراء لانه يميزان يجوز مجيئ دون ما والعامل فيها حينئذ  
الفعل الذي يدهما ثم قال (وتكلا حاشا ولا نصب ما • وقيل حاش وحشا فاحفظهما)  
يعني ان حاشا مثل خلا في انها مبتدئ بها ويجوز في المستثنى بها النصب والجر على الوجه الذي جاز في  
خلا وقد تقدم ولما كانت حاشا مخالفا لفعال في انه لا يجوز اقرتا بما نبيه على ذلك بقوله ولا نصب ما  
يعني ان حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان في حاشا ثلاث لغات نبيه على ذلك بقوله وقيل  
حاش وحشا فاحفظهما ونوزع في ذلك • (الحال) •

يجوز في الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين

(الحال وصف فضلة منتصب • مفهوم في حال) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
المشبهة وأمثله المبالغة وأفعال التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالخبر نحو زيد فاضل والمراد  
بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما لا يجب ذكره اما وقوعه سادسا للخبر نحو ضرب  
زيدا قائما أو لتوقف المعنى عليه كقوله انما الميت من يعيش كثيرا • كاستفائه قليل الرجاء  
وحال الشارح قوله منتصب على جازر النصب واعترضه بوصف المنصوب وحله المرادى على واجب  
النصب فيخرج النعت لانه غير لازم للنصب وهو ظاهر لان النصب من أحكام الحال اللازمة له  
وخرج بقوله مفهوم في حال التعمير نحو لله دره فارسا لانه لا يفهم في حال لكونه على تقدير من وسامح  
الناظم في هذا التعريف لادخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لاجزء من ماهيته ثم مثل بعد  
استيفاء التعريف فقال (كفردا اذهب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسأيت  
وقوله الحال مبتدأ أو وصف خبره وفضلة ومنتصب وهم نعوت لوصف وايست من باب تعدد الخبر  
لانها فصول فهي نعوت للوصف ثم قال (وكونه منتقلا مشتقا • يغلب لكن ليس مستحقا)

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالحاق والالوان والمراد بالمشق اعماء الفاعلين والمفعولين  
والصفات المشبهة لان هذه كلها مشتقة من المصادر والغالب في الحال ان يكون منتقلا مشتقا نحو  
جاء زيد راكبا كما مر ان منتقلا لانه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب انه قد  
يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فمثال غير المنتقل قوله من خلق الله الزرافة يديها أطول من  
رجليها فالزرافة مفعول مجتق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهي لازمة لان كون  
يديها أطول من رجليها لازم لها أو مثال غير المشتق قوله عز وجل وتنجون من الجبال بيوتا فيبوءن غير  
مشتق وقوله (لكن ليس مستحقا) تنجيم للبيت لجواز الاستغناء عنه يغلب وكونه مبتدأ أو منتقلا  
ومشتقا خبرا ان لكونه يغلب خبر المبتدأ ويجوز في مستحقا فتح الحاء على انه اسم مفعول ويكون  
الضهير فيه عائدا على الفاعل يغلب أي ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا ويجوز كسر الحاء على انه  
اسم فاعل ويكون الضهير فيه عائدا على الحال ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معه ولا  
لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مشتقا ولما ذكر ان الحال قد تأتي غير مشتقة نبيه

لصاحبها وذلك انما هو له مشتقات (قوله لكن ليس مستحقا استدراكا كيد) أي كقولك زيد ليس منكر كالكلمة ساكن (قوله فيبوءنا  
غير مشتق) وهي حال مقدرة ذلك الخ من شري في الكشف وهو من جيد كلامه (قوله ولا بد الخ) وكذا على فتح الحاء اذ التقدير  
وكونه منتقلا مشتقا ليس مستحقا كما قدر الاشعري لفظه وانما اقتصر الشيخ المكودي على تقدير المجرور مع كسر الحاء لكون

على المواضع التي يكثر فيها جود الحلال فقال

(ويكثر الجود في سعروفي • مبدى تأول بلانكلف)

يعنى أن جود الحلال يكثر إذا دل على سعر كقولك بعث البرمدا بدرهم فدا منسوب على الحلال وهو جامد إلا أنه مؤول بانشتق لانه في معنى - معرا ويجوز أن يقدر معرا اسم فاعل فيكون حالاً من التاء في بعث وأن يكون - معرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالاً من البرمدا بفتح الهمزة - ومؤولا بالمشق غير متكلف وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخل في المبدى التأول وليس كذلك بل منه والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثلاً من المبدى التأول دون تكلف فقال

(كعبه مدا بكذا يدا بيد • وكزيد أسدا أى كاسد)

فذكر ثلاثة أنواع الاول أن يدل على السعر وهو قوله كعبه مدا بكذا وكان هذا مثال لقوله ويكثر الجود في سعر الثاني أن يدل على فاعله وهو قوله يدا بيد أى مناجزة الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله وكزيد أسدا أو فسر ذلك بقوله أى كاسد وفهم من قوله كعبه أن هذه المثل ليس محيى الحلال جامد المحصور فيها وينبغى أن تجهل الكاف في قوله أى كاسد اسمها بمعنى مثل لأن الحلال أصلاً أن تكون وصفاً ويجوز أن تكون حرفاً ويكون قد قصد به نفي المعنى لا أهم الحلال بنفسها ثم قال

(والحلال ان عرف لفظاً فاعتقد • تنكيره معنى كوحده اجتهد)

حق الحلال أن يكون تكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يجيى بصورة المعرفة بالالف واللام فيجوز يادتم نحو داخلوا الاول فالاول وبصورة المضاف الى المعرفة فيصيركم بتأويله في التكرة نحو اجتهد وحده أى منفرداً والحال مستد أن عرف شرطاً فاعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظاً على اسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى وخبر المبتدأ اجلة الشرط والجواب ثم قال

(ومصدر من تكرر حالاً يقع • بكثره كبقته زيد طلم)

حق الحلال أن يكون وصفاً كما تقدم لانه صفة لأصحابه في المعنى وخبر عنه أيضاً وقد يقع المصدر موضع الحلال كما يقع صفة وخبر وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف في ورود المصدر حالاً كقوله عز وجل وادعوه خوفاً وطمعاً وهو كغيرهم كثير ولا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الاظم بكثره اشعار بالقياس ونهه منه أن وقوع المصدر للمعرفة حالاً قليل لتخصيصه الكثرة بالتنكير ومصدر مبتدأ أو متكبر بفته ويقع خبره وحالاً من فاعل يقع المستتر وبكثره متعلق يقع بفته نغلة من البغت والبغت أن يفعل الشئ قال الشاعر

ولكنهم يا فؤا ولم أدر بفته • وأعظم شئ حين يفجوك البغت

فقول بفته لجأه وبفته بفته أى مفاجأة ثم قال

(ولم ينكسر غالباً والحال ان • لم يتأخر أو يخصص أو يبين)

(مر بعد نفي أو مضاهية كالا • يبيخ امرؤ على امرئ مستسهلاً)

حق صاحب الحلال أن يكون معرفة لانه مخبر عنه بالمال في المعنى وقد يجيى تكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالتكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ فن مسوغات تنكير صاحب الحلال أن يتأخر عن الحلال وهو المنبه عليه بقوله ان لم يتأخر ومثاله في الدار قائم أرحل ومنه قول الشاعر

(وبالمدى منى بينا لو علمته • شعوب وان تستهدى العين تشهد)

فصاحب الحلال شعوب وبيناً منسوب على الحلال وأصله شعوب بين ومنها أنه يكون مخصصاً وهو

المحرور وهو المنفصود (قوله كعبه مدا بكذا) الحق انه حال مؤولة لانه أريد بالحلال غير معناه الحقبى وهو معرر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله والعذر له ان هذا من عطف العام على الخاص وأما ابن هشام فمر على أن الدال على سعر ليس داخل في مبدى التأول (قوله انما بمعنى مثل) فيكون أسدا مؤولا بحدف المضاف فهو داخل في مبدى تأول (قوله ويكون قد قصد به تغيير المعنى) أى باعتبار الأصل فأسد مؤول بشجاع فالاصل زيد كاسد في الشجاعة ثم حذف الكاف واستعير لفظ أسد لشجاع (قوله وحده) أى متوحداً وتأويله من لفظه أولى على ما نأهه (قوله ومصدر) • تنكسر) خرج به للمعرفة فوقعه حالاً قليل كقولهم أرسلها العرلى وجاء وحده (قوله وأجاز المبرد القياس عليه) أى في النوعي لا مطلقاً نحو جاء زيد مرعة (قوله شعوب) هو مفرد ومعناه التحول ويناحل منه

المنبه عليه بقوله أو يخص وشمل صورتين الأولى أن يخص بالوصف كقوله عز وجل فيها يفرق كل أمر حكيم أمر من عندنا والثانية أن يخص بالاضافة الى تكرة كقوله تعالى في أربعة أيام سواء ومنها أن يكون بعدني وهو المنبه عليه بقوله أو بين من بعدني أي يظهر بعدني ومثاله ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله عز وجل وما أهلككم من قريته الأولى كتاب معلوم ومنها أن يكون بعد مشابه للنفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى • لنفسك العذر في إعادها الاملا الثانية النهي ومثاله لا يقم أحد ضاحكا ومنه قوله

لا يركن أحد الى الاجسام • يوم الوعى متقوفا للحال

فهذه ست موقوفات وقد مثل الناطم للصورة الأخيرة بقوله لا يسبح امرؤ على امرئ مستسلا فستسلا لحال من امرئ الأول وسوق ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالباً أن صاحب الحال يكون تكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب حكى سيويه من كلام العرب مرت بما وعد رجل وقولهم وعليه ما نئ يضار في الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى رجال قياما وذو الحال • فعول لم يسم فاعله بين كروغالبيا حاله وان لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف للدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بين ثم قال (وسبق حال ما بحرف جرد • أو أو لا آمنه فقد ورد)

يعنى أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر التعويين تقديم الحال عليه نحو مرتت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مرتت قائمة بهند قال المؤلف وهذا الذي منعه لا آمنه أن الورد في كلام العرب وقد استدلل الناطم على جواز ذلك بشواهد منها قوله

تسليت طارعتكم بعد بعدكم • بذكر حتى كأنكم عندي

فطار حال من الكافي في عنكم وهو مجرور بمن فان قلت قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور ان ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالاضافة لا يمنع أن يسبقه الحال أما المرفوع والمنصوب فلا اشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا يزيد وضربت منطلقه هند أو أما المجرور بالاضافة فقد حكى الاجماع على منع جواز تقديم الحال عليه قلت هذا المفهوم معطل وانما خص المجرور بالحرف لانها هي المسئلة التي تعرض للتعويين لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضى قوله ولا آمنه انفراد الجواز بل هو غير مان له ويكون في ذلك تابع للغيره وسبق حال مفعول مقدم بأبوابه وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول يسبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوابا تدعى التعويين وظاهره انه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من ان بعضهم أجازوه فوجب اعادته على الاكثربن والهاتف في آمنه عائدة على سبق ثم قال

(ولا تجزى حال من المضاف له • الا اذا اقتضى المضاف عمله)

(أو كان جزء ماله أضيفا • أو مثل جزئه فلا تجزى)

يعنى ان صاحب الحال لا يكون مضافا اليه الا في ثلاثة مواضع الأولى أن يقتضى المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جارا يجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله تعالى الى الله مرجعكم جميعا ومثله قوله أعجبتني ضرب هند قائمة وأن اضرب هند قاعدة نضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لان الحال لا يعمل فيها الا فعل أو ماقى معناه الثاني أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كقوله عز وجل وزعمنا في صدورهم من غل اخوانا فالصدور بهض ما أضيف اليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في صحة الاستغناء به عن الاول كقوله عز وجل أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا لعمه أنبىع ابراهيم فلو كان المضاف اليه غير ما ذكر لم يجز ان يان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وانما

(قوله أمرا) حال من أمر  
المضاف اليه كل وبحث في  
ذلك بأنه ليس من أقسام  
المضاف له الذي يأتي الحال  
منه وسألت الشيخ بأنه هل  
يكون بما كان المضاف  
فيه مثل جزء المضاف اليه  
فاجاب بأنه لا يصح حذف  
كل لفوات العموم بخلاف  
اتبوع املة ابراهيم حنيفا  
(قوله أو مضاهيه) وجه  
المضاهاة عدم الثبوت  
في المستفهم عنه والمنهسى  
عنه لان الاصل الا مثله  
(قوله الاجسام) بتقديم  
الحاء على الجسيم الرجوع  
الى وراه (قوله وصلى  
رجال) هذه رواية في  
أخرى وصلى وراه رجال  
قيام (قوله ولا تجزى الخ)  
اعلم ان النسخة الصحيحة  
هي التي يذكر فيها الايات  
في جميع الكتاب وفي بعض  
النسخ الاشارة ببعض  
البيت أو اليقين أو الايات  
الى الباقي وليست نسخة  
المؤلف شيخنا (قوله كقوله  
تعالى اليه مرجعكم جميعا)  
مصدر ميمي عامل



جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرهما بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ماقى معناه وأن العامل في الحال هو العالم في صاحبها فإذا كان المضاف مصدرا أو اسما فاعل فلا اشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معا وإذا كان المضاف بهض المضاف إليه أو مثل بعضه صار الأول معنى لصفة الاستغناء عنه وصار العامل في التقدير عاملا في المضاف إليه فالها من صدوره معمولة للاستقرار وإبراهيم معمول لا يتبع وحالا مفعول بتجزؤ ومن المضاف متعلق بتجزؤ اللام في له بمعنى إلى فإن أضاف متعديا إلى وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف إليه فإن المضاف في نحو غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه وهو جرحه وقوله فلا تجب فأى لا تجل عن الواجب في ذلك فهو تميم للبيت لصفة الاستغناء عنه ثم اعلم أن العامل في الحال إنما هو فعل أو شبهه أو ينضم معناه دون لفظه وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله

(والحال ان ينصب بفعل صرفا • أوصفة أشبهت المصرفا)  
(بخازرتقـدبعه كك مسرعا • ذاراحل ومخلصا زيد دعا)

يعنى أن العامل في الحال إذا كان فعلا متصرفا أو صفة مشبهة به جازت قدومه على عامه والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والامر والمراد بغير المتصرف ما لم يلفظ الماضى والمراد بالتشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا فالله لامة الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير المشبهة به أفعل التفضيل فإنه لا يبنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بثمانين الأول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو قوله مسرعا إذا راحل فذا مبتدأ أو راحل خبره ومسرها حال من الضمير المستتر في راحل وهو العائد على المبتدأ والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيد عا فزيد مبتدأ أو دعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه أنه إذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز في نحو ما أحسن هذا متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هذا أو لا ما متجردة أحسن هذا أو كذلك لا يجوز في نحو هذا أجل من زيد متجردة هذا متجردة أجل من زيد وفهم من المثاليين أن لكل واحد منهم ماصورتين أحدهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند إليه العامل والآخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثالهما في المثال الأول ذامسرها راحل وفي المثال الثانى زيد مخلصا دعا وإنما قصد الصورتين الأولىين للتشبيه على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى والحال مبتدأ أو ان ينصب شرط وبفعل متعلق ينصب وصرف في موضع الصفة أفعل وأوصفة معطوف على فعل وأشبهت المصرفا جلة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط وجاز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار إلى الثالث فقال (وعامل ضمن معنى الفعل لا • حروفه مؤخران به ملا)

يعنى أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل بثلاث كلمات فقال (كذلك ليت وكان) فذلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذى يفهم منه وليت حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمى وكان حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كما هافثال اسم الإشارة تلك هند منطاقة وذلك عمرو واحكاومثال التنى ليت عمرا مقبعا عندنا ومثال التشبيه كأنك طالعا البدر فاعلم في الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفي الثانى ليت لتضمنها معنى أتمى وفي الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر وما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترنجى وحرف التشبيه وما فى الشرط والاسم همام المقصود به التعظيم ثم قال (وندر • نحو سـيدمـستقر فى حير) هذا أيضا من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون

(قوله وحرف التشبيه)  
انظر مثاله فان هالتشبيه  
لاعمل لهما وانظر أيضا  
مثال ما فى الشرط اذا  
عمات فى الحال

حروفه وهو الطرف وحرف الجر مسوقة في باسم ما الحال له كما في نحو زيد عندك فاعدا وسعيد في هجر مستقرا فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الطرف والمجرور وليتا يتبهما مناب استقرار أو مستقرا والحال في هذا المثال الذي ذكره مؤكدة لان التقدير سعيد استقر في هجره مستقرا وانما فصل هذه المسئلة من تلك وما ذكر بعدها وان كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لانه قد مهم فيه تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو مستقر مقدم على عامله وهو في هجر ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ الدهوات مطويات بيمينه بنصب مطويات وحين أجاز تقديم الحال في مثل هذا الاخفش وهو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية وهي محكية بقول محذوف تقديره ونحو قولك ثم قال (ونحو زيد مفردا أنفع من • عمر وما نام استجاز لن حين) قد تقدم ان أفضل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك ان لا يتقدم عليه الحال لكن له من بة على العوامل الجامة لوجود لفظ الفعل فيه فاعتقر توسطه بين حاليين كالمثال المذكور فهو مبتدأ ومستجاز خبره وزيد مبتدأ خبره أنفع وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفردا حال من ذلك الضمير ومن عمر ومتعلق بأنفع ومعنا حال من عمر ووالعامل فيها أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه مفردا من عمر وفي حال كونه معانا وانما كان أنفع عاملا في الحالين لان صاحب الحال وهو الضمير المستر والمجرور عين معمولة له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله لن حين أي لم يضعف وهو خير بعد خبر ثم قال

(والحال قد يجيء ذات تعدد • مفردا علم وغير مفرد)

يعني أن الحال قد يجيء متعدد أي متكرر أو المراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فقال المفرد جاء زيدا كبا ومثال غير المفرد جاء زيدا كبا ضاحكا فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها وشمل وقوله وغير مفرد ثلاث صور الاولى أن يكون صاحب الحال متعددا او الحال مجتمعة نحو ومضركم الشمس والقمر دا بين الثانية أن يكون بتفريق مع ابلاء كل منهما صاحبه نحو لقيت مصعبا زيدا متخدرا الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم ابلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدا مصعبا متخدرا والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة جعل الاولى للثاني والثانية للاولى فصعبا في المثال حال من زيد ومتخدرا حال من التاء في لقيت والحال مبتدأ وخبره قد يجيء الخ والظاهر في قد أنها التحديق للتقليل والمفرد متعلق بجيء • ثم اعلم أن الحال على قهين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهي على قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار الى الاول بقوله (وعامل الحال ما قد أكد) يعني أن العامل في الحال قد يؤكدها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين الاول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل وأرسلناك للناس رسولا الثاني أن تكون موافقة لعاملها بمعنى لا قطعا كقوله تعالى ولا تعشوا في الارض مفسدين لان العشوة والفساد ولهذا المثال أشار بقوله (في نحو لا تعشوا في الارض مفسدا) ففسد حال من الفاعل بعث المستر والعامل فيه بعث وهو موافق له في معناه دون لفظه ثم أشار الى القسم الثاني من الحال المؤكدة بقوله (وان تؤكده جملة فمضمر • عاملها ولفظها بؤخر)

يعني ان الحال تجيء مؤكدة للجهة ويجب أن يكون عاملها مضمرا وأن تكون واجبة للتأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفا فالعامل فيها واجب الحديق تقديره ان كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه وان كان نا حقيقى أو أعرفى وانما لم يصح تقديره أعرفى أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدى اليه من تعدى فعل الفاعل المضمر المتصل الى مضمره المتصل لان التقدير أعرفى فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وانما يجب تأخير الحال لانها مؤكدة للجهة والمؤكدة بعد المؤكدة ويشترط في الجملة المؤكدة ان تكون اسمية وأن يكون جزأها معرفتين وأن

(قوله مؤكدة) ان أوبد بالاستقرار التمكن والثبوت والرسوخ لم تكن حالاً مؤكدة، قوله لا تعشوا يقال عشوا بعشوا (قوله وان تؤكده أى أنت أو الحال ويجوز فتح الكاف (قوله أحقه) ويصح تقديره حقه فعل أمر (قوله حقيقى) ويجوز تقديره أحق نفسى وما الزمه الشيخ انما هو اذا قدر أحقنى فقوله وانما يصح تقديره أعرفى أو أحق أى مع كون المفعول ضميرا متصلا

(قوله والمؤكدة لعاملها فعليه) أى (٨٢) جملة عامها جملة فعليه لأن الكلام في المؤكدة بالحال والله أعلم (قوله لا يؤكده إلا ما

قد عرف) لا يرد جواز نو كيد  
التكررة عند الكوفيين  
لأنه لا يجوز إلا إذا كانت  
التكررة محدودة فتكون  
مع... ورفعة لكن يلزم أن  
يجوز رجل من الكرام  
أبلك عطو فالان جزأى  
الجملة صارا معروفين  
بالوصف (قوله وذات  
منصوب به فعل محذوف  
الخ) من طغيان القلم لان  
ضمير بعدها عائد على  
الواو اعلى ذات وشرط  
الاشتغال عود الضمير  
على الاسم السابق فتعين  
الرفع والله أعلم لكن  
يقدر رابط في الخبر والتقدير  
ان فيها بعد الواو وحذف  
الجار والمجرور للضرورة  
أو لتكون المصنف يرى  
أنه قياسي وقد عهد حذف  
الضمير رابط للجملة الخبر  
به والمو يعد حذف الضمير  
الراجع للاسم المشتغل  
عنه مع نصبه على الاشتغال  
لا في القياس ولا في  
الضرورة (قوله ان أكثر  
هذه الاقسام) أى أكثر  
كل قسم من هذه الاقسام  
٣ منه مما تمنع فيه  
الواو كما يدل عليه كلام  
التوضيح ويجوز عند  
صاحب التخصيص في غير  
المضارع المثبت الايتان  
بالواو وبالضمير أو بهما  
فيكون المصنف ما شيا  
على طرفه (قوله ليس  
بكون مطلق) لعل وجهه  
ان ما ذكره الشارح أوضح ٢ (قوله منه مما تمنع) في العبارة تحريف ٨١ معصمه

يكونا جامدين وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها والمؤكدة لعاملها فعليه  
وهذه قسمها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأها معرفتين من تسميتها مؤكدة لأنه  
لا يؤكده إلا ما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأها جامدين من قوله وان تؤكده جملة لأنه لو كان  
أحد جزأها مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الاول وان تؤكده شرط وجوبه  
فمضمر عاملها ومضمر خبره مقدم وقوله وانظرها يؤخر جملة مستأنفة فأدلت حكماً غير الاول ثم اعلم أن  
الحال على قسمين مفردة وهو الاصل وقد تقدم وجملة ولما فرغ من القسم الاول شرع في القسم  
الثاني فقال (وموضع الحال تجي، جملة) يعنى أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ عليها انها  
في موضع نصب وشمل قوله جملة الاسمية والجملة الفعلية ومثل بالجملة الاسمية فقال (بما زيد  
وهو ناو وحله) وموضع ظرف مكان والعامل فيه تجي، أى تجي، الجملة في موضع الحال ثم قال  
(وذات به بمضارع ثبت • حوت ضمير او من الواو خات

يعنى أن الجملة الواقعة في موضع الحال اذا كانت فعليه متبدواة بفعل مضارع مثبت فانها تختوى على  
ضمير عائد على صاحب الحال وتختوى من الواو نحو ما زيد يضلحنا، زيد نقاد الخائب بين يديه وانما لم  
يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لانه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكيف لا تدخل الواو على  
المفرد فتقول ما زيد صاحبك كذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع وذات مبتدأ وهو مؤنث  
ذو معنى صاحب ومضارع • تعلق بيه وثبت في موضع الصفة لمضارع وحوت ضمير في موضع الخبر  
لذات دخلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملة خبر ان عن ذات ثم قال  
(وذات او بعدها مؤمبتدا • له المضارع اجعلن مسندا)

يعنى أن الجملة المصدرية بالفعل المضارع المثبت اذا وردت من كلام العرب مفرولة بالواو فليست  
الجملة حينئذ فعالية بل ينوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير  
الجملة اسمية وما ورد من ذلك قول العرب قت وأصلع عينيه ومعنى أصلع أصعب قال الله تعالى فصكت  
وجهاً أى ضربته وذات منصوب بفعل محذوف يقسمه أو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره أو  
وبعداها متعلق بأو والمضارع مفعول أول با جعلن ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندا والهاء في  
بمداها عائدة على الواو والضمير في له عائد على المبتدأ والتقدير أوف بعد الواو الدخلة على المضارع  
مبتدأ واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدأ المنزوى ثم قال

(جملة الحال سوى ما قدما • أو أو بعوضه رأو بهما)

يعنى أن الجملة الواقعة حالاً اذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو ما زيد  
والشمس طاله أو بالضمير دون واو نحو ما زيد على رأسه أو بالضمير والواو معا نحو ما زيد ويده  
على رأسه إلا أن قوله سوى ما قدما شامل للجملة الاسمية منفية ومثبتة وللجملة الفعلية المصدرية  
بالماضى مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبسوطة بالمضارع المنفى وليس على اطلاقه بل فيه تفصيل  
ذكره الشارح فانظره هناك والعذر له في اطلاقه ان أكثر هذه الاقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة  
فاعتمد في ذلك على الأكثر جملة الحال مبتدأ وخبره أو او وما بعده عطف عليه والعامل هنا في المجرور  
الواقع خبر ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف العلم به أو للتخيير وسوى استثناء  
وما هو موصولة واقعة على الجملة المتعدية ثم اعلم أن العامل في الحال قد يكون محذوفاً وحذفه على  
نوعين جائز وواجب والى النوعين أشار بقوله

(والحال قد يحذف ما فيه عمل • وبهض ما يحذف ذكره حظل

فحذف جوازاً اذا دل عليه دليل لفظي أو حالي فاللفظي كما اذا تقدم ذكره كقولك را كبا لمن قال لك  
كيف جئت والحالي كقولك القادم من سفر مبروراً ما أجورا أى قدمت ولك في هذين ونحوهما أن  
تذكر العامل فتقول جئت را كبا وقد تم مبروراً ويحذف وجوباً اذا جرت مثلاً كقول العرب

(قوله من الخطورة) وهي الهبة والرفعة بضم الحاء وكسر هاء وظى كعتب فهو حظي فاعيل (التمييز) بمعنى المميز كالتفسير بمعنى المفسر وهو في الاصل مصدر ميز اذا اخلص شيئا من شيء وفرق بين منشأين (قوله ومبين نعت لاسم) ويصح جعل مابين صفة لمن وهو المناسب لتعليل الموضوع خروج الارجل واستغفر الله ذنبا بانها وان كان اعلى معنى (١٣) من لكنها ليست فيه. البيان بل هي في الاول للاستغفار وفي الثاني

حظيين نبات صلفين كات خطيين وصالفين حالات والعامل فيها عرفت م والحظي اسم فاعل من حظى المشتق من الخطوة وصلفين من الصلف وهو عدم الخطوة يقال صلفت المرأة صافا اذا لم تحفظ عند زوجها والنبات جمع بنت والكات جمع كنه وهي زوجة الابن فبنات وكانت منصوبان على التمييز ومن حذف عامل الحلال وجوبا اذا سدت مسد الخبر وتقدم في الابتداء والحال مبتدأ وقد يحذف خبره وما مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحلال والضمير في فيها عائد على الحلال والضمير المستتر في عمل عائد على ما وبعض مبتدأ وما واقعة على العامل ويحذف صلتهما وذكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ومعنى -حظل منع (التمييز) هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من الابهام في اسم يحمل الحقيقة او اجمال في نسبة العامل الى فاعله او مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ويميز وتفسير ومفسر قال (اسم بمعنى من مبين نكره • ينصب تمييزا بما قد فسره) قوله اسم جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من نحو استغفر الله ذنبا والمشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبه بالمفعول به ونكره مخرج المشبه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبسط عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسره ان الناصبه ما قبله من الاسم المحمل للحقيقة او الجملة المحملة اليه - اما الاسم المحمل فلا اشكال في انه هو الناصبه وهو متفق عليه واما الجملة فمضيا خلاف فقيل الناصبه الفعل نحو طاب زيد نفسا وما أشبهه نحو زيد طيب نفسا وقيل الناصبه الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فانه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والعدلان التمييز في هذا النوع لما كان رافعا لابهام نسبة العامل الى فاعله أو مفعوله فكانه قد رفع الابهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مضمهر تقديره هو اسم أى المميز اسم وبمعنى من في موضع الصفة لاسم ومن مضاف اليه ومبين نعت لاسم ونكره نعت بعد نعت وينصب جملة مستأنفة وتمييزا منصوب على الحال وبما يتعلق بينصوب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسره في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسره وفي فسره ضمير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الى آخر الجملة خبره والاول أظهر ثم مثل فقال (كشبر ارضا وفضيرا • ومنون عسلا وتمر) فأتى بثلاثة من المثل الاول المدسوح وهو شبر ارض الثاني المكبل وهو فضيرا والثالث الموزون وهو قوله ومنون عسلا وتمر ابقى عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره في باب وقوله ارض تمييز لشبر وبرا تمييز لفضيرا وعسلا وتمر تمييزان لمنون والمنوان تشبيهه ما هو الرطل ثم قال (وبه لذى ونحوها مسبره اذا • أضفتها كدحظة غذا) الاشارة بذي الى ما دل على مساحة أو وكيل أو وزن وفهم من ذلك ان التمييز بعد العدد لا يحى بالوجهين وقوله اذا أضفتها أى اذا أضفتها الى التمييز المنصوب فتقول شبر ارض وفضيرا ومنوعا على غير وقوله كدحظة مبتدأ ومضاف اليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مدحظة غذا ثم قال (والنصب بعد ما أضيف وجبا • ان كان مثل مل الارض ذهابا) يعنى ان المميز اذا أضيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل مل الارض ذهابا انه لا يجب نصبه الا اذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصبغ اغناؤه عن المضاف اليه اذ لا يجوز مثل مل

للاستغفار وفي الثاني للاستغفار وفي الثاني للاستغفار وفي الثاني للاستغفار... (الجملة خبر عن بعض ومعنى -حظل منع) هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من الابهام في اسم يحمل الحقيقة او اجمال في نسبة العامل الى فاعله او مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ويميز وتفسير ومفسر قال (اسم بمعنى من مبين نكره • ينصب تمييزا بما قد فسره) قوله اسم جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من نحو استغفر الله ذنبا والمشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبه بالمفعول به ونكره مخرج المشبه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبسط عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسره ان الناصبه ما قبله من الاسم المحمل للحقيقة او الجملة المحملة اليه - اما الاسم المحمل فلا اشكال في انه هو الناصبه وهو متفق عليه واما الجملة فمضيا خلاف فقيل الناصبه الفعل نحو طاب زيد نفسا وما أشبهه نحو زيد طيب نفسا وقيل الناصبه الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فانه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والعدلان التمييز في هذا النوع لما كان رافعا لابهام نسبة العامل الى فاعله أو مفعوله فكانه قد رفع الابهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مضمهر تقديره هو اسم أى المميز اسم وبمعنى من في موضع الصفة لاسم ومن مضاف اليه ومبين نعت لاسم ونكره نعت بعد نعت وينصب جملة مستأنفة وتمييزا منصوب على الحال وبما يتعلق بينصوب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسره في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسره وفي فسره ضمير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الى آخر الجملة خبره والاول أظهر ثم مثل فقال (كشبر ارضا وفضيرا • ومنون عسلا وتمر) فأتى بثلاثة من المثل الاول المدسوح وهو شبر ارض الثاني المكبل وهو فضيرا والثالث الموزون وهو قوله ومنون عسلا وتمر ابقى عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره في باب وقوله ارض تمييز لشبر وبرا تمييز لفضيرا وعسلا وتمر تمييزان لمنون والمنوان تشبيهه ما هو الرطل ثم قال (وبه لذى ونحوها مسبره اذا • أضفتها كدحظة غذا) الاشارة بذي الى ما دل على مساحة أو وكيل أو وزن وفهم من ذلك ان التمييز بعد العدد لا يحى بالوجهين وقوله اذا أضفتها أى اذا أضفتها الى التمييز المنصوب فتقول شبر ارض وفضيرا ومنوعا على غير وقوله كدحظة مبتدأ ومضاف اليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مدحظة غذا ثم قال (والنصب بعد ما أضيف وجبا • ان كان مثل مل الارض ذهابا) يعنى ان المميز اذا أضيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل مل الارض ذهابا انه لا يجب نصبه الا اذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصبغ اغناؤه عن المضاف اليه اذ لا يجوز مثل مل

كشبر في عدم السته وان ه ان ملك شيئا من البرم لك فضيرا ومن العسل والتمر ملك رطلين (قوله مساحة) مسح الارض اذا ذرعها (قوله وغذا خبره) وقال الشاطبي غذا بدل ارحال اه وغذا بجمعين ككتاب ما يعتدى به في أى وقت والعداء بفتح الفين المجهمة والعدال

المهولة كصاحب ما يؤكل أول النهار (قوله والمعنى (٨٤) منصوب على اسقاط الخافض) أى فى المعنى وقال الشاطبى الفاعل معناه

ونسبة الفعل اليه مجاز قال  
الازهرى فيه تكلف لان  
اهم افعال لا يضاف الى  
مرفوعه الا أن يجعل اسم  
الفاعل صفة شبهة (قوله  
ويله) للذم ويوجه لامدح  
(قوله لله دره) يقال درين  
الناقة اذا كثر أى لله درين  
رضه (قوله غير ذى العدد  
والفاعل المعنى) قلت ان  
حمل الفاعل المعنى على  
ما كان محولا عن الفاعل  
صناعة دخل فى غيرهما  
المحول عن المفعول والمحول  
عن مضاف غير فاعل  
صناعة وان حمل على  
الفاعل فى المعنى مطاقتا  
دخل فى الخبر ايضا المنقول  
عن المفعول وخرج عن الغير  
ولله دره فارسا وأبرحت جارا  
فانما مفاعلان معنى كقائل  
ابن هشام وخرج نعم رجلا  
مع ان الامثلة الثلاثة يجوز  
فيها جر التمييز ونفى كونه  
فاعلا فى المعنى فى هذه  
الثلاثة نظر وعلى كل حال  
فكلام الناظم مشكل  
ويمكن الجواب بأنه مشى فى  
هذا البيت على نفي التمييز  
المحول عن غير الفاعل تبعاً  
للسلوبين والاسمى وابن  
أبى الربيع ومجتهم ان  
سبويه لم يعمل بالمذوق عن  
المفعول وتأول السلوبين  
هيون على انها حال مقدرة  
لانها حال التمييز لم تكن  
هيونا وانما صارت عيونا

ذهب فلوصح اغناؤه عنه لم يكن النصب واجبا نحو هو أحد من الناس رجلا اذ يجوز أن تقول هو  
أحد من رجل على أن هذا المثال الثانى ينصب فيه التمييز مادام المميز مضافا لكتنه صالح للجر بالاضافة  
عند حذف المضاف اليه بخلاف الاول والنصب مبتدأ أو بعد متعلق به وماموصولة وصلتها أضيف  
ووجب خبر المبتدأ وان كان شرط ومثل خبر كان وملة الارض مبتدأ خبره محذوف تقديره لى  
أو نحوها والجملة محكية بقول محذوف تقديره ان كان مثل قولك لى مل الارض ذهبا ثم قال  
(والفاعل المعنى انصبين بافعلا • مفعلا كانت أعلى منزلا)

يعنى ان الاسم التكررة اذ وقع بعد فعل التفضيل وكان فاعلا فى المعنى وجب نصبه على التمييز  
وعلامة كونه فاعلا فى المعنى انك اذا صنعت من أفعال التفضيل فاعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به نحو  
أنت أعلى منزلا أى علامتك وتهم منه ان الواقع بعد فعل التفضيل اذ لم يكن فاعلا فى المعنى لم  
ينصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب حذفه بالاضافة الا اذا أضيف أفعال الى غيره فانه  
ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا والفاعل مفعول مقدم بانصبين والمعنى منصوب على  
اسقاط الخافض أى فى المعنى ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا الى المعنى ومفعلا حال من الفاعل  
المستتر فى انصبين وأفعال غير منصرف للعلمية والوزن ثم قال

(وبعد كل ما تقضى نجها • ميز كما كرم بأبي بكرأبا)

ببني التمييز ينصب بعد ما دل على نجب ومثل ذلك بقوله أكرم أبى بكرأبا قال فى شرح الكافية  
المراد أبى بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عن أبى بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد  
كل ما تقضى نجها أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهى ما أفعله وأفعل به فدخل فى  
ذلك ما فهمم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويه رجلا ويوجه انسا نا لله دره فارسا  
وحسب له كفا ولا نحو ذلك ثم قال (واجر ربح ان شئت غير ذى العدد • والفاعل المعنى)  
قد تقدم ان التمييز على معنى من لكن منه ما يصلح لمباشرته ومنه ما لا يصلح وكاه صالح لمباشرتها الا  
نوعين تمييز العدد وما هو فاعل فى المعنى وقد استأنها فلا يقال فى نحو عندى عشرون درهما  
عشرون من درهم ولا فى طاب زيد نفسا طاب زيد من نفس ثم أتى بما ل من الفاعل فى المعنى فقال  
(كطب نفسا تفدى) فنفسا تميز وهو فاعل فى المعنى لان التقدير انطب نفسا وغيره مفعول باجر ربح  
متعلق باجر والفاعل مجرور عطف على ذى والموصوف بذى محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى  
منصوب على اسقاط وان شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان شئت  
فاجر ربح غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل فى المعنى ثم قال

(وعامل التمييز قدم مطلقا • والفعل ذو التصريف زراسقا)

يعنى ان العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقا أى سواء كان افعلا  
أو فعلا أما اذا كان اسما فلا يتقدم عليه بالاجماع نحو عندى عشرون درهما فاهامل فى درهما  
عشرون فلا يجوز عندى درهما عشرون وأما اذا كان فعلا فان كان الفعل غير منصرف فلا يجوز  
أيضا تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبوا نعم رجلا زيد وان كان متصرفا فى تقديم التمييز عليه خلاف  
والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم الماضى والمبرود وتبهم الناظم فى  
غير هذا النظم وظاهر قوله زراسقا ان له مذهبنا شاعر وهو جواز تقديمه بقوله ولم يقل به أحد ومن  
شواهد تقديمه قوله ولست اذ ذرعا أضحيق يضارع • ولا يانس عند التعمير من بسر  
وأبيات آخرتها أنفسا تطيب بديل الخى • وداعى المنسون ينادى جهارا  
وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقا حال من عامل التمييز فاعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر

بعد ذلك وأولها بن أبى الربيع على بدل البعض محذوف الضمير أى عيونا مثل أكانت الرغبة  
نشاى نثه أو على اسقاط الجار أى بالعيون وصرح ابن عقيل بجواز جر التمييز المحول عن المفعول بمن

في سبق ووزر احوال من الضمير المستتر في سبق

• (حروف الجر) •

(هاك حروف الجر وهي من الى • حتى خلا حاشاء عداني عن على)

(مسند من ذرب اللام كي واووتا • والكاف والباول عدل ومتى)

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفا وهي كلها متساوية في جرائم وقد ذكر بعد معنى كل واحد منها وما يختص بها الا خلا وحاشا وعدا فانه قد تقدم الكلام فيها في باب الاستثناء وأما كل واحد ومتى فانه لم يذكرها البتة لغرابية الجر بها أما كي فتجر ما لا يستفهامية قالوا اكبه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها محرف قوله

اذا أنت لم تنفع فضر فاعنا • براد الفتى كما باضر وينفع

وإن المصدرية في قوله

فقاتل أكل الناس أصبحت مانحا • لسانك كما أن تعرف وتعدنا

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطر دبرها لان المصدرية ولذلك أجازوا في نحو جئتني كي تكبر مني ان تكون كي حرف جر وان مقدرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فان الجر بها وارد في كلام العرب خلا فلان أنكروه كقوله

لعل الله فضلكم علينا • بشئ ان أمكم شريم

وأما متي فهي في لغة هذيل بمعنى من ومنه قوله لم أخرجها متي كه أي من كه وهاك اسم فعل بمعنى أخذ ولم يذكر الجوهرى ولا الزبيدي في ها الا التنبيه وزاد الجوهرى الزحف فهي عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ وحرف الجر معقول به وهي مبتدأ وخبره من الى آخر البيتين وكل ما به من معطوف عليه على اسقاط العاطف ثم ان من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله

(باظهار اخصص من مذوح حتى • والكاف والواو ورب والتا)

يعني ان هذه الحروف السبعة لا تدخل على الضمير بل على الظاهر فقط نحو مذونين وحتى مطلع الضمير يزيد كهم وروحي والتورب ورجل وتالله وفهم منه ان ما عدا هذه السبعة من حروف الجر يدخل على الظاهر والمضمر ومنذ معقول باخصص وما به من معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم ان هذه الاحرف السبعة منها ما يختص باخصص آخر زائد اعلى الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله (واخصص عدو منذ وقتا ورب • منكر او التاء لله ورب)

يعني ان مذ ومنذ لا يكون الظاهر الذي يدخل عليه الا وقتا يعني اسم زمان نحو مذونينا ومنذونيم الجماعة وأن رب لا يكون انظاها الذي يدخل عليه الا تكرة نحو رب رجل وأن التاء لا يكون انظاها الذي يدخل عليه الا لفظ الله ولغزب نحو تالله وحكي رب الكعبة الا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على رب وفهم منه ان ما بقى من الاحرف السبعة المختصة بالظاهر يدخل على الظاهر مطلقا ووقتا معقول باخصص وعلمت متعلق باخصص ومنكر معطوف على وقت ورب معطوف على مذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على لله وقوله

(ومارووا من نحو ربه فتى • نزر كذا كها ونحوه أنى)

قد تقدم ان رب والكاف من الاحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت الى أم ما قد يدخلان على المضمر قبله لانه قول ان عرب به رجلا وقول الشاعر

خلى الذنابات شمعا لا كسبا • وأم أوعال كها أو أفربا

وفهم من المثال ان المضمر الذي يدخلان عليه لا يكون الا ضمير غائب وقوله ونحوه أي ونحو كها

• (حروف الجر) •

(قوله حروف الجر) عدها

غيره أقل من عشرين

وبعضهم أكثر من عشرين

(قوله وما يختص بها)

كقوله بعد واخصص بمذ

ومنذ وقتا أي فالوقت

يختص بمذ ومنذ بمعنى انهما

لا يدخلان على غيره كافي

تخصصا بالعبادة أي لا تعبد

غيرك لكن قوله بالظاهر

اخصص من مذ من الخ

لا يتأتى فيه هذا المعنى فان

قلت فامعناه قلت معناه

ان مذ ومنذ ما بعدهما

في البيت تخص الظاهر

ولا تهمه وغيره فظهر ان

هذا وما قبله ان الاختصاص

على معينين (قوله كما

بضر) قال في شرح الكافية

أي من يستحق الضرر

وينفع من يستحق النفع

(قوله في قوله فقالت أكل

الناس الخ) أي بمثال فيه

أن ظاهرا وان كان ظهورها

للضرورة ظهر ان كي

فيه حرف جر اقوله كما ان

تقر ما زائدة أو كانه

أي كفت كي عن حرف لفظ

أن وان كان لا يقبل الجر

(قوله شريم) الشريم

المرأة المفضاة (قوله ورب)

اختار في المفسن ان رب

لا تتلقى بشئ وقال الجوهر

هي حرف معذوق المعنى

ويجتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كهو وهن وكقوله  
 فلا ترى به لا ولا حلا لا • كهو ولا كهن الا حلا  
 فيكون الضمير على هذا عائد على ها والاشتران يكون المراد ونحو ذلك أي من دخول الاحرف  
 المختصة بانظاها على الضمير كقوله

فلا والله ما ياتي أناس • فتى حثالك يا ابن أبي زياد

فأدخل حتى على الضمير وهي من الاحرف المختصة بانظاها ومما مبتدأ وهي موصولة ورواها صاحبها  
 والضمير في رروا عائد على النحويين والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف تقديره رروه ووزر  
 خبر المبتدأ أو كهما مبتدأ خبره كذا ونحوه أني مبتدأ وخبر ثم شرع في معاني حروف الجر وبدأ بمن فقال  
 (بهض وبن وابتدئ في الامكنه • بمن وقد تأتي لبدء الازمنة • وزيد في نبي وشبهه بخره نكرة)  
 فذكر لمن خمس معان الاول التبعيض كقوله تعالى فذهب من آمن ومنهم من كفر الثاني التبيين  
 كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامته أن يصح تقدير الذي في موضعها أي فاجتنبوا  
 الرجس الذي هو الاوثان الثالث ابتداء الغاية في الممكن ونحو خرجت من المسجد الرابع ابتداء  
 الغاية في الزمان كقوله من اول يوم أحق ان تقوم فيه وفهم من قوله وقد تأتي ان ابتداء  
 الغاية في الزمان قليل وهو مختلف فيه ومذهب الاخفش والكوفي أنهما تكونان لابتداء الغاية  
 مطاقا وهو اختيار الناظم قال في شرح الكافية وهو الصحيح لجهة السماع ذلك الخامس الزيادة  
 ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نبي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله وزيد في نبي وشبهه الذي  
 الاستفهام نحو هل من خالق غير الله والنهي نحو لا يقم من أحد وأن يكون مجرورا بانه نكرة وهو  
 المنبه عليه بقوله بخر نكرة ثم أي بمثال زيادتها تأتي فقال (كالبلاغ من مفر) فماني ومن زائدة  
 في المبتدأ وبلاغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدئ وهو طلوب له وبعضه وبين فهو من باب التنازع وفي  
 الامكنه متعلق بابتدئ وقد تأتي جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتي ثم قال (للانتها حتى ولا م والى)  
 يعني ان هذه الاحرف الثلاثة مستوية في الدلالة على الانتهاء لأن دلالة اللى على الانتهاء أكثر ثم  
 حتى ثم اللام فمثال اللى كل يجري الى كل يجري الى أجل مسمى ومثال حتى فتقول عنهم حتى حين ومثال اللام كل  
 يجري لأجل مسمى ثم قال (ومن وباء يفهمان بدلا) يعني ان من والباء مستويان في الدلالة على  
 البدل فمثال من قوله تعالى ولونشا لجلعنا منكم ملائكة في الارض يخلفون ومثال الباء قوله صلى  
 الله عليه وسلم في عائشة رضي الله عنها لا يسرفي ما حارنا ثم أي بدلا ومن مبتدأ أو باء معطوفة عليه  
 ويفهمان بدلا في موضع الخبر ثم قال (واللام لله لاك وشبهه وفي • تعدية أيضا وتعليل في • وزيد)  
 قد تقدم ان اللام تكون هناك للانتها وقد ذكر لها هنا خمسة معان الاول الملك نحو المال زيد  
 الثاني شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث التعدية نحو هب لي من لدنك وليا الرابع التعليل نحو  
 جئت لاكرامك الخامس الزيادة وزيادتها تقوية العامل لضعفه بالناخير نحو ان كنتم للريثاء تعبرون  
 أوله كونه فرعا كقوله تعالى فعال لما يريد وقد زاد لتفسير ذلك كقوله تعالى ردى لكم وقوله واللام للملك  
 مبتدأ وخبر وشبهه معطوف على الملك وفي تعدية متعلق بفي أي تبع وتعليل معطوف على تعدية  
 وزيد فعل ماض مبنى لاه فقول وفيه ضمير مستتر عائد على اللام ثم قال

(والظرفية استين بيا • وفي وقد بينان السبا)

يعني ان الباء وفي يشتركان في الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله  
 تعالى وانكم لتعمرون عليهم مصحين وبالليل ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى فظلم من الذين  
 هادوا حرمنا عليهم ومثال دلالة في على الظرفية زيد في المسجد ومثال دلالة في على السببية قوله  
 تعالى لمكم فيما أنضمتم فيه عذاب عظيم والظرفية في في أكثر والسببية في الباء أكثر وفهم من

(قوله وهو مختلف فيه)  
 أي ابتداء الابداء الغاية  
 في الزمان مختلف فيه لان  
 كونه قليلا مختلف فيه  
 (قوله كالبلاغ من مفر)  
 بالقاف وبالغاف وعلى رواية  
 الغاف شرح أبو اسحق  
 قال ابن هشام في شرح  
 بابتساء وتكون من  
 يعني عن وشاهد ما قوله  
 تعالى في قول للفاضية قلوبهم  
 من ذكر الله ويؤيده انه  
 قرئ عن ذكر الله ويحتمل  
 في الآية السببية أي من  
 أجل ذكر الله لانهم اذا  
 ذكروا عندهم اشعأزوا  
 وازدادت قلوبهم قوة  
 انتهى (قوله وفي تعدية  
 أيضا وتعليل في) أي اتبع  
 استعمال اللام في التعدية  
 والتعليل (قوله وفي) مثال  
 الظرفية الجازية النظرية  
 الكتاب والجماعة في الصدق

(قوله على السببية قليل)

أى والسببية فى فى أقل  
منها فى الباء فىكون دلالة  
الباء على السببية أكثر منها  
فى فى وبمـ إذا يظهر قوله  
والسببية فى الباء أكثر  
والباء فى قوله تعالى ولا  
تلقوا أبديكم الى التهلكة  
صلة ويقال فيها للتصين  
(قوله وفهم ذلك من قوله  
عنى من قد فظن) أى مع  
متعاقفة وهو بعن تجاوزا  
(قوله للمل) هو اعطاء شئ  
وهو المحمول ما اعطى لثئ  
آخرو هو المحمول عليه فعن  
حملت على على أى اعطيت  
معنى على والمعادلة  
المساواة أى ان كلا منهما  
وقع موضع الآخر (قوله  
ما يخرج عن الطريقة)  
الحرف لا بصير اسماء وانما  
الاسم لفظا آخر لكن لما  
كان أحد اللفظين مثل لفظ  
الاسترخ جعل لفظا واحدا  
(قوله بكابن الماء) هو  
حيوان صغير على صورة  
الانسان كانه قال بعن ابن  
الماء بعنى فرسه شمه بابن  
الماء لظول عنقها  
وارتفاعها عن الارض  
وتصوب أصله تصوب على  
حذف احدى التامين  
(قوله علل استعملهما  
اسمين) أى جهله على لان  
لمعل فى المتن هو دخول من  
عليهما والمراد كرمافهم  
منه ذلك والكاف وعن اذا  
استعملا اسمين فلا خلاف  
فى بنائهما وانما على فسكى  
ابن قاسم فيها حداف وجرم ابن الحاحب بيناها

قوله وقد بينان السببا أن دلالتها على السببية قليل والطرفية مفعول مقدم باستين وبما متعلق  
باستين وفى معطوف على بيا وقد بينان جملة مستأنفة ثم قال

(بالبا استن وعذ عوص الصق • ومثل مع ومن وعن بها انطق)

قد تقدم ان الباء تكون للطرفية والسببية والبدل وذكروها فى هذا البيت أيضا سبعة معان الاول  
الاستعانة نحو كتبت بالقلم الثانى التعدية وهى المعاقبة له وهى التعدية نحو ذهبت بزيد أى أذبهته  
ومثله قوله عز وجل ولو شاء الله لذهب بسبعهم أى لاذبهم • الثالث العوض وهى الدخلة على  
الانعام نحو اشترى الفرس بألف الارباع اللصاق نحو فامسحوا برؤسكم الخامس معنى مع نحو قد  
جاءكم الرسول بالحق أى مع الحق السادس معنى من يعنى التى للتبعض كقوله تعالى عينا يشرب بها  
عباد الله السابع معنى عن كقوله تعالى ويوم نشق السماء بالعظام وبالبا متعلق باستين ويطلبه عذ  
وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير فى ها وهو مضاف لمع ومن وعن معطوفان عليه  
والتقدير انطق بالباء فى حال كونها ثلثة فى المعنى لمع ومن وعن ثم قال

(على للاستعلاء ومعنى فى وعن) ذكر لى ثلاث معان الاول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسبا  
كقوله ركبت على الفرس ومعنوا بيا كقوله • فداستوى بشر على العراق • الثانى معنى فى  
كقوله تعالى وانبعثوا ما تناول الشياطين على ملائكة سليمان الثالث معنى عن كقوله  
اذاريت على بنوقشير • لعمر الله أعجبنى رضاها

وعلى مبتدأ خبره للاستعلاء ومعنى معطوف على للاستعلاء وهو مضاف الى فى وعن ثم قال

(بعن تجاوزا عنى من قد فظن) وقد تجى موضع بعدو على) ذكر لى ثلاث معان الاول التجاوز وهو  
أصلها كقولك رميت عن القوس وأخذت عن زيد وفهم ذلك من قوله عنى من قد فظن الثانى معنى  
بعد كقوله تعالى اتركبن طباقا عن طبق أى بعد طبق الثالث معنى على كقول الشاعر  
لاء ابن عملا لا أفضلت فى حسب • عنى ولا أنت ديانى فى خزونى

وفهم من قوله وقد تجى أن اتيانها يعنى بعدو على قليل وقوله (كما على موضع عن قد جعلنا) تميم البيت  
فانه قد سبق فى البيت الذى قبله أن على تجى بمعنى عن الأ أن فيه اشارة للعمل والمعادلة وتجاوزا  
مفعول مقدم يعنى وعن متعلق بعنى وموضع منصوب على الطريقة وهو متعلق بتجى وبمـ مضاف  
اليه ثم قال (شبه بكاف وبها التعليل قد • يعنى وزائد التوكيد ورد)

ذكر لكاف ثلاثة معان الاول التشبيه وهو أصلها واكثر معانيها نحو زيد كهمر والثانى التعليل وهو  
المشار اليه بقوله وبها التعليل قد يعنى كقوله تعالى واذكروه كما هذا كم أى لاجل هدايته لكم وفهم  
من قوله قد يعنى أن اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادته التأكيد وهو المشار اليه بقوله وزائد التوكيد  
ورد كقوله عز وجل ليس كمثل شئ أى ليس مثله شئ والتعليل مبتدأ خبره قد يعنى وبها متعلق بعنى  
وزائد انصب على الحال من الضمير المستتر فى ردوتو كيد متعلق بزايدا واعلم ان من حروف الجر  
ما يخرج عن الطريقة ويستعمل اسماء ذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله (واستعمل  
اسماء وكذا عن وعلى) يعنى ان كاف التشبيه يستعمل اسماء قليل فى الضرورة وهو مذهب سيبويه  
كقوله ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا • تصوب فيه العين طور او ترتقى

وقيل فى الاختيار وهو مذهب الاخفش واليه ذهب المصنف ولذلك أطلق فى قوله واستعمل اسماء  
وان عن وعلى أيضا يستعملان اسمين وقد أشار اليهما بقوله وكذا عن وعلى أى وكذلك أيضا  
يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماء على استعمل اسمين بقوله (من أجل ذ  
عليهما من دخلا) أى من أجل استعمل اسماء اسمين دخل عليهما من لان حرف الجر لا يدخل على  
الحرف وانما يدخل على الاسم فن دخول من على عن قوله



(قوله ومنذ يومان) الظاهر ان منذ (٨٨) بمعنى الوقت بالتحريك وبالاول او بمعنى وقت كذا بالاضافة حتى يصح جعله مبتدأ وكذا منذ

فقلت للركب بل ان علمهم • من عن عين الحيا نظرة قبلي

ومن دخولها على على قوله

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها • تصل وعن قبض بزرا بمجمل

ومعنى عن جانب وعلى فوق واما محال من الضمير المستتر في استعمل العائد على كاف التشبيه وعن  
وعلى مبتدأ خبرهما كذا ومن مبتدأ ودخلاق في موضع خبره ومن أجل متعلق بدخول وكذا عليهما ثم  
أشار الى الرابع والخامس مما يستعمل اسمها بقوله

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفا • أو أو ليا الفعل بكتبت مذدعا)

يعنى ان مذ ومنذ يكونان اسمين في موضعين الاول أن يرتفع بهما بعدهما نحو منذ يوم الجمعة ومنذ يومان  
وفهم من قوله حيث رفا ان مذ ومنذ عنده مبتدأ لان سناد الرفع اليهما لان المبتدأ أرفع للنسب وهو  
أحد المذاهب فيها. اخلافا لمن قال انه خبران الثاني أن يليه ما فعل نحو رأيتك مذ فام زيد ومنذ دعا  
عمر وفهم من قوله أو أو ليا الفعل انهما ظرفان مضافان الى الجملة الفعلية خلاقا لمن قال هما مبتدآن  
مقدر بعدهما زمان هو خبر لهما ومذ ومنذ مبتدأ ومطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف  
لرفع والعائد الى في الظرف اسمان لانه في معنى محكوم باسميتهما أو أو ليا مطوف على رفع والفعل  
مفعول ثان لا وايا ثم قال

(وان يجزى فى مضى فكمن • هم او فى الحضور ومعنى فى استين)

بين في هذا البيت معنى مذ ومنذ اذا كان حرفين فقال معناهما معنى من اذا كان المحرور بهما ماضيا  
نحو ما رأيت مذ ومنذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة ومعنى في اذا كان المحرور بهما حاضرا نحو ما رأيت مذ  
يومنا أى في يومنا وان يجزى شرط وفي معنى متعلق بجيزى الفاء جواب الشرط وهما مبتدآن وخبره  
كمن أى فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باستين مضاف الى في وفى الحضور متعلق باستين ولا بد من  
تقدير بهما فيكون التقدير استين بهما أى اطلب بهما أى بمذ ومنذ فى الحضور معنى فى ثم اعلم ان  
من حروف الجر ما يراذ به ما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله

(وبعد من وعن و با و زيدا • فلم تقع عن عمل قد علمنا)

فزادتها بعد من نحو قوله عز وجل مما خطا باهم وبعد عن مما قبله وبعد الباء فمراجعة من الله  
وقوله فلم تقع أى لم تقع عملها كفى المشل وما مفعول مقدم لم يسم فاعله يزيد بعد متعلق بيزيد فى تقع  
ضمير مستتر عائد على ما وعن متعلق بتعق ثم أشار الى الرابع والخامس مما تلحقه ما فقال

(وزيد بعد رب والكاف فكف • وقد تلحق ما ورب لم يكف)

يعنى ان ما زاد أيضا بعد رب والكاف تارة تكلفها عن الهمل كقوله عز وجل ربما يورد الذين كفروا  
وكقول الشاعر (لعمر ك انى وأاجيد • كما النشوان والرجل الحكيم) وتارة لا تكلفها كقوله  
ربما ضربة بسيف قبيل • بين بصرى وطعنة بجلاء

وقوله ونصر رسولنا ونعلم انه • كما الناس مجرور عليه وجارم

وفهم من قوله وقد تلحق ما أن عملها قبل وقد صرح به فى الكافية ثم قال

(وحدفت رب جفرت بعد بل • والفاء بعد الواو اشاع ذال العمل)

يعنى ان رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله • بل الدمى الفجاج قبحه • وبعد الفاء كقوله •  
فتلك حبي قد طرقت ومرضع • وبعد الواو كقوله • وليل كوج البحر أرخى سدوله • وفهم  
من قوله وبعد الواو اشاع ذال العمل ان ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح واعراب البيت  
واضح ثم قال

وأما قولهم فى التقدير منذ  
هدم رزيتى يومان فيجتمبل  
انه حمل معنى واذا كان  
المحرور معدودا كذويومين  
كانا بمعنى من وانى أى من  
أول اليومين الى آخرهما  
(قوله فلم تقع عن عمل لان  
سرف الجبر عملها بالاصالة  
بخلاف ان فان عملها بان شبه  
للفعل فبطل عملها بما لانه ليس  
بالاصالة (قوله فكف) أى  
وتسمى كافة وان لم يكن ما  
بعدها سال الجبر نحو ربما  
يود فاذا قلت ربما يضرب  
فما كفت عمل رب وهما  
للدخول على الفعل ولولا  
أنها أبطلت عملها الجريا  
دخلت على فعل ولذلك اذا  
سقطت ما لم تدخل على  
الفعل لانها تكون حينئذ  
حاملة والحاصل انها حيث  
لم يتصل بها ما تكون حرف  
جروجوا فيفتح مع دخولها  
على الفعل لان حرف الجر  
لا يدخل عليه وحيث  
اتصلت بها ما خرجت عن  
وجوب كونها حرف جر  
فخازد دخولها على الفعل  
وأكثر ما تدخل رب على  
الماضى لان التكثير أو  
التقليل انما يكون فيما  
حرف حده والمستقبل  
مجهول وأما ربما يود فقال  
الداميني المستقبل عند  
الله معلوم كالماضى وقيل  
حكاية حال ماضية (قوله  
مثل الفجاج) جمع فح  
والفتى باناء المشناة الفجار

قال فى شرح الكافية وزعم قوم ان الواو هى الحارة وليس بصحيح لان الجر رب محذوفة وقد ثبت بعد الناء وبال ولا وقد  
قال انما جاء إعلان ومع ذلك ورد الجر رب محذوفة دون شئ فضلها فعلم ان الجر بعد الواو انما هو رب كما هو بها بعد الفاء وبال

(قوله وفهم من التعليل عدم الاطراد) وايضا عدم الاطراد يفهم من قوله وبعضه يرى مطردا اذ مفهومه ان البعض الاخر غير مطرد وبشكل عود الضمير على ما قبله أنه يلزم تقابل المطرد لان الضمير في وبعضه يرى مطردا عائد على الجربوسى رب مع الحذف المفهوم من قوله وقد يجزى صير المعنى وبعض الجرا قبل قد يرى مطردا اللهم الا أن (٨٩) يكون من قبيل الاستخدام أى وبعض

الجربوسى رب مع الحذف مع قطع النظر عن القوله فهو شبه استخدام ويصح عود الضمير على ما قبله من غير مراعاة شبه الاستخدام بان مراد القلة النسبية فلا تستلزم عدم الاطراد

الإضافة

هى لغة الامالة ومنه أضفت ظهرى الى الحائط (قوله) وافون من الخ ان قلت هذا عام فى الاضافة المحضة قلت سمعت من الشيخ أنه خاص بالاضافة المحضة وابن هشام مثل التى تكون بمعنى فى بقوله تعالى يا صاحبي السجن ولا يرد لانه صفة غير صريحة ولذا كانت ال الداخلة عليه غير موصولة بل حرف فالمراد هنا الصفة الصريحة التى تشبه المضارع فاضافة صاحب حقيقة ثم رأيت بعد كنى هذا ان اللام لا تقدر فى الاضافة اللفظية بخلاف بعض المتأخرين كابن جنى والشلوبين فى أن اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول المضاف المنصوب على معنى اللام استدلالا بان وصلها الى المفعول

(وقد يجزى سوسى رب لدى • حذف وبعضه يرى مطردا) يعنى ان حذف حرف الجر وابقاء عمله فيما سوسى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار اليه بقوله وقد يجزى فهم منه التقليل وفهم من التعليل عدم الاطراد ومنه قوله اذ قيل أى الناس شرقية • اشارت كليب بالا كف الاصابع ومطرد وهو المشار اليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك فى لفظ الله فى القسم بخو الله لافعلن وبعدم الاستفهامية اذ ادخل عليها حرف جر نحو بكم درهم أى بكم من درهم وذ كر المرادى فى هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر

الإضافة

قال (فونانى ال اعراب أو تنوينا • مما تضيف احذف كطور سيننا) يعنى انك اذا أردت اضافة اسم الى اسم حذف ما فى المضاف من فون نى علامة ال اعراب أو تنوين وشمل النون فون المشنى والمجرع على حده وما ألحق به ما نحو غلاما • وانما زيد وصاحبو زيد وعشروك وأهل طور ورو وشمل التنوين الظاهر نحو غلاما فى غلام والمقدر نحو دراهمك فى دراهم وطور سيننا اسم جبل بالشام ويقال له ايضا طور سينين وقد جاء بالوجهين وأصله قبيل الاضافة طور فهو اسم جبل ايضا فون ما مفعول مقدم باحذف رتنوينا معطوف عليه ومما يتعلق باحذف هذا الذى ذكر فى هذا البيت حكم الاسم الاول من المضافين وأما الثانى فحكمه الجرو على ذلك نيه بقوله (والثانى اجر) يعنى ان حكم المضاف اليه الجر ثم ان الاضافة تنقدر عنده بثلاثة أحرف والى ذلك أشار بقوله

(وافون أوفى اذا • لم يصلح الاذالك واللام خذا • لماسوى ذينك)

مثال الاضافة المقدرة من خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف اليه اسما للجنس الذى منه المضاف ومثال المقدرة نى بل مكر الليل وضابطه أن يكون المضاف اليه اسم زمان وقع فيه المضاف والى هذين القسمين أشار بقوله وافون أوفى بقوله اذ لم يصلح الاذالك يعنى ان لم يصلح فى التأويل الاتقدر بهما وقوله واللام خذا الماسوى ذينك أى قدر اللام فيما سوسى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله اللام التى للملك نحو درازيد والى الاستعانة نحو باب الدار وسرج الدابة ومن مفعول بافونى معطوف على من وأولت قسم وذلك فاعل يصلح وهو اشارة لنسبة من أوفى واللام مفعول بخذا والالف فى خذا بدل من فون التوكيد المحضة ولما يتعلق بخذا وما موصولة صلتها سوسى ذينك ويجوز فى قوله خذا لانه أراد به قدر ثم اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد أشار الى القسم الاول فقال

(واخصص أولا • أو اعطه التعريف بالذى تلام)

يعنى ان الاضافة المحضة تفيد تخصص الاول ان أضيف الى تكرة نحو غلام اوتعر به ان أضيف الى معرفة نحو غلام زيد فهو مكون القسم الاول هو المضاف الى تكرة من ذكر المعرفة فى قسمه وأولا مفعول باخصص أو اعطه معطوف على اخصص وأولت قسم والتعريف مفعول ثان لا اعطه وبالذى متعلق باعطه وهو مطلق ايضا لاخصص لان الاختصاص انما يحصل للاول

(١٣ - مكدوى) باللام شائع فى فصيح الكلام ورد بانه لا يطرد فى الصفة المشبهة (قوله أوفى) قال المصنف أغفل كثير من التعوين الاضافة بمعنى فى وهى ثابتة فى الكلام الفصيح والنقل الصحيح (قوله ان يكون المضاف اليه اسم زمان) أو مكان كقوله تعالى حكاية يا صاحبي السجن وحصير المسجد يصح فيه تقدير اللام وتقدير فى على معنى ان المسجد طرف للمصير (قوله أراد به قدر) لان الاخذ بمعنى تناول يصح هنا (قوله من ذكر المعرفة فى قسمه) أى المفهومة من قوله أو اعطه التعريف بالذى تلام لانه لا يعطى التعريف بسبب الذى تلام لان كان الذى تلام معرفة

(قوله فن تنكيره الخ) والدليل على أن هذه الاضافة لا تغيد المضاف نعرها وصف التكررة به في نحو هدايا بالغ الكعبة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه كما قاله العلامة ابن هشام وغيره (قوله أو ما حل عليه) أي على اسم الفاعل في الهمل كما سيأتي في قول الناظم وهو قال أو مفعول أو فاعل في كثره عن فاعل بديل فيستحق ما له من عمل فيما حل مع طرف على اسم فاعل والصفة المشبهة أيضا مجعولة في العمل على اسم الفاعل لقوله وعمل اسم فاعل المعدي لها على الحد الذي قد حدثا (قوله لا تغيد تخصيصا) وهنا اشكال وهو أن الظاهر أنه لا فرق بين غلام رجل وضارب زيد (٩٠) في افادة التخصص فان ضارب عام من حيث وجوده في افراد وان كان خاصا من حيث

كونه بمعنى الحال والاستقبال فان أجبنت بان ضارب زيد أصله ضارب زيد أفلم تغد اضافة شيئا سوى التخفيف قلنا فلم لا يكون أصل غلام رجل غلام لرجل فالاضافة فيه أيضا لم تغد التخصص بل التخفيف لا يقال ضارب لا بدله من مضروب فلذا كان أصل ضارب زيد ضارب زيد اقلنا وغلام أيضا لا بد له من مخصص ينسب اليه فلا فرق ثم رأيت الامام ابن مالك والامام ابن الصائغ يمتنان اضافة الصفة لمعولها مفيدة أيضا التخصص فان ضارب زيد أخص من ضارب وضارب امرأة كذلك اه وقد يفرق بان الوصف العامل لا بدله من معمول بخلاف المضاف الذي لا يصلح للعامل فانه لا يتعين أن يقدر له ما يتم به كما إذا قلت جاءني غلام لا يتعين أن يكون التقدير جاني غلام لرجل مثلا بخلاف جاني ضارب الا ان أو غدا فانه لا بد له من معمول

بالتالي وتلاصقه للذي والذي واقع على المضاف اليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلامح أشار الى القسم الثاني من الاضافة وهي الاضافة غير المحضة فقال (وان يشابه المضاف بفعل • وصفا فن تنكيره لا يعزل) يعني ان المضاف اذا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت اضافة غير محضة لا تغد تخصيصا ولا نعرها وانما هي مجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضارب باعمر وأصله ضارب زيد وضاربان وعمر والمضاف مفعول يشابهه ويقول فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصفا حل من المضاف والقابض الشرط وعن تنكيره متعلق بيعزل ثم أتى بمثالين من الاضافة غير المحضة فقال (كرب راجينا عظيم الأمل • مرقع القلب قليل الحيل) فرب راجينا اسم فاعل مضاف الى الضمير ولم تغد الاضافة تخصيصا ولا نعرها فبال هو تكرة ولذلك أدخل عليه رب لاختصاصها بالتكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل واصله الى الامل غير محضة وهو نعت راجينا ونعت التكرة تكرة ومرقوع اسم مفعول واصله الى القلب غير محضة وقليل صفة مشبهة واصله الى الحيل غير محضة وهذه الصفات نعتت راجينا ونعتت التكرة تكرة ثم قال (وذى الاضافة اسمها الفظية • وتلك محضة ومعنوية) الاشارة بذى اقرب القسمين وهي الاضافة غير المحضة يعني أنها تسمى لفظية لان قائدها راجعة الى اللفظ فقط وهي التخفيف وتسمى أيضا مجازية وغير محضة والاشارة بتلك الى أول القسمين يعني أنها تجبى محضة أي خالصة لا فادتها التخصص أو التعريف وتسمى أيضا معنوية لا فادتها معنى التخصص والتعريف وذى مبتدأ أو الاضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر ثم قال (ووصل آل بهذا المضاف مقتر • ان وصلت بالثان كالجملة الشعر) (أو بالذي له أضيف الثاني • كزيد الضارب رأس الجاني) الاشارة بهذا الى اقرب مذكور وهو ما اضافة غير محضة يعني انه تغتفر دخول آل على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو الضارب الرجل والجملة الشعر أو يكون الثاني مضافا الى ما فيه آل نحو الحسن وجه الاب والضارب رأس الجاني فلولم تتصل آل بالثاني ولا بما أضيف اليه الثاني لم يجز دخول آل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل آل مبتدأ ومضاف اليه ومقتر خبره وبذا متعلق بوصول والمضاف نعت لذا وان وصات شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجملة باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جمع جعدها واد بالذي معطوف على قوله بالثاني وزيد مبتدأ والضارب الى آخر البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال (وكونها في الوصف كاف ان وقع • مثني او جمع اسيله اتبع)

(قوله وهو أظهر) أي لان الكلام في المضاف وشرطه وهو مشابهه ليفعل (قوله ووصفا حل من المضاف) فان قلت يعني آل هذه مبيته أو موكدة قلت مبيته لان المضاف المشابه يفعل أعم من كونه وصفا للشئ وله المصدر المقدر بأن والفعل المضارع فانه يشبه المضارع في المعنى بل وقد يقال يشعل نحو عين فانه يشابه يفعل في الاشتراك اذ يفعل مشترك بين الحال والاستقبال فلما قال وصفا أخرج غير الوصف (قوله عظيم صفة مشبهة) ويصح كونه مع ذلك صيغة مبالغة وكذا قبل

يعني أن وجود آل في الوصف المضاف ان كان مثنى أو مجموعا على حده وهو الذي أتبعه سبيل المثنى في كون الاعراب بحرف بعده فون واحترز به من جمع التكسير فانه يكفى عن وجودها في المضاف اليه نحو الضارب يارب والمكرم معمر ووقوله سيده أتبع أي سبيل المثنى فيما ذكره كونه مبتدأ وأن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندى في اعرابه غير هذا الوجه وهو أن كونه مبتدأ أو الظاهر انه مصدر ركان التامة أي وجوده وفي الوصف متعلق به وكاف خبره وان وقع في موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجوده أي آل في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز في ههنا ان الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ فوقع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط في الاكتفاء عن وجود آل في المضاف اليه وسيده مفعول بالتأنيب والجملة في موضع الصفة لجمع ثم قال

(ورعيا أكسب ثان أولا • تأنيثان كان لحذف موهلا)

يعني أن المضاف المذكور قد يكتسب التأنيب من المضاف اليه اذا كان مؤنثا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الاول وهو المنبى عليه بقوله ان كان لحذف موهلا أي اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر

مشين كما اهترت رماح تسفهت • أعالها مر الرياح النوام

فمفاعل تسفهت ولحقت التاء الفعل المسند اليه لا كتسابه التأنيب من المضاف اليه وهو الرياح لانه يجوز الاستغناء بالرياح عن مرفعة قول تسفهت الرياح لولا كان المضاف الى المؤنث مما لا يصلح الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تأنيثه نحو قام غلام هند اذا لضع أن تقول قام هند وأنت تريد غلام هند وفهم من قوله ورعيا أن ذلك قليل وفي ذكر هذا الشرط اشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله

رؤية الفكر ما يؤمل له الامور معين على اجتناب التواني

فهي خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لا كتساب المبتدأ التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لخص الاستغناء بالثاني عن الاول لانه يجوز أن يقول الفكر معين اذا العلة في ذلك واحدة وثان فاعل بأكسب واولا مفعول أول وتأنيثا مفعول ثان وان كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا ثم قال

(ولا يضاف اسم لما به المتحد • معنى وأول موهلا اذا ورد)

يجب أن يكون المضاف مغايرا للمضاف اليه ولو لوجه ما لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصص أو التعريف والشئ لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فان ورد من كلام العرب ما يؤم إضافة الشئ الى نفسه أول ذلك بإضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز فيقول الاول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع في قوله مسجد الجامع فيقول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على اسقاط في وموهما مفعول بأول وحذف معيوله لاقتضاء المعنى له وتقديره موهما حوازا إضافة الشئ الى نفسه ثم أعلم أن من الامهات ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى ولا يخلو عنها البنية ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها اللفظ وقد أشار الى الاول فقال (و بعض الاسماء يضاف أبدا) يعني أن من الاسماء ما لا يستعمل الا مضافا نحو قصارى الشئ وحجاده وذلك على خلاف الاصل فان الاصل في الاسم أن يستعمل مضافا نارة وغير مضاف أخرى ثم ان من اللازم للاضافة ما يلزمه معنى ويجوز افراده لفظا الى ذلك أشار بقوله (وبعض ذاتيات لفظا مفردا) وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الاسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبدان منصوب على الظرف وبعض ذاتيات مفعول وقد بان خبره وحذف الباء من بأن استغناء بالكسرة ومفردا حال من

(قوله عن وجودها في المضاف اليه) أي وعن وجودها فيما أضيف اليه الثاني أو مراده جنس المضاف اليه فيشمل المضاف اليه الاول والثاني (قوله مشين الخ) شبهه مشى النسوة بانه ترزاز الرماح التي حركها مر الزياح (قوله لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصص أو التعريف الخ) تعليل لعدم صحة اضافة غير المشابه بفعل لنفسه وأما المشابه بفعل فلا يتأني في عدم صحة اضافته هذه العلة ولم يعللها اقتصارا على القسم الاغلب (قوله وحجاده) مجاه مهملة على وزن قصارى ومعناها واحد وهو غاية الشئ

(قوله نصبه على التمييز) اما من نسبة (٩٢) الافراد اى مفرد لفظه فيكون تمييزا محمولا عن النائب عن الفاعل واما من نسبة

الابن اى يأتي لفظه فيكون تمييزا محمولا عن الفاعل وهو غير ظاهر وكذا قول بعضهم وحوال لان لفظا جامدا الا يقال هي حال موطنة لقوله مفردا (قوله بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظا) ومعنى هذا لا يفهم من اللفظ ولا يضر عدم فهمه منه لان المضاف الممتنع اضافته للظاهر لا يكون الامضا فاقطا ومعنى (قوله وحد) انظر قوله ويا صاحبي ففى لى الى وقفه • اموت بها وجدوا حى بها وحدا وانظر على معنى اى حرف الاضافة فى نسج وحده وبهيمس وحده (قوله فلي بي فلي بي) بالفاء، فيها (قوله افراده) هذه هي النسخة التي عليها شرح المكوردي وهي رواية ابي اسحق وفي بعض نسخ المتن افرادا بالظهار محملا الاخبار (قوله والى الجمل متعلق بالزمو) اى بمفعول الزمو وهو اضافة (قوله يوم) اسم لقطعة من الزمن من هار اوليل وفي المصباح والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين هارا كان اوليلا اه وعن بعض اشياخ شيخنا انه يطلق على الشهر (قوله وصف) اى و اراد به انه على تاويل اسم الفاعل بدليل انقدير (قوله

الضمير المستترى يأت ولفظا منصوب على اسقاط الخائض ويجوز نصبه على التمييز ثم قال (وبعض ما يضاف حتما متنع • ايلزه اهما ظاهرا حيث وقع)

يعنى ان بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى يمنع أن يضاف الى الظاهر فيجب اضافته للمضمر وفى هذا النوع خروج عن الاصل من وجهين لزوم الاضافة وكون المضاف اليه مضمرا ثم اتى من ذلك باربعة ألفاظ فقال (كوحدي ودوالى سعدى) اما وحده فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال وانه لازم النصب تقول جاء زيد وحده اى منفردا وقد جاء مضافا اليه فى قولهم فى المدح نسج وحده وفريد دهره وفى الذم فى قولهم بهيمس وحده وغير وحده اما بي فانه ايضا لازم الاضافة الى الضمير نحو ليليك ومعنى ليليك اقامته على اجابتك بعد اقامته واما دوالى فيضاف ايضا الى الضمير وجوبيا نحو دواليك ومعناه اذالك بعد اذ الله وسعدى كذلك تقول سعدى ومعناه اسعادي بعد اسعادي وقد جاء فى الشعر اضافة لبي الى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله (وشذا يلا بيدى لبي) اى وشذا اضافة لبي ليدى وأشار بذلك الى قول الشاعر

دعوت لما نبى مسورا • فلي بي ليدى مسورا

فأضاف لبي الى يدى مسورا وبلا فاعل بشذوه وهو مصدر مضاف الى المفعول الاول واللام فى لبي زائدة فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعا عانى فى العمل فان ايلاه مصدر اولى وهو متعد الى اثنين بنفسه ثم قال (وألزمو اضافة الى الجمل • حيث واذ) اما حيث فهى ظرف مكان واما اذ فهى ظرف للزمان الماضي وكلاهما يلزم الاضافة الى الجمل وشغل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جاست حيث زيد جالس والفعلية نحو جاست حيث جلس زيد وابتدأ اذ زيد قائم واذ قام زيد ثم ان اذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعبير التنوين منها والى ذلك أشار بقوله

(وان ينون يحتمل • افراده)

الضمير فى ينون عائد على أقرب المذكور وهو اذ اى وان ينون اذ يحتمل الافراد كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وقوله وانتم حينئذ تنظرون والضمير فى ألزمو عائد على العرب وحيث واذ مفعول بالزمو اضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير والى الجمل متعلق بالزمو والضمير فى ينون عائد على اذ وكذلك الهاء فى افراده واعلم ان من أسماء الزمان ما يجرى مجرى اذ فى الاضافة الى الجمل والى ذلك أشار بقوله

(وما كاذم معنى كاذ • أضف جواز المحو حين جانبذ)

يعنى ان ما تابه اذ فى كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي مجرى مجرى اذ فى اضافته الى الجملة الاسمية والفعلية جواز الازموا نحو يوم ووقت وحين فتقول وقت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه انه اذا كان غير مبهم لم يضاف الى الجمل نحو هار وكذلك اذا كان محمدا ونحو شهر فلا يجرى مجرى اذ الا اذا استوى الشبه فى الالوجه المذكورة وما موصولة واقعة على اسماء الزمان الشبيهة باذ وهو مفعول مقدم باضف وصلتها كاذ ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وجوارا مصدر وصف المصدر محذوف تقديره أضف اضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال اذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والاوّل أظهر وكذا الثانى متعاق باضف وهو على حذف مضاف اى كاضافة اذ ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على انه نعت تنكرة مقدم عليها والتقدير اضافة كاضافة اذ وهو أظهر ويكبر التقدير أضف ما أشبه اذ من ظروف الزمان كاضافة ذالى الجمل ولذلك عقبه بقوله جواز لانه لو لم يقل جواز لفهم منه انها تضاف الى الجمل لزوما وقوله حين جانبذ مثال لاضافة حين للجملة الفعلية وهو متعاق بنبذ ومعنى نبذ طرح ثم قال

ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال اعترض بفاد المعنى اذ التقدير حينئذ أضف الاضافة فى حال كونها جائزة ويجاب بان له معنى صحيحا اى أضف ما كان فى المعنى كاذ الاضافة للكائنه كاضافة اذ حال كون الاضافة جائزة لا واجبة

(قوله واختر بنا متلوق فعل بنيا) انما اختر البناء قبل الفعل المبني للمناسبة (قوله (٩٣) فلن يفتدا) أي بل يصدق لان من

بني قائل بأنه يجوز البناء فلا يكذب في ذلك انقول بل يصدق (قوله كهن اذا اعتلى) أي لن قال الشاطبي أي أعطه من جات. المثلين وفي المثل اذا عز أخوك فهن يضم الهاء وكسرهما اه من المعرب (قوله والعالم فيها حواها) قال بعضهم والعالم الشرط وان أباه جهوهره لم يني اقتضاه (قوله وما دل عليه) أي على المثني من غير نص بل بالاشتراك بخلاف ما قبله فانه دال عليه نصا (قوله ولا زائدة) مراده بكونها زائدة انها غير مانعة من عمل الباء الجرلا أن المراد اسقاطها (قوله أي زيد وأي عمرو) لم ينظر واهنا المعنى اللفظ الصريح وانما أرادوا أم-ما (قوله واخصن الخ) ما تقدم شرط في أي مطلقا أي يجمع أقسامها لما كان بعض أقسامها شرط آخر يغير شرط القسم الآخر فصل الاقسام فان قلت يلزم اجتماع معرفين لان الموصل معرف بالصلة فاذا أضيف تعرف بالاضافة فالجواب انه يجوز ذلك اذا اختلف جهتا التعرف فبالاضافة زال اهما الجنس وبالصلة زال اهما العين اذ الحق الرضي جرز ذلك

(وابن اعراب ما كاذقأجريا • واختر بنا متلوق فعل بنيا) (وقبل فعل معرب أو مبتدأ • أعرب ومن بني فلان يفتدا) يعني أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى إذا أضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والاعراب إلا أن الجملة إذا كانت مصدرية بفعل مبني اختيار البناء وشمل قوله فعل بنيا لما مضى كقوله على حين ألهمي الناس جبل أمرورهم • والمضارع المبني كقوله • على حين يستصين كل حلیم • وان كانت الجملة المضاف إليها مصدرية بالفعل المعرب وهو المضارع العاري عن موانع الاعراب نحو قول الله عز وجل هذا يوم ينفع أو بالابتداء نحو قول الشاعر

ألم تعلق يا عمرو الله اني • كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الاعراب وهو متفق عليه ولذلك قال وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال ومن بني فلان يفتدا ويؤيده قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وان قوله على حين الكرام قليل روي بفتح حين والتفسيذ التكذيب والذي يني عليه الظرف في هذا الفصل الفتح ولم ينيه عليه الناظم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى ادوهي مفعولة بأعرب ومطالبة لابن فهو من باب التنازع والتجوير وموصولة ما قد أجريا وكاذمعاق باجريا وقصر بنا للضرورة الوزن وينافي موضع الصفة الفعل وقبل متعلق بأعرب واوالتقسيم ومن شرط في موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط ثم قال

(وألزموه اذا اضافة الى • جل الافعال كهن اذا اعتلى)

يعني أن العرب ألزمت اذا الاضافة الى الجمل الفعلية ويعني باذا الظرفية دون الفعائية والجملة بعدها في موضع جر عند الجهور والعالم فيها جوارها على المشهور واذا مفعول أول بالزموه واطافة مفعول ثان والى متعلق باضافة وهن فعل أمر من هان بهون ضد صعب ثم قال (لمفهم اثنين معرف بلا • تفرق أضيف كذا وكلا)

من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتوا وكلا وفهم من قوله لمفهم اثنين انهما لا يضافان للمفرد وشمل مفهم اثنين المثني نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما ومادل عليه نحو كلا نواسم الاشارة نحو كلا ذلك وبنك وفهم من قوله معرف انهما لا يضافان الى تكرة فلا يقال كلا رجلين وفهم من قوله بلا تفرق انه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جا في ضرورة الشعر كقوله

كلا أخي وخليلي واحد يعضدا • في الثابتات والممام الملمات

ومعرف نعت لمفهم واللام فيه متعلقة باضيف وكذلك كلا ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال (ولا تضاف للمفرد معرف • أيا) من الاسماء اللازمة للاضافة معنى دون لفظ أي وقوله ولا تضاف هي أن تضاف أي للمفرد معرف وفهم منه انها تضاف للجمع والمثنى مطلقا تكرة كان أو معرفة نحو أي رجال وأي رجلين وأي الرجال وأي الرجلين وفهم منه أيضا انها تضاف للمفرد التكرة نحو أي رجل ويمتنع أن تضاف الى المفرد المعرفة الا في صورتين أشار الى الاولى بقوله (وان كررتها فاضف) يعني انك اذا كررت أيا جاز أن تضيفها الى المفرد المعرفة نحو أي زيد وأي عمرو وعندك يعني أي الرجلين قبل ولا تأتي الا في الشعر كقوله

الأنسا لون الناس أي وأيكم • غداة التقينا كان خير أو أكرم

ثم أشار الى الصورة الثانية بقوله (أوتوا الاجزا) أي يجوز اضافة الى المفرد المعرفة اذا فويت أجزاء ذلك الاسم كقولك أي زيد ضربت والتخصيص انها في هذه الصورة مضافة الى الجمع لان التقدير أي أجزاءه ضربت ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه ثم علم ان أيا بالنظر الى اضافة الى المعرفة والتكرة على ثلاثة أقسام أشار الى القسم الاول منها بقوله (واخصن بالمعروف • موصولة أيا)

(قوله جاز أن نضاف إلى المعرفة) أي غير المفرد للمر في قوله ولا نضاف المفرد معرفة (أي قوله بحسر الماء) ينصب الماء قاله شيخنا (قوله لا لتقاء الساكنين الخ) والله در الشخ المذكور في هنا حيث وفي البيت حقه وهذا يدل على رسوخ قدمه في العربية نفعه الله به اذن من أرب اللفية بعده لم يسر هذا المسرى الإبدالية (٩٤) (قوله ومطلقا حال من أي) أي في المعنى والافه وحال من المجرور

يعني ان ابا اذا كانت موصولة تختص باضافتها الى المعرفة نحو مرت باى الرجال هو أفضل وأهم هو  
 أكرم ثم أشار الى الثاني بقوله (وبالعكس الصفة) يعني ان ابا اذا كانت صفة بعكس الموصولة وهي  
 انها تختص باضافتها الى النكرة نحو مرت برجل أى رجل وكذلك اذا كانت حالا كقولك جازيد أى  
 فارس ثم أشار الى الثالث بقوله (وان تكن شرطاً واستفهاماً • فطلقا كلهما الكلاما)  
 يعني ان ابا اذا كانت شرطاً واستفهاماً جازان تضاف الى المعرفة والنكرة نحو أى رجل تضرع  
 أضربه وأى الرجال تكرم أكرمه وأى رجل عندك وأى الرجال عندك وأيام مفعول بتضف وان  
 كررتها شرط وجوابه فأضف وحذف مفعول فأضف والمجرور والمتعلق به لا لانه ما تقدم عليه  
 والتقدير فأضفها للمعرفة وأوتنو معطوف على كررتها وشرطاً والتقدير وان كررتها أو فويت  
 الاجزاء فأضفها وفيه نظر لان ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فأضف وهو جواب ولا يجوز  
 تقديم الجواب على الشرط ولم أرفها وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب وتظيره ان قام  
 زيدا أكرمه أو يقعد على ان الاكرام مرتب على الفعين ويتخرج على أن يكون حذف ان  
 الشرطية قبل تنوعى مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو ان تنوعى الاجزاء فأضف وحذف فأضف  
 دلالة الاول عليه فان قلت مذهب من أجاز ذلك ان الفعل يرتفع بعد حذف ان كقوله وانسان عيني  
 بحسر الماء تارة • فيبدوه قلت يجوز ان يكون تنوعى فوعاوا كتنى بالنكرة عن الباء كقوله والليل  
 اذا سرتى قراءة من حذف الباء أو تكون حذف من تنوعى لتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد  
 بحركة النقل في آل وقوله أيا مفعول باخصصن وبالمعرفة متعلق به وهى وصولة حال من أى مقدم عليها  
 والصفة مبتدأ أخبره بالعكس وان تكن شرطاً شرط جوابه فطلقا الى آخر البيت ومطلقا حال من أى  
 يعنى مضافة الى المعرفة أو النكرة ومعنى كمالها أى الكلام الذى هو جزؤه لانها مع  
 ما أضيف اليه جزء كلام ثم قال (وأزمووا إضافة لدن) لدن من الائمة للاضافة لفظا  
 ومعنى ومعناها قيل معنى عند وقيل هى لاول غاية من الزمان والمسكان وفهم من قوله فجرأها  
 لانضاف الائمة المفرد وجعل المرادى قوله فجرأها لاللفظ والمحل لتسدرج الجملة وجعل من  
 اضافتها الى الجملة قوله • لدن شب حتى شاب سودا الذوائب والقفل عند المصنف في نحو هذا على  
 تقدير ان قال في الكافية واثر ربت ولدن ان قدرا • من قبل فعل نحو من لدن قرا  
 وأجاز المرادى أيضا ان يضاف الى الجملة الاسمى كقوله • لدن أنت يافع • وليس فيه دليل لاحتمال  
 أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد مع نصب غدوة بعد لدن  
 وقد أشار اليه بقوله (ونصب غدوة بها عنهم ندر) يعنى انه قد نصب غدوة بعد لدن كقول ذى الرمة  
 لدن غدوة حتى اذا امتدت الضمى • وحث القطين الشمشعان المكلف  
 انصبه قيل على تشبيهه لدن باسم الفاعل المنون وقيل على اضمماركان الناقصة وقيل على التمييز وقد  
 سمى بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بالزمووا إضافة مفعول  
 ثان ومفعول فجر محذوف تقديره فجر ما أضيف اليه ونصب مبتدأ أخبره ندر بها متعلق بنصب ثم قال  
 (ومع مع فيها قيل ونقل • فضع وكسر لكونه ينصل)  
 من الائمة • اللازمة للاضافة مع وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وقد تفرقت لزم نصبها

أى كمال بها حال كونها  
 مطلقه عن التقييد  
 بالاضافة الى النكرة فقط  
 أو المعرفة فقط ويصح  
 كون مطلقا عن المصدر  
 محذوف أى تكلمه لامطلقا  
 أو حالا من التكميل  
 المفهوم من قوله كمال  
 وبالاخير صرح الشاطبي  
 (قوله أى الكلام الذى  
 هى جزؤه) أى لانه اذا لم  
 يؤتى بها يكون الكلام  
 ناقصا جزأ (قوله والفعل  
 الخ) مر هنا على قول واما  
 فى موضع آخر فقال فى تقدير  
 سيبويه لدن ان كانت  
 شولا لا حاجة لتقدير ان  
 (قوله ونصب غدوة بها عنهم)  
 ندر قال الامام السيبوطى  
 فى البهجة ويعطف على  
 غدوة المنصوبة بالجر لانه  
 محالها وجوز الاخفش  
 النصب قال المصنف وهو  
 بعيد عن القياس لان  
 نصب غدوة نادر فلا يتبع  
 (قوله باسم الفاعل المنون)  
 أشار الى أن وجه التشبه  
 بينهما هو أن كلامهما  
 آخره نون يجوز حذفها  
 لان التنوين نون فان قلت  
 لا يتضح هذا التشبه لان  
 التنوين فى اسم الفاعل  
 زائد والنون فى لدن أصلية

فلم يتم ما زعمتم أحببنا أنه لما كانت نون لدن متحد في بعض اللغات صارت كانهاز ائدة وأيضالما كانت حركة على  
 الدال تنوعى باعتبار اللغمة من ضم الى فتح الى كسر الى • ككون صارت كحركات الاعراب فصارت النون كالتنوين (قوله تنوين  
 الفرق) قال بعض أشباح شخنا من يدان لكونه ناصفا في التنكير ودليله عليه اذ غدوة مع عدمه معرفة (قوله اللازمة للاضافة)  
 أى غالباً بقوله وقد تفرقت على أن المراد مع اتى هى طرف وهى لازمة للاضافة دائما وقوله وقد تفرقت بالظن الى لفظ مع من حيث هى  
 (قوله اسم لموضع الاجتماع انظره مع قوله تعالى وهو معكم أيها كنتم

(قوله همام بنان) أى من باب اللغ والنشر المرتب بالفتح في المفتوحة العين والكسر في الساكنتها ويرد بانه لا داعي لزوال الفتح الاول واجتلاب قصه أخرى وان كان الفتح الاول باقيا كان في الايتان بالفتح تحصيل حاصل واجتماع مثلين ان أتى بفتح آخر وكلاهما ممنوع وان كان مراده ضبط مع الاول بالفتح فهو بعيد من اللفظ وأيضاً يحتاج الى ضبطها لانه نطقها بمفتوحة (قوله وواضحهم) ضرورة البناء على الضم مأخوذة من المنطوق وصور الاعراب الثلاثة من مفهومات الفيرود (٩٥) الثلاثة لانه يفهم من قوله ان عدمت

أنك ان لم تعدم ماله أضيف  
 لم تبين ومن قوله ناويا أنك  
 ان لم تنولم تبين ومن قوله  
 ما عدم ما معنى ناويا معنى  
 ما عدم فقط انك ان نوبت  
 لفظه لم تبين وهذا عكس  
 أى السابقة في قول المتن  
 وأعربت مالم تضيف و صدر  
 وصلها ضهير الخندق فان  
 صورة اعراب أى مأخوذة  
 من المنطوق وصور بناها  
 من المفهوم (قوله غير من  
 الاسماء اللازمة للاضافة)  
 ان قلت بعارضه ما يأتي  
 من أنها تقطع عنها انطا  
 ومعنى قلت أراد ما لم يعرض  
 عارض وكذا قوله فيما مر  
 من الاسماء اللازمة  
 للاضافة مع بدليل قوله  
 وقد تفرد ولا يبعد أن يقال  
 اللازمة للاضافة مع غير  
 التي بمعنى جميعا لانه حكم  
 على لفظها في الجملة (قوله  
 وعل) أصله علو أخذت  
 الواو وجعل الاعراب  
 فيما قبلها كما في يد ودم  
 أصلهما يدي ودمي قال  
 الزبيدي على الشيء أعلاه  
 تقول جلست من عمل  
 ومن علأى من فوق اه

على الحال نحو جاء الزيدان مع أى جمعاً وقد حكى جرهما وحكى يسيو به من قوله هم ذهب من معه  
 وقوله مع فيه اقليل يعنى ان فيها لغتين فضع العين وسكونها واغنة السكون قليلة وقوله وتقبل فضع وكسر  
 يعنى في لغة السكون اذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها فحركها بالفتح  
 فضعيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وقول المرادى همام بنان لا مفرعان غير  
 صحيح بل هما مفرعان لا مر بنان لان لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكما وانما يحدثه في الساكنة  
 ويدل على صحته ما ذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لاجل السكون ومع معطوف على لدن  
 في البيت الذى قبله والتقدير ورازموا اضافة لدن ومع ومع الساكن العين مبتدأ أو قليل خبره وفيها  
 متعلق بقبل ولا يصح أن يكون مع الفتح العين مبتدأ أو الجملة بعده خبر لان ذلك لا يؤخذ منه حكم  
 مع في لزومها الاضافة بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الاعراب الاول ثم قال  
 (واضحهم بنا غير ان عدمت ما • له أضيف ناويا ما عدما)  
 غير من الاسماء اللازمة للاضافة وقد تحلوه منها الفظا وذلك مفهوم من قوله ان عدمت ماله أضيف  
 يعنى ان عدمته في اللفظ وقوله ناويا ما عدما يعنى ان المضاف اليه يكون محذوف الفظا ونوبا يعنى  
 وفهم منه انه ان لم يعدم المضاف اليه لم يبين على الضم وانها ان حذف ولم ينولم يبين أيضا على الضم وأن  
 المعنى ناويا معنى ما عدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لانه اذا قوى لفظه ومعناه كان معربا كما  
 لو لفظ بالمضاف اليه وغير مفعول باضحهم وبنا مصدر في موضع الحال أى بنايا وان عدمت شرط وما  
 مفعول بعدمت واقع على المضاف اليه وأضيف صلة له متعلق باضيف والضمير العائد من  
 الصلة الى الموصول الهاء في له والضمير فى أضيف عائد على غير ناويا حال من الفاعل باضحهم أو من  
 التاء في عدمت وما مفعول بناويا وهى واقعة على المضاف اليه وصلته عدم ما ثم قال  
 (قبل كغير بعد حسب أول • ودون والجهات أيضا وعل)  
 لما قدم حكم غير وهى انها تبنى على الضم اذا قطعت عن الاضافة ونوى المضاف اليه الحلق بغير في ذلك  
 الحكم قبل وما بعده فقبل وبعد نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد وحسب كفولك ما عندى  
 غير درهم حسب وأول نحو ابد أمه من أول ودون نحو من دون والجهات يعنى الجهات الست  
 وهى يمين وشمال وفوق وتحت ووراها وأمام تقول مثلك من تحت ومن فوق وعن يمين وشمال فهذه  
 كلها تبنى على الضم كغير اذا عدم ما أضيف اليه ونوى معناه دون لفظه ثم قال  
 (وأعربوا نصباً اذا ما تكرا • قبلها وما من بعده قد ذكرنا)  
 هذا نصريح بما فهم من قوله ناويا ما عدم ما فانه ان لم ينولم يبين على الضم فلم يبق الا الاعراب وهو  
 الاصل الا أن قوله نصباً بهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الاضافة الا بالنصب وليس كذلك بل يعرب  
 بالنصب ان كان ظرفا كما قوله فساغ على الشراب وكنت قبلا • أكاد أغص بالماء الزلال  
 وبالجر اذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة من جر ونون

كقوله ولقد سددت عليك كل ثنية • وأنت فوق بنى كلب من عل أى من فوق وكقول امرئ القيس الكندى يصف فرسا  
 مكروم فرم قبل مدرعها • كالمه وخصر حطه السبل من عل (قوله وما من بعده قد ذكرنا) هو من باب الكلبة اذ حسب وعل لم  
 يسمع فيهما النصب الا أن يقال من حفظ حجة على من لم يحفظ أو انه يقيسهما على غيرهما (قوله هذا نصريح بما فهم) أى ببعض ما فهم  
 لانه نصريح بصورة من الصور المفهومة من هذا البيت فصريح ببعض المفاهيم وترك البعض انكالا على الشرح وقد جعل المكدوى  
 في الاخر حاصلا يجمع ذلك (قوله يوهوم الخ) لم يقل يشعر لانه ليس في كلامه حصر وانما أراد التنبيه على أن قبل وما بعده قد تعرب  
 بالنصب اذا تكرت (قوله غير) يجوز فيه الفتح بالانثوين حكاية لها على الحالة التي يقع فيها بالانثوين



(قوله شعر، فهما بمعنى ما هي مقطوعة عنه) أي بمعنى المضاف إليه الذي هي مقطوعة عنه وأشبهها بحسروف الجواب في الاستغناء، هما عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار (قوله والرفع) وجه الرفع في غير مع انهما مجرورة بالكاف أنه حكاهما على الحالة التي ترفع فيها في نحو قولك جاء غير ومنه تعلم ان قوله لانهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء لا يكفي في تعليل رفع غير لانها مجرورة بكاف الجر (قوله فيتهين فيها الضم) لا سلم في حسب اذ لا يـ... لزم من تنوينها عدم استقامة الوزن (قوله اذلا وجهه للضم) أقول انظروا أنه يجوز الضم كما جاز في غير وجهه أنه جاء على الحالة التي يضم فيها أي أعـ... ربوا قبلا بشرط أن ينكر (قوله وفي الاعراب) متعلق بآتي فيه نظرا للاظهاره متعلق بخلفا (قوله وفي عطف ضمير يعود على ما) أي من ما حذف وليس طائدا على ما من قوله ما عطف لفساد المعنى (قوله والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه) أي عائد على ما من قوله ما عطف الواقعة على المعطوف عليه وانما فان ذلك لان ذلك الضمير هو الرابطة بين المرصول والصلة فلما كان المرصول واقفا على المعطوف عليه جعل الضمير عائدا على المعطوف عليه

وكانه استغنى عن ذكر الجر المشمول للمفهوم الاول له وخصه بالنصب بالذكرة لكثر تنوعها والحاصل أن قبلا وما بعدها لها أربعة أحوال تصحح بالمضاف اليه وينتبه معنى ولفظا وعدمه لفظا ومعنى وهي في هذه الاحوال الثلاثة معرفة وعدم ذكر المضاف اليه وينتبه معنى لالفاظا وهي في هذه الحالة سببية على الضم وانما بنيت في هذه الصورة لان لها شبهها بالحرف لتوغلها في الابهام فاذا انضم الى ذلك تضمن معنى الاضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه ككل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لانها أقوى الحركات تنبيها على عروض شبه البناء وقبل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط غير وقبل بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الاصل لانها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء ووجه الضم انه ذكرها على الحالة التي تكون عليها في حال قطعها عن الاضافة وأما بعدودون وما بينهما ما يتعين فيها الضم من غير تنوين اذ لا يستقيم الوزن الا به ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي معطوفة على قبل والجهات وعلى كذلك والواو في أعربوا تعود على العرب ونصبها مصدر في موضع الحال أي ناصبين ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أي نصب وقبلا مفعول باعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز في ما قبل اذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرها من متعلق بذكر وغير داخل فيها بعد قبل لانه قال قبل كغير ونطق بعلم مبنيا على الضم ووجهه ما تقدم في بعدودون ثم قال (وما يلي المضاف يأتي خلفا • عنه في الاعراب اذا ما حذف)

ما يلي المضاف هو المضاف اليه والغرض بهذا الكلام الاعلام بان المضاف قد يحذف ويقيم المضاف اليه مقامه في الاعراب كقوله تعالى وأمر بواقي قلوبهم الجهل أي حب الجهل وكقوله عز وجل وأهل القرية أي أهل القرية وما موصولة وهي مبتدأ وصلتها يلي المضاف وخبرها يأتي خلفا ونصب خلفا على الحال من الضمير في يأتي العائد على ما وعنه متعلق بخلفا وفي الاعراب متعلق بآتي واذا متعلق بخلفا أو يأتي ثم قال (وربما سوا الذي أبقوا كما • قد كان قبل حذف ما تقدم) الوجه في حذف المضاف أن يتوب عنه المضاف اليه في الاعراب كما تقدم وقد يجيء المضاف اليه مجرورا كما لو صرح بالمضاف والذي أبقوا هو المضاف اليه لانه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما لي آثر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفيه مع قلته شرط تنبه عليه بقوله

(لكن بشرط أن يكون ما حذف • مما لا للماعليه قد عطف)

بمعنى انه لا يجوز بقائه المضاف اليه مجرورا اذا حذف المضاف الا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على ما قبله لفظا ومعنى كقوله أكل امرئ تحسب من امرأ • ونا روقد بالليل نارا فنار مضاف اليه كل وحذف كل وبقى نار مجرور والان المضاف الذي هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف الى امرئ وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهي اسم يكون ومما لا يخبر بكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق به عطف وفي عطف ضمير يعود على ما الضمير في عليه عائد على المعطوف عليه ثم قال

(ويحذف الثاني ويبقى الاول • كقوله اذا به ينصل)

بمعنى ان الثاني الذي هو المضاف اليه يحذف ويبقى الاول الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين ان كان مفردا أو النون ان كان منثنى أو مجموعا على حده لكن بشرط تنبه عليه بقوله (بشرط عطف واضافة الى • مثل الذي له أضفت الاول) يعني ان بقائه المضاف اذا حذف المضاف اليه على الحالة التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف اليه الاول وذلك مثل قولهم قطع الله يد رجل من قالها أي قطع الله يده من قالها لحذف من قالها وبقى يد غير ممنون كما كان مع وجود المضاف اليه لانه قد عطف رجل مضافا

الى مثل المحذوف ومنه قول الشاعر

يا من رأى عارضاً يسره • بين ذراعي وجهه الاسد

فذراعي مضاف الى المحذوف مثل الذي أضيف اليه المعطوف عليه وكما له في موضع الحال من الاول واذا متعلق بالاستقرار العامل في كماله وهي مضافة الى متصل به متعلق يتصل بشرط متعلق بصذف والى متعلق باضافة والذي واقع على المضاف اليه المحذوف وصلته أضفت له متعلق به والضمير المحرور عائد على الموصول ثم اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالثمن الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة الا في ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور التعويين وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز في السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار الى الاول بقوله **ف** فصل مضاف شبه فعل مانصب ومفعولاً او ظرفاً اجزولم يجب فصل عين **ف** فجعل الجائز في السعة ثلاثة أنواع الاول أن يكون المضاف شبيهاً بالفعل والفصل بينهما مفعول المضاف فتشمل نوعين الاول المصدر كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ينصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم وأولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف اليه لان المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل الثاني اسم الفاعل كقوله عز وجل في قراءة بعضهم فلا تحسبن الله يخاف وعده رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لان المضاف اسم الفاعل واسم الفاعل شبيه بالمضاف هذا معنى قوله فصل مضاف شبه فعل مانصب مفعولاً النوع الثاني أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف معهول المضاف كقوله • كاحت يوماً مضرة بعسيل • وهذا معنى قوله او ظرفاً فهم منه جواز الفصل بالهجرور اذ الظرف والهجرور من واحد ومن ذلك قوله لان متعاد في الهجاء مصابرة • ففصل بين متعاد ومصابرة بقوله في الهجاء النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكى الكسائي هذا غلام والله زيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يجب فصل عين ثم أشار الى الثاني بقوله

(واضطرازا وجدا • باجنبي أو بنعت أوندأ)

فجعل الفصل للاضطرازا ثلاثة أنواع الاول أن يكون الفاصل أجنبياً يعنى أجنبياً عن المضاف كقوله كما خط الكلب بكف يوماً • يهودى يقارب أو زيل  
فصل بين كف ويهودى بيوم وهو أجنبي عن المضاف أى غير معمول له الثاني أن يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنعته أى بنعت المضاف كقول الشاعر

نحوت وقد بل المرادى سيفه • من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

أراد ابن أبي طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله أو بنعت الثالث النداء كقول الشاعر  
وقاف كعب بجير من فذلك من • تعجيل تهلكه والخلد في سقر

وهو المراد بقوله أوندأ وفصل مفعول مقدم بأجزوه مصدر مضاف الى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف ومأمورة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقدره نصبه وهي فاعل بفصل ومفعولاً او ظرفاً حالاً من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجزان يفصل المضاف منصوبه في حال كونه مفعولاً او ظرفاً وفصل عين مفعول لم يسم فاعله يجب وهو مصدر مضاف الى الفاعل والتقدير لم يجب أن يفصل الجبين المضاف واضطرازا مفعول له وهو تعليل لوجوده في جده ضمير عائد على الفصل وبأجنبي متعلق بوجود

**المضاف الى ياء المتكلم**

انما أفرد هذا الباب بالذكر لان فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله فنهان آخر المضاف الى الياء يكون مكسوراً والى ذلك أشار بقوله (آخر ما أضيف للبا كسر) نحو هذا غلامى وصاحبي

(قوله من ابن أبي شيخ الأباطح) فان قلت يحتمل ان أبا مضاف وشيخ مضاف اليه وطالب بدل من شيخ أو عطف بيان فعمل هذا ليس المراد وصف أبي طالب بأنه شيخ الأباطح بل وصف طالب بذلك فعلى هذا ليس فيه شاهد لما يحتمل فيه قلت القربة قامت عندهم على ان المراد وصف أبي طالب (قوله وقاف كعب بجير) البيت لجبير بن زهير أخى كعب بن زهير صاحب بنت سعاد من قصيدة من البسيط يحرضه فيها على الاسلام وأنشد بعضهم أيا فاصلا بيني وبين أحبتي • وكان بهم شعل الوصال مظفرا  
فصلت المضاف المحض من غير علة ولو كنت شبه الفعل ما زدت أكثر

وصديقي ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمنتى وجع المذكور الالم وقد أشار الى الاول بقوله (إذا  
 لم يكن معتلا) يعنى ما لم يكن المضاف الى الباء معتلا الآخر وعمل المقصور والمنقوص ولذلك اتى  
 بمثلين فقال (كرام وقد ا) فرام مثال للمنقوص وقد ا مثال للمقصور والقد اذا ما يقع فى العين ثم نبه  
 على الثانى والثالث بقوله (أو يكن كائنين وزيدين) يعنى أو يكن منتى كائنين أو جمعا على حده كزيدين  
 وفهم من كلامه ان هذه الاشياء التى ذكرت لا يكون ما قبل الباء فيها مكسورا أو ما حكم الباء فى نفسها  
 فقد نبه عليه بقوله (فذى) جمعها الباء بعد فتحها احتذى) ذى إشارة الى الاربع المذكورة يعنى  
 ان هذه الاشياء المذكورة تكون الباء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها وفهم  
 من تخصيصه الباء فى هذه المواضع أن الباء فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها ونحو غلامى  
 وغلامى ثم بين حكم ما قبل الباء بقوله (وتدغم الباقية والواو وان) ما قبل واو ضم فاكسره بين  
 وأفاسلم) يعنى ان ما قبل ياء المتكلم ان كان ياء أو غمت فى الباء وشمل المنقوص نحو راحى والمنتى  
 والمجروح على حده فى حالة الجر والنصب نحو مررت بزيدى ورأيت زيدى ومررت بمسلى فى زيدى  
 ومسلمين والواو يعنى فى جمع المذكور الالم فى حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لان الحرف  
 لا يدغم الا فى مثله وفهم من قوله وان ما قبل واو ضم أن ما قبل الواو فى الجمع يكون مضموم ما يجب  
 كسره بعد قلب الواو ياء وادغامها فى الباء نحو هو لا مسلمى ويكون مفتوحا يبقى على حاله نحو  
 هو لا مصطفي فى جمع مصطفي وقوله وأفاسلم أى اتركها على حالها وشمل المقصور نحو فتانى وعصامى  
 والمنتى فى حال الرفع نحو هذان غلاماى هذه لغة جهور العرب وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء  
 ويدغمونها فى ياء المتكلم وهو المنتبه عليه بقوله (وفى المقصور عن) هذيل انقلاب ياء حسن)  
 وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنية لا تبدل عندهم وفهم منه أيضا ان الباء المبدلة من  
 الالف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين الاول منهما ما كان فتحا قول هذا فتى ومن ذلك قول الشاعر  
 سقوا هوى وأعنفوا هوراهم • فخره واو لكل جنب مصرع

وقول آخر مفعول با كسر وأل فى الباء اللهم املنا فى الترجمة من قوله ياء المتكلم أو فى أول الكتاب  
 من قوله وقيل بالنفس وقوله فذى مبتدأ وجميعها نحو كيدله والياء مبتدأ ثانى وفتحها مبتدأ ثالث  
 واحتذى خبر المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه عائدة على فتحها والجملة خبر المبتدأ الثانى الذى هو  
 الباء والضمير العائد عليه من الجملة الها فى فتحها والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد عليه  
 محذوف تقديره بعدها مخذوق وهو منوى ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جيبه مبتدأ ثانى باره  
 وما بعده خبر المبتدأ الاول والرابط فى هذا الوجه الها فى جيبها والعائدة على جميعها هو الضمير المقدر  
 الذى كان يعود على المبتدأ الاول فى الوجه الاول والياء مفعول لم يسم فاعله بتدغم وفيه متعلق  
 بتدغم والها فى فيه عائدة على ياء المتكلم وان شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف بضمه ضم  
 وبين فعل مضارع مجزوم على جواب الامر وهما ضمير مضموم من هان ومن اذا سهل ولا يصح كسرها  
 لانه مضارع وهن من اذا ضعف لان المراد به اذا ادغم سهل ويحذف لا يضعف وألفا مفعول مقدم  
 بسلم وانقلابها مبتدأ ياء منصوب على اسقاط لام الجر وحسن خبر انقلابها عن هذيل متعلق  
 بحسن وكذلك فى المقصور

اعمال المصدر

(يفعله المصدر لخلق فى العمل) يعنى ان المصدر يلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل  
 ان كان لازما نحو عجب من قيام زيد وفى رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان متعديا بالواحد نحو عجب  
 من ضرب زيد عمرا ويتعدى بحرف الجر ان كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو ا عجبني مرو زيدا  
 ويتعدى الى مفعولين ان كان الفعل يتعدى اليهما نحو عجب من اعطاء زيد عمرا درهما وكذلك  
 المتعدى الى ثلاثة نحو عجب من اعلام زيد عمرا بكر اشخاص وهذا كله مستفاد من قوله بفعله

(قوله أو يكن) معطوف على  
 يكن الاول المجزوم والباين  
 وزيدين ليسا جعلتين والياء  
 لاستغنى عنهما بقوله اذا  
 لم يكن معتلا والمراد اذا انتفى  
 كونه معتلا وكونه كائنين  
 وزيدين لاننى أحدهما  
 (قوله فذى) الفاء فى جواب  
 سؤال مقدر تقديره ما حكم  
 هذه فقال ان أردت حكمها  
 فذى الخ أو للتفريع (قوله  
 وفهم من قوله احتذى  
 وجوب فتحها) أى لان  
 احتذى معناه اتبع فيه  
 العرب وأيضا لوجوه  
 آخر لذكره فعلم وجوب  
 الفتح (قوله والواو) أى  
 بعد قلبها ياء اذ لا يدغم فى  
 الحرف الا مماثلة فالمدغم  
 حينئذ هو الباء (قوله  
 فاكسره) وهل الكسر  
 قبل القاب أو بعده خلاف  
 (قوله وفى المقصور عن  
 هذيل) يصح جعلهما  
 حالين من الضمير فى حسن  
 (قوله وأعنفوا) وفى نسخة  
 وأخضوا والاولى أكاداذ  
 فيها معنى المناقاة (قوله  
 امالنا فى الترجمة) أى ففى  
 امالنا الخ أو قاله امالنا الخ  
 أو فتكون عائدة امالنا الخ

(قوله من قيامك الا-ن) أي مما تقوم أي إذا أريد الحال نهين حلول مالان أن تصرف المضارع له - تنقل وقد يقال هلا بطلت دلالة ان على الاستقبال في المضارع إذا أريد به الحال (٩٩) فيقال عجبت مما تقوم الا-ن وعجبت من أن تقوم الا-ن كما طلعت

دلالتها على الا-ن تنقل في  
عجبت ان قت ويجاب بان  
دلالة الماضي على المضي  
لكونه ناصبه أقوى من  
دلالة المضارع على الحال  
لكونه مشتركايته وبين  
الاستقبال فتقويت أن  
على تخليص المضارع  
للاستقبال ولم تقو على  
تخليص الماضي عن  
المضي الى غيره (قوله  
ما في أوله ميم مزيدة الخ)  
اطلاق اسم المصدر على  
هذا الجواز لأنه في الحقيقة  
مصدر ميمي وكذا اطلاق  
اسم المصدر على نحو جاز  
نبه عليه القاضي زكريا  
في شرح الشذور قلت وهو  
الذي عند الصرفيين لانهم  
يقولون محمدة ومدخل  
ومسمى مصادر ميمية (قوله  
كل) لما كان تكميله  
بالنصب أكثر من تكميله  
بالرفع قدم النصب (قوله  
في أحد التأويلات) وهو  
اعراب من فاعل لا يجز ورد  
بانه يصير المعنى والله على  
جميع الناس ان يحج البيت  
المستطيع وليس كذلك  
والتأويل الثاني ان من  
بدل من الناس والتقدير  
ولله على الناس مستطيعهم  
حج البيت والتأويل الثالث  
ان من مبتدأ والخبر  
محدوف والتقدير من

المصدر الخ في العمل وهذا رواه كان مضافاً أو مجرداً من الاضافة أو مفعولاً وبال والى ذلك أشار بقوله (مضافاً أو مجرداً أو مع آل) فاعماله مضافاً أكثر من اعماله مجرداً واعماله مجرداً أكثر من اعماله مفعولاً وبال والحقه بفعله في العمل المذكور وليس مطلقاً بل بشرط نه عليه بقوله (ان كان فعل مع أن أو ما يعمل بمحله) يعني أنه لا يعمل العمل المذكور الا اذا صح أن يعمل بمحله الفعل وأن أو ما المصدريتان نحو أعجبتني قيامك أي أن تقوم وعجبت من قيامك الا-ن أي مما تقوم وشغل قوله ان الناصبه والمخففة وفهم منه ان المصدر اذا لم يعمل بمحله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حار ولذلك جعل صوت الحار مع مول الفاعل محذوف وقد تقدم ثم قال (ولاسم مصدر عمل) اسم المصدر هو ما في أوله ميم مزيدة لغیر المفاعلة نحو المحمودة والمضرب أو كان لغیر الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو الرضوه والفعل فان فعله ما توشأ واغتسل وانما فصل الناطم هذا النوع من المصدر لقله عمله وفي تكبير عمل نبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن اعماله قول عائشة رضي الله عنها من قيلة الرجل امر أنه الرضوه فاعمل قيلة وهو اسم مصدر لان فعله قبل والمصدر مفعول مقدم بالحق وبفعله وفي العمل متعلقان بالحق وهما مضافا وما بعده أحوال من المصدر وان كان فعل شرط ومع في موضع الصفة لفعل وما مطوف على أن ويجعل في موضع خبر كان ومحل نصب على المصدر واسم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال (و بعد حره الذي أضيفه • كل بنصب أو رفع عمله)

قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً أو مجرداً أو مفعولاً وبال المضاف ان كان مضافاً الى الفاعل كل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله كل بنصب نحو أعجبتني أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وان كان مضافاً الى المفعول كل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبتني أكل الخبز عمرو ومنه قوله عز وجل والله على الناس حج البيت من استطاع في أحد التأويلات و اضافته الى الفاعل ونصب المفعول أكثر من اضافته الى المفعول ورفع الفاعل وقوله كل بنصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جواز لأنه يجوز أن يضاف الى الفاعل ولا يذ كر مع مفعول نحو أعجبتني أكل زيد والى المفعول ولا يذ كر فاعل نحو أعجبتني أكل الخبز ومنه قوله عز وجل بسؤال نجتله بعد متعلق بكمال والذي مفعول بحره وجره مصدر مضاف الى الفاعل والذي مفعول به فهو مصدر مضاف كل بالمنصب وأضيفه صلة الذي والضمير العائد على المنصب الهاء في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمال وأو برفع مطوف عليه وأول التقسيم للتخيير ثم قال (وجر ما يتبع ما جر ومن • راعى في الاتباع المهل غسن)

قد تقدم ان المصدر يضاف الى الفاعل والى المفعول فان أضيف الى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وان أضيف الى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب ان قدر بان وفعل الفاعل ومرفوع ان قدر بان وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف اليه اذا كان فاعلاً لجر على اللفظ والرفع على الموضوع وشغل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبتني أكل زيد الطريق بالجر حلا على اللفظ والرفع حلا على الموضوع وكذلك أعجبتني أكل زيد وعمرو وعمرو أعجبتني أكل اللحم والخبز بالجر حلا على اللفظ والنصب حلا على الموضوع على تقدير المصدر بان وفعل الفاعل وبالرفع على الموضوع أيضا على تقدير المصدر بان وفعل المفعول والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المهل شامل للاوجه المذكورة كلها والا الحسن في ذلك الجمل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجره فعل أمر وما مفعول مجرور هي موصولة أيضا وصلتها يتبع وما الثانية مفعول يتبع وهي موصولة أيضا وصلتها جر ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء أخبر بها راعى وفي متعلق براعى والمهل مفعول براعى والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره

استطاع منهم فعليه ذلك (قوله غسن) لا ينافي ان مرعاة اللفظ أحسن (قوله والفاء جواب الشرط) أي واقعة في جواب الشرط ولم يرزل العلماء يتسامحون في هذا الاطلاق

(قوله دل على حدث وفاعله) خرج مضروب وقام فان الاول انما يدل على الحدث والمفعول والثاني انما يدل على الحدث والزمان (قوله ان كان عن مضيئه بمعزل الخ) هذا شرط (١٠٠) في عمله التصب لاني عمله الرضى في شرط عدم المضي ومثله

الشرط الا في اذ لا فرق  
ومما يؤيد ذلك ما ذكره  
الشرح بدليل قوله فيما  
يأتي في انما معطى زيد درهما  
أمس فان معطى عامل  
الرفع في الضمير المستور وقول  
النظام فيصامر وقد يجوز  
نحو فارتأوا الرشد وصرح  
في المعنى بأن اشتراط  
الاعتماد وكون الوصف  
بمعنى الحال أو الاستقبال  
انما هو للعامل في المنصوب  
(قوله وولي استغفاما) ولو  
مقدرا نحو مهن زيد عمرا  
أم مكرمه أي أمهين (قوله  
أو حرف ندا) ليس في  
كلامه انه يعتمد عليه حتى  
يرد الاعتراض عليه فان  
قلت هو داخل في قوله  
صفة وقوله وقد يكون نعت  
الخ داخل في قوله صفة  
قلت أراد التنبية على ان  
الموصوف يكون محذوفا  
فقال وقد يكون نعت الخ  
وأما قوله صفة بعد قوله أو  
حرف نداهو تهيم بعد  
تخصيص (قوله والباء في  
بمعزل الخ) أي لان المعزل  
اسم مكان أي ان كان في  
مكان العزلة عن المضي  
(قوله والهاء في مضيئه  
عائدة على اسم الفاعل)  
المعنى عليه ان كان اسم  
الفاعل بمعزل عن المضي

فعله حسن  
اعمال اسم الفاعل

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جار مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال  
بمعنى الماضي والحال والاستقبال قوله (كفعله اسم فاعل في العمل) يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل  
فعله فيرفع الفاعل ان كان فعله لازما نحو أقام زيدو ينصب المفعول ان كان فعله متعدبا لواحد نحو  
أضارب زيد عمرا وينصب مفعولين ان كان فعله متعدبا لثنتين نحو أمطع زيد عمرا درهما وهذه  
كلاهما مستفادة من قوله كفعله اسم فاعل في العمل لكن لا يعمل العمل المذكور الا بشرطين أشار إلى  
الاول منهما بقوله (ان كان عن مضيئه بمعزل) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله الا اذا كان  
بمعنى الحال أو الاستقبال لانه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أناضرب زيدا  
غدا أو الاثنان فان كان بمعنى المضي لم يعمل لانه لم يشبه فعله فيما ذكرتم أشار إلى الشرط الثاني بقوله  
(ولي استغفاما أو حرف ندا • أو نفيًا أو جاسفة أو مسندا)

يعني أن من شرط اعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله وذلك خمسة مواضع الاول أن  
يبنى الاستغفام نحو أضارب أنت عمرا الثاني أن يبنى حرف النداء نحو يا طالعاجبلا واطاهر أن هذا  
بمعنى اعتماد على الموصوف لان التقدير يا رجل طالعاجبلا وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لانه  
خاص بالاسم الثالث أن يبنى نفيًا نحو ماضارب أنت زيدا الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو ممرت  
برجل ضارب عمرا وفي ضمن ذلك الحال لانه صفة في المعنى نحو جاز زيدا كافر سا الخالمس أن يكون  
مسندا وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيد ضارب عمرا وان زيد اضارب عمرا وكان زيد ضارب عمرا  
وظننت زيد اضارب عمرا لان اسم الفاعل في هذه المثل كلها مسند واسم فاعل مبتدأ أو خبره كفعله  
وفي العمل متعلق بالاستقرار الذي في الخبر وان كان شرط والباء في بعزل ظرفية بمعنى في والجرور  
خبر كان وعن مضيئه متعلق بمعزل والهاء في مضيئه عائدة على اسم الفاعل واستغفاما مفعول بولي أو  
حرف ندا أو نفيًا معطوفان على استغفام وواجم معطوف على ولي ومسند معطوف على صفة ثم  
قال (وقد يكون نعت محذوف عرف • فيستحق العمل الذي وصف)

يعني أن اسم الفاعل يأتي معند على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور  
كقول الشاعر كاطح خضرة يوماليهونها • فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل  
أي كوعل ناطح وقد تقدم أن ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب والضمير في يكون اسمها وهو  
عائدة على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف في موضع الصفة محذوف ثم قال  
(وان يكن صلة آل في المضي • وغيره اعماله قدر نرضي)

يعني ان اسم الفاعل اذا وقع صلة لال عمل العمل المذكور مطلقا لا كان أو مستقبلا أو ماضيا وانما  
عمل مطلقا لانه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لانه لما كان صلة وأعني بمرفوعه عن الجملة الفعلية  
أشبه الفعل معنى واستعمالا لافاعطى حكمه في العمل كما أعطى حكمه في صفة عطف الفعل عليه كقافي  
قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضًا حسنًا وقوله تعالى فالغيرات صبا فآثرن به  
نقما اه قلت جعله واقعا صلة آل مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر لانه قد جاء عطف الفعل على اسم  
الفاعل غير الواقع صلة نحو قوله عز وجل أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن وان يكن شرطا  
وصلة آل خبريكن والفاء جواب الشرط واعماله مبتدأ أو خبره قدر نرضي وفي المضي متعلق بارتضى ثم

المنسوب اليه اذا كان بمعنى الماضي (قوله قات الخ) حاصله انه سلم له ان المسوغ لعمله بمعنى الماضي كونه صلة قال  
لأن لكونه صار بمنزلة الفعل ومنع كون ذلك بخصوصه مسوغا لعطف الفعل عليه وبخط شيئا مانصه أقول ليس في كلام الشارح  
ما يقتضى ان المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه صلة آل كأنهم هذا الشارح بل المفهوم منه ان المسوغ هو شبهه بالفعل المدلول  
عليه مجيئه صلة آل فانهم

(قوله فسحق) بالمشاة فوق

أى هذه الامثلة او بالتصنية  
 أى فعال أو مفعال أو  
 فقول (قوله ان الله سميع  
 دعاء من دعاه) الكثرة  
 ككثرة التعلق التجبزي  
 وزيادته على نلق مع  
 الحوادث اذ السمع الكامل  
 انما هو له تعالى (قوله وفعال  
 مبتدأ) وهو معرفة لانه  
 قصد لفظه (قوله لان فعلا  
 قد جاء الاخبار به عن الجمع)  
 بخط شيخنا مانصه هو سهو  
 منه رجه الله لان العطف  
 بأو (قوله المتعلق به الخبر)  
 بخط شيخنا الصواب المتعلق  
 به الصلة اه ومثله في  
 المغرب (تفه) معنى كون  
 فعال وما بعده بدلا عن  
 فاعل أن فاعل لما كان  
 لا يفيد الكثرة تاب عنه  
 في اقلته افعال ونحوه  
 ويصح أن يكون من عمل  
 حالامن ما ومن بيانية  
 (قوله وفي الحكم متعلق  
 بجمع الخ) الظاهر انه  
 متعلق بمثله وكذلك حيثما  
 (قوله وانصب بذى  
 الاعمال تلوا واخفض)  
 ما ذكر من جواز الوجهين  
 انما هو في الظاهر واما  
 الضمير المتصل فيضاف  
 اليه اسم الفاعل المجرد  
 وجوب نحو هذا مكره  
 وذهب الاخفش وهشام  
 الى أنه في محل نصب كاله  
 في معطيه (قوله وكلام  
 الناظم محتمل للمذهبين)

قال

(فعال أو مفعال أو فعول • في كثرة عن فاعل بديل)

فستحق ما نه من عمل • وفي فعيل قل ذا وفعال)

يعنى أن هذه الامثلة الخمسة التي هي فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعال مساوية في انها تعمل عمل  
 اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله في كثرة أى مراد به الكثرة أى التكثر وهي الزيادة في  
 الفعل ولذلك نهى امثلة المبالغة ويؤيد حل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية

وقد نصب بر فاعل فعلا • تكثيرا وفعولا او مفعالا

و يحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة ان هذه الامثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيد قوله  
 بعد وفي فعيل قل ذا وفعال بديل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية وأكثرها استعمالا لفعال  
 وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل أما اعمال فعال فنحو ما حكى سيبويه من قولهم أما العمل فانما شراب  
 وأما اعمال مفعال فنحو انه لمخبروا انكها وأما اعمال فعول فنحو قول الشاعر  
 ضروب بنصل السيف سوق ممانها • اذا عسدم موازادا فانك عاقر

وأما فعيل فنه وان الله سميع دعاء من دعاه وأما اعمال فعل فنحو قوله

حذرا مورالا تضيرا وآمن • ما ليس منجيه من الاقدار

وفعال مبتدأ او مفعال أو فعول مع طرفان على فعال وبديل خبر المبتدأ وفي كثرة وعن فاعل  
 متعلقان بديل وأفرد بديلا وهو خبر عن أكثر من واحد لان فعلا قد جاء الاخبار به عن الجمع وما  
 • فعول يستحق وهي موصولة وصلتها هو من عمل متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر وذا فاعل بقل  
 وفي فعيل متعلق بقل وفعال معطوف عليه ثم قال

(وماسوى المفرد مثله جعل • في الحكم والشروط حيثما عمل)

ماسوى المفرد هو المتنى والمجوع وشمل الجمع الذي على حد المتنى وجمع التكسير فالثنية نحو هذان  
 ضاربان زيد او الجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرو وضارب زيد افتعمل كما عمل اسم الفاعل بالشروط  
 المتقدمة في اسم الفاعل وما مبتدأ وهو موصول صلته سوى المفرد والضمير المستتر في جعل هو  
 العائد على المبتدأ وفي الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما عمل (وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض)  
 يعنى بذى الاعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكور وشمل اسم الفاعل وامثلة المبالغة والتلو  
 التابع وفهم من تقدمه انصب انه هو الاصل والخفض جائز ان كان على خلاف الاصل ووجهه قصد  
 التخصيف فتقول أنا ضارب زيد او ضارب زيد وهذا ضاربان زيد او ضارب زيد وهؤلاء ضاربون زيد  
 وضاربون زيد وضارب زيد او ضارب زيد هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بديل منه الى واحد  
 وان كان متعديا الى أكثر من واحد فقد نه عليه بقوله (وهو لنصب ماسواه مقتضى) يعنى أن  
 اسم الفاعل وما أطلق به اذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف الى الاول نصب ما عدا الاول  
 وشمل ذلك المتعدى الى اثنين نحو أنا معطى زيد درهما او المتعدى الى ثلاثة نحو أنا المسلم زيد عمرا  
 منطلقا وشمل أيضا ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالطرف نحو أنا ضارب زيد  
 اليوم وفهم منه ان المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف الى الاول اذا كان بمعنى الماضي غير منصوب  
 باسم الفاعل المذكور على المشهور ونحو أنا معطى زيد درهما أمس فالمنصوب بعده انصب بفعل  
 مقدر لانه انما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل يعنى المضى لم يستوفه وانما  
 مفعول بانصب وهو مطلوب الانصب واخفض فهو من باب التنازع وكذلك بذى وهو مبتدأ خبره  
 مقتضى ولنصب متعلق بمقتضى ثم قال (واجرا وأنصب تابع الذى المنخفض) اذا جازم اسم الفاعل ما  
 بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التواضع واختلف في الناصبه  
 فقيل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضمر وهو مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل للمذهبين

ممنوع وقوله لم ينص على ناصبه ان أراد النص بالمطابقة فسلم والافتقد ذكره بالالتزام لانه جعله تابعا والعامل في التابع عامل في المتبوع فأتى احتمال للمذهبيين ولا سيما حيث نص عليه في شرح الكافية واذا قدرنا ما علمنا ليمصدق عليه انه تابع وقد يجواب عن الشيخ المكودي بان التابع قد يطلق على (١٠٢) التابع في المعنى وان قدر له عامل (قوله وشرط الاعتماد) الصواب بتقديمه

على قوله أو مطايفا اذا كان صلة لال لان الاعتماد انما هو شرطي في اعمال غير الذي هو صلة لال (قوله كفايا) قال الجوهري الكفايا بالفتح المائل والكفاف من الرزق والقوت ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اللهم اجعل رزق آل محمد الكفايا اه واعل هذا والمراد هنا قال الشاطبي الكفاف ما يكفي به الانسان عن غيره (قوله وفي معناه في موضوع الحال) الظاهر انه متعلق بالاستقرار العامل في الخبر مع ملاحظة التشبيه أو بالكاف (قوله وأصله مكسوة عده) ظاهره انه لا يشترط التحويل الى النصب لكن كلامه يحتمل التأويل اذ يحتمل أن يكون المعنى ان هذا أصله ثم يحول الى النصب وكلامهم يقتضى اشتراط ذلك (قوله ومزيد) أي زائد على ثلاثة أحرف سواء كانت حروفه أصولا ولا ولم يرد به المزيد عند الصرفيين لانه لا يشتمل الرباعي الاصول (قوله

اذ لم ينص على ناصبه لكنه صرح في شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وان ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاجر رفو من باب التنازع ثم مثل بقوله (كبتني جاءه ومالا نخص) فن في المثال مبتدأ وهو موصل وصلته نخص ومبتنى خبر مقدم وهو مضاف الى جاء وما لا معطوف على الموضع ثم قال

(وكل ما قرر لاسم فاعل • يعطى اسم مفعول بالانفاضل)

يعنى ان اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشرط السابقة في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال أو مطايفا اذا كان صلة آل وشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضافة لما هو موصلة وصلتها قرر ولاسم متعلق بقرور يعطى الخ خبر عن كل وبلا تفاضل تيمم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله ثم قال (فهو كقول صبيغ لامة فعول في • معناه كاللهطى كفايا يكتنى)

يعنى ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه كان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه فتقول زيد مضروب أبوه فبر ترفع ما بعد مضروب على انه مفعول لم يسم فاعله كما تقول ضرب أبوه وكفعل خبره وصيغ في موضع الصفة للفعل وفي معناه في موضع الحال من الضمير في صيغ أى صيغ لامة فعول في حال كونه موافقا له في المعنى وأتى بمثال من المتعدى الى مفعولين وهو قوله كاللهطى كفايا يكتنى فاللهطى مبتدأ وأل فيه موصلة وفي المعطى ضمير متستر عائدا على آل وهو المفعول الاول باللهطى وكفايا: مفعول ثان للهطى ويكتنى خبر المبتدأ ثم قال

(وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع • معنى كعهود المقاصد الورع)

يعنى ان اسم المفعول انفرادي جواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى كقولك زيد مكسوة العبد وأصله مكسوة عده ومثله قوله محمود المقاصد الورع وقد التحقن بالتحليل لكثرة اضافة اسم المفعول الى مرفوعه وذا فاعل يضاف وهو اشارة الى اسم المفعول وهو تقع نعت لاسم ومعنى مضروب على حذف الجار أى في معنى والورع مبتدأ وخبره محمود وهو مضاف الى المقاصد وأصله محمود مقاصده • (ابنية المصادر)

اعلم ان الفعل الماضى ثلاثى ومزيد الثلاثى أربعة أقسام متعد ولازم مكسور والعين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار الى الاول بقوله

(فعل قياس مصدر المعتدى • من ذى ثلاثة كرددا)

يعنى ان مصدر الفعل الثلاثى المعتدى يأتي على فعل بسكون العين ومثله قوله المعتدى فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو ففهم ففهم أو المعتل الفاء نحو وعد وعدا والمعتل العين نحو باع وبعاء وقال قولاً والمعتل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضعف نحو تردد أو فعل خبر مقدم وقياس مبتدأ أو من ذى في موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ أو قياس خبر لان فعلا معرفة بالعلمية ثم أشار الى الثانى بقوله

(وفعل اللازم باه فعل • كفروح وكجوى وكشئل)

هذا هو القسم الثانى من انفعال وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتي على فعل يفتح العين ويستوى في ذلك الصحيح كفروح وفرحا وأشتر وأشتر والمعتل اللام بكجوى جوى وععى عمى

قياس) قيل انما قياس عند عدم السماع وهو مذهب يديه وقيل يجوز مع السماع وهو ظاهر قول الفراء والمضنف اه مرادى (قوله وفعل اللازم) بشرط كونه غير لون لان الغالب في اللون فعلة كشهلة وحرارة مرادى (قوله وأشتر) أى لم يحمده النعمة (قوله بكجوى) الجوى هو الحرفة وشدة الوجع من عشق أو سزن (قوله كشئل) نضفة الشيخ المكودي بالفك وان كان يجب فيه الادغام كقوله شلت يمينك ان قتلت اسما وأما قاطب ففكوك سماعا كما سأتى في الادغام

(قوله كندا) بمعنى ذهب قبل الزوال (قوله حولًا) بقلب الواو الأولى هزرة بمعنى التحول والتغير (قوله من فعول) أي بناء على اتیان الحال من المبتدا (قوله ونفر نفارا وناروارا) قال الزبيدي نارت المرأة تنور نورًا نارت وزرتها نارتها (قوله وحال حولانا) لم تقلب الواو ألفًا لما أتى من قول المصنف وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلم (١٠٣) ويستثنى أيضًا ما يدل على

والمضغ كشلل شلالا وقط قطاط وفعول مبتدأ أو اللازم نعت له وبابه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول ثم أشار إلى الثالث بقوله

(وفعل اللازم مثل قعدا • له فعول باطراد كقدا)

يعني ان فعل اللازم يأتي مصدره على فعول واستوى في ذلك الصحيح نحو قعد قعدوا والمعتل العين نحو حال حولًا والمعتل اللام نحو ساءوا وغد غدوا وفعل مبتدأ أو اللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللازم ويجوز أن يكون مفعولا بفعل محذوف تقديره أعنى وفعول مبتدأ أو خبره في له والجملة خبر المبتدأ أو باطراد في موضع الحال من فعول ثم ان اطراد فعول في فعل اللازم بشرطه أن لا يكون الفعل مستوجبا لاحد الاوزان المذكورة في قوله

(مالم يكن مستوجبا فعلا • أو فعلا نافدا أو فعلا)

فذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيد كرر بابه بعد وهي فعال بكسر الفاء وفعالان بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وما ظرفية مصدرية ومستوجبا خبر يكن وفعلا مفعول مستوجب أو فعلا ناوا وفعلا مفعولان على فعلا ثم بين معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال (فأقول لذى امتناع كافي) يعني بالأول فعلا وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أرى أباه ونفر نفارا وفرفرا بمعنى نفروا وناروارا وقوله (والثاني للذي اقتضى تقبلا) يعني بالثاني فعلا ناوا وهو أيضا مصدر فعال (لذا فعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل الدال على الداء والمرض نحو سعل سعالا وزكز كما ثم قال (ولصوت) يعني أن فعلا يكون أيضا مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نعتي نعاقا ونعت الشاة نعاوا وري البعير نعا فعلا على هذا يكون لفعل الدال على الداء، وللفعل الدال على الصوت وقوله (وشمل سيرا وصوتا الفعيل كسهل) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذملا ورسر رسما والدال على الصوت نحو سهل سهلا وهذا معنى قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل وقوله فأقول مبتدأ وسوغ الأبداء به أنه وصف لمحذوف والتقدير فعال أول وخبره لذى امتناع أي لصاحب فعل ذي امتناع فهو على حذف مضاف والثاني مبتدأ أو أسله والثاني خذف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذي واقضى صلة الذي وتقبلا مفعول باقضى وفعال مبتدأ وخبره للداء أو الداء فقصره ضرورة ولصوت موقوف على الداء والتقدير فعال مصدر للداء وللصوت وشمل في نفسه لغتان شمل يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وهي الفعصي لأنه ينبغي أن يضبط بالفتح في الماضي صوتا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروى المقيد والفعيل فاعل بشمل وسيرا مفعول بشمل وصوت موقوف عليه ثم أشار إلى الرابع فقال

(فعولة فعالة فعلا • كسهل الامر وزيد جزلا)

يعني ان فعل المضموم العين لا يكون الا لازما فيطرد في مصدره وزنان الاول فعولة نحو سهل الامر سهولة وصعب صعوبة والثاني فعالة نحو جزل زيد جزلة وتظف نظافة وضم ضمنا وفتح فصاحة وفعولة مبتدأ أو فعالة موقوف عليه محذوف حرف العطف وفعلا خبر المبتدأ ثم قال

(وما أتى مخالفا لما مضى • فبابه النقل كسهط ورضى)

حرفه وشبهها فالغالب في مصدره فعالة نحو تجر تجارة وأمر امارة فهو مقبوس في الصنائع والولايات (قوله ولصوت الرواية بالواو لا بأوكما يوجد في بعض النسخ (قوله ذملا ورسما) هما ضربان من عدو الابل (قوله وسوغ الأبداء به التوسيع) وقيل انه وصف لمحذوف والتقدير فعال أول وفيه ان فعلا معرفة فلا يوصف بأول لأنه تنكرة ويحجب بانه قد رتبته ويصح أن يقدر فوزن أول (قوله لصاحب فعل) لعله لاحظ أن التقدير فوزن أول لمصدر صاحب فعل ذي امتناع ويكون حله باعتبار المعنى أي الوزن الأول لمصدر الفعل الدال على الامتناع ويصح أن يكون الخبر كونا خاصا أي فالول مصدره فعل ذي امتناع وحذف دلالة الكلام عليه (قوله وخبره للداء) يحتمل أن يكون على ظاهره من أنه خبر ويكون متعلقا بكون عام ويكون قوله في السهل فعال مصدر للداء تقديره معنى لا تقدير اعراب أو تقدير اعراب ويكون قصده وجه آخر من الاعراب

وهو الخبر كونا خاص محذوف ويحتمل أن يكون قوله خبره للداء تسامح ويكون المعنى خبره متعلق للداء الذي هو كونا خاص (قوله وهو اختلاف حركة الخ) هذا اسمي سناد التوجيه وهو الخامس من أقسام السناد وهو أكثرها وغيره من بقية الخمسة قليل لكن أطلق في الحركة الذي عند شيخ الاسلام في شرح الخرزجة انه تغيير حركة ما قبل الروى المقيد بفتحة مع غيرها (قوله لا يكون الا لازما)



أى ما لم يضمن معنى فعل متعد (قوله وغير ذى ثلاثة الخ) على أنه مقيس بالتثنية ثم ترك لأجل القافية ومصدره بالرفع نائب فاعل يراد أن مفهومه أن ذا الثلاثة ليس مصدره مقيسا وجوابه أن المفهوم معطل بدليل أنه قدم المقيس من مصادر الثلاثى ويجوز خفض مصدره وهو أولى دفعا للإبهام المذكور (قوله ذا التازم) معنى اللزوم هنا اتصال التاء به ولذا قال غالباً أو اللزوم على بابه وأنه لزوم حرفي يدل قوله غالباً (قوله واستفاه) أى اشتدأكاه بعد قلة (قوله) وذامفعول مقدم بلزم فيه تقديم المفعول حيث لا يتقدم العامل فالأول أحسن (قوله فى أمثال) أشار بالجمع حيث لم يقل فى مثل إلى ادخال مصدر تفاعل كقتائل قاتلتا ومصدر تفاعل كتنفست تفسا (قوله وحوقل) أى قال لأحول ولا قوة إلا بالله والواو فيه أصلية ويقال أيضا حوقل أى ترك الجماع لكبر سنه الواو فيه زائدة

يعنى أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى فهو منقول مما عاين العرب وفهم منه أن جميع ما تقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا منه أن مصادر الثلاثى أتت على غير قياس وذكرتها مصدرين مختطرا هو مصدر مختط وقياسه مختط بفتح الخاء وقد جاء كذلك ورضاه هو مصدر رضى وقياسه رضا بفتح الراء وفهم من قوله كسخط فى آتياه بكاف الشديه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس وما مبتدأ وهى شرطية وخبرها آتى ومخالف الحال من الضمير المستتر فى آتى وهو الضمير العائد على المبتدأ والمما يتعلق بمخالفها والفاء جواب الشرط والجملة بعد هاجواب الشرط ولما فرغ من مصادر الثلاثى شرع فى بيان مصدر المزيد فقال (وغير ذى ثلاثة مقيس • مصدره) يعنى أن غير الثلاثى من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذى ثلاثة الرباعى الأصول نحو درج والمزيد فى الرباعى نحو ارحبم والمزيد من الثلاثى نحو استخرج وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال (كقدس التقديس) يعنى أن فعل المشدد العين نحو قدس بأتى مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعليما وغير مبتدأ ومقيس خبره ومصدره فاعل مقيس ويجوز أن يكون مقيس خبرا مقدا ومصدره مبتدأ أو الجملة خبرا للمبتدأ ثم قال

(وزك كتركية وأجلا • اجمال من تجه لاجتجلا)

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بصاردها وكلها من الثلاثى المزيد الأول زكه وهذا أمر من زكى ومصدره بأتى على تركبة ومثله فى تسمية الثانية والثانى أجبل وهو أمر من أجبل ومصدره بأتى على اجبالا ومثله أكرم أكراما أو أعطى أعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره بأتى على تفاعل ومثله تكلم تكلمه وتعلم تعلمه وزكه وما بعده معطوف على قوله فى البيت الذى قبله ككقدس التقديس واجمال مصدر اجمل وهو مضاف إلى من وهى موصولة وصلتها تجملا وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملا ثم قال (واستعذ استعاذ ثم أقم • أقامه) ذكر فى هذا فاعلين مع مصدر يهما من الثلاثى المزيد الأول استعذ وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره بأتى على استعاذته ومثله استقام استقامه الثانى أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره بأتى على أقامته ومثله أجاز أجازة ثم قال (وغالباً ذا التازم) الإشارة للمصدرين معا وإنما أقرده على ارادة ما ذكره وانما تمت التاء لأن استعاذته أصلها استعواذ وأقامه أصلها أقواما فنقلت حركة الواو فيه جمالى الساكن وانقلبت الواو ألفا وحذفت إحدى الألفين وعوض منها التاء وفهم من قوله وغالباً أنها تحذف فى غير الغالب كقول بعضهم أراء أراء واستفاه استفها وذا مبتدأ أولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ أولزم خبره وذا مفعول مقدم بلزم ثم قال

(وما بلى الأخر مدوا فتمعا • مع كسر توالثان بما اقتضا • بهمز وصل)

هذا ضابط فى مصدر كل فعل افتتح بهزة الوصل يعنى أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتتحا بهزة الوصل مده واقف مقابل المدة فينبأ من ذلك الألف ثم بكسر توالحرف الثانى من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم معدوم مطلوب أيضا لافتح فهو من باب التنازع ومع متعاقب بمد وكذلك مما وهى موصولة وصلتها افتتحوا بهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله (كاصطقى) فتقول اصطقى اصطفا ومثله انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا وقد راقدا را ثم قال (وضم ما • يربع فى أمثال قد نام لما) يعنى أن مصدر تفعيل يضم فيه أربع الفعل فيصير مصدر نحو تلم لناما ومثله تدرج تدرجا وتنفس تنفا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلا مضاميا مبتدأ المفعول وما مفعول لم يسم فاعله والأول أشهر ثم قال (دهلال وفعلة لفعلال) يعنى أن فعلا بأتى مصدره على فعلال وعلى فعلة نحو درج درجا ودرجة ونهس منه أن مصدره الملق بفعال كصدر فعلا نحو جلب وجعل فقول جلب جلبا

(قوله واجعل مقبسا ثانيا لا أولا) ذهب بعضهم الى أن كلا منهما مقبس وأصله بقوله واجعل مقبسا ثانيا وأولا (قوله والخبر لفعلا) ويحتمل أن الخبر كون خاص محذوف أي مصدران لفاعل وأو بمعنى الوار (قوله عادله) أي رجع له كأن كلا من المتعادلين يرجع فيه الى الآخر (قوله تنزيا) قد تقدم ان فعل قياسه التفعيل مالم يكن لاه معتلان كان لاه معتل احدقت احدي الباء بن جعل محلها تاء كزكي تركبة فتزى مصدره تنزبه فقوله تنزيا وافق القياس في آتيانه على تفعيل (١٠٥) وخالف القياس حيث لم يحذف منه احدي

الباين ولم يجعل فيه تاء

الابنية أسماء الفاعلين

والصفات المشبهة بها

أقول اسم الفاعل ليس له

الابناء واحد وهو فاعل

من الثلاثي ربنا واحد

للرباعي وهو مفعول وباقى

الابنية المذكورة في هذا

الباب صفات مشبهة

فيكون الجمع في قوله ابنية

أسماء بالنظر الى ابنية

الصفة المشبهة والجمع في

أسماء الفاعلين بالنظر الى

المواد ويحتمل كما قرره

شيئا انه أطلق على الصفات

المشبهة أنها أسماء فاعلين

كإدليل عليه قوله بل قياسه

فعل وأفعل فعلان وقوله

وفعل اولى وفعل بفعل

نظرا الى أنها أسماء فاعلين

في المعنى وعلى هذا الضمير

في جها في قوله جها والصفات

المشبهة جار جها الى أسماء

الفاعلين بالنظر الى بعض

افرادها ويكون عطف

الصفات المشبهة من عطف

الخاص على العام ويوجد

في بعض النسخ والمفغولين

بعد أسماء الفاعلين وهي

نخعة أي امصق وعليه لم

يكن الشيخ تبرع ونخعة

اسقاطه هي نخعة الشيخ

المكودي ولذلك يقول فيما

أوجلية وحوقل حيقا لا وحوقة الأان المقيس منها فاعلة دون فعلال وقد نبه على ذلك بقوله (واجعل مقبسا ثانيا لا أولا) وجعلها في التزهيل مقبين معا ففعال مبتدأ وفعلة معطوف عليه والخبر لفعلا وثانيا مفعول أول باجعل ومقبسا مفعول ثان ولا عاطفة أولا على ثانيا ثم قال (لفاعل الفاعل والفاعلة) يعني ان فاعل له مصدران وهما الفاعل والفاعلة نحو قاتل قتالا ومقاتلة ونحاصم خصاما ومخاصمة والفعال مبتدأ والمفاعلة معطوف عليه والخبر في الخبر ورفسه ثم قال (وغير مامر السماع عادله) يعني ان ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أي صار عادلا له وما جاء من ذلك قول الرازي

باتت تنزى دلوهات تنزيا • كما تنزى شهلة صيبا

وقياس مصدر تنزى تنزبه مثل زكي تركبة ومن ذلك أيضا كاذب في مصدر كاذب وقياسه تكذيب وغير مبتدأ وماموصولة وصلتها هي والسماع مبتدأ وعادله في موضع خبره والجملة خبر المبتدأ الاوّل ثم قال (وفعلة لمرة بجمسه • وفعلة لهيئة بجمسه)

يعني انك اذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أنبت بفعلة بفض الفاء وسكون العين نحو جلس جلسة وضرب ضربة واذا أردت الهيئة أنبت بفعلة بكسر الفاء نحو جلس جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة كرجمة وعلى فعلة كدرية فلا يكون في لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة الا بقربته يدل على ذلك ثم قال (في غير ذي الثلاث بالثالثة) يعني أن مصدر غير الثلاثي اذا أريد منه المرة ألحقت التاء المصدره القياسي فتقول في نحوأ كرمه اكراما اذا أردت المرة اكرامة وفي نحو انطلق انطلاقا انطلاقة فالوكان المصدر من ذلك مبنيا على التاء يجوز في تركبة تراسعتا استعاذت لم يدل على المرة فيه الا بقربته نحو تركبة واحدة وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيدي الاعلى وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله (وشذبه هيئة كالخبره) يعني انه قد جاء الهيئة على فعلة في مصدر غير الثلاثي كقولهم الخمره وهو من اخمرت المرأة اذا البست الخمار ومثله العسة من اعتم والقمصه من قمصم والنخبة من تنبب والمرة مبتدأ والخبر في قوله بالتاء وانما حذف التاء في الثلاث لانها في تأنيث الحرف والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الحرف وفي الثلاث متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار

الابنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها

الفعل على قسمين ثلاثي وغير ثلاثي فالثلاثي بالنظر الى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين ومكسور العين متعده فهذا هو القسم الاول ومكسور العين لازم وهو القسم الثاني ومفهوم العين ولا يكون الا لازما وهو القسم الثالث وقد أشار الى الاول بقوله

(كفاعل صنع اسم فاعل اذا • من ذي ثلاثة يكون كعذا)

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذي على صيغة فاعل والمراد باسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذي ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثي ثم أخرج فعل اللزوم وفعل ولا يكون الا لازما بقوله (وهو قليل في فعلت وفعل • غير معدى) وهو ضمير عائد على فاعل في

(١٤ - مكودي) يأتي وقد تبرع بكراسم المفعول في هذا الباب لانه إنما تزجم لاسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها

(قوله ثلاثة أنواع) أي بالنظر الى الاحكام أي كل قسم له حكم يخصه (قوله والمراد باسم الفاعل) أي في الترجمة ويدخل فيه الصفات

المشبهة كطاهر القلب وسبأني انه يقول ونحو في اطلاق اسم الفاعل عليها أي قوله بل قياسه فعل وافعل فعلان يعني اذ لم يقصد

بها الحدوث فهي صفات مشبهة وأما اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين كما في شرح التوضيح

(قوله وكفاعل واذا متعلقان به) أى بصع (١٠٦) وقال الشاطبي في موضع الحال من اسم فاعل واذا ظرف مضمّن معنى الشرط

خافض لشرطه منصوب  
يجوابه وما قاله هذا الشارح  
مبنى على تجردها من معنى  
الشرط لان اذا الشرطية  
لا يعمل فيها ما قبلها (قوله  
غذوت الصبي باللبن) في  
المصباح ما نصه الغذاء  
مثل كتاب ما يقتضى به من  
الطعام وان شرب فيقال  
غذا الطعام الصبي غذا  
من باب عفا اذا جمح فيه  
وكفاه وغذوته باللبن أغذوه  
أيضا فاعتدى به وغذيته  
بالثقليل فاعتدى انتهى  
(قوله نحو أثمر) هو الذى  
لا يحمد النعمة والعافية  
(قوله للا متلا، وحرارة  
البطن) أى لا - دهما  
أولهما - معا والصدیان  
العطشان والغرثان الجائع  
والاجهر الذى لا يبصر فى  
الشمس (قوله والفعل جل)  
احترز من جيل بمعنى  
محمول الاتى من جل  
بفتح الميم (قوله وحسن  
فهو حسن) (وفعال كسجاع  
فهو جبان وفعل كسجاع  
وفعل تكبى وفعل كعفر  
أى تصبغ ما كر (قوله  
يقضى البساء والتون  
قوله والذى جاء من ذلك  
الخ) لم يذ كر خلف فهو  
خفيف واهله لانه مثل عف  
فهو عفيف (قوله وزنة خبر  
مقدم) وهو مع ذلك على  
حذف مضاف كالمرفى كونه  
مبتدأ (قوله ومن غير

البيت قبله يعنى أن فاعلا قليل فى اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو  
فره العبد فهو فاره وسلم فهو سالم وفهم منه انه كثير فى ما عدا هذين الوزنين من الثلاثى وهو ثلاثة  
أنواع مفتوح العين متعد نحو ضرب فهو ضارب وغير متعد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعد نحو  
شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصع وكفاعل واذا متعلقان به والظاهر أن يكون تامه بمعنى  
يوجد ومن ذى متعلق بها وغذا بجملة أن يكون من غذوت الصبي باللبن أى ربيته به فيكون متعديا  
ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أى سال فيكون لازما واسم الفاعل منه - ما معا على فاعل والمراد  
بقابل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه وقوله وهو قابل مبتدأ وخبر وفى متعلق بقليل وغير معدى حال  
من فعل الاخير ثم أشار الى النوع الثانى من المثالين فقال (بل قياسه فعل وأفعل فعلان) فذ كر لاسم  
الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان فعل وأفعل وفعالان ونحو زنى اطلاق اسم الفاعل عليها وانما  
هى صفات مشبهات باسم الفاعل ولما كان كل واحد من هذه الاوزان محتصا بمبنى فى الفعل يقتضيه  
فيه على ذلك المثال فقال (نحو أثمره ونحو صدیان ونحو الاجهر) ففعل للاعراض نحو فرح فهو فرح  
وأثمر فهو أثمر وفعالان للامتلا، وحرارة البطن نحو غرث فهو غرثان وصدى فهو صدیان وأفعل  
للتعلق والاولون نحو حجر فهو أحمر وجهر فهو أجهر ثم أشار الى النوع الثالث بقوله

(وفعل اولى وفعل فعل • كالفصم والجمل والفعل جل)

يعنى أن الاولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل فهو سهل وضمم فهو ضمم وفعل نحو ظرف فهو  
ظرف وجرل فهو وجرل وفهم من قوله اولى أن اسم الفاعل منه يأتى على غير الوزنين المذكورين  
وهو المنسب عليه بقوله (وأفعل فيه قليل وفعل) يعنى أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتى  
على وزن أفعل نحو حرش فهو أحرص وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو وحسن وفهم من  
تنصيصه على القلة فى أفعل وفعل ان الوزنين السابقين كثيران وقياسه مبتدأ أخبره فعل وأفعل  
معطوف عليه وكذلك فعلان على حذف العاطف وأفعل مبتدأ وقياس خبره وفه متعلق بقليل  
وفعل معطوف على أفعل ثم قال (وبسوى الفاعل قد يعنى فعل) يعنى ان فعل المفتوح العين قد يأتى  
اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذ كر الوزن الذى يأتى على غير فاعل ففهم منه انه غير مخصوص  
بوزن واحد والذى جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف  
وفهم من قوله قد يعنى التقليل و بسوى متعلق يقضى وفعل يعنى ولما فرغ من اسم الفاعل من  
الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال

(وزنة المضارع اسم فاعل • من غير ذى الثلاث كالواصل)

(مع كسر متا ولاخير مطلقا • وضم ميم زائد قد سبقا)

أتى فى هذين البيتين ايضا بظ فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وهو انه اذا أردت اسم الفاعل من غير  
الثلاثى أتيت بوزن مضارعه الا أنه تكسر ما قبل الاخر ونحوه ل عوض حرف المضارعة معها  
زائدة مضرومة وشغل غير الثلاثى الرباعى الاصول كيدسرج والرباعى المزيد كيجر نجم والثلاثى  
المزيد كينطلق ويستخرج فتقول فى اسم الفاعل من مدرج مدرج ومن اجر نجم محر نجم ومن انطلق  
منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله مع كسر متا ولاخير يعنى اذا كان مفتوحا فى المضارع كسر  
فى اسم الفاعل نحو يندرج فتقول مدرج وفهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا فى المضارع  
يكسر فى اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق فى ينطلق وزنة المضارع مبتدأ وهو  
على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل  
مبتدأ أو زنة خبره مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع

صاحب زنة المضارع لانه المناسب لمقابلته لقوله كفاعل صغ اسم فاعل اذا ه من ذى ثلاثة يكون كغذا وايضا ليس المراد ان اسم  
 الفاعل مطلقا صاحب زنة المضارع من غير الثلاثي اللهم الا ان يكون قد غير الثلاثي مرعى فيه ايضا وان لم يكن حالاً منه (قوله في  
 موضع الحال من المضارع) الظاهر انه يتعلق بزنة لان الزنة هي التي يكسر متلو خبرها أو حال من زنة أو اسم فاعل وكونه حالاً من  
 المضارع وان صغ من جهة الصناعة العو، لانه زنة يقتضى العمل في المضاق اليه الا ان المعنى يتنوعه (قوله ومطلقا حال من  
 كسر) الظاهر انه حال من متلوا من كسر لانه ليس هنامسوغ لا بيان الحال منه اذا مضاق وهو مع لا يقتضى عملا وليس جزأ ولا يجزه  
 فيجوز متلوا فان العامل فيه كسر وهو يقتضى العمل نعم ذهب بعض أهل البصرة الى عدم اشتراط شئ في اتيان الحال من المضاق  
 اليه ويحكى عن الفارسي وانما كسر ما قبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثي تشبيهاً باسم فاعل الثلاثي (قوله والضمير في منه عائد  
 على اسم الفاعل) استشكل بانه لا يصح أن يفض ما قبل آخر اسم الفاعل لانه حينئذ ليس اسم فاعل ويلزم أن يكون اسم الفاعل اسم  
 مفعول ويجاب بان المعنى وان فقت من اسم الفاعل حال كونك مخرجه (١٠٧) عن كونه اسم فاعل الى كونه اسم مفعول وقال  
 بعضهم الضمير في منه عائد

في موضع الحال من المضارع ومطلقا حال من كسر وصم مطوف على كسر ثم قال  
 (وان فقت منه ما كان انكسر • صار اسم مفعول كمثل المنتظر)  
 يعني ان الطرف الذي قبل الاخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي اذا فقت صارا اسم مفعول فتقول في  
 اسم الفاعل من درج مدرج وفي اسم المفعول مدرج وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر وفي اسم  
 المفعول منتظر وقد تبرع بذكر المفعول في هذا الباب لانه انما ترجم لام الفاعل والصفات المشبهات  
 بها وان فقت شرط والضمير في منه عائد على اسم الفاعل ومنه متعلق بفقت وما مفعول بفقت  
 وهي موصولة وصلتها كان وانكسر في موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال  
 (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد • زنة مفعول كآت من قصد)  
 يعني ان اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول وقوله كآت من قصد أى كالمفعول الا  
 من قصد وهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعو ومرضى وأصل مدعو مدعو وهو أصل  
 مرضى مرضى وزنة فاعل اطرد وفي اسم متعلق باطرد ثم قال  
 (وناب نقله ذوق فيل • مخوقاة أوفى كميل)  
 يعني ان صاحب هذا الوزن الذي هو فاعل ناب عن مفعول مخوق فيل بمعنى مقبول وجرع بمعنى  
 مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقبس وقيل يقاص وفهم من تشبيهه بقناة وفتى ان فعلا المذكور  
 يجرى على المذكور والمؤنث بالظف واحد مخوق في كميل وقناة كميل وذو فاعل بناب ونقله مصدر في  
 موضع الحال من ذوق ثم قال  
 (الصفة المشبهة باسم الفاعل)  
 الصفة المشبهة باسم الفاعل ما يصح لغير تفصيل من فعل لازم بقصد نسبة الحدث الى الموصوف  
 دون افادة معنى الحدث وتميز من اسم الفاعل باقتصاص جرفاعلها باضافتها اليه والى ذلك أشار  
 بقوله (صفة استحسن جرفاعل • معنى المشبهة باسم الفاعل)  
 يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن ان يجربها ما هو فاعل بها في المعنى نحو الحسن الوجه  
 اذا صله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم

بعضهم الضمير في منه عائد  
 على الوزن (قوله كآت)  
 أى كاسم مفعول آت (قوله  
 نسبة الحدث) أطلقوا  
 الحدث وأرادوا الصفة أى  
 بقصد نسبة الصفة وانما  
 أرادوا ذلك ليدخل نحو علم  
 من قولك الله تعالى علم  
 فانه صفة مشبهة وليس  
 دال على الحدث بل على  
 صفة قديمة لكنهم  
 اصطلموا على أن يطلقوا  
 الحدث على الصفة مطلقا  
 والصفة تشمل الصفة  
 القديمة وان شئت قلت  
 المراد بالحدث المعنى قديما  
 أو حادثا أو يقال القدم  
 لدليل خارجي والتعريف  
 بالنظر لغير الدليل (قوله  
 دون افادة معنى الحدث)  
 اصطلموا على أن الحدث  
 بمعنى الزمن الماضي أو

الحال أو الاستقبال أى دون قصد افادة معنى الحدث أى الزمن وان كان يدل عليه بالاتزام في بعض الامثلة لكن ليس ذلك  
 مقصودا وليس المراد بالحدث ما عند المتكلمه من وخرج بذلك اسم الفاعل فانه بقصد به الدلالة على الزمن الماضي أو الحال أو  
 الاستقبال أو التعريف انما هو للصفة المشبهة باعتبار الحوادث وكذا يقال في تعريف اسم الفاعل بانه اسم دال على الحدث والحدث  
 ان التعريف بالنظر لغير الدليل أو انه انما هو تعريف لاسم الفاعل في حق الحوادث فلا يقال انه غير جامع لعالم من قولنا الله تعالى عالم  
 (قوله وتعين) توطئة لكلام المصنف أما التعريف فقد تم قبل قوله وتعين الخ (قوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل) التحقيق انه ان أريد  
 الثبوت كانت صفة مشبهة وجازت اضافته والا امتنع اضافته فقوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل صحيح وقوله وفهم من قوله استحسن  
 ان ذلك موجود في اسم الفاعل غير صحيح بل التحقيق ان اسم الفاعل لا يضاف لرفوعه مادام يراد به الحدث وانما وقع الغلط لبعضهم  
 من توهمه من قول بعضهم اسم الفاعل قد يضاف الى مرفوعه وما دوى انه مؤول أى اسم الفاعل يضاف لرفوعه اذا أريد به الثبوت  
 وهو اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة واطلاق اسم الفاعل عليه حينئذ مجاز فان أريد به الحدث فلا خلاف في عدم جواز اضافته

كذا اسم المفعول اذا قصد به الثبوت فيه كذا واذا كان اسم الفاعل متعديا يصف الى امر فوعه ولا يراد باسم الفاعل الثبوت الا اذا كان لازما كقائم الاب وانما امتنع اضافة اسم الفاعل المتعدى الى امر فوعه لانه يومه الاضافة الى منصوب حتى لو قلت ضارب الاب امر اتوهم ان امر اطف بيان على الاب وان الاب مفعول فان فرض ان السامع يعلم ان الاب ليس اسمه امر امتنع من الاضافة ان النصب يبدل على افادة معنى الحدوث فينافي الاضافة الى المرفوع الدال على قصد افادة الثبوت واغتفر في كتاب الاب وان كان متعديا بالظهور انه ليس المراد ان الاب مكتوب مع فتح الاسناد للضمير فان اضيف المتعدى للطرف جاز ان يقصده به الثبوت كضارب اليوم (قوله) وبهذين الوصفين خالفت اسم (١٠٨) الفاعل) تقديم المفعول هناليس للصر (قوله) وتقديره واجب) لدلالة سياق الكلام على هذا المحذوف

(قوله لعدم الفائدة) أى التامة والا فنيه فائدة فقوله ولا يجوز أى على طريق الفائدة التامة (قوله) المعدى) اطلق لان الاصل في التعدي ان تكون الى الواحد وأصلح بعضهم هذا البيت فقال وعمل اسم فاعل المعدى لواحدها بما قد حدا (قوله على الحد) أفرد ولم يقل على الحدود التي قد حدثت لانه لا يأتى فيها الا شرط واحد وهو الاعتماد فقول الشارح بالشروط المتقدمة اما ان جمع الشرط لتعدد افراده لان الاعتماد اما ان يكون اعتمادا على نفي أو استفهام أو غيرهما فاطلاق على كل فردانه شرط من اطلاق اسم الكل على جزئية أو أن كل واحد منها شرط على البدلية (قوله) والتقدير فاعل الفعل المعدى) ويجوز ان يكون المعدى صفة لاسم فاعل محذوف النون للضرورة

الفاعل الا أنه غير مستحسن نحو كتب الاب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه وفهم منه أيضا أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما أتى وصفه مبتدأ واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على اسقاط الخائض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف اليه ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفه خبره ثم قال (وصوغها من لازم لحاضر) كظاهر القلب جبل الظاهر) يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ الا من الفعل اللازم ولا تكون الا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى وتكون للحال والاستقبال والمضى ثم أتى بتالين وهو طاهر وجبل فطاهره صوغ من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجبل وهو مصوغ من جل وهو أيضا لازم وراد به الحال وفهم من تمثيله بالوصفين ان الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكان وعدد الحروف كطاهره جار فيما ذكر على يظهور غير جارية عليه كجبل فانه غير جار على يجمل وصوغها مبتدأ ومن لازم لحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز ان يكون المجروران ولا أحدهما خبرا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز ان يكون معطوفا على جر فاعل لان جر الفاعل بها مستحسن وصوغها بما ذكر واجب ثم قال

(وعمل اسم فاعل المعدى) لها على الحد الذي قد حدا)

يعنى ان الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن الوجه كأن تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى الى مفعول واحد وفهم من قوله على الحد الذي قد حدا انها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد ولا يذنب أن يجعل على جميع الشروط السابقة التي منها ان يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على أن لا تكون الا للحال بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف الى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر وحاصله ان الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى الى واحد فتصحب ما بعدها الا انه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد أشار اليهما بقوله

(وسبق ما تعمل فيه فيجتنب) وكونه ذاتية واجب)

يعنى ان الصفة تخالف اسم الفاعل في شيئين الاول ان معمولها يجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز ان تقول زيد الرجل ضارب وهو المشبه عليه بقوله وسبق ما تعمل فيه فيجتنب الثاني انه لا يكون الا سببيا كالمثال المتقدم بخلاف معمول

بناء على انه علم جنس فيوصف بالمعرفة وتركه الشارح لانه لا يذنب على حمل كلام النظم على الضرورة متى أمكن الحمل على اسم غيرها (قوله) ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل) وفيه الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله ولم يجعل الخبر محذوبا بان يقدر واجب لان عملها النصب فيما بعدها ليس واجبا بل جائزا فيجوز جره أما رفعه اضعف اوجب (قوله) وسبق ما تعمل فيه فيجتنب) قال ابن هشام خاص بما تعمل فيه للثبوت باسم الفاعل اما ما عملت فيه بما فهم من معنى الفعل كالطرف والمجرور والحال والتمييز فلا يتبع فيه سبق وذلك نحو زيد اليوم عظيم وزيد بلن فخرج وزيد طاهرا حسن وجهه وزيد وجهها حسن وقال الرضى المناسب لاضف الصفة المشبهة أن لا يتقدم الحال عليها وكذا قال لا يتقدم التمييز عليها (قوله سببيا) المراد به ما اتصل بضمير الموصوف معنى ولو تقديرا كافي الحسن الوجه

أى الوجه منه أو ألق معاقبة للضمير وكان الحسن وجهان التقدير وجهانه أى الموصوف (قوله على الفاعلية) هو التصفين وقيل أنه بدل والفاعل ضمير مستتر (قوله والنصب على التشبيه بالمفعول به) يعنى إذا كان معرفة فإن كان تنكرة فعلى التمييز (قوله الخامس) ان قلت هذا مضاف الى معمول - فعه أخرى فيتكلم مع السادس قلت لا تكرار لان السادس ليس مضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف بخلاف الخامس فان قلت بل التكرار موجود لانه يستغنى بالسادس (١٠٩) عن الخامس لان الخامس مضاف الى ضمير معمول - فعه

الضمير مفعول - فعه  
أخرى قلت لاضيف ذلك لان الخامس وان كان مضافا الى ضمير معمول أخرى لكن لم يقصد التمثيل به من هذا الوجه بل من الحبيسة التي الكلام يدل عليها أيضا فلما تأخر لا يعترض به على المتقدم لان المتقدم وقع في مركزه على أن كون الخامس يصح أن يمثل به لما بعده وهو السادس زيادة فائدة (قوله جيلة أنفه) الانف معمول جيلة وهو مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجارية مضافة الى ضمير الموصوف ولا يصح في أنفه الا الجرس على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به ولا يصح رفعه لان الرفع يقتضى الفاعلية بجيلة ولا تصح الفاعلية لان الصفة مؤنثة والانف مذكور (قوله جبل خالها) الخال نقطة بخلاف طولها جميع لون الجسد تكون على الوجه كذا قيل ويلزمهم ان النقطة اذا كانت صفراء تسمى خالا

اسم الفاعل فانه يكون - بيبيا نحو زيد ضارب أباه وأجيبا نحو زيد ضارب عمرا وهو المنبه عليه بقوله وكونه ذاتية وجب وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما موصولة وصلتها له لفسه والضمير العائد على الموصول المجرور بنى ويحتمل في موضع خبر المبتدأ او كونه مبتدأ أو خبر الكون وهو مضاف الى سببية ووجب خبره ثم قال

(فارفعها وانصب وجر مع آل • ودون آل مصحوب آل وما اتصل) (هما مضافا أو مجردا) فالرفع بها على الفاعلية وهو الاصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الاضافة وقوله مع آل أى مع كون الصفة مصحوبة لآل ودون آل أى مجردة من آل مصحوب آل أى المفعول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه مضافا لما بعده أو مجردا يعنى من آل والاضافة لفاصله ان الصفة لها حالان مقرونة بال ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بال وضافة وتجرد فالقرون بال نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف غائبة أنواع الازل مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف الى مضاف الى ضمير نحو حسن وجهه آية الثالث مضاف الى المعرف بال نحو وجه الاب الرابع مضاف الى مجرد نحو وجه أب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جيلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجهه جاريتها جيلة أنفه السادس مضاف الى ضمير معمول - فعه أخرى نحو جبل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجهة جبل خالها السابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التائبه الازر من قوله فعيقها قبل الاخبار منزلة • والطيبى كل ما التائبه الازر الثامن مضاف الى موصوف يشبه نحو رأيت رجلا حديثا سنان رخيم بطن به والمجرد من الاضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسلات أبدان رفاق خصورها • وثيرات ما التفت عليها المآزر  
والموصوف نحو جئنا ل أعده من قوله

أزرارها أجنا ل أعده • لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرها نحو مررت برجل حسن وجهه والصفة لها حالان كأن تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنا عشرة حالة كأن تقدم فهو من ضرب اثني عشرة في ستة باثنتين وسبعين وقد ذكر المرادى هذه الالوجه كلها وقال انها من ضرب احدى عشرة في ستة والمجموع ستة وستون مسألة والصواب أنها اثنتان وسبعون مسألة وانما أرمم لك جدولا كالأجمل يجمعها على ترتيب النظم وهو هذا

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه	الوجه
وجاه	وجاه	وجاه	وجاه	وجاه	وجاه

وليس كذلك فالصواب أنها نقطة سوداء تكون على الوجهة وهي من أوصاف الجمال ومن أسبابه بها يكمل الجمال فلا تكون الاجيلة فقولهم جبل خالها البيان الواقع للالاحترار والوجهة فيها أربع لغات فتح الواو وكسر ها وضهها والاحنة بهمزة مضمومة (قوله والطيبى كل ما التائبه الازر) صدر البيت فعيقها قبل الاخبار منزلة وفي رواية فعيقها أى الناقه يقال عقت البعير أعوجهه هو جاء عطف رأسه بالمام ولا يجوز في كل الا لطف بحدق النون للاضافة وأما النصب والرفع فلا يجوز ان لا لوجه لحدق النون - يتذ الان يقال حذف لتقصير الصلة وفي بعض نسخ الشرح ذكر فعيق الى آخر الشاهد (قوله وثيرات) جمع وثيرة وهي العظيمة أى عظمت ما التفت عليه المآزر والمراد بما التفت عليه المآزر

الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه	وجه أبيه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب	وجه الأب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب	وجه أب
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه	أنفه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
خالها	خالها	خالها	خالها	خالها	خالها
الحسن كل	الحسن كل	الحسن كل	الحسن كل	الحسن كل	الحسن كل
مانحت	مانحت	مانحت	مانحت	مانحت	مانحت
نقابه	نقابه	نقابه	نقابه	نقابه	نقابه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
سنان رخ	سنان رخ	سنان رخ	سنان رخ	سنان رخ	سنان رخ
يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به	يطعن به
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
مانحت	مانحت	مانحت	مانحت	مانحت	مانحت
نقابه	نقابه	نقابه	نقابه	نقابه	نقابه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
فوال	فوال	فوال	فوال	فوال	فوال
أعدّه	أعدّه	أعدّه	أعدّه	أعدّه	أعدّه
الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن	الحسن
وجه	وجه	وجه	وجه	وجه	وجه

الاطراف والاراداف  
 أي عظيما ما ذكر  
 (قوله كما مفهومة من  
 بيت واحد الخ) ان قلت  
 ما فائدة ذكر ذلك قلت  
 التنويه بقدر الناظم وما له  
 من البلاغة حيث جمع  
 المسائل الكثيرة في اللفظ  
 القليل فله دره (قوله  
 وورد مجموع) ان قلت الذي  
 زاد على ثلث البيت سببان  
 خفيفان خسين أولهما  
 فالجواب ان السببين لما  
 صار ابعدا لهن على صورة  
 الوند من ذلك وندا  
 (قوله ومر به على البيتين  
 الخ) ثم أشر بظاهر أناملك  
 الى البيوت التي تحتها  
 مشيرا الى الرفع والنصب  
 والجرو ويحتمل انه مر لذلك  
 لدلالة ما بعده عليه

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت وورد مجموع ذلك قوله فارفع  
 بها وانصب وجر مع آل • ودون آل معصوب آل وما اتصل بها مضافا أو مجردا فاذا قرأت فارفع بها  
 فاجعل طرف سبابتك على البيت الاول من الجدول ومر به طولا الى البيت الاخير المقابل له واذا  
 قرأت فانصب فانقل سبابتك الى البيت الثاني منه ومر به كذلك الى البيت الاخير المقابل له واذا  
 قرأت وجر فانقله ايضا الى البيت الثالث ومر به كذلك الى البيت الاستر واذا قرأت مع آل فاجعل  
 طرف سبابتك ايضا على البيت الاول ومر به على البيتين اللذين يليان بعده واذا قرأت ودون آل  
 فانقل سبابتك الى البيت الرابع وهو اول الصفة المجردة من آل ومر به الى آخر السطر ثم أشر بظاهر  
 أناملك الى البيوت التي تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجرو فاذا قرأت معصوب آل فاجعله على  
 معمول الصفة من البيت الاول ومر به عرضا الى آخر السطر فاذا قرأت وما اتصل بها مضافا فانقل  
 أو جعل آل الجدول الذي تحت الجدول الاول وأشر الى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولا  
 والستة الجدول عرضا وهي المحتوية على معمول المضاف واذا قرأت أو مجردا فانقله الى آخر البيت  
 الاول من الجدول الثلاثة الاخيرة وأشر الى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع مجردة فقد  
 استوفيت بذلك جميع المسائل ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميرا كقول الشاعر

(قوله طلعه) الشاهد في ما طلعه لاني أنت وان مع جمعي معمولاً بناً على عدم اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهام ونحوهما ما وكون أنت مبتدأ مؤخرها والظاهر فالكلام فيما يمكن نصبه لقوله وعملها فيه جرى أي قوله وانصب ان فصلت أو قرنت بأل والسم بالانكسر الصلح والكالم من الكلوح وهو التكمش في عبوس والمكفة همر من أ كفه الرجل اذا عبس (قوله وكرامهموها) محل الضمير نصب على التمييز لكن فيه ان التمييز لا يكون معرفة الا أن يكون شاذاً أو على القول بان ضمير النكرة نكرة وهو ضعيف أو على التشبيه بالمفعول به وهو الظاهر (قوله فانه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة) كان قياسه أن يقط ماتين وثمانية وثمانين لانه اعتبر فيما تقدم جمع التكسير لمذ كرو مؤنث وجمع السلامة لمذ كرو مؤنث فهذه أربعة اضراب في اثنتين وسبعين لانها تضرب ثلاثة أحوال الضمير في ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردة ومذكرة ومثناة ومجموعة جمع سلامة لمذ كرو جمع تكسير لمذ كرو مفردة مؤنثة ومثناة ومجموعة بالوجهين المذكورين باربعة وعشرين وتضرب الاربعة وعشرين في ثلاثة أحوال الصفة من رفع ونصب وجر اثنتين وسبعين فاذا ضربت الاربعة فيها حصل مائتان وثمانية وثمانون لكن الشارح اعتبر جمع التكسير لمذ كرو مؤنث واحداً وجمع السلامة لمذ كرو مؤنث واحداً بضرب اثنتين في اثنتين وسبعين فحصل من ذلك مائة وأربعة وأربعون ولعل حكمه ذلك ان الضمير يكون دالاً على الجمع المذكور والجمع المؤنث جعل هاتين الحالتين ( ١١١ ) بدل حالتين من الاربعة المسقطه ووجهة صورهما مائة وأربعة وأربعون فاقطها من مائتين وثمانية وثمانين يفضل نصفها لان الحالتين نصف سور الاربعة واذا أقطت نصف الشيء منه فضل النصف الآخر وهو هنا مائة وأربعة وأربعون (قوله الا أن الصورة السابعة) أي التي في الثالث من السطر السابع (قوله وهي قولك مرت رجل حسن الوجهة جميل خالها) الذي في الجدول الحسن خالها لكن جميل وحسن متقاربان وقوله وهي قولك مرت الخ أي اذا قرنت بال بان يقال الجميل لان الكلام في المقرنة بال ويجتدل ان يريد السابعة من العبارة التي قبيل الجدول التي في معمول الصفة باعتبار

حسن الوجهة طلعه أنت في السلامة م وفي الحرب كالم مكفه  
وعملها فيه جراً بالاضافة ان باشرته وخلصت من آل تخوم مرت رجل حسن الوجهة جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بأل بالمفعول نحو قوله م فريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها والمقرنة بال نحو زيد الحسن الوجهة الجميلة فهذه ثلاث مسائل فاذا أضيفت الى المسائل المذكورة صارت الصور خسا وسبعين هذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى ما ذكرنا اختلاف عملها وكون الصفة مقرنة بأل أو مجردة منها فاذا نعت الصفة الى مفرد مذ كرو تثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانين صور مضر وبقي خمس وسبعين ستمائة فاذا نعت الصفة أيضاً الى مفردة ومثناة ومجموعة صارت الصور ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة في ستمائة فاذا نعت معمول الصفة أيضاً الى مفرد مذ كرو تثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية وأوجه مضر وبقي ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه وستين من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة ووجهة مائة وأربعة وأربعون فالباقى أربعة عشر ألفاً ومائتان وستة وخمسون ثم اعلم ان هذه الصور الاثنتين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم الى جائز وممنوع وقد أشار الى المنع منها بقوله (ولا تجزئها مع آل ممام آل خلا) (ومن اضافة لتاليها) يعني انه ممنوع اضافة الصفة المقرنة بأل الى المجرد من آل ومن اضافة الى ما فيه آل فتعمل اثنتي عشرة مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول الا صورتين وهما الاولى والرابعة فالاولى الحسن الوجهة والرابعة الحسن وجه الاب فبقيت عشر مسائل كلها ممنوعة الا أن الصورة السابعة وهي قولك مرت رجل حسن الوجهة جميل خالها أجازها في التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممنوعة ان ما عداها من الصور جائز لمن مسائل الاضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الاضافة فقال (وما لم يخل فهو بالجواز وما) أي وما لم يخل من الاضافة الى ما فيه آل أو الى ما أضيف الى المقرون به فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجهة

عد المقرون بال أو لا من المضاف ثانياً فيكون السادس من المضاف هو الصورة السابعة وهذا هو الظاهر لانه أني جميل مجرد من آل والواقع في العبارة التي قبل الجدول كذلك بخلاف الثالث من السابع من الجدول فان فيه الصفة مقرنة بال والواقع في نفسه لفظ الحسن لالفظ جميل وان صرح ارادة في الجدول بالتأويل وفي بعض النسخ وهي قولك مرت رجل حسن الوجهة الجميل خالها بانبات آل وهي التي رأيتها في نسخة شيخنا وأصلحت عليها اثنتين حال المقابلة على الشيخ فيكون أي بالصورة السابعة التي قبل الجدول على ما مر بصورة تكون عليها ممنوعة عند القائلين بالامتناع وانما أجازها في التسهيل لانه جعل الضمير العا دليماً فيه آل كالذي فيه آل والمانع لا ينزل منزله وانما كان ظاهر النظم امتناعها لانها دخلت فيما نهى عن جره وان كان يحتمل استثناءها لكون ضمير ما فيه آل كالذي فيه آل (قوله لا من مسائل الاضافة ولا من غيرها) أقول ادخل لبا اعتبار ان الجائز يستلزم ان لا يمتنع فكأنه قال ما عداها لا يمتنع لا من مسائل الاضافة الخ أي لا يمتنع هو حالة كونه من مسائل الاضافة أو من غيرها كما تنقل ما جاء في أحد الامن القائمين



ولامن الفاعلين **التعجب** (قوله استعظام زيادة) كاستعظام زيادة الحسن الذي في زيد وقوله في وصف الفاعل المراد به من قام به الوصف وقوله وخنى سبها يخرج استعظام زيادة سبها معلوم فلا يستعظم النفس من حيث ان سبها الناقش (قوله ونخرج عن نظاره أو قل نظيره بها) فصل واحد لا حتراز عن استعظام زيادة خنى سبها ولم يخرج الذي قامت به عن نظاره ولا قل نظيره والظاهر ان هذا لا يوجد فيكون قوله ونخرج الخ للإيضاح لا للاحتراز من شيء وكذا قوله قبله خنى سبها بيان للواقع وتحقيق لمعنى التعجب فان الذي لم يخنى سبها لا يستعظم ولذا قالوا اذا ظهر السب بطل العجب وأوفى التعريف للتقسيم يعني ان المتعجب منه اما ان يخرج عن نظاره بتلك الزيادة أو يقل نظيره والمراد بالتعجب منه في الحقيقة هو الزيادة لا ذوالزيادة لكنه يستدل به التعجب مجازا على ان الظاهر كون قوله ونخرج الخ ليس من التعريف بل أتى به بعد تمام التعريف لزيادة الايضاح لان المتعجب مشتق من التعجب فلوجعل من التعريف لزم الدور والآن يراد بالتعجب منه ذاته مع قطع النظر عن التعجب وسبب التعجب خفاء السب ولذا قيل اذا ظهر السب بطل العجب فكان المتعجب بخص في (١١٢) الجزئيات فلا يجسد سبها تلك الزيادة فيذهب منها ولذا قالوا العاقل لا يتعجب الا قليلا لانه

يدرك بظننته أسباب الاشياء غالباً والواحد لقلته عقله كثير التعجب بطل يتعجب من كل شيء خلفاء الأسباب عليه ومن هذا يستدل على نقص عقل المرء بكثرته تعجبه وعلى كمال عقله بعدم كثرته تعجبه فات ومن هنا أيضاً يعرف ان كثرة الضمك يدل على نقص العقل لانه ينشأ عن التعجب وقلة الضمك يدل على كمال العقل ووفوره لقلة التعجب لان الضمك لا ينشأ الا عن التعجب وكما وجد التعجب وجد لصاحبه من نفسه داعية الضمك فان لم يضمك فقد حبس نفسه عن الضمك فنتج من هذا انه كلما وجد التعجب وجد داعية الضمك وكما وجد داعية الضمك وجد داعية التعجب فهما

والحسن وجه الاب ثم ان هذه المسائل الجليلة تنقسم الى حسن وقيح وضعيف ونادر وناوب لها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير ان شاء الله تعالى اذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لتكون الناظم لم تعرض لها وقد شرطت في صدر هذا الكتاب ان لا ذكرا لا ما يتعلق بالفاظها وقوله أو مجردا معطوف على ما اتصل وأوعى الواو والتقدير فرفعها معصوب آل وما اتصل بها مضافا ومجردا ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله مضافا وأوعى هذا على بابها من التقسيم والتقدير فرفع معصوب آل وما اتصل بها مضافا ومجردا فقسم المتصل بالصلة الى مضاف ومجرد

**التعجب**

أحسن ما قيل في حد التعجب قول ابن عصفور هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خنى سبها ونخرج بها المتعجب منه لعدم الزيادة عن نظاره أو قل نظيره ثم ان التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو سبحان الله وبالك من رجل ونحو ذلك اذا كان هناك قرينة تبينه وانما اقتصر النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لا طرادا للتعجب بهما وهما ما فعل وأفعل به وقد أشار الى الاول منهما فقال (بأفعل انطق بعدم تعجبا) أي انطق بوزن أفعل بعد ما فتقول ما أحسن ونصب تعجبا على انه مصدر في موضع الحال أي متعجبا ومفعول له أي لأجل انشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار الى الثاني فقال (أوجئ بأفعل قبل مجرور بها) يعني أوجئ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بها والمراد بقول أحسن زيد فأتى بأفعل مكمل لاجمعه وهو المتعجب منه المجرور بالباء ثم كل ما أفعل بقوله (ولو أفعل انصبته) يعني ان أتى بأفعل بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيد او بذلك كمل الكلام المستفاد منه انشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله (كما أوفى خليلينا) فيافي المثاليين مبتدأ معني شيء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما و خليلينا مفعول بأوفى والهمزة في أوفى للثقل والتقدير شيء أوفى خليلينا أي سيرهما و اوفيين ثم مثل أفعل بقوله (وأصدق بهما) فاصدق لفظه لفظ أمر ومعناه الخبر والبا زائدة في الفاعل والهمزة في أفعل للصيرورة والتقدير أحسن زيد أي صار حسنا ثم قال

تلازمان فيلزم من نبي أحد هاتني الاستخار واستقالة التعجب على الله تعالى لانه لا يخفى عليه شيء وقوله تعالى فما أصبرهم وحذف على التارو ونحوه يؤول بان يصرف الى جانب الخالقين وقوله يخرجها عن نظاره أي نظاره في غير تلك الزيادة وقوله أو قل نظيره أي في تلك الزيادة (قوله لا طرادا للتعجب بهما) أي من غير قرينة بخلاف غيرها فلا يتعجب به الا مع قرينة وكان ذلك من الواضح فهو قد وضع أفعل وأفعل به للتعجب ولم يضع غيرها واذا استعمل غيرهما في التعجب فالدال عليه القرينة (قوله قبل مجرور بها) على ان المصير في ان فعل بالكسر للمضاف يكون المعنى أحسن أنت زيد بان تعظمه حسنا فاذا اعتقدته حسنا فقد أحضرت به (قوله فأتى) أي المصنف بان فعل مكة لاجمعه أي مكة لادل على قوله وهو قوله قبل مجرور بها (قوله أي سيرهما و اوفيين) حكى ابن الانباري في الانصاف ان بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة تعاب فسئل عن ما التهجيبه فأجاب بمقتضى قول سيبويه ان التقدير في ما أحسن زيد اشق أحسن زيد اقليل فما تقول في قولنا ما أعظم الله فقد مر مثل ذلك فاتكروا عليه ومعصوم من الحلقة اه ابن غازي ونظره انه من باب الكتابة أي كآية عن تعظيم الله تعالى وليس المراد ما وضعت المفردات وما وضع له التركيب حقيقة والاعراب باعتبار الاصل

كأن الأعراب في أني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى إنما هو بالنظر للأصل وليس هنا تقدم رجل حقيقة وإنما المراد به التردد وكان  
 فلان كثير الرماد الأعراب باعتبار الأصل (قوله وحذف ما منه تهب استبح) فإن قيل المتجيب (١١٣) منه إنما هو وصفه أجب  
 بأنه على حذف مضاف

(وحذف ما منه تهب استبح • إن كان عند الحذف معناه يضح)  
 فمثل ما المتجيب منه بعدما أعمل وبعد أعمل فمثل حذفه بعدما أقبل قول علي بن أبي طالب رضي  
 الله عنه جزى الله عنى والجزاء بفضل • ربيعة خيرا ما أعف وأكرما  
 أي ما أعفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أعمل قوله عز وجل أممهم وأبصرأى وأبصرهم - م وفهم  
 من قوله إن كان عند الحذف معناه يضح أن الحذف لا يجوز إلا أن كان معناه وانحوا وحذف مفعول  
 باستبح وهو مصدر مضاف إلى المفعول وما موصولة وصلتها تهب ومنه متعلق بتهب ومعناه أمم  
 كان ويضغ في موضع خبرها وهو مضارع وضع يضح بمعنى اتضح وعند متعلق بضح ثم قال  
 (وفي كالا العين قدما زما • منع تصرف بحكم حتما)  
 يعني إن فعلي التجب وهما ما أفعله وأقبل به غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما  
 يصاغ من الأفعال بل يلزم أفعال الماضى ويلزم أفعال لفظ الأمر ومنع فاعل يلزم وهو مصدر  
 مضاف إلى المفعول وقد ما منصوب على اللطف وفي كالا متعلق بلزم وكذلك قدما ثم قال  
 (وصغهما من ذى ثلاث صرفا • قابل فضل تم غير ذى انتقا)  
 (وغير ذى وصف يضاهى أشهلا • وغير سالك سليل فعلا)  
 اشغل هذان البيتان على شروط الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا التجب وهى ثمانية الأول  
 أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث لأن ذى صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذى  
 ثلاث الثانى أن يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث فلا يصاغان من ذى ثلاث  
 الثالث أن يكون متصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس  
 ونحوهما الرابع أن يكون قابلا للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية نحو مات ونفى  
 الخاءس أن يكون تاما فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله تم السادس أن يكون غير  
 لازم للبنى كعاج يقال ما عاج زيد بدواء أى ما انتفع به ولا تستعمل فى غير النى وذلك مفهوم من قوله  
 غير ذى انتقا السابع أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعال نحو شهل وجر وفهم ذلك من قوله وغير  
 ذى وصف يضاهى أشهلا الثامن أن يكون مبنيا للفاعل فلا يصاغان من فعل مبنى للمفعول نحو  
 ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سليل فعلا وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف  
 وهى كلها مفردة إلا قوله صرفا وتم فانهما جملة نعتين ثم قال  
 (وأشدد وأشد أو شهما • يخلف ما بعض الشروط عدما)  
 (ومصدر العادم بعد ينتصب • وبعد أفعال جره بالابحج)  
 يعنى انه إذا أريد التجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل إلى ذلك بان يصاغ الوزان  
 المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبا  
 بعدما أعمل ويجرور بالباء بعد أفعال مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تهب من البياض من نحو  
 ابيض زيدا أشد بياض زيد وأشد بياضه ومن استخراج زيدا أكثر استخراجا وما أشبه ذلك  
 وفهم من قوله ومصدر العادم أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يتجب منه  
 البتة كالأفعال التى لا تصرف وقوله وأشدد وأشد مبدأ وخبره يخلف وما مفعول يخلف وهى  
 موصولة وصلتها عدم وبعض مفعول بعدم ولا بد من حذف بين يخلف وما يتضح المعنى والتقدير  
 يخلف صبغى التجب المصوغتين مما عدم ثم قال

وأقامة المضاف إليه مقامه  
 أى ما تهب من وصفه  
 (قوله عند الحذف معناه  
 يضح) قدّم المعمول لكونه  
 ظرفا لذلك أن يضح خبر  
 كان وعند مفعوله ولا يلى  
 العامل مفعول الخبره إلا  
 إذا ظرفا أتى أو حرف جر  
 (قوله بلزم أفضل لفظ  
 الماضى) والمراد أفضل من  
 ما أفعال (قوله وقدما  
 منصوب) أى لزم منع  
 تصرف فى كل من الفعلين  
 فى الزمن القديم (قوله من  
 فعل) فلا يبنيان من اسم  
 كخبر فلا يقال ما أجره  
 ويحتمل أن يكون على  
 حذف مضاف أيضا أى  
 من مصدر فعل ذى ثلاث  
 لكن المصنف ليس يصد  
 تحقيق ذلك وانما مراده  
 اعطاء الفائدة التى تتعلق  
 بهذا الباب فعمل على  
 الظاهر لأفادة المتبدئ  
 (قوله أو شهما) شبه  
 أشدد أضعف وأقل  
 وأعظم وأكبر وأمغر  
 وأحسن وأقبح وأكثر  
 ونحو ذلك وشبه أشد أقوى  
 وأضعف وأكثر وأقل  
 وأعظم وأكبر وأحسن  
 وأقبح وأصغر ونحوها (قوله  
 أن ما لا مصدر له) وكذا  
 الننى جواز انحوا مضربت

(١٥ - مكودي) زيدا ٥١ ابن عقيل ولم ينص فى القاموس على استعمال ما عاج بمعنى ما انتفع ولا على ان عاج يعج لا يستعمل  
 فى غير الننى فقد راجعته فى فعل العين من باب الحميم (قوله ليتضح المعنى) أى والافليس ذلك بلازم لجواز ان يكون المعنى يخلف  
 لفظ صبغى التجب الذى هدم بعض الشروط لان ما تقدم من الشروط شرط أيضا فى صبغى التجب بل الشروط فى الحقيقة لهما

(وبالنذور احكم لغير ما ذكر • ولا تنفس على الذي منه اثر)

فهم من قوله وبالندور احكم أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وان ذلك نادر أي غير مقيس وبما أتى من غير الفعل قوله م أقن يزيد لأنه من وصف لا فعل له وبما أتى من غير الثلاثي قوله م ما أعطاه من أعطى وما أقره من افتقر وبما أتى من الفعل الذي أتى اسم فاعله على أقفل قوله م أحقه وما أرعنه وبما أتى من غير المتصرفي قوله م أعساه وأعس به من عسى وبما أتى من الفعل المبني للمفعول ما أجنه من جن وما أولعه من واع ثم قال

(وفعل هذا الباب ان بقدا • معه وله ووصله به الزما)

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهي ما أفعله وأفعل به فلا يتقدم المنصوب على افعال ولا المجرور بالباء على افعال وفهم منه ان المنصوب بما فعل لا يتقدم على ما ولا يتوسط بين ما وأفعل وبسبب ذلك عدم تصرفهما وفهم من قوله ووصله به الزمانه لا يفصل بين الفعل ومعه وله بشئ ولما كان في الفصل بينهما بالطرف والمجرور خلاف نبه على ذلك بقوله

(وفصله نظرف او يجر فر • مستعمل والخلف في ذلك استقر)

يعني ان الفصل بالطرف والمجرور بين فعل التعجب ومعه وله مستعمل في كلام العرب وفي ذلك خلاف مشهور وفهم من قوله مستعمل ان مذهبه موافق لمن اجاز ذلك ومن شواهد ذلك مع افعال قول عمرو بن معدى كرب لله در بنى سليم ما أحسن في الهيجا لقاءها وأكثر في اللزبات عطاها وأثبت في المكروهات بقاءها ومن شواهد مع افعال به قول بعض الانصار

وقال نبي المسلمين تقدموا • وأحب البنان يكون المقدما

وقول الآخر

أقيم بدار الحزم مادام حزمها • وأمر اذا حالت بان أتحولا

وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وخبره لن يقدم معه وله ووصله مفعول مقدم بالزما وهو مصدر مضاف الى المفعول وبه متعلق واصله مبتدأ وهو أيضا مصدر مضاف الى المفعول وبظرف متعلق بفصل ومستعمل خبر المبتدأ والخلف مبتدأ وفي ذلك متعلق به واستقر في موضع خبره

(نم وبئس وما جرى مجراها)

هذا الباب مشتمل على قدهين الأول نم وبئس والثاني ماجرى مجراها من الافعال وبدأ بنم وبئس فقال (فعلان غير متصرفين • نم وبئس رافعان اسمين)

صرح بفعلية نم وبئس وفي ذلك خلاف ومذهب البصر بين انهما فعلان ثم بين انهما رافعان اسمين بقوله رافعان اسمين يعني ان كل واحد منهما يرفع اسماء مجبوها رافع اسمين لأن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعالين ونم وبئس مبتدأ ورافعان نعت لفعالين أيضا ولا يجوز ان يكون غير متصرفين ورافعان أخبارا لأنهما قيدان في فعالين وليس المراد ان يخبر بهما عن نم وبئس ورافعان مفعول رافعان وفهم منه ان رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليتهما ثم اعلم ان مر فوعوما يكون ظاهرا ومضرا وقد أشار الى الاول بقوله (مقارفي آل أو مضافين لماه قارنهما) ثم مثل للثاني بقوله (كنتم عقي الكرما) ومثله قوله عز وجل ولنم دار المتقين ومثال الاول نحو قوله تعالى فقم المولى ونعم النصير ثم أشار الى الثاني بقوله (ورافعان مضرا يفسره اسمين) وفهم من قوله يفسره سمير ان الضمير فيهما الا يفسره متقدم بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله (كنتم قوما مشرقة) ففهم فعل ماض والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله قوما وفهم من المثال أن نم وبئس لا يكفیان بفاعلهما بل لابد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى بخصوصا وسيأتي ثم قال

وبها مش نعمة شيخنا على قوله يخاف صبغتي التعجب المصوغتين مما عدم هكذا في جميع النسخ والصواب يخاف صبغتي ما عدم بعض الشروط (قوله ولا يتوسط) وجه فهم منع التوسط أنه اطلاق وحذف المتعلق والاطلاق وحذف المتعلق يؤذنان بالعموم (قوله ان مذهبه الخ) أي لان استعماله يدل على جوازه وتصديره بذلك ثم ذكر الخلاف دليل اعتماده (قوله اللزبات) بالزاي جمع لزبة وهي الشدة بفتح اللام فيهما واللزبة صفة ولذا لم تنفتح زاي لزبات لان الانباع خاص بغير الصفة (قوله أخبارا) أي خبرين فاطلق الجمع على المشي (قوله لانهما قيد الخ) الظاهر جواز كونها خبرين أو خبر مبتدأ محذوف أي هما غير متصرفين رافعان وكون رافعان معطوفاً محذوف العاطف على فعالين أو على غير متصرفين (قوله وليس المراد ان يخبر بهما عن نم وبئس) الظاهر انه يجوز

ارادة الاخبار فعملتهم او بكونها غير متصرفين والاخبار برضهما اسمين (قوله وقد أشار الى الاول) أى الى تفصيل الاول فقصمه الى مقارن لال ومضاف له (قوله زادا) هذا التمييز لم يقدم معنى زائدا الا التأكيد ويحتمل افادته بحذف الصفة أى زادا عظيما باركا (قوله وتناول المانعون ذلك) أى على انه حال في بعض الموضع أو منصوب بفعل محذوف في بعض المواضع اسب المقام (قوله وكلامه صالح لجميع الاقوال الخ) انظر ذلك مع ان جملة الاقوال فيما اذا اولها الفعل انها المنحصر (١١٥) أو انها كافة وفيما اذا اولها

الاسم انها مركبة مع الفعل فالاموضع لها من الاعراب الان يراد بالجميع المجموع (قوله واذا اولها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل) أى وهى معرفة تامة (قوله ويذكر المخصوص بعد) تأخيره على سبيل الجواز لا الوجوب كما سيذكره الشارح عند قوله وأول ذا المخصوص الخ (قوله والخبر محذوف) أى المدحوق (قوله خبر مبتدأ مضمرة) أى هو زيد

(وجمع تمييزا فاعل ظهر • فيه خلاف عنهم قد اشهر) يعنى ان فى اجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا واستدل من اجاز ذلك بقوله تزود مثل زادا أيلت فينا • فتم الزاد زادا أيلت زادا وبيات آخر وتناول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المنحصر ثم قال (وما يميز وقبل فاعل • فى نحو نعم ما يقول الفاضل) اذا حلقت ما نهم وبس فتارة بابها الفعل كالمثال المذكور وتارة بليها الاسم كقوله تعالى فنعما هى فان وليها الال ففها عشرة اقوال وان وليها الاسم ففيها ثلاثة اقوال وكلامه صالح لجميع الاقوال وجهه ارجاع الى كونه تمييزا ورافعا واقتصر فى شرح الكافية على انه اذا اولها الفعل على قولين الاول انها تنكرت فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف والاخر انها فاعل وانها اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء أى يقول الفاضل واذا اولها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص وينبغى ان يعمل تمثيلا على ان المراد فى نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما حلقت فيه ما نهم وبس ليدخل فيه ما وليه الاسم وفى تقديره انها تمييزية على انه أشهر القولين ثم قال (ويذكر المخصوص بعد مبتدا • أو خبر اسم ليس يبدؤ أبدا) المخصوص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بس وفى اعرابه ثلاثة أوجه أحدها انه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذى فى الفاعل وهذا قول متفق عليه الثانى انه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه وقد اجازته قوم منهم ابن صفور الثالث انه خبر مبتدأ مضمرة وهذا ايضا يختلف فيه ونسب المصنف اجازته الى سيبويه وفهم من كلام الناظم الاقوال الثلاثة لان قوله مبتدأ يحتمل الوجهين اذ لم يذ كر الخبر وقوله ليس يبدؤ أبدا يعنى انه اذا جعل المخصوص خبرا كان حذف المبتدأ واجبا وفهم من قوله بعد ان محل المخصوص يكبرن متأخران فاعل نعم وبس وبعد متعلق بيزكر ومبتدأ حال من المخصوص ثم قال (وان يقدم مشعربة كنى • كالعلم نعم المقنى والمقتنى) يعنى ان المخصوص قد لا يذ كر بعد الفاعل لذ كر ما مشعربة قبل نعم وبس وشمل ذلك صورتين الاولى ان يذ كر فى الكلام الذى قبل نعم متصلا بها كالمثال الذى ذ كر الثانية ان يذ كر فى الكلام الذى قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد أى نعم العبد أيوب وقد يكون المشر بالخصوص فى كلام غير المتكلم بنهم وذلك ان يتكلم منكم فيقول مثلا زيد حسن الافعال فيقول المذهب نعم الرجل ومشر صفة محذوف والتقدير اسم مشعرو معومل كنى محذوف والتقدير كنى عن ذ كر المخصوص به والمد المقنى المكتسب والمقتنى المتبوع والمافرع من أحكام نعم وبس شرع فى حكم ما جرى مجراه ما فقال (واجعل كبئس ساء) يعنى ان ساء مساو لبئس فى المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أو جهل وساء رجلا أو هب وأف ساء منقلبه عن واوروزنه فعل بضم الهمزة وساء مفعول

أول المدحوق زيد (قوله غير متصل بها) كالهاء فى انا وجدناه صابرا والعلم فى كلام الناظم مرفوع خبر مبتدأ محذوف أى هذا العلم أو قوت الارواح العلم أو المدحوق العلم أو مبتدأ خبره محذوف أى العلم ممدوح ويصح نصبه أى الزم العلم ليصح كونه مثلا لما اذا قدم ما يشعرو بالخصوص لانا اذا جعلناه مبتدأ ونعم المقنى خبر الزم ان يكون العلم المتقدم هو المخصوص فلا يصح مثلا لما اذا قدم ما يشعرو بالخصوص ولا يصح ان يكون مجرورا بالكاف اذ ليس المقصود التمثيل بافظ العلم بل بالجملة فالمثال ما حذف فيه المخصوص لدلالة ما قبله ليصح التمثيل وقال العلامة ابن غازى معترض على الناظم الظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لاما يحذف لدلالة ما قبله وحكى شيخنا أبو عبد الله بن الفخار الاتفاق على ذلك فى معنى هذا التركيب انتهى وليس واراد الا يصح ان ينصب العلم أو يرفع بالوجه السابق نعم الناظم فى التسهيل جوز تقديم المخصوص لكن هذا لا يؤيد حكايته الاتفاق على كونه مخصوصا اذ يجوز نصبه كما مر قال الامام ابن غازى لوعوض هذا البيت بان قال مثلا وقيل مبتدأ وما دل كنى • بحذف العلم نعم المقنى كان أولى (قوله وأف ساء منقلبه عن وار) لان

يكون مجرورا بالكاف اذ ليس المقصود التمثيل بافظ العلم بل بالجملة فالمثال ما حذف فيه المخصوص لدلالة ما قبله ليصح التمثيل وقال العلامة ابن غازى معترض على الناظم الظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لاما يحذف لدلالة ما قبله وحكى شيخنا أبو عبد الله بن الفخار الاتفاق على ذلك فى معنى هذا التركيب انتهى وليس واراد الا يصح ان ينصب العلم أو يرفع بالوجه السابق نعم الناظم فى التسهيل جوز تقديم المخصوص لكن هذا لا يؤيد حكايته الاتفاق على كونه مخصوصا اذ يجوز نصبه كما مر قال الامام ابن غازى لوعوض هذا البيت بان قال مثلا وقيل مبتدأ وما دل كنى • بحذف العلم نعم المقنى كان أولى (قوله وأف ساء منقلبه عن وار) لان

ضارعه بسوء ووزنه فعل بضم العين ولا يدل المضارع هنا على ضم العين في الماضي ولا المصدر ولا اسم الفاعل لان المضارع يضم عينه اذا كان الماضي مفتوح العين وواوها أو وى اللام أو كان الماضي مضموم العين قاتبان المضارع هنا مضموم وما لا يدل على ضم عين الماضي لكن الماضي هنا مفتوح العين في الاصل ثم حول فقول الشارح بضم العين أي بعد التحويل وأفرده الناظم بما بعده وان كان داخل فيه لخفاء التحويل فيه (قوله وعلم) أي صار غاية في العلم وجعل صار غاية في الجهل (قوله كنتم في الحكم) لا يريد جميع الاحكام لان فاعل فعل (١١٦) يجوز به بالباء وخلوه عن آل والاضافة نحو فهو زيد وحسن زيد وواضه ماره

على وفق ما قبله وبارازه من غير تدوير نحو الزيدون فهو واجتلاف نعم فان اراز ضميرها نادركا يستفاد من كلام الاشعري في التنبهات فقول الشارح آخر ان كنتم مطلقا أي في جميع احكامها غير ظاهر (قوله هيا) عائد على مي لان فاعل البيت كثرة أم متعلة بن برد في مية ذى الرمة ذمالها قال أبو جيان دخول لا على حيد لا يخلوعن اشكال لان ان فرعت على انها كاه فعل أوجب فعل وذافاعله فلا ينبغي ان تدخل عليه لان لا لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الابقلة وان فرعت على انها اسم فان قدرته منصوبا لم يصح لان التصب على العموم وهو هنا مخصوص أو مر فوعا فكذلك لوجوب التكرار حينئذ في الاصح اه (قوله فانه يتقدم) لا يعارض ما سبق من المثال على رفع العلم في قوله العلم نعم المقنى

أول با جعل وكبس مفعول ثان ثم قال (واجعل فعلا • من ذى ثلاثة كنتم مسجلا) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبس من الذم ولا يشترط ويكمن فاعله كفاعل نعم وبس ويستوى في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو كبرت كلمة وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضو الرجل زيد وعلم الرجل عمرو يعني بقوله كنتم في الحكم لاني المعنى لان فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلا منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا فيكون التقدير واجعل فعلا في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل - ويجوز أن يكون حالا من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنتم مطلقا في جميع احكامها ثم قال (ومثل نعم حيدا) يعني ان حيدا مثل نعم مع فاعلها في المعنى لاني الحكم لا يختلف بعض احكامها الا في حب لئلا زيادة على نعم وهي الحب والتقريب من القاب وهي مستفادة من لفظ حب ثم قال (الفاعل ذا) يعني ان ذافاعل يجب وفهم منه ان حب فعل وان حيدا جملة من فعل وفاعل ثم قال (وان تردد ما نقل لاحيدا) يعني ان اذا أردت بحب الذم أدرت عليه لا تقول لاحيدا زيد فتساوى معنى بس لان نقي المدح ذم وقد جمع الشاعر بينهما فقال

ألا حيدا أهل الملا غيرانه • اذا ذكرت مي فلا حيدا هيا

ثم قال

(وأول ذا المخصوص أيا كان لا • تعدل بذافه يضا هي المثلا)

اعلم ان حيدا يحتاج الى مخصوص كما يحتاج اليه نعم فتقول حيدا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا ان مخصوص حيدا لا يكون الا مترا عن ذابخلاف المخصوص بعد فانه يتقدم وفهم من سكونته عن اهرابه أنه مبتدأ وخبر في الجملة قبله كما سبق في مخصوص نعم وقوله أيا كان يعني مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجرورا وقوله لا تعدل بذاهي - أي ان ذا لا يكون الا مفردا مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حيدا زيد وحيدا هندا وزيدا وحيدا العمرون وكان القياس أن يكون اسم الاشارة مطابقا للمخصوص في التأنيث والتنسية والجمع لكنه أفردي في الاحوال كلها لتسببه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله فهو يضا هي المثلا أي يشابه المثل والامثال لا تغير ثم قال (وماسوى ذافرفع بحب أو غير • بالبا) يعني ان حب قد يكون فاعلها غير ذا من الامعاء مع ارادة المدح وفي فاعلها حيث تدوجان أحدهما لرفع والآخر الجرا بالباء الزائدة وفي حائها اذ ذلك لغتان الهم وهو الاكثر والفضح والى ذلك أشار بقوله (ودون ذانضعام الحا كثر) ووجه الفضح البقاء مع الاصل ووجه الضم ان الاصل حب بضم الباء فنقلت الضمة الى الهماء فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب زيد وحب زيد ومن شواهد ضم الهماء وزيادة الباء في الفاعل قوله

فقلت

من أن العلم مبتدأ خبره محذوف وانه ليس هو المخصوص لانه انما يجب أن لا يكون

مخصوصا هنا لان الناظم مثل به لما اذا قدم ما يشعرا بالمخصوص المحذوف فلا ينافي انه يجوز ان يكون هو المخصوص (قوله انه مبتدأ وخبره في الجملة قبله) أي أخبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف وله اشار الى ذلك بقوله كما سبق في مخصوص نعم (قوله فنقلت الضمة الى الهماء) الدليل على ان أصله حب بضم الباء الاولى شيان أحدهما ان اسم الفاعل من حب حبيب وفي قيل أكثر ما يجيء فيها فله فعل كظرف وشرف فهو ظرف وشريف الثاني انه حكى ضم الهماء وليس ذلك الا نقل ضم الباء الى الهماء

(قوله مجزأها) أي مزجها وحب أشد بالوجهين الضم والفتح واعلم ان حبذا يوقى معها بالخبر نحو حبذا رجل زيد لكن يبقى النظر فيما اذا كان المخصوص مخالفا لاذن الفعل حبذا رجلين الزيدان اظها نهم ثم رأيت صرح بذلك في التسهيل حيث قال وقد يكون قبله أي المخصوص أو بعده تغيير مطابق أي في الأفراد وغيره نحو حبذا رجلين الزيدان وأحال نحو حبذا را كازيد وفعل قد يكون معه الخبر وكذا ساء (قوله افعال التفضيل) وبعضهم يعبء باسم التفضيل أي الاسم الدال على التفضيل فاعل التفضيل معناه افعال الذي يكون موزون دال على التفضيل ولا يصح أن تكون الاضافة بيانية وهو بدل ١١٧ على نسبة الزيادة للموصوف لاعلى الصيرورة والاكثر استعمال افعال في الصيرورة والتعديده فاستعمال

فقلت اقتسواها عنكم مجزأها • وحبها مقتولة حين نقل

وما مفعول مقدم بارفع أو يجزف هو من باب التنازع وصلتها سوى

(أفعال التفضيل) •

أفعال التفضيل مضاف ومضاف اليه وانما أضيف الى التفضيل لانه دال عليه واحترزه من أفعال الذي ليس للتفضيل كما جرو أشهل (صغ من مصوغ منه التهج • أفعال للتفضيل وأب اللذان) يعني ان أفعال التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه التهج ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التهج فاعل مفعول صغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للتجب وأب فعل أمر من أبي بأي أي امتنع واللام مفعول بأب وهي لغة في الذي وأب فعل ماض مبنى للفة مفعول وفيه ضمير عائذ على اللذ ثم قال

(وما به الى تهج وصل • لما منع به الى التفضيل صل)

قد تقدم في باب التهج ان الفعل اذا عدم بعض الشروط المسوغة لبناء فعل التهج يتوصل الى صوغ أفضل منه بأشد وشبهه وكذلك أيضا يتوصل الى صوغ أفعال التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به الى صوغ فعل التهج الا انه به على تمام الكيفية في التهج بقوله ومصدر العادم الى آخر البيت ولم يبنه هنا على تمامها ونماها أن يوقى مصدر العادم بعد أفضل منصوبا على التميز فتقول أنت أشد بياضا من زيدوا أكثر استرخا من عمرو وما مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسره صل وهي موصولة وصلتها وصل به وبه الاوّل متعلق بوصول وكذلك الى تهج ولما منع وبه الثاني متعلقان وصل وهو على حذف مضاف تقديره مثل والى التفضيل متعلق بصل والتقدير وما وصل به الى التهج لاجل المانع صل بتمه الى أفعال التفضيل ثم قال

(وأفعال التفضيل صل أبدا • تقدير الواو اظنا من ان جردا)

أفعال التفضيل على ثلاثة أقسام مجرد من آل والاضافة ومعرفة بال ومضاف وأشار هذا البيت الى القسم الاوّل يعني ان أفعال التفضيل اذا كان مجردا من آل والاضافة فلا بد من اقترانه بمن لفظا كقوله عز وجل وللآخر خير ليل من الاولى أو تقديرا كقوله تعالى والآخر خير وأبقي أي من الدنيا وفهم منه ان ماسوى المفرد وهو المعروف بال والمضاف لا يقترن عن ثم ان أفعال التفضيل بالنظر الى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم المطابقة ووجوب المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار الى الاول بقوله (وان لم تنكروا يصف أو جردا • أزم تذكرها وأن يوجد)

يعني أن أفعال التفضيل اذا كان مجردا من آل والاضافة أو مضافا الى تنكرة يلزم الأفراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهذا أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال

استعمال افعال في الصيرورة والتعديده فاستعمال أفضل في النسبة قليل والمراد بالتفضيل ما يشعل نحو اجعل وأخبت والمراد بالتفضيل مطلق نسبة الزيادة ففيه شذوذان كما حقه ابن هشام في الحواشي (قوله من مصوغ منه) ضمير منه جانداك موصوف محذوف أي من مصدر مصوغ منه (قوله ولم يبنه هنا على تمامها) أي بدلالة المطابقة صريحا كتنبيه هناك على تمامها والاقتماما من درج تحت قوله وما به الى تهج وصل الخ (قوله أو مفعول بفعل محذوف) أي من باب الاستشغال لان صل مشتغل بها به من قوله لما منع به الى التفضيل صل أي اقصدها به الى تهج وصل توصيل أنت به أي يتمه في الوزن الى التفضيل وبه يندفع ما قيل في كلام الشيخ عسر وفعال في التهج فعل وهنام

(قوله وبه الاول متعلق بوصول) وقدم النائب عن الفاعل على مذهب الكوفيين والبصريين بمعنىونه ويمكن على مذهب البصريين تخريج على انه من الحذف والايصال بان يكون في وصل ضمير متكرر كان مجرورا بالباء والاصل وما به وصل به ثم حذفت الباء واستتر الضمير (قوله ولما منع وبه الثاني متعلقان بصل) ويجوز تعلق لما منع بوصول ويكون حذف من الثاني دلالة الاول وعلى الاول حذف من الاول دلالة الثاني (قوله وأفعال التفضيل صل أبداه تقديرا (واو لفظا من) يجوز الفصل بجمع وول أفضل وبه وما اتصل بها كقوله والاقول أطيب لو بذلت لناه من ماء مرهبة على خر ولا يجوز بغير ذلك وفي شرح العلامة ابن عقيل على التسهيل انه جاء الفصل بالباء ومن هذه الابداء الغاية كإذهب اليه سبويه والمبرد ومن واقفه اورجحه المرادى ونقله الأشعري واقفه عليه الامام السبوي

(قوله وتلوال الخ) نصرح بما فهم من قوله وان المنكورا الخ اذ مفهومه ان ما عداهما لا يلزم تذكر او توحيد او صرح بالمفهوم الافادة لزوم المطابقة في تالي ال والجر اذ في المضاف لمعرفة (قوله عن ذي معرفة) قال ذلك تعظيما لتان هذه المسئلة اذ اخذ فيها بالحديث الذي ذكره الشارح حيث جاء فيه الوجهان وللرد على ابن السراج القائل بوجوب المطابقة (قوله ااحاسنكم) بالرفع والموطنون بكسر الطاء وهذا الحديث مما يدل على افضلية حسن الخلق وروى الحسن عن الحسن عن ابي الحسن عن جد الحسن ان من احسن الحسن الخلق الحسن سمعناه من شيخنا سيدي عبد السلام بن الناصر اه ما وجد مقيدا كما رأته بخط شيخنا (قوله هذا اذا نويت اتي باسم الاشارة للتعظيم حيث نقل الحكم السابق عن ذي معرفة (قوله وذلك اذا كان افعال مقصودا به التفضيل) بيان لنية معنى في فهو جواب عما قيل ان هذا يعارض قوله قبل ان المضاف لا يقترن بمن لفظا ولا تقديرا فاجاب بأن معنى نية من ان يقصد به التفضيل (قوله الاشيع) هو سيدي ناصر بن (١١٨) عبد العزيز سمى به لانه كانت به شجبة والناس ص سليمان بن عبد الملك وفي شرح

التوضيح هو يزيد بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان سمى به لانه نقص الحبش ارفاقهم وانما لم يكن افعال مقصودا به التفضيل لان المتكلم قصد انه ليس في بني مروان عادل سواهما فتمثيل العو بين بناء على قصده والافتقد كان في بني مروان في ذلك الزمان من هو عادل غيرهما ويجاب بان المراد ان علم يكن في ملوك بني مروان عادل سواهما فالمراد اعدلا ملوك بني مروان أي عادلا هم (قوله وهو مبتدأ والخبر محذوف الخ) قلت يجوز ان يكون الخبر هو اذ والتقدير هذا كائن اذا نويت فيكون فيه ثلاثة اوجه من الاعراب ولعل الذي جعله على العدول عن هذا الوجه ان جعل اذا على كونها شرطية يلزم ان يكون في الكلام جملة نذل على جواب اذا الشرطية (قوله كمثل

ويضف مجزوم بان وأجودا معطوف عليه وألزم جواب الشرط وتذكر افعال مفعول ثان بالزم وان يوجد معطوف على تذكر افعال مجزوم او غير ذلك عن عدم المطابقة ثم أشار الى الثاني بقوله (وتلوال طبق) يعني ان افعال التفضيل اذا دخلت عليه لزم المطابقة لموصوفه فتقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضليون والهندات الفضليات وتلوال طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق ثم أشار الى الثالث فقال (ومالمعرفة) أضيف ذوجهين عن ذي معرفة) يعني ان افعال التفضيل اذا أضيف الى ذي معرفة جازان يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقرب بكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا للموطنون أكنافا الذين يأقرون ويؤلفون فأقرب أحب وأقرب وجمع أحاسن وما مبتدأ وخبره ذوجهين وهي موصولة وصلتها بأضيف ولمعرفة متعلق بأضيف ثم قال هذا اذا نويت معنى من وان لم تنوّه وطبق ما به قرن) يعني ان جواز المطابقة وعدمها في المضاف الى المعرفة مشروط بان تكون الاضافة فيه بمعنى من وذلك اذا كان افعال مقصودا به التفضيل واما اذا لم يقصد به التفضيل فلا يذوقه من المطابقة لما هو له كقولهم الاشيع والناس ص اعدلا بنى مروان أي عادلاهم فهذا الاشارة لجر اذ الوجهين في المضاف الى المعرفة وهو مبتدأ والخبر محذوف أي هذا الحكم ويجوز ان يكون خبرا مقدا والمبتدأ محذوف لدلالة ما تقدم عليه وان لم تنوّه مشروط وحذف معمول تنوّه التقدير وان لم تنوّه معنى من والمراد بما به قرن ما هو افعال التفضيل له ثم اعلم ان المصاحبة لافعال التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار الى الاول بقوله (وان تكن يتلوم من متفهما • فلهما كن ابدا مقدا)

يعني ان الجور من المصاحبة لافعال التفضيل اذا كان اسم استفهام يجب تقديم من ومجرورها على افعال لان الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين الاولى ان يكون الجور و اسم استفهام والاخرى ان يكون صا قالى اسم استفهام وقد مثل للدولى بقوله (كثل من أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجل ثم أشالى الثاني بقوله (ولدى • اخبار التقديم نزا وجدا) يعني أن الجور من المذكورة اذا كان خبرا أي غير استفهام لزم تأخير عن افعال لانه بمنزلة الفاعل فعلة التأخير وقد يتقدم عليه بقلة وقد استشهد المصنف على ذلك بايات منها قوله

فقات لنا أهلا وسهلا وزودت • جنى العنبل ما زودت منه أطيب

من أنت خير) يستغنى به عن أخير كان شر استغنى به عن أشير قال في الكافية وغالبا أغناهم خير وشره عن قوله أي أخير منه وأشر (قوله اذا كان خبرا) أي غير استفهام يعني فيشمل نحو ضربت رجلا أفضل من عمره وفيجب تأخير من عمره فاصطحو على أن يسمى ما به عد من اذ لم يكن فيه كلمة استفهام خبرا واخبارا (قوله لانه بمنزلة الفاعل) انظر وجه تنزيل الجور وعن بعد افعال التفضيل بمنزلة الفاعل (قوله بل ما زودت منه أطيب) على تعاقب من باطيب يكون المعنى بل ما زودت لنا وهو كلالها أطيب من جنى العنبل لان كلام الاحياء والأشياء لا يجابها لله وروى على تعاقب منه بزودت يكون متعاقا أطيب محذوف أي بل الكلام الذي زودت منه أطيب من جنى العنبل وأما كون المعنى بل جنى العنبل الذي زودت منه أطيب من قولها أهلا وسهلا فهو معنى مضف

(قوله وأما مجرد ورها فمفهوم من قوله مستفهما) أي مع ملاحظة قوله بتلو والظاهر رجوع لهما إلى تلو ومن فعرور من نطق به أيضا بلفظ تلو وكان الشارح استعرج رجوع الضمير إلى المضاف والمضاف إليه (قوله أحسن في عينه الكحل) فأحسن أفعال تفضيل وهي صفة رجل وهو اسم جنس مسبق بنى ومر فوعه الكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه متصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد أفضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضل والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره والسبب في إفراد رفع الفعل التفضيل الظاهر في مثل هذا المثال ثم يؤيد بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل ولا يعاقب الفعل إلا بعد نفي أو شبهه ولذا ترك الناظم التنبيه على اشتراطهما في عينه ومنه متعلقان بأحسن والمتع انما هو عمل أفعال التفضيل في المفعول به ودلالة التركيب على أفضلية الكحل في عين زيد من الكحل في عين غيره انما هي بحسب السياق والألفهوم التركيب محتمل للمساواة لأن لم تنف المساواة لكن المساواة منفية بقرينة السياق كأن الفعل المعاقب لأفضل التفضيل بعد النفي أو شبهه انما يدل على نفي المساواة بقرينة أن الكلام مسوق للإمدح بخلاف مررت رجل أفضل منه أو فأنك اذا أتيت بالفعل محله قلت بفضل أو فأنت الدلالة على التفضيل التي تبدل عليها (١١٩) أفعال التفضيل وهو بحسب السياق

(قوله أولى به) ضمير به لرفيق وأولى نعت لرفيق ان كانت ترى بصريه ومفعول ثان ان كانت فليسه والرفيق صاحب النعت اعلم أرشدنا الله وإياك أن النعت في اصطلاح التجوين على ما قاله ابن عصفور اسم أو ما في تأويله من ظنرف أو مجرد أو وجلة يتبع ما قبله لفحصه نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد بما يدل على حليته أو نسيبه أو فعله أو خاصه من خواصه وهو أحسن تعاريف النعت باعتبار تعرضه لتفصيله وذلك كان نصفه بصفة سببه

أي أطيب منه قلت وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقا بزدت وبتلو متعلق بمستفهما ولهما متعلقان وقدما والضمير في لهما عائد على من ويجرورها أما من فقد لفظها قبل وأما مجرد ورها فمفهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة أو السببية وتلوا الشيء الذي يتلوه ثم اعلم ان أفعال التفضيل يرفع المصغر في لغات العرب كقولك زيد أفضل من عمرو وفي أفعال ضمير يعود على زيد وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأولى منهما بقوله (ورفعه الظاهر زرم) يعني ان أفعال المذكور يرفع الظاهر وهي لغة حكاه سيبويه فتقول مررت بـ رجل أفضل منه أو به ورفع مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره زرم أشار إلى اللغة الثانية بقوله (ومنى عاقب فعلا فكثيرا ثنا) هذه اللغة لجميع العرب وهي ان أفعال يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقبا للفعل وذلك إذا ولي نفيًا وكان فاعله أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والتقدير ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد وهذا المراد بقوله عاقب فعلا ثم مثل ذلك بقوله

(كان ترى في الناس من رفيق • أولى به الفضل من الصديق)  
والاصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضي الله عنه فالشروط قد توفرت وهي تقدم النفي وهون والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين  
هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والتجديد ثم قال  
(يتبع في الأعراب الأعماء الأول • نعت ونو كيد وعطف وبدل)  
ذكر في هذا البيت التوابع وهي نخسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشبه قوله وعطف نوعي العطف وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون إلا متأخرًا عن المتبوع ثم قال

مثل مررت بـ رجل قام أو به والترحم بكما زيد المسكين والتأ كيد كنجمة واحدة والحلية كيا، زيد الطويل والنسب كالقرشي والنعت والصفة والوصف هنا بمعنى واحد وفي غيرهما الوصف هو ذكر الصفة وأما الصفة فهي المعنى القائم بذات (قوله الحاصل والتجديد) زاد الالامة الأشرفي غير خبر قال فخرج بالحاصل والتجديد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلوا حامض اه وقوله خبر المبتدأ أي في الأصل أو الحال فبعض أفراد الذي هو خبر المبتدأ في الأصل خرج بقوله الحاصل نحو ان زيد قائم والذي هو خبر في الحال خرج بقوله والتجديد أي كل متجدد لكن ترد الحال الثانية في نحو جاء زيد را كيا ضاحكًا كما فاهما مشاركة لما قبلها في الحاصل والتجديد إذا حذف زيد أو أتيت بدله بنكرة كرجل فتقول مررت بـ رجل را كيا ضاحكًا إلا ان يقال المراد بالتجديد مع كون التركيب لم يتغير فيه إلا العامل وتعريف الشيخ المكودي النعت بأنه هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والتجديد تعريف بالاعم وهو جازع عند الأقدمين وقد قال لاحاجة إلى زيادة غير خبر لان المراد التابع لما قبله في الأعراب الحاصل ما دام حاصلًا والمفعول الثاني لا يتبع ما قبله في إعرابه الحاصل مادام حاصلًا لا يجوز أن يابى الثاني فهو خارج بقوله الحاصل وخرج حامض من قولك الزمان حلوا حامض لأنه لا يتبع ما قبله في إعرابه المتجدد لأنك تقول نظرت إلى زمان حلوا حامض أي في حال كونه حامضًا إلا



أن يقال مع كون المجموع بمعنى من (١٢٠) لا يوضح جعل حامض حالاً (قوله متم) أي مكمل ما سبق إذ الموصوف يتم بصفته وذلك

يشمل عطف البيان لانه يوضح فهو مكمل لما قبله ويشمل التوكيد لانه يوضح أيضاً من حيث انه يثبت الحقيقة ويرفع المجاز (قوله يومه) أي يومه ماسبق أي بصيغة ماسبق أي بدلالته على صفة ماسبق فتصغير يومه عائد الى ما (قوله ومتم ماسبق) أخرج به البدل وعطف النسق استشكل اخراج البدل بتم بيان البدل في أكلت الرغيف فلهذا يوضح انه ليس المراد جميع الرغيف وقس عليه بغيره أنواع البدل فهو متم ويمكن الجواب بان المقصود في البدل تكرير النسبة وحصول الايضاح باللازم لا بالقصد واستشكل أيضاً اخراج عطف النسق بتم بانه قد يكمل ما قبله بان يوضحه بان يعطف الجلى على الخفى نحو عندي صعب وذهب ويجاب بان الشارح يرى منع هذا التركيب (قوله ولبعض في التعريف) أي من التعريف والتذكير ما لما تلاوه يصح أن تكون في على باء على حذف مضاف أي في حال التعريف (قوله هولدى التوحيد) لدى بمعنى في أي في التوحيد والتذكير (قوله كذا) وسائرهما، الإشارة الا أسماء الإشارة المكتوبة

(فالتعريف تابع متم ماسبق • يومه أو ومتم ما به اعتلق)

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ماسبق أخرج به البدل وعطف النسق لانها لا يقيم ان متبوعهما ويوميه أو ومتم ما به اعتلق أخرج به التوكيد وعطف البيان لانها ممتنعان لما سبق كالتعريف الا أن التبع يتبعه بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعلقاً به وفهم من قوله يومه أو ومتم ما به اعتلق ان التبع على قسمين متم ماسبق ويوميه وهو التبع الحقيقي ومتم ماسبق ويوميه ما اعتلق به وهو التبع السببي ثم ان نوعي التبع يشتركان في أن ما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهي واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتذكير وهو المنب عليه بقوله (وليعط في التعريف والتذكير ما لما تلاه) يعني ان التبع يعطى من التعريف والتذكير ما استقر للمنعوت ثم مثل بالنكرة فقال (كأمره بقوم كراماً) فكروا نعمت لقوم وكلها ما تكره ومثال المعرفة أمره بالقوم الكراماً ويزيد العاقل ثم ان التبع الحقيقي يتفرع عن السببي بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة وهي واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وقد أشار الى ذلك بقوله (وهولدى التوحيد والتذكير أو • سواهما كالفعل فاقف ما قفوا)

فدوى التذكير والتأنيث وسوى التوحيد والتثنية والجمع وأحال في ذلك على الفعل فعلم أن التبع الحقيقي وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقتها له وسوف في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وان السببي وهو ما رفع ظاهراً متلباً بضمير الموصوف لا يجب مطابقتها في ذلك فتقول مررت برجلين قائمين ورجال قائمين وبامرأة قائمة فيطابق الموصوف لانك تقول مررت برجلين قائمين فأمرؤا قائمات وتقول مررت برجل قائم وأمرؤا قائمات فإماموهم فلا يطابق لانك تقول مررت برجل قائم وأمرؤا قائمات فإماموهم ثم قال (وانت بمشتق كصعب وذرب وشبهه) المراد المشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المباعدة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المجهولة هو الحاد من كل شئ والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله (كذا) وذى بمعنى صاحب وهو المشار إليه بقوله (وذى) والمذوب وهو المشار إليه بقوله (والمذنب) فتقول قام زيد هذا فزيد هو الجاهد الا انه شبهه بالمشتق كذا قلت قام زيد المشار إليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منسوب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك رفع الظاهر فتقول مررت برجل عجمي أبوه ثم قال (ونعوا بجملة منكراً • فأعطيت ما أعطيته خبراً)

شغل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكراً ان الجملة لا تكون نعوا للمعرفة وذلك لانها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فتلوه وقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبراً انها لا بد ففهم ان رابطها بالذوات وأمرؤا فإماموهم في الجملة انها تكون طليعية لان الجملة الطليعية تجزأ بها عن المتباعد لذلك أزال هذا الإجماع بقوله (وامنع هنا) يقع ذات الطلب) يعني أن الجملة الطليعية يمتنع وقوعها صفة وذلك بكلمة الامر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتخصيص فلا يقع شئ من ذلك نعوا لانها لا بد على شئ محصل يحصل به تخصيص المنعوت ثم قال (وان أنت فالقول أضمر نصب) يعني اذا جاء من كلام العرب ما يؤهم وقوع الجملة الطليعية نعوا فوله على اضمار القول وعاجاه ما يؤهم ذلك قول الراجز حتى اذا جن الظلام واختلط • جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط فظاهره أن الجملة المصدرية حملت لمدق والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكي

كـ (قوله وامنع هنا يقع ذات الطلب) وهي ما لا يتحمل الصدق والكذب بالنظر ان ذاتها (قوله جاؤا) بمقول يمدق أي لبن مقول فيه هل رأيت الذئب أي لبن مشوب بما لونه ذلك اللبن مع الماء كون الذئب ونحو ذلك أن تقول جاء رجل

هل رأيت الأسد أىء قول فيه هل رأيت الأسد أىء ان كنت رأيت الاسد فهو مثله فى الشجاعة والمعنى ان كنت رأيت الذئب فهذا التامين لونه كلونه (قوله لكنه شبيه بالمشق) فعلى تأويل عدل مثلا بعدل يكون داخل فى قول الناظم وانعت بمشق كسعب وذوب وشبهه كذا وذى والمنتب وعلى كونه على حذف مضاف فليس هو النعت فى الحقيقة وانما النعت هو المهدوف يصح تقديره ذو فيكون مؤولا بالمشق ويصح تقديره صاحب فيكون مشتقا وان لم يكن صفة صريحة وأما اذا قصد انه تجسم من العدالة ليكون أبلغ فيكون مؤولا بمشق أىء مجسم من العدالة قبل (١٢١) يستثنى من المصدر والميم الزائدة فاطر

ماوجه وله لكونه لم يسمع  
 (قوله ونعت غير واحد الخ)  
 يستثنى اسم الإشارة فلا  
 ينعت نعت مفرق عند  
 سبويه وقيد يجوز على  
 البدل أو عطف البيان  
 فانظر ما راجه ذلك (قوله  
 والنصب باضمار فعل بفسره  
 فرقه) واذا ظرف مستقبل  
 مضمن معنى الشرط وهل  
 الناصبه فعل الشرط أو  
 فعل الجواب قولان  
 أشهرهما الثانى عند  
 الاكثريين قال ابن هشام  
 فى ترح بان سعاد  
 وأحدهما الاول اذ يلزم على  
 قول الاكثريين أن يقع اذا  
 معه ولا ما بعد الفاء فى قوله  
 تعالى اذا طلقتم النساء  
 فطلقوهن لعدتهن اه واذا  
 كان ما بعد الفاء لا يعمل  
 فهما قبلها فكيف بفسر كما  
 أشار الى ذلك الازهرى  
 ويمكن أن يجاب عن الشيخ  
 المكودى بأنه جعل اذا غير  
 مضمنة معنى الشرط وهل  
 الفاء فى فاعطاف صلة (قوله  
 وزنت معمولى الخ) لكون  
 العامل الثانى كانه تأكيد

بمقول والتقدير جازا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والضمير فى قوله ونعتا ما ذكر على  
 العرب وما فى قوله ما أعطيتنه مفعول ثان لا عطيت وفى أعطيت ضمير مستترعا بدلى الجملة وهو  
 المفعول الاول وصلة ما أعطيتنه وهو مفعول ثان وخبر منصوب على الحال من الضمير المستتر  
 أعطيتنه وايضا مفعول مانع وهو مصدر مضاف الى المفعول وذات الطلب نعت لمحدوف والتقدير  
 ايقاع الجملة ذات الطلب وان أنت يعنى الجملة الطليعية تصانأ ضمير المفعول ثم قال (ونعتوا بمصدر كثيرا)  
 يعنى ان النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيرا وهو على خلاف الاصل لان المصدر جاء مبدل لشيء  
 شبيه بالمشق ولا يفهم من قوله كثيرا اطراد الوصف كما تقدم فى قوله ومصدر منكره لا يقع بكثره ثم  
 قال (فالترنمو الافراد والتذكير) يعنى ان المصدر اذا وقع نعتا اترنم افراده وتذكيره فتقول مررت  
 برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبسواء عدل وبسبب ذلك أن  
 النعت فى الحقيقة محذوف والاصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على  
 ما كان عليه من الافراد ثم قال (ونعت غير واحد اذا اختلف • فعاطفا فرقه لا اذا اختلف)  
 غير واحد هو المتنى والمجموع وله صورتان احدهما اختلف معنى النعتين أو التوت فهذه يعطف فيها

النعت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريمين وبجبلين كريمين وبجبلين كريمين وبجبلين كريمين  
 اثلاثهما فهذه يستثنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام  
 ويجوز نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب باضمار فعل بفسره فرقه وهو المختار وواحد  
 نعت لمحدوف نعتا غيره ونعت غير منعوت واحد وعاطفا حال من الفاعل المستتر فى فرقه ولا عاطفة  
 عطفت اذا اختلف على اذا اختلف ثم قال

(ونعت معمولى ويحدى معنى • وعمل أتبع بغير استثناء)

يعنى انك اذا ذكرت منعوتين معهما ولين لعاملين متعدين فى المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت فى  
 اعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو والعاقلان فان العاملين متعدين فى المعنى وشمل المتعدين فى المعنى  
 واللفظ كالثال المذكور والمتعدين فى المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو والعاقلان ومعنى  
 قوله أتبع أجزا الاتباع لأن الاتباع واجب لانه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الاتباع اذا كان  
 العامل فيها واحد نحو ذهب زيد وعمرو والعاقلان وهو من باب أخرى وفهم منه أيضا أن العاملين اذا  
 اختلفا معنى لم يجوز الاتباع وفيه ثلاث صور احدها أن يختلفا فى المعنى واللفظ نحو ذهب زيد وهذا  
 عمرو والعاقلان الثانية أن يختلفا فى اللفظ والمعنى ويتفقا فى الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو والكرميان  
 الثالثة أن يتفقا فى الجنس وفى اللفظ يختلفا فى المعنى نحو جرد زيد وجرد عمرو واذا أريد وجود الاول  
 حزن والثانى أصاب وفهم من قوله وعمل أنهم اذا اختلفا فى العمل لم يجوز فيها الاتباع نحو ضربت  
 زيدا وقام عمرو والعاقلان وخاصة زيد عمرو والعاقلان ويحتمل قوله بغير استثناء ان الاتباع ساقط فيما

(١٦ - مكودى) للاول فكأنهم عامل واحد بخلاف ما اذا اختلفا معنى أو عملا فليسا كانا عامل واحد فيلزم اجتماع عاملين  
 ليسا كالثنى الواحد على معمولى واحد (قوله ان يختلفا فى اللفظ والمعنى ويتفقا فى الجنس) أىء جنس الفعل والامم واذا أضيف اليها  
 الاختلاف فى العمل صارت أربعة بكل واحد مع كل واحد مما به موعم مجموع ما به موعم يخرج الصورة ثمانية منها ما يسهل مثاله ومنها  
 ما يفرض (قوله وخاصة الخ) فيه حذف والتقدير وكذا اذا كان العامل واحدا واختلف عمله نحو خاصم زيد عمرو والعاقلان (قوله  
 وخاصة زيد عمرو والعاقلان) هذا عند البصريين وأجاز الفراء اتباع الاخير قال العلامة الاشمونى لكن النص عن الفراء أنه اذا  
 اتبع غلب المرفوع ويجوز اتباع أجمع اشئت عند ابن سعدان

(قوله وهو ابن السراج) فإنه يمنع الاتباع فيما إذا اتحد العاملان معهما ومعنى واختلافهما في اللفظ مطلقاً ومنع الاتباع أيضاً فيما إذا اتحد معنى وعملًا ولفظًا وقد رآه الثاني غير تأكيدياً فان قدر الثاني تأكيدياً والاول هو العامل جازا الاتباع وبشكل على هذا أنه ليس هنا حيثه ما يستثنى منه لأنه إذا قدر الثاني غير عامل وانما هو تأكيدي من غير أن يعمل فليس هنا عاملان ونحن كلامنا في معمول عاملين ويحاط بأنه ليس المراد ابن السراج بسنن جميع ما ذكرناه بل المراد ان أنت استثنى من هذه القاعدة بعض ما ذكره ابن السراج وأما ابن السراج فيسنن منها ما إذا اتحد العاملان معهما ومعنى واختلافهما لفظاً فالعلامة الامموني وخصه بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعين أو خبرى مبتدئين اه وفي قول الناظم بغير استناد على هذا أيضا (قوله وان نعت كثر) المفهوم معطل لان النعت الواحد كذلك وانما ذكر تعدد (١٣٣) النعت توطئة لقوله الاتى أو بعضها اقطع وانما وجب الاتباع مع الاحتياج الى

النعت أو النعت لتنزل النعت حينئذ منزلة الجزء من المنعوت لكونه لا يعرف الابن لان في القطع مع الافتقار تشبيهاً على ذهن السامع فلا يدري هل المقطوع وصف للمقبوله أو لشيء آخر (قوله واقطع أو اتبع) مفهوله ما محذوف للمعوم لان حذف المعوم يؤذن بالعموم أى الجميع أو البعض ان يكن معينا بدونها وقوله أو بعضها اقطع فصل وفاعل ومفعول أى أو اقطع بعضها ان كان المنعوت معينا بما سواه من النعت وقال ابن الناطم أى وان يكن المنعوت معينا ببعضها فاقطع ما سواه فجعل بعضها مجرورا بالفظ على دخولها وجعل مفعول اقطع محذوفا واعترضه الشاطبي بان هذا التفسير لا يظهر اذ لو أراد الناظم ذلك لقال أو

ذكر بغير استثناء يشير به الى قول من يمنع الاتباع وان اتفقا في المعنى وهو ابن السراج ويحتمل ان يريد بغير استثناءه في الرفع والنصب والجرو به جزم الشارح ونعت مفعول مقدم باتبع وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولي ووحيدى والتقدير ونعت مفعول على عاملين ووحيدى فوحيدى نعت لعاملين ومعنى مجرور باضافة وحيد اليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق باتبع ثم قال (وان نعت كثر وقد نالت • مفضل الذكرهن أتبعن) قد يكون للمنعت الواحد نعتان فصاعداً بطف كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى الاتبع وبغير عطف كقوله تعالى هما زمشاء بهيم الاتبع فان كان المنعوت مفعولاً لذكرها كما هو واجب اتباعها وعلى هذا نبيه بقوله أتبعن أى وجب اتباعها للمنعوت في اعرابه وفهم من قوله كثر أنها زادت على نعت واحد فتشمل النعتين فصاعداً فتقول مررت بزيدا خياط الطويل بالاتباع اذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل عجمي خياط طويل اذا افتقر المنعوت للنعت المذكورة وقد يكون المنعوت معينا غير محتاج الى تخصيص بالنعت والى ذلك أشار بقوله (واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها) يعنى ان المنعوت اذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعت جاز فيها الاتباع والقطع والاتباع في بعضها والقطع في بعضها والى جواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله (أو بعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها واتباع بعضها يلزم على هذا ان يكون بعضها منصوباً على انه مفعول باقطع وهو ما جزم المرادى وقال الشارح أى وان يكن المنعوت معينا ببعضها اقطع ما سواه انتهى فعمل مفعول اقطع محذوفاً وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالفظ على بدونها وأولى قوله أو اتبع للتخيير بين اتباع النعت للمنعوت فى الاعراب وبين قطعها عن التبعيه وفى اقطع حينئذ وجهان الرفع والنصب والى ذلك أشار بقوله (واقطع أو اتبع ان قطع مضمرا • مبتدأ أو انصبا لن يظهر) يعنى ان المقطوع عن التبعيه يجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والنصب على انه مفعول بفعل محذوف وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نبيه بقوله لن يظهر أو للتخيير أيضاً وان قطعت شرط فى جواز الوجهين ومفعول قطعت محذوف تقديره ان قطعت النعت أو بعضها ومضمرا حال من الناء فى قطعت ومبتدأ مفعول مضمرا والاف فى لن يظهر مضمرا عائد على مبتدأ أو انصبا ثم قال (وما من المنعوت والنعت عقل • يجوز حذفه وفى النعت يقل)

بعضها اقطع معلنا ان كان معينا ببعض الاتبع ولم يقل ذلك اه ويحتمل ان يكون مفعول يعنى اقطع أو اتبع الجميع أى اقطع الجميع أو اتبع الجميع ان يكن معينا بدونها أو اقطع بعضها دون البعض فيما اذا كان المنعوت معينا بدون الجميع فيكون بعضها مفعول اقطع فان قلت يلزم قوات التبعيه على ما اذا كان المنعوت معينا ببعضها قلنا هو مأخوذ من قوله قبل وان نعت كثر الخ مع قوله واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها فانه يعلم منه أن البعض الذى نعين به المنعوت يجب اتباعه وانه لا يجب اتباع البعض الذى نعين به المنعوت والحاصل انه فهم منه ان العلة فى وجوب الاتباع الافتقارونى عدم وجوبه عدم الافتقار لانه قال وقد نالت مفضل الذكرهن وما خرج على الاعراب الاول يؤخذ بالمفهوم (قوله معلنا) أى مظهر اذ ذلك وهو تنسكبت على من يقول ان القطع لا يكون الا بعد الاتباع (فائدة) اذا نعت بمفرد و ظرف أو شبهه وجلة قدم المفرد ثم الظرف ثم الجملة على طريق الاولى كقوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه ويجوز اخلافه كقوله

يعني انه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت اذا علم الا ان ذلك في النعت قليل وفهم من قوله وفي النعت يقل ان حذف المنعوت يكتمون حذف المنعوت قوله عز وجل وعندهم فاصرات الطرف اتراب أي حور فاصرات الطرف ومن حذف النعت قول الشاعر • فلم أعط شيئا ولم أمنع • أي فلم أعط شيئا لا اولا مابتدا موصولة وصلتها عقل ومن المنعوت متعاق بعقل ويجوز حذفه في موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف

التوكيد

التوكيد على فحين لفظي ومعنوي فالمنعوتى على قسمين قسم يدل على اثبات الحقيفة ورفع المجاز وقسم يدل على الاطاعة والشعول وقد اشار الى الاول فقال

(بالتنفس أو بالعين الاسم أكدا • مع ضمير مطابق المؤكدا)

يعني ان الاسم يؤكده بلفظ النفس أو بالعين مضافين الى ضمير مطابق للمؤكد في الافراد والتذكير وفروعه - افتقوله قام زيد بنفسه وعينه وقامت هند بنفسها وعينها هذا في حالة الافراد فان كان المؤكد منتهى أو مجرورا فقد نبه على ذلك بقوله

(واجمعها بافعل ان تبعها • ما ليس واحدا تكن متبعا)

يعني ان النفس والعين اذا كدبها غير الواحد جمعا على أقفل وشبه قوله ما ليس واحدا المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن ثم أشار الى الثاني وهو الدال على الاطاعة والشعول بقوله

(وكلا اذا كرفي الشعول وكلا • كلنا جعيا بالضمير موصلا)

ذكر في هذا البيت من الفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكدها الا ذوا أجزاء وكلا يؤكدها المثنى المذكر وكلنا يؤكدها المثنى المؤنث وجيع وهو مثل كل ولا يؤكدها الا لفظ الامضافة الى ضمير المؤكده وهو المنبته عليه بقوله بالضمير موصلا وال في الضمير لله ففهم منه ان الضمير يكون مطابقا للمؤكد كقافي النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والزيدان كلاهما والهندان كلناهما والركب جميعه والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن ثم قال

(واستعملوا أيضا ككل فاعله • من عم في التوكيد مثل النافله)

من الفاظ التوكيد عامه بمعنى كل فتقول جاء الجيش عامته أي كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم - ولما لم يقزن له لفظ عامه لمناقبه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنها ففاعلة من عم فاذا بنيت من عم فاعلة قلت عامه فاجمع مثلان فادغم الاول في الثاني وانما قال مثل النافله لاغفال كثير من التعويين عن ذكر عامه في الفاظ التوكيد فصار كأنه نافله على ما ذكره الصوريون من الفاظ التوكيد في هذا الباب والنافله الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال

(وبعد كل أكدا وابعاء • جماء أجمعين ثم جماء)

يعني ان اجمع وما بعده يؤكده بعد كل وفهم من ترتيب هذه الفاظ ان اجمع للمفرد المذكر وجماء للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكر وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها أجمعين والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن أجمعون وفهم من قوله وبعد كل أمران أحدهما واجب وهو ان اجمع اذا ذكر مع كل لا يكون الا متأخر اعنها والاخر عاب وهو انه لا يؤكده بدون كل بقوله

(ودون كل فديجي أجمع • جماء أجمعون ثم جمع)

يعني ان اجمع وما بعده يؤكده بدون كل فتقول جاء الجيش اجمع والقبيلة جماء والزيدون اجمعون

تعالى كتاب أزلناه اليك مبارك نسوف يأتي الله بقوم يحبههم ويحبونه أذلة على المؤمنين وأوجب ابن عصفور الترتيب كقافي آفة غافر ورد عليه باللاتين قال الامام السيوطي في ألفيته

ورنب المفرد ثم الظرفا  
لجمله من غير حتم يلني اه  
من خط العلامة ابن القاضي  
(قوله التوكيد) يقال وكدا  
توكيدا بالواو أكثر من  
الهمز (قوله فتقول قام زيد  
نفسه وعينه) قال الاشموني  
لا يجوز عطف بعض الفاظ  
التأكيده على بعض فلا  
يجوز قام زيد بنفسه وعينه  
ولا جاء القوم كلهم  
وأجمعون وأجاز به بعضهم  
وهو قول ابن الطبرارة  
وهو الذي في نسخ سبدي  
المكودي رحمه الله (قوله  
ولا يؤكدها الا ذوا  
أجزاء) جعلوا منه اشترت  
العبد كله بخلاف جاء  
العبد كله فالتعريف  
التجزئي باعتبار العامل ولذا  
قال المرادى ذوا أجزاء  
يصح وقوع بعضها موقعه  
وزاد العلامة المرادى  
غير مثنى (قوله وبعد كل  
أكدا وابعاء) اجمع  
وفروعه معارف فصيل  
بتقدير الاضافة الى ضمير  
المؤكد وقيل بالعلبية

(قوله وان يصدق كيد منكور قبل) قال ابن الدهان في الغرة الاسم ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم يوصف ويؤكد كزيد وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمرات (قوله يالبت عدة شهر) الذي في الاشهر في يالبت عدة حول وبحث بعضهم في الاستشهاد بانه لا شاهد فيه لان الحلول معين اذا تقديره حولي ثم حذفت الياء ويبدل الالف المراد ما ذكره لانه ليس مراد المتكلم حول من الاحوال بل الحلول المعين (قوله واغن بكلنا الخ) قال سيدي عبد الواحد بن طاهر هذا البيت يتعلق بقوله

• وبعد كل اكدوا باجماعه  
 فقهه وصله به كما يوجد في  
 بعض النسخ (قوله بعد  
 المنفصل) قال ابو جيان  
 لاختصاصه بذلك بل  
 يجوز ان تقول جتم يوم  
 الجمعة أنفسكم اه قال  
 أبو اسحق لما كان النفس  
 والعين قد يلبان العامل  
 من غير كونهما للتأكيدي  
 جي بالنصير المنفصل دفعا  
 لما يعرض من اللبس في  
 نحو هند خرجت نفسها  
 وحل عليه ما لا يلبس فيه  
 (قوله مكررا) ولا يزيد على  
 ثلاث مرات (قوله في  
 الاسم) ولو تكررة فقوله

والهندات جمع وفهم من قوله قد يجي ان ذلك قابل بالنسبة لذكرا به لكل وصرح الشارح بقلته وفيه نظرا لانه جاني القرآن التوكيد به دون كل كثيرا كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وجمعا اجمعون معطوفان على اجمع يجذف العاطف ثم قال

(وان يفد تو كيد منكور قبل • وعن نخاة البصرة المنع شعل)

في توكيد التكررة ثلاثة مذاهب المنع مطاقتا وهو مذهب البصر بين والجواز مطلقا وهو مذهب بعض الكوفيين والجواز اذا كانت التكررة مؤقته نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وظاهر النظم لاشراطه الفائدة ولا تحصل الفائدة الا في التكررة المؤقته نحو صحت شهرا كله ومنه قوله

بالتبتي كنت صبيما مرضعا • تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

وقوله أيضا

لكنه شاقه ان قبل ذارجب • يالبت عدة شهر كله رجب

ويؤيده قوله في التسهيل ان أفاد تو كيد التكررة جازوفا لا لاخفش والكوفيين والمنقول عن الاخفش والكوفيين ان التكررة لا تو كيد الا اذا كانت مؤقته وفهم من كلامه ان الهيز لتوكيد التكررة الكوفيين لذكرا البصر بين في المنع وفهم من قوله شعل ان البصر بين بمنه تو كيدها مطلقا واه كانت مؤقته أو غير مؤقته وعن منعاق شعل ثم قال

واغن بكلنا في منق وكلا • عن وزن فعلا ووزن أفعلا

يعني ان العرب استغنت بكلنا في المثني المؤنث عن وزن فعلا و بكلنا في المذكر عن وزن افعال تقول قامت المرأتان كلناهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعا وان ولاقام الزيدان اجمعا كما قالوا في المفرد اجمع وفي الجمع اجمعون ولا بد من اضافته كلا وكان الصهير المؤكد وقد تقدم في قوله وكلا ذكر في الشمول البيت واغن فصل أمر من غني عنه سني استغنى وبكلنا وعن وزن متعلقان باغن ثم قال

(وان تو كيد الصهير المتصل • بالنفس والعين • بعد المنفصل • عنيت ذا الرفع)

يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا اكد بالنفس أو بالعين لا بد من توكيده بالصهير المنفصل تقول قت أنت نفسك وتزيد قام هو عينه وفهم ان الصهير المؤكد بالنفس والعين اذا كان منفصلا لا يلزم توكيده بالصهير نحو أنت نفسك قائم وفهم أيضا ان التأكيدي اذا كان بصير النفس والعين لا يلزم توكيده بالصهير نحو قتم كلكم اجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع ان الصهير المتصل اذا كان منصوبا أو مجرورا لا يؤكد أيضا نحو ضربك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بصير النفس والعين فقال (وأكدوا بجماعه وسواهما والقيدان ياترما) يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا اكد بصير النفس والعين من ألقاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالصهير المنفصل فتقول الزيدون قاموا كاهم وفهم من قوله لن يلتزما ان توكيده بالصهير جاز فيقول قاموا هم كاهم وقتم أنتم اجمعون وان تؤكده شرط والفاء جواب الشرط وبعده خبر مبتدأ ضمير المنفصل نعت له حذف والتقدير فتوكيده بعد الضهير المنفصل ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال

(وما من التوكيد لفظي يجي • مكررا كقولك ادرج ادرج)

التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بجماعه وفهم من قوله مكررا انه يكون بالمساوي افظا ومعنى نحو ادرج ادرج وبالمساوي معنى دون لفظ نحو أنت باطلق جذير بقن لان جذير او قنا متفقان معنى وفهم منه أيضا انه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وتسيء كذلك وما مبتدأ وهي موصولة لفظي خبر مبتدأ محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظي وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره

صلة ما وانما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على انه حال من الضمير المستتر في الخبر ويجي خبر المبتدأ او مكررا حال من الضمير المستتر في يجي ثم قال

(ولا تعد لفظ ضمير متصل • الامع اللفظ الذي به وصل)

يعني انه اذا أكد الضمير المتصل وجب أن يوقى معه باللفظ الذي اتصل به فشمع المتصل بالفعل المرفوع نحو وقتت والمنصوب نحو ضربت بك ضربت بالمجرور والمتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه ان الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو أنت أنت قائم وهو هو فاعدا وياك اياك ضربت ثم قال (كذا الحروف غير ما تحصلا • به جواب) يعني ان التوكيد اللفظي في الحروف لا يفيد من تكرار ما اتصل به فنقول في توكيد في قولك في الدار زيد في الدار في الدار زيد وان ان زيد قائم ان زيد ان زيد قائم ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به الا في الضرورة كقوله • ولا للماهم ابد اوداه • فلو كان الحرف جوابا لشمع بشرطه ذلك والى ذلك أشار بقوله غير ما تحصلا به جواب ومثله بقوله (كنم وكبلى) فنقول نعم نعم وبلى بلى لانه لم يتصل به شيء يتكرر معه والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر في وجوب اعادة ما اتصل به الا المتصل به الجواب ثم قال

(ومضمع الرفع الذي قد انفصل • أكد به كل ضمير اتصل)

يعني ان ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكده بكل ضمير متصل فشمع المرفوع نحو وقتت أنت وقتت أنا والمنصوب نحو ضربت بك أنت والمجرور نحو مرت بك أنت وهذا الضوم قبيل التوكيد اللفظي المرادف

﴿عطف البيان﴾

انما هي عطف البيان لانه يبين متبوعه كالنعت بقوله (العطف اما ذو بيان أو نسق) قسم العطف الى ذى بيان وذى نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه وهو على حذف مضاف أى أذو نسق ثم بين ان مراده في هذا الباب عطف البيان بقوله (والغرض الا أن بيان ما سبق) أى الغرض في هذا الباب عطف البيان ثم عرفه فقال

(فذو البيان تابع شبه الصفة • حقيقة القصد به منكشفه)

فتابع جنس فتشمل جميع التوابع وشبهه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وهطف النسق وحقيقة القصد به منكشفه مخرج للنعت فان النعت يوضح متبوعه بوجهه أو رسم ما به اعتلق كما تقدم وهطف البيان يوضه بنفسه فلذلك قال حقيقة القصد به منكشفه وقال في النعت بوجهه الى آخره وذو البيان مبتدأ وتابع خبره وشبهه الصفة نعت لتابع لا خبر بعد خبر لانه قيد في التابع وحقيقة القصد الخ جملة اسمية في موضع الصفة لتابع ثم قال

(فأوليه من وفاق الأول • ما من وفاق الاول النعت ولى)

يعني ان عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالتتبع واحدم من الرفع والنصب والمجرور واحدم من التعريف والتكبير واحدم من التذكير والتأنيث واحدم من الافراد والتثنية والجمع ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله

(فقد يكونان منكرين • كما يكونان معرفين)

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال فقد يكونان منكرين وفهم من قوله قد أن ذلك قليل بالنسبة الى تعريفهما وما استشهد به على ذلك قوله عز وجل ان للمتقين لما رأوا حداثة ومافى قوله ما من وفاق معقولان لأوليه وهي موصولة والنعت مبتدأ خبره ولى والجملة صلة ما من وفاق متعلق بولى والضمير العائد

(قوله وغير منصوب على الاستثناء) قال الخطاب ويجوز الرفع ويكون نعتا للحروف (قوله اللطف اما ذو بيان) فائدته رفع اللبس ولا يشترط في أحدهما أن يكون خاصا (قوله أو نسق) استغنى باو عن اما الثانية (قوله حقيقة القصد به منكشفه) ليس مخرجا شئ كما عند ابن هشام وأبي اسحق الشاطبي لانه لا يستغنى عنه بقوله شبه الصفة لان شبه انشئ غيره لكن لما كان هذا الشبه غير مبين لامراده فسرده بقوله حقيقة القصد به منكشفه (قوله فأوليه) الحقيقى وليه أى أخذ من موافقة الاول

(قوله وصالحا لبديلة) يرى الفرق بين البدل وعطف البيان ان البيان في البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان بالعكس (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) ففيه التنبيه والاشارة الى الخلاف والخائف الفراء والغامبي (قوله نال بحرف متبوع) عرف باعتبار المصدر بانه تشريك معمولين في عامل واحد مع توسط حرف بينهما يقوم مقام تكرار العامل قال الامام السيوطي في ألفيته وعِد قوم في الحروف الاله وأى وليس ابن كيف هلا قال القاضي وقال والد نارحة الله عليه وعده بعض في حروف النسق كيف ولولا ابن أى فحق الاوليس ثم هلامتى اما كارجات لخذها مبنيا (قوله ومطلقا حال من العطف) فيه اتيان الحال من المبتداه وهو ضعيف وقال الخطاب حال من الضمير المستتر في الخبر وجاز تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه لان ذلك مغتفر في النظم على أن الاخفش والناظم أجازاه قياسا (قوله لكن طلا) هو ولد بقر الوحش قاله الهوارى وهو مقصور (قوله اسم فعل) صوابه

من الصلة الى الموصول محذوف تقديره وليه والضمير المستتر في ولى عائد على النعت ومن وفاق الاول متعلق بأوليه والتقدير فأوليه من وفاق الاول الذى النعت وليه من وفاق الاول ثم قال (وصالحا لبديلة يرى) يعنى ان عطف البيان يصلح أن يجعل بدلا وذلك مطرد الا في موضعين يسه على الاول منهما بقوله (في غير نحو يا غلام يعمر) يعنى ان هذا المثال وأشباهاه يعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فباغلام منادى مبنى على الضم وبعمر اعطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه اذا جعل بدلا ونبيه على الثانى بقوله (ونحو بشر تابع البكرى) بشر بذلك الى قول الشاعر

أنا ابن التارك البكرى بشر • عليه الطير ترقبه وقوما

فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف الى البكرى فلكرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتا للبكرى ولاذى الى اضافة ما قبله الى الجرد منها وهو متبوع وعلى ذلك نيه بقوله (وليس أن يبدل بالمرضى) وصالحا مفعول ثان ليرى وفي يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الاول ولبدلية متعلق بصالح وفي غير متعلق يرى ونحو بشره مطوف على نحو الاول وتابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جره نعتا لبشر ويقصد حينئذ بالاضافة المحضة وهو أظهر وان يبدل اسم ليس والباء زائدة في خبرها

عطف النسق

النسق في اللغة النظم قال الزبيدي والنسق العطف على الاول قوله (نال بحرف متبوع عطف النسق) قتال جنس وقوله بحرف متبوع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله (كاخصص بود وثناء من صدق) فقال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ وبحرف متعلق بتال ومتبوع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص ثم شرع في حروف العطف فقال (فالعطف مطا قباو او ثم فا • حتى أم او) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهى كما اشرك ما بعدهامع ما قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطا قباو او ثم و الفاء وحتى فلا اشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى وأما أم وأرذ كرهاً أكثر النحو بين فيما يشرك في اللفظ لاني المعنى وجعلها التانم مما يشرك فيها باعتبار ان ما قبلها وما بعدهما متوفى في المعنى الذى سيقا له من شئ وغيره فالعطف مبتدأ وخبره بواو وما بعده ومطلقا حال من العطف و ثم وما بعده ما مطوف على واو باسقاط العاطف والتقدير بواو و ثم و فاء وحتى واو و أم ثم مثل بقوله (كفيلن صدق ووقا) ثم قال (وأنبعت لفظا بحسب بل ولا • لكن) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كما اشرك ما بعدهامع ما قبلها لفظا لا معنى فتقول قام زيد بل عمرو فالقام ثم عمرو ولا زيد وقام زيد لا عمرو فالقام ثم زيد دون عمرو وما قام زيد لكن عمرو وقدم مثل منها بل لكن فقال (كام بيداهم وليكن طلا) والطلا الولد من ذوات الطلف والحاصل من البيت ان حروف العطف تسعة وهى على قسمين قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهى ستة وقسم يشرك في اللفظ لاني المعنى وهى ثلاثة • بل فاعل بانبت ولفظا منصوب على اسقاط الخاض وحسب اسم فعل بمعنى قط ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع في بيان حروف العطف و بدأ بالواو فقال

(فاعطف بواو لاحقا أو سابقا • في الحكم أو مصاحبا موافقا)

يعنى ان الواو للجمع المطلق فلا تبدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو قام زيد وعمرو بعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قبله ومصاحبا نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو ولا حمل المعاني الثلاثة المذكورة ولا حقا مفعول باعطف أو سابقا أو مصاحبا معطوفان عليه وفي الحكم متعلق بسابق وهو مطلوب لللاحق ومصاحبا فهو من باب التنازع ثم قال (واخصص بها عطف الذى لا يقضى • متبوعه كما عطف هذا وابنى)

يعنى ان الواو تنفرد من سائر حروف العطف بان يعطف بها على ما لا يستغنى به عن متبوعه نحو  
تفاعل واقفل تقول تخاصم زيد وعمر واخصم زيد وعمر واسطف هذا وابني ولا يجوز اللفظ  
في هذه المثل وشبهها بغير الواو واصل اسطف اسطف فاصطف فابدل من التاء طاء وادغم الفاء في القاء يقال  
صفت القوم فاصطفوا اذا وقفتم في الحرب صفنا ثم انتقل الى القاء وشم فقال  
(والفاء للترتيب بائصال • وشم للترتيب بانفصال)

يعنى ان الفاء العاطفة تقيدها الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن  
المعطوف عليه من غير مهلة وان ثم تقيدها الترتيب والمهلة وهى المعبر عنها بالانفصال فاذا قلت قام  
زيد وعمر وقام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة واذا قلت قام زيد ثم عمر وقام بعد زيد  
و بينهما مهلة والفاء مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب ثم قال  
(واخصص بفاء عطف ما ليس صلة • على الذى استقرانه الصلة)

يعنى ان الفاء تختص بان يعطف بها ما لا يصلح ان يقع صلة لعدم الضهير الابط على ما هو صلة نحو الذى  
بطير فيغضب زيد الذباب فيطير صلة الذى ويفضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس في المعطوف  
ضمير يعود على الموصول وفهم من ذلك ان المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية تكون المعطوف  
على الصلة ولا تكون الصلة الاجلة ثم انتقل الى حتى فقال

(بعضا يجتى اعطف على كل ولا • يكون الاغاية الذى تلا)

يعنى ان حتى لا يكون المعطوف بها الا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيد الان زيدا  
بعض القوم ولا يكون الاغاية اما في زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء اوف نقص نحو غلبت  
الناس حتى النساء وشم قول بعضا ما بعضه مصرح به كالنمل المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله

ألقى الكهيفة كى يحفف رحله • والزاد حتى نعله ألقاها

تقدره ألقى ما نقله حتى نعله وبعضا مفعول مقدم باعطف ويجتى متعلق باعطف وكذلك على كل  
وامم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحتمل ان يكون عائد على المعطوف المفهوم من قوله  
اعطف ثم علم ان أم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد اشار الى الاول فقال (وامم باعطف اثرهمز  
التسوية) يعنى ان أم من حروف العطف ويعطف بها الهمزة التسوية كقولك سواء على أقت أم  
فقدت ومنه قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم أو آثرهمزة يطلب بها ما يطلب باى نحو أريد  
عندك أم عمرو والتقدير أيم عندك وهذا معنى قوله (أو همزة عن لفظ أى مقبنيه) وانما سميت  
متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للمعلم بها  
والى ذلك أشار بقوله

(وربما أسقطت الهمزة ان • كان خفا المعنى يحذفها أمن)

فشم قونه الهمزة التى للتسوية كقراءة ابن محبصن سواء عليهم أأنذرتهم همزة واحدة والهمزة التى  
تقدر مع أم باى كقول الشاعر

فأصبحت فيهم آسالا كعشر • أتوفى فقاو امن ربيعة أم مضر

وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الشافية انه مطرد وان كان شرط وخفا  
المعنى اسم كان وهو محمودة فصره ضرورة ويحذفها متعلق بخفا وأمن فعل ماضى في موضع خبر كان  
والمراد بالمعنى معنى الهمزة وفى بعض النسخ كان خفا الهمزة والمعنى واحد ثم أشار الى القسم الثانى  
من قسمى أم وهى المنقطعة فقال

(وبانقطاع ومعنى بل وقت • ان تلك مما قيدت به خلت)

ام المنقطعة هى الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همزة التسوية أو همزة تقدر مع أم

استسقاط فعل لانها اذا  
كانت بمعنى فقط لا تكون  
اسم فعل (قوله فاعطف  
بواو) قال ابن عاشر فى  
تذكرة ليس فى التواضع  
ما يتقدم على متبوعه الا  
المعطوف بالواو لانها  
لا ترتب وهو خاص بالضرورة  
(قوله للجمع المطلق) هو  
بمعنى مطلق الجمع فلا فرق  
بين العبارتين وأما الفرق  
بين الماء المطلق ومطلق  
الماء فاصطلاح الفقهاء  
(قوله والفاء للترتيب) على  
ما يلىق بالمقام نحو تزوجت  
هند فولدت اذا كانت مدة  
الجل تسعة أشهر فيصدق  
عليه انه تعقيب قاله فى  
المعنى (قوله بعضا يجتى  
الخ) الذى صححه الامام  
ابن مالك فى كتبه ان الواو  
لا ترتب وحتى مشاها ونص  
ابن هشام فى المعنى  
والحمادى وبعض شراح  
الجل وسيدى أحمد تليذ  
الرصاع شارح قواعد ابن  
هشام على انها ليست  
لترتيب ولا لاهلة كالواو  
خلا فان زعم انها للترتيب  
كالمخشبرى (قوله حتى  
النساء) قد اجتمعا فى قوله  
قهرناكم حتى السكاة فانه  
تأبون تان حتى بنينا الا اصغرا



بأى وصحبت منقطه لوقوعها بين جلتين مستقلتين فإيهـ دها منقطع عما قبلها واختلف في معناها  
 فقيل الاضراب والاستفهام معا وقيل الاضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون  
 استغنى بذلك الاضراب للزومها اياه على القواين وبانقطاع متعلق وقت وكذلك وبمعنى بل وحث  
 خبر تكن وبما متعلق بخلف وبه متعلق بقيدت والضمائر المستتره في يكن وقيدت وحث عائدة على  
 أم المتقدمة فان قلت كيف يصح اعادةها عليها والمنقطه غير المتصلة قلت هي عائدة على لفظها دون  
 معناها كقولهم عندي درهم ونصفه ثم انتقل الى أو فقال

(خبر أجمع قسم بأو وأهم • واشكك واضراب بها أيضا غنى)

ذكر لا وفي هذا البيت ستة معان الاول التغيير نحوخذ من مالى ديناراً أو ثوباً الثاني الاباحه نحو  
 جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهم ما جازا الجمع بين الامرين في الاباحه ومنه في التغيير  
 الثالث التسميه نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف الرابع الإبهام كقوله تعالى وأنا وأباكم أهلى هدى  
 الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الإبهام ان الإبهام يكون المتكلم عالماً وبهم  
 على مخاطب والشك أن يكون المتكلم غير عالم السادس الاضراب كقوله تعالى وأرسلناه الى مائة  
 ألف أو يزيدون وفي قوله واضراب بها أيضا غنى إشارة الى أن الاضراب غير متفق عليه ولذلك فصله  
 عما قبله وبأو متعلق بقسم اقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله خير واشكك وما بينهما واضراب  
 مبتدأ ونغى خبره وبها متعلق بنفى أى ذب والمسوق للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن يكون  
 بها متعلقاً باضراب فيكون المسوق للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر وبني من معاني أو أن تكون  
 بمعنى الواو واليه أشار بقوله (وربما عاقبت الواو) يعني ان أو تعاقب الواو أى تكون معناها وذلك  
 اذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله (اذا • لم يلف ذوالنطق للبس منقذاً) أى اذا كان المتكلم  
 بها لا يجهد في استعها لها بمعنى الواو منقذاً للبس أى طر يقاومه

جاء الخلافة أو كانت له قدراً • كما أتى ربه موسى على قدر

أى جاء الخلافة وكانت له قدراً وفهم من قوله وربما عاقبت ان ذلك قليل واذا متعلق بعاقبت وفاعل  
 عاقبت ضمير عائد على أو ثم قال

(ومثل أو في القصد اما الثانيه • في نحو اما ذى واما الثانيه)

مذهب أكثر النحويين أن اما المسبوقه بمثلها عاطفة وذهب بعضهم الى أنها غير عاطفة واليه ذهب  
 الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقاً وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجمع المعاني  
 المذكورة لا أو وليس كذلك لان اما لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له في ذلك أن كونها  
 للاضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره فمثالها التغيير نحوخذ مائتاً أو مائة ديناراً ومثالها الاباحه جالس  
 اما الحسن واما ابن سيرين ومثالها التسميه الكاملة اما اسم واما فعل واما حرف ومثالها الإبهام قام اما  
 زيد واما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو وفهم من قوله اما الثانيه فائدة ان الاول ان  
 التي بمعنى أو أمها هي الثانية دون الاولى والاخرى انها لا بد أن تكون مسبوقة باما أخرى وفهم من  
 المثال انها لا بد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدأ وفي القصد متعلق بمثل واما خبر المبتدأ والثانية  
 نعت لا ما وفي نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى مفعول بفعل محذوف والتقدير نحوخذ اما ذى  
 أو مبتدأ محذوف الظهور والتقدير لك اما ذى وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك ثم انتقل  
 الى لكن فقال (وأول لكن نفياً ونهياً) يعني ان لكن العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو قام زيد  
 لكن عمرو ولكن نفي نحو لا تضرب زيد لكن عمراً وفهم منه انه لا تنجي في الإيجاب ولكن مفعول  
 أول بأول ونهياً مفعول ثان ثم انتقل الى لا فقال (ولا • نداء أو أمر أو إثباتاً تارة) يعني ان  
 لا عاطفة تنجي تابعة للامنادى نحو يا زيد لا عمرو وللأمر نحو اضرب زيد لا عمرو وللإثبات نحو  
 قام زيد لا عمرو ولا مبتدأ وخبره تلاو نداء وما عطف عليه مفعول يتلاو في تلافيه من تنويع يعود

(قوله غير عاطفة) لان  
 حرف العطف لا يدخل  
 على مثله

على لا والتقدير لا تلتاداء أو أمر أو أوثابا أو ظاهرا كلام المرادى في شرحه لهذا الموضوع ان  
لا معطوف على لكن وانه معمول لا أول وهو وهم منه ثم انتقل الى بل فقال (وبل لكن بعد  
مضوي بها) يعني ان بل اذا وقعت بعد مضوي لكن وهما النقي والنهي كانت بمنزلة لكن في تقدير  
حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعد ما نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منضيا عن زيد مثبتا لعمرو  
وكذلك لا تضرب زيد بل عمرو فزيد منهى عن ضربه وهو مثبت لعمرو قبل في ذلك لكن في المعنى  
ثم مثل ذلك بقوله (كلام أو كمن في مربع بل تيبا) المربع موضع الربيع والتيبا القفرو بل مبتدأ وخبره  
كذلك وبعده متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال وهما في مضوي بها عائد على لكن ثم ان بل  
تقع بعد مضوي لكن كما تقدم وبعده الخبر الموجب وبعده الامر والى ذلك أشار بقوله

(وانقل بها للثان حكم الأول • في الخبر المثبت والامر الجلى)

يعني ان بل اذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الامر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعد هاتما لالخبر قام زيد  
بل عمرو فالحكم هو القيام المستند الى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الامر  
اضرب زيد بل عمرا فالامر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل وحاصل بل انها يعطف بها  
في أربعة مواضع في النقي والنهي والخبر المثبت والامر وقوله الجلى تقيم لصفة الاستغناء عنه ولما  
فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في بيان أحكام تتعلق بالاب فقال  
(وان على ضمير رفع متصل • عطف فافصل بالضمير المنفصل)

يعنى انك اذا عطف على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل  
رفهم منه انك اذا عطف على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل بخورا يثبت زيد او فهم منه  
أيضا أن ضمير الرفع اذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد فأتان وشمل ضمير الرفع  
المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزا نحو أنت وزيد أو مستترا نحو أنت وزيد وما اتصل  
بالوصف ولا يكون الامتترا نحو زيد قائم هو وعمرو وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى  
ذلك نبيه بقوله (أو فاصل تا) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل جنات عدن يدخلونها ومن صلح  
فالفصل هنا بضمير المفعول وان شرط وعطف فعل الشرط وعلى ضمير متعلق به وأرفاض معطوف  
على الضمير المنفصل وما زائدة أو صفة ثم نبيه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير  
فصل بقوله (وبالفصل رده في النظم فاشيا) فن ذلك قول الشاعر

قلت اذا قبلت وزهر تهادى • كنعاج الفلا تهنن رملا

فحرف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الراجر  
ورجا الا يخطل من سفاهاه رأيه • ما لم يكن وأب له لئلا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه لثبتي  
الشعروية اشعار بأنه غير فاش في الثبوت منه قوله هم مرت برجل سواء والعدم فالعدم معطوف على  
الضمير المستتر في سواء وليس فيه فصل ثم نبيه على انه مع تشويه ضعيف بقوله (ضعفه اعتقد) ووجه  
ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برفعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فاذا لم يفصل  
بينهما فمكانه عطف اسم على فعل وفي رد ضمير مستترا على العطف وفي النظم متعلق ببرد وكذلك  
بلا فصل وفاشيا منصوب على الحال من الضمير في برد ثم قال

(وهو دخا قاض لدى عطف على • ضمير خفض لازما قد جعل)

يعنى انه اذا عطف اسم على الضمير المحفوض لزم إعادة الخافض وشمل المحفوض بالحرف نحو مرت  
بلكو وزيد والمحفوض بالاسم نحو جاست يبنكو وبين زيد فاعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور  
البصريين الا في الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم

(قوله تيبا) قال شيخنا  
العلامة الرباطي مطبوع من  
الصرف لوجود ألف  
التأنيث فيه وهو محدود  
وقصره ضرورة (قوله لازما  
قد جعل) وعلاوه بأن ضمير  
الجر يشبه التنوين ومعاقب  
له فلم يجوز العطف عليه  
كالتموين وبان حق  
المعطوف والمعطوف عليه  
أن يصح حلول كل منهما  
محل الآخر وضمير الجر  
لا يصلح لذلك فامتنع الاعم  
اعادة الجار والتعليل الثاني  
واه

ولذلك قال (وايس عندى لازما) يعنى ان اعاده الخافض في ذلك لا تلزم عندى ثم استدل على صحة اختياره بقوله (اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله **فازدب فالما والايام من عجب** والمراد بالثر الصحيح القرآن كقراءة حزة رضى الله تعالى عنه واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام بخفض الارحام عطفًا على الضمير في **به ثم قال (والفاء قد تحذف مع ما عطفت)** يعنى ان الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل **ان اضرب بعصاك البحر فانقلب أى تضرب فانقلب ثم قال (والواو) أى والواو قد تحذف أى يضم ما عطفت ومنه قوله تعالى **مراييل نقيمكم الحرأى والبرد وذلك فى الفاء والواو مشروط بأمن اللبس والى ذلك أشار بقوله (اذ للبس) أى ان لم يكن لبس فى حذف الفاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره أو خبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أى والواو كذلك ويجوز أن يكون الواو معطوفًا على الفاء (وهى انفردت بعطف عامل من ال اى قد يتى مع محوله دفعا لوهما تى) يعنى ان الواو انفردت من سائر حروف العطف بانها يعطف بها عامل من ال اى محذوف اى محموله وذلك كقوله****

(قوله اى فضرِب) وضرب

معطوف على اوجبتاقاله

ابن هشام

• (البدل)

اشترك بدل البض وبدل الاشتمال فى كون المبدل منه فى كل منهما غير وافر بالمراد واما بدل الكل فالبديل منه فيه وافر بالمراد لكنه اكبر الوافر لكون المقصود تفرير النسبة وتقويتها وقصدها مرتين ولذا لم يقتصر على البدل فى جميع الاقسام

علفتها بتبارها باردا • حتى عدت هماه عينها

فتدنا مفعول ثان بعلمتها والواو التى بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقتها وهو عامل فيما ياشترته الواو فى اللفظ وهو ما فاعل المزال هوسقتها والمعول الباقى هو ما رقه وقوله دفعا لوهما تى يعنى ان حمل مثل هذا على حذف العامل اغماها ولدفع ما يتى من كون ما معطوفًا على تين اذ لا يصلح لعدم اشتراكه معه فى العامل ومن كونه فعه ولا معه لان المعية متعذرة فيه ثم قال (وحذف متبوع بداهنا ا-تبع) يعنى ان حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز اذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال ألم تضرب زيد ابل وعمرا أى بل ضربت به وعمرا ومفهوماه ان ذلك اتبع فى جميع حروف العطف وليس كذلك بل انما ررد فى الفاء والواو واو وهو فى اوقبل ثم قال (وعطفك الفعل على الفعل بصح) يعنى ان الافعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك فى الاسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطفك مبتدأ وهو مصدره ضاقت الى الفاعل والفعل مفعول بالمصدر وروى على متعلق به ويصح فى موضع خبر المبتدأ ثم قال (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) يعنى أنه يجوز ان يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله عز وجل ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضًا حسنًا فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير ان الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله عز وجل أولم ير الى الطير فوفهم صافات ويقبضن أى قابضات ثم قال (وعكسا استعمل تجده سهلا) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه الفاعل على الفعل كقوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل

• (البدل)

التابع المقصود بالحكم بلا • واسطة هو المسمى بدلا

التابع جنس يشمل التواضع كلها والمقصود بالحكم مخرج للثمت وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله بلا واسطة قال المشرح اخرج به المعطوف بل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فان المعطوف يشير بل غير مستقل بالقصد وحله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطاقتا فخرج به المعطوف عطف النسق بل وغيرها وهو اظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعاقب بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبره والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان بالمسمى ثم شرع فى ذكر اقسامه فقال

(مطابقا أو بهضا او ما شتمل • عليه يلقى أو كعطوف بيل)

ذكره أربعة أقسام الأول المطابق وهو يدل الشيء من الشيء ويسمى أيضا بدل كل من كل نحو قام زيد  
 أخوك الثاني يدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث يدل الاشتغال وهو ماص  
 الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقا ولا بعضا رَأَ أكثر ما يكون بالمصدر نحو أعجبتني الجارية حسنها  
 وقد يكون بالأسم نحو مرق زيد نحو به الرابع يدل الاضراب وهو نوعان وسياقني ومطابقا وما عطف  
 عليه مفعول ثانٍ لثاني وفي الثاني ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول لثاني وهو عائد على البدل ثم  
 قسم الرابع إلى قسمين والمهما أشار بقوله

(وذا للاضراب اعزان قصد المحب • ودون قصد غلط به سلب)

يعني ان القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ما يذكره بوجه بقصد كقولك  
 أكلت خبز الحما ومعا ان قولك أكلت خبزاً قصدت به الاخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت  
 عن ذلك في اللفظ وأخبرت انك أكلت الحما دون أن تسلب الحكم عن الأول والثاني يسمى بدل الغلط  
 وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدا حجرا أردت أن  
 تقول رأيت حجرا ان غلطت فقلت رأيت زيدا ثم سلبت الغلط عن زيد بدرك جاز وهذا معنى قوله غلط به  
 سلب أي سلب الغلط عن الأول بالثاني وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللاضراب متعلق  
 باعز وقصد منصوب بمحب وفاعل محب هو البدل المشار اليه بذا وقصد بمعنى مقصود او هو واقع  
 على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ان محب البدل ذا قصد وقوله دون قصد في  
 موضع نصب على الحال والفاعل فيه محذوف للدلالة الأول عليه أي وان محب البدل المتبوع حالة  
 كونه دون قصد وغلط خبر مبتدأ محض على حذف مضاف أي هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول  
 سلب ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدركلامه وان محب البدل المتبوع دون قصد  
 فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع ثم مثل للأقسام الأربعة فقال  
 (كرره خالد وقبله السدا • واعرفه حقه وخذنبلا مدى)

فزره خالد امثال للبدل المطابق لان خالد او الضمير المتصل بزره كشي واحد وقبله السدا امثال للبدل  
 البعض من الكل واعرفه حقه لبدل الاشتغال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من الضمير  
 وسياقني وخذنبلا مدى امثال للبدل المبين وقد تقدم انه على قسمين والمثال محتمل لهما لا يجوز ان  
 يكون قصد الأول فيكون كقولك أكلت خبز الحما وان لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيدا حجرا  
 والمدى جمع المدينة وهو السكنى ثم قال

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا • تبدله اما احاطة جلا أو اقضى بعضا أو اشتمالا)

يعني ان ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقا بل ان كان بدل بعض جاز مطلقا وكذلك بدل  
 الاشتغال ومثال بدل البعض قول الشاعر

أوعدني بالسجن والاداهم • رجلى فرجلى شئنة المنام

ومثال بدل الاشتغال قوله • وما ألفتني حلى مضاعا • وان كان مطابقا فيشترط فيه أن يدل على  
 احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب وفهم منه أن ضمير الغائب  
 يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم في المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعله مقدر  
 بفسره تبدل والاستغناء وما منصوب على الاستغناء وهي موصولة وصلتها جلا واحاطة مفعول بجلا  
 وأواقضى مطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتغال فقال (كانك أيتها جلت استغالا) فإنها جلت بدل  
 من الضمير في انك واستغالا خبر ان ثم قال (وبدل المضمين اللهم زيلي • همز) يعني ان المبدل منه إذ  
 كان اسم استفهام لا بد ان يكون البدل مقترنا به فزه الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله (كس ذا  
 أسيد أم على) وبدل مبتدأ المزمع مفعول ثانٍ بالمضمين ويلى في موضع خبر المبتدأ وهو زم مفعول

(قوله جئتم كبيركم وصغيركم)  
 وهو كقوله تعالى حكاية  
 تكون لنا عييد الأواننا  
 وآخرنا

(قوله وبدل الاشتغال كقوله تعالى ياق اناما يضاعف) وقال ابن هشام هو بدل كل لان مضاعفة الجليل العذاب هي اتي الاثام (قوله واما بدل البعض فلم يسم) ومثله الازهرى بقوله ان تصل تسجد لله رجلا (قوله النداء) قال ابن ابي الربيع المنادى اذا حقق كان مفعولا في المعنى كأنك قلت في يازيد نادى زيد اوله هذا ساغر تركيب الحرف مع الاسم ونقل ابن الجباز عن الزنجشري ان اللفظ بهذا خطأ قال لان النداء ركن من اركان المعاني واللفظ بالفعل يخرجها الى الخبر اه وقيل يارواخوانها اسماء افعال وليس يهيج (قوله وابن المعروف) علة بنائه وقوعه موقع ضمير الخطاب وذلك ان المنادى مخاطب وحق الخطاب ان يكون بالكليات لا بالامه الظاهرة فكان ينبغي ان يقال يا أنت فواقع الظاهر موقع أنت وكان البناء ضمما تشبيها بقبل وبعد يجمع انقطاع الصوت وأيضا لو بني على غير الضم لالتبس في النصب بالتركبة غير المقصودة وفي الجر بالضاف الى ياء المتكلم وأيضا اذا أضف أو تكرر عبرت كذلك قبل وبعد اذا أضيفا أو تكرر اعرابا

يبنى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ أو ذا خبره أو مبتدأ على بدل من ثم قال (ويبدل الفعل من الفعل كمن • يصل الينا يستعن بناهين)

يعنى أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره ان ذلك جائز في جميع أقسام البدل والمجموع من ذلك بدل الكل كقوله • متى تأتانا لم ينافى ديارنا • فتأنا وتاء لم متفقا في المعنى وبدل الاشتغال كقوله تعالى ياق اناما يضاعف له العذاب ومنه قوله في المثال من يصل الينا يستعن فيستن بدل من يصل بدل اشتغال واما بدل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيدييه القياس بقضيه ومثاله قام فعد زيد أردت أن تقول فقد فنطقت فقلت قام ثم أبدلت قدمه واما بدل البعض فلم يسم

﴿النداء﴾

النداء في اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو في الاصطلاح الدعاء بجر وفي مخصوصة والمنادى ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومدبوق وقد أشار الى الاول فقال

(وللمنادى النداء أو كالتأيا • وأى وآ كذا أيأثم هبنا)

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالتأيا البعيد المسافة وبأو كالتأيا البعيد حكما كالتأيا ثم أشار الى المنادى القريب بقوله (والهم والذاني) والذاني هو القريب وذ كره حرفا واحدا وهو الههزة نحو أزيد أقبل ثم أشار الى المنسوب فقال (ووالمن ندب • أوبا) فذكر له مندوب حرفين واوبا نحو وازيداه ويازيداه فلم أن يا ينادى بها المنسوب وغيره وان والاي نادى بها الالمنسوب ثم قال (وغير والذى اللبس اجتنب) غير وهو يابى ان يا اذا لم تكن قريبة تبين الندبة اجتنب وتبنيت والايه اللبس فيها ثم ان المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار الى الاول والثالث بقوله

(وغير مندوب ومضمر وما • جام مستغنا فديري فاعلما)

فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت أما المنسوب والمستغنا فان المقصود فيه امدا الصوت والحذف ينافى ذلك وأما المضمرة فتمتنع معه الحذف لانه يهوت معه الدلالة على النداء اذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة سائر المناديات ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك التكررة وامم الاشارة فانخرجه بقوله

(وذلك في امم الجنس والمشارله • قل ومن يمنعه فانصر عاذله)

الاشارة الى حذف حرف النداء وقهم من البيت ان في حذف حرف النداء مع اسم الجنس وامم الاشارة خلافا لقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال ومن يمنعه فانصر عاذله فعادل المناع يجيز وعاذله اسم فاعل من عدل اذا لام وذاله محجة ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله توبى هجر أى يا هجر ومن حذفه مع اسم الاشارة قوله • بمثلك هذا الوعة وغرام • أراد يا هذا وقهم منه ان الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو يوسف أعرض عن هذا والمضاف نحو رب اغفرلى والموصول نحو من لا زال محسنا أحسن الى والمطول نحو طالع الجبل أقبل وأى نحو أيها المؤمنون وذلك مبتدأ أو خبره قل وفي امم متعاقب يقل ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله ثم ان المنادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب وقد أشار الى الاول بقوله (وابن المعروف المنادى المفردا • على الذى في رفعه قدعه هذا)

يعنى أن حكم المنادى المعروف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء ومثل قوله المعروف ما تعرف قبل النداء نحو يازيد وما تعرف في النداء نحو يارجل والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا يشبهه فيقال فى نحو يارجل مفرد لانه ليس بمضاف ولا يشبهه به ونهم من قوله على الذى في رفعه قدعه هذا اذا كان مثنى يبنى على الالف فتقول يازيدان وان كان جمع مذكرا يبنى على الواو نحو يازيدون والمعروف

مفعول بآين وكان حقه ان يقدم المذادى لان المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذى متعاقب آين ثم قال (واو انضمام ما بنوا قبل النداء) يعنى ان الاسم اذا كان مينا قبل النداء ثم نودى نوى بناؤه على الضم نحو يا هذا او يارق نجره ويظهر أثر تقدير الضم اذا أتبع فانه يجوز فيه ما يجوز فى الظاهر الضم فتقول يا سيبويه اطرفه واظرفه وغير ذلك من أحكام التابع المضموم والى ذلك أشار بقوله (وليجرى مجرى ذى بناء جديدا) أى ويجرى فى المنوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بناؤه أى حدث فى النداء ثم أشار الى الثانى فقال (والمفرد المنكور والمضافه وشبهه انصب) المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الاعشى يا رجلا خذ بيدى لانه لم يناد رجلا بعينه ومثال المضاف يا عبد الله ويا غلام زيد والمراد بشبهه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده ورفع نحو يا حسنا وجهه أو نصب نحو يا طالعا جلا أو فى المجرور نحو يا مازا يزيد أو كان معطوفا ومعطوفا عليه نحو يا لانه وثلاثين فهذه كلها منصوبة ونصبها على الاصل لان المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره أنادى ولا خلاف فى وجوب نصبها اليه أشار بقوله (عادم اخلافا) والمفرد مفعول مقدم بانصب وعاد ما حال من الضمير المستتر فى انصب ثم قال

(ونحو زيد ضم واقفن من • نحو أزيد بن سعيد لانهن)

يعنى ان ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط الاول أن يكون علما كزيد من المثال الثانى أن يكون موصوفا بآين الثالث أن يكون ابن مضافا الى علم كسعيد من المثال الرابع أن لا يفصل بينهما فاصل أى بين المنادى وصفته الخامس أن يكون المنادى ظاهر الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم وهو أيضا مطلوب لانضم ومن نحو متعلق بضم وتحن مضارع وهن بمعنى ضعف وهم منه انه ان لم يكن المنادى علما ولا مضافا اليه ابن وجب البناء على الضم على ما يقتضى أصل المنادى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال (والضم ان لم يل ابن علما • ويل الابن علم قدحقا)

فقال كون المنادى غير علم يا رجل ابن سعيد ومثال كون المضاف اليه ابن غير علم يا زيد ابن أخينا والضم مبتدأ أو خبره قدحقا وان لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قدحقا ان لم يل فهو متحتم ويجوز أن يكون قدحقا جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم واستغنى بالضم الذى فى حتم فى الربط لان جلتى الضم والشرط يستغنى فيما بضمير واحد لتزايدهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ثم قال (واضهم أو انصب ما اضطرار أو نا • عماله استحقاق ضم بينا)

يعنى انه يجوز الضم والنصب فى المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة اذا اضطر شاعر لتنوينه فقال الضم قوله

سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام

ومثال النصب قوله

ضربت صدرها الى وقالت • باعد يا القدر وقتك الا واثق

والختار عند الخليل وسبويه الضم وفى تقديم الناطم له اشعارا باختياره وينبغى أن يعتقد أنه عند من يرى الضم مع التنوين مبنى وعند من نصب معرب وما مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاضم فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها فوناضطرا رارهو تعادل لتوناو مما يتعلق بنون وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ أو بنا خبره والجملة صلة لماوله متعلق بينا ثم قال (وبا اضطرار خص جمع باوأل) يعنى انه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا فى الضرورة كقوله

• من أجلت بالتي نعت قلبى • وقوله فى الغلامان اللذان فراه ثم استغنى من ذلك لفظه الله والجملة الاسمى المصدرية بأل فقال (الامع الله ومحكى الجمل) فيجوز فى الاختيار يا الله قطع الهمزة وصلها

(قوله عماله استحقاق ضم بينا) فائدة التقييد بينا العرزم من الضم المقدر كقاضى وقتى فلا ينون للضرورة (قوله وبا اضطرار خص الخ) لان النداء معرف وأل معرفة فى بعض الصور كما فى الغلام أو فى صورة المعرفة كما فى التى نعت قاسى ولا يجتمع معرفان (قوله من أجلت بالتي نعت قلبى) تمامه وأنت تجيلة بالودعنى (قوله فى الغلامان اللذان فراه) تمامه ايا كان تكسبا ناسرا

للزوم أل له حتى صارت كأنهم نفس الكلمة وبالرجل منطلق إذا جمعت به وحلا لأن أل من جملة  
 المسماة به ثم قال (والأكثر اللهم بالتعويض) يعني أن الأكثر في ندا لفظة الجلالة اللهم بميم مشددة  
 مزيدة آخر عوضا من حرف النداء وفهم منه أن قولهم بالله وان كان جائزا في الاختيار دون اللهم في  
 الكثرة وقد جاء في الشعر الجميع بين النداء والميم واليه أشار بقوله (وشد ذبا اللهم في قريض) ووجه  
 شدوزده انه جمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله

أني إذا ما حدث ألما • أقول يا اللهم يا أللهما

والقريض الشعر

﴿فصل﴾

(تابع ذى الضم المضاف دون أل • أزمه نصباً كما يزيد ذا الحليل)

شمل قوله تابع جميع التوابع والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي وشمل ذى الضم  
 العلم والتكررة المقصودة والمضاف نعت لتابع وخرج به التابع المفرد ودون أل خرج به المضاف  
 المقرون بال وقوله أزمه نصباً يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك إذا كان التابع غير عطف النسق  
 والبدل وكان مضافاً مجرداً من أل فقال ما استوفى الشروط في وجوب النصب وهو نعت يازيد ذا الحلية  
 ومثاله وهو توكيد يازيد نفسه ويأتيهم كلهم ومثاله وهو عطف ييار يازيد عائداً للكلمة ولو كان التابع  
 من هذه غير مضاف جازقيه النصب والرفع والى ذلك أشار بقوله (وما سواه أرفع أو انصب) فقال  
 انعت يازيد الظريف والظريف ومثال عطف اليان يازيد قفصة ومثال التوكيد ياتيم أجعون  
 ومثال المضاف المقرون بأل يازيد الحسن الوجه فهذه أربع صور كما يجوز فيها الرفع والنصب  
 وتابع مفعول به مل مضمرة من باب الاشتغال يفسره أزمه والمضاف نعت لتابع ودون متعلق  
 بالاستقرار على انه حل من تابع ونصباً مفعول ثانٍ لازمه والمفعول الأول الهاء وما مفعول  
 بأرفع وهو مطلوب لا نصب فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها سواه ثم قال (واجعله كسقل  
 نفاً وبدلاً) يعني ان عطف النسق والبدل إذا تبع المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤها  
 على انضم ان كانا مفردين ونصبهما ان كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً  
 فتقول يا أختنا وزيد يا أختنا عمرو ويأزيد وأختنا ويا عمرو صاحبنا وبذلك ان البدل في نية  
 تكرار العامل وحروف العطف بمنزلة العامل فإذا كررت حرف النداء معها كانا كالمباشرين لحرف  
 النداء، والألف في اجعل البديل من فون التوكيد الخفيفة ونسقا بقايد لا مفعول أول واجعله كسقل  
 في موضع المفعول الثاني لأن معنى اجعل اصير ثم ان المعطوف عطف نسق إذا كان مفعولاً تاباً لغيره  
 وجهان والى ذلك أشار بقوله

(وان يكن معصوب أل مانسفاً • فقيه وجهان ورفع يتنقى)

يعني ان المعطوف عطف النسق إذا كان معصوباً بال يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو  
 المختار وهو مفهوم من قوله ورفع يتنقى وعلم ان ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في  
 بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يازيد والحرف والحرف ومنه قوله  
 الا يازيد والضحاك سيرا • فقد جازوزاً بآخر الطريق

يروي برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع يتنقى انه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه  
 والمنازق وإنما اختير لمناسبة الحركتين ولما حكى سيبويه انه أكثر في كلام العرب من النصب  
 ومعصوب خبريكن وما نسقا اسمها يجوز العكس والاول أرجح وفقه وجهان جملة من مبتدأ وخبر  
 وهي جواب اشترط ورفع يتنقى جملة من مبتدأ وخبر وهي مستأنفة ثم اعلم ان من المناديات أي  
 ويلزم أن يوصف بأحد ثلاثه أشياء أل وذو الذي وقد أشار الى الاول فقال

(وأيا معصوب أل بعد صفه • يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة)

(قوله والاكتر اللهم) مبني  
 على الضم الذي على الهاء  
 كما هو المتبادر وتردد بهض  
 الافاضل في ذلك وقال لم  
 لا يجوز أن يكون مبنيًا  
 على ضمة مقدرة على الميم  
 المشددة لكونها بالهوضيه  
 صارت جزءاً والبناء  
 كالاعراب إنما يكون في  
 الآخر كما لو اتي عدة  
 مثلاً والفرق بينهما لا يحق  
 تقديره وجملة اللهم انشائية  
 وأصلها أدعو الله على  
 ما قرره النحاة اه واهل  
 الفرق ان الميم في اللهم  
 عوض عن كلمة مستقلة  
 وانها في عدة عوض عن  
 جزء من أجزاء الكلمة  
 فاطى العوض في الميم  
 حكم العوض عنه انتهى  
 من خط من نقل من خط  
 الشيخ يس رحمه الله (قوله  
 تابع ذى الضم) أي وما  
 أطلق به أو انه أطلق الضم  
 وأراد مطلق البناء ولو على  
 الألف والواو كما قال  
 تابع ذى البناء المضاف  
 دون أل

يعنى أن أيا إذا كانت منادى لزم وصفها بمحسوب آل واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وانما لزم رفع وصفها وان كان يجوز فيه الرفع والنصب اذا كان المنادى غير أى لاجتماعها وهى تكثرة مقصودة وانما لزمها الهاء لتكون عوضا ما تستحق من الاضافة والارح في ضبط هذا البيت ان يكون محسوب منصوبا فأى مبتدأ ويلزم خبره ومحسوب مفعول مقدم يلزم وصفه منصوب على الحال من محسوب آل وبالرفع في موضع الحال من محسوب ولدى متعلق يلزم وبه دنى موضع الحال والمضاف اليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير ورواها يلزم محسوب آل في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون محسوب آل مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها ثم أشار الى الثاني والثالث بقوله (وأيا إذا أيها الذى ورد) يعنى أنه ورد في كلام العرب صفة أيها باسم الاشارة نحو يا أيهاذا الرجل وشمل المفرد والمثنى كقوله

أيهاذان كلأزاديكما • ودعاني واغلا فين وغل

وبالموصول المصدر بال كقوله تعالى يا أيها الذى نزل عليه الذكركم قال (ورصف أى بسوى هذا يريد) يعنى ان أيا لا توصف الابدان كرو ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمرو ونحوه ثم قال

(وذو اشارة كأي في الصفة • ان كان تركها يفتب المعرفة)

يعنى أن اسم الاشارة يجرى مجرى أى في وجوب وصفه بما وصفت به أى من واجب الرفع معرف بال أو الموصول المصدر بال فنقول ياذا الرجل كما نقول يا أيها الرجل وياذا الذى كما نقول يا أيها الذى آمن فذا في هذا المثال ونحوه بمنزلة أى في التوبل الى نداء ما فيه آل وفهم من قوله ان كان تركها يفتب المعرفة أن اسم الاشارة قد لا يفتب المعرفة فلا يفتقر الى وصف فتكون كسائر الاسماء المناديات كما اذا قلت يا هذا و أنت مقبل على رجل تعينه وهذا ليس من هذا الفصل ثم قال

(في نحو هدهد الاوس ينتصب • ثان وضم واقض اولانصب)

يعنى ان المنادى المبنى على الضم اذا تكرر وأضيف لما بعده وجب نصب الثاني لانه مضاف وجاز في الاول الضم على الاصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله

يا تيم نيم عدى لأبالكم • لا يلقى نيمكم في سوءة عمر

ومثله قوله يا هدهد الاوس وفهم من قوله في نحو ان ذلك جائز في العلم وفي التكررة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين وفهم من تقديم الضم أنه أحسن الوجهين وأرجحهما وفي نحو متعلق ينتصب ونصب مضارع مجزوم على جواب الامر

في المنادى المضاف الى ياء المتكلم

قوله (واجعل منادى صاع ان يصف ليا • كعبد عبدى عبد عبد اعبد يا)

شمل قوله منادى الصحيح والعقل فاتخرج المعتل بقوله صاع فانه في النداء كالكه في غير النداء وعلم أن يا في قوله ليا يا المتكلم اذ يضاف ليا المحاطبة وليس في الضمائر يا غيرهما وقد ذكر في الاسم المضاف الى يا المتكلم خمس لغات الاولى يا عبد محذوف الياء والاستغناء بالكسر عنها وهى أنفسها الثانية يا عبدى باثبات الياء الساكنة الثالثة يا عبد بقلب الياء ألفا وحذفها الاستغناء عنها بالفتحة الرابعة يا عبد بقلب الياء ألفا واثبات الخامسة يا عبدى بفتح الياء وهى الاصل ويلزم كراهي النظم على الترتيب في القوة والضعف بل على ما سمع به الوزن وفتحها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء الساكنة ومحركة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف وابقا الفتحة وفيه لغة سادسة لم يلزم كراهي النظم لضعفها وهى بناؤه على الضم كقوله تعالى وقل رب احكم بالحق في قرأه في قوله كعبد الى آخر

(قوله واغلا فين وغل)  
الواغل هو الذى يدخل  
على الناس من غير نداء  
وهم يأكلون



البيت فإذ تان احداهما التنييه على اللغات المذكورة والاخرى التنييه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بان تكون الاضافة للتخفيف وذلك مفهوم من المثال احترازاً عما فيه الاضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما اضافته للتخفيف فانه لا يجوز فيه الواجهان اثبات الباء متحركة أو ساكنة ومنادى مفعول أول با جعل وصح في موضع الصفة له والمفعول الثاني كعبد الى آخر البيت وان يصف شرط محذوف الجواب له لانه ما تقدم عليه ثم ان المنادى اذا كان مضافاً الى مضاف اليه المتكلم فان حكم الباء فيه حكمها في غير النداء نحو يا ابن أمي ويا ابن صاحبي الا اذا كان ابن أم وابن عم والى ذلك أشار بقوله

(والفتح والكسر وحذف الياء استمر • في يا ابن أم يا ابن عم لامفر)

يعني ان يا ابن أم ويا ابن عم يجوز في كل واحد منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم ويا ابن أم وفري بهم وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالهما وفهم من قوله استمر اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو اثبات الباء بنحو يا ابن أمي ومنه قوله • يا ابن أمي ويا شقيق نفسي • وقلها ألفاً ومنه قوله • كنى لي لا على يا ابن عماء • وفهم من تشبيهه بابن أم وابن عم ان ذلك أيضاً مطرد في يا ابنة أم ويا ابنة عم اذ لا فرق ثم ان من المضاف الى ياء المتكلم يا أبي ويا أمي وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار اليهما بقوله

(وفي النداء أت أمت عرض • واكسر أو أفتح ومن الياء التاعوض)

فهم من قوله وفي النداء ان ذلك خاص بالنداء فلا يجوز فام أت ولا جات أمت وفهم من تعيين اللفظين ان ذلك خاص بهما • وفهم من قوله عرض ان ذلك غير لازم لهما فانه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف الى ياء المتكلم وفهم من تقديم الكسر على الفتح ان الكسر أكثر وفهم من قوله ومن الياء التاعوض انه لا يجمع بينهما لما علم من انه لا يجمع بين العوض والمعووض منه فلا تقول يا أبتى ولا يا أمتى وقد جاء الجمع بينهما في ضرورة الشعر قال

أيا أبتى لازت فينا فأنما • لنا أمل في العيش مادمت آملاً

وفي النداء متعلق بعرض وأبت وأميت مبتدأ أو خبره عرض والتاء مبتدأ أو خبره معوض ومن الباء متعلق بعوض

(أسماء لازمت النداء)

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام مسموع ومقبس وشائع غير مقبس وقد أشار الى الأول بقوله

(وقل بعض ما يخص بالنداء • لؤمان فومان كذا)

فذكر ثلاثة ألفاظ الأول فل وهو كتابة عن تكررة فاذا قلت يا فل فكانت قلت يا رجل الثاني لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فاذا قلت يا فومان فعناه يا عظيم اللامة الثالث فومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فاذا قلت يا فومان فعناه يا كثير النوم ثم أشار الى الثاني بقوله (واطرداه في سب الاثنى وزن يا خبات) يعني ان بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول يا خبات ويا فساق ويا لثكاع ونحوه ومعنى الاطراد في ذلك انك لا تقتصر فيه على المسموع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز ان يبنى منه هذا الوزن في النداء ثم قال (والامر هكذا من الثلاثي) يعني بالامر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثي نحو زال ودرأ وضرب وانما ذكر هذا الفصل هنا وان لم يكن من الباب لا شتر كما مع فعال الذي للسب في الاطراد ثم أشار الى الثالث بقوله (وشاع في سب الذكور فعل) يعني ان فعل يجي في سب الذكور كما جاء فعال في سب الاثنى الا أن فصل غير مقبس واليه أشار بقوله (ولانفس) فن المسموع من ذلك يا خبات يعني يا خبيث ويا غدر يعني يا غادر ويا فسق يعني يا فاسق واعلم انه قد جاء حرف المتقدم في الشعر واليه أشار بقوله (وحرفي الشعر فل) يعني ان فل قد جاء في الشعر بحرف وروا في غير النداء كقوله في جله أمسك فلان عن فل • وقوله وقل

(قوله كاسم الفاعل) أي إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فإن كان بمعنى الماضي فاضافته تقييد التعريف فيجسرى فيه ما تقدم (قوله وقل) ومثله فله معنى امرأة (قوله في جله) اللمبة بالفتح اختلاط الاصوات وهو المراد هنا وأما اللمبة بضم اللام فهو معظم الماء

مبتدأ وخبره بعض ومما وصلته وصلتها بخص وبالنداء . متعلق بخص ولؤمان فومان مبتدأ وكذا خبره وباقي الاعراب واضح

الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذلك في هذا الباب حالتين الأولى أن يجير المستغاث بالام مفتوحة والثانية أن يراد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار إلى الأولى بقوله

( إذا استغيث امم منادى خفضا • باللام مفتوحا )

يعني ان المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وانما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتصبيص على الاستغاثه وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمرة ثم مثل بقوله ( كالمراضى ) وقد فهم من قوله اذا استغيث امم ان استغاث متعدي بنفسه فقوله العوين مستغاث به بخلاف لوضعه العربي قال الله تعالى اذا نستغيثون ربكم ففهم من قوله خفضا انه معرب بالجر وفهم من المثال انه يجوز ان يكون مفعولا وبأل و اعراب البيت واضح ثم قال ( وافتح مع المعطوف ان كررت يا • وفي سوي ذلك بالكسر اتنيا )

يعني انك اذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله

بالقوى وبالا مثال قومي • لاناس عنوهم في ازدياد

وفي سوي التكرار لياحي باللام مكسورة كقوله

بيكينا ناه بعيدا دار مغترب • بالكهول وللشبان للجب

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفي سوي متعاقب اتنيا والاشارة بذلك للتكرير برى وفي سوي التكرير ثم قال ( ولا مما استغيث غائب ألف ) يعني ان لام الاستغاثه تعاقب الالف فلا يجمع بينهما وفهم منه ان اللام غير لازمه لكون الالف تعاقبها فتقول يا زيد يا زيد ولا يجوز يا زيد ثم قال ( ومثله اسم ذو نجب ألف ) يعني ان الاسم المنجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز ان تدخل عليه لام مفتوحة نحو يا للجب وان تراد آخره ألف فتقول يا عجباً ومنه قوله يا عجباً هذه الفايقة • هل تذهي القرباء بالريقة

وانما ذكرنا اسم النجب وان لم يكن من هذا الباب لا شترأ كهـ في الحكم وعاقبت خبره وألف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة زبيدة ويجوز ان يكون ألف فاعل بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتا ألف والاول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبره وذو نجب نعت لامه وألف جلة في موضع الصفة للنجب

الندبة

هي نداء المتفجع عليه أو منه وهي من كلام النساء في الغالب قوله ( ما للمنادى اجعل لندوب ) يعني ان حكم المندوب كحكم المنادى يضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا أو ضميهما فنقول وازيد واخبار ب زيد وواو طالعا جلاما مفعول مقدم باجعل وهي وصولة واقعه على احكام المنادى السابقة وصلتها للندى ثم نبيه على ما يمنع في الندبة بقوله ( وماه نكر لم يندب ولا ما أيهما ) يعني ان كل واحد من التكررة والمبهم لا يجوز ان يندب لان القرض من الندبة الاعلام بهظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما ومثل قوله المبهم اسم الاشارة والموصول بصلة غير معين بها فلو كان الموصول بصلة مشهورة جاز ان يندب والى ذلك أشار بقوله ( ويندب الموصول بالذى اشتهر ) يعني ان الموصول اذا كانت صلته شهيرة يعرفها جاز ان يندب وقدم مثل ذلك بقوله

( كبتز زم بلى وامن حفر ) فتقول وامن حفر بتر زم لتنزله في الشهرة منزلة العلم والذي حفر بتر زمزم عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول لم يسم فاعله يندب والذي متعلق بالموصول لا يندب

( قوله من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة ) تقول اصابته مشقة أى شدة شديدة فلا تكرر في الحد ( قوله والمستغاث به ) أى وهو المستغاث وانما أعرب لدخول اللام ( قوله لتنزله منزلة الضمير ) ووجه الشبه بينهما ان كليهما مخاطب وما أتى من اللام مع غير ضمير الخطاب فبالجمل عليه ( قوله هي نداء الخ ) تعريف للندبة اصطلاحا وأملغة فيقال نذبت فلانا اذا بكيت عليه وذكرت محاسنه ( قوله أو منه ) صوابه أو المنوجع منه قال شيخنا بعد كتبي هذا القيت في بعض النسخ ماوافق هذا التصويب ( قوله عبد المطاب ) جسد النبي صلى الله عليه وسلم قال الامام السيوطي في قصيدة له من آدم لا يبه عبد الله ما فيهم أخو مشرك ولا مستكف

وهو على حذف الموصوف والتقدير ويندب الموصول بالوصل المشهور بتر منسوب على انه مفعول مقدم محذوف وامن مفعول بيل ثم قال (وه شتمى المندوب صله بالالف منتهى المندوب هو آخره وشمل العلم نحو وازيدا والمضاف نحو واعد الملكا ونحو المركب نحو واعدى كراو علم ان وصله بالالف جائزا واحب من قوله قبل ماله منادى اجعل للمندوب ثم قال (متلوها ان كان شاه احذف) - يعني انه اذا كان آخر الاسم المندوب انما حذف اذ لا يمكن اجتماع الفين وفهم منه ان الهذوفه الالف التي آخر المندوب لا انف النذبة لانما نزل على معنى وهي الدلالة على النذبة ومنتهى مفعول بفعل محذوف بفسره صله ومتلوها مبتدأ وخبره حذف ثم قال

(كذلك تنوين الذي به كل • من صلة أو غيرها نلت الامل)

يعني ان التنوين الذي في آخر المندوب يحذف اذا لحقت الف النذبة اذ لا حظ له في الحركة وقوله من صلة نحو وامن حفر بتر زمن ما وقوله أو غيرها شامل لآخر المفرد نحو وازيدا وآخر المضاف اليه نحو واغلام زيد او المطول نحو وطالها جيلان ثم ان حق الف النذبة ان يكون قبلها فقهة للجمان - فاذا كان آخر الاسم فقهة بقت نحو واغلام أحمد وان كانت كسرة أو ضمة أبدلت فقهة لمكان الالف فتقول في نحو وقاش وارقاشا في رجل اسمه قام الرجل واقام الرجل اذ الموقوف فح المكسور أو المضموم في اللبس والى هذا أشار بقوله

(والشكل حتما أوله مجانسا • ان يكن الفتح بوجه لا با)

المراد بالشكل الحركة يعني انه اذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في ابد الهمه فقهة ليس وجب اقرار الحركة وابدال الالف بمجانس تلك الحركة فتقول في نحو فتاه واقناه وفي غلام أخيه واغلام أخيه لا نزلوا أبدلتهم اقلت واقناها واغلام أخيهما لا تبس بها الواحدة وفهم من قوله حتما ان ذلك واجب والشكل مفعول بفعل محذوف بفسره أوله ومجانسا مفعول ثان لاوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفا مجانسا ومفعول مجانسا محذوف تقديره مجانسا للحركة السابقة ثم قال (وواقفازدها سكت ان ترد) يعني انك اذا وقفت على آخر المندوب فذلك ان تزيد به الالف ها، السكت لبيان الالف فتقول وازيداه وفهم من قوله واقفان ذلك لا يكون في الوصل وفهم من قوله ان ترد ان ذلك جائزا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال (وان تشافانذوا والازد) أي وان تشأ فذلك كاف ولا ترد الها، هذا ما حله عليه الشارح والمرادى فلا يندرج فيه الا صورتان اجتماع الالف والهاء والاستغناء بالالف عن الهاء نحو وازيدا وعندى ان ضبط المبالغة على انه مفعول والهاء عطف عليه وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور الاولى الجمع بينهما نحو وازيداه وذلك مفهوم من قوله وواقفازدها سكت الثانية الاستغناء بالالف عن الهاء نحو وازيداه وهو مفهوم من قوله ان تردا الثالثة الاستغناء عنهما ما نحو وازيد وهو مفهوم من قوله وان تشافانذوا الها لا ترد أي لا ترد الالف والهاء وهذه الصور كلها جائزة في الوقف واقفاحال من فاعل زدا المستتر وهما سكت مفعول يزد وان ترد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان تشأ شرط والقابعد جواب الشرط والمبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارح والهاء مفعول مقدم بترد فالجواب على هذا جملة اسمية والها لا ترد ليس في شيء من الجواب بل هو متأنف وعلى ما ذكرناه فالجواب لا ترد والتقدير وان تشافانذوا والها، ثم قال

(وقائل واعبديا وعبدا • من في النذبا لياذا سكون أبدى)

تقدم ان في المنادى المضاف الى باب المتكلم خمس لغات ومن جملتها يا عبدي بيا سا كنهه فاذا نذبت على هذه اللغة فقه وجهان أحدهما أن تفتح الباء الساكنة وتلحق ألف النذبة بعدها وهذا معنى قوله واعبديا والاخر أن تحذف الباء الساكنة فتقول واعبدا وهو معنى قوله واعبدا وهذا كنهه

(قوله فيقال على لغة من قال بالعبدا وعبدا) صوابه وعبديا (قوله مفعول مقدم (١٣٩) باحذف) لفظ مقدم يوجد في بعض

التسخ والصواب حذفه  
لا فائدة للمعنى اذ هو غير  
مقدم قوله وفيه نظر لان  
الحذف اعم من الترخيم)  
قال الشيخ خالده هذا النظر  
لا يتبعه لان المراد حذف  
مخصوص، وكونه آخر  
المنادى ولا شأن ذلك  
حقيقته الترخيم (قوله)  
ويجتمعت عندى وجها  
خامسا) بخط شيخنا احتمال  
مردود (قوله وجوزنه  
مطلقا) أى علكان  
أم لا، نداعلى ثلاثة أم لا  
وانما أكثر فيما أثبت بالهاء  
لانه كان متغيرا قبل  
النداء، يقبل التاء هاء في  
الوقف فلما زال التغيير  
بالبناء على الضم التبع  
بالتغيير، قاله ابن أبي الربيع  
واحترز بقوله بالهاء مما  
أنت باناء، كيف وأخت  
فلا ترخم (قوله عذيرى)  
هو الامر الذى يحاوله  
الانسان (قوله والذى  
قد رخا بجذفها وقره بعد)  
وانما لم يحذف ما قبل التاء  
وان كان زائدا لان التاء  
فيه بمنزلة الجزء الثانى من  
جزأى المركب والمركب  
لا يحذف منه الا الجزء  
الاخير بترك ما قبله على  
حاله وان كان زائدا وعلته  
حذف الجزء الثانى من  
المركب شبهه بالتسوية  
(قوله واشهباب) هو  
مصدر اءاب تبه عليه  
سدى المكودي، يهذف  
العرف عند قوله فيه  
وان يرد فيه فما سباعدا  
(قوله متم) انظر هل هو

على لغة من أثبت الياء سا كنه وهى معنى قوله من فى لندا انبا اذا سكون ابداء فمهم منه ان باقى  
اللغات التى فى المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيقال على لغة من قال يا عبدا وعبدا ليس الا وفى  
لغة من قال يا عبدي وعبديا وفى لغة من قال يا عبدا وعبدا وعبدا وعبدا وعبدا وعبدا  
مفعول، وقال ومن مبتدأ وهى موصولة وصلت الى ابدى وانبا مفعول بابدى وفى النداء متعلق بابدى  
وذا سكون حال من الياء، والتقدير من ابدى الياء سا كنه فى النداء، قائل وعبديا وعبدا  
(الترخيم) •

الترخيم فى اللغة ترفيق الصوت وتبليغه وفى الاصطلاح حذف بعض الكلام على وجه مخصوص قوله  
(ترخما الحذف آخر المنادى) يعنى ان المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله (كيا سعا  
فى من دعاء عادا) فآخر المنادى مفعول باحذف وترخيم اجاز فى نصبه الشارح ان يكون مفعولا  
فيكون التقدير ا حذف لاجل الترخيم أو مصدر وفى موضع الحال فيكون التقدير ا حذف فى حال كونك  
مرخا أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير ا حذف وقت الترخيم وزاد المرادى وجها رابعاً وهو  
ان يكون مفعولا مطلقا قال وانصبه ا حذف لانه بلا فيه فى المعنى وفيه نظر لان الحذف اعم من  
الترخيم فلا بلا فيه فى المعنى ويحتمل عندى وجها خامساً وهو ان يكون مفعولا مطلقا وعامله محذوف  
والتقدير رخم ترخيماً وقوله كيا سعا فى من دعاء أى فى قول من دعاه فهو على حذف مضاف والمراد بدعا  
نادى ثم شرع فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال (وجوزنه مطلقا فى كل ما • أنت بالهاء) يعنى انه يجوز  
ترخيم المنادى اذا كان مؤنثاً بالياء مطلقاً أى من غير شرط من الشروط المذكورة فى غير ذى التاء  
فيرخم علمنا نحو • أفاطم مهلابض هذا الدليل • ونكرة نحو • جارى لانسكركى عذيرى  
وذا ثنائى نحو يا خول فى خولة وثنائى نحو يا نب فى نبة ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال  
والذى قدر رخا • محذوفها وقره بعد) يعنى انك اذا حذفت الهاء للترخيم وقر ما بقى بعد حذفها من الاسم  
المترخم أى لا تحذف منه شيئاً ولا تغيره والذى مفعول بفعل مضمر يفسر به وقره ويجذفها متعلق برخم  
وبعد متعلق وقره ولما فرغ من ترخيم ذى الهاء شرع فى ترخيم المجرى منها فقال (واحظلا • ترخيم  
ما من هذه الهاء قد خلا) يعنى ان ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه الا بأربعة شروط أشار الى الاؤل منها  
بقوله (الارباعى فافوق) فثعل الرباعى الاصول كعقرو الثلاثى المزيد كيه، ورومعل قوله فافوق  
انجاسى الاصول كقرزوق والمزيد كيه، والسادس والسادس والسادس والسادس والسادس والسادس  
مستخرج واشهباب وفهم منه ان الثانى لا يرخم وهو شامل للعرك الوسط نحو عمر والساكن  
الوسط نحو عمرو ثم أشار الى الشرط الثانى بقوله (العلم) يعنى ان المنادى لا يرخم الا اذا كان علماً  
وشمل عليه الشخص نحو جعفر وعليه الجنس نحو اسامة وفهم منه ان النكرة لا ترخم ثم أشار الى  
الشرط الثالث بقوله (دون اضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علماً وشمل الكنية كقبي بكر وغيرها  
كعبد شمس ثم أشار الى الشرط الرابع بقوله (واسناد متم) يعنى ان المركب تركيب اسناد لا يجوز  
ترخيمه نحو بوقر بن بقره وفهم منه ان المركب تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذى الاسنادى  
فقول فى معدى كرت يا معدى وقوله واظلا فعل أمر من - ظل يحظل بالفاء المجهج بمعنى امنع وألفه  
بدل من التون الخفيفة وترخم مفعول باحظلا وما موصولة وصلت الى اخره من متعلق بخلا الاستثناء  
والرابعى منصوب على الاستثناء معطوف بالفاء على الرابعى وهى موصولة وصلت الى اخره وهو مقطوع  
عن الاضافة وقد ر المضاف اليه فافوق أى فافوق الرباعى والعلم عطف بيان على الرباعى ودون  
اضافة متعلق بمحذوف على انه حال من تم واسناد معطوف على اضافة متم نعت لاسناد وهو اسم  
مفعول من أعنت ثم قال (ومع الاخر ا حذف الذى لا) يعنى انك اذا رخت المنادى بحذف آخره  
فا حذف ايضا الطرف الذى قبل الاخر لكن بأربعة شروط أشار الى الاول منها بقوله (ان زيد)  
أى اذا كان زائدا فلا يكون غير زائدا لم يحذف نحو مختار ومنفاد لان اللف فيها ما من قبله عن عين

بيان الواو فم لا يجتزئ به عن شئ أو لاخراج المركب من الصفة والموصوف كالمسمى مخصص بجحو وان ناطق (قوله ومع الاخر ا حذف)

أي وجوبا (قوله نحو سفر رجل والساكن (١٤٠) نحو قطر) القهط روطاه الكتب وهو جلدها وتقبله به فرجل ونظر ليس بجهد لأنها

الكلمة فتقول يا محمدا وما من قائم أشار إلى الثاني بقوله (لينا) أي ذلن وشمل حرف اللين إلا انسخ حرف اللين من قوله لينا حتى يخرج ما بقوله لينا لأن ما قبل ال آخر فيهما أصلي فتقول خرج بقوله لينا دلان مص وهو الشئ البراق وحطاط وهو القصير فالميم في دلانص والهمزة في حطاط زائدتان غير لينين (قوله هبج) هو الرجل الممتلئ لحما ونااعم البشرة والنقور قال الأزهرى هو الصعب الشديد من كل شئ (قوله وان فويت بعد حذف ما حذف) من باب التنازع ويصح في المصدر التسويين والاضافة وبهـ ل في كلا الحالين (قوله ان لم ينو محذوف) بالبناء للفعول وأوله ياء تخيبيه ومحذوف نائب الفاعل وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل وأوله تاء فوقية ومحذوف بالنصب على المفعولية آه حطاب (قوله والضهير في واجهه حائده على الحرف الذي قبل المحذوف) لعل مراده جنس الحرف الشامل للمصرفين فكثر فان الضهير في واجهه حائده على الباقي وكان اسمها مستتر حائده على الباقي وبالآخر متعلق بقمما ووضعنا مصوب على زرع الخافض وقوله عما خبر كان وكان معها ما صلة

أى اجعل الحرف الذي قبل المحذوف اذ لم ينو المحذوف كالأول كان آخر الكلمة فتعين بناؤه على الضم فتقول في قطر ياقط وفي جعفر ياجفف وفي حارث ياحار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضهير في واجهه حائده على الحرف الذي قبل المحذوف وكذا في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر أن ما في قوله كالأزادة ولو مصدرية والتقدير يكون الآخر مائة أوجه وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله كما لو الأعداء ثم أشار إلى ما يظهر به الفرق بين اللفظين فقال

(فقل على الأول في غرديا • غرويا على الثاني يا)

يعنى بالاول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم غرد يا غولان الواو في حشوا الكلمة لنية المحذوف وتقول على لغة من لم ينو يا غي بالياء لعدم النظر إذ ليس في كلام العرب اسم ممتكّن آخره

خرج بقوله زيد فلم يدخلا فيه حتى يخرج ما بقوله لينا لأن ما قبل ال آخر فيهما أصلي فتقول خرج بقوله لينا دلان مص وهو الشئ البراق وحطاط وهو القصير فالميم في دلانص والهمزة في حطاط زائدتان غير لينين (قوله هبج) هو الرجل الممتلئ لحما ونااعم البشرة والنقور قال الأزهرى هو الصعب الشديد من كل شئ (قوله وان فويت بعد حذف ما حذف) من باب التنازع ويصح في المصدر التسويين والاضافة وبهـ ل في كلا الحالين (قوله ان لم ينو محذوف) بالبناء للفعول وأوله ياء تخيبيه ومحذوف نائب الفاعل وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل وأوله تاء فوقية ومحذوف بالنصب على المفعولية آه حطاب (قوله والضهير في واجهه حائده على الحرف الذي قبل المحذوف) لعل مراده جنس الحرف الشامل للمصرفين فكثر فان الضهير في واجهه حائده على الباقي وكان اسمها مستتر حائده على الباقي وبالآخر متعلق بقمما ووضعنا مصوب على زرع الخافض وقوله عما خبر كان وكان معها ما صلة

لو المصدرية والتقدير واجعل الباقي ان ينو المحذوف ككون الباقي معهما بالحرف الآخر منه وضعنا واو

(قوله واوقبلهاضمه) أى لازمه لتخرج الأسماء الخمسة ولذا قلبت الواو ياء في ادل وأجر (١٤١) جمع دلو وجرو على الأول متعلق بحال

واوقبلهاضمه تنقلب الواو ياء والضمه كسرة كما هو في أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبو الواو ياء والضمه كسرة ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال (والترزم الأول في كسمله • وجوز الوجهين في كسمله)

الأول هي لغة من نوى فإذا رخت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث باناء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت يا مسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترجمه على لغة من لم ينو فتقول يا مسلم لسلا بلباس المذكر أو ما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى مما لبست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يا مسلم بفتح الميم وياء مسلم بضمه أو الأول صفة لمحذوف والتقدير والترزم الوجه الأول ثم قال (ولا ضطرار رخو ادور ندا • مالنندابصلم نحو أجدنا)

يعنى انه يجوز الترقيم في غير النداء إذا كان للضرورة وفهم منه أنه لا يكون في الاختيار وقوله مالنندابصلم يعنى أنه لا يرخم في غير النداء إلا ما كان صالحا للنداء أى لمباشرة النداء نحو أجدنا لو كان الاسم مما يصلح لمباشرة النداء لم يرخم لافي الضرورة ولا في غيرها نحو الرجل وفهم من إطلاقه انه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترجمه على لغة من لم ينو فجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه

الاختصاص

أغاد كرهذا الباب بعد أبواب النداء اشبهه به في اللفظ والى ذلك أشار بقوله (الاختصاص كنداء دون يا) يعنى ان الاختصاص شبيه بالنداء وفهم منه انه ليس منادى وفهم من قوله دون يا أنه لا يصح صرف النداء ثم مثل فقال (كأيا الفتي بائرا رجونيا) وفهم من المثال ان ايا لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كإني النداء وفهم من قوله بائرا رجونيا انه لا بد ان يتقدمها كلام وان الكلام الذي يتقدمها لا بد ان يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك من قوله بائرا رجونيا ثم ان الاختصاص يكون فيه الاسم مقرونا بال ومضافا وقد أشار إلى الأول بقوله

(وقد يرى ذادون أى تلوال • كثل نحن العرب اضنى من بدل)

يعنى ان الاختصاص يكون بالاسم المقرون بال وليس معه أى وفهم من المثال انه لا بد ان يتقدمه ضمير متكلم مرفوعا بالابتداء كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولم يبدئه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشرا لانياء لا نورث ومع هذا فقد أضاف الناظم بهذا الباب اذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والاعراب وحاصله ان المختص على قسمين قسم مبنى على انضم وهو أيها الفتي ونحوه وبني لشبهه بالمندى لفظا وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فإذا قلت أنا أفضل كذا أم الرجل فتقدير عمله أخص بذلك أم الرجل والمراد بأها المتكلم نفسه وقسم معرب نصبا وهو المضاف وذو الاف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف فنص مبتدأ وخبره أقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشرا لانياء لا نورث فنص مبتدأ وخبره لا نورث ومعاشرا لانياء مفعول بفعل واجب الحذف وفي قوله الاختصاص كنداء اشعار بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار كالمندى لشبهه به

التعديرو الأغراء

التعديرتيبي الخطاب على مكروه يجب الاحتراز منه والأغراء الزام المخاطب العكوف على ما محمود عليه وأغاد كرهيا بعد الاختصاص لشبههما به في انها منصوبان بفعل لا يظهر ثم ان التعدير يكون بثلاثة أشياء الأول اياك واخوانه الثاني ما ناب عنه من الأسماء المضافة الى ضمير المخاطب الثالث ذكر المحذره وقد أشار إلى الأول فقال

(اياك والشرو ونحوه نصب • محذره بما استناره وجب)

يعنى ان قولك اياك والشرو ونحوه من الضمائر المنصوبة بالمنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استناره نحو اياك والشرو واياكم والمخاطفة وفهم منه ان التعدير إذا كان بالضمير لا يكون الا مخاطبا

محذوف مدلول عليها بالفاء  
التقرية والأول نعت  
لمحذوف ويأثر مفعول قل  
ويبقى موضع الحال من  
من يأتي والتقدير فقل  
مفرعا على الوجه الأول في  
ثمود يا نحو حال كونه بوار  
وقوله مفرعا على الوجه  
الثاني في ثمود يأتي حال  
كونه بيا (قوله دون ندا)  
حال من ما في قوله مالننداب  
(قوله مالنندابصلم) قال  
بضمهم حقه أن يقول ما  
يصلح لترقيم النداء قال  
ابن هشام والمصواب ما  
قاله الناظم قال أعنى ابن  
هشام وبشرط أيضا ان  
يكون زائدا على الثلاثة  
أو بناء التأنيث (قوله  
الاختصاص) هو تخصيص  
حكم علق ضمير ما تأخر عنه  
من اسم ظاهر مرفوع  
(قوله وقد يرى ذادون أى  
تلوال) أى وقد يرى هذا  
المنصوب على الاختصاص  
تاليا لال حال كونه دون  
أى نحو قولك نحن العرب  
أعنى من بدل (قوله على  
القسم الثالث) معناه ثالثا  
باعتبار ما تقدم في كلام  
المصنف وهو أيها الفتي  
وفي بعض النسخ على القسم  
الثاني (قوله الزام المخاطب)  
من إضافة المصدر إلى  
مفعوله (قوله اياك  
واخوانه) أى فروعته وهى  
اياك واياك واياكم  
واياكن (قوله بما استناره)

أطلق الاستناره على الحذف مجازا والقرينة ظهور ان الاستناره انما يكون في الضمائر

ولا يكون بضمه يراها في الاشارة ذود على ما يأتي وفهم منه ان انعال المقدرة وبعد الضهير  
لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الضهير المتصل الى ضميره المنفصل وهو متعنى في  
غير باب ظن واخواتها فاياك والشري يخوه مفعول بنصب ومجذرفاعل بنصب وبما يتعلق بنصب وما  
موصولة واستتارها مبتدأ ووجوب خبره والجملة صلة ما وهى واقعة على الفعل الناصب الواجب  
الاضمار ثم اتم ان اياك واخواته تستعمل في التحذير مجازا فاعليها كما تقدم ودون عطف والى ذلك  
اشار بقوله (ردون عطف ذا الايا انصب) الاشارة بذلك الى ان نصب باضماره لا يظهر يعنى ان اياك  
واخواتها غير معطوف عليهما انصب بفعول واجب الحذف نحو اياك من الشر ودامه مفعول بانصب  
ودون ولا ياتان معلقان بانصب ثم اشار الى الثانى والثالث بقوله (وما • سواء ترفع له ان يلزما) فتعمل  
قوله وما سواه النوعين اعنى ما ناب عن ايام الاسماء المضافة لتعجير الخطاب والمهذومنه وقوله ستر  
فعله ان يلزما يعنى انها منصوبان بفعل مضمر ويجوز اظهاره فتقول رأسلت فكون منصوبا بفعل  
مجدوف ولاك اظهاره فتقول فخر رأسلت ونحوه وتقول فى المهذومنه الاسد ذلك اظهاره العامل فتقول  
احذرا الاسد وقد استثنى من ذلك نوعين اشار اليهما بقوله (الاعم العطف أو التكرار) فاعطف نحو  
رأسلت والحافظ والتكرار نحو الاسد الاسد وقد مثل به قوله (كالضيم الضيم اذا السارى) والضيم  
الاسد والسارى اسم فاعل من سرى اذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيم وانما واجب حذف  
العامل مع اياته كتره الاستعمال واما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبديل من اللفظ بافعل وما  
مبتدأ واصله سواء وستر فعله مبتدأ وان وخبره ان يلزما والجملة خبر الاول وستر بفتح السين مصدر وتر  
والستر بكسر هاء هو الشئ الذى يستر به المراد هنا الاول وقوله الايجاب لئني لن ومع متعلق يلزم وذا  
فى قوله ياذا السارى منادى والسارى صفة ثم قال (وشذباى واياه أشذ) قد تقدم ان اياك فى التحذير  
تكون للمخاطب غالباً وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم اياى وأن يحذف أحدكم الارنب وأشذ  
منه أن يكون للغائب كقول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فايها وايا الشواب ثم قال (وعن سبيل  
القصه من قاس انتبذ) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك فى المتكلم والغائب الا انه جعل قياسه منتبذاً  
أى مطروحا واياى فاعل شذواىاه مبتدأ وخبره أشذ وحذف مع أشذ والتقدير واياه أشذ من اياى  
ومن قاس مبتدأ وخبره انتبذ وعن سبيل متعلق بانبذ ولما فرغ من التحذير انتقل الى الاغراء فقال  
(وكمذر بلايا اجعلا • مغرى به فى كل ما قد فصل)

(قوله الامع العطف أو التكرار كالضيم الضيم) والعطف نحو ناقه الله وسقياها ومن التكرار نفسك نفسك وامن العطف نفسك وعينك امامع العطف فلقيام العطف مقام انعامل واما مع التكرار فلتنزه منزلة العطف (قوله وكمذر بلايا اجعلا الخ) أى واجهل مغرى به كمذر بغير اياى كل الذى قد فصل (قوله ما ناب عن فعل) أى فى المعنى واما العمل فىأتى فى قوله ولما لتوب عنه من عمل الخوشةتان وصه من تمام التعريف (قوله هو اسم فاعل) اظهر فى موضع الاضمار لكتابة اللفظ المسمى به فى اصطلاحهم

قد تقدم حسدا الاغراء يعنى أن المغرى حكمه حكم المهذرى فجميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الاضمار ان كان مكررا كقوله  
أخاك أخاك ان من لأخاه • كساع الى الهيجا بغير سلاح  
أو مد وطواعية كقولك اهل والولد وبفعل جاز الاضمار فى غير العطف والتكرار نحو أخاك فيجوز  
لزم أخاك وقد فهم من كلامه هنا ومن الترجمة ومن البيت الاول أن الباب يشتمل على التحذير وهو  
مصدر حذرو وهو مفرغ به فى الترجمة والمهذومنه وهو مفهوم من قوله والشرو المهذوم وهو مفرغ به فى  
قوله محذرو والمهذوم به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله عما استتاره وجب وأنف  
اجعلا بدل من فون استوكيد الحقيقة ومغرى مفعول أول لاجعلا كمذرى فى موضع المفعول الثانى  
وبلا متعلق باجعلا  
نماذ كرام اسماء الافعال بعد التحذير والاعراء لان بعض اسماء الافعال مغرى به نحو عليك ودونك  
وفهم من قوله اسماء الافعال انها اسماء وهو مذهب انصر بين قوله  
(ما ناب عن فعل كشتان وصه • هو اسم فعل وكذا آؤه ومه)  
شعل قوله ما ناب عن فصل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل وخرج بالمثال اسم

(قوله والفعل من أسماءه عليك) ولا بد من عمل هذا النوع الا متصل بضمير الخطاب وشذ عليه (١٤٣) رجلا وعلى الشيء ومحل

الضمير جر عند البصريين  
ونصب عند الكسائي ورفع  
عند الفراء (قوله نحو  
عليك زيد) والباء زائدة  
فليس متعد يا بحرف الجر  
فيهل كلام الشارح على  
ان المعنى انه تارة يتعدى  
بنفسه من غير زيادة  
وتارة تزداد معه الباء  
بخلاف نفع وأره فان حرف  
الجر مهم ما غير زائد (قوله  
انه يجوز فيهما التنوين  
ونصب ما بعدهما) فقوله  
ويبعملان الخلفض  
مصدرين ليس للصدر  
لانها اذا كانا مصدرين  
يصح ان يبعملان نصب  
اذا فونا (قوله وما لماتوب  
عنه من عمل لها) أي غالباً  
والا فامتن لا يعمل عمل  
ماناب عنه قال الأزهرى  
من عمل بيان لما الواقعة  
مبتدأ متعلق بحال محذوف  
من الضمير المستتر في  
الجرور والتقدير والذي  
استقر من عمل للفعل الذي  
تنوب عنه مستقر لها  
(قوله واظاها الخ) وقع  
في نسخة الذي بألف قبل  
اللام والصواب لذي بلام  
الجرور ذي اسم إشارة عائد  
الى أسماء الافعال والجار  
والجرور في محل رفع خبر  
مقدم والعمل مبتدأ مؤخر  
وقبه متعلق بالعمل ويجوز  
أن يكون فيه خبرا مقدما  
للعمل ولذى متعلق

الفاعل والمصدر لان معناه كشيان في كونه غير معمول ولا فصلة فهو تميم للمد وقد احتوى البيت  
على أربعة أسماء الاول شتان وهو بمعنى بدو صه وهو بمعنى استك وأوه وهو بمعنى أوجع ومه  
وهو بمعنى اكفف وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب عن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم  
فعل والجملة خبر الاول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الامر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار  
الى الاول بقوله (وما يعنى افعال كآسين كثر) يعنى ان ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الامر  
كثير وكفى بكثيره ان منه نوعا مقبسا وهو فعال من الثلاثي كترال ولبس من الثاني والثالث مقبس  
ومثل با مين وهو بمعنى احتجب ثم أشار الى الثاني والثالث بقوله (وغيره كوى وهيهات نزل) يعنى ان  
غير اسم الفعل بمعنى الامر نزل فى قول شمل قوله خبره ما يعنى المضارع وقد مثله بقوله كوى ومعناه  
انتهب وما يعنى الماضي وقد مثله بقوله هيهات ومعناه بعد ثم اعلم ان من أسماء الافعال ما هو فى  
الاصل جاور مجرور وظرف وقد أشار اليهما بقوله  
(والفعل من أسماءه عليك • وهذا دونك مع اليك)

فان ثلثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف فعلى معنى الزم وهو متعد بنفسه  
كقوله تعالى عليكم انفسكم وبالبا نحو عليك يزيد ودونك يعنى خذ كقولك دونك زيد أى خذ زيدا  
واليت معنى نفع ويتعدى بن نحو اليك عنى أى نفع عنى وهذا النوع موع والمعجم منه أحد  
عشر لفظا الثلاثة المذكورة وكذا كآت وعندك ولديك وروا له وأمامك مكانك وبعداك والافعال  
مبتدأ ومن أسماءه عليك مبتدأ وخبره في موضع خبر الاول ودونك مبتدأ وخبره هكذا والذنيه ثم  
قال (كذارو يد بيه ناصين) يعنى ان رويدو بيه من أسماء الافعال شرط كونها ناصين كقولك  
رويدو يداو بيه عمرا فلو خفصا ما بعدهما كانا مصدرين والى ذلك أشار بقوله (ويبعملان الخلفض  
مصدرين) بخور ويزيدو بيه عمرو ومعنى رويدا اذا كان اسم فعل أمهل واذا كان مصدرا مهالا  
ومعنى بيه اذا كان اسم فعل دع واذا كان مصدرا ارتكاهم منه ان الفتحة في رويدو بيه فتحة بناء  
لان أسماء الافعال كلها مبنية واذا كانا مصدرين فتحة ما فتحة اعراب لان المصادر مربعة وفهم  
من قوله مصدرين انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما جوارها والاصل في المصدر المضاف  
ورويدو بيه مبتدأ والخبر في كذا وناصين حال من الضمير المستتر في الجرور الواقع خبرا ومصدرين  
حال من فاعل يبعملان والضمير بيه ملان عائد على رويدو بيه في اللفظ لاني المعنى فان رويدو بيه اذا  
كانا بمعنى فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى ثم قال (وما لماتوب عنه من عمل • لها)  
يعنى ان أسماء الافعال تعمل عمل الافعال الى معناها فتفرق الفاعل ان كانت لازمة نحو هيهات  
زيد ويكون فاعلها واجب الاضمار اذا كان أمر المخو تال وتعدى بحرف الجر ان كان فعلها كذلك  
نحو عليك يزيد وتنصب المفعول ان كان متعديا بنحو نزال زيد ثم قال (وأخر ما الذى فيه العمل) يعنى  
انها فارتت الافعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبا كما يتقدم في الفعل فلا يقال في نزال زيد ازيدا  
نزل وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما الجرور باللام موصولة أيضا وصلتها تنوب وعنه متعلق  
بتنوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الاولى والعائد على ما الاولى ضمير مستتر في الاستقراء الذى ناب  
عنه الجرور والضمير العائد على ما الثانية اها في عنه والتقدير وان عمل الذى استقر للافعال التى  
نابت أسماء الافعال عنها مستقرها أى لاسماء الافعال والنظائر ان ما فى قوله ما الذى فيه العمل  
زائدة ولا يجوز ان تكون موصولة لان الذى بعدهما موصولة ولو قال وأخر الذى فيه العمل لكان  
أجود لفظا اعنادا عن ما ليس فى قوله العمل ايطا مع قوله عمل لان أحدهما منكرة والاخر  
معرفة ثم قال (واحكم بتكبير الذى ينون • منها تعريف واه بين)

يعنى ان ما نون من أسماء الافعال منكرة وما لم ينون منها معرفة فتقول صه ومه فيكونا معرفة تنوين

بالعمل ويجوز ان يكون العمل فاعلا بالجار والمجرور لاعتياده على الموصول لان الذى فيه العمل صلة الموصول والعائد لها من فيه  
والتقدير وأخر الموصول الذى استقر لذي فيه العمل (قوله واحكم بتكبير الذى ينون منها) قال الامام ابن غازى عبارته مشعرة بان



التونين وعدمه سماحي  
اذلم يقل مثلاً اذا أردت  
التشكير فقول أو اشعر برف  
فلا تنون (قوله من مشبه  
اسم الفعل) حال من الهماء  
في به واحترزه به من نحو  
الآية الليل الطويل ألا  
المجلى • بصبح وما لا صباح  
منك بأمثل (قوله صوتنا  
يجعل) أي يسمي كما نسر  
الجوهري وجعلوا الملائكة  
ولم يسم اسم فعمل لانه لم  
يوضع للدلالة على فعل فليس  
بكلام ولا قول حقيقة  
اذلم يوضع لعاقل يفهم  
المطاب ولاله دلالة على  
معنى فعل ولا غيره وفيه  
للبحث مجال و أسماء  
الاصوات لا تتحمل ضميرا  
يخالف أسماء الافعال  
﴿نونا التوكيد﴾  
(قوله نونا التوكيد) قال  
الخليل التوكيد بالقبلة  
أشد من الخفيفة يدل له  
ليذهب وتكونان امرأة  
العزير كانت أشد حرصا  
على سجنه (قوله أو مثبتا  
في قسم مستقبلا) أي بشرط  
أن لا يكون مقرونا بنحو  
التفيس نحو وإسوف  
يعطيل ربك فترضى وأن  
لا يكون مقدم المعمول  
نحو ولئن متم أو قلتم لآلى  
الله تخشرون وان لا يقترن  
بقدم نحو والله لقد أظن  
زيدا منطلقا أو توكيد  
المضارع به لا يطلب ليس  
بواجب اتفاقا وكذلك به  
أما على مذهب سيبويه  
ولكنه أحسن وأما به  
انضم فهو واجب عند

وصه ومه فيكونان نكرتين ومن أسماء الافعال ما يلزم التعريف كترال فإنه لم يسمعه فيه تنوين وما  
يلزم التشكير كواها وهذا التنوين الذي يسميه الغويون تنوين التشكير وقد تقدم ولما فرغ من  
أسماء الافعال شرع في بيان أسماء الاصوات وهي نونان أحدها ما خوطب به ما لا يعقل أما لجزءه  
كعندس للبعقل واما لداناه كالفلس والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق في صوت الغراب  
أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار الى النوعين السابقين فقال

(وما به خوطب ما لا يعقل • من مشبه اسم الفعل صوتنا يجعل)

يعنى ان ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الاكتفاء به يجعل صوتنا  
وشمل قوله ما خوطب ما كان للزجر كعندس وما كان للدعاء كإفان كما به ان يخاطب به ما لا يعقل وما  
مبتدأ أو هي موصولة وصلت ما خوطب به متعلق بنحوطب والضمير في به عائد على الموصول وما بعد  
نحوطب مفعول لم يسم فاعله وهي موصولة أيضا وصاتم الإيادى والضمير العائد عليها الفاعل يعقل  
ويجعل خبر المبتدأ أو صوتا مفعول ثان يجعل وهو على حذف مضاف أى اسم صوت ثم أشار الى  
النوعين الآخرتين بقوله (كذا الذى أحدى حكاية كقب) يعنى من أسماء الاصوات ما أحدى  
حكاية أى أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية اصوات الحيوان كغاق ولصوت غير الحيوان  
كقب ثم قال (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يعنى ان البناء لازم في النوعين ويحتمل أن يريد  
بالنوعين نوعي أسماء الاصوات وان يريد بهما أسماء الافعال وأسماء الاصوات وهو أجدول مشهوره  
جميع الباب ان البناء في جميع ذلك لازم وقوله فهو قد وجب تميم للبيت لصحة الاستعناء عنه بقوله  
والزم

﴿نونا التوكيد﴾

قوله (للفعل توكيد بنونين هما • كنفى اذهبن واقصدنهما)

يعنى ان الفعل يؤكد بنونين احدهما نقيلة كالتون في اذهبن والاخرى خفيفة كالتون في اقصدنهما  
ومعنى توكيد الفعل بهما انها يفيدان تحقيق معنى الفعل فاذا قلت اضربن فغيبه توكيد لضرب  
المجرد منها فهو أبغ من المجرود وأوهم قوله للفعل شمول جميع الافعال فأزال الابهام بقوله  
(يؤكدان الفعل ويفعل آتيا • ذا طلب أو شرطا ما تاليا • أو مثبتا في قسم مستقبلا)

يعنى ان هذين النونين لا يؤكدان جميع الافعال بل يؤكدان ما ذكر وذلك الامر بصيغة افعال  
وشمل قوله افعال الامر والدعاء لانه أمر في المعنى وشمل أيضا الامر للواحد والواحدة والاثنتين  
والجمع مذ كرين أو مؤنثين فنقول اضربن يازيدواضربن ياهندواضربن ياضربن واضربنات  
ويؤكدان أيضا المضارع بشرط أولها أن يكون مستقبلا وهو المراد بقوله آتيا وفيهم منه ان  
المضارع اذا أريد به الحال لا يؤكدهما الثاني أن يكون ذا طلب فشمّل المقرون بلام الامر نحو  
ليقومن ولا التاهية نحو لا تقومن واداة التخصيض أو العرض نحو هلا تقومن أو التثنية نحو ليتك  
تقومن أو الالائية فقومن فقومن الثالث أن يقع بعد ان الشرطية المقرونة بامّا نحو فاما ترى  
وهو المراد بقوله أو شرطا ما تاليا أى أو شرطا تاليا اما الرابع أن يقع جواب القسم وهو مستقبلا  
مثبت وهو المراد بقوله أو مثبتا في قسم مستقبلا وقوله توكيد مثبتا وخبره في المجرور وقبلة  
بنونين متعلق بتوكيد لانه مصدر وهو ا كنفى اذهبن الى آخر البيت مبتدأ وخبره والجملة صفة  
لنوني واقفل مفعول يؤكدان ويفعل معطوف عليه وآتيا حال من فعل وذا طلب حال بعد حال  
وشرطا معطوف على ذا طلب وتاليا نعت لشرطا واما مفعول مقدم تاليا ومثبتا معطوف على شرطا وفي  
قسم متعلق بمثبت ومستقبلا نعت لمثبت ويجوز أن يكون آتيا حالا من يفعل ولا يراد به قيدا الاستقبال  
ويكون ذا طلب حالا من الضمير المستتر في آتيا ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفادا من

قوله ذا طلب أو شرط فالمعلم من ان الطلب والشرط لا يكونان الامستقبلين ويؤيده قوله في القسم  
 مثبتا مستقبلا ثم اعلم ان فوئ التوكيد يكونان مع غير ما ذكر على وجه القلة والى ذلك أشار بقوله  
 (وقل بعد ما ولم يعد لا • وغيرا ما من طوالب الجزا)  
 فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد ما والمراد بهما  
 الزائدة وبدلم ولا النافيتين و بعد أداة الشرط غير ما قاله بعد ما الزائدة قولهم بعين تأر ينك ومثاله  
 بعدلم قوله بحسبه الجاهل ما لم يعلم • شيخا على كرسيه معمما  
 ومثاله بعد لا قوله عز وجل وانفواقته لاتصيب الذين ظلموا منكم خاصة ومثاله بعد الشرط بغير ما  
 قوله فهما تشا منه فزاره تعطكم • ومهما تشا منه فزاره تعما  
 أراد تعمن فأبدل من النون الخفيفة العاقبة في الوقف وغير مخفوض عطا على لا لما فرغ من ذكر  
 ما يدخله فونا التوكيد على اختلاف أنواعه أحد في بيان ما ينشأ عن دخوله في التصغير فقال (وآخر  
 المؤكد افتح كبرزا) فلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح لانهم جعلوا الفعل معمما بمنزلة خمسة عشر  
 فنقول اضربن ولا تقومون وبرزن ولا تبرزن و آخر مفعول مقدم بافتح والمؤكدة تحت لمحدوف تقديره  
 و آخر الفعل المؤكد افتح ثم انه قد يعرض في الافعال المؤكدة بالنون عوارض توجب لها غير الفتح  
 أشار إليها بقوله

(واشكله قبل مضمر لين جما • جانس من تحرك قد علما)

يعنى أن الفعل المؤكد كجاءى النونين اذا كان فاعله ضمير الينا فانك تحمّل في آخر الفعل شكلا مجانسا  
 لذلك الضمير وشمل قوله لين ألف التثنية واداء الجمع ويا المحاطبة فنقول هل تقومان ياريدان وهل  
 تقومين يازيدون وهل تقومين ياهندوشمّل أيضا الصبح الاخر كالمثل والمعتل الاخر نحو هل  
 تفزوان يازيدان وهل تفزنان يازيدون وهل تفزنان ياهندوشمّل ان الضمير اللين اذا كان غير الالف حذف  
 لاتقاء الساكنين واليه أشار بقوله (والضمير احذقنه) وأل في المضمر للعهد أى الضمير المتقدم وهو  
 اللين فنقول هل تقومين يازيدون وأصله تقومون فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت  
 الواو لاتقاءهما ثم استنى من الضمائر المذكورة الالف فقال (الا الالف) وانعام تحذف الالف  
 لخفتها فتقول هل تقومان والها في اشكاه عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أى اشكل  
 آخره وقبل متعلق باشكاه ولين تحت المضمر وأصله لين بالشد يدغفغه كما يخفف هين ولا يصح ضبطه  
 بكسر اللام لان اللين مصدر ولين صفة الأنا يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس  
 وبجاء متعلق باشكاه ومما وصله وهي واقعة على الحركات المانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله  
 محذوف اختصارا تقديره بجما جانس المضمر وقد علما في موضع الصفة لتعرك وظاهره أنه تقيم والمضمر  
 مفعول بفعل مضمر يضمره احذقنه والالف منه وب الاستثناء ثم ان الفعل ان كان آخره ألفا فان  
 له حكما غير ما تقدم له حالتان احدهما ان يكون مرفوعه غير اليا والواو والاخرى أن يكون  
 مرفوعه اليا والواو وقد أشار الى الأولى بقوله

(وان يكن في آخر الفعل ألف • فاجله منه رافعا غير اليا • والواو يا)

أى اجعل الالف الذى في آخر الفعل يا اذا كان الفعل رافعا غير اليا والواو يعنى اليا ضمير المحاطبة  
 وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تخشيان يازيدان والظاهر مطلقا نحو هل  
 تخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهندان وهل يخشين الزيدون والضمير المستتر نحو هل  
 تخشين تغلب الالف في جميع ذلك بيا ثم مثل ذلك فقال (كـ من سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير  
 مستتر والالف امر يكن والخطرقى المجرور ويحتمل ان يكن تام بمعنى وجد وهو أظهر والها في قوله  
 فاجله عائدة على الالف فوئ منه عائدة على الفعل ورافعا حال من الها في منه وغير مفعول رافع ويا

البرسين بالشروط  
 المذكورة وأجازه  
 الكوفيون (قوله بعين ما  
 أربنك) تقول لمن يخفى  
 عليك أمر أو أنت بصير به  
 أى انى أراك بعين بصيرة  
 (قوله فزاره) بكسر الفاء  
 من غطفان (قوله وآخر  
 المؤكد افتح) قال ابن  
 السراج والمدرد والفارسي  
 للتخفيف وقال سيويه  
 والسرائق والزجاج عارضة  
 للساكنين وهما آخر الفعل  
 والنون (قوله واشكاه  
 الخ) هذا كالاتثناء من  
 قوله و آخر المؤكد افتح  
 (قوله والمضمر احذقنه)  
 أى ما لم يكن آخر الفعل ألفا  
 كما يستفاد من قوله بعد وفى  
 واو وباشكل بجانس فنى  
 (قوله فهو على حذف مضاف)  
 الصواب اسقاطه (قوله  
 وان يكن في آخر الفعل  
 ألف) أمان كان في آخر  
 الفعل واو وباء فكما لصح  
 نحو يا قوم هل تفزنان وهل  
 تزمان بضم ما قبل النون  
 ويا هند هل تفزنان وهل  
 تزمان بكسره فتسذف مع  
 فون الزرع الواو واليا  
 وتقول هل تفزوان وهل  
 تزمان فتبقى الالف كافي  
 الاضموئى

قول الهشى فزاره بكسر  
 الفاء وابه بفتح الفاء كما  
 فى القاموس اه معصه

مفعول ثانٍ لاحده والتقدير اجعل الالف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعا غير الياء، والوارثم  
أشار الى الحالة الثانية فقال

(واحد فة من رافع هاتين وفي • واو ويا شكل مجانس قفي)

يعني ان الالف الذي في آخر الفعل الذي كان حكمه مع رافع غير الياء، والواو قلبه ياء، احذفه اذا رفع  
الفعل الياء، والواو اجعل الضمير الذي هو واو ياء، محركا بحركة تجاوزه فتحرك الواو بجائزها وهو  
الضم وتحرك الياء بجائزها وهو الكسرة فتقول في نحو يخشى رافعا للواو هل يخشون وأصله به يخشى  
فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الالف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت الواو لالتقاء  
الساكنين وكانت الحركة ضمة لها من تمامه الواو ومثل ذلك فيما اذا كان فاعله الياء ثم مثل بقوله  
(نحو اخشين ياهندا بالكسر ويا • قوم اخشون واضمم وقس مسويا)

فالمثال الاول لما كان مرفوعه ياء، والثاني لما كان مرفوعه واو افاعل في ذلك مثل ما ذكرت لك  
في المثال السابق والضمير في قوله واحذفه عائد على الالف وهاتين اشارة الى الياء، والواو وشكل مبتدأ  
ومجانس في موضع الصفة لشكل وفي خبر اشكل وفي واو متعلق بقفي ثم قال

(ولم تقع خفيفة بعد الالف • لكن شديدة وكسرها ألف)

يعني ان نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الالف وانما تقع بعد الالف نون التوكيد الشديدة ويجب  
حينئذ كسرها لثبوتها بنون المثني وانما تقع بعد الالف النون الخفيفة لانه لا يجمع في غير الوقف بين  
ساكنين الاول حرفين والثاني مدغم وشمل قوله الالف ألف التثنية كقوله تعالى ولا تتبعان  
والالف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الاناث نحو ولا تضرنا ياهندان وهو المنبه عليه بقوله  
(وأفازد قبلها مؤكدا • فعلا الى نون الاناث أسندا)

وانما شمل قوله الالف الالفين لوجوده المنع فيهما وانما لحقت الالف قبلها الياء لفصل بين الامثال  
وهي نون الضمير ونون التوكيد وخفيفة فاعل بتقع شديدة معطوف، لكن على خفيفة وكسرها  
ألف جلية اسمية مستأنفة ويمكن ان تكون في موضع نصب على الخال من شديدة وانما مفعول  
مقدم بزدمؤكدا حال من الفاعل المستتر في زدومؤكدا مفعول بمؤكدا أسندا في موضع الصفة للفعل  
والى متعلق باسندا ثم ان النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار الى الاول منهما بقوله (واحذف  
خفيفة لساكن ردف) يعني ان نون التوكيد الخفيفة تحذف اذا قبلها ساكن كقولك اضرب الرجل  
ومثله قوله

لا تهن الفقير عليك أن • تركع بومار الدهر قد رفعه

وفهم من قوله لساكن انهم ارادة معنى لان حذفها ارض لفظي وهو التقاء الساكنين وفهم أيضا  
من قوله ردف أن الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها ثم أشار الى الثاني بقوله (وبعد غير فحة اذا  
تقف) يعني أن النون الخفيفة تحذف أيضا اذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن  
يازيدون واخرجن ياهندا بعد ان تحذف من اخرجن واوالضمير ومن اخرجن ياه الضمير لالتقاء  
الساكنين فاذا وقف عليها ذهبت نون التوكيد لانها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذفت لاجلها  
وقد أشار الى ذلك بقوله

(واردد اذا حذفتها في الوقف ما • من أجلها في الوصل كان عدما)

يعني انك اذا وقتت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ما كان حذفت لاجلها في الوصل وهو الواو ومن  
اخرجن والياء من اخرجن فتقول يا زيدون اخرجوا ياهندا اخرجي وفهم منه أيضا ان حذف العروض  
الوقف وانما ارادة معنى وردد في موضع الصفة لساكن وبعد عتعلق بالحذف وكذلك اذا واذا  
حذفتها متعلق بآر ددوها عائدة على النون ومما فـهـول بآر ددوهي موصولة واقعة على الواو والياء،

قوله وانما شمل قوله الالف  
الالفين أي في البيت  
الذي قبله قوله لوجوده  
المنع وهو عدم الجمع في  
غير الوقف بين ساكنين  
قوله فتقول يا زيدون  
اخرجوا وتقول في هل  
تضربن وهل تضربن اذا  
وقفت هل تضربون وهل  
تضربين برد الواو والياء  
وقوت الرفع لزوال السبب

(قوله أمكلا) إنما كان أمكنا لتكينه في باب الامة فامكن مشتق من مكن مكانة (١٤٧) اذا باع الغاية في التمكن لا من تمكن

لان اسم التفضيل لا يصاغ من غير الثلاثي الاصلى وجه الشذوذ (قوله خمسة في النكرة) فلا تنمغ في المعرفة من باب أولى وأما السبعة الباقية فخاصة بالمعرفة (قوله حواء) أصلها عند سيبويه حوا بوزن سكرى فلما قصدوا المزداد وا قبل ألفها أنشروا والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض القرض المطلوب لانهم لو حذفوا الاولى لقات المد ولو حذفوا الثانية لقات الدلالة على التأنيث وقلب الاولى أيضا يحل بالمطلوب فلم يبق الا قلب الثانية (قوله ولزوم التأنيث) على حذف مضاف أى علامة التأنيث ومعنى لزومها انها لا تنقل عن الكلمة بخلاف التاء في قائمها اذ تسقط وذلك في المذكر وانما اعتبر العلتان أو ما يقوم مقامهما وان تكون احداهما لفظية والاخرى معنوية لان في الفعل فرعبة في اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهى احتياجه الى الاسم (قوله وزاندا فعلا ن) سوا كان له مؤنث غير المختتم بالتاء كسكرى أولا مؤنث له كهيان لكبير اللحية (قوله نحو سرحان) الصواب التثنية بلحان لان سرحان مكسور الفاء (قوله نحو ندمان) من

المهذوقين لاجل النون وصلتها عدا ومن أجهار في الوصل متعلقان بعدم وان تقدير اراد في الوقف اذا حذف النون الشئ الذى عدم من أجهار في الوصل ثم قال (وأبدلها بعد فتح ألفا • وقفا كما تقول في قفن قفا)

الضمير في وأبدلها عائد على النون الخفيفة يعنى انها اذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفا فتقول في اضر برن في الوقف اضر برن في قفن قفا وكذلك اذا وقعت على قوله عز وجل لنفسك لنسفا ووقفا مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلها أى في حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لاحا الوقف • (ما لا ينصرف) •

(الصرف تنوين أنى مبينا • معنى به يكون الاسم أمكلا) يعنى أن الصرف هو التنوين الذى به يتبين ان الاسم الذى يتصل به يدعى أمكنا وما صرح به من ان الصرف هو التنوين هو مسذهب المحققين ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده في هذا الباب أن يبين الأسماء التى لا تنصرف وانما ذكر الصرف وعرفه لان معرفته يعرف الاسم الذى لا ينصرف فاوجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف ثم اعلم ان جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خاصة في النكرة وسبعة في المعرفة وقد شرع في القسم الاول وبدأ منه بألف التأنيث فقال

(فألف التأنيث مطلقا منع • صرف الذى حواء كيفه واقم) يعنى ان ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أى مقصورة كانت أو معدودة كيفما كان الاسم الذى هى فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا مجوزا ذكرى وسلمى وحجلى وسكارى وحوا وأسماء وز كراه وانما منعت ألف التأنيث وحدها لانها قامت مقام علتين وهى التأنيث ولزوم التأنيث فألف التأنيث مبتدأ خبره منع ومطلقا حال من الضمير المستتر في منع العائد على المبتدأ وحواء صلة الذى والضمير العائد من الصلة الى الموصول الضمير المستتر في حواء والهاء في حواء عائدة على ألف التأنيث وكيفه واقم شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفه واقم منع الصرف ثم أشار الى النوع الثانى مما يمنع في النكرة فقال

(وزاندا فعلا ن في وصف سلم • من ان يرى بتاء تأنيث ختم) يعنى ان زاندى فعلا ن وهما الالف والنون الزائدتان يمتعان الصرف اذا كانتا في وصف سلم من ان يختم بتاء التأنيث والماتع له من الصرف الالف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلا ن وفهم من قوله في وصف ان هاتين الزائدتين لو كانتا في غير الوصف لم يمتعا نحو سرحان وفهم منه ان الوصف الممتوى على هاتين الزائدتين اذا أتت بالهاء لم يمنع نحو ندمان فانك تقول في مؤنثه ندمانه فقال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فانك تقول في مؤنثهما غضبى وسكرى ولا يجوز فيها غضبان وسكران فوزاندا معطوف على الضمير المستتر في منع العائد على الف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزاندا فعلا ن ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزاندا فعلا ن كذلك في وصف متعلق بزاند وسلم الى آخر البيت في موضع الصفة لوصف وختم في موضع المفعول الثانى ليرى وبتاء متعلق بختم ثم أشار الى النوع الثالث فقال

(ووصف اصلى ووزن افلا • ممنوع تأنيث بتا كاشهلا) يعنى ان الوصف اذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعا من التاء لا ينصرف وفهم منه ان افعال اذ لم يكن وصفا انصرف كالفعل اسم للرسعة وفهم منه ان افعال اذا كان الوصف به على خلاف الاصل لم يمنع من الصرف كاربعة من أسماء العدد وفهم أيضا أن الوصف اذ لم يكن على وزن افعال

المنادمة أى المكالمة لا من الندم كما قاله ابن هشام (قوله ووزن) ينبغى أن يقرأ بالنصب على المعية للنص على اشتراط اجتماع الامرين

(قوله كاربع) قال الامام ابن غازي صوابه التنبيل بأرنب لان أربع لا يرد علينا اذ لا يمتنع من الصرف على كل وجه انتهى قلت لانه خرج بقوله ممنوع تأنيث بنا (قوله وأخيل) اسم لطارذى خيلان) بكسر الخاء المجهه وسكون الباء جمع خال وهي النقطة الخافضة لبقيبة البدن وهو الشرف فوق سمى أخيل لانه يتقبل في لونه الخضرة والحجرة وأما الصفر يفض الصداد فاسم لطارذى يقال له الباز (قوله وأخيل) فكان حقه من جهة أنه أفعل تفضيل كما هو قول الأكثرين أو شبه لافعل التفضيل كما هو قول الاخفش أن يكون بال لان أفعل التفضيل انما يثنى أو يجمع عند عدم الاضافة اذا كان بال (قوله وهو معدول عن الآخر) وان شئت قلت معدول عن الالف واللام (قوله في كونه مفتوح الفاء) أطلق الخالص وأراد العام مجازا أي مفتوح الاول سواء كان فاء كقناديل أو غير فاء كما جددوه صابغ قال شيخنا العلامة محمد المرابط مديلا قول الامام ابن مالك وكن لجمع شبه مفاعلا أو المفاعيل يجمع كافلا في كون أول يفتح يوم وألف نالته لا يعلم عرض بما أن بلى كسر اعرض •

لم يؤثر في المنع كضارب وفهم منه ان أفعل الصفة اذا أنت بالناه منصرف كقولهم ارمل للفقير فان مؤنثه أرملة وشمل أفعل مأمونته فعلا كاحر وجره ومامونته فعلى كأكبر وكبرى وما لا مؤنث له كأكبر العظم الكمرة لان قوله ممنوع تأنيث بنات شامل له وشمل أيضا ما اسميته عارضة كادهم ووصف معطوف على زائد ارجوز أن يكون مبتدأ مع حذف الخبر كما تقدم في زائدى فعلان وأصل نعتله وهو الذى سوغ الابتداء به اذا جعل مبتدأ ووزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وبنا متعلق بتأنيث ثم صرح بمفهوم قوله أصله فى قال (والفئ عارض الوصفية • كاربع) يعنى ان وزن أفعل اذا كان اسما ووصف به فهو صفة غير معتد بها فى المنع لعروضها وذلك كاربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفته به فقالوا امرت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك رجل أرنب أى ذليل وأصله الأرنب وكما يلين عارض الوصفية فكذلك يلين أيضا عارض الاسمية والى ذلك أشار بقوله (وعارض الاسمية) وهو عكس أربع ومعناه ان افعل يكون فى الاصل وصفا فيجرى اجرى الاسماء فتلقى اسميته ويمنع من الصرف على مقتضى الاصل وقد مثل ذلك بقوله (فالادهم القيد لكونه وضع • فى الاصل وصفا انصرافه ممنوع)

من أسماء القيد أدهم وهو فى الاصل وصف ولكنه استعمال الاسماء فالقيد فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الاصل فتقول مررت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم فى ذلك أرقم لنوع من الحيات واسود للعبة أيضا فالادهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشئ من الشئ وانصرافه ممنوع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفى الاصل متعلق بوضع ثم ان من الاسماء التى على وزن افعل ما جاء فيه العرف ومنع الصرف والى ذلك أشار بقوله

(وأجدل وأخيل وأفى • مصروفة وقد ينلن المنع)

أجدل اسم للصفر وأخيل اسم لطارذى خيلان وأفى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الاسماء صفات لافى الاصل ولا فى الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبهض العرب بمنعها من الصرف ووجهه انه لاحظ فيها معنى الصفة تره ظاهرى فى أجدل لانه من الجدول وهو القوة وأخيل لانه من الخبول وهو الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن ان الصرف هو الكثير ثم أشار الى النوع الرابع مما لا ينصرف فى النكرة فقال

(ومنع عدل مع وصف معتبر • فى لفظ مثنى وثلاث وأخر)

يعنى أن هذه الاسماء الثلاثة التى ذكرها فى هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف أما مثنى فهو وصف وهو معدول عن اثنين اثنين وإذا قلت جاء القوم مثنى فعنا جاء القوم اثنين اثنين فعلت عن اثنين اثنين الى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فاذا قلت مررت بقوم ثلاث فعنا مررت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما آخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الالف واللام وذلك لانه جمع آخرى أى الآخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال أو بالاضافة فعلى عماسخفة من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال (ووزن مثنى وثلاث كهما • من واحد لاربع فليعلم) يعنى ان موازن مثنى وثلاث من الفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين فى امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثنا. ومثلث وثلاث ومربع ورباع ووزن مبتدأ والخبر فى قوله كهما أى مثلهما وادخل كافى التشبيه على المضمر لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الخبر ثم أشار الى النوع الخامس فقال

(وكن لجمع شبه مفاعلا • أو المفاعيل يجمع كافلا)

يعنى ان الجمع المشبه مفاعل أو المفاعيل فى كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعده حرفان كفاعل أو ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن كفاعل يجمع صرفه لقيام الجمع فيه مقام عتين وهى الجمع وعدم

التنوين في الواحد وشغل قوله مفاعل ما أوله الميم كساجد وما أوله غيرها كدراهم وشغل قوله المفاعيل ما أوله ميم كصايح وماليس أوله ميم كدناير وكافلا خبر كن ومنع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول مجسبه ثم ان من هذا الجمع ما يجي . معتل اللام وهو قيمان أحدهما ما قبلت فيه الكسرة التي بعد الالف فتحة فان قلبت الياء ألفا نحو عذارى ولا اشكال في منع التنوين منه والاشتراما - تنقلت في بابها الضمة فحذفت وطقها التنوين والى ذلك أشار بقوله

(وذا اعتلال منه كالجوارى • رفعا وجرأجره كسارى)

يعنى ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوارى كونه على ما ذكر من حذف الحركة ويجرى مجرى سارى في طاق التنوين بآخره في حالة الرفع والجر فتقول هذه جوارى ومررت بجوارى وسكت عن حالة النصب ففهم انه على الاصل كالصحيح فتقول رأيت جوارى وفهم من قوله كالجوارى ان نحو عذارى ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين في جوارى وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له - وارو ليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة والتنوين في سارى للصرف ويحذفه أيضا ان المقدرفى يا جوارى الفضة والمقدر فى يا سارى الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل ضمير بضمه أجرة وكساره متعلق بأجره ومنه متعلق باعتلال كالجوارى فى موضع نصب على الحال من ذا اعتلال ثم قال (ولسراويل هذا الجمع • شبه اقضى عوم المنع)

يعنى ان سراويل ممنوع من الصرف تشبهه بالجمع الذى على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه ان سراويل ليس يجمع وهو الصحيح خلافاً لقال انه جمع سراويل أو سروراة ثم قال (وان به معنى أو بما لحق • به فالانصراف منه يحق)

يعنى ان ما سمى به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول فى رجل سميت مساجد أو سراويل مررت بمساجد وسراويل والمنع له من الصرف الصيغة مع اضافة الجعية أو قيام العلية مقامها هذامعنى ما شرح به المرادى البيت وعندى ان قوله وان به أى ان سمى بسراويل أو بما لحق به يعنى جميع ما تقدمه من الانواع الخمسة المنوعة من الصرف لسواها التجمع فى منع الصرف فى التسمية ولا وجه لتخصيص الجمع وما لحق بالجمع فى منع الصرف حال التسمية والتصغير فى به الاول على الشرح الاول فائد على الجمع وكذلك به الثانى وما واقعة على سراويل والتصغير العائد على الموصول الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل وأما على التنفـير الثانى فتصغير فى به الاول عائد على سراويل وفى به الثانى عائد على أنواع ما لا ينصرف فى الذكرة وما واقعة على تلك الانواع والتصغير العائد عليها الهاء فى وبالتقدير وان سمى بسراويل أو بالانواع التى لحق بها سراويل أى تبعها فالانصراف منه يحق فالانصراف مبتدأ ومنعه مبتدأ ثانى ويحق خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول والاول مع ما بعده جواب الشرط لما فرغ من الانواع الخمسة التى لا تنصرف فى الذكرة ولا فى المعرفة شرع فى ذكر ما لا ينصرف فى المعرفة وهو سبعة أنواع أشار الى الاول بقوله

(والعلم المنع صرفه مركبا • تركيب خرج نحو معد بركبا)

يعنى ان الاسم اذا اجتمع فيه العلية والتركيب امتنع من الصرف ويطابق التركيب فى اصطلاح النحويين على تركيب الاسناد وهى الجمل نحو بوق ثمرة وعلى تركيب الاضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزوج وهو المراد هنا والمزوج فى اللغة الخلط فيضبط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب فى آخر الثانى ويبنى آخر الاول على الفتح نحو بعابك ما لم يكن آخره يا . فيسكن نحو معد بركب وخرج بقوله تركيب خرج تركيب الاسناد وتركيب الاضافة وخرج بذكر المثل ما خرجت به من المركب تركيب خرج فانه يبنى على الكسرة فى اللغة الفصحى والعلم مفعول محذوف بضمه مانع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والاعمال فيه مركب ثم أشار الى الثانى بقوله

بكونه ليس محركا ولا ينوى به وتلوه ان يفصلا (قوله خلافاً لمن قال انه جمع سراويل أو سروراة) قال المرادى ذهب بعضهم الى ان سراويل عبرى وانه جمع سروراة ثم أطلق على المقردود ريبان سروراة لم يجمع وأما قوله • عليه من اللوم سروراة • فخصوع لاجبة فيه قلت ذكر الاختصاص انه سمع من العرب سروراة وقال أبو حاتم العرب يقولون سرورال الذى رده به هذا القول ان سروراة لاجبة فى سراويل لانه بعنانه وان النقل لم يثبت لاجبها الاجناس وانما ثبت فى الاعلام وسراويل مؤنث فلوسمى به ثم صغر امتنع صرفه للعلية والتأنيث وان زالت وصفتها بالجمع بالتصغير (قوله وما لحق بالجمع) ساطع

(كذلك حاوي زائدي فعلانا • كعطفان وكاصهانا)

يعني ان العلية أيضا تنم مع زيادتي فعلانا ولما كان قوله فعلانا يوم ارادة هذا الوزن كما تقدم في قوله وزائدا فعلانا في وصف ازال ذلك الاحكام بقوله كعطفان وكاصهانا فاعلم ان الوزن غير مخصوص بـفعلانا لان وزن اصـبهان فعلانا ووزن عطفان فعلانا وقد يكون على غير ذلك من الاوزان نحو سلمان وعمران وعثمان ونحو اسان وقوله حاوي مبتدأ وخبره في المجرور قبـله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا علم حاوي زائدي فعلانا ثم انتقل الى الثالث وهو التأنيث مع العلية وهو ضربان اللفظي ومعنوي وقد اشار الى الاول منهما فقال (كذا مؤنث بها، مطلقا) يعني ان العلم المؤنث بالها، يمنع صرفه مطلقا سواء كان ثانيا كهبه اوزائدا كحولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أو مذكرا كطلحة ثم ان المعنوي منتم المنع وجائزه وقد اشار الى الاول بقوله (وشروط منع العار كونه ارتقي • فوق الثلاث أو يجوز أو سقر • أو يزيد اسم امرأة لا اسم ذكر) فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو منتم المنع أربعة أنواع الاول الزائدي على الثلاثة كز ينب وسعد فان الحرف الرابع قام مقام التاء، الثاني الثلاثي الساكن الوسط اذا انضمت اليه الهجـة تجوز اسم بدو وهو أجمعى فقامت الهجـة مقام الحركة الثالث المتحرك الوسط كسقر لان الحركة قامت مقام الحرف الزائدي الرابع أن يكون منقولاً من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة يزيد فانه نقل من الخفية الى الثقل وشروط مبتدأ ومنع مضاف اليه وهو أيضا مضاف الى العار وهو مصدر مضاف الى المفعول والعار أصله العارى بالياء وحذفت الياء واستغنى عنها باليسرة وكونه خبرا مبتدأ وارقتي في موضع الخبر لتكون وفوق متعلق بارتقي والثلاث مضاف في التقدير إلى فوق الثلاث الاحرف وحذف منه التاء لان الحرف يذكرو ويؤنث وأوزيد مخفوض بالطف على يجوز أو سقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تميم لعمدة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم أشار الى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله

(وجهان في العادم نذ كبير اسبق • وبهجة كهنند والمنع أحق)

يعني ان الثلاثي الذي عـدم التذ كبير السابق وعـدم الهجـة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع والمنع أصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

لم تنافح بفضل مئزرها • دعدولم تسق دعد في العلب

فصرف الاول ومنع الثاني ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره في العادم نذ كبيراً مفعول بالعادم وسبق في موضع الصفة لتذ كبيراً وبهجة معطوف على تذ كبيراً ثم انتقل الى الرابع فقال

(والهجمي الوضع والتعريف مع • زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعني اذا اجتمع في الاسم الهجـة الوضعية والعلية وكان زائدا على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله الهجمي الوضع والتعريف ان الاسم اذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب علماً انصرف أيضا نحو بنسدار والمراد بالهجمي ما ليس من كلام العرب فشمـل كلام الفرس وغيرهم من سائر الاعداج وفهم أيضا انه اذا كان ثلاثياً انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك والذي توفرت فيه الشروط نحو ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والهجمي مبتدأ والوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع ومع في موضع الحال من الهجمي وزيد مصدر زادي يقال زاد زيداً وزيداً زيادة وحذف التاء من الثلاث لانه مضاف في التقدير الى الاحرف وفيها لغتان التذ كبير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبره في موضع خبر المبتدأ الاول ثم انتقل الى

الخامس فقال

في أكثر النسخ (قوله وكاصهانا) بفتح الهمزة وكسر هاء وكذلك الباء وقال عياض في المشارق وأهل خراسان يقولون أصفهان بالفاء مكان الباء (قوله مقام الحركة) أي اقامة مقام الحرف الرابع (قوله كهنند) مثال لما عدم الشرط والمقدمة فهو ثلاثي ساكن العين عدم تاء التأنيث وعدم تذ كبير اسبقاً (قوله في العلب) جمع علبة وهي آنية من جلد اتخذ للشرب (قوله وجهان مبتدأ

وسوغ الابتداء به التفصيل)

أي لانه يفهم من قوله في العادم نذ كبير اسبق وبهجة انه ان فقد الهجـة والتذ كبير يكون المنع جائزاً وان وجداً يكون المنع واجباً وفهم منه أيضا ان التأنيث اللفظي موجب للمنع مطلقاً وان المعنوي منه ما هو مجوز للمنع ومنه ما هو واجب له (قوله بنسدار) والجمع بنسدار وهم تجار يلزمون المعادن

(كذلك ذوزن يخص الفعلا • أو غالب كاجدو يعلى)

يعنى ان العلم اذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبني للمفعول وذامهى به وشمل الغالب ما وجوده في الافعال أكثر من وجوده في الاسماء نحو افعال بكسر الهززة وفتح العين فانه يوجد في الاسماء نحو اصبح لكن وجوده في الافعال أكثر وهو فعل أمر من فعل ونحو ذلك وما أكثر في الاسماء والافعال معاً نحو افعال فانه يوجد في الافعال كثيراً نحو اركب وامشب وكذلك في الاسماء نحو أفكل وأيدع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الاسماء فكان غالباً من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضاً موجود في الافعال والاسماء نحو نذهب في الافعال وتدمع في الاسماء، ومثل للغالب اجدو يعلى ولم يمثل للخاص وفهم منه ان وزن الفعل اذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في منع الصرف نحو لعسب اسم رجل فانه منقول من لعسب اذا أسرع وذو وزن نعت لحدوث تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما معنى الاتصرو التقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالباً أو يخص الفعل أو يغلب ثم انتقل الى السادس فقال

(وما يصير علما من ذى ألف • زيدت لالحاق فليس ينصرف)

يعنى انه اذا سمي بما فيه ألف الحلق امتنع من الصرف للعلية وشبه ألف التأنيث نحو علتي وذفري مسمى بهما لان عاتى ملحق بجمعه وذفري ملحق بذرهم وفهم منه أن الحلق اذا كان بالهمزة وسمي به انصرف وذلك نحو علباء فانه ملحق بقراطس وانما أثرت ألف الحلق المقصورة لانها زائدة غير مبدلة من شئ بخلاف الممدودة فان همزتها مبدلة من ياء، وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها بصير وعلما خبر بصير وفي بصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول وزيدت لالحاق في موضع الصفة لالف وليس ينصرف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى السابع وهو أربعة أنواع أشار الى الأول والثاني منها بقوله

(والعلم امتنع صرفه ان عدلا • كفعل التوكيد أو كنعلا)

فالاول هو قوله كفعل التوكيد يعنى ان فعل المؤكده نحو جمع تمتع صرفه للعلية والعدل أما العلية فلم الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة فاشبه العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية والظاهر من النظم الاول وأما العدل فهو معدول عن جعبته الاصلية فان حق جعاء أن يجمع على جمعوات والثاني هو قوله كنعلا اسم رجل ومثله عمرو زفر فالتام له العلية والعدل أما العلية فعلية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فاعله عمرو معدول عن عامر وزفر عن زافر وتعل عن ناعل وانما حكم على عمرو ونحوه انه معدول عن عامر لان الاكثر في الاعلام ان تكون منقولة فاعله منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمراختصارا وجر التوكيد في قوله كفعل التوكيد لاضافته اليه وتعل معطوف على فعل التوكيد ثم أشار الى الثالث فقال

(والعدل والتعريف مانعاه صر • اذاه التعيين قصد اعتبر)

يعنى ان صر اذا أريد به صحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الالف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلية وهو علم على هذا الوقت نفسه فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلية فصحوظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ أو التعريف معطوف عليه وما نعا خبر مضاف الى صحر وهو على حذف مضاف أى مانعاه صرف صحر واذا متعلق بما نعا والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمهر بفسره يعتبر وقصد اعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر ثم أشار الى الرابع بقوله

(قوله افكعل) اسم للربعة  
والارتعاش وأيدع هو  
الزعران دار مع حجارة  
بيض رقيقه (قوله وشبه  
ألف التأنيث) أى فى كونها  
لم تقاب عن شئ (قوله  
علتي) جمع علفاة بينه  
وبين مفردة سقوط التاء  
(قوله علباء) هو عصب  
فى صفحة العنق والجمع  
علا بى (قوله فعلم الجنس)  
أى علم على الاطاحة لما  
تبعه (قوله ناعل) نظرفيه  
بان الوارد تعل



(وابن على الكسر فعال علما • مؤنثا وهو نظير جشماء عند تميم)

فذكر في فعال اذا كان علما المؤنث لفتين احدهما البناء على الكسر لشبهها بنزال في الوزن والعدل والتأنيث والعلية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا والاخرى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلية والعدل أما العلية فعلية الأشخاص كخادم وقد يكون في علية الأجناس كفعجار والعدل عن فاعله بخادم عدول عن حازمة وهو قوله وهو نظير جشماء عند تميم يعني انه عند تميم غير منصرف بكشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك فيجزم ان المانع له من الصرف العدل والعلية وفهم من نسبة هذه اللفظة الى تميم أن اللفظة السابقة وهي البناء على الكسر لفظ أهمل الجواز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلما ومؤنثا حالان من فعال وعند تميم متعلق بنظير ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال

(واصرفن ما تكراه من كل ما لا تعرف فيه أثرا) يعني ان ما كان احدى علتبه في منع الصرف التعرف أي العلية اذا تكراه انصرف وذلك لزال احدى العلتين فتبقى العلة الاخرى ولا يؤثر في منع الصرف الاعلان والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول رب مدي كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر اقيمتهم وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخله في هذا الحكم ولو سمى بها وتكررت لقصره الحكم على السبعة فانه اذا سمى بواحد من الخمسة المذكورة ثم تكلم ينصرف بعد التذكير فهي غير داخله في الحكم ولا يريد من كل ما لا تعرف فيه أثرا كما نأما كان وكل مضاف لما وهي موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثر اوفيه متعلق باثر او الجملة صلة ما والضمير في فيه عائد على الموصول ثم قال (وما يكون منه منقوصا في • اعرابه نهج جوار يقتنى) يعني أن ما كان منقوصا من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي احدى علتبها العلية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها فانه يجرى مجرى جوار وقد تقدم أن جوار يلحقه التنوين وفعال جرا ولا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار في البيت الى الأنواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد فمثاله في غير التعريف اعم في تصغير اعمى فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين وفعال جرا فتقول هذا اعم ومررت باعم والتنوين فيه عوض عن الماء المحذوفه كما في نحو جوار ومثاله في التعريف يعلى تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلية والتنوين فيه أيضا في الرفع والجرح عوض من المحذوف وما مبتدأ أو هو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيبكون والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف وفي اعرابه متعلق بيبقتنى ونهيج مفعول بيبقتنى والنهيج الطريق والجملة من بقتنى ومعمولاته خبر ما ثم قال (ولا ضطرار وتناصب صرف • ذو المنع) يعني ان الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين أحدهما في الضرورة كقوله • عصائب طير تم تدي بعصائب • وهو الشعر كثير الثاني التناصب كقوله عز وجل سلاسل وأغلا لا وسعيرا فصرف سلاسل لتناصب ما بعده وصرف مالا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من اطلاقه وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار اليه بقوله (والمنصرف قد لا ينصرف) يعني أن الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجوزون ذلك البتة ونهجه الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأتى معه بقدر التي تقتضى التقليل ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله

فما كان قيس ولا حابس • يفرفان مرداس في مجمع

• (اعراب الفعل)

(ارفع مضارعا اذا مجرد • من ناصب وجازم كنهه

قوله

ي فعل فهو أفعال (قوله)  
كخادم) بذال مبهمة اسم  
امرأة (قوله ووزن الفعل)  
لان اعمى على وزن  
ايطر بناء على أن وزن  
افعل لا يتعين في الوصف

انما اطلق في اعراب الفعل المضارع وهو مقيد بان لا يماثره فون الاناث ولا فون التوكيد لتصه على ذلك في باب العرب والمبني فاكتفى بذلك واعرابه رفع ونصب وحزم فبدأ بالرفع لانه السابق الا انه لم ينص على رافعه وفيه خلاف ومذهب البصريين ان رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب الكوفيين ان رافعه تجرد من الناصب والحازم وهو اختيار المصنف وفي قوله اذا يجرد من ناصب وجازم اشعار بما ذهبه ويجوز ضبط بسعد بضم الياء مبني للمفعول من اسعد بسعدو بفصحها مبني للفاعل من سعد بسعدو مضارع مفعول بارفع وهو نعت لمحدوف والتقدير ارفع فعلا مضارعا ثم شرح في النواصب للفعل المضارع فقال (وبلن انصبه وكى كذا بان) فذكر منها في البيت ثلاثة وان وهى حرف نفي تنصب المضارع وتخاصه للاستقبال تجوز بدلن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو جئت لكى تكبرنى أى لان تكبرنى وان وهى ايضا حرف مصدرى وهى اصل النواصب لانها تعمل ظاهرة ومضمره وانما تقدم عليهما ان وكى وكان حقه ان يقدمها عليهما لاصاتها للتفصيل الذى فيها ولذلك قال (لا بعد علم) يعنى ان الناصبة هى التى تقع بعد غير العلم نحو اعجبني ان تقوم واحييت ان تذهب ودخل في انعلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال (والتي من بعد ظن • فانصبها بالرفع صحيح)

يعنى ان ان اذ وقعت بعد الظن جاز ان تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز ان تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها وقد فرى وحسبوا ان لا تكون بالنصب والرفع اما النصب فعلى انها ناصبة واما الرفع فقد نبه عليه بقوله (واعتقد مخففة بما من ان فهو مطرد) يعنى ان الواقعة بعد الظن اذا رفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا فى قوله لا بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير بان بعد غير العلم والتي مبتدأ وان منصوب بفعل مضمر يفهر فانصبها بالرفع مفعول بهم ومن ان متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل ان يكون عائد على الحكم وهو جواز الرفع والنصب اذ كل واحد منهما اعنى من النصب والرفع مطرد والحاصل ان ان تكون ناصبة وهى التى تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهى التى تقع بعد العلم وجزئها الامر ان وهى التى تقع بعد الظن ثم ان الواقعة بعد غير العلم والظن وهى الناصبة قد تحمل الى ذلك اشار بقوله (وبعضهم أهمل ان جلا على • ما اختها حيث استخفت عملا)

يعنى ان من العرب من يجيز افعال ان غير المخففة جلا على ما المصدرية فيرفع الفعل المضارع بعدها كقراءه بعضهم لمن اراد ان يتم الرضا ع بالرفع وكقول الشاعر  
ان تقرأ على اسماء ويحكى • منى السلام وان لا تشرأحدا

فرفع ما بعد الاولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وانما خلقت في ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما فى المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله عز وجل لا أعبد ما تعبدون أى لا أعبد عبادتكم وبعضهم مبتدأ أى بعض العرب وان مفعول باهمل وجلا مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر فى اعمل واختار بدلن من ما وحيث متعلق باهمل ثم انتقل الى الناصب الرابع وهو اذن وهى ثلاثة أنواع واجبة الاعمال وجزئته وواجبة الالهال وقد اشار الى الاول بقوله (وتنصبوا باذن المستقبل • ان صدرت والفعل بعد موصلا)

فذكر لامهالها ثلاثة شروط الاول ان يكون المضارع بعدها معنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبل وفهم منه انه اذا كان حالا ارتفع نحو وان يقول القائل احبك فتقول له اذن اسد قلن الثانى ان تكون اذن مصدره أى فى اول الكلام وذلك ان يقول قائل انيك عند افتقول له اذن اكره لى وهو مستفاد من قوله ان صدرت وفهم منه انه اذ لم تكن مصدره لا تعمل وذلك اذا توسطت بين شيئين كقولك زيد اذن بكرمك الثالث ان لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك اذن اكرمك

(قوله والرفع صحيح) أى كما  
ان النصب صحيح فهما  
جائزان واما الاصح منهما  
فأمر آخر (قوله وهو) أى  
من قوله فهو مطرد (قوله  
ان تقرأ الخ) قبله  
يا صاحبي فدت نفسى نفوسكا  
وحبما كنتما لقبعا رشدا  
ان تحم لاجحة لى خف  
بجها تستوجبانة عندى  
جاويدا

وهو مستفاد من قوله موصلا وفهم منه انه اذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو اذن انا اكرمك ثم ان الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم معتبر وقد نسه على ذلك بقوله (أو قبله اليقين) فتقول اذن والله اكرمك لان القسم لا يعتمد به فاصلا لكثرة الفصل به بين الشئين المتلازمين كالمضاي والمضاي اليه ثم أشار الى جواز عملها بقوله

(وانصب وارفعاً • اذا اذن من بعد عطف وقعا)

يعنى ان اذن اذا واقع بعد عاطف جازى في الفعل بعدها نصب والرفع نحو واذن اكرمك وقد قرئ واذا الايلبثون خلفك الا قليلا ثم اعلم ان ان هي أصل النواصب كما تقدم فلا اشكال في النصب بها نحو اعجبني ان تقوم وقد تفتن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة اقسام وجوب اظهار وجوازها ووجوب اضمارها وقد أشار الى الاول بقوله

(وبين لا ولام جر التزم • اظهار ان ناصبة)

يعنى ان اذن اذا توسطت بين لام الجر ونسبى لام كي لانها مثل كي في افادة التعليل وبين لا واجب اظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك للتاقتنى والزائدة كقوله عز وجل لتسلا يعلم اهل الكتاب وانما وجب اظهارها في ذلك كراهه اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناصبه حال من ان واظهارها مؤكدة لانه قد علم ان كلامه في الناصبة ثم أشار الى الثانى بقوله

(وان عدم • لافان اعلم مظهر أو مفعرا)

يعنى انه اذا عدم لا التى بعد ان جاز اضمار ان واظهارها وقد جاء في القرآن بالوجهين فقال اضمارها قوله تعالى وأمرنا بالذم لرب العالمين ومثال اظهارها قوله عز وجل وأمرت لان اكون اول المسلمين وتضمر أيضا جواز بعد عاطف على اسم خالص وسيأتى ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وان مفعول مقدم بأعمل ومضمر او مظهر احالان من الضمير المستتر في اعمل وأما اضمارها وجوباً في خمسة مواضع أشار الى الاول منها بقوله (و بعد نفي كان حتماً اضمرا) يعنى انه يجب اضمار ان بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند التجويد بين لام الجود وفهم منه ان الاضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذى قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكانه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان وفهم من قوله نفي كان ان الثانى لا يـكـون الـام أو ما لا يكون لن ولا لا لان لا نفيين الا المستقبل أو الحال وشمل كان التى بلاغظ الماضى كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ويكن المنى لم كقوله عز وجل لم يكن الله ليعفر لهم ولا ليهديهم لانها ماضية في الوجهين وبعد متعلق باضمرا وفي اضمرا ضمير يعود على ان المذكورة قبل وحتم حال من الضمير في اضمرا أو نعت لمصدر محذوف أى اضمرا حتماً ثم أشار الى الثانى فقال

(كذال بعد أو اذا يصلح في • موضعه حتى أو الا أن حتى)

يعنى انه يجب اضمار ان بعد أو التى بمعنى حتى أو الا وشمل قوله حتى التى بمعنى الى والتى بمعنى كي وفى الثانية خلاف مثاله بمعنى حتى التى بمعنى كي لادعوا لله أو يفرغى ومثاله بعد التى بمعنى الى لانظرنه أو يحى ومثاله بمعنى الا لقتان الكافرا أو يلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لان ذلك أو تقضين حتى وأن مبند أو خبره حتى وكذا وبعد واذا متعلقات بمعنى وحتى فاعل يصلح وأو المعطوف على حتى وفى متعلق يصلح والتقدير ان حتى تكفاه بعد كان المنفية أى وجوباً اذا يصلح فى موضعها الا وحتى التى بمعنى الى أو كي ثم أشار الى الثالث فقال

(وبعد حتى هكذا اضمار ان • حتم بكل حتى تسردا حزن)

يعنى ان الفعل المضارع اذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضرة وجوباً والمراد بجتى هنا حتى الحارة وفهم ذلك من كون ان مقدرة بعدها وان وما بعدها مقدرة بمصدر وهو فى موضع جر بها ولا يمكن

(قوله وقد تفتن بغيرها من حرف جر) فى بعض النسخ وقد يفتن بها حرف جر الخ وما فى الاصل احسن (قوله و بعد نفي كان) أى الناقصة (قوله مثاله بمعنى حتى التى بمعنى كي) أى مثال أو التى بمعنى حتى التى بمعنى كي (قوله ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة) أى التعليل والناصب والالاستثناء من الزمان أو الاحوال قال انضرب برن جابر الفرق بين أو التى بمعنى حتى أو التى بمعنى الا أن أو التى بمعنى حتى ما قبلها ينقضى شيئاً فشيئاً والتى بمعنى الا بـجـد لاف ذلك والفرق بين حتى التى بمعنى الى والتى بمعنى كي ان التى بمعنى الى ما بعدها نافية لما قبلها والتى بمعنى كي ما بعدها

أن يكون حرف ابتداء، لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جلة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك سرت حتى أدخل المدينة وجدحتي تسرداخرن فاضهار أن مبتدأ وحتم خبره وبعد متعلق بحتم وكذلك بكبدولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا يتصب باضهار أن بعد حتى مطلقا بل بشرط كونه مستقبلا نية على ذلك بقوله

(وتلوحني حالا أو مؤولا • به ارفعن وانصب المستقبلا)

يعني أن المضارع بعد حتى إذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال كقوله تعالى حتى يقول الرسول في قراءة نافع وجب رفعه وان كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله وتلوه مفعول مقدم بارفعن والمراد بالساو المضارع التالي للحتى وحالا أو مؤولا حالان من تلوه به متعلق بمجول والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل الى الرابع فقال

(وبعد فاجواب نفي أو طلب • محضين أن وسترا حتم نصب)

يعني أن أن تنصب واجبة الاضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين مثال النبي لا يقضى عليهم فميتوا وشمل الطلب سبعة أشياء الاول الامر نحو زرنى فاكرمك ومثله قول الراجز يا ناس سيري عنقا سيجا • الى سليمان فنسرت يحا الثاني النهى نحو لا تطعوا فيه فيجمل عليكم غضبي الثالث الدعاء كقول الشاعر رب وفتنى فلا عدل عن • سنن الماضين في خير سنن

الرابع الاستفهام كقول الشاعر

هل تعرفوني لباناقى فأرجوان • تقضى فيرند بعض الروح للجد

الخامس العرض كقوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما • قد حدثوك فإراه كن معه،

السادس التخصيص كقوله تعالى لولا أخرجتني الى أجل قريب فأصدق السابغ التبي كقوله تعالى باليتي كنت معهم فأفوز وأحترز بقوله محضين من النسق المطلق بالاثبات نحو ما أنت الانأنا قصدنا ومن الامر بامم الفعل نحو زال فسكرمك فالرفع في هذين ليس الا وان مبتدأ ونصب خبره وسترا حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد فاء في موضع الحال من مفعوله المهذوف وتقدير المفعول المهذوف نصب المضارع وستر يفضح السين وهو مصدر وستروا ما استر بكسر السين فهو ما يستتره والتقدير ان نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المحابها ما ذكرتم انتقل الى الخا من فقال (والواو كالفا ان تقدم مفهوم مع • كلاتنك جلد او تظهر الجرزع)

يعني ان الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب اضهار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط ان تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله ان تقدم مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلد او تظهر الجرزع أي لا تجتمع بين هذين وفهم منه أنها ان لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم ان أردت النهى عنها مجتمعين ومتفرقين وبالرفع ان أردت النهى عن الاول واستثنى الثاني أي وأنت تشرب اللبن وان تقدم شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان تقدم مفهوم مع فهي كالفاء والالف واللام في الفاء للعهدهي السابقة ثم أخذني بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

(وبعد غير النفي جزما عتمد • ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد)

يعني ان الفاء المتقدم ذكرها اذا حذف بعد غير النفي وقصد الجزاء الجزم الفعل الذي بعدها وفهم منه انه ان لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مر فوعا مثال الامر • فعا نيلك من ذكرى • وأمثلة ما تبقى مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزما مفعول باعتمد وان تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والجزاء قد قصد جلة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما

(قوله حتى أدخل المدينة)

حتى فيه غائبة وجدحتي تسرداخرن حتى فيه غائبة أو تعديلية وهو أظهر (قوله الثالث الدعاء) ومنه قوله تعالى ربنا اطمس على أمورهم الامية ومن الاستفهام قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومن التخصيص قولهم هلا أمرت تطاع (قوله لا تكن جلد او تظهر الجرزع) قال بعض أشياخنا صوابه لا تكن جلد او تظهر الجرزع اذ ما هي عنه لا يمكن النهى عنه بذلك ويمكن النهى عنه باعتبار التجلد الظاهر والباطن فكانه يقول لا تكن جلد في حالة واحدة وهي اظاهر بل فيه وفي الباطن تأمل (قوله وبعد غير النفي الخ) وأما النفي فليس له جواب مجزوم لانه يقضى عدم تحقق الوقوع كما يقضى الايجاب بتحقيقه فلا يجوز الفعل بعده كالأجزم في الايجاب

كان الطلب شاملا للامر وغيره مما تقدم وكان النهى داخل في ذلك والجزم فيه بعد اسقاط انفاء ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله

(وشرط جزم بعد نهى أن تضع • ان قبل لا دون تخالف بقع)

يعنى ان الجزم بعد النهى مشروط بصلاحيه وضع ان الشرطيه قبل لا الناقية نحو لا تدن من الاسد تلم لان التقدير ان لا تدن من الاسد تلم وفهم منه أنه ان لم يصلح وضع ان قبل لا لم يجزم الفعل نحو لا تدن من الاسد با كالم لا يصلح ان لا تدن من الاسد با كالم وشرط جزم مبتدأ وبعده متعلق بجزم أو شرط وأن تضع في موضع خبر المبتدأ وان مفعول بتضع وقيل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من ان ثم قال (والامر ان كان بغير افعال فلا • تنصب جوابه وجزمه اقبلا)

قد سبق ان شرط الطلب الذى ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء باضمار أن يكون محضاً وذلك بان يكون الامر بصيغة افعال كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو زال فتصيب خيرا ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وأجاز الكسائي التنصب فيه ما ولا شاهد معه • وأما الجزم بعدهما اذا حذف الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الاول مكانك تحمدي أو أوستري يحي لان مكانك بمعنى اثنى ومنه في الثاني قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم وقول عمر رضى الله عنه انى الله امر وفعل خيرا يا نبى عليه اذ معناه ليق الله امر وومعنى الآية الكريمة آمنوا وجاهدوا بغفر لكم والله أعلم والامر مبتدأ وان كان شرط وكان تامه بمعنى حصل والتقدير والامر ان حصل • وبغير متعلق بكان وفعال مضاق اليه • فلا تنصب انفاء جواب الشرط ولا ناهية وتنصب مجزوم به او جوابه مفعول بتنصب واقبلا فعمل أمر والالف فيه بدل من النون الخفيفة وجزمه مفعول باقبلا ثم قال (والفعل بعد الفاء في الرجاء تنصب • كتنصب ما الى التمنى ينتسب)

يعنى أن الفعل المضارع ينتصب بان بعد الفاء الواقعة جوابا للترجي كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمنى كما سبق وانما اتصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف اجاز التنصب الفراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله تعالى لعل أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطم بالنتصب في قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارا أى نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتسب الى التمنى متعلق ينتسب ثم قال (وان على اسم خالص فعل عطف • تنصبه أن ثابتا أو محذوف)

يعنى أن الفعل المضارع اذا عطف على اسم خالص انتصب بان ويجوز حينئذ اظهارها واضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كي فانها مثلها في جواز الاظهار والاضمار وفهم من قوله وان على اسم انه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وثم من قوله خالص انه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وشمل الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن الى بالنصب اهلمكت ويجوز اظهارها أن تقول لولا زيد وان يحسن الى اهلمكت والمصدر كقوله

وليس عبادة وتقرعيني • أحب الى من ليس الشفوف

لان المصدر اسم خاص اذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول وأطلق في قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله • لولا لوقع معتر فاضيه • وأو كقوله تعالى أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع وثم كقوله انى وتملى سليمان ثم أعقله • كالثور يضرب لماعان البقر وان شرط وخالص تمت لامه وفعل مفعول لم باسم فاعله بفعل مضمر بضمه عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وأن فاعل تنصبه وثابتا أو محذوف حالان من أن ثم قال

(قوله رجع الله ومفعول نصب محذوف اختصارا أى نصب المضارع) له له سبق فلم اذ لا يصح أن يقال والذلل بعد الفاء في الرجاء نصب المضارع (قوله وليس عبادة) البيت لامرأة معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما واجهها ميسون ولدت له ولدا وهو الذى قال فيه صلى الله عليه وسلم حين كان أبوه يحمله على فائقه رجل من أهل الجنة يحمل رجلا من أهل النار وهو اليزيد الذى قيل سيدنا الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله

(وشذ حذف أن ونصب في سوى • ما مر فاقبل منه ما عدل روى)

يعنى أن الفعل المضارع قد ينصب بان مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم  
خذ الص قبل بأخذك أى قبل أن بأخذك وكقوله

فلم أر مثلاً أخباسةً واحد • ونهت نفسى بعدما كدت أقفله

أى أن أفعله وحذف ان فاعل بشذ ونصب حذف معموله أى ونصب للفعل المضارع وفي سوى  
متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها  
ومنه متعلق باقبل وما مفعول باقبل وهى موصولة وعدل روى جملة صلة لما

عوامل الجزم

عوامل الجزم على قسمين أحدهما يجزم فعلاً واحداً والآخر يجزم فعلين وقد أشار الى الأول بقوله  
(بلاولام طال الباضع جزماً • فى الفعل هكذا يلزم)

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً الأول لانهية نحو لا تأخذ بلطيتى ومثلها فى الدعاء نحو  
ربنا لا تأخذنا فى الهموم ولا فى الهمزات والثانى لام الامر نحو ليقض الله لك الدين  
وفهم ذلك فى الحرفين أعنى لا واللام من قوله طال بالنالان الطلب شامل لجميع ما ذكر الثالث وهى  
حرف نفي فى الماضى تدخل على المضارع فتصرف معناه الى الماضى وقيل تدخل على الماضى فتصرف  
لفظه الى المضارع والمشهور الأول نحو لم يقم زيد الرابع لما هى مثل لم فيما ذكر الا ان الفعل بعد  
لما يتصل بزمان الحال نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم بخلاف لم فان ما بعدها قد يتصل وقد  
لا يتصل بوضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجز ما مفعول بضع وبلاوفى الفعل متعلقان بضع  
وطالبا حال من الضمير المستتر فى وضع وهانتيه وكذا و لم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول  
والقدير وضع جز ما يلزم للما مثل ما فعلت فى لا واللام ثم أشار الى القسم الثانى وهو ما يجزم فعلين فقال  
(واجزم بان ومن وما ومهما • اى متى ايان اين اذا وما حيثما فى)

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وهى أدوات شرط الأولى ان وهى حرف نحو قوله  
تعالى ان ينهوا يعقرولهم ما قد سلف الثانية من وهى تقع على من يعقل نحو من يعول - واولى جزبه  
الثالثة ما وهى تقع على ما لا يعقل نحو ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها الرابعة مهما  
وهى بمعنى ما نحو

وهما ما تكن عند امرئ من خليفة • ولو حالها تخفى على الناس تعلم

الخامسة أى وهى بحسب ما تضاف اليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو اياماً تفعل أفعلاً  
السادسة متى وهى ظرف زمان نحو

متى تأتانا لهم بنافى ديارنا • تجده طباجر لا و ناراً ناجها

السابعة ايان وهى ظرف زمان أيضاً نحو ايان تقم معك الثامنة أين وهى ظرف مكان نحو اين  
تجلس أجلس معك التاسعة اذما وهى حرف بمعنى ان العاشرة حيثما وهى ظرف مكان نحو حيثما  
تذهب اذهب معك الحادية عشرة أى وهى ظرف مكان نحو اى تجلس أجلس معك وفهم من تخيله  
بأدما وبحيثما أنها لا يجزم بها الا اذا اقترنا بما كالمثال وبان متعلق باجزم ومفعول اجزم محذوف  
اقتصاراً لانه انما أراد ان يختار هذه الأدوات جازمة ثم ان هذه الأدوات أعنى أدوات الشرط  
على قسمين حروف وأسماء والى ذلك أشار بقوله (وحرف اذما كان وباقى الأدوات أسماء) أما ان فلا  
خلاف فى انها حرف واما اذما فاشهور أنها حرف مثل ان ولذلك اقتصصر عليه وباقى الأدوات وهى  
ما عدا ان واذما وهى تسع كلمات كلها أسماء ومنها ظرف زمان ومنها ظرف مكان وقد  
بينت ذلك عند ذكرها فى البيت السابق واذما مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير واذما حرف كان

تعالى عنهم (قوله وشذ  
حذف أن) ومنه قراءة  
الحسن أغير الله تأمر وفى  
أعيد بالنصب (قوله لم)  
وقد تدخل عليها همزة  
الاستفهام لكنه يخرج  
الكلام معها عن  
الاستفهام والنفي ويصير  
معناه جل الخطاب على  
الاقرار بأمر قد استقر  
عنده ثبوته (قوله قد يتصل)  
ومن اتصاله بزمان الحال  
قوله تهنى ولم أكن بدعائك  
رب شقياً ومن عدم  
اتصاله قوله تعالى هل أتى  
على الانسان حسين من  
الدهر

وإنما شبهها بالان ان حرف باجماع وهي أم الباب اذ كل أداة مما تقدم تقدرها ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال

(فعلين يقتضين شرط قدا • يتلوا الجزاء وجوابا ومهما)

يعنى أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يعنى الأول شرطاً والثاني جزاء وفهم من قوله فعلين أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتى وفهم أيضاً من قوله فعلين يقتضين أى يطلبن أن الجزم في الفعلين هما وهو المشهور وفهم من قوله قدا ويتلوا الجزاء ان التمرط والجزاء جلتان لان الفعل يستلزم الفاعل وأن الجزاء لا يكون الامتأخرا والشرط لا يكون الامتقدا واذا ورد نحو أنت ظالم ان فعات فليس أنت ظالم جوابا مقدا بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضين النون وهو عائد على أدوات الشرط وفعلين مفعول يقتضين وشرط خبر مبتدا مضمرة أى أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أى منهما شرط ويتلوا الجزاء جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز زنه ب شرط على البدل من فعلين لان التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجمعة فراقبت الرباين زيدا وعمرا وساجدة مستأنفة وجوابا حال من الضمير في ومهما ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال

وماضيين أو مضارعين • تلهيما أو متخالفين

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا عني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو مضارعين نحو وان تبسد واماني أنفكم أو تخفوه بحاسبكم به الله والأول ماض والثاني مضارع نحو من كان يريد حرث الا شجرة تزدله في حرثه أو الأول مضارع والثاني ماض نحو قوله

من يكذب في بسئ كنت منه • كالشجي بين حلقة والوريد

ومعنى الماضى الواقع شرطا أو جوابا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبلي معنى ولذلك نقول ان قام زيد غداقت بعد غد وماضيين مفعول ثان بتلهم ما أى تجدهما أو مضارعين وأومتخالفين معطوفان على ماضيين فاما الماضى الواقع شرطا أو جزاء فهو في موضع جزم لانه مبنى لا يظهر فيه اعراب وأما جزم المضارع فلا اشكال فيه شرطا كان أو جزاء في الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع اذا كان جزاء والى ذلك أشار بقوله

(وبعد ماض رفع الجزاء احسن • ورفعه بعد مضارع وهن)

يعنى ان الشرط اذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير

وان آناه خليل يوم مسئلة • يقول لا تأنب مالى ولا حرم

وفهم من قوله حسن انه كثير ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن لانه على الأصل وقوله ورفعه بعد مضارع وهن أى ضعف كقوله

يا أفرع بن حابس يا أفرع • انك ان يهرع أخوك تصرع

وإنما حسن الرفع بعد الماضى لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضمف بعد المضارع لتأثير العامل في قول الشرط ورفعا مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والجزاء مفعول برفع وحسن خبر المبتدأ او بعد متعلق بحسن ولا يجوز أن يتعلق برفع لانه مصدر مقدر بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول وهن فعل ماض في موضع الخبر عن رفع وبعده متعلق بوهن واعلم أن الشرط لا يكون الا فعلا مضارعا أو ماضيا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعا أو ماضيا كما تقدم ويكون غير ذلك فنلزمه الفاء والى ذلك أشار بقوله

لم يكن شيا مذكورا (قوله)  
ولا يجوز أن يتعلق برفع  
حاصل اعرابه رحمه الله  
تعالى أنه لا يجوز أن يتعلق  
برفع لانه مصدر مقدر بان  
والفعل وهو لا يتقدم  
معموله عليه لكن كيف  
قدم معه والصفة المشبهة  
عليها بحث جعل بعد  
متعلقا بحسن مع انها لا  
تعمل في متقدم وعمل  
الصفة المشبهة والمصدر في  
الطرف وعديله بما يهيمان  
رائحة الفعل بالمشابهة  
بامم الفاعل والفعل فنفع  
أحدهما فقط ترجيح من غير

مرح

(واقرن بفاحتماجوابالوجعل • شرطالان أوغيرهالم يتجعل)

يعني ان جواب الشرط اذا لم يصلح جعله شرطاً رهو أن يكون غير مضارع أو ماضٍ وجب اقترانه بالفاء وفهم منه انه اذا صح جعله شرطاً لم يدخل الفاء في الجواب نحو ان يقم زيد قام عمرو أو يقم عمر وأولم يقم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطاً وشمل ما لا يصلح جعله شرطاً الجملة الاسمية مثبتة نحو ان قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد ومنفية بما أو ان أولن فان هذا كله لا يصح جعله شرطاً وبقامتهعلق باقرن وحقمانعت لمصدر محذوف تقديره قرنا حتماً وجواباً مفعول باقرن ولو جعل شرطاً وشرطاً مفعول ثانٍ يجعل وفي جعل ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو قائم على جواباً ولان متعلق بجعل ولم يتجعل جواباً لو هو شرطاً وجعل فتعدي الى واحد لان المطارع الذي هو جعل بمعنى صير يتعدي الى اثنين ومفعول بجعل محذوف تقديره لم يتجعل جواباً ثم اعلم ان الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يلحق باذا والى ذلك أشار بقوله

(وتختلف الفاء اذا المفاعله • كان تجرد اذا التام كإفاه)

يعني ان اذا التى للمفاعله تخالف الفاء أى تحل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لتشبهه اذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أو لا بل تقع بعد ما هو سبب فيها بعدها وذلك كقوله ان تجرد اذا التام كإفاه ومثله قوله عز وجل وان تصبهم سيئاً بما قدمتم أيديهم اذا هم يفتنون وفهم من قوله وتختلف انها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء واذا فاعل يتخلف وهى مضافة لاه فإجاءة أو الفاء مفعول مقدم على الفاعل وان تجرد شرط جوابه اذا وما بعدها والمكافأة المجازاة مصدر كإفاه أى جازيته ثم قال

(والفعل من بعد الجزاء ان يفتقر • بالفاء أو الواو بتثنية قن)

يعني اذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جازفيه ثلاثة أوجه الجزم والنصب والرفع ويعني بالفعل الفعل المضارع والجزاء ان يكون بالفعل المضارع الجزم وذلك كقولك ان يقم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر يجزم يذهب ونصبه ورفعه فالجزم على العطف على فعل الجزاء والنصب باضمار ان بعد الفاء أو الواو والرفع على الاستئناف مثال الفاء قوله عز وجل يحاسبكم به الله فيفة رملن يشاء قرئ في السبع بالجزم والرفع وقرئ في الشاذ بالنصب والواو كقول الشاعر

فان هلك أبو قافوس هلك • ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذي ناب عيش • أجب الظه وليس له سنم

يروي ونأخذ بالجزم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزاء ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلاً كان أو جملة خلافاً للشارح في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل فهو خير لكم ويكفر عنكم والفعل مبتدأ وأنه متحذوف أى الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون في الافعال الا في المعرب منها وهو المضارع وان يفتقر شرطاً وبالفاء متعلق يفتقر وقن خبر مبتدأ وتثنية متعلق بقمن ومعنى قن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير الفعل قن بتثنية ان يفتقر بكذا فهو قن الا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وهو قليل ويحتمل أن يكون قن خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط الا أن في هذا الوجه حذف الفاء من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر وفي بعض النسخ فتثنية بالفاء وهو مبتدأ وسوق الابتداء بالذكر دخول فاء الجواب عليه وقن خبر تثنية هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فان وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار اليه بقوله

(وجزم وانصب لفعل اثفا • أو واوان بالجمتين اكنفا)

١٥ بالمعنى (قوله من بعد  
الجزء) متعلق بفعل  
محذوف تقديره أعنى  
ولا يجوز أن يتعلق بفتقرن  
لان ما بعد أدوات الشرط  
لا يعمل فيما قبلها



يعنى ان المضارع اذا وقع بعد الفاء أو الواو بين شرط وجزاء، جاززمه بالنعطف على فعل الشرط ونصبه باضمار أن وانما يجوز فيه الرفع كما جاز في المتأخر لان الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء، وجزم مبتدأ أو أنصب معطوف عليه وسوق لا ابتداء بالانكسرة التفصيل وبفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لجزم فهو من باب التنازع واثر ظرف في موضع النعت لفعل وأو معطوف على فاء وان شرط وفعل الشرط اكتنفا وبالجملة متعلق باكتنفا واو اكتنفا مبنى للفعل وانضمير المستتر فيه عائد على فعل فان الجملة اكتنفتاه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(والشرط يقضى عن جواب قد علم • والعكس قد أتى ان المعنى فهم)

يعنى انه اذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو أنت ظالم ان فعلت بجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط أغنى عن الجواب كقوله

فطلقةا فاست لها بكف • والايبل مفرقن الحام

أى والاطلقةا محذوف فعل الشرط للعلم به وفهم من قوله علم انه ان لم يعلم واحد منهما لم يجوز الحذف وفهم من قوله قد أتى ان حذف الشرط أقل من حذف الجواب والشرط مبتدأ وخبره يقضى وعن جواب متعلق يقضى وقد علم في موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد أتى خبره وان شرطية والمعنى مفعول لم يسم فاعله بضمير يفهمه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(واحذف لى اجتماع شرط وقسم • جواب ما أنرت فهو ملزم)

يعنى اذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب الآخر من جملة ما استغنت بجواب المتقدمه فتقول اذا قدمت الشرط وأخرت القسم ان يقوم زيد والله أكرمه واذا قدمت القسم قلت والله ان قام زيد لا كرمه هذا الذى ذكره اذا لم يتقدم عليه أى معنى الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم عليها ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله

(وان تواليا وقبل ذخير • فالشرط رجع مطلقا، لا حذر)

وشمل قوله ذخير المبتدأ وما أصله المبتدأ كامم كان فتقول زيد والله ان يقوم أكرمه فاستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط وانما رجع الشرط وان كان متأخرا لانه عمدة الكلام والقسم توكيد للكلام وفهم من قوله رجع أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان يقوم لا كرمه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يترجى سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تنبيه لخصه الاستغناء عنه ولدى متعلق بالحذف ومعناه عند وجواب مفعول بالحذف وما موصولة وصلتها أخرت والله العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وان تواليا شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجملة في موضع الحال من الضمير في تواليا ولذلك دخلت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم رجع ومطلقا حال من الشرط وبلا متعلق برجع ثم قال

(ورجع رجع به قسم • شرط بلاذى خبر مقدم)

يعنى انه قد يترجى الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله ان يقوم زيد أكرمه ومنه قوله

ان منيت بناتى يوم معركة • لا تلفنا عن دماء القوم نتقل

وفهم من قوله ورعا ان ترجيع الشرط المتأخر دون تقديم ذى خبر قليل (تسكته) لهد كرا الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يحمله منه فانه ذكر حروفه مع حروف الجر فى باها و ذكر بعض أحكامه فى باب المبتدأ وفى باب ان وفى هذا الباب

• (فصل لو)

(قوله والشرط يقضى) اغناء الشرط عن الجواب مشروط بان يكون ما ضمنا وأما اذا كان مضارعا لجوابه غير معن بل يتوقف فيه على السماع الا للضرورة وأما اغناء الجواب عن الشرط فهو أيضا مشروط بان يكون الشرط بان المقرونة بلا (قوله ان الخ) فلام ان موطئة لقسم محذوف التقدير والله ان وان حرف شرط وجوابه لا تلفنا وهو مجزوم محذوف الياء وليس جوابا عن القسم بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ولوجاه على الكثير وهو اجابة القسم لتقدمه لقبيل لا تفينا باثبات

انما ذكر لوعقب هذا الباب لانها تكون شرطية كان ومع كونها حرف امتناع هي ايضا اشبهية  
 بادوات الشرط في احتياجها الى جواب ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف عن ومصدر به تبه  
 على مراده فقال (لوحرف شرطى في معنى) يعنى أن لو حرف شرط يدل على تمليق فعل بفعل قيام معنى  
 وتسمى لوهذه امتناعية لانها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو لو قام زيد لقام عمرو  
 فامتنع قيام عمرو ولا امتناع قيام زيد والماضى في هذا الباب على معناه من الماضى بخلافه في باب  
 أدوات الشرط فلذلك تقول لو قام زيد أو لا من أمس لا كرمته أمس وقد تدخل على المستقبل معنى  
 والى ذلك أشار بقوله (ويقل • ايلأوها مستقبلا لكن قبل) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن  
 ورد فوجب قوله ومن ذلك قوله عز وجل ولنجس الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا وشمل قوله  
 مستقبلا الماضى كالاتية الكرم والمضارع فى اللفظ نحو لو يقوم زيد غدا لا كرمته فلو مبتدأ  
 وحرف شرط خبره وفى متعلق بشرط وايلأوها فاعل يقبل وهو مصدر مضاف الى المفعول ومستقبلا  
 مفعول ثان وايلأوها تام قال (وهى فى الاختصاص بالفعل كان) يعنى انها تختص بالفعل كما تختص به  
 ان وفهم من تشبيهه لها بان أن الفاعل يليها ظاهرا ومضرا كما يلى ان فتقول لو زيد قام لا كرمته  
 فيكون زيد فاعلا بفعل مضمر بفسره قام كما تقول ان زيد قام فاكرمه ومنه قوله لو ذات سوارط لم تنى  
 ثم ان لو تخالف ان فى جواز وقوع ان المفتوحة المشددة بعدها والى ذلك أشار بقوله (لكن لو ان  
 بها قد تقترن) يعنى ان لو تخالف ان فى جواز وقوع ان بعدها كقوله تعالى ولو انهم صبروا وهو كثير  
 واختلف فى موضع أن بعدها فاقبل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لكن انما فى  
 موضع رفع باي ابتداء واظهر محذوف لاستدراكه بلسانك اذ لو كانت عند فاعلا بفعل محذوف لم يخرج  
 عن الاختصاص بالفعل فاندراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل ولو امس  
 لكن وأن مبتدأ وخبره قد تقترن وبها متعلق تقترن والجملة خبر لكن ثم قال

(وان مضارع تلاها صرفا • الى الماضى نحو لو ينى كنى)

يعنى أن لو يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه الى الماضى كقوله لو ينى كنى أى لو ينى كنى ومن  
 ذلك قوله لو يسمعون كما سمعت كلاهما • نحو العزة كما عرجوا  
 أى لو سمعوا وفهم منه ان لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هى الامتناعية لالو الشرطية لان  
 لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضى لاصالته فى الاستقبال بل يؤول معها الماضى  
 بالاستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمر بفسره تلاها صرفا جواب ان والى الماضى متعلق بصرف

﴿أما لو لا ولو لما﴾

انما ذكر هذه الاحرف هنا لانها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها الى جواب وبدأ منها بما فقال (اما  
 كهم • ايلأها من شئ) يعنى ان موضع اما صالح لهما يلى من شئ لان معناها كهمما يلى من شئ لان أما  
 حرف ومهما يلى من شئ اسم وفعل ومتعلقه ولما علم انها ثابت عماد كرمته على ما تجاب به فقال (وقا  
 • لتأولوا وجوابا لفاء) يعنى ان الفاء تدخل على تالى تاليتها نحو أما زيد فقامم والاصل مهمما يلى من شئ  
 فزيد قائم ولما حذف أداة الشرط وفعله وقامت أماما فقامم كرهوا أن تلى الفاء حرف الشرط فقد مورا  
 بعض الجملة الواقعة جوابا باصلاح اللفظ وفهم من قوله لتأولوا ان الفاء لا تلى أما وان لا يفصل بين  
 أما والفاء الا شئ واحد وشمل المستدأ نحو أما زيد فقامم والخبير نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى  
 فأما البتيم فلا تقهر والظرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أماى الدار فزيد قائم وأما مبتدأ  
 وخبره كهم ما يلى من شئ وقام مبتدأ وخبره ألقا وتلومته لى بالفاء ومعنى تلونال ووجوب ان نصب على  
 الحال من الضمير فى ألف وتجووز فى قوله وجوبها وانما ذلك فى الاكثر ولذا قال  
 (وحذف ذى العاقل فى نثر اذا • لم يلى قول معها قد نبذا)

الياء لانه مر فوع (قوله لو  
 حرف شرط) قال فى المعنى  
 أفضل تفسير للوفول من  
 قال حرف امتناع لا امتناع  
 وان العبارة المعتبرة قول  
 سيمويه رحمه الله حرف لما  
 سبق فوع غيره وقال ابن  
 مالك حرف يدل على انتفاء  
 نال يلزم لتبونه ثبوت ما هو  
 تالبه

يعني ان الفاء المهاب بها أما تحذف في النثر قليلا كقوله عليه الصلاة والسلام أما بعد ما بال قوم  
 بشرطون شر وطالبست في كتاب الله وفهم منه انه يكتب في النظم كقول الشاعر  
 • فاما القتال لا قتال لديكم • وفهم ايضا من قوله اذا لم يك قول معها قد نبذا أي طرح وكنتي به عن  
 الحذف انه يكتب أيضا كقوله عز وجل فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم أي يقال لهم أ كفرتم  
 وحذف مبتدأ وذی اسم اشارة والفاصلة له وقل خبر المبتدأ وفي ترتعلق بقل وكذلك اذا وقد نبذا  
 خبر يك ومعها متعلق بنبذ ثم ان لولا ولوما على نوعين أحدهما ان يكونا مختصين بالاسم والاخر ان  
 يكونا مختصين بالفعل وقد أشار الى الاول بقوله

(لولا ولوما يلزمان الابتداء • اذا امتناعا بوجود عقدا)

يعني ان لولا ولوما اذا عقدا أي ربطا امتناعا بوجوده يقال أيضا لوجوب فائمه ما يلزمان الابتداء يعني  
 المبتدأ والخبر نحو لولا زيد لا كرمته لولا ما عمر ولجئت وخبر المبتدأ بعدها واجب الحذف وقد تقدم في  
 باب الابتداء • فلول مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهما والابتداء مفعول يلزمان وامتناعا  
 مفعول بعقدا وبوجود متعلق بعقدا واذا امتعق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار  
 الى الاستعمال الثاني فقال (وهم) التحضيض (مز) يعني ان لولا ولوما معينز مما التحضيض أي يدلان  
 عليه كقوله تعالى لولا أنزل علينا الملائكة وقوله عز وجل لوما تأتينا بالملائكة وبشارك لولا ولوما في  
 التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله (وهلا • الألا) يعني ان هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما في  
 التحضيض نحو هلا تأتينا أو اتصل النصار الأتقبل علينا هذه الاحرف أعنى لولا ولوما وما بعدهما  
 مستوية في الاختصاص بالفعل والى ذلك أشار بقوله (وأوليتها الفعلا) أي اجعلها داخله على الفعل  
 وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضي نحو هلا أتيت وهو معنى المستقبل لانها تخلص الفعل  
 للاستقبال والتحضيض مفعول مجزوا أو ما بعده معطوف على الضمير فيهما ولم بعد الجار فيقول  
 وبه لان مذهبه عدم اشتراط ذلك وها في قوله وأوليتها عائدة على الاحرف الخمسة المذكورة  
 والفعل مفعول ثان ثم قال (وقد يليها اسم بفعل مظهر • علق أو ظاهرا مؤخر)

يعني ان هذه الاحرف الخمسة تدخل على الاسم على وجهين الاول ان يكون مفعول بفعل مظهر  
 وشمل نوعين أحدهما أن يكون مفسرا بالفعل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيد أ كرمته فيكون من  
 باب الاشتغال والاخر ان يضمه سياق الكلام كقوله

الأرحل اجزاه الله خيرا • يدل على محصلة تبييت

التقدير الأزوني والثاني أن يكون معمولا للفعل الذي يليه نحو هلا زيد اضربت واسم فاعل ييليم ما  
 وعلق في موضع الصفة لاسم و بفعل متعلق بعلق

❦ الاخبار بالذی والاف واللام ❦

الباء في قوله بالذی بباء السببية لا بباء التعميد به لانك اذا جعلتها باء التعميد يكون المعنى ان الذي به  
 يكون الاخبار وليس كذلك بل الاخبار يكون عن الذي بغيره ثم ان الاخبار يكون بالذی وفروعه  
 وبالاف واللام وقد أشار الى الاول فقال

(ما قبل أخبر عنه بالذی خبر • عن الذي مبتدأ قبل استقر)

(وماسواهما فوسطه صلة • عاندها خلف معطى التكلمه)

ذكر في هذين البيتين كيفية الاخبار بالذی يعني اذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة فاجعل ذلك الاسم  
 خبرا عن الذي المستقر مبتدأ مقدما وما سوى الذي والخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطا بين  
 الذي والخبر ويكون صلة للذي واجعل مكان الاسم المتزع من الجملة الذي جعلته خبرا عن الذي  
 ضميرا يعود من الصلة على الذي وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الخبر به عن الذي وصلتها قبل

(قوله الاخبار بالذی) كان  
 من حق المصنف رحمه الله  
 تعالى أن يزيد وفروعه كما  
 قاله المحاذي والاقـمـر  
 بقوله وبالذین والذین  
 واتى أخبر الا أن يكون  
 مراد حذف العاطف  
 والمعطوف

وعنه متعلق باخبر وكذلك بالذي وأخبر وما عمل فيه محكي بقيل وخبر خبر عن ما وعن الذي متعلق بخبر واستغرق موضع الحال من الذي ومبتدأ حال من الضمير المستكن في استغرق وقبل متعلق باستغرق والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لأنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعنى الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقرا قبل مبتدأ أو مافي البيت الثاني مبتدأ وهي أيضا موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم الخبر به وهي باقى الجملة وصلتها حواها والخبر فوسطه ويجوز أن تكون مامفعولة بفعل مضمر بفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء في فوسطه وعائدها مبتدأ وخبرها حذف ومعطى مضاف إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وعائدها وخبره في موضع الصلة لصلته ثم مثل صورة الاخبار بقوله (نحو الذي ضربته زيدنا • ضربت زيدا كان قادرا لما أخذنا)

يعنى انك اذا أردت الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا جعلت في أول كلامك الذي كاذ كركك وجعلت زيدا خبرا عن الذي وجعلت في موضع زيد ضميرا مطابقا له وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره عائدا على الموصول فصار بعدها العمل الذي ضربته زيد ونهيك بقوله فادرا لما أخذنا على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فتقول في الاخبار عن انما في ضربت من قولك ضربت زيد الذي ضرب زيد أو فاهم من اطلاقه ان الاخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أولك اقلت الذي هو أولك زيد أو من أيك اقلت الذي زيده أو أولك ثم ان الاخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكور بل يكون في المفرد والمثنى والمجوع وإلى ذلك أشار بقوله

(وبالذنين والذنين والتي • أخبرهم اصابوا فاق المثبت)

يعنى ان الخبر عنه اذا كان مثنى أو مجوعا أو مؤنثا جى بالموصول مطابقا له لأنه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه الصورة هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فاذا أخبرت عن الزيدين قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خائف الزيدين ضميرا بارزا وهو الالف العائد على اللذين واذا أخبرت عن العمرين قلت اللذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين واذا أخبرت عن رسالة التي بلغها الزيدان العمرين رسالة التي بالذنين متعلق باخبر ومر اعيان حال من الضمير المستتر في أخبر وفاق مفعول جى اعيان لما بين كيفية الاخبار صرح في شروطه فقال

(قبول تأخير وتبريما • أخبر عنه هاهنا قد حتما)

(كذا الغنى عنه باجنى أو • بمضمر شرط فراع مارعوا)

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط الأول أن يكون قابل التأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط الثاني أن يكون قابل التعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتبعية الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنى فلا يخبر عما يقع به الربط وعلى الضمير نحو زيد ضربته وامم الإشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الاخبار عن واحد منهما لانك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضمير اتي موضعه في خلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المفعول خلف الخبر عنه فان أعدته على المبتدأ بى الموصول بلا ضمير وان أعدته على الموصول بى المبتدأ بلا ضمير فامتنع الاخبار الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الاخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا موصوف دون صفتها لان ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر اذا لا يصلح أن يعمل ضمير المصدر وعمل المصدر ولا ان يوصف الضمير ولا يوصف به وقبول تأخير مبتدأ وتبريما معطوف على تأخير وقد حتما في موضع خبر المبتدأ ولما متعاقب محتم وكذلك ههنا موصولة وهي واقعة على الخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدأ وعنه متعاقب به وكذلك باجنى وشرط خبر المبتدأ

(قوله قبول تأخير) قال ابوصفيح يستغنى عن قبول التأخير بقوله وبمضمر اه (قوله كالحال والتبعية) لأنه يختص بالضمير وهو معرفة والحال والتبعية لا يكونان الا تكرسين ويجرور رب

وكذا متعلق بشرط وذا اشارة الى الشروط السابقة ثم انتقل الى الاخبار بأل فقال  
(وأخبروا هنا بأل عن بعض ما • يكون فيه الفعل قد تقدم)

يعنى أن الاخبار يكون بأل كما يكون بالذى لأن الاخبار بالذى يكون بالجملة الامعية والفعلية وفهم ذلك من اطلاقه هناك والاخبار بأل لا يكون الا بالجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدم ما لكل جملة تقدمها الفعل فهى فعلية وليس ذلك مطلعا بل بشرط أن يكون الفعل متعرفا الى ذلك أشار بقوله (ان صوغ صلة منه لآل) يعنى أن الجملة الفعلية التى يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفا ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لآل وهى الصفة الصريحة لما علم ان صلة آل لا تكون الاوصاف صريحة ولا يصح ذلك فى الفعل الذى لا يتصرف لانه لا يصاغ منه الوصف ثم أتى بمثال من ذلك فقال

(كصوغ واق من وفى الله البطل) فاذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك وفى الله البطل قلت الواق البطل الله ولوقيل لك أخبر عن البطل قلت الواقيه الله البطل والضمير فى وأخبروا عائد على النوى بين أو على العرب والاول أظهر لان أكثر مسائل الاخبار انما وضعها النحويون عمر بن القارن وهما نظرت مكان متعلق بأخبروا وبأل متعلق بأخبروا وكذلك عن وما موصولة واقعة على الاءاء المشتبهة عليها الجملة وصلتها يكون الى آخر البيت وان شرط وصوغ فاعل بصح وهو مصدر مضاف الى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لآل وكصوغ مصدر مضاف أيضا الى المفعول والمجوز عن قول محذوف ووقى الى آخر البيت محكى به والتقدير كصوغ واق من قولك وفى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان صغ فأخبر ثم قال

(وان يكن مارفعت صلة آل • ضمير غيرها أبين وانفصل)

يعنى ان الوصف الواقع صلة آل اذا رفع ضميرها يعود على غير آل وحب اظهاره كما ذاقه ل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيد اقلت الضارب أن ازيد الضمير العائد على آل وهو أنا ضمير غيرها فوجب اظهاره وفهم منه أن الضمير اذا كان لآل ووجب اتصاله كما ذاقه ل أخبر عن التاء من ضربت زيد اقلت الضارب زيدا أنانى الضارب ضمير مستتر وهو عائد على آل فلذلك وجب استتاره فى الوصف وان يكن شرط وما اسم يكن وهى موصولة واقعة على الضمير العائد على غير آل وصلتها رفعت وصلة آل فاعل رفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أى مارفته وضمير خبره يكن وأبين وانفصل جواب الشرط

• (العدد)

(ثلاثة بانشاء قبل للعشرة • فى عدما أحاده مذكر • فى الضمرد)

يعنى ان ألفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة اذا كان واحدا المعدود ذكرا لحقته التاء وان كان واحدا مؤنثا لم تحقه التاء فتقول ثلاثة رجال بانشاء لان واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير تاء لان واحد النسوة امرأة وهى مؤنثة واعلم أن مراده بقوله فى الضمرد المؤنث يعنى فى ضد المذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل وقل مضمحل معنى اذا كرر بانشاء متعلق بقل وللعشرة كذلك وفى عد كذلك وعد مصدر مضاف للمفعول وما موصولة واقعة على المعدود وأحاده مذكره جملة من مبتدأ وخبر صلة لما وفى الضممتعلق بجمرد ومفعول جمرد محذوف والتقدير سردها أى ألفاظ العدد من التاء ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لانه لا وجه له فى الاعراب ثم انتقل الى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة فقال

(والمعزاجر • جعابلفظة فى الاكثر)

يعنى ان تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة جمع قلة نحو ثلاثة آكلب وعشرة أجمال وثلاثة أبنق وعشرة أكاف وفهم من قوله فى الاكثر انه يميز قليلا بجمع الكثرة نحو ثلاثة قرو فان لم يسمع للاسم

الاجم اكثره . يز به نحو ثلاثة رجال والمميز مفعول باجر ووجعا حال منه . ولفظ متعلق بجمعا ثم قال (ومائة والالف للفرد اخصف) يعني ان مائة والفايضان الى مفرد فتقول مائة رجل والالف رجل وفهم من اطلاقه ان تنبيه الف ومائة وجههما كذلك نحو الف رجل والالف رجل وماتارجل وقد تصاف للمائة الى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله (ومائة بالجمع زرا قدر في) يعني ان مائة تصاف قليلا للجمع وأشار به الى قرأة حمزة والكسائي ثلاثمائة سنين باضافة مائة الى سنين ومائة والالف مفعول باضف وللفرد متعلق باضف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قدر في ورد في مبنى للمفعول أي تبع بالجمع وزرا حال من الضمير المستتر في ردف وانما تقدم الناظم مائة والفا على مادونهما من العددي الـ اـ عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجرورا بالاضافة وبعد ذلك رجوع الى الترتيب الطبيعي فقال

(وأحدا ذكر وصلته بعشر • مر كما فاصد معد ووذ كر)

يعني اذا قصدت المذكور قلت احد عشر بغير تا . واحد مفعول باذكر وبعشر متعلق وصلته ومر كما فاصد حالان من انفاعل المستتر في اذ كر فركا على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون مر كما حالان احد عشر فيكون اسم مفعول والاول اجد للمناسبة ثم قال (وقل لدى التائب احدى عشره) يعني انك اذا قصدت المؤنث قلت احدى عشره بسكون الشين وزيادة التاء فتقول احدى عشره امر آه هذه هي اللغة الفصحى ولغة تميم كمر الشين والى ذلك اشار بقوله (والثين في اعر تميم كمره) فتقول احدى عشره امر آه ولدى هنا بمعنى في واحدى عشره مفعول بقل مضمة منى اذ كر كما تقدم في قوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة والشين مبتدأ أو كمره مبتدأ ان خبره فيها والجملة خبر المبتدأ الاول وعن تميم . متعلق بماني الجرور من معنى الاستقرار ثم قال (ومع غير احد واحدى • مامعها مافعلت فافعلت قصدا) يعني ان مافعلت في عشره مع احد واحدى من اسقاط التاء في المذكر واثباتها في المؤنث افعله فيما فوقهما من غيرهما فعمل ذلك الهمد من اثني عشر واثني عشره الى تسعة عشر وتسعة عشره فتقول اثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا واثنا عشر امر آه وثلاث عشره امر آه ومع متعلق بافعل وما مفعول بافعل وهي موصولة واقعة على الحكم المجهول لعمرو وصلتها فاعلت ومعها متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعملته ولما ذكر حكم المجهز من المركب وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر انتقل الى حكم الصدر من ثلاثة الى تسعة فقال

(ولثلاثة وتسعة وما • بينهما ان ركبا مقدا)

يعني ان حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في الترتيب كحكمها في ما تقدم من أن التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشره امر آه الى تسعة عشر رجلا وتسعة عشره امر آه وما الاخير مبتدأ وهي موصولة واقعة على الحكم المنسوب لعشرة وقد صلتها ولثلاثة خبره وما الاولى موصولة معطوفة على تسعة وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من الفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذي قدم لثلاثة واخواتها من الحكم السابق مستقر له في التركيب وبق عليه حكم ما بين احد عشر وثلاثة عشر فاشارة اليه بقوله

(وأول عشرة اثني وعشرا • اثني اذا أنثى نشا وذكرا)

يعني انك تقول في تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر واثنا عشره فتصدق النون منهما وتجعل عشرة وعشر امكانه ثم بين انهما معا بان بقوله (والباغي الرفع وارفع بالالف) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع اثنا عشر واثنا عشره وفي الجر والنصب اثني عشر واثني عشره ففهم منه ان هذين الجزأين أعني اثنين واثنتين معا بان اعراب المثني وعشرة مفعول اول باول واثني مضم وحول ثان وعشر معطوف على عشرة واثني معطوف على اثني واثني مفعول مقدم بنشا وأوذكر معطوف على

وكم الخبرية (قوله وقول لدى التائب احدى عشره) قال أبو اسحق وانما جعل حكم العشرة مع التركيب عكس حكمها مع الافراد كراهة اجتماع تاءى تائب في نحو ثلاثة عشر كالم تجوعها في طلعات ونحوه ولا يلزم في احدى عشرة لان احدى العلامة ثين ألف والاخرى تاء فكان اختلاف لفظهما مسوغا لذلك كما في جراوات ونحوه اه بلفظه (قوله لدى) اذا كانت بمعنى في فانها تكتب بالياء واذا كانت بمعنى عند تكتب بالالف

انتهى وفيه رد الاول الى الاول والثاني الى الثاني وقصر تشالضرورة الوزن ويجوز ان يكون حذف  
 الهمزة من تشالاجتماعهم همزة أو ثم قال (والفخ في جزأى سواهما ألف) يعني ان ماسوى اثنين  
 واثنين من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر الجعز منه فيفتح الجعز في عشر وعشرة المذكورين  
 بعد اثنين واثنين والصدر والهجز من سوى اثنين واثنين فتقول احد عشر وثلاثة عشر بفتح  
 الجزأين معا وهما مبنيان معا أما الثاني فلتضعه معنى حرف اللطف وأما الاول فلتزل الهمزة منزلة  
 تاء التانيث والفتح مبتدأ وفي جزأى متعاق بالفتح وألف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى التمييز  
 فقال (وميز العشرين للتسعين • بواحد كار بعين عينا)

يعني ان تمييز العشرين وبابه الى التسعين مفرد نحو عشرين دينار أو تسعين غلاما وأربعين حينا أي  
 زمانا وفهم من قوله بواحد ان حكم التيسع على العشرين الى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد  
 وعشرون درهما وفهم منه انه لا يميز بجمع وفهم من المثال انه لا يكون الامنصوب باللام في التسعين  
 للغايبه فهي بمعنى الى ثم قال (وميز وامر كإتئل ما • ميز عشرون فسو بينهما)

يعني ان العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه وشمل قوله مر كإتئل ما أحد عشر وتسعة  
 عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسعة عشر امرأة  
 ومر كإتئل ما مفعول يميزوا والضمير فيه عائد على العرب وعمل متعاق يميزوا وما موصولة واقعة على التمييز  
 وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون فسو بينهما تميم  
 للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم قال (وان أضيف عدد مركب • يبق البناء محذوف يدعرب)

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما الا اثني عشر واثنى عشرة لان عشر فيهما بمنزلة  
 فون الاثنين ولذلك أعرب فاذا أضيف العدد المركب الى اسم بعده ففيه لغتان احدهما وهي  
 الفصحى بقاء البناء فتقول هذه أحد عشر ك وتسعة عشر زيد بالبناء في الجزأين وهي المنب عليها  
 بقوله يبق البناء الثانية بقاء آخر الصدر على البناء واعراب آخر الجعز فتقول هذه أحد عشر ك بضم  
 الراء على انه معرب ومررت باحد عشر ك بكسر الراء وهي المنب عليها بقوله ويحذفه ورب وفهم من  
 قد أتت اللغة قالبة وان أضيف شرط وجوابه يبق ويجوز ضبط يبقى بالألف على انه مر فوج لكون الشرط  
 ماضيا وبالغاف دون الالف على انه محذوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوغ الابتداء بجعز  
 التفصيل ثم قال (وصغ من اثنين فما فوق الى • عشرة كفاعل من فعلا)  
 (واختمه في التانيث بالتاومنى • ذكرت فإذ كفاعل بغير تاء)

يعني ان أسماء العددين اثنين الى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كإبصاغ من الافعال فان كان مذكرا  
 اكتفى به وان كان مؤنثا لحقه تاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول في المذكر ثمان وثالث  
 الى عاشور وفي المؤنث ثمانية وثالثة الى عاشرة وفهم من قوله من اثنين أن اسم الفاعل المذكر لا يصاغ  
 من أحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفه وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين  
 وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير من اثنين فما فوقها الى عشرة متعاق بصغ وكفاعل  
 مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزنا أو صيغة كوزن فاعل وحذف  
 صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر واعراب البيت  
 الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردا كإتقدم يستعمل مضافا فيضاف تارة  
 الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذي تحته وقد أشار الى الاول بقوله

(وان ترد بعض الذي منه بنى • تضاف اليه مثل بعض بين)

يعني ان اسم الفاعل من العدد اذا أضيف الى موافقه يجب اخاقتة اليه على معنى بعض فتقول ثاني  
 اثنين وثانية اثنين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط  
 وبعض مفعول يترد والذي واقع على العدد المضاف اليه اسم الفاعل وصلته بنى ومنه متعلق بنى

(قوله وصغ من اثنين) وهو  
 معاصي لأنه من قبيل  
 الاشتقاق من أسماء  
 الاجناس ويستثنى من  
 ذلك ما اذا أريد به معنى  
 فاعل فان له فعلا راجع  
 التصريح

والضهير العائد على الموصول الهاء في منه وفي بنى ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير وان تردد  
بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط واليه متعلق بتضف  
ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من  
المفعول المحذوف والتقدير تضف اليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أي في معناه وبين تقييد  
البيت لفصحة الاستغناء عنه ثم أشار إلى الثاني بقوله

(وان ترد جعل الاقل مثل ما • فوق فـمـكـمـ جاعل له احكام)

يعني انك اذا اردت باسم الفاعل من العدد ان يصير العدد الذي مشله تحته فاحكم له أي لاسم  
الفاعل بحكم جاعل فاذا كان بمعنى الماضي وجب اضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس واذا كان  
بمعنى الحال أو الالاسـتقبال جازي المضاف اليه النصب والجر فتقول هذا رابع ثلاثة ينصب ثلاثة  
وجرها وانما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيها على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في فاعل وزيادة  
وهو اسم الفاعل حقيقة لانهم فالوا ربعت الثلاثة اربهم بمعنى صيرتهم بنفسى اربعة وان ترد شرط  
وجعل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الاعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة  
والتقدير مثل ما فوقه أي العدد الادنى والفاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكام وله متعلق  
باحكام ثم قال (وان اردت مثل ثانی اثنين • مر كاجئ بتركيبين)

يعني انك اذا اردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما اردت ثانی اثنين من الاضافة على معنى  
بعض جئ بتركيبين فتقول هذا ثانی عشر اثني عشر وثانيه عشرة اثني عشرة إلى تاسع عشر تسعة  
عشر وتسعة عشرة تسع عشرة بأربعة ألفاظ كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فان التركيب  
يقضي البناء والمركب الاول مضاف الى المركب الثاني اضافة ثانی الى اثنين هذا هو الاصل ويجوز  
فيه وجهان آخران أشار إلى الاول منهما بقوله (أوفاعلا بجائيه أضف الى مركب بما تنوي بنى)  
يعني أو تضيف فاعلا بجائيه أي من التذكير والتأنيث الى المركب الثاني فيعرب الاول زوال  
التركيب وهو المراد بقوله بما تنوي بنى ثم أشار إلى الثاني بقوله (وشاع الاستغناء بحادي عشره  
ونحوه) يعني انه يحذف من المركب الاول العجز ومن المركب الثاني الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه  
بناؤها وهو المشهور وعراب الاول وبناء الثاني وعرابها وفهم من المثال ان عشر مبنى لفظه به  
فيتمثل الاول والثاني دون الثالث لاحتال أن يكون حادي مبنيا أو معر بالعدم الحركة فيه وفائدة  
التمثيل بحادي التنبيه على انه مقلوب وأصله واحد ونحوه أي حادي عشر فتقول حادي عشر وحادية  
عشرة إلى تاسع عشر وتسعة عشرة وان اردت شرط ومثل مفعول باردت ومر كاحال من مثل ويجوز  
أن يكون مر كالمفعول باردت ومثل ثانی اثنين نعمت لمركب فهو نعمت النكرة وتقدم عليها فانصب  
على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط وأوعاطفة جملة على جملة وفاعلا مفعول باضف بجائيه في  
موضع الصفة لفاعل والى مركب متعلق باضف وبما يتعلق ببني وفي في موضع الصفة لمركب ونحوه  
معطوف على حادي عشر ثم قال

(وقبل عشرين اذ كرا • وبابه الفاعل من لفظ العدد • بجائيه قبل واو يعقد)

يعني ان اسم الفاعل من العدد اذا ذكرا كرمع عشرين وبابه يعني العقود الـتسعين يذ كرمع بجائيه من  
التذكير والتأنيث قبل الواو فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وتسعة  
وتسعين وقيل متعلق باذ كرا والالف في اذ كرا بدل من فون التوكيد الخفيفة وبابه معطوف على  
عشرين والفاعل مفعول باذ كرا ومن لفظ بجائيه متعلقان أيضا باذ كرا

كم وكان وكذا

انما ذكر هذا الباب بعد العدد لان هذه الالفاظ كناية عن العدد ودب منها بحكم وهي على قسمين  
استفهامية وخبرية وقد أشار إلى الاول بقوله

(قوله بما تنوي بنى) يعني  
من الامراب من الرفع  
والنصب والخفض تقول  
هذا ثالث ثلاثة عشر ورايت  
ثالث ثلاثة عشر ومررت  
بثالث ثلاثة عشر وما أشبه  
ذلك (قوله قبل واو يعقد)  
جعله الازهرى في موضع  
الحال من الفاعل والتقدير  
واذ كرا الفاعل المصوغ  
من لفظ العدد بجائيه قبل  
عشرين وبابه حال كونه  
كاشاقبل واو يعقد في اللفظ  
به ادون غيرهما من حروف  
العطف ويحتمل أن يكون  
يعتمد مجزوما في جواب  
اذ كراه محتمرا (قوله  
كم) اسم وبنائها الشبهها  
بالحرف في الوضع السويطي  
في البهجة (قوله وكذا)  
انظر كلام المصنف وكلام  
سیدی المکرودي يظهر من  
كلامهما ان كذا يجزئ بجزءها  
بمعن وليس كذلك بل  
الاتفاق على انه لا يجزئ  
وانما الخلاف هل تجزئ كذا  
يجزئ بالاضافة أو لا يجزئ  
ذلك قولان المشهور فيه  
النصب



(ميز في الاستفهام كم بمثل ما • ميزت عشرين ككم مخصصا ماما)

يعني ان كم الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرون يعني بمفرد منصوب فتقول كم درهمما عندك وكم شخصاهما وفهم من قوله في الاستفهام انها تقدر بميزة الاستفهام والعدد فاذا اذات كم مخصصا ماما فتقدر به اعشرون مخصصا ام ثلاثون ام اقل ام اكثر ماما وفي الاستفهام متعلق يميز وكم مفعول يميز وما موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت به ويجوز ان تكون ماصدرية والتقدير ميز بمثل تمييز عشرين ثم قال

(وأجزان تجره من مضهرا • ان وليت كم حرف جر مظهر)

يعني ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره من مضهرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم فحذفت من وبق عملها وشمل قوله حرف جر ساخر وحرف الجر نحو على كم نوس ركبت والى كم مذهب انتميت وفي كم دار جلست ونحوها وفهم من قوله أجزان جره غير لازم فتقول بكم درهم اشتريت بالنصب وفهم منه أيضا انه يجوز اظهاره ن فتقول بكم من درهم اشتريت وان تجره في موضع نصب باجر والضمير في تجره عائد على التمييز ومن فاعل تجر ومضهرا حال من من وان وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى حكم الخبرية فقال (واستعملها بخبرها كعشره • أو مائة ككم رجال أو مره) يعني ان كم الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد فتعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعا نحو ككم رجال عندى وكم عبيد ملكك وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفردا نحو ككم امرأة عندى وكم عبد ملكك فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة ومرة لفظ في المراجعة نقلت فحقة الهمة الى الراء وحذفت الهزة ومعنى كم الخبرية بالدلالة على التكثير فاذا قلت كم غلام ملكك فعناها كثير من الغلمان ملكك وخبرها حال من الضمير المستتر في استعمالها والكافي متعلقة باستعمالها ومائة معطوف على عشرة ثم قال (ككم كائين وكذا) يعني ان كائين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار الى ميز الا ان تمييزها يخالف تمييز كم والى ذلك اشار بقوله (ويتنصب بتمييزين أو به صل من نصب) يعني ان تمييز كائين وكذا امام منصوب نحو كائين رجلا رأيت وكذا ارجل رأيت أو مجرورين نحو كائين من رجل رأيت الا ان النصب بعد كذا أكثر والحرف بين بعد كائين أكثر كقوله تعالى وكائين من آية وهو في القرآن كثير وكائين وكذا مبتدأ وخبره ككم ويتنصب جملة مستأنفة وذن إشارة الى كائين وكذا أو والتفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة اذا أول يتنصب بانصب فيكون التقدير انصب بتمييزين أو صل به من

الحكاية

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية الحكاية باى وعن وحكاية العلم بعد من وبد أبى فقال

(احل باى المنكور سئل • عنه بها في الوقف أو حين نصل)

في الحكاية باى لفتان احدها وهي الفصحى أن يحكى بها وصلا ورفعا من مذكور منكر ماله من اعراب وتذكير وتأنيت وافراد وتنسبة وجع تصحج موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلا أو امرأة غلامين وجاريتين وبنين وبنات آيا أو آية وأبين وأبين وأبين وآيات والآخرى أن يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيت فقط فقوله احل باى محتمل له والذى ينبغى أن يحمل عليه كلامه الاولى لتكونها أفصح ولذا كره ذلك بعدى من وما مفعول باحل وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها المنكور رأى ما ثبت المنكور وسئل في موضع الصفة للمنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهي الرابطة بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وها عائدة على أى وفي الوقف وحين متعلقان باحل ثم انتقل الى الحكاية بعم فقال

(قوله الحكاية) وحقيقتها هي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أوردته في الكلام (قوله أو صالح لوصفه) نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحج فيقال رجال صالحون وكذا اذ يصح نساء صالحات (قوله على الحروف) صوابه على الاحوال المعارضة له أى للمتكور وتقدر البيت احل باى في الوقف أو حين نصل الكلام الذى استقر لمنكور سئل عنه بها

(ووقفاً حلقاً المنكورين • والنون حركاً مطلقاً وأشباهن)

يعني أن من يحكى بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤل عنه المنكور من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما وتصبح الحركة في الافراد وذلك كقولك لمن قال قام رجل منوراً بـت رجلاً منا ومررت بـرجل مني وما مفعول بالحنو هي موصولة وصاتم المنكورين ومن متعلق بالحنو وقفا ماصدر منصوب على الحال من فاعل الحن المنسترو التون مفعول بحركاً ومطلقاً نعت لمصدر محذوف أي تحرك كما مطلقاً يعني بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حركاً هذا حكم حكاية المفرد المذكرو وأما المثني فقد أشار إليه بقوله (وقل منان ومنين بعدلى • الغان كابتين وسكن تعدل)

يعني أنك إذا قلت لي الغان كابتين وأردت حكاية هذين الاعمين قلت منان في حكاية الغان ومنين في حكاية ابنتين ولما لم يتمكن له النطق بسكون التون من منان ومنين في النظم اذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطقاً محمركين للضرورة ثم يسه على انه ما سا كان اذ لا يحكى بهما الاوقفا والوقف متضمن للسكون ومنان ومنين مفعول بقل والمراد قل هذين اللفظين والغان مبتدأ وخبره في المجرور قبله وكابتين نعت لالغان وهو على حذف القول والتقدير بقولك لي الغان وتعدل مجزوم في جواب الامر ثم انتقل الى حكاية المفرد المؤنث فقال (وقل لمن قال أنت بنت منه) يعني أنك تقول في حكاية من قال أنت بنت منه جاء ساكنه وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعه فها ثم انتقل الى تنبيه المؤنث فقال (والنون قبل تالمثني مسكنه) يعني انه يقال في حكاية تنبيه المؤنث منان بكسكين التون فتقول في حكاية جاءت امرأتان منان ورايت امرأتين ومررت بامرأتين منتين هذه هي اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله (والفتح نزل) يعني ان فتح النون نزل أي قابل فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان منتان بالفتح ومنه مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي قبله والنون مبتدأ وخبره مسكنه والجملة في موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنه والفتح نزل جملة من مبتدأ وخبره مسكنة ثم انتقل الى حكاية جمع المؤنث فقال (وصل اتاوا الالف • بمن باثرا بذوة كلف) يعني انك تريد في حكاية جمع المؤنث على النون من منه الغاواته فتقول لمن قال حلات نسوة منات ولن قال ذابذوة كلف منات باسكان التاء أيضاً ما علمت من أن من لا يحكى بها الا في الوقف والتاء مفعول وصل والالف معطوف على التاء وذاء مضاف اليه على حذف القول والتقدير باثركذا وكاف خبر ذوا ونسوة متعلق بكاف ويحتمل ان يكون اسماءه لا ماضياً ثم انتقل الى حكاية جمع المذكرة فقال (وقل منون ومنين مسكا • ان قبل جاقوم نعوم فطنا)

اذ قبل جاء قوم نعوم قلت في حكاية قوم المرفوع منون وفي حكاية قوم المجرور ومنين بسكون النون فيه مما أيضاً ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكا حال من الضمير المستكن في قل وفطنا نعت لقوم المجرور وهو جمع فطن ووزنه فطنا بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يهض أن يكون فطنا بضم الطاء لان منوعته مجرور ثم قال (وان نصل لفظ من لا يختلف) هذا تصريح بانهم من قوله ووقفاً فتقول من باقي في الاحوال كماها وقد جاء منون في ضرورة الشعر وعلى ذلك تنبيه بقوله (ونادر منون في نظم عرف) أشار به الى قول الشاعر

أقواناري فقلت منون أنتم • فقالوا الجن قلت عموظالما

وهو لتأبط شران تصل شرط وجوابه الجملة في قوله فلفظ من لا يختلف نادر خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف في موضع الصفة للنظم وفي نظم منعتي بنادر ثم انتقل الى النوع الثالث من الحكاية فقال (والعلم احكيته من بعدن) يعني ان العلم اذا مثل عنه بمن حكى اعرابه بعد هانقول لمن قال قام زيد من زيد ورايت زيدا من زيد امررت بزيدا من زيد برفع الاول ونصب الثاني بجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف واليه أشار بقوله (ان عربت من عاطفها اقترن) فاذا قيل

(قوله نعوم فطنا) قال في المصباح فطن للامر بظن من باب تعب وقتل فطنا فهو فطن والجمع فطن بضمين ولم يذكر جمعه على فعلا كما قال هذا الشارح لكن من حفظ جمعة على من لم يحفظ فاذا تبين ان له الجمعين المذكورين فيعين هنا جمعه على فعلا كما قال لانه لو جمع على مقابله لظهر اعرابه (قوله أقوا ناري) اخصمير في أقوا يرجع الى الجسن والشاهد في منون فان فيه شذوذين الاول الحلق الواو والنون بهما في الوصل والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة (قوله الجن) خبر مبتدأ محذوف أي نحن الجن وعموا أصله أنهم وما وظلاما نصب على الظرف وروي صباحا

(قوله علامة التأنيث ناء أو ألف) قال ابن غازي وجعلها بعضهم خسا فراد اليا في هذي ونفعلين والكسرة في نحو ضربت والحق ان تأنيثها من الصيغ ودل قوله ناء أو ألف على انها لا يجتمعان خلافا لابي عبيدة في علاقة قال أبو عثمان من قال علفا فالألف عنده للالحاق بياب جمع فإذ انزع اليا جعل الالف للتأنيث فهي مع اناء للالحاق ومع عدمها للتأنيث والها نظائر هي وبهامة انتهى (قوله رجلة) الذي عنده هذا الشارح (١٧٠) هو رجلة يفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة وأما رجلة يفتحهم فهو جمع رجل ويجمع رجل على رجلة بفتح الاء.

رأيت زيدا ومررت بزيدات ومن زيد بالرفع فيهما للدخول حرف العطف على من وقوله احكيه يربد جواز فان فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية وتفتح بنى تميم الرفع والعلم المفعول بفعل مضمر يفسره احكيه ومن بعد متعاق باحكيه ران عربت شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه

التأنيث

التأنيث فرع التسديد كبير ولذلك يحتاج الى علامة والى ذلك أشار بقوله (علامة التأنيث ناء أو ألف) فذكر للتأنيث علامتين ثم ان اناء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقصورة والى ذلك أشار بقوله (وفي أسام قدروا التاء كالكتف) يعني ان بعض الاسماء لا تكون ناء ظاهرة بل مقصورة وسواء كان لمن يعقل كهند أولم لا يعقل ككتف وعلامة مبتدأ وخبره ناء أو ألف والواو في قدروا عائدة على العرب أو على التحوين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار الى ما يعرف به التقدير فقال (ويعرف التقدير بالصغير • ونحوه كالرد في التصغير)

فالصغير نحو الكتف كما تعلم ان الكتف مؤنث لا إعادة ضمير المؤنث عليه ونحوه أي ونحو الضمير كالرد في التصغير نى كرد التاء في التصغير نحو هند في تصغير هند وكتيفة في تصغير كتف وما يعلم به التقدير أيضا اسم الإشارة نحو هذه هند وتلك كتف واعراب البيت واضح ثم ان ناء التأنيث لها فوائد وأصنافها الفارقة بين المؤنث والمذكر والمؤنث وتكون في الاسماء نحو رجل ورجلة وتفتاة وفي الصفات وهي أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة إلا انها لم تلحق ببعض الصفات والى ذلك أشار بقوله

(ولانلى فارقة فعولا • أصلا ولا المفعول والمفعيلا كذلك مفعول)

فذكر خمسة أوزان لانها التاء الفارقة الأولى فعول وقيدته بالاصل والمراد به اسم الفاعل فانه أصل لام المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور واحترز بقوله أصل من اسم المفعول فان ناء الفرق تلحقها نحو ركوب وركوبة لانه بمعنى من ركوب الثاني ففعال نحو رجل معطار وامرأة معطار الثالث مفعيل نحو مطير ومطيرة الرابع مفعول نحو معشم ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأولى لانها لا تكون أسماء مفاعيل وفاعل نى ضمير عائد على اناء فارقة حال من ذلك الضمير وفعولا مفعول نى وأصل حال من فعولا ولا المفعول والمفعيلا مطوفان على فعول ومفعول مبتدأ خبره كذلك وقد لحقت ناء الفرق بعض هذه الاوزان شذوذ والى ذلك أشار بقوله (ومائليه • نال الفرق من ذى شذوذ فيه) فالوعدوة وسكين ومسكينة وميقان وميقانة ومابتدأ وهى موصولة واقامة على الاوزان المذكورة وصلتها نائيه والضمير العائد على الموصول الهاء في نايه ونال الفرق فاعل بنايه وشذوذ فيه مبتدأ خبر في مرضع خبر ما ثم أشار الى الوزن الخامس فقال

(ومن فعيل كقتيل ان تبع • موصوفه غالباً التامتع)

يعنى ان فعيلا تمنع منه ناء الفرق في المؤنث في الغالب وفهم من قوله كقتيل أن يكون بمعنى مفعول لان قتيلا بمعنى مقتول فلو كان بمعنى فاعل للحمته التاء ونحو ظريف وظيفه وفهم من قوله ان تبع موصوفه انه ان لم يتبعه لحنه التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة للباس وشمل ما كان نعتا نحو رأيت

الانامى جمعه رجال وقد جمع قليلا على رجلة وزان عثرة حتى قالوا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء الأربعة وكأه جمع كم (قوله ولانلى فارقة فعولا أصلا ولا المفعول) وانما لم يدخل اناء الاصالية هنا لانها صفة لا تجرى على فعل ولا ناشئة بالمصادر المبيعة (قوله نحو ركوب وركوبة) وحلوه وحلوبة وأكول وأكولة بمعنى محلوبة ومركوبة وبور بما حذفوها فقولوا ركوب وحلوه مرادى (قوله معطار) قال ابن عقيل من عطرت المرأة اذا استعملت الطيب (قوله معشم) هو الذى لا يتبين عما يريد وهو ماء من شجاعته (قوله ميقانة) من اليقين يقال امرأة ميقانة أى كثيرة اليقين ورجل ميقان أى كثير اليقين (قوله ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه) غالباً اتنا تمنع) قال العلامة ابن غازي أن فى قوله التامتع عهدة اه

قال السيوطى عن ابن هشام ما علوا به من الابس فيما اذا حذف الموصوف نحو رأيت قتيلا وانت تريد المؤنث امرأة موجود اذا قلت رأيت صبورا وشكورا ونحو ذلك وليفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه فى فعيل بالقياس فالجيب سواء وان كان مستهدم السماع وهو الظاهر الاشكل اه قال ابن غازي عن ابي اسحق والفرق بين التاء آ كدفى الصفة لما ينبنى عليهما من الاحكام كالصرف والتصغير وغيرهما والله التوفيق اه منه

(قوله وألف التانيث ذات فصر الخ) اعلم ان الالف المقصورة اما ان تكون ثالثة او رابعة فصاعدا فان كانت ثالثة نحو عصافتي منقلبة عن أصل أو مجهولة الاصل كيبلى ومتى وعلى والى حكم باصاتها وان كانت رابعة (١٧١) أو خامسة أو سادسة فان قام الدليل على اصالتها زال اما ان

تكون في وزن من اوزان التانيث فلا يجزى او اما ان يسمع تنكير ما هي فيه أو لا فان سمع تنكير ما هي فيه فهي للالحاق نحو علقتى وقردي والافهى للتانيث نحو كرى وسلمى وغضى وان لم تكن في وزن من اوزان التانيث فان كانت رابعة أو خامسة نحو علقتى فهي للالحاق وان كانت سادسة فهي للتكثير نحو قعثرى اه من ابي عبد الله الصغبر رحمه الله (قوله -بارى ام طائر) ولم يرد فعلى صفة الاجماع نحو سكارى مرادى وقال الزبيدى جاء مفردا وحكى قولهم جل علادى (قوله الكفرى الخ) الكفرى والكفرى والكفرى والكفرى كان كافر وهو وعاء طلع الغل (قوله خليطى) وهو الامر العظيم الهيب للفكر يقع على المذكر والمؤنث (قوله عفرى) لاننى اله-قارب صغ من ابن عقيل قال ابن غازى عن ابي اسحق بن عيسىها نوادر كالفصاحات زعموا انه انما يسمع من اعرابى وقف على بعض امراء العراق فقال الفصحاء اصله لئن الله اى خذنى الفصاح قال انتعابى

امرأة فيلوماذ كرموصوفه قبله وان لم يكن معنا نحو هو يدقيل والحيتل دهن لعدم اللبس وفهم من قوله غالبان التاء تعلق مع استيفاء الشرط كقولهم صفة ذميمة وخصلة جيدة فائتاء مبتدأ وخبره تمتنع ومن فعيل متعلق بتمتنع وكنتيل في موضع الحال من فعيل وغالباحال من الضمير في تمتنع وان تبيع شرط وجوابه محذوف دلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى ألف التانيث فقال (وألّف التانيث ذات قصر • وذات مد نحو أنثى انثر) فقهها الى مقصورة ومدودة وأنثى انثر غراء فهو مثال للممدودة ومدكر الفراء انثر وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث وألف التانيث مبتدأ وذات قصر وذات مد خبر المبتدأ ثم بين الاوزان التى لطفها المقصورة فقال (والاشتهار في مبانى الاولى • بيديه وزن اربى والطولى) (ومرطى ووزن فعلى جمعا • أو مصدرا أو صفة كسبا) (وتكبارى سمى سبطرى • ذكرى وخثيى مع الكفرى • كذا لخليطى مع الشفارى) فذكر اثني عشر وزنا الاولى فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو اربى وهى الداهية الثانية فعلى بضم الفاء وسكون العين جمعا كان كهى أو صفة كجلى والطولى وهو صفة مؤنث الاطول أو مصدرا كرجى الثالث فعلى بفتح العين نحو رطى وهو نوع من المشى الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها الى جمع نحو قنلى وجرجى والى مصدر نحو دعوى والى صفة نحو شيبى الخامس فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو جبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو سهى للابل السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى لدوع من المشى الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو كرى مصدر ذكر التاسع فعلى بكسر الفاء وتشديد العين نحو خثيى مصدر حث العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفرى وهو وعاء انطلع الحامدى عشر فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو خليطى لاختلاط اثني عشر فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو شفارى اسم بنت وفهم من قوله والاشتهار انه قد جاء المؤنث بال التانيث المقصورة على غير هذه الاوزان وهو الذى نبه عليه بقوله (واعز لغير هذه استندارا) والمراد بالاولى ألف التانيث المقصورة والاشتهار مبتدأ ورفى متعلق به والاولى نعت لمحذوف تقديره الالف الاولى ويسبده الى آخر الكلام خبر المبتدأ وما خلا من هذه المشمل من حرف العطف فهو على تقديره ثم انتقل الى المدودة فقال (لمداها فعلا أو فعلا • مثلت العين وفعلا) (ثم فعلا فعلا فاعولا • وفاعلا فعلا فاعولا) (ومطلق العين فعلا وكذا • مطلق فاه فعلا أخذنا) فذكر لها سبعة عشر بناء الاول فعلا نحو جراب وجراب • الثانى فعلا وشمع قولها فعلا مثلت العين ثلاثه ابينية وهى مجموعة في اربعة فان فيه ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها الخامس فعلا نحو عفرى وهو حرملا لموضعين السادس فعلا بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصا بمعنى قصاص السابع فعلا بضم الفاء واللام نحو قسر فضاء لنوع من الجلاس الثامن فاعولا نحو عاشورا فى اليوم العاشر من المحرم التاسع فعلا بكسر العين نحو ناهى وهو حجر الربوع العاشر فعلا بكسر الفاء نحو كبرياء للتكبير الحامدى عشر مفعولا نحو مشبوخا بجماعة الشيوخ وقد شمل قوله ومطابق العين فعلا ثلاثة ابينية فعلا بحور اساءه يقال لا أدرى من اى البراساءه رأى الناس وفيه لاء نحو كثيرا فى بذر مفعولا نحو بوقا للعدزة والفاء مفتوحة فى الثلاثة فهذه اربعة عشر وزنا شمل قوله وكذا مطلق فاه فعلا أخذنا ثلاثة ابينية فعلا بفتح الفاء والعين نحو جفاء اسم موضع وفعلا بضم

والكلمة اذا سمعت من اعرابى واحدا لم تجعل أصلا لا حتم لالغاط وانكذبوا ايضا فلم يسمع منه الاعلى باب الملائكة وأوله بالجملة واللفظ لسانه (قوله كبرياء) هى الظلمة (قوله فى بذر) معروف وهو واحد البذور وهى حبوب صغار

(قوله سيرا) ابن عقيل  
سيرا لبرد فيه خطوط  
صفر والذي عند السبوطي  
انه اسم قذوب (قوله  
كالاسف) أى الحزن يقال  
أسف الرجل أسفا إذا حز  
(قوله فالجوى) الجوى  
من هسق أو حزن يقال  
جوى فلان فهو جوى (قوله  
دمية) وهى الصورة من  
العاج ونحوه قاله الجوهري  
وقال بعض شراح الالفة  
هى الصورة المصنوعة  
على صورة الانسان من  
الرخام والعاج ونحو ذلك  
(قوله كصدر الفعل الذى  
قد بدا • همز وصل)  
وكذلك مصدره هل ابتدئ  
بهمزة قطع كاعطى وأكرم  
وشبهه قال الشيخ أبو اسحق  
للشاطبي لو شاء أعم فائدة  
من هذا البيت لقال مثلا  
كصدر الفعل الذى قد بدا  
بزائد الهمز كاعطى وارتأى  
اه وقد ذكره ابن غازي  
في الخفاف ذوى الالفتاق  
في زوائد المراهج وفوائد  
أبي اسحق

الفاء وقع العين نحو عشر الالف الموضع وفعله بكسر الفاء وفتح العين نحو سيرا لثوب منخط فهذه  
سبعة عشر بناء وقد ذكر في الممدودة أبنية أخرى وانما اكتفى بهذه لثوبها الضمير في قوله لمدها  
عائد على ألف التأنيث وفعله مبتدأ وخبره في المحرور قبله وأفصلا معطوف على ففعله بحذف  
العاطف وثالث العين حال من أففعله وكذلك فعلا وما بعده من الابنية الى فعلا ومطلق العين  
حال من ففعله وفعله مبتدأ وخبره أخذ ومطلق فاه حال من الضمير المستتر في أخذ العائد على ففعله  
وكذا متعلق بأخذ

**المقصود والممدود**

المقصود هو الاسم الذى حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذى حرف اعرابه همزة قبلها  
ألف زائدة وبدأ بالالف وهو قياسى وغير قياسى وقد أشار الى الاول فقال

(إذا اسم استوجب من قبل الطرف • فقها وكان ذاتي كالاسف)  
(فلنظيره المعسل الآخر • ثبوت قصر قياس ظاهر)

يعنى أن الاسم المعتل الآخر اذا كان له نظير من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره كان ذلك الاسم  
المعتل مقصودا قياسا فالجوى مقصودا لان له نظير من الصحيح يستوجب الفتح وهو الألف اذ  
كل واحد منهما مصدر فعمل بكسر العين <sup>تحتل</sup> <sup>من</sup> اللام <sup>على</sup> من أن مصدر فعل اللام المكسور العين فعمل بفتح  
العين <sup>فاسم فاعل</sup> فعمل مضمر <sup>يستوجب</sup> <sup>من</sup> قبل متعلق <sup>لستوجب</sup> <sup>فعله</sup> فعول <sup>لستوجب</sup>  
(وذا نظيره خبر كان) والفاء تى قوله فلنظيره جواب اذا <sup>المعتل</sup> نعت <sup>نظيره</sup> <sup>ثبوت</sup> مبتدأ وخبره  
(لنظيره) ثم تى بمثلين منه فقال

• (كفعل وفعل في جمع ما • كفعله وفعله نحو الدما)

يعنى ان فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها جمعان لفعله وفعله مقصوران قياسا مثال فعل لينة ولحن  
ونظيره من الصحيح قربة وقرب ومثال فعل دمية ودوى ونظيره من الصحيح قربة وقرب وعرفه وغرف  
واعراب البيت واضح ثم انتقل الى الممدود فقال

(وما استحق قبل آخر ألف • فالمدى نظيره حتماعرف)

يعنى ان الاسم الصحيح اذا استحق الالف قبل آخره فان نظيره من المعتل الآخر ومدى قياسا باسم مثل  
لذلك بقوله

(كصدر الفعل الذى قد بدا • همز وصل كارعوى وكارتأى)

مصدر رارعوى وارتأى ارضوا وارتأوا لان نظيره من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفا  
نحو آخر حارارا واقتدرا اقتدرا ما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الصحيح المستحق للالف قبل  
الآخر واستحق صلتها وألف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الالف عن لغة ربيعة وقبل متعلق  
باستحق والمبتدأ وخبره عرف وفى نظيره متعلق بعرف وحة حال من الضمير فى عرف واعراب  
البيت الآخر واضح ثم انتقل الى غير القياسى من النوعين فقال

(والعادم النظر ذاقصروذا • مد ينقل كالجاو كالمذا)

يعنى ان ما كان من المعتل الآخر ولا نظيره من الآخر لم يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور واما  
كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد فى نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضا مد وما عاود وما عاود مثل  
المقصود والجاو هو الفعل والثانى بالمذا وهو التعل وقصره ضرورة والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل  
مضاف الى المفعول وينقل خبره المبتدأ والتقدير والعادم النظر ثابت ينقل وذاقصروذا مد حالان  
من الضمير المستتر فى الخبر ثم قال

(وقصردى المداضطرارا جمع • عليه والعكس بخاف نعم)

يعنى ان الفجورين اتفقوا على قصر الممدود فى ضرورة الشعر واختلافوا فى مدا المقصور والمنع مذهب  
البصر بين الجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر

(قوله كيفية تشبيه المقصور والمدود وجمعهما نصيبا) قال ابن غازي مانصه تناولت الترجمة المدود ولم يذكر جمع المدود جمعاً على حد المنقح ولابد كرتيبة المقصور وحكمه رد المحذوف في نحو فاض وغازوفي نحو أوح وأب ورحم وعدم رده في نحو ياء (قوله ملهبي) مصدر أو مكان أو زمان من اللهوكذا ذكر بعضهم والذي اقتصر عليه الجوهري (١٧٣) كونه اسماً لما يهسى به فهو ضد غيره الثلاثة (قوله والجامد) قال المرادي الجامد هاهنا

ليلي ومالبي ولم أر مثلاً • بين السماء والأرض ذات عقاص  
ومن مد المقصور قوله والمره بيليه بلا السربال • تعاقب الأهلل بعد الأهلل  
وقصر مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول وجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بجمع واضطرار المفعول  
له وهو تعليل لقصر والعكس مبتدأ وخبره يقع ويجوز متعلق يقع  
• (كيفية تشبيه المقصور والمدود وجمعهما نصيبا) •  
انما اقتصر على تشبيهه ما ذكر وجهه لوضوح تشبيه غيره وجهه وبدأ بتشبيه المقصور فقال  
(أتم مقصورتي اجعله يا • ان كان عن ثلاثه مرتباً)  
يعني ان الالف الرابعة قفا فوق قلب في التشبيه ياء وشمل ذلك الالف الرابعة نحو ملهبي والخامسة  
نحو مننبي والسادسة نحو مستدعي فقول فيها ملهبان ومننبيان ومستدعيان وأتم مفعول بفعل  
مضمر يفسره اجعله والها في اجعله مفعول أول ويامفعول ثان وثبت في موضع انصفه المقصور  
والضهير العائد على الموصوف محذوف تقديره تنبيه وان كان شرط محذوف الجواب له لانه ما قبله  
عليه وأما الالف الثالثة فبها تفصيل أشار إليه بقوله  
(كذا الذي البأصله نحو النقي • والجامد الذي أميل كتي)  
الإشارة بقوله كذا الى الحكم السابق في الالف الرابعة قفا فوق وهو قلب ياء يعني ان ما كانت فيه  
الالف الثالثة منقلبة عن ياء والالف الثالثة المجهولة الاصل التي سمعت فيها الامالة مثل ما تقدم في  
وجوب قلبها ياء يقال المنقلبة عن ياء فتى وفتيان ومثال المجهولة الاصل اني سمعت فيها الامالة مني  
سمعي بها فتقول في تشبيهاً متبيان وفهم منه ان ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب ألفه  
ياء بل واو الاثناث وقد صرح بهذا المفهوم فقال (في غير ذات قلب وارا الالف) أي في غير ذات من  
الثلاثي تعاقب الالف واو اذا اشارة الى جميع ما تعاقب الالف فيه ياء وشمل قوله في غير ذات المنقلبة  
عن واو نحو رحا ورحوان والمجهولة نحو الواعلي مسمي بهما ثم قال (رأوها ما كان قبل قداً ألف) أي  
وأول هذه الحرف المنقلبة عن الالف الذي قد ألف قبل يعني علامة التشبيه وهي ألف ونون في  
الرفع وياء ونون في النصب والجر وقوله كذا الذي الذي مبتدأ وصاته الجملة الاسمية من قوله البيا  
أصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذي والذي أميل صفة للجامد وفي غير متعلق بقلب وارا  
مفعول ثان يتعاقب والالف هو المفعول الاول وما مفعول ثان بأولها ومفعول الاول ها واصله ما كان  
وقد ألف في موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل الى تشبيه المدود فقال (وما كصراه بواو  
ثانياً) يعني ان ما ألفه للتأنيث نحو كصراه وكصراه وان وكصراه وان وكصراه وان قلب فيه الهمزة واو افي  
التثنية وقوله (نحو علبا، كسا، وحياء بواو وهمز) يعني انه يجوز قلب الهمزة واو ابقاؤها همزة  
في ما كانت همزة للالفاظ نحو علبا، او منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو كسا، والمنقلبة  
عن ياء نحو حيا، فقول علبا، وان وعلبا، ان وكسا، ان وكسا، ان وحياء وان وحياء ان ولم يبق من أنواع  
المدود غير ما همزته أصلية وقد أشار الى حكمها بقوله (وغير ما ذكره صحيح) وذلك نحو قرا، وروضاء  
فقول في تشبيهاً ما قرآن وروضاء ان ثم قال (وما شذ على نقل قصر) يعني ان ما أتى على خلاف ما ذكر  
في تشبيه المقصور والمدود بقصر على السماع أي لا يقاس عليه فحاشد في تشبيه المقصور وقواهم

قال المرادي الجامد هاهنا  
ما لم يعرف له اشتقاق (قوله  
كتي) جعل المنكودي  
ألف منتي ولدي وعلى  
مجهولة الاصل وليس كذلك  
بل الالف في الثلاثة  
أصلية لم تقلب عن شيء  
والمجهولة الاصل هي نحو  
الداها لكن قال المرادي  
عبر بعضهم عن الاصلية  
بالمجهولة اه والمراد  
بالالف الاصلية هي كل  
ألف في حرف أو شبهه  
ومجهولة الاصل نحو الدا  
وهو اللها وفان ألفه لا بدري  
هل هي عن واو أو ياء لان  
الالف في اثلا في العرب  
لا تكون المنقلبة عن  
أحدهما اهن المرادي  
(قوله في غير ذات قلب وارا  
الالف) راعي معنى ما ذكر  
ولذا أفرد وقال ذا  
والافاصواب ان بقول  
ذي أو هـ ذه أو تلك بلفظ  
يقضي الجميع ان تقدم  
ثلاثة أشياء ما كانت  
الالف فيه رابعة قفا فوق  
وما الالف فيه مبدلة عن  
ياء والجامد الذي أميل  
(قوله وأولها) على حذف  
مضاف والضهير عائد على  
الالف أي وأول بدلها أي  
دل الالف وهو الواو والياء  
(قوله أي وأول هـ ذه

الحرف) الصواب أن يقول هذين الحرفين اذ ليس معنا الا الواو والياء فقط اذ هما المنقلبتان عن الالف ليس الا في جواب عنه بان  
أقل الجمع اثنان أو جهة ما بعبارة ارتكاز الالفاظ والمواضع (قوله ونحو علبا،) ملحق بقراطس وهو الكعك الذي يكتب فيه  
ومنه قوله تعالى ولولولا عبدك كتابي قراطس واعلبا، عصب العتي وجماعا بان بينهما ما ثبت العرق وان شئت قلت عليا لان لها  
همزة ملحقه والجمع اله لا بي صح من الجوهري (قوله وحياء) الجيا بالمد الاستعجاب وبالضمر رحم اشارة قاله الاصحى (قوله نحو قرا،)

يقال رجل قرأه اذا كان حـ من القراءة وكثيرها ورجل وضاء اذا كان وضى الوجه وهما فردان (قوله خوزلان) نوع من المشي فان قيل ما الفرق بين ألف التأنيث المقصورة في أنها قلب ياء في التثنية وبين الممدودة في أنها قلب واو ايمه فالجواب ان الممدودة انما قلبت واو اللعل على ياء انصب لوزيد ياء في النسب لا يلى الاجتماع ثلاث ياءات فحركات التثنية على انصب ويرد عليه انه لم لا يقال بنظير ذلك في الصورة فاذا عرف الفرق أن يقال فقلت المقصورة ياء في التثنية لان الالف محالة الا لا ياتسبها الا الياء بخلاف الممدودة وانه لا قابل بامانها الا ترى انه يقولون في لامالة أن تعو بانقصة نحو الكسرة وبالف نحو الياه (قوله وان جمعه بناء وألف) قال ابن غازى عن أبي (١٧٤) اسحق كان حقه ان يزيد هنا وفي باب المعرب والمبني مثلاً وقده في ذى التاء نحو ذكرى

• ودرهم مصغر وصحراه  
• وزينب ووصف غير  
لعاقل • وغير ذام لم للعاقل  
أى اجعل على الجميع بالالف  
والتاء فاسما فمما فيه التاء  
مطلقا الأمرأة وأمة وشفة  
وشاة استغناء بتكسرها  
وتحجها وفي المؤنث باف  
المقصورة كذكرى  
لا فعلى فعلان وفي مصغر  
مالا يعقل كدرهم مات وفي  
المؤنث بالالف الممدودة  
ككسرا لا فعلا • أفعال وفي  
العلم المؤنث الدال كهند  
وزينب وفي الوصف  
المد كزغير العاقل نحو  
أيامها ودات اه (قوله  
تخوذف منه التاء) وحذفت  
الاولى التي كانت في المفرد  
ولم تحذف الثانية لان  
الاولى تدل على التأنيث  
فقط فكانت اولى بالحذف  
بخلاف الثانية فانها لما  
كانت تدل على التأنيث  
والجمع بقيت لا جعل  
القائدين (قوله ان ساكن  
العين مؤنثا بدا) قال  
الامام ابن غازى عن أبي  
اسحق قوله مؤنثا غير

مدراوان بقلب الالف الرابعة او او خوزلان بمعنى الانب ورضبان في تثنية رضا بقلب الالف ياء  
وأصلها واو وعما شذ في تثنية الممدود جران والاصل جراوان وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها  
ككسرا ووثيا في موضع خبر ما روي او متعلق بشئ ونحو عليا مبتدأ وكسا وجيا مطوفان على علماء  
بحذف العاطف وقصر خبر ضرورة وخبر المبتدأ او او وهى روع غير مفعول مقدم بهجج وما مبتدأ وهى  
موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقدم مرثم انتقل الى جمع المقصور فقال  
(واحذف من المقصور في جمع على • حذ المتنى ما به تكلمة)

يعنى انك اذا جعلت الاسم المقصور والجمع الذى على حـ المتنى وهو جمع المذكر السالم حذفت  
ما تكمل به وهو الالف وبسبب حذفتها لتقاء الساكنين لان الالف ساكنة وواو الجمع ساكنة فاذا  
حذفت الالف لتقاء الساكنين اقيمت الفتحة التي قبلها التلذ ليمها والى ذلك أشار بقوله (والفتح  
أبق مشعرا بحذف) فتقول في نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعا وموسين ومصطفين  
انصبوا جراوان المقصور وفي جمع متعلقان بالحذف وعلى حـ في موضع الصفة لجمع وما مفعول  
بالحذف وهى موصولة واقعة على الف المقصور وصلتها تكلمة والهاو في بـ عائدة على الموصول  
والضمير المستتر في تكلمة لا عائد على الموصول ثم انتقل الى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال  
(وان جمعه بناء وألف) فالالف اقلب فلف في التثنية) ففهم منه انها اذا كانت رابعة فصاعدا أو  
ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة جمعت امامتها قلبت ياء وان كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم  
تسمع امامتها قلبت واو فان كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار اليه بقوله (وتأذى لنا الزمن  
تعبه) يعنى ان ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء لايجمع بين تاءى التأنيث فتقول في قناة  
وقناة قنيتان وقنوات وان جمعه شرط وبنائه متعلق بجمعت والتاء جواب الشرط والالف مفعول  
مقدم باقرب وقلها مصدر مضاف الى المفعول وفي التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بالرس  
وتحجبه مفعول ثان ثم قال

(والسالم العين الثلاثى اما أنزل • اتباع عين فاه بما شكل • ان ساكن العين مؤنثا بدا)  
يعنى ان ما جمع بالالف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جازا اتباع عينه  
بقائه في الحركة فتقح عنينه ان كانت التاء مفتوحة وتضم ان كانت مضمومة وتكسر ان كانت  
مكسورة والشرط المذكور خمسة الاول ان يكون سالم العين واحترز به من شيتين أحدهما المضعف  
نحو حنك وحنك وحنك والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دار وما أوله مضموم نحو حوزة وما  
أوله مكسور نحو دجحة وما أوله مفتوح نحو حوزة وينتصه فلا يتبع شئ من ذلك الا ما زله مفتوح  
فان فيه لغتين على ما سيذكره الثاني ان يكون ثلاثيا واحترز به من الزاد على الثلاثة فلا يغير

يحتاج اليه وانما هو شرط في جوارا لجمع بالالف والتاء لكن لما لم يتكلم على شرط الجمع ذكر التأنيث الذى الثالث  
اليه مرجع هذا الجمع وهذا ضعيف اه (قوله جان) عبر بالجواز في محل التفصيل والحق ما عبر به ابن هشام فان الفاء اذا فتحت يجب  
الاتباع واذا ضمت أو كسرت يجوز انظره وهو ادرجه الله بالجواز قابل المنع الصادق بالوجوب وغيره وعليه فلا اعتراض (قوله  
حنة) الجنة ما يتبقى به وهو انترس ومنه قوله تعالى اتخذوا ايمانهم حنة (قوله حنة) الجنة بكسر الحيم بمعنى الجنون ويعنى الجن (قوله  
نحو دار) تمثيله رحمه الله بدار لا يحسن لانه لا يجمع بالالف والتاء بل الصواب ان يمثله بداره باناء فانظره (قوله دجحة) الازهرى الدجحة  
المطر الذى لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة

(قوله رجعل) اسم امرأه وهو يضم الجيم وسكون الميم (قوله والسالم مفعول بفعل مضمر بفسره أول) مهوبل هو مفعول مقدم بائل خاصة وأما جعله من باب الاشتغال فلا يجوز لأن شروط الاشتغال ليست متوفرة (١٧٥) من معاصمنا ومحورنا

الكلام للشيخ خالد زيادة  
بيان فراجعه (قوله نحو  
ذروة ذروة البعير سنامه  
وذروها شئ اعلاه (قوله  
وزيه) يضم الزاي المجهمة  
وسكون الباء الموحدة  
وابناء المشناة من أسفل وهي

الثالث ان يكون اسمها واحدا تبرز به من الصفة نحو صفة وسهلة فانه لا يثبت هذه الشروط الثلاثة  
فهو مة من قوله والسالم العين الثلاثي اسمها الرابع ان يكون ساكن العين واحترز به من الحركة  
العين نحو صخرة الخامس ان يكون مؤنثا واحترز به من نحو بكر فانه لا يجيء بالالف والتاء وهذا ان  
الشرطان مفهومان من قوله ان ساكن العين ونشأوا لافرق في ذلك بين ذى التاء والمجرد منها  
والى ذلك أشار بقوله (بختما تاء أو مجردا) وفهم من الشروط ان مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو  
قصمه وسدره وغرفة وثلاثة مجردة نحو عدوه ونحوه وجمع ذلك بحرف زيهه الاتباع فتقول  
قصمات وسدرات وغرفات وودعات وهذات وجلات والسالم مفعول بفعل مضمر بفسره أول وهو  
اسم فاعل مضاف الى فاه معنى والثلاثي نعمت للسالم واسما حال من الثلاثي أو من السالم الرابع  
مفعول بائل وهو مصدر مضاف الى المفعول وفاه مفعول ثانى بانواع وبما تعلق بانواع وان شرط  
وساكن العين ومؤنثا حالان من الضمير المستتر في بدا العائد على اسم وكذلك محتمما ومجردا حالان  
أيضا من اسم ثم اعلم ان الفتح الفاء من ذلك ليس فيه الا الاتباع كما ذكره وأما المعهوم الفاء  
والمكسور هاء فيجوز فيها وجهان آخران أشار اليهما بقوله

(وسكن التالي غير الفتح أو • خففه بالفتح فكلا قدر ووا)

يعنى انه يجوز فيما كانت عينه نالمة غير الفتح ووجهان زائدان على الاتباع وهما السكون والفتح  
وشمل التالي غير الفتح التالي الصم نحو غرفة واسأل الكسر نحو هند فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة  
أوجه الاتباع كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات باضم اتباع الحركة ففاء وغرفات بالسكون  
تخفيفا وغرفات بالفتح تخفيفا أيضا وفي نحو هند هذات بالكسر اتباعا وهذات بالسكون  
وهذات بالفتح وكذلك في سائرهما وفهم منه ان التالي الفتح لا يجوز فيه الا الاتباع كما سبق والتالي  
مفعول ساكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير الفتح على انه مفعول بالتالي بالكسر على انه مضاف  
اليه التالي وأو خففه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بخفف وكلا منصوب بروا ثم استثنى من  
التالي غير الفتح نوعين ما كان على فعلته بكسر الفاء ولا مة واروعى فعلته ضم الفاء ولا مة يا فقال  
(ومنعوا الاتباع نحو ذروه وزيه) يعنى انه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع فلا يقال في  
ذروة ذروات ولا في زيه زيات لتقل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة ثم به على انه قد منع في  
فعله بكسر التاء بحالهما والاتباع شذوذ فقال (وشذ كسر جروة) يعنى شذ كسر جمع جروة  
والضمة في ومنعوا عائد على العرب واتباع مفعول عنه وهو مصدر مضاف الى المفعول وزيه  
معطوف على ذروة وكسر فاعل بشذو كسر مضاف اليه وهو على حذف مضاف التقدير اتباع جمع  
نحو ذروة ثم قال (ونادر أزدوا ضطرار غير ما • قدمته أولا ناس انتهى)

حفرة تحفر للادب وجميع  
هذه الاحوال قيود في  
جواز الاتباع الاقوله  
مؤنثا فانه قيود في جواز  
الجمع بالالف والتاء الناشئ  
عنه جواز الاتباع (قوله  
وشذ كسر جروة) مؤنث  
جرور هو واحد أفران  
الكلمة ويطلق على فرخ  
السباع ويطلق أيضا على  
فرخ الفسوس (قوله أو  
لناس انتهى) من المنع  
لناس اسكان العين في  
نحو طبيبات ولما ذاق قال أو  
لناس انتهى ولم يقل أو  
له سذيل انتهى من ابن  
غازي

يعنى ان ما خالف ما تقدم من الاحكام اما نذكر قول بعضهم في كهلة كهلات وحقه الاسكان لانه  
صفة واما ضرورة كقول الرابض • فنتسرح النفس من زفراتها • فسكن زفرات وحقه الفتح  
لانه اسم واما لغة قوم من العرب في فتح جمع نحو بيضة وجوزة فيقولون جوزات وبيضات بالفتح  
وهى لغة هذيل قال شاعرهم أخو بيضات رانح متأوب • رفبق بجمع المنكبين • سوح  
وغير مبتدأ أو ما صورته وصلته مقدمته والهاء عائدة على ما • خبر المبتدأ نادرا وذا ضطرار أو لانس  
انتهى فقد توسط المبتدأ بين الاخبار والتقدير غير ما قدمته نادرا وذا ضطرار أو لانس انتهى

• (جمع التكسير)  
(قوله لتغير بناء الواحد)  
ومنه صنوان جمع صنو  
واشتكاه أوشامة لعدم  
تغير بناء الواحد فيه  
فالاولى كونه جمع سلامة  
وأوجب بان انتقال الاعراب  
الى النون مما يبين انه جمع  
تكسير فهو وان لم يتغير  
لفظا فقد غير تقديرا  
بجلاق نحو الزيدون فان  
لأعراب لم يتقل الى النون

• (جمع التكسير)  
انما هي جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه واشتكير هو التعبير ومقابل جمع السالم ثم ان جمع  
التكسير على قسمين جمع فلة وجمع كثرة وقد أشار الى الاول بقوله

اه وهذا الجواب للمصنف ورد بنحو هذات فانه يسمونه جمع سلامة وقد انتقل الاعراب فيه الى التاء اه (قوله جمع فلة) قال  
في شرح اسكافية وبشارك هذه الابنية في الدلالة على الفعلة جمعها التصحيح ما لم يقترن به • الف واللام الدالة على الاستغراق



أرؤوفاً ما يدل على الكثرة فاقتران الالف واللام كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات وقد تفهمن القرى يتنين قول حسان رضى الله  
 هذه لنا الجففات الفرائخ (قوله جوع قلة) قال الامام السيموطى قيل كان المناسبات ان يعبر بنا، القلة لان جوعا هذا واقع على أربعة  
 ألفاظ قال ابن هشام والجواب عنه من وجهين الاول ان جمعا لاجمع قلة له فصار التعبير بجمع كالتمبير بجمع مع ارادة القلة الثاني  
 ان اقليل انما هو هذه الاناظ وأما وارانتها (١٧٦) فكثيرة فكانت الكثرة هنا بهذا الاعتبار اه (قوله وضعاينى) قال ابن

غازى انظر خروج الاستعمال عن كلامه لقوله وضعا وقال أبو ابيحى الوضحي عنده على وجهين رضى حقيقه نبيه عليه بالصحى لان الفارسي وغيره حكوا في جمع الصفات اصفاء وصنى ولكن اصفاء في غاية انسداد وكما نعلم بوضع اه نقله الازهرى وحقيقى الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون العرب وضعتم با معا ولكن يغلب أحدهما على الآخر كإني الشاطبي (قوله وعكس المصنف واصطلاح الخ) قال ابن غازى أول من سلك طريقه المؤلف في جعل ابناء الجوع موضوعة للحكم عليها ابن السراج فعلمت وهي أقرب للضبط لقلة ابناء الجوع وجلة ما ذكرتها سنة وعشرون بناء اه نقله عن أبي ابيحى (قوله لفضل اسماء صينا أفعال) خرج نحو دار و نار فادروا نور ليس بمطر دعند يديه (قوله جون) يقال للابيض والاسود وذلك خارج أيضا

(أهله أفعال ثم فله • تحت أفعال جوع فيه)

يعنى ان هذه الاوزان الاربعة التي ذكرها في البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة الى عشرة نحو أغربة ورافس وفتية واحال وفهم منه ان ما سوى هذه الاربعة من جوع التكسير جمع كثره وهو ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وستأتى أمثله في أثناء الباب وأهله تبتدأ أو سائر الجوع التي بعده معطوفة عليه وخبره جوع قلة ثم انه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة والى ذلك أشار بقوله (وبعض ذى بكثرة وضعاينى • كارجل والعكس جاء كالصنى) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنى وأعتاق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفة وصنى والصفة الضميمة للمسا أو أصل صنى صفوى فقلت الواو ياء وأذغمت في الياء وكسر ما قبلها أو بعض ذى مبتدأ أو الاشارة بذى الى جوع القلة ويبنى خبر المبتدأ بـ كثرة متعاقب يبنى ووضعها منصوب على اسقاط الجار اى بوضع ومعمانان العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق ثم اعلم ان اصطلاح النحو بين في الجوع أن يذكروا المفرد ويقولوا بجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكروا الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمع الكذا أو كذا وكل وجه ويد بأفعل فقال

(افعل اسماء ص عينا أفعال • وللرابعى اسماء أيضا محصل)

فذكر ان أفعال بطرد في نوعين الاول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسماء نحو فلفل وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب لثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشعل انصح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجهه وأوجه والمعتل اللام مجرد ولو أدخل ونطى وأطب والثاني الرباعى لكن بشرط ذكرها في قوله (ان كان كاعتاق والذراع فى • مدوناً نيت وعد الاحرف) فذكر أربعة شروط الاول ان يكون اسماء وفهم ذلك من قوله وللرابعى اسماء وفهم من قوله ان كان كاعتاق الثلاثة الشروط الباقية الاول ان يكون مؤنث لان العناق مؤنث وهو أنثى الجدى واحترز به من المدك ونحو جار وان يكون ثلثه مدة واحترز به من نحو خنصر وان يكون غير مختتم بناء التأنيت واحترز به من نحو رسالة وعبادة وفهم من تشبيهه بالذراع والعناق ان حركة الاول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كاللثاين وضمة نحو عقاب فنقول ذراع وأذرع وعناق وأهنيق وعقاب وأعقب وفهم من اطلاقه في المدنى قوله مدانه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو عين وأعين وفهم من قوله وعد الاحرف الشرط الرابع ثم قال

(وغير ما أفل فيه مطرد • من الثلاثى اسماء بأفعال يرد)

فذكر ان أفعا لا ينحل اسم ثلاثى ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك ما بطرد فيه أفعال فشعل غير فعل من الثلاثى وذلك سبعة أوزان نحو جعل وأجال وعنى وأعتاق وضلع وأضلاع وكنتف وأكتاف وابل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفل وشعل أيضاً كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسماء من الصفة نحو بطل وبلز ونحوه فانها لا تجمع على أفعال ولما دخل في هذا فعل يضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نية عليه بقوله

بقوله وللرابعى كاهر معلوم وهو من الاضداد والجمع جون بالصم صم من الجوهري وقيل الجون وسط كل شئ ز قوله وغالبنا أن يكون اسماء وانما فاعل وعبدوا عبد مع انه صفة لغلبة الاسميه قال ابن غازى احترز بقوله وللرابعى اسماء من صفة مؤنث كذراع يفتح المذال للمرأة الكثرة الغزل (قوله خضمر) الصغير من الاصابع لان القاعدة في الاعضاء المزدوجة التأنيت أو اصح (قوله عقاب) مؤنث ليس فيه مذكروا له مجهول وأمه من غير جنسه قيل تعاب أو غيره صم من ابن خلكان شمس الدين قال عنتر ما أنت الا كالعقاب فأمه • معلومة وأب له مجهول (قوله بلز) بمعنى ضخمه وناعمة يقال ناقة بلز بكسر الفاء والعين أى

ضمه ناعمة الجوهري يقال آنان بلزأى ضممه ويقال امرأة بلز بكسر الباء واللام أى ولود أى كثيرة الاولاد اه (قوله واحما حال من الموصول) بل حال من الثلاثي قاله الشيخ خالد الازهرى وقال الخطاب من فاعل يرد (١٧٧) (قوله مذكر) احترز من

المؤنث فانه لا يجمع على هذا الجمع (قوله نحو جواد) جاد الشيء جودة فهو جيد وأجاد الرجل وجودا واجود وجاد جودا فهو جواد والجمع أجواد وجاد نفسه سمح بها وجاد الهوى فلانا شاقه زييدى (قوله

قذال) القذال مؤنر الراس والجمع أقدلة وقذل وهو أضا عقد العذار من اغرس خلف الناصبة ومثله آنان للمؤنث من الحجير (قوله والزمه) أى

افعله فى فعال أو فعال مصاحبي تضعيف أو اعلال قال ابن غازى عن المرادى أشار الى ان هذا اللزوم فى غير شذوذ بقوله فيما يأتي فى فعل بضمين مالم يضاعف فى الاسم ذو

الالف لكن لم يبنه هناك الاعلى المضاعف فخرج معاه بمعنى المطر وقال أبو امصق مراده الزمه قياسا اه (قوله مضه فى الخ) أراد بالمضاعفة مماثلة اللام للعين ومضاعف

الثلاثى ما كان عينه ولاه من جنس واحد كبنان والمعتل ما كان لاه واو أو ياء كقبا وانا (قوله وفعله جمعا بنقل يدرى) جمع ابن غازى رحمه الله ما يجمع على فة فتقال فصية وشيخة وفتية وغلة وغزلة وفتية

(وغالبا أغناهم فعلان • فى فعل كقولهم صردان)

يعنى ان الغالب فى فعل نحو صرد أن يجيى بوجه على فعلان بكسر الفاء ونحو صرد و صردان للظاهر و صردان للآرونهم من قوله غالب انه قديم يجيى على أفعال ومنه قولهم رطب وأرطاب وغيره مبتدأ أو ما موصولة وهى واقعة على فعل الصبح العين وأقل مبتدأ أو خبره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذلك من الثلاثى واحما حال من الموصول ويرد فى موضع خبر المبتدأ الذى هو غير و بافعال متعلق ببرد و فعلان فاعل باغنى والضمير فيه عائد على العرب وفى متعلق باغناهم ثم قال (لاصم مذكر رباعى عمد • ثالث افعلة عنهم اطرد)

يعنى ان افعلة يطرد جمعا لام مذكر رباعى عمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفه نحو جواد وبالمذكر من المؤنث نحو عنان فانه يجمع على أفعال كأن تقدم وشغل قوله عمد ثالث ما كان مدنه أنفا أو واو أو ياء ونحو قذال وأقدلة ورغيف وأرغفة وعمود وعمدة ثم قال

(والزمه فى فعال اوفعال • مصاحبي تضعيف او اعلال)

يعنى ان افعلة يلزم فى هذين البنين مفنوح الفاء ومكسور هاء اذا كانا مضغين أو معتلين مثال المضعف فيهما بنان وأبنة وزمام وأزمة ومثال المعتل فناء وأقنية وقباة وأقنية ومعنى اللزوم فيهما انه ما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع وفهمه ان ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتى وأفعلة مبتدأ أو خبره اطرد ولاسم وعندهم متعلقان باطرد وعمد فى موضع الصفه لا اسم ويحتمل أن يكون الخبر لا اسم واطرد فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار والتقدير لا اسم رباعى أفعلة فى حال كونه مطردا فيه والاول أظهر والضمير فى الزمه عائد على وزن أفعلة وفى فعال متعلق بالزمه ثم قال (فعل لغواجر وحجر) من أمثلة جمع الكثرة فعلى بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد فى الفعل المقابل لفعلا وفعلا المقابل لافعل نحو أجر وحجر افتقولا فيهما معا جر وفهم من قوله الخوان ذلك الجمع مطرد أيضا فى أفعال الذى ليس له فعلا لما منع فى الخلقه نحو رجل أكرم للفظم الكثرة وهى رأس الذكرو امرأه فعلا للمرأة التى يخرج من قبلها شئ يشبه بالادرة فتقول رجال كرونا عفل وفعل مبتدأ أو خبره لغو ثم قال (وفعله جمعا بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد فى شئ من الابنية بل هو محفوظ فى سنة أبنة فعلى فوصبى وصيبة وفعل نحو فى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعل نحو غلام وغزلة وفعل نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى انه غير مطرد فى وزن وانما بابه النقل أى السماع وفعله مبتدأ أو خبره يدرى ونقل متعلق بيدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى والمفعول الاول هو الضمير المستتر العائد على فعلة ثم قال (وفعل لا اسم رباعى عمد • قد زيد قبل لام اعلال لا فقد)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كقال جمع لكل اسم رباعى عمد قبل لام صحيحة واحترز باسم من الصفه فانها لا يجمع على فعل وفهم من اطلاقه فى قوله اسم ان ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذال آنان وأذن وفهم أيضا من اطلاقه فى قوله عمد ان المذكر يكون أنفا ونحو قذال وقذل و ياء ونحو قضيب وقضب وواو ونحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اعلال لا فقد ان المعتل اللام نحو كسا لا يجمع على فعل لانه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدى الى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله بجد الواو والياء والالف فى الصبح والمضاعف أما الصبح فهو كاذر وأما المضاعف فان كان المدواو أو ياء فكذلك وان كان أنفا فقد أشار اليه بقوله (مالم يضاعف فى الأعم ذوالالف) يعنى ان المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل

استغنى عنه بافعله كاتقدم وفهم من قوله في الاعم انه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم في جمع  
عنان عنن وفي حجاج حجج وفهم من تخصيصه المنع بذي الالف ان ذال الباء ذال الواو ويجوز ان على فعل  
نحو مبرر ومبرر وذلول وذال وفعل مبتدأ وخبره لام ومرباعي نعمت لاسم وعملت بعد نعمت وقد  
زيد في موضع النعت المدوقبل متعلق بزيد واعلالا لمفعول مقدم يفقد وفقد في موضع النعت اللام  
وما ظرفية مصدرية والعمل فيها لا استقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبرا في البيت قبله والتقدير  
وفعل ثابت لاسم ورباعي عدو وعدم نضه بذي الالف ثم قال (وفعل جمعا لفعله عرفه ونحو كبرى)  
من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويجي، جمعا لفعله نحو عرفه وغرفه ولفعل نحو كبرى  
وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعا لمفعول ثان يعرف ولفعله متعلق بجي، ما ويجوز ان يكون متعلقا  
بعرف ثم قال (ولفعله فعل) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لان  
فعله في الصفات قليل فلم يفتبرهنا وشمل ففعله الصحيح نحو قرينة وقرب والمعتل العين نحو قفمة وقيم  
والمعتل اللام نحو مر، به ومرى والمضاعف نحو حجة وحجج ثم قال (وقد يجي، جمعه على فعل) الضمير  
في جمعه عائد على ففعله أي يأتي جمع ففعله المكسور والفاء على فعل بضم الفاء نحو مجي، وسجي، وحاية  
وحلى وفهم من قوله قد يجي، ففعله ذلك رفعل مبتدأ وخبره المجر ورفله وعلى فعل متعلق بجي، ثم قال  
(في نحو رام ذوا طراد ففعله) من أمثلة جمع الكثرة ففعله بضم الفاء وفتح العين وهو يطرد في وصف على  
فاعل معتل اللام لمذ كرا فقل نحو رام وراماة وقاض وقضاه وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز  
بالوصف من الاعم نحو وادو بالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكور المؤنث نحو ضارب بواو بالعاقل  
من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شيء من ذلك على ففعله ورفعله مبتدأ وذو طراد خبره وفي نحو متعلق  
بفعل محذوف يدل عليه الطراد ولا يجوز ان يكون متعلقا بالطراد لانه مضاف اليه ذو ثم قال (وشاع  
نحو كامل وكله) من أمثلة جمع الكثرة ففعله بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح  
اللام لمذ كرا عاقل وفهمت الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكلمة والمعتل الفاء نحو  
وزن وورثه والمعتل العين نحو خاشن وخونة والمضاعف نحو بارورة وأما المعتل اللام فقد تقدم  
انه مضموم الفاء وأراد هذا بالشباع الاطراد ثم قال (فعل ي لوصف كقتيل) من أمثلة جمع الكثرة فعلى  
مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو يطرد في وصف على ففعله بمعنى مفعول دال على هلاك أو ترويع  
كقتيل وقتل وجرح وجرحي وأسير وأسرى وعليه يحمل ما أشبهه في المعنى وان لم يكن من باب ففعله  
المذكور وانيه أشار بقوله (وزمنه وهالك وميت به قن) يعني ان هذه الاوزان الثلاثة وهي فعل  
وفاعل وففعله حقيقة بذلك الجميع لمشاركتهم في المعنى اذ قيل المذكور في الدلالة على الهلاك أو  
الترويع وفعل مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قن أي  
حقيق وينبغي ان يضبط قن بفتح الميم لكونه خبرا عن أكثر من اثنين فان قنا المفتوح الميم يخبر به عن  
الواحد والمنثني والجمع وبه متعلق بقن والهائه فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال (لفعل اسم اصح  
لاما ففعله) من أمثلة جمع الكثرة ففعله بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون  
العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دبدب وديبة واحترز  
بقوله اسماء ان الصفة نحو حلوه بقوله صح لا مان من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على  
ففعله وقد يجمع على ففعله غير فعل المضموم الفاء والبسه أشار بقوله (والوضع في فعل وفعل قلبه) يعني  
انه قد يجمع على ففعله فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فن الاول روح  
وروجه ومن الثاني فرد وقد ذم معنى قلبه ان الوضع قال جمع فعل وفعل على ففعله وفهم منه اطراده  
في فعل وففعله مبتدأ وخبره لفعل واسما حال من فعل وضع في موضع الصفة لاسما ولا ماعبىز أي صح  
لامه والوضع مبتدأ وخبره قلبه والهائه في قلبه عائدة على الجمع ثم قال

بالمثناة من فسوق وهي  
أثنى الحسبر (قوله ونحو  
كبرى) يعني أثنى اذ فعل فلولم  
تسكن كذلك لم يجمع على  
فعل نحو ميمى ورجى  
(قوله نحو ضاربة) كان  
حقه ان يمثل برامية ويمثل  
لغير العاقل باسم شارلان  
الكلام في معتل اللام  
(قوله لانه مضاف اليه)  
قال الازهرى يعني والمضاف  
اليه لا يعمل فيما قبل  
المضاف ويجاب عنه بان  
المعمول ظرف يتسع فيه  
لاسيما في محل الضرورة  
اه (قوله وعليه يحمل ما  
أشبهه) قال الموضع  
وحمل عليه ستة أوزان  
فذكر الثلاثة التي عند  
المصنف وزاد فعلا بمعنى  
فاعل كريض وأفعل  
كاحق وفعلان كسكران  
(قوله درج) هو وعاء  
الغازل (قوله حلوه صوابه  
التثنية ليعمر لان الكلام  
في صحيح اللام وهذا معناه  
وهو قد نخرج بقوله صح  
لاما

(قوله فيما ذكر) بالثبوت في بعض النسخ ذكر بالتخفيف ويكون راجعا الى جميع ما تقدم (١٧٩) حتى المؤنث ولكن لا يفتح

انه غير جار على المشهور والله أعلم لان ذلك في المؤنث نادر كقوله ابصارهن الى الشبان مائة وقد ارأهن عنى غير صداد قال ابن هشام واظهار ان الضمير للابصار لا للنساء فهو جمع صاد لصادة (قوله وخذلة) الخسدة بالذال المهملة المثناة الساقية والزراعين (قوله طلال) الطلل اضعف المطر والطلل ما منحصر من آثار الديار (قوله نحو قدح) وذنوب وذناب وبنو بنار وشرط هذين الوزنين وهما فعل وفعل ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط الثاني ان لا يكون واوى العين يكون ولا ياتي اللام كسدى قاله المرادى اخذ من التسهيل (قوله وفي فعل وصف فاعل ورد) نحو حذبت وذو وهو وثقيل وثقال قرأ الكسائي فجاءهم جذ اذا كسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع حذبت بمعنى مجذوذ وهو المكسور وقاله الواحدي فاقضى هذا ان فعلان يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضوع في الحواشي (قوله كذلك في انشاء) ايضا طرد قال الشيخ خالد مجبسى اللام بخلاف غنى وولى ومؤنثهما لا اعتلال اللام (قوله خصان وخصان وخصان

(وفعل لفاعل وفاعله • وصفين نحو عاذل وعاذله)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء، وفتح العين مشددة وهو مطرد في فاعل وفاعله بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرب وضاربة وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط وفعل مبتدأ وخبره لفاعل وفاعله ووصفين حال من فاعله واذن المذكر من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعل بزيادة ألف بعد العين واليه أشار بقوله (ومثله الفعال فيما ذكر) يعني ان ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال بزيادة على فعل فتقول رجال ضراب وصوام ثم نبه على ان هذين الوزنين قد يجيئان جمعين لامهتل اللام فقال (وذا في المهل لا ما ندرنا) ومثال فعل في المعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغزا وسار وسراء وفهم من قوله ندرنا ان ذلك انما يطرد في الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء في مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذا مبتدأ وخبره ندرنا وألف ندر ضمير عائد على ذان وفي المثل متعلق بندرنا ثم قال (فعل وفعله فعال لهما) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد في فعل وفعله وفهم من اطلاقه فيها اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكباب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخذلة وخذال وشهل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب الا أنه قليل فيما عينه الباء الى ذلك أشار بقوله (وقل فيما عينه الباء منما) يعني ان فعلا قليل فيما عينه ياء من فصل وفعله ومنه ضيف وضياف وفعل وفعله مبتدأ أو فعال مبتدأ وان ولهما خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الاول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقل وما موصولة واقعة على فعل وفعله البائي العين وعينه مبتدأ والباخبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء في عينه ثم قال (وفعل ايضا له فعال) يعني ان فعلا ايضا يطرد في فعل بضم الفاء والعين نحو جمل ورجال وجبل ورجال لكن بشرطين أشار اليهما بقوله (ما لم يكن في لامة اعتلال • أو بئذ مضعفا) يعني ان فعلا لا يجمع على فعال اذا كان معتلا اللام نحو قتي أو مضعفا نحو طلل وأطلق في فعل وهو مقيد بان يكون اسم احترازا من نحو حسن وطل فلا يجمع على فعال وفعل مبتدأ أو ايضا مصدر وفعال مبتدأ انما وخبره له والجملة خبر المبتدأ الاول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفي لامة خبرها أو بئذ معطوف على يكن ثم قال (ومثل فعل • ذواتا) يعني ان فعلة يطرد ايضا في جمعه فعال نحو رقبة ورفاق وفهم من قوله ومثل فعل أنه بشرطه عدم التضعيف واعتلال اللام وذا نداء مبتدأ وخبره مثل ثم قال (وفعل مع فعل فاعل) يعني ان فعلا يطرد في فعل بكسر الفاء وسكون العين وفعل بضم الفاء وسكون العين فالاول نحو قدح وقدح والثاني ربح ورماح وفعل معطوف على ذواتا ثم قال (وفي فعل وصف فاعل ورد • كذلك في انشاء ايضا طرد)

يطرد فعال ايضا في فعل ومؤنثه فعلة اذا كانا وصفين نحو ظرف وظراف وظرف وظراف واحترز به من فعل اسم نحو قضيب ومن فعل بمعنى مفعول نحو ربح فلا يجمعان على فعال وقيل متعلق بورد ووصف حال من فعل وكذلك متعلق بالطرذ وكذلك في انشاء ثم قال

(وشاع في وصف على فعلا • أو أنثيه أو على فعلا • ومثله فعلا •) يعني ان فعلا المذكر وشاع أي أكثر في فعلا نحو ندمان وندام والمراد بانثيه فعلا نحو ندمانة وندام وفعل نحو غضبي وغضاب أو على فعلا يعني بضم الفاء نحو خصان وخصان ومثله أي مثل فعلا بضم الفاء فعلا بضمها ايضا وهو مؤنث نحو خصانة وخصان فجاءه ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنا ثمانية يطرد فيها وهي فعل وفعله وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل وهي فعلا وفعلا وفعل وفعلا وفعلا (والزمه في • نحو طويل وطويلة نقي) أي الزم فعلا فيما عينه واولا ما صحبه من فعل بمعنى فاعل ومؤنثه فعلة نحو طول وطول وطويلة وطوال والمراد بلزم فعال فيما أنهما لا يجمعان على غيره من جوع التكسير وفهم من تخصيصه بذلك

وخامس) وفي الحديث نعدو وخصاص (قوله والزمه في نحو طويل وطويلة نقي) بخلاف غيره فانه لا يلزم فعلا بل يجمع عليه وعلى غيره

تقول كريم وكرما وكرام وشر يف وشر فاء وشراف وقس عليه ويحفظ فعال في وصف على فاعل نحو راع وراعوا وفي التنزيل حتى يصدر  
 الرعاء وقائم وفي قيام وآم به مودة وميم مشددة وأصله أمم كضارب فادغم الميم في الميم للمائة وجهه امام بكسر  
 الهمة كقيام ومنه واجه اللتمة فين اماما أي فاصدين لهم ومؤنثان كراعية وراعوا وفاقته وقيام ويحفظ في وصف على أفعل نحو  
 أعف أي هزل وبغاف ومؤنثه بحفاء (١٨٠) وبغاف ومنه سبع بحاف لان مفردة بقره بحفا ووحكى الفارسى وأبو حاتم أجب

وجراب وزاد أبو حاتم أبطع  
 وبطاح قاله ابن سيده في  
 شرح اصلاح المظن وفي  
 وصف على فعال نحو جواد  
 وبياد والاصل جواد قلبت  
 الواو ياء لوقوعها اثر كسرة  
 وفي وصف على في فعل نحو  
 خير وخيار وفي وصف على  
 فعول نحو قلوب وقلاص  
 وغيره راجع الشيخ خالد  
 تجدد الباقي مستوفى (قوله  
 وبقول فعل الخ) ويحفظ  
 فعول في مجن وسجود  
 وذ كروذ كورونذب وندوب  
 والندب أثر الجرح (قوله  
 نمر وغار) وغر (قوله نحو  
 فاس الخ) وكعب وكعوب  
 وبشرط فيه ان لا تكون  
 عينه واوا نحو عوض فلا  
 ينقاس فيه فعول وشذفي  
 فوج فووج وهم الجاعة  
 من الناس (قوله وضرس  
 وضروس) وخذن  
 وخذون والخذن والخذين  
 الصديق المحدث ويجمع  
 الخدن على أخذان أيضا  
 من الجوهرى (قوله وشجن)  
 الشجن الحاجة حيث كانت  
 والجمع شجون والشجن  
 أيضا الحزن والجمع مع  
 أشجان (قوله صنوان)  
 ونرب بفتشين ونربان

ان ما عداهما ما يجمع على فعال قد يجمع على غيره واعراب البيت واضح ثم قال (وبفعل فعل نحو  
 كبد يخص غالبا) من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد  
 وكبود وغر وغور ووروع ووعول وفهم من قوله يخص انه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جوع الكثرة  
 وفهم من قوله غالبا انه يجمع في الكثرة على غير فعول فقللا ومن ذلك قولهم غر وغار وفعل مبتدأ  
 ويخص خبر وهو مضارع مبنى للمفعول وبفعل متعلق به وغالبا حال من الضمير المستتر في يخص ثم  
 قال (كذلك يطرد • في فعل اسماء مطلق الفاء) يعني ان فعول يطرد أيضا في فعل بفتح الفاء وضهها  
 وكسر هاء نحو فلس وفلوس وخنود وضرس وضروس واحترز بقوله اسماء من الوصف نحو صعب  
 وحلو وخنود فلا يجمع شيء من ذلك على فعول والفاعل يبطرد ضمير يعود على فعول وفي فعل متعلق  
 يبطرد واسما مطلق الفاعل ان من فعل ثم قال (وفعل له) أي له فعول ولم يقيد باطراد فلم أنه  
 محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ وله خـ برميئد المحذوف والجملة خبر  
 الاول والضمير في له عائد على الاول تقديره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خبرا عن فعل ولا  
 حذف والضمير في له عائد على فعول والتقدير وفعل الفاعل أى من المقدرات التي تجمع على فعول  
 ويحتمل أن يكون فعل معطوفا على فعل الاول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر  
 فعل ثم استأنف فقال له وللفعال فعلان فيكون قد شذرتا فعل وفاعل في الجمع على فعولان وقد جاء جمع  
 فعل على فعولان نحو قتيان وأخ واخوان ثم قال (ولفعال فعولان حصل) من أمثلة جمع الكثرة  
 فعولان بكسر الفاء وسكون العين وهو يطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام  
 وغلمان وتقدم في أول الباب انه يطرد في فعل نحو صرد وصردان وفعالان مبتدأ وخبره حصل  
 وللفعال متعلق بحصل ثم قال (وشاع في حوت وقاع مع ماهاهما) يعني انه كثر فعولان في فعل  
 المضموم الفاء الواو اي العين نحو حوت وحيثان وما أشبهه نحو عود وعيدان وفي فعل المفتوح الفاء  
 والعين ومعناها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وقيعان ثم نبه على قلة فعولان المذكور وفي غير  
 الوزنين المذكورين فقال (وقل في غيرهما) فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظلم وظلمان ونحرف  
 ونحرفان وصبي وصبيان ثم قال (وفعلا اسماء وفعيلا وفعل • غير معلى العين فعولان شمل)  
 من أمثلة جمع الكثرة فعولان بضم الفاء وهو يطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن  
 وبطنان وسعف وسعفان أو على في فعل نحو رغيف ورغفان وقضب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء  
 والعين نحو ذ كر وذكران وحل وحلان واحترز بقوله اسماء من الصفة نحو سهل وظر وباطل  
 وبغير المعتل العين من المعتل العين نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعولان وفعالان وخبره  
 شمل وفعلا مفعول مقدم بشمل واسما حال من فعل وفعيلا وفعل معطوفان على فعلا وغير معلى العين  
 حال من فعل ثم قال (ولكريم ويخيل فعلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلا بمدود مضموم الفاء مفتوح  
 العين وهو يطرد في فعل صفة لمد كراقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرما  
 وظريف وظرفاء ويخيل ويخيلان وفهم من تمثله بالثلاثين ان صفة المدح والذم سببان في ذلك وفهم منه  
 أيضا التنبه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال (كذا الماسهاهما فاجعل)

والحرب ذ كر الجبارى والجمع حربان والحروف الذ كر من أولاد الضأن والجمع أخرفة ونحرفان والسف الذ كر  
 من ولد الناقة (قوله حمل) بالهاء المهمة الحروف ويجذع للثني من المعز وجذعان هكذا مثل أبو حيان وهو خطأ لان جذعا وصف لا اسم  
 وهذا الاعتراض بالنظر الى أصله لا باعتباره الاسمية (قوله ولكريم ويخيل فعلا) يعني ان الوصف الذي يكون على معنى فاعل  
 لمد كراقل غيره ضعف وغير معتل اللام فانه يجمع على فعلا نحو

يعنى ان ماشابه اكرعيا وبجلا يجمع على فعلا، ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ماشابهما في اللفظ نحو  
 ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك والاخر أن يكون المراد ماشابهما في المعنى وان لم يشابه  
 في اللفظ فمثل نحو صالح وصلها، وعاقل وفعلا، لشمههما بـكريم في الدلالة على صفة المدح لافي الوزن  
 وفعلا مبتدأ وخبره في الخبر ورفقه ولما تتعلق بجعل ومعنى ضاهاهما ماشابهما وماموصلة وصلتها  
 ضاهاهما والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في ضاهاهما ولما كان قوله بـكريم ويجبل  
 يوم ان فعلا يجمع عليه فعيل محجبا كان أو معتل اللام أو مضاعفا أخرج المعتل اللام والمضاعف  
 بقوله (وناب عنه أفعلا في المثل • لا ماضعف) من أمثلة جمع الكثرة فعلا، وينوب عن فعلا،  
 في المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكر كورفالمعتل نحوولى وأولياء، وغنى واغنيا، والمضاعف من  
 نحو شديد وأشدها، وخبيل وأخلاه، ونبه بقوله (وغير ذلك قل) على ما جاء من أفعلا، في غير المعتل  
 والمضاعف في نصيب وأنصبا، وهين واهوانا، وصدق وأصدقا، وعلى هذا عمله الشارح وتبعه  
 المرادى ويحتمل عندي أن يكون ذلك شاملا لما ذكرناه ولا تيان فعيل المعتل والمضاعف على  
 فعلا، كقولهم مرى وسروا، وتقى وتقوا، وسمى وسموا، فذلك على هذا الإشارة للحكم السابق وأفعلا،  
 فاعل بناب وعنه وفي المثل متعلقان بناب ولا ما تميزه وضعف، عطوف على المثل وغير ذلك قل جملة  
 مستأنفة من مبتدأ وخبر ثم قال

(فواعل لغوعل وفاعل • وفاعلا مع نحو كاهل • وحائض وصاهل وفاعله)

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو يطر في اسم على فوعل نحو هو ورواها أو على فاعل، بفتح  
 الهين نحو طوابق وطوابق أو على فاعلا، نحو فاطما، وقواطع أو على وزن فاعل اسمها نحو كاهل  
 وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر نحو عرابل نحو  
 صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وطاقمة وفواطم وقد شد فواعل  
 جمعا فاعل صفة لمذكر كعراق والى ذلك أشار بقوله (وشذ في الفارس مع مامانله) أى شد فواعل في  
 جمع فارس قالوا فارس والمراد بما مثله سابق وسوابق وناكس وفواكس وداجن ودواجن  
 واعراب البيت واضح ثم قال (وبفعاثل اجمع فعلاه • وشبهه ذاتاها وافراله)

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكرن جمعا لثلاثة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التي ذكرها نحو  
 صحابة ومحائب وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان أخر كلها بالثاء فعالة بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل  
 وفعالة بضم الفاء نحو ذرابة وذرايب وفعيلة بالياء نحو صحبة وصحائف فانه شبهه بفعالة في كون ثلثه  
 مدة وكذا فعولة ونحو حائلة وفهم من قوله ذاتاها وافراله خمسة أخرى هي فعال بفتح الفاء، نحو  
 شمال وشمائيل وفعال بكسرهما نحو شمال وشمائيل وفعال بضمهما نحو عقاب وعقائب وفعال نحو عوز  
 وعجائر وفعال نحو سعيد مسمي به امرأته تقول في جمعه سعائد ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون  
 مؤنثة وفي قوله وشبهه ذاتاها وافراله اثنان كذلك، فعائل متعلق باجمع وفعالة مفعول به وشبهه  
 معطوف عليه وذاتاها حال من شبهه وافراله معطوف على ذاتاها، والهاء في فراله الهاء الضمير وهو  
 طائفة على التاء، وذلك لان حرف المجهـ يجوز تذكيرها وتثنيها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول  
 الاول ضمير مستتر عائد على فعالة والتقدير ذاتاها وافراله التثنية لأن تكون الهاء تاء التثنية  
 ووقف عليها بالهاء، ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذاتاها ووزانها المنه  
 ويحتمل أن يكون أومر اله معطوف على محذوف تقديره ذاتاها، تأنيث أومر اله وهو أظهر ثم قال

(وبالذعالي والفعالي جمعا • صحراء والعذراء والقيس اتباعا)

من أمثلة جمع الكثرة الفعالي والفعالي ويطر دان في فعلا بمدودا بفتح الهاء وسكون العين اسمها  
 كهصراء وصحارى وصحارى أو وصفا كهذراء وعذارى وعذارى وفهم ذلك من تشبيهه بالنوعين  
 وفهم من قوله والقيس اتباعا ان عذراء مقبوس على صحراء واعراب البيت واضح ثم قال

كريم وكرمهاه ويستثنى  
 منه صغبر وصبيح وصعير  
 فقط استثنوا فبين بفعال  
 قال سيبويه ولا تقول  
 صغفراء وصعباء ومنه  
 (قوله فواعل الخ) من هنا  
 بدأ المصنف بالجمع المتناهي  
 وقدم فواعل وفعال  
 والفعال والفعال لكونها  
 جوعا المفردان مخصوصة  
 ثم فعال وشبهه لكونهما  
 جمعين لمفردات غير  
 مخصوصة ولها قاعدة شرط  
 فيها انتفاء صحة جمعها على  
 الجوع الماضية (قوله وشذ  
 في الفارس مع مامانله)  
 وكذلك الداجن وصفا  
 لعاقل قال الضرير يقال  
 رجل داجن أى مقب  
 يمكن ويقال الداجن  
 أيضا في كل ما يؤلف مثل  
 الشاة والهر والكلب  
 يقال دجن الكلب يدجن  
 دجنونا إذا ألف البيت  
 صح من الزبيدي (قوله  
 شمال) بالفتح اسم الرمح  
 من ناحية القطب  
 وبالعكس اسم الجارحة

(وا-هل فعالي لغبرذى نسب • جدد كالكرمى تنعم العرب)

من أمثلة جمع الكثرة فعالي بتشديد اياه وهو مقيس في كل ثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لغبر  
النسب نحو كرمى وكرامى واحترزما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو مصرى ويعرف ما ياتوه  
للنسب بصلاحيه حذف الياء ودلالة الاسم على النسب اليه وما ليس لتحديد النسب لا يصلح لذلك  
وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرمى وما أصله النسب وكثرا استعمال ما هـ فيه حتى  
صار النسب منسباً كما هو مهورى فانه في الاصل منسوب الى مهوره وهى قبيلة وفعالي مفعول أول  
باجعل ولغبرى في موضع المفعول الثانى وجدد في موضع الصفة للنسب وتنبع مضارع مجزوم في جواب  
الامر والتقدير واجعل فعالي جمعا لغبر صاحب نسب مجد توافق العرب ثم قال

(وبفعال وشبهه انطقا • في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى • من غير ماضى)

المراد بشبهه فعال ما كان على شكله في كون ثلثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء  
وشمل فعـل وفعال وفاعل ومفاعيل وأشماهاها وشمل قوله ما فوق الثلاثة ارتقى ما زاد على  
الثلاثة بحرف أصلى وهو الرباعى كجعفر والخماسى كسفر رجل وما زاد على الثلاثة بزيادة كجمهور  
وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعال من المزيد المذكور في الباب  
كاجور رام وفوعـل وفعال وكاهل وماءض وصاله ونحوها ولذلك استثناناها بقوله من غير ماضى  
أى مر ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعال رباعى  
وزائد على الاربعه فاما الرباعى فلا اشكال في جمعه على فعال أصلا نحو جعفر ورحا فراق أو يزيد نحو  
احمد وأحمد وما الزائد على الاربعه فغاهى الاصول نحو سفر رجل وغيره وقد أشار الى الخماسى  
الاصول فقال (ومن خماسى • جرد الاخرانف بالقياس) يعنى أنك اذا جمعت الخماسى المجرى  
من الزوائد نحو سفر رجل حذفته منه آخره فتقول في سفر رجل سفارح وفي قرطعب فراطع وفهم من  
قوله بالقياس ان العرب لا يجمع ما يحذف منه حرف أصلى الاعلى استكراه كاذكريبويه وبفعال  
متعلق بانطقا وأنف انطقا بدل من فون التوكيد الخفيفة وفي جمع متعلق ايضا بانطقا ومن غيرى  
موضع نصب على الحال من ما وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى والاخر مفعول بانف  
ومعنى انف حذف ومن خماسى متعلق بانف وكذلك بالقياس وحرفى في موضع الصفة لخماسى ثم ان  
الخماسى الاصول ان كان رابعه شبيها بالمزيد جاز حذفه وايضا الاخر والى ذلك أشار بقوله

(والرابع الشبيه بالمزيد قد • يحذف دون ما به تم العدد)

يعنى أن الحرف الرابع في الخماسى الاصول ان كان شبيها بالحرف الزائد وان لم يكن زائدا جاز حذفه  
دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كحذرتق وما كان شبيها بالحرف الزائد  
كالدال من فرزدق فانه شبيه بالياء لا اشتراكهما في المخرج فتقول حذارن وحذارق وفرزاد وفرزاق  
وفهم من قوله قد يحذف ان حذفه أقل من حذف الاخر والرابع مبتدأ واشبيهه نعت له وبالمزيد  
متعلق بالشبيه وقد يحذف في موضع خبر المبتدأ ودون متعلق يحذف وما موصولة وصلتها تم العدد  
وبه متعلق يتم والضمير العائد على الموصول الهاء في به ثم قال (وزائد العادى الرباعى حذفه) يعنى ان  
الحرف الزائد في الاسم الذى زاد على اربعة أحرف يحذف في الجمع ففعال الرباعى المزيد نحو مدرج  
وفدوكس والخماسى المزيد نحو قبعثرى الا أن الاول يحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مدرج  
دحارج وفي فدوكس فدأكس والثانى يحذف منه الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أن  
الخماسى الاصول يحذف آخره فتقول في جمع قبعثرى قبعات ودخل في عبارته ما كان من خمسة  
أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فاخرجه بقوله (ما • لم يلبسنا اثره اللذخنا) واحترزبه من نحو  
قرطاس وقد بيل وعصفور فلا يحذف من ذلك شئ لان بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قرطاس  
وقناديل وعصافير أما نحو قد بيل فلا اشكال فيه لبقا بانه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب

(قوله كالكرمى) قال  
ابن غازى عن أبي اسحق  
فائدة تمثله بالكرمى  
اخراج ما ليس بنسب أصلا  
لاندرابه في قوله لغبرذى  
نسب جدد والتقييد بكونه  
ثلاثى ساكن العين كافي  
التسهيل اه (قوله  
وهى قبيلة) من قبائل  
البن كثر استعماله حتى  
صار اسما للنسب من الابل  
(قوله وفدوكس) اسم  
للأسد وفي تمثله به نظر  
لان الكلام في زيادة الثلاثى  
وفدوكس من زيادة  
الرباعى لانه يجمع على  
فدأكس كما سبق عند  
قوله والزائد العادى  
الرباعى حذفه (قوله  
الاعلى استكراه) وقصر  
بعض الاشباخ الاستكراه  
بكون العرب لم يسمع منهم  
جمع الكلمة حتى يستلوا  
عنها فظقت بجههها بعد  
السؤال (قوله كحذرتق)  
الحذرتق بدل المهمله  
هى العنكبوت (قوله  
قبعثرى) القبعثرى هو

الالف والواو فيه - ما بالفاعضة المعروفة من التصريف وشمل قوله لنا ما قبل حرف اللين فيه حركة مجازية كالمثل السابق وما قبله فتحة نحو غريق وفرعون لصفة اطلاق اللين على النوعين فتقول غريق وفرعون ونحو ما قبل آخره واو اوباء متحرك نحو كنه وروهبنج فان الواو والياء تحذف منه ما تقول كاهر وهبانج وشمل قوله ما لم يكن لنا اثره اللذخما ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما - كم ألف قرطاس فلا يقال في وجهه - المختار ومنقاد وانما يقال مختار ومنقاد وفيه - ذلك من قوله قبل وزائد العادي وكلامه في هذا الفصل انما هو في الزائد وألف مختار ومنقاد منقلبه عن أصل وأصله مختبر بكسر الياء ان اريد به اسم الفاعل وبفتحها ان اريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لانه اسم فاعل وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره حذفه وهو مضاف الى العادي والرباعي مفعول بالعادي ويجوز ان يكون مضافا اليه وما ظرفية مصدرية ولينا خبر بربك وهو مخفف من لين كقولهم في دين هين واسم كان ضمير عائد على زائدو اللذخفة في الذي وهو مبتدأ وصلته ختما واثره ظرف وهو خبر اللذخفة مفعول ختم محذوف والتقدير ما لم يكن الزائد لنا الذي ختم الكلمة بعده ثم قال والسين والتامين كسندع ازل • اذ بينا الجمع بقاها محل

الفصل في المهور (قوله نحو غريق) الغين وقع النون من طبر الماسطو بسل العنق صغ من الجوهرى (قوله نحو كنهور) الكنهور العظيم من السحاب صغ من الجوهرى (قوله وهبنج) هو الفلام السمين (قوله مختار) صوابه مختار ومقاود نحو مطايق ومخايق في جمع منطاق ومختايق اه مختار

نهاية ما يصل اليه بناء الجمع ان يكون على مثال مفاعل أو مفاعيل فاذا كان في الاسم من الزوائد ما يحل بقاؤه بأحد البناء من حذف فان تأتى بحذف بعض وابقاء بعض أبى ماله مزية وحذف غيره فان تكافأ خبير الحاذق فاذا انقضى هذا ففيه - ستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاها الجمع محل بيانه الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع وانما أبقيت الميم للمزية التي لها الانها يدل على معنى يخص الاسم والى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله (الميم أولى من سواها بالبقا) يعنى ان بقا الميم أحق من بقا غيرها من الزوائد لانها فيها من المزية كذا كر وشمل صورتين احدهما ان يكون الزائد لغير الالحاق نحو كالتون في منطلق فتقول مطايق بحذف النون وابقاء الميم والاخرى ان يكون الزائد لالحاق مقه نس فتقول مقاعس خلافا للمبرد فانه يرى ان ابقاء أحد المضعفين أحق من ابقاء الميم وبشارك الميم في ذلك الهمزة والياء والى ذلك أشار بقوله (والمهور واليا مثله ان سبقا) يعنى ان الهمزة والياء مثل الميم في كونها أحق بالبقا اذ سبقا للمزية التي لها بتصددها ولا تخفى في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهى دلالتها على المتكلم وانغائب في الفعل المضارع فتقول في ألدو وبلندو لأدو ولا تحذف النون وابقاء الهمزة والياء ويدغم أحد الزائدين في الآخر والسين واتسام مفعول بأزل ومن متعلق بأزل وبقاها مبتدأ وقصره ضرورة ومحل خبره وبينما متعلق بمحل واعراب البيت الاخر ووضح ثم قال (والياء لا الواو احذف ان جمعت ما • كخيزون فهو حكم حتما)

يعنى انه يجب ابقاء الواو في خيزون وشبهه كعبطوس مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حزاين وعطاس بحذف الياء وبقا الواو لانكسار ما قبلها كما فعلت في عصفه فرحين قلت عصفير وانما يجب حذف الياء دون الواو لان حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذف الواو لم يبق حذفها عن حذف الياء اذ لا يمكنها صيغة الجمع والخيزون الجوز والياء مفعول باحذف الواو معطوف بالواو ان جمعت شرط والجواب محذوف دلالة ما تقدم عليه ثم قال

(وخير وافي زاندى سرندى • وكل ما ضاهاه كالغلندى)

وزن سرندى فعلى زيادة النون والالف فاذا جمعتها فانت مخير بين حذف النون وحذف الالف فتقول سرندو وسرادو أصله سرادى وكذلك غاندى - لاندو علاو وانما جاز فيه الوجوه ان يكون كل واحد من الزائدين لاهزمية له على الآخر والسرندى الجزاء على الامور والغلندى البعير الضخم والواو في خبره وانما على العرب أو على الثعوبين وفي زاندى على حذف مضاف تقديره في حذف زاندى وكل معطوف على سرندى



## • (التصغير) •

اغاد كراباب التصغير اتر باب التكسير لانهما كاقال سيويه من وادواحد ولاشتر اكهما في مسائل كثيرة باقى ذكرها والمصغر ثلاثى وزان وقد اشار الى الاوّل بقوله

(فعيلا جعل الثلاثى اذا • صغرت نحو قذى في قذى)

يعنى انك اذا صغرت الاسم الثلاثى صغرت اوله وفتحت ثابته وزدت ياء ساكنة بعد ثابته فتقول في زيزيد يسيدي في قذى قذى بادغام ياء التصغير في لام الكلمة والثلاثى مفعول اول باجعل وفعيلا مفعول ثان ثم اشار الى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثى فقال

(فيعمل مع فعيل لما • فان جعل درهم درهما)

يعنى انك اذا صغرت الزائد على الثلاثى قلت فعيل او فعيل فعيل للرباعى المجرى نحو جعفر وجعفر وبر وبرير وفعيل للرباعى المزيد الذى قبل آخره ياء نحو قنديل وقنديل او فاعل نحو شلال وشميليل او او نحو عصفور وعصيفير وقد يصغر على فعيل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء رسياتى وفعيل مبتدأ وخبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أى لما فاق الثلاثى وجعل مضاف درهم وهو مصدر مضاف الى المفعول ودرهما مفعول ثان يجعل ثم قال

(وما به المنتهى الجمع وصل • به الى أمثلة التصغير صل)

يعنى انه يتوصل فى التصغير الى فعيل وفعيل بما يتوصل به فى التكسير الى فعال وفعال فتقول فى تصغير سفر جعل وسستدع وحيزون ومنطلق سفيرج ومديع وحزبين ومطيليق وتقول فى نحو سرندي سريندوان شئت قلت سريندوما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهى موصولة وصلتها وصل وبه ومنتهى متعلقان بوصل والضمير العائد على الموصول الهاء فى به الثانى والى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال

(وجائزوه يرض يا قبل الطرف • ان كان بعض الاسم فيهما المحذوف)

يعنى انه يجوز ان يعوض من المحذوف فى باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جائزان التعويض فى ذلك لا يلزم وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفار يرح وسفير يرح وما حذف منه زائد كطاليق ومطيليق والضمير فى قوله فهم عائد على التكسير والتصغير وجائز خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول وقبل متعلق بنوعه وبه بعض الاسم اسم كان والمحذوف فى موضع خبرها وفيها متعلق بالمحذوف ثم قال

(وحائد عن القياس كل ما • خالف فى البابين حكماهما)

يعنى ان جميع ما أتى فى باب التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم فى التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه فما جاء على غير قياس فى التكسير قولهم فى جمع رهط رهط وباطل أباطيل وهى ألفاظ كثيرة وما جاء من ذلك فى التصغير قولهم فى مغرب غمير بان وفى ليلة ليليات وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكره وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفى البابين متعلق بخلاف وحكام مفعول بخلاف ورسما فى موضع الصفة لحكم ثم اعلم ان ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب فلا اشكال نحو زيد ورجيل وان فصل بينهما وبين حرف الاعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر الا فى خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله

(تلوا يا التصغير من قبل علم • تأنبت او مدته الفتح انتم)

يعنى ان الحرف الذى بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل اتاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصبة ودرجة ودرجة وحسلى وحسبلى وسلمى وسلمبى وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهى ألف التأنيث المسدودة نحو صحراء وصحراء وحراء وحجرا والمراد

## • (التصغير) •

أول من نكلم على التصغير هو الخليل بن أحمد رحمه الله ويكون التصغير للتعظيم والتعظيم والترحم وللحجب وتقليل العدد وتقريب الزمان ومنه قول بعضهم فظم وحقر وقرب زمانى • ترحم تحجب وزنت الامانى وأقلل بتصغيرهم باقتى • فإزالت فى محفل من معانى

(قوله والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى) بل المراد كل ما لم يجمع على فعالين اسما كان اوصفة فيدخل عثمان وانما فاعل ما قبل الالف والنون لشبهه باباني التانيث قال ابو اسحق في قوله عد اتنيه على ان الانفصال تقديري لاسي فكأنه ما لحقا بعد كمال بنية التصغير اه ويريد بيا نا قوله وقد روا انفصال ابن غازي (قوله عثمان) قال الحريري رحمه الله • ولا تغرب في عثمان الالف • وفي سكران الذي لا ينصرف اه من املاء شيخنا العلامة سيدي محمد المرابط رحمه الله (١٨٥) قال الامام ابن غازي قال ابو حيان

تقول في تصغير عثمان  
عثمان لانهم لم يكسروه  
على عثمانين وقد قيل  
بعضهم كيف تجمع عثمان  
فقال عثمانون فقبيل له  
وعثمانين قال ايش عثمانين  
على جهة الانكار ابو  
اسحق قال ابن حني سألت  
الشيخ يوما فقلت له كيف  
تجمع دكانا فقال دكانين  
قلت فسر حانا قال سرحانين  
قلت فعثمان قال عثمانون  
قلت فهو لا قلت أيضا  
عثمانين قال ايش عثمانين  
أرأيت رجلا يشككم بغير  
لغته والله لا أقولها اه  
من ابن غازي رحمه الله  
(قوله وألف التانيث حيث  
مدا) أي مد ما قبلها فان  
الالف في المدودة ليست  
علامة للتانيث وانما  
علامة التانيث الالف  
المنقلبة همزة (قوله من  
بمد أربع قال بعضهم هو  
راجع الى جميع ما تقدم  
فيكون قبدا في الجميع  
ويؤيد ما رسم في هذه  
الطبعة السفلى اه وانظر  
في تشبيه بحمرا وما بعده  
من المثل التي مثل به ساني  
حل الايات الاربع فانه  
مما وقع فيه الالف رابعا

الالف التي قبل الهمزة فان المدد له - ت علامة للتانيث وانما علامة التانيث الالف المنقلبة همزة  
والالف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التانيث لقصور فانها علامة تانيث فلا تكلف بغير  
التانيث عن المدودة والفتح مبتدأ وانتم خبره وتلومته ما يتبعتم ومعنى التلوا لتالي ومن قبل في  
موضع الحال من تلو أو ومدته معطوف على علم ثم أشار الى الموضوعين الباقيين من المواضع الخمسة  
فقال (كذلك ماددة أفعال سبق • أو مدسكران وما به التحق)  
يعنى ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدسكران يجب أيضا فتحه  
وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعيته وما معنى به من ذلك فتقول في تصغير اجمال أجمال وكذلك  
في نحو أفعال اذا سمى به رجلا أفعال والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبيه بقوله  
وما به التحق فتقول في تصغير سكران وعطشان - سكران وعطشان وتقول في تصغير عثمان  
وسرحان عثمان وسرحان لانه من باب فعلان وانما واجب انفتح في هذه المواضع الخمسة لان تاء  
التانيث والالف تسحقان ان يكون ما قبلها ماقبلها ماقبلها يقولوا في تصغير افعال أفعال للتأنيث  
صيغة الجمع ولم يقولوا سكرين لانهم لم يقولوا في جمعه سكرين كما قالوا في سرحان سرحانين وماه مبتدأ  
وهي موصولة وصلتها سبق ومدة مقبول بسبق ومدسكران معطوف على مدة وماه معطوف على  
سكران وكذلك خبر المبتدأ وهم الشارح فجعل سبق في موضع الحال من افعال لانه جعله قيد للجمع  
ثم قال (وألف التانيث حيث مدا • وتأوه منفصلين عددا)  
(كذا المزيد آخر التنيب • وعجز المضاق والمركب)  
(وهو كذلك زيادنا فعلا نا • من بعد أربع كزعفرانا)  
(وقدر وانفصال ما دل على • تنذية أوجع تصحح جلا)  
قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيل وفعيل وتقدم أيضا انه يتوصل الى بناء التصغير بما  
توصل به الى بناء الجمع من الالف لكن تخرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه  
الايات الاربعة فلم يعدت فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبرا في صدورها وصار الثاني بمنزلة كلمة  
أخرى غير داخلية في حكم البنية الاولى الاول ألف التانيث المدودة نحو حوا فتقول في تصغيره  
حجرا فيكون المعرب في صيغة التصغير حجرو وهو المنبى عليه بقوله وألف التانيث حيث مدا الثاني تاء  
التانيث نحو درجته فتقول في تصغيره درجته فالعسبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيل  
فيكون كحجرو وهو المنبى عليه بقوله وتأوه الثالث ياء النسب نحو بصري فتقول في تصغيره بصري  
قائبا غير مبتدأ أيضا وهو المنبى عليه بقوله كذلك المزيد آخر التنيب الرابع عجز المضاق نحو عبد  
شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبى عليه بقوله وعجز المضاق الطامس عجز المركب تركيب  
مخرج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعلبك وهو المنبى عليه بقوله والمركب السادس الالف والنون  
الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعفران فصار المصغرا انما هو زعفر  
والالف والنون غير متقدمين ما وارتز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم - كعهما  
السابع علامة التشبيه نحو زيدان فتقول في تصغيره زيدان الثامن علامة جمع المذكر السالم نحو

(٢٤ - مكدوى) وقد تقدم حكمه في قوله فصيلا جعل الثلاثي اذا صغرت وفي قوله لتأوي التصغير من قبل علم والصواب  
أن يعمل بما وقعت فيه الالف خامسة كما مثل ابن هشام في التوضيح وقد يؤخذ ذلك من قول المصنف من بعد أربع ان اردته  
للاثلاثة آيات والبيت الرابع - حتى منه دلالة لما تقدم عليه فنام اه • فان قيل لا يثنى قال وألف التانيث البيت وهو داخل فيما  
تقدم له في قوله وزائد العادى الرابعي الخ وقد أحال عليه في قوله وما به لنتهى الجمع وصل الخ فالجواب انه انما

زيدون فتقول فيه زيدون وهما المنبى عليه ما بقوله وقد روا انفصال البيت وقد فهم من هذه  
 الايات أن قوله وما به المنبى الخية البيت مقيد بان لا يكون المصغر أحد هذه التامية فإنه لا يحدف  
 منها شيء وألف التانيث مبتدأ وتأؤه معطوف عليه وعدا في موضع الخبر والالف فيه للتنبيه عائدة  
 على الالف والتاء منفصلين مفعول ثان بعدا وحيث متعقبة بعدا والمزيد مبتدأ وخبره كذا وأخرى  
 طرف مكان متعلق بالمزيد لأنه اسم مفعول ولأنه متعلق بالمزيد أيضا ويجز المضاق معطوف على  
 المبتدأ ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لالة الاول عليه وز ياد تافلان مبتدأ وخبره كذا وها  
 تنبيه ومن بعد متعلق بزيا. تاروا انفصال مفعول بقدر واو هو مصدره وضاف الى الفاعل وما موصولة  
 وصتها دل وعلى تنبيه متعلق بدل وجع مفعول مقدم بحلا واوعطفت بحلا ومعوله على دل  
 ومعوله فهو من عطف الجمل ثم قال

(وألف التانيث ذوالقصر متى • زاد على أربعة ان يثبنا)

يعنى ان ألف التانيث اذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لانها المالم يستقل النطق بها حكم لها بحكم  
 المتصل لحذفت لان بقاها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفيه عيل وذلك نحو قورقري وقورقرو وحبركي  
 وحبيرك فان كان ثالث ما فيه ألف التانيث الخامسة الفا فقد أشار اليه بقوله

(وعند تصغير حبارى خبر • بين الحبيرى قادر والحبير)

حبارى اذا صغر جز فيه حذف الالف الاولى رابعا ألف التانيث فتقول حبيرى وحذف ألف  
 التانيث فتقول حبير بقاب الالف الاولى باء وادغام يا التصغير فيها وفهم منه أن ما سوى نحو حبارى  
 مما ألفه خامسة للتانيث يجب حذف ألفه وعند متعلق بخبر وكذلك بين واظهار في عند ههنا انها  
 بمعنى في ثم قال

واردد لاصل ثانيا ليناقلب • فقيحة صير قومة نصب)

يعنى ان ثانيا الاسم المصغر رد الى أصله اذا كان منقلبا عن غيره فمثل ستة أنواع الاول ما أصله  
 واو فاقبلت يا نحو قومة فتقول فيه قومة الثانية ما أصله واو فاقبلت يا فان نحو باب فتقول فيه بوب  
 الثالث ما أصله يا فاقبلت واو وان نحو موقن فتقول فيه ميقن الرابع ما أصله يا فاقبلت يا فان نحو ناب  
 للسن من الابل فتقول فيه نيب الخامس ما أصله همزة فاقبلت يا نحو ذئب فتقول فيه ذؤيب  
 السادس ما أصله حرف من حروف الهلة نحو قيراط ودينار فتقول فيها قيراط ودينار لان أصلهما  
 قراط ودينار وانما رجوع ذلك كله الى أصله لزوال موجب القلب وثانيا مقبول بارد ودولاصل متعلق  
 باردد وليناعت لثانيا وفهم من تخصيصه الثاني ان الثالث اذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع الى  
 أصله نحو قائم هاں الهمزة بدل من الواو فتقول قويم وقلب في موضع التعت ثانيا وقومة مفعول أول  
 بصير وقومة مفعول ثان وقد ورد بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لاصله واليه أشار بقوله  
 (وشد في عيد عبيد) وجه شدوذة ان البناء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقومة فلم يردوه الى أصله  
 بل لا يلبس بتصغيره وديضم انه ين ثم قال (وحتم • للجمع من زمانا تصغير علم) يعنى ان مردود لاصله في  
 التصغير مردود ايضا الى أصله في الجمع فيقال في جمع ميزان موازين وفي باب أبواب وفي ناب أبواب وفي  
 عبيد أعبياد كالأواعبيد وعبيد فال ل شدو ما فروع بحتم للجمع ومن ذا متعلقان بحتم وما موصولة  
 وصتها علم وتصغير متعلق به لم ثم قال

(والالف الثاني المزيد يجعل • واوا كذا ما الاصل فيه يجعل)

للالف الثانية خمسة أحوال الاول أن تكون مبدلة من واو انثاني أن تكون مبدلة من يا وتقدم  
 كدها في البيت قبله انثالث أن تكون زائدة كضارب الرابع أن تكون مجهولة كهاج الخاء  
 أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر في هذا البيت الزائدة والمجهولة ولزيد كالمبدلة من

ذكرة ليرتب عليه ما بعده  
 وهي مسألة حبارى فان  
 قيل مسألة حبارى قد  
 تقدمت ايضا في قوله والميم  
 أولى من سواه بالبقا الخ  
 فلاى شيء أعادها فالجواب  
 انها أعادها اليه على  
 التصغير فيها والله أعلم  
 فتأمل (قوله وحبركي) هو  
 الفراد والابتنى حبركة  
 وربما يشبه به الرجل  
 الغليظ اطو ويل الظهر  
 القصير الرجل وتصغيره  
 حبيرك صغ من طرة  
 منسوبة للجوهري هـ

(قوله وكل المنقوص) اذا صغر والمنقوص المذكور لكل برد ما حذف منه ان كان على حرفين (١٨٧) نحو خدمته ي ب وسه فتقول

فيه اُخْبِد وسبته وان  
كان على ثلاثة أحرف  
والثالث ناه التأنيت لم  
يعتد به وكل أيضا كما  
يكمل الثاني نحو عدة  
فتقول وعدة وان كان  
المنقوص حوى ثالثا غير  
التاء لم يرد اليه ما حذف  
لعدم الحاجة اليه فتقول  
في هار هو يرد اليه أشار  
بقوله مالم يحو غير التاء  
ثالثا ويفهم منه انه ان  
حوى ثالثا غير التاء لم يرد  
اليه المحذوف وان كان  
الثالث هو التاء لم يعتد به  
ورد اليه اه من المرادى  
(قوله كئيبه) التيبة هو  
مجمع الماء في الخوض  
واختلف فيه هل محذوف  
العين أو محذوف اللام  
(قوله ويد) أصل يديدي  
يسكون العين بدليل جهه  
على افعال (قوله في هذا  
الباب) أى في باب التصغير  
وذلك حيث تلتقى ثلثات  
ياآت أولهن ياء التصغير  
(قوله وشذرك الخ) قال  
بعضهم  
وشذرك دون لبس وهو في  
ناب ونعل ونحى ونصف  
وقوس وذودشول وقوس  
حرب ودوع للبدع عرس  
واشول اسم للاقفة القليلة  
اللبن والنصف بفتح الصاد  
اسم للمرأة الكهله التي  
ليست بشابة ولا عجوز وقال  
بعضهم

همزة وستأني في باب الابدال والالف مبتدأ والثاني نعت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدأ وواو  
مفعول ثان يجعل وما مبتدأ أروى موصولة والاصل مبتدأ أو يجعل خبره وتيه متعلق بجعل والجملة  
صلة ماثم قال (وكل المنقوص في التصغير ما • لم يحو غير التاء ثالثا كما)  
يعنى ان المنقوص اذا صغر ردت ما حذف منه والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف لا المنقوص  
القياسى وهو ما آخره ياء بقدر فيها الضمة والكسرة فتعمل قوله المنقوص ما حذف منه فائز كعدة  
أو عينه كئيبه أو لامة كئيبه ويدومع ما ليس فيه تاء كيدوما فيه التاء كئيبه وشعل أيضا ما كان على  
حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كما هو معنى هائر فحين جعل الاعراب في الزاؤه أصله هائر  
فحذفت منه الهمزة فهذه كما يرد اليها المحذوف الا ما كان له ثالث وايس تاء فتقول فيهار عدة برد  
الفاء وثوبية برد العين وسيفه ويديه برد الهم وتقول في هار هو يرد الالف بالاقامة  
وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله مالم يحو غير التاء ثالثا أى مالم يحو ثا غير التاء فان حوى ثالثا  
غير التاء لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما يرتجى من ما لا اسمية والحرفية وكدهم في ذلك واحد  
وذلك انه اذا معنى به اثم صغرت تصير كل المنقوص الذى على حرفين فلا بد من تكميله ليتوصل بذلك  
الى بناء التصغير فتقول موى وفي تشبيهه بذلك نظرفان ما معنى به من الموضوع على حرفين ثانياه حرف  
لين يجب تكميله قبل التصغير ولم يبيته على ذلك أحد من الشراح فانظره وقوله المنقوص مفعول  
بكملة وما ظرفية مصدرية وثالثا مفعول بجو غير التاء منصوب على الحال لانه نعت نكرة تقدم  
عليها والتقدير مالم يحو ثالثا غير التاء ثم قال

(ومن يترخيم بصغرا كئيب • بالاصل كالعطيف يعنى العطفا)  
الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغرفان كان ثلاثى الاصول صغرى على فعل نحو جيد في أحد  
وجدان ومجود ومجاد وعطف في المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء وان كان رباعيا صغرى على  
فيعمل نحو شلال وعصفور فتقول شليل وعصيفر ومن مبتدأ أروى موصولة وصلتها بصغرو بترخيم  
متعلق بصغرا وكنى خبر المبتدأ وبالاصل متعلق باكتنى ثم قال  
(واختم بنا التأنيت ما صغرت من • مؤنث عار ثلاثى كـن)

يعنى ان الهمم الثلاثى المؤنث العارى من تاء التأنيت يحتم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينة وشعل  
قوله ثلاثى أربعة أنواع الاول ماهو ثلاثى في الحال نحو كيف الثاني ماهو ثلاثى في الاصل نحو يدي  
فتقول فيه يديه الثالث ما كان نحو ضا فانك تقول فيه سمى فيجمع ثلاث ياءت الاولى يا التصغير  
والثانية بدل ألف سماء والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت إحدى الياءت على القياس المقدر في  
هذا الباب فبقي منه ثلاثة أحرف فحقت التاء كما خلق الثلاثى الرابع ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنث  
فصغر أصغرى الترخيم نحو شمال فتقول فيه شيميلة وما مفعول باختم وهى موصولة وصلتها بصغرت  
وابصير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرت من مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من  
هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منه ما بقوله

(مالم يكن بانبارى ذاليس • كشجرو بقر وخس)  
يعنى ان التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذى يميز من واحد محذوف التاء نحو شجرو بقر فتقول  
فيه ما شجير وبقر اذ لو قلت شجيرة وبقرة لا تلبس بتصغير شجيرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشار ولا تانا  
وما يبينهما أسماء الالود فتقول في تصغيره عشير وتسبح وخيس ولا تلحقها التاء لثلاثيها تصغير  
عشرة وتسعة وخسة ثم أشار الى الثاني بقوله (وشذرك دون لبس) يعنى شذرك التاء دون لبس في  
ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهردوشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودوع

ذودرشول نصف رقرس ونعل وحرب وفرس وعرس • ناب ضخمى درع فنرك التاء • مع بفظها شذرا • لامتراء • ان صغرت من  
غير لبس لانفس • فاطم الى العلم ومنه فاقبس • وخرج بدرع الحديد الدرع الذى هو القميص لانه مذكر

الحديد وعرس ونهـل ونصفر قد شد أيضاً الحاق التاء فيما زاد على الثلاثي والى ذلك أشار بقوله  
(وندر • طاق تافيا ثلاثياً كثر) يعنى انه ندر طاق التاء فى الزائد على الثلاثة كقولهم فى قولـام  
قد جعته وفى ورا ووربة وفى امام أجمية وما ظرفية مصدرية وفى يكن ضمير عائدة على المؤنث انعمارى ويرى  
فى موضع خبر يكن وذات بس مفعول ثان يبرى وبالتاء متعلق ببرى وترك فاعل بشذوذون متعلق  
بشذوذ طاق تفاعل بندرو وما موصولة وصلتها كثر بفتح الياء وثلاثياً مفعول بكثروه يعنى كثر عليه غلبه  
فى الكثرة ثم قال (وصغروا شذوذ الذى اتى • وذامع الفروع منها تاتى)

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتكمن من الاءاء الاذوالذى وفروعها  
لشبهها بالاءاء المتكمنة فى كونها توصف ويوصفها فاستيج لذلك تصغيرها لكن على وجه خواف  
به تصغير المتكمن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمها ألف من بديهة فى الآخر  
ووافق المتكمن فى زيادة ياء ساكنة ثقيل فى الذى والتى اللذان والتبوا فى ذاتها وياوتيا وقد اعترض  
المراى هذا البيت ولا بد من ايراد اعتراضه لخصه قال اعلم ان قول الناظم وصغروا شذوذاً  
معتز من ثلاثة أوجه أولها انه لم يبين الكيفية بل ظاهره بوجهـم ان تصغيرها كصغير المتكمن  
وثانها ان قوله مع الفروع ليس على عمومها لانه لم يصغر واجمع الفروع وثالثها ان قوله منها تاتى  
يوهم أن فى تصغيرها تصغير تارة قد نصواعلى أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تاروا وفى صغروا  
عائدة على العرب والذى والتى مفعول بصغروا وشذوذاً مصدرى موضع الحال من الواورذا  
معطوف على التى ومع متعلق بصغروا

### ﴿النسب﴾

هذا الباب بهى باب النسب و باب الاضافة وقد سماه سيديويه بالنسبتين قوله

(يا كرام الكرمى زادوا للذنب • وكل ما تايه كسره ووجب)

يعنى انه اذا اريد ان ينسب اسم الى أب أو قبيلة أو بلدى زيد فى آخره ياء مشددة وكسرها قبلها وفهم  
منه ثلاث تغيرات زيادة الياء وكسرها قبلها وانتقال الاعراب الى الياء وفهم ذلك من تشبيه ياء  
الكرمى فانها حرف الاعراب وفهم منه أن ياء الكرمى ليست للذنب تشبيهه ياء النسب بها ويا  
مفعول برادوا الواو فى زادوا عائدة على العرب وكفى موضع الصفة ليا وكل مبتدأ ومما موصولة  
وتليه صلته والضمير العائدة الى الموصول الهاء فى تايه وقال تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره  
وجب جملة من مبتدأ وخبر فى موضع خبر كل وها كسره عائدة على الحرف الذى تليه الياء ثم اعلم ان  
هذه التغيرات اثلاث اتى ذكرها فى هذا البيت مطردة فى جميع الاءاء المنسوبة وقد يضاف اليها  
فى بعض الاءاء تغيرات أخرى أشار الى الاول منها بقوله

(ومثله مما حواه احذف وتا • تأنيث أو مدته لا تنبأ)

يعنى ان آخر المنسوب اذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو أرف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب  
وجعلت موضهها ياء النسب وسهل الياء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت فيه الياء للنسب كبصرى  
فتقول فى النسب اليه بصرى وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرمى فتقول فى النسب اليه كرمى  
وما كان أصلها واوا نحو مرمى أصله مرمى فقلت الواو ياء وأدغمت فى الياء فتقول فى النسب اليه  
مرمى وفى هذا الاخير وجه آخر ينه عليه بعد وانما حذفت الياء فى جميع ذلك كراهية اجتماع أربع  
ياآت وكذلك أيضاً تحذف تاء تأنيث فتقول فى النسب اليه فاطمة فاطمة وانما حذفت التاء لثلاث  
يجمع بين علامتى تأنيث اذا كان المنسوب اليه مؤنثاً نحو مكية وأما ألف التأنيث المقصورة فان  
كانت خامسة فصاعداً وجب لئلا يلبس النسب نحو قرقرى فى قرقرى وحشيشى فى حشيشى وأما الاربعة فقد  
أشار اليها بقوله (وان تكن تربع ذان سكن • فقلها واوا وحدها حسن)

(قوله اليه) الضمير فى قوله  
اليه يعود على اللفظ  
المؤنث الذى أريد  
النسب اليه والصواب أن  
يقال اذا كان المنسوب  
مؤنثاً وأما المنسوب اليه  
فى صورة اثبات انما فهو  
مؤنث أبداً مثاله امرأة  
مكية (قوله حشيشى) والحش  
الاجمال من مختصر العيون

يعني ان ألف التانيث المقصورة اذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقاب او اوا  
بحو حذفي فتقول فيه - بي - وحلوى وفهم منه ان اذا كانت خامسة في افتراق او رابعة في اسم تانيثه  
متحرك وجب حذفها لدخولها في الضابط الاول ولم يتعرض للراجع من الوجهين قبل والحذف أحسن  
ومثله مفعول با حذف والهاء فيه عائدة على ياء النسب ومما يتعلق بالحذف وما هو موصولة وهي واقعة  
على الاسم الذي حوى الياء وسلمتها حواه وانعاند على الموصول هو الضمير المستتر الفاعل بحواه  
والهاء في حواه عائدة على الياء ويجوز ان تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير  
المستتر في حواه عائدة على الاسم الحاروي الياء ومن على الوجه الاول للتبعيض وعلى الثاني لبيان  
الجنس وتاء تانيث أو مدته مفعول بتذنا ثم قال (نسيمها الملحق والاصلي ما لها) يعني ان الالف  
الرابعة اذا كانت للالحاق نحو ذفري أو منقلبة عن أصل نحو مري جاز فيها ما جاز في ألف التانيث من  
قلبه او اوا وحذفها فتقول ذفري وذفروى ومري ومروى الا ان القلب في الاصلي أحسن من  
الحذف والى ذلك أشار بقوله (والاصلي قاب يعنى) فمروى أحسن من مري ومعنى يعنى يختار  
وفهم من تخصيصه الالف الاصلي باختيار القلب أن ألف الحلق بالعكس فيكون كاف التانيث في  
اختيار الحذف والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أن القاب في ألف الحلق أجد فينبغي أن يجعل  
كلامه هذا على ان القاب في الاصلية أكثر من القلب في انتي للحلق وان كان القاب فيها جميعا  
أجود من الحذف كما هو عليه في شرح الكافية والملحق نعم تشبهها ولاصلي معطوف على الملحق  
ومما ابتدأ وهي موصولة وصلت اليها والخبر في الخبر وبقيلها ثم انتقل الى الالف الخامسة فصاعدا فقال  
(والالف الجائز أزل) يعني ان الالف الخامسة في افتراق يجب حذفها للنسب وشمل الالف  
الاصلية نحو مصطفي وألف التانيث نحو حباري وألف التكرير وشمل أيضا الالف الخامسة كالمثل  
والسادسة نحو مستدي وخطي وقبمثرى فتقول مصطفي وحباري ومستدي وخطي بالحذف  
في جميع ذلك ثم انتقل الى المنقوص وبدأ بالخامسة فقال (كذلك بالمنقوص خامس اعزل) يعني أن  
يا المنقوص اذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول في مقدم معندي وفهم من ذلك أن حذفها اذا  
كانت سادسة واجب أيضا لانه من باب أخرى لان موجب الحذف انما هو الثقل وهي سادسة أنتقل  
منها خامسة والالف مفعول بازل والجائز ثلث للالف واربع مفعول بالجائز بالمنقوص مبتدأ خبره  
عزل أي حذف وخامس حال من الضمير المستتر في عزل ثم نبيه على ياء المنقوص الرابعة فقال  
(والحذف في البارباعا حتى من قلب) يعني ان ياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبه او اوا  
وحذفها أحسن في نحو قاض ومعطفتقول قاضي وقاضوى ومعطى ومعطوى ومن قلبه او اوا قول  
الشاعر فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا • درا هم عند الحانوى ولا نقد  
هو مندوب الى حانية هو الموضوع الذي يباع فيه الخمر ثم انتقل الى ما ناله ياء أو ألف فقال (وحتم قلب  
ثالث يعنى) فتشمل قوله ثالث الياء والالف وهما مستويان في وجوب قلبهما او نحو موى وعجوى وفنى  
وقوى وانما قلبت الالف في فنى واوا واصاها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياء آت والحذف مبتدأ  
ورباعا حال من الياء أو حتى خبر المبتدأ وفي البيات متعلق باحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث ويعنى أى  
يعرض وهو في موضع الصفة لثالث ثم قال (وأول ذا القاب انفتاحا) يعنى ان ياء المنقوص اذا قلبت  
واواقع ما قبل الواو كما - ق في التثنية والتعريف ان الفتح سابق لقب لان وضع اذا قصد فيه  
النسب وجب قلب الكسرة فتع - كفى نحو غريب - يتخذ قلب الواو الياء لظاهرها وانفتاح ما  
قبلها قصير كفتى فتقلب الالف بعد واو كما قلبت في فنى وكذلك أيضا نحو قاضى لان نظيره تغلب  
فتفخ أيضا نادق كفتى لام تغلب عند بعض العرب وهذا القلب مفعول باول أى صاحب انقلب  
وانفتاحا مفعول ثان باول ثم قال (وفعل وفعل عيهم الفتح وفعل) يعنى ان الاسم الثلاثى المكسور

(قوله وألف التانيث نحو  
حباري) كان من حقه أن  
لا يأتي ياء التانيث لانه  
دخل في قوله قبل أو مدنه  
(قوله كذلك) نعت لمصدر  
محذوف أى عزلا كذلك  
ولو استغنى عنه لعم

العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كجرا أو مكسورا كابل أو مضموما كدئل فتقول  
عمرى وابلى وذنبل كراهه اجتماع الكسرة مع الياء وفعل مبتدأ أو مفعول بفعل مضارع يفسره بفتح  
وقبل مطرف على فعل محذوف اعطاء وفتح خبر فعل اذا جعل مبتدأ وعينه ما مفعول بفتح ومنها ما  
متعلق بفتح فعل الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أى مثلهما فى وجوب فتح العين ثم  
قال (وقبل فى المرمى مرمى • واختير فى استعاهم مرمى)

فقد تقدم دخول هذه المسئلة تحت عموم قوله ومثله مما حواه لكن فيما احدى يائه أصلية كمرى  
لغتان المحذوف وهو الكثير والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه ان يأتى بهذا البيت عقب قوله  
ومثله مما حواه احذف كافه فى الكافية لكن الايات التى ذكرها نمر تط بعضها ببعض فلم  
يمكن ادخالها فى اثنتا عشرين تأخير عنها مرمى مرفوع بقيل وفى المرمى متعلق بقيل ومرمى  
مرفوع باختير ثم اعلم ان ما آخره ياء مشددة ان تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدا فالوجه المحذوف وقد  
تقدم وان تقدمها حرفان فسبأنى وان تقدمها حرف واحد فقد أشار اليه بقوله

(وتحوى فتح ثابته يجب • وارده واوان يكن عنه قلب)

يعنى انه اذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت اليه لم يحذف منه شئ بل يفتح ثابته وهو الباء  
الساكنة المدغمة فى الاخرة فان كان أصله واواردتها فقلت فى طى طوى لانه من طويت وانما  
قلت الياء الاخرة واراهى منقولة عن ياء كالتب فى فتى وقد تقدم وفهم منه ان الياء الاولى ذا  
كانت ياء بالاصالة بقيت على حالها فتقول فى حى حوى واعراب البيت واضح ثم قال  
(وعلم التثنية احذف للنسب • ومثل ذاق جمع تصحيح وجب)

يعنى انك اذا نسبت الى شئ او مجموع على حده حذف العلامة ونسبت الى واحد فتقول فى الاسب  
الى زيد بن زيد بن زيدى وحمل الشارح كلام النظم على ان ذلك فيما سعى به من المثنى والمجموع  
وتبعه المرادى وفيه نظر والذي ينبغي ان يحمل عليه ما ذكرته يفهم منه ان حكم ما سعى به من  
النوعين على لغة الحكماء بحكم المثنى والمجموع وعلم مفعول باحذف ولا نسب متعلق باحذف ومثل  
ذامبتدأ وخبره وجب رفى جمع متعلق بوجوب ثم قال (وثالث من نحو طيب حذف) يعنى انه اذا وقع قبل  
الحرف المكسور ولاجل ياء الف باء مكسورة مدغم فيها مثلهما حذفت المكسورة كقولك فى طيب  
طيبى كراهه اجتماع الياءات والكسرة وفهم من المثل ان الياء اذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو  
هبيخ وكان القياس على هذا فى الالف والياء المكسورة فلهذا جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبيه بقوله  
(وشذ طائى مقولا بالالف) ووجه الشذوذ ان أصله على مقتضى ان قياس طيبى يكون الياء لكن  
قلبو الياء ألفا والياء انما قلبت ألفا قياسا اذا كانت متحركة وثالث مبتدأ وسوغ الابتداء به انه  
صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بمحذوف وطائى فاعل  
بشذ ومفعولا حال من طائى وبالالف متعلق بمفعول ثم قال

(وفعل فى فعية التزم • وفعل فى فعية حتم)

يعنى ان ما كان على وزن فعية نحو حنيقة تحذف منه تا التأنيث ولا تجتمع مع ياء النسب وتحذف  
أيضا منه الياء ويفتح ما قبلها فان كان على وزن فعية بضم الفاء نحو حنيقة تحذف أيضا منه الياء  
والشاء وتبقى الفحة التى قبل الياء فتقول فى حنيقة حنى وفى حنيقة حني وفى حنيقة حني وفى حنيقة حني  
وفى فعية متعلق بالتزم واعراب بحرف البيت كصدره وفعية وفعية غير منصرفين للتأنيث والعلية ثم  
قال (والحرفوا مع لام عربيا • من المثاليين بحم التأويل)

يعنى انهم أطلقوا بفعية وفعية فى الحذف ما كان على فعيل أو فعيل بغير تا وكان معتل اللام نحو  
عدى وقضى فتقول فيها عدوى وقصوى والحرفوا يعنى العرب ومعلى مفعول بالحرفوا عربياتى

موضع الرفع للمعلول ومن المثالين متعلق بعمل وبما يتعلق بالحقو او ماموصولة وصاتها اوليا والتاء  
مفعول ثان لا ولا والمفعول الاول ضمير مستتر في اوليا وهو العائد على ما رماذ كرفي فعيلة وفعيلة  
من حذف ياءه ما تمخا ذلك لم يكونا على اليمين او مضعفها والى ذلك اشار بقوله  
(وتعمو اما كان كا طوبله • وهكذا اما كان كالجليله)

يعنى ان ما كان معتل العين او مضعفها من الوزنين يتمى لا يحذف ياءهما مثل التضعيف  
والاعلال ومثله فعيلة بفتح الداء ولم يثمل بفعيلة بضمها وهما - واو في وجوب التميم وانما استغنى  
بفعيلة عن فعيلة لان العلة موجودة فيهما وفتحهم من اليدين ان ما كان على فعل صحيح اللام مجردا  
من اناه يتم على الاصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيهما عقيل وعقيل واعراب البيت واضح ثم  
قال (وهو رذى مدينال في النسب • ما كان في تشبيهه النسب)

يعنى ان حكم الممدود في النسب كحكمه في التشبيه فتقول في نحو حرار حارارى كاقول حرار وان  
وتقول في عليا وكسا وجبا عابارى وكساوى وحيارى وعلياى وكساى وحياى كما تقول في التشبيه  
وقد تقدم ذكر ذلك كله وهو منبتدأ وبنال يجوز ضبطه بضم الباء وفتحها وهو في موضع الخبر وما  
مفعول ثان يبنال ان ضم ياءه وفي بنال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الاول وان كان بنال  
بفتح الباء فاه مفعول وهى موصولة وصلتها كان وانسب في موضع خبر كان وفي تشبيهه متعلق بانسب  
ثم انتقل الى النسب للمركب وهو ثلاثة اقسام مركب تركيب اسناد وتركيب مزج وتركيب اضافية  
وقد اشار الى الاول والثاني فقال

(قرله ولا يثمل بفعيلة بضمها)  
ومثال فعيلة من المضعف  
هريرة ومن المعتل فورية

وانسب لصدر جملة وصدرا • ركب مزجا) يعنى بالجملة الجملة المسمى بها وهو تركيب الاسناد  
فينسب الى صدرها وصدرا المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق نحو فتقول في  
النسب اليه برقي ومثال المزجى به ليل فتقول في النسب اليه بيلي ثم انتقل الى الثالث وهو المركب  
الاضافى وهو على قسمين قسم ينسب الى مجزئه وقسم ينسب الى صدره وقد اشار الى الاول بقوله  
(ولثان تعما) (اضافة مبدؤا بآب اواب • او ماله التعريف بالثاني وجب)

فهذه ثلاثة انواع نسب فيها العجز اولها ان يكون مبدؤا بآب ونحو ابن الزبير فتقول في النسب اليه  
زبيرى وثانيها ان يكون مبدؤا بآب وهو الكنية نحو ابو بكر فتقول فيه بكرى وثالثها ان يكون  
الاول يعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زيدى كذا قال الشارح وفيه نظر الرابع ان يمتد  
اللبس ويأتى ثم اشار الى الثاني وهو ما ينسب الى صدره فقال (فيما سوى هذا النسب للاول) يعنى ان  
المضاف ان لم يكن احد الثلاثة المذكورة نسب الى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئ فان  
خيف لبس نسب الى العجز واليه اشار بقوله (ما لم يخف لبس كعبد الاشهل) يعنى اذا خيف اللبس  
نسب الى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الاشهل فتقول شعبي ومنافى وأشهلى لانك لو  
نسبت لاهل درقات عبدى لانتسب فلم يدرك هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الاشهل  
وهذا هو القسم الرابع ما ينسب فيه للثاني وصدرا متعلق بانسب وصدرا معطوف وماموصولة  
وصلتها ركب وهو جامد صدر على حذف مضاف والتقدم بركب تركيب مزج ولثان معطوف على  
صدره واصافة مفعول يتم وتعم في موضع الصفة لثان ومبدؤا فعلة لثان واصافة زيان متعلق بمبدؤا  
وما معطوف على ثان وهى موصولة والتعريف بمبتدأ أو خبره وجب وله متعلق بوجوب الجملة - صلة  
ما وفي متعلق بانسب وماموصولة وصلتها سوى وهذا الاشارة لما ذكره ولو قال فيما سوى هذى اشارة  
للمواضع المذكورة فكان احسن وما صدره بظرفيه أى مدة عندم حرف اللبس ثم ان الثلاثى  
المحذوف منه حرف اما ان يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فان حذفته اللام فهو اما جاز  
الجبر واما واجبه وقد اشار الى الاول بقوله

(واجبر اللام ما منه حذف • جواز ان لم يدره ألف)



(قوله وعضة) الأعضاء كل شجر يعظ. وله شوك من الجوهرى (قوله وما فعول رد) بل هو مفعول باجر لا رد وهو سهو منه رحمه الله (قوله وباح اختار ابن بنتا الحق) (١٩٢) ومرد ذلك ان الصيغة كاهم للتأنيث فوجب ردها الى صيغة المذكر كما وجب حذف

التاء في مكى وبصرى  
ومسلمات ويونس يقول  
فيها أختى وبنتى محبتان  
التاء غير التأنيث لان  
ما قبلها ساكن صحيح وبانها  
لا تبدل في الوقف هاء  
وذلك مسلم ولكنهم عاموا  
صيغتهما عاملة تاء التأنيث  
بدليل مسئلة الجمع قاله  
ابن هشام في التوضيح  
(قوله فتقول وشوى)  
يقاب الياء واو الالف لما  
رددت الواو صار وشى  
بكسر زين كابل فقلت  
الكسرة انثائية فتحه كما  
تفعل في نحو ابي فان قلت  
الياء ألفا ثم الالف واو لم  
يقاب على قول الاخفش  
وشى بالياء لعدم الموجب  
المذكور اه توضيح (قوله  
نحو مدممى بها) فتقول  
في النسب الى مدممى وفي  
الذنب الى مدممى صح  
من المرادى (قوله الى  
فرائض فرضى) مفردة  
فريضة على وزن حنيقة  
(قوله وفهم من قوله ان لم  
يشابه واحدا بالوضع)  
حاله انه ينسب الى  
الكلمة الدالة على الجماعة  
على لفظها ان اشبهت  
الواحد بكونه اسم جمع  
كفوى ورهطى او اسم  
جس كشجرى او جمع  
تكسير لا واحده كابيلى  
ارجار يا مجرى العلم  
كانصارى واما نحو كلاب  
وانمارى فاسم من جنس فيه

(في جمى التصحيح اوفى اثنتيه) يعنى ان الثلاثى المحذوف منه اللام اذ لم يرد المحذوف في اثنتيه  
وجمى التصحيح جاز جره وبقاؤه على حاله فة تقول في بدو وعدو دمى بدوى وعدوى ودمى  
ودموى لانك تقول في تثنية ايدان وعدان ودمان وفي نحو ثمة بنورى وثبى لانك تقول في جمعها  
اثيرات بغير ردم ثم اشار الى الثانى بقوله (وحن محبوبه لذى ثوبه) يعنى ان ما جبر في التثنية وجمى  
لتصحيح جبر في النسب وجوبا نحو اب وانح وعضة وسنة فتقول فيها ابوى واخرى وعضوى وسنوى  
اوسسوى على الخذف في لامها لانك تقول في اثنتيه ابوان واخران وفي الجمع عضيات وسنوات  
اوسنات ويرد متعلق باجر يورد مصدر مضاف الى المفعول وما مفعول رد وهى موصولة وصلتها  
حذف ومنه متعلق بحذف وجواز مصدر وانظرا انه نعت لمصدر محذوف وعلى حذف مضاف  
والتقدير يروا جبر جبرا اذا جواز شرط ورده اسم بلا ألف في موضع خبرها وفي جمع متعلق بالف  
وحن محبوبه والرجلة اسمية مستأنفة ثم قال (وباح اختار ابن بنتا الحق) يعنى ان اختا اذا نسبت  
ليها قلت اخوى كما تقول في النسب الى اخ واذا نسبت الى بنت قلت بنوى كما تقول في النسب الى ابن  
أما الحاقه اختا باخ فلا اشكال فيه وأما الحاقه بنتا بابن ففيه نظر لان النسب الى ابن يجوز بابنى  
وبنوى فن ابن يعلم ان بنتا يقال في النسب اليها بنوى فقط والعذر له في ذلك انه انما أحال على من قال  
في اس بنورى ولا يصح حمله على من قال ابنى لعدم همة الوصل في بنت هذا الذى ذكرته في النسب الى  
أخت وبنت هو الذنب الجهور وخاضف يونس في ذلك وعليه نيه بقوله (ويونس ابي حذف التاء) يعنى  
ان يونس يقول في النسب الى أخت أختى والى بنت بنتى وباح متعلق بالحق واختام مفعول بالحق وبتا  
معطوف على اختا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجرر وهو جار تخلافا للغارمى ويونس  
مبتدأ وصرفه ضرورة وأبى في موضع الخبر وحذف التام مفعول بابى ثم قال

(وضاعف الثانى من ثنائى • ثانياه ذولين كلا ولائى)

يعنى انك اذا نسبت الى اسم على حرفين ثانياه حرفين واجب أن تضعف الثانى فتقول في لوى ولوى ولا  
مهمى به لوى وكبوى ولائى وفي ذلك نظر لان ما مهمى به مما ثانياه ذواين يجب تخفيفه وجعله من  
ثلاثة أحرف دون نسب وتقدم مثل ذلك عند ذكر ما فى التصغير والثانى مفعول بضاعف ومن ثنائى  
في موضع الحال من الثنائى وثانياه مبتدأ وذواين خبره واين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ خبره في  
موضع نعت لثنائى ثم اتقل الى المحذوف انما فقال

(وان يكن كشيبة ما انما عدم • تخبره وفتح عينه التزم)

يعنى ان ما حذف من الفاء وكانت لامه ياء كشيبة وديه يجب جبره يعنى رد ما حذف منه وهو الواو  
ويضع عينه فتقول وشوى وودوى وفي قوله رفع عينه التزم موافقة للذهب سيويه والاخفش  
تركتها ساكنة فتقول وشبى وفهم منه ان المحذوف انما اذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة وعدوى  
وفهم أيضا أن المحذوف العين لا يرد محذوفه اسكونه عنه نحو مدممى بها فان أصلها مندوان يكن  
شرط وما اسم يكن وهى مرصولة لثمتها عدم والفاء مفعول بعدم وكشيبة خبر يكن والفاجواب  
الشرط جبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه والتزم في موضع الخبر عنهم ما كان حقه أن يقول انتما  
اكن أفرد على معنى ما ذكرتم قال (والواحد اذا كرنا بالجمع • ان لم يشابه واحدا بالوضع)  
يعنى انك اذا نسبت الى جمع بان على جمعيته ولم يشابه في الوضع المفرد جى هو واحد ونسب اليه كقولك  
في الذنب الى فرائض فرضى وفهم من قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع انه اذا شابه نسب الى لفظه  
وشمل نوعين أحدهما ما أحل واحده كعباديد والآخر ما مهمى به كانصار فتقول فيه ما عباديدى  
وانصارى والواحد مفعول باذ كرنا - بما حال من الضمير المستتر في ذكر الجمع متعلق

وجه وكذلك العبايد  
 والنسب الى العبايد  
 عبايدى (قوله الوقف)  
 الوقف في اللغة هو الحبس  
 (قوله آخر الحركة) انسخة  
 الجيدة آخر الكلمة وأما  
 نسخة آخر الحركة فخطأ لانه  
 يبقى عليه السكون ولان  
 الحركة لا تشمل الروم ولان  
 الحركة ليس لها أول ولا  
 آخر (قوله تنويناً) أى في  
 معرب أو مبنى اجعل ألفا  
 قال السيوطى فالمبنى نحو  
 اها بمعنى حدث وروها بمعنى  
 أعجب (قوله وتلو) بمعنى  
 تال أى تابع وهو فعول  
 لاحذف على حذف  
 الموصوف أى احذف  
 تنويناً تالياً غير فتح (قوله  
 واحذف لوقف فى سوى  
 اضطرار صلة غير الفتح فى  
 الاضمار) هذا اذا كان  
 ما قبل الحرف الا حرف جر كما  
 بحركة مجانسة للحرف  
 الا حرف كمثل والافلا كهو  
 وهى وهذا التقيد مبنى  
 على أن الصلة من الضمير  
 وهو الذى رجحه ابن الصانع  
 وأما على القول بانها زائدة  
 فلا يحتاج الى التقيد بشرط  
 أيضا فيما قبل الصلة ان  
 يكون منصرفا لا ساكنا  
 لانه اذا كان يجوز حذف  
 الصلة فى الاختيار وانباتها  
 فتقول منه ومنه وعليه  
 وعليه (قوله فألفا) بكسر  
 اللام مفعول ثان نقل  
 المتعدى لاثنتين لاحال من  
 الضمير فى قلب خلاف  
 للمكرودى والازهرى

بناسبا وان شرط حذف جواب الشرط لادالة ما تقدم عليه ثم اعلم ان النسب يكون بالياء المشددة  
 المذكورة كما تقدم ويكون باوزان نيه عليها بقوله

(ومع فاعل وفعال فعل • فى نسب أغنى عن اليافعل)

فذكر ثلاثة أوزان الاول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تاجر ولابن وكاس أى صاحب نحو وصاحب لبن  
 وصاحب كسوة الثانى فعال فى الحرف غالبا نحو حداد وقزاز وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم وليس  
 بمعنى ذى طعام وذى لباس ومع متعلق باغنى وفعل مبتدأ وخبره أغنى ثم قال  
 (وغير ما أسلفته مقررا • على الذى ينقل منه اقتصر)

يعنى ان ما خالف ما قدمته من الاحكام والضوابط يقتصر على ما نقل منه أى يحفظ ولا يماس عليه  
 وهو كسبر ومنه قولهم فى المنسوب الى البصرة بصرى بكسر الباء، والى الدهر دهرى يضم الدال  
 والى مروم وزى بزيادة الزاى وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسلفته والضمير لها تال على الموصول  
 الهاء فى أسلفته ومقررا حال من الهاء، واقصر خبر غير وعلى الذى متعلق باقتصر وينقل منه صلة  
 الذى والضمير لها تال على الذى الهاء فى منه

**الوقف**

الوقف قطع الطوق عند آخر الحركة فان كان الموقوف عليه منو نافية سه ثلاث لغات حذف التنوين  
 مطلقا ونسكين ما قبله نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وابدال التنوين من جنس حركة ما قبله  
 مطلقا نحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وحذفه بعد ضمة أو كسرة وابدالها ألفا بعد فتحة وهذه  
 اللغة القصصية ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال (تنويناً ترفيع اجعل ألفاه وقفا وتلو غير فتح احذقا)  
 يعنى ان التنوين اذا كان اثر فتحة جعلته أى التنوين ألفا واذا كان اثر غير فتحة حذفته ومعمل غير  
 فتح الضم والكسر والمراد بالفتح فتح الاعراب وتنوينا مفعول أول باجعل ووقفا مصدر فى موضع  
 نصب على الحال من الضمير المتترقى اجعل أو مفعول له واثر ظرف متعلق باحذف وألف احذقا بدل  
 من فون التوكيد الخفيفة ثم قال (واحذف لوقف فى سوى اضطراره صلة غير الفتح فى الاضمار)  
 يعنى ان هاء الضمير فى الوقف اذا كان صلة غير الفتح وحذف ومعمل اضم والكسر نحو رأيتيه ومررت  
 به فتعطف عليها بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهى ضمير المؤنث  
 نحو رأيتها والمراد هنا بالفتح فتح البناء وفهم من قوله فى سوى اضطرار أن الوقف أى على الواو والياء  
 فى الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفى سوى متعلق باحذف وصلة مفعول  
 باحذف وفى الاضمار متعلق بصلة ثم قال (وأشبهت اذن منو ناصبه فألفاقى الوقف فونها قلب)  
 يعنى أن اذن التى هى من النواصب يوقف عليها بابدال التنون ألفا لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول  
 اذا وفهم من قوله وأشبهت ان الوقف عليها بالالف على خلاف الاصل وانما هو للشبه ولذلك ذكر  
 بعضهم الوقف عليها بالتنون على الاصل واذن فاعل باشبهت ومنو ناصبه متعلق باشبهت ونصب فى  
 موضع الصفة لتونوا ونونها مبتدأ وقلب خبره وانما حال من الضمير فى قلب ثم قال

(وحذف بالمنقوص ذى التنوين ما • لم ينصب اولى من ثبوت فاعلم)

يعنى ان حذف الياء من المنقوص اذا كان غير منصوب اولى من ثبوتها تشمل المرفوع نحو هذا فاض  
 والمجرور نحو مررت بقاض يحذف الياء فبهما وفهم من قوله ما لم ينصب ان الياء لا تحذف من  
 المنصوب وفهم مما تقدم فى قوله تنويناً ترفيع اجعل ألفا ان المنقوص المنون المنصوب يسد لفيه  
 التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله اولى أن جواز الوقف عليها بالياء مرجوح نحو هذا قاضى  
 ومررت بقاضى هذا حكم المنقوص المنون وأما غير المنون فقد أشار له بقوله (وغير ذى التنوين  
 بالعكس) يعنى ان المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فانبات الياء فيه اولى من حذفها نحو هذا  
 القاضى ومررت بالقاضى ويعنى بغير ذى التنوين المقرون بأل وما ذكره من انه عكس المنون انما

(قوله أولى من حذفها) وبذلك وقف الجهموع على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينسدر يوم التلاق بحذف الباء ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الاربع ووجه كل مذكورة في الشيخ خالد وغيره راجعه تهتمد (قوله من رأى) وقال الامهوني مر اسم فاعل من أرى فهو ومخالف لما عند هذا الشارح لكن قوله أصله مر في يؤيد ما قاله الامهوني في ما ذهب اليه هذا الشارح سبق قلم أو تحريف ينافي (قوله وغيرها التأنيت الخ) وقد جمعت أقسام الوقف في هذا البيت أنهم ورم زد أبدا وحذف وسكن وانقل والاصل التسكين سواء في ذلك المنون وغيره والمغرب (١٩٤) والمبنى هذا هو الاغاب والاكثر لان سلب الحركة أبلغ في تحصيل

غرض الاستراحة (قوله) الروم هو اخفاء الصوت بالحركة فلا تنها بل تحتلها اختلاسا تنبها على حركة الاصل فانه الجارر ردي ولا يختص بحركة يعينها بل يجوز في الحركات كلها ويحتاج في الفصحة الى رياضة لطفة الفتحه وتناول اللسان لها بسرعة والفرق بين الاءممام والروم ان الروم يجمع ولا يرى والاءممام بالعكس قال الشاعر  
 يرى رومنا والاعمى يجمع  
 صوته  
 وانما من مثل الاشارة بالنفخه  
 (قوله ولا يجوز في الفصحة ولا في الكسرة) لان في الاشارة الى الفصحة والكسرة تشويها لهيئة الضم (قوله) ان لا يكون همزة تخطأ أو رشا لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (قوله ولا حرف علة) كيشي ويدعو والقاضي لا تتقال حرف علة (قوله وان يكون قبله متحرك لا ساكن) كزيد وعمر و لا يجتمع ثلاث ساكن الذي قبل

ذلك في المرفوع والمجرور كما مثل وأما المنصوب فليس في الوقف الاثبات الباء وان كان المنقوص محذوف العين فليس فيه الاوجه واحد أشار اليه بقوله (وفي نحو مرم لزوم رد الباقى) يعنى ان نحو مر اسم فاعل من رأى اذا وقف عليه لم يرد الباء فتقول هذا مرمى ومررت بمرى وانما لم يرد الباء لكثرة ما حذف منه فان أصله مرمى على وزن مفعول فنقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء فاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من اصول الكلمة الا الراء فلا وسكنه وها في الوقف لكان ذلك اجاباه وقوله وحذف بالمنقوص مبتدأ وذى التنوين نعت للمنقوص وما ظرفية مصدرية وأولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفا علم اتهم لعمه الاستغناء عنه وغير ذى التنوين مبتدأ وخبره بالعكس ولزوم مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وهو ورد مصدر أيضا وهو مضاف للمفعول واقنى خبر المبتدأ وفي نحو متعلق باقنى ثم اعلم ان الموقوف عليه اذا كان متحركا فاما ان يكون ناء، تأنيت أو غيره فان كان ناء، تأنيت وقف عليه بالسكون خاصة وهو الاصل وان كان غيرها جاز فيه السكون والروم والاشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها وقد أشار الى الاول والثاني بقوله

(وغيرها التأنيت من محرك • سكنه أو وقف اثم التحرك)

يعنى ان غيرها التأنيت من المحرك يجوز تسكينه ورومه والاصل التسكين وأما الروم فهو اخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث وفهم من استثنائه ها، التأنيت انه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها وسبب بعد كيف يوقف عليها وغير منصوب بفعل مضمر يفهمه أو سكنه وأوقف معطوف على سكنه وراثم التحرك حال من الفاعل المستتر في وقف ثم أشار الى الثالث بقوله (أو أشم الضمه) الاءممام هو الاشارة بالفتحين الى الحركة حالة السكون الحرف وفهم من قوله الضمه انه مخصوص بها ولا يجوز في الفصحة ولا في الكسرة والضمه مفعول بأشمم وأشمم معطوف على وقف ثم أشار الى الرابع فقال (أو وقف مضعفا ما ليس همزا أو عليلان قفا • محركا) يعنى انه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط ان لا يكون همزة ولا حرف علة وان يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جعفر وضارب ودرهم جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف وأوقف معطوف على أشمم ومضعفا حال عن الضمير المستتر في وقف وما مفعول بمضعفا وهي موصولة وصلتها ليس وهمزا خبر ليس وأعيد المعطوف على همزا وان قفا شرط أى تبع ومحرك مفعول بقفا ثم أشار الى الخامس فقال (وحركات انقلابه لساكن نحو بيك ان يحظلا) يعنى انه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله وذلك في هذا البيت شرطين أحدهما ان يكون ساكنا وهو قوله لساكن واحترز من التحرك فلا ينقل اليه والا تحرك ان يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الاف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء لتسلسل الحركة فيها نحو قنديل وعصفور والمضعف نحو الجدل ان نقله يستلزم فكاه وهو متنع في غير الضرورة وبقى عليه شرط ثالث خلا في أشار اليه بقوله (ونقل فتح من سوى المهموز لا • براه بصرى وكوف نقلا)

الاخر والمدغم والموقوف عليه فان حركت الثالث بقى ساكنا بخلاف ما اذا كان متحركا فانه يجاء بحرف ساكن من يعنى جنس الحرف الاستخفيف مع ساكن فحرك الثاني وتدغم فيه الاول قبل وان لا يكون منصوبا ورز (قوله وحركات انقلابه) كقراءة ابن عمرو ونواصيا بالبصرين نقل الكسرة الى الباء (قوله يقبل الحركة) وهو قوله نحو بيك لن يحظلا واحترزه مما لا يقبل الحركة (قوله) وبقى عليه شرط ثالث خلا في أشار اليه بقوله ونقل فتح الخ) وبقى عليه شرط آخر وهو ان يكون ذلك الساكن لا يستعمل نحو بيك فان الواو من نحو يكون والياء من نحو يميل لتعلمها في أنفسهما يزيد نقلها ما بالنقل اليه اذ يمنع قانه الشيخ خالد رحمه الله

(قوله الحب) الحب  
 اسم لما خبي أي ستر والرد  
 وزان حمل المعين (قوله  
 اللاحقه للافعال) وكذا  
 اللاحقه للعرف نحو عث  
 وربت ولعت ولات ووقفت  
 عليها الكسافي وحده بالهاء  
 وانما اتزمت التاء في الحرف  
 والضعل خوف اللبس  
 بالههبر في نحو ربه وضربه  
 وحل ما ليس فيه لبس على  
 ما فيه لبس (قوله بنت  
 وأخت) لان التاء فيها  
 لما سكن ما قبلها صارت  
 كأنها ليست للتأنيث (قوله  
 نحو قناة وحصاة) وصلاة  
 وزكاة لان الساكن  
 المعتل كالمعترك قد يراى  
 الالف من الفضة والقضة  
 بمنزلة الحرف المحرك (قوله  
 ذفن البناء من المكرمه)  
 ومنه قول بعضهم كيف  
 الاخوه والاخوه تشبها  
 لتاء الجمع بناء التأنيث  
 الخاصة (قوله فالوقف  
 بالهاء هو الكثير) فرقها  
 وبين التاء الاصلية نحو  
 وقت وقيل للفرق بينها  
 وبين تاء التأنيث اللاحقه  
 للفعل نحو ضربت والوقف  
 على ذات من قوله تعالى  
 علم بذات الصدور قيل  
 بالتاء لانها مضافة فهي  
 متوسطة وانما وقيل  
 بالهاء لانها تاء تأنيث (قوله  
 هاء السكت) سميت بذلك  
 لانها بسكت عليها دون  
 آخر الكلمة وفانها  
 التوصل الى بقاء الحركة  
 في الوقف كما اجتبت همزة

يعنى ان البصر بين منور ونقل الفضة اذا كان المنقول منه غير همزة لا يقال في رأيت الحصن  
 رأيت الحصن لان المفتوح ان كان منوناً لم ينقل حذف ألف التنوين وحل عليه غير المنون  
 وأجاز ذلك الكوفيون وفهم من قوله سوى المهموز ان نقل الفضة من المهموز جائز عند الجميع لثقل  
 الهمزة نحو رأيت الحب، والرد والبط، بنقل الفضة في جميع ذلك ثم قال (والنقل ان يعدم نظير  
 متمنع) يعنى ان نقل الحركة لساكن اذا أدى نفاها الى عدم النظير فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر  
 فتقول بشر لما يؤدى اليه من بناء فعل في الاسماء وهو خاص بالافعال فان كان الحرف المنقول اليه  
 همزاً جازوا اليه أشار بقوله (وذلك في المهموز ليس متمنع) الاشارة بذلك لنقل الذي يؤدى الى عدم  
 النظير يعنى ان ذلك في المهموز غير متمنع لثقل الهمزة فتقول في نحو هذا رده، هذا رده، ومررت بالكف  
 وسركات مفعول بانفلا وأف انقلابد من النون الخفيفة ولساكن متعلق بانفلا ونحو ربه مبتدأ  
 ولن يحظلا أى متمنع خبر المبتدأ ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصرى جملة في  
 موضع خبر المبتدأ وكوف مبتدأ ونقل في موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره متمنع وان يعدم نظير  
 شرط محذوف الجواب وذلك اشارة للنقل وهو مبتدأ وليس خبره وفي المهموز متعلق بمتمنع ثم قال

(في الوقف تاء تأنيث الاسم هاجعل • ان لم يكن ساكن صح وصل)

يعنى ان تاء التأنيث اللاحقه للاسماء تجعل في الوقف هاء واحترز تاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث  
 الساكنة اللاحقه للافعال نحو قامت واحترز بقوله ان لم يكن ساكن صح وصل من نحو بنت  
 وأخت وفهم منه ان الساكن اذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث انه يوقف عليها بالهاء نحو قناة وحصاة  
 ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هذات فأخرجه بقوله (وقل ذا في جمع صحيح وماه  
 ضاها) أى قل جعل التاء في الوقف في جمع المؤنث السالم كهنات وما ضاهاه كالأوليات وهبهات  
 والاعرف في ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم ذفن البناء من المكرمه وقوله (غير  
 ذفن بالعكس اتعاق) يعنى ان غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث ومضايه  
 فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمه وطلمه والوقف بالتاء قليل ومنه قوله يا أهل سورة البقره  
 فقال مجيب ما حفظ منها ولا آيت وتاء تأنيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفي جعل ضمير عائد على  
 المبتدأ وهو مفعول أول يجعل وهما مفعول ثان وان لم يكن شرط وفي يكن ضمير هو اسمها عائد على  
 تاو خبر يكن وصل ولساكن متعاق بوصل وصح في موضع التعت لساكن ثم ان من عوارض  
 الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه وأكثر ما زاد بعد الفعل المحذوف الا حرجاً ما كام  
 يبطه أو وقفا كاعطه بعدما الاستهامية المجرورة كقوله علام فقامت على مه وقد تراد في غيرهما  
 كما سيأتى فاما لحاقها للفعل المحذوف الا حرجاً فإشارته بقوله

(وقفها السكت على الفعل المعل • محذوف آخر كاعط من سأل)

يعنى ان هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الا حرجاً فالمضارع المجرى نحو لم يبطه ولم  
 يعه والامر من المعتل اللام نحو أعطه وقه الآن لحاقها بنحو لم يعه وقه مما سبق من الفعل فيه حرف  
 واحداً وحرفان أحدهما حرف المضارعة واجب وانى ذلك أشار بقوله

(وايس حتماً في سوى ما كع أو • كع مجزوماً فراغ مارعوا)

يعنى انه انما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثاليين المذكورين بقوله لهم ما فهم منه ان لحاقها لما سبق  
 من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يبط جائز لا لازم فتقول في لم يبط وأعظم يبط وأعطيا سكون  
 ولم يبطه وأعطه بالحاق الهاء في نحو فقه ولم يبطه بالحاق الهاء خاصة وبها متعاق بقف وقصر هاضرة  
 وعلى الفعل متعاق بقف أيضاً والمعل نعت للفعل ومحذوف متعاق بالمعل وحجتها خبر ليس وفي ليس ضمير  
 هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفي سوى متعاق بمجتما وموصولة وصلتها كع ومجزوماً حال من كع

الموصولة والشرطية  
وكانت أولى بالحذف  
لاستقلالها بخلاف الشرطية  
فانها متعلقة بما بعدها  
وبخلاف الموصولة فانها مع  
الصلة اسم واحد اه منه  
بلفظه (قوله اقتضاء الخ)  
فيه تقديم وتأخير  
والاصل اقتضى اقتضاء  
وهو سؤال عن صفة  
الاقتضاء (قوله يارب يوم  
الخ) باااماللتنييه وماللتداء  
والمنادى محذوف أى  
يا قوم رب يوم ولا صفة  
يوم وأظناه مجهول أى  
لا أظلل فيه وكذا كان  
القياس ولكن حذف الجار  
توسعا وهو الشاهد وقوله  
أرمد مجهول من رمضت  
قدمه اذا استقرت من  
شدة الرضا وهى الارض  
التي تقع عليها حرارة  
الشمس وأصل من تحت  
من تحتي فلما قطع نبت  
على الضم وأضحى مجهول  
أيضاً من ضحيت الشمس  
بالكسر ضحى اذا برزت  
ومن عليه يفتح العين وضم  
اللام وسكون الهاء قال  
الفارسي الهاء فيه مشكلة  
لان الواو كانت ضمير الوجب  
الجار لان الطرف لا يبنى  
في الاضافة ولو كانت  
للسكت لم يجوز لانها حركة  
بناء تشبه حركة المغرب  
وأوجب بانها بدل من الواو  
والاصل علوفانهم اه  
عني (قوله ضم ضم يجب الحلق  
الاضمما) الشاهد في

والواو في رعا عائد على العرب ثم انتقل الى لحاقها بهادما الاستفهامية فقال  
(وما في الاستفهام ان جرت حذف • ألفها وأولها الهان نطق)

يعنى ان ما الاستفهامية اذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقتها هاء السكت واحتز بقوله ما في  
الاستفهام من الموصولة والمصدرية والشرطية فلا يحذف ألف شئ من ذلك في الوقف ولا يلحقه  
هاء السكت وفهم من قوله ان جرت ان المرفوعة والمنصوبة لا يلحقها هاء السكت وشمل قوله ان  
جرت المجرورة بحرف الجر نحو عمله ولم والمجرورة بالاضافة نحو اقتضاءه الا ان المجرورة بالاضافة  
يلزمها الحذف والحاق الهاء والى ذلك أشار بقوله

(وليس حتما في سوى ما تخفضا • باسم كقولك اقتضاءم اقتضا)

يعنى ان المجرورة بغير الاضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه ان لحاقها جائز في  
المجرورة بحرف وفهم أيضا أنه لازم في المجرورة بالاضافة ومثل ذلك بقوله اقتضاءم اقتضا هذا مثال  
المجرورة بالاضافة فاقتضاء مضاف لم فاذا وقت عليها قلت في اقتضاءم اقتضا زيد اقتضاءه وما  
مبتدأ وان حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط ووجه الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر ان  
قوله في الاستفهام متعلق بمحذوف تقديره أعنى والهاء في أول ولها مفعول أول بأول والهاء مفعول  
ثان وان نطق شرط محذوف الجواب دلالة ما تقدم عليه وحما خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود  
على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بمحما وموصولة وصاتها تخفضا وباسم متعلق بالتخفضا ثم انتقل الى  
لحاقها في غير الفعل المعلى الاخر وما الاستفهامية فقال

(ووصلها بغير تحريك بنا • أدبم شذفي المدام استعنا)

يعنى ان وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن وفهم  
منه انه لا يوصل بحركة الاعراب البتة فمثال حركة البناء المدام الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة  
الواو والياء من هو وهى فيبوز هو وهى وقد قرئ بها ومثال حركة البناء غير المدامة اسم لا والمنادى  
ومحورهما مما فيه البناء والاعراب وقد شذ لحاقها في عل في قول الرازي

يارب يوم لى لا أظله • أرمد من تحت وأضحى من عل  
ووصلها مبتدأ أو الهاء عائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصول وأدبم في موضع الصفة لبناء وشذ  
خبر المبتدأ والمدام اسم مفعول من أدبم يدبمه فهو مدبم وهو متعلق باستحسن ثم قال  
(ورعا أعطى لفظ الوصل ما • للوقف تراضا منتظما)

يعنى انه قد يحكم للوصول بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في التثنية وفهم ذلك من قوله ورعا ومنه  
قوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي لم ينسئه وانظر وقراءة قالون ومجيبى وعماني وفي الشعر فاش وقد  
صرح بذلك في قوله وفشامنتظما ومنه قوله • أتقنارى فقلت منون أتمه وقوله ضم ضم يجب الحلق  
الاضمما وهى في الشعر كثير ولفظ الوصل مفعول لم يربم فاعله باعطي وبما مفعول ثان وهى موصولة  
وصلتها للوقف وتراضا منصوب على اسقاط الخافض والتقدير في التثنية وفشامعطوف على أعطى

ومنظما حال من انضهر المستتر في فشا • (الامالة)

الامالة على قديمين امالة الالف وامالة الفحة فامالة الالف هى أن نحو بالالف نحو الباء والفضة نحو  
الكسرة وذ كرلها الناظم ستة أسباب الاول انقلاب عن الياء الثانى ماؤها الى الياء الثالث كونها  
تدل على ما يقابل فيه قلت الرابع ياء قبلها أو بعده الخامس كسرة قبلها أو بعده السادس التناسب  
وقد أشار الى الأول فقال (الالف المبدل من ياقى طرفه أمل) يعنى ان الالف المبدلة من الياء في  
طرف عمال وشمل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كرمى وفهم منه ان الالف اذا كانت وسطا لآل وان  
كانت مبدلة من ياء الا بشرط ياقى والالف مفعول بامل والمبدل نعت للالف ومن يامتعلق بالمبدل  
وفي طرف في موضع النعت ليا ثم أشار الى الثانى فقال (كذا الواقع منه اليخلفه دون مزيد أو

شدوذ) يعنى ان الالف تمال اذا كانت صائرة الى اليا، دون شدوذ ولا زيادة وذلك نحو حبل ومغزى فان الالف منها غير مسدلة من ياء لكنها تصير الى اليا، في التنبيه والجمع بالالف والناقصة، حيليان وحيليات ومغزيان ومغزيات واحترز بالشدوذ من قلب الالف ياء، في لغة هذيل اذا اضميقت الى ياء المتكلم نحو عصي في عصاى واحترز بالمزيد من رجوع الالف الى اليا، بسبب زيادة كقولهم في نصغير قنى وفي جمعه قنى والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة والياء فاعل بالواقع والضمير في منه عائدا على آل وخلاف حال من اليا، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخاف أو بالواقع ثم قال (ولما يليه ها التانيث ما لها علما) يعنى ان ما آخره تاء التانيث ما في آخره ألف تستحق الامالة بحال كإعمال الجرد من اثناء نحو مرماة وقتاة لان التاء، في حكم الانفصال فهي غير معتديها وما مبتدأ وهي موصولة بها ما والهاء مفعول به لما وخبر المبتدأ الماء وما موصولة وصلتها بيليه وها التانيث فاعل بيليه والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الامالة ثابت لما يليه ها التانيث ثم أشار الى السبب الثالث فقال

(وهكذا يدل عين الفعل ان • يؤل الى فات كاضى خف ودن)

يعنى ان الالف تمال أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه اذا أسند الى تاء الضمير ففعل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لانه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة في الاصل بخود ان فانه من الدين وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فانه من الهيبة وأصله هيب فقال الالف من ذلك كانه لانه يؤل اذا أسند الى التاء انفتحت ففعل خفت وفت وهبت واوترز بهما لا يؤل الى فات بالكسر بل الى فات بالضم نحو قال وطال لاننا نقول فيها قلت وطلت وبدل مبتدأ وخبره كذا وان يؤل شرط حذف جوابه لالة ما تقدم عليه ثم أشار الى السبب الرابع فقال (كذلك تالى اليا،) أى تمال أيضا الالف التى تتواليا، وذلك نحو سبال وأوهم كلامه ان ذلك فيما اتصل باليا، كالتمثال بل تجوز الامالة وان فصل بين اليا، والالف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله

(والفصل اغتفر • بحرف او معها كيبها أدر)

يعنى انه قد اغتفر الفصل بين اليا، والالف المماله بحرف واحد وذلك نحو شيبان أو بحرفين أحدهما ها، نحو أدر جيبها وانما اغتفر الفصل بحرف واحد لقله الفصل واغتفر بحرف مع اليا، لظفاء اليا، وفهم منه ان الفصل اذا كان بحرفين وليس ثانيهما ها، منع من الامالة ولم يذ كر في هذا النظم اليا، سببا اذا كانت بعد الالف نحو ما منع وفي ذلك موافق لسيبو يوتالى اليا، مبتدأ وخبره كذلك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل وأومع هاهم طوف على مقدر والتقدير بحرف وحده أو مع هاهم طوف هاهم طوف ثم أشار الى السبب الخامس فقال

(كذلك ما يليه كسر أو بلى • تالى كسر أو سكون قدولى)

(كسر او فصل اليا كالفصل بعد • فدرهماك من عمله لم يصد)

فذكر حرس صور الاولى ان يقع الكسر بعد الالف وشرط ان يليها نحو ما احد الثانية ان يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور اولها ان تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها ان تكون منفصلة بحرفين اولها ما سكن نحو شملال وثالثها ان تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما اليا، نحو يريد ان يصرم ارباعها ان تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما اليا، وقد مثل ذلك بقوله فدرهماك من عمله لم يصد فالالف في هذه المثل كلها يجوز ما لهما وانما اغتفر الفصل باليا، في درهماك لخفاها فلم يعتد بها فصا ركشلال وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه ان الفصل اذا كان بغير ما ذكر لم تجز الامالة وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها بيليه وكسر فاعل بيليه والضمير العائد على الموصول اليا، من يليه وأولى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل بلى وتالى مفعول بلى وسكون معطوف على كسر وقدولى كسر اجملته في موضع

(قوله نحو سبال) بتخفيف

الياء وفتح السين ضرب

من الشعر له شوكة وكال

ويباع بنشديد يائهما الا

ان الامالة مع التشديد

أقوى لتسكروا السبب

(قوله نحو شيبان) علم

من اشيب وجات امالة

الاول اقوى لان انخفاض

الصوت بالسكون أظهر

منه في المتحركة لقرم من

حيز المد (قوله أدر جيبها)

وشرطها أن لا يفصل بين

الياء وانها بحرف مضموم

نحو وهند اتسع بينها قاله

الموضح في الحواشى (قوله

ولم يذ كر الناظم) أى في

هذا النظم وذكره في

التسهيل فقال أو متقدمة

على ما يليها (قوله نحو شملال)

الشملال الناقصة السبعة

(قوله مظهرا) وفي نحو جواد من جد في الامر خلاف فبعضهم أجاز امالته واخذ بالكسر المقدر والمانع يكفه لان المقدر متأخر قال في الكافية والكسرة ان يعرض زواله في . تأثيره وجهان فافق ما في وخرج باظهار الكسرة المقدره نحو خاف فان ألفه عن واور مكسورة والياء المقدره كطاب فان ألفه عن ياء فبب امالة ألف خاف الكسرة المقدره في الواو المنقلبة عنها الالف بسبب امالة ألف طاب الياء المقدره المنقلبة أيضا فالكسرة خاف ويا طاب مقدره في ألفهما فالسبب المقدر هنا أقوى لانه ثابت في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (١٩٨) بخذف السبب انظروا في اللفظ وهو الكسرة أو الياء المنفوظ جهاتها وأضعف لانه

اما سابق على الالف أو متأخر عنها والذي في نفس الالف أولى من المتقدم والمتأخر ارجح الشيخ خالد رجه الله وشرط المنع بالراء أمران أحدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها ما قبلها ولا تكون الافتوحة نحو فراس وراشد واما بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا جارور رأيت حمارا وعلة ذلك ان السبعة المسماة بحروف الاستعلاء تستعمل في الخلق فلم تمل الالف معها طالبا للجانسه وأما الراء فشبّهت بالاستعلاء لانها مكسورة والمنع بالتأخر أقوى من المنع بالتقدم ولذلك قدوا المتقدم (قوله متعلق بمظهرا) الصواب الظاهر انه تفسير لظهور متعلق بيكف (قوله مانع بالكسر) ومثال الراء المكسورة ركاب ومثال حرف الاستعلاء المكسور غلاب رخيام وصيام (قوله كالطواع) ومثله مصباح واصلاح ومقالة وهي التي لا يعين لها اول فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لما

الذات لسكون وفصل انها مبتدأ وخبره بعدو كلا فصل متعلق ببعدر فدره الك مبتدأ ومن اسم شرط في موضع رفع بالابتداء ويغله مجزوم به وهو في موضع خبره ولم يصح جواب الشرط ويقى من أسباب الامالة سبب سادس يأتي الكلام عليه حيث ذكره ثم انتقل الى مواضع الامالة فقال (وحرف الاستعلاء يكف مظهرا • من كسر اوبا وكذا تكف را) يعني أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الامالة ويشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يحذف منها قوله قط خص ضغط وعلى هذا فالحروف الكافية للامالة ثمانية الا أن هذه الاحرف لا تنعم جميع أسباب الامالة بل تنعم الامالة اذا كان سببها كسرة ظاهرة أو بياء موجودة وكان بعد الالف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصلا بحرف أو حرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ خبره يكف وظهر ما مفعول بيكف وهو على حذف الموصوف تقديره يكف حرفا مظهرا ومن كسر متعلق بمظهر او افاعل يتكف وكذا متعلق بتكف ثم ان المانع من الامالة يكون متأخرا عن الالف ومتقدما عليها وقد أشار الى الاول بقوله (ان كان ما يكف بعدم متصل • أو بعد حرف أو بحرفين فصل) فهذه ثلاث صور الاولى أن يكون متصلا بالالف نحو فاقدر وبأخلى الثانية أن يكون مفصلا بحرف نحو متاق وباط الثالثة أن يكون مفصلا بحرفين نحو موقا عيط وما معم كان وهي موصولة وصلتها بيكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعدي في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير بعده أى بعد الالف المفالة متصل خبره بخبره وقف عليه بخذف التسوية على لغة ربيعة أو بعد حرف معطوف على الاول والالتصيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله ثم أشار الى المانع اذا كان متقدما فقال (كذا اذا قدم ما لم ينكسر • أو يسكن اثر الكسر كالطواع) يعني ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا تقدمت على الالف منعنا الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسورا أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور وطلاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت الطواع وقد مثله بقوله كالطواع مر وفهم منه انه ما كان على خلاف المشايين المذكورين يمنع الامالة نحو طاب وقادر ركب وقبائل وضيابم وكذا متعلق بمحذوف تقديره تمثال كذا والضمير في قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية واو يسكن معطوف على ينكسر واثر ظرف متعلق بيسكن والطواع مفعول مجزى يقال مار الطعام مجزى وماز أهله اذا جلب اليهم الطعام والطواع بمعنى المطيع ثم ان المواضع من الامالة قد يعرض ما ينهها والى ذلك أشار بقوله (ركف مستعمل ورايتكف • بكسرا كهارمالا أجفو) يعني ان الراء المكسورة اذا وقعت بعد الالف المعالة مكسورة كتف المستعمل والراء المفتوحة نحو دارالقرار ولا أجف وغارما ومن العجب ان الراء المكسورة تكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها وحرف الاستعلاء انما تكرره فضاغت فيها الكسرة فتقوى بذلك

جاورته وهو ساكن قدرتها ما اتصلت به فترت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا يزل هذا الساكن منزلة على المكسور ويوجهه ما تعانم الامالة (قوله ضيارم) الضيارم بالضم الشديد الخلق ومثله غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (قوله انها مكسورة) هذه العبارة كثرى وأحسن منها قول الشيخ خالد ما نصه لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدي الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة

سبب الامالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ورا ما عطف على مستعمل وينكف خبر  
المبتدأ او بكسر متعلق ببنكف وغار ما عطف على ما جوف ثم قال

(ولا تغل لسبب يتصل • والكف قد يوجب ما ينفصل)

يعني ان سبب الامالة لا يؤثر اذا كان منفصلا يعني من كلمة أخرى نحو يدى ساور ولا تخال الالف من  
ساور ولا جل الباء من يدى لانها منفصلة بخلاف الكف فانه يؤثر وان كان منفصلا فتنتج الامالة في  
نحو يريد أن يضر بها قبل لا تخال الالف من يضر بها الكف القاف لها وان كان من كلمة أخرى ولسبب  
متعلق بتقل ولم يتصل في موضع التث لسبب والكف مبتدأ وخبره قد يوجب ما عطف على يوجبها وهي  
موصولة وينفصل صلتها ثم قال (وقد أمال والتناسب بلا • داع سواء كعماد او تلا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وانما آخره عنها الضعفة بالنسبة لها يعني انهم قد أمالوا  
للتناسب دون سبب سواء وذكر مثالين أحدهم اعماد او يعني به اذا قلت رأيت عمادا ثم وقفت عليه  
فقلبت التنوين ألفا فقبل الالفين معا أعني الالف التي بعد الميم والالف المبذلة من التنوين أما  
الالف التي بعد الميم فلا مالتها سبب وهو كسر العين وأما الالف التي هي بدل من التنوين فلا سبب  
لامالتها الامانة المناسبة للالف المدالة التي قبلها ويبنى أن يضبط كعماد ابا الالف دون تنوين على ارادة  
الوقف والمثال الثاني تلا أميل من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فالالف فيه منقلبة عن واو فلاحظ  
لها في الامالة لكن أميات لما سبب رؤس الآتى وفيها ما لامته سبب نحو اذا جلاها والواو في أمالوا  
عائدة على العرب ولتناسب بلا متعلقان بما لو اثم قال

(ولا تغل ما لم ينل تمككا • دون سماع غيره او غيرنا)

يعني انه لا تطرد الامالة في شيء من الاسماء غير المتمكنة الا في ناصهير التكلم وبمع غيره وهاضهير  
الواحدة فتقول مر بنا ونظر بنا ومر بنا ونظر البها وانما اطردت في هذين الضميرين دون غيره ما من  
غير المتمكن لكثرة استعما الهوا وفهم من قوله دون سماع ان الامالة سمعت في غيره هذين سماعا وذلك  
انى ومتى وبلى وقوله تغل مجزوم بلا الناهية وما مفعول يتقل وهي موصولة وصلتها لم ينل تمككا ودون  
منه لم يتقل وغير منصوب على الاستثناء ولما فرغ من امالة الالف وأسبابها انتقل الى امالة الفحة  
ولها سببان أشار الى الأول منهما بقوله

(والفتح قبل كسر راء في طرف • أمل كالأيسر مل تكف الكلف)

يعني أن الفحة تمال اذا كان بعدها راء مكسورة منطرفة نحو أولى الضرر وبشر وقد مثل ذلك  
الناظم بقوله للايسر مل أى مل الى اليسر وفهم من اطلاقه أن الامالة للباء جائزة في الوصل والوقف  
وفهم أيضا منه أن الامالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره والفتح مفعول بأمل وقبل متعلق بأمل  
وفي طرف في موضع التثع لرا • وللايسر متعلق بمثل وتكف مجزوم على جواب الشرط والكف  
مفعول ثان ببنكف وتكف الكلف تميم لجهة الاستعناء عنه ثم أشار الى السبب الثاني فقال

(كذا الذى يليه ها التأنيث في • وقف اذا ما كان غير ألف)

يعني أن الفحة تمال أيضا في الوقف اذا وليهاها التأنيث وفهم من قوله اذا ما كان غير ألف أن الامالة  
جائزة في جميع الحروف ما عدا الالف ومثاله رجة وقصعة ودرجة وعرقوة وحذوبة وأما الالف فلا  
امالة فيها نحو فتاة وحصاة والذى مبتدأ وخبره كذا ويليه ها التأنيث صلة الذى والضمير العائد على  
الموصول انها في يليه وفي وقف متعلق بيليه وكذلك اذا اتم كان ضمير عائد على ما قبلها ها التأنيث  
• (التصريف)

هو العلم باحكام بنية الكلمة بجميع الحروفها من امالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ومتعلقه من  
الكلمة الافعال والاسماء التي لانسبه الحروف وهو نوعان معرفة معروف الزيادة ومعرفة الابدال

(قوله والكف قد يوجب ما ينفصل) ومنه مناقم  
وهذا من غير حاجز بين  
الالف والمستعمل وقد  
يكون منحصلا نحو مال  
قاسم ولا يؤثر سبب الامالة  
الامتصلا في كلمة واحدة  
والفرق أن المانع أقوى  
من السبب وترك الامالة  
هو الاصل فيضار اليه  
بادنى سبب (قوله وتلا)  
ومنه قراءة أبي عمرو  
والاخوين والضمي بالامالة  
مع ان ألفه منقلبة عن  
واو الضميرة لمناسبة هوى  
وقلى وما بعدهما فان رعاية  
التناسب عند هم في  
الفواصل أمر مهم تصریح  
(قوله وبلى) من الحروف  
التي سمعت فيها الامالة  
وكذا أيضا يا في النداء  
ولا في قولهم امالا لان هذه  
الحروف ثابتة عن الجمل  
فصارت بذلك لها مزية  
على غيرها (قوله  
التصريف) قال في الكافية  
حقيقة التصريف تغيير  
وجذ في بنية اللفظ معنى قد  
قصد



وقد أشار الى الأول فقال (حرف وشبهه من الصرف برى • وما-واهما بتصرف بحرفى)

يعنى ان الحرف وما أشبهه من الاءاء فى التوغل فى البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الاءاء ولافعال حقيق بدخول انصرف فيه وتجويزى قوله من الصرف فاطاق الصرف على التصريف لضرورة الوزن وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسوخ الابتداء بحرف عطف المضاف عليه ويرى خبر المبتدأ أو أصله برى على وزن فعيل تخففه بحذف الهزة ويحتمل ان يكون رى فعلا ماضيا والاول أجود لان فعلا يجوز الاخبار به عن أكثر من واحد وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها سواهما وخبر ما حرى أى حقيق ويتصرف متعلق بحرى ثم قال

(وليس أدنى من ثلاثى برى • قابل تصرف وما غيرا)

يعنى ان ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف فهم منه ان أقل ما يوجد عليه الاءاء والافعال بالوضع ثلاثة أحرف لان الاءاء والافعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها أما الاءاء فتوجد على حرفين نحو يد ودم وعلى حرف واحد نحوم الله فى القسم على القول بأنه اسم وعو الصحیح وأما الافعال فتوجد على حرفين نحو خذ وبع وعلى حرف واحد نحو فاعل أمر من وقى وأدنى اسم ليس ومن ثلاثى متعلق يادنى وبرى فى موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان برى ومفعوله الأول ضميره - متفرقة عائد على أدنى ويجوز ان يكون قابل مر فوعا على انه اسم ليس وأدنى منصوباعلى أن يكون مفعولا ثانيا لبرى والتقدير وليس قابل التصريف برى أدنى من ثلاثى وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غير ثم قال (ومنتهى اسم خمس ان تجردا • وان زد فيه فإسما عايدا)

يعنى ان الاءاء على قسمين مجرد من الزيادة ومزيد فيه فغاية ما يصل اليه المجرّد خمسة أحرف نحو سرفجل وغاية ما يصل اليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهباب مصدر اشهاب ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أى ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وانما سقط التاء من خمس لان حروف التهجى يجوز زئد كبيرها وتايشها وان تجرد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان زد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعة مفعول بعدا وقد فهم من هذا البيت والذى قبله ان الاسم المجرّد ثلاثة أنواع ثلاثى ورباعى وخماسى وقد أشار الى الاسم الثلاثى بقوله

(وغير آخر الثلاثى اضع وضم • واكسر وزد تسكين ثابته تم)

غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه فالاول قابل للعركات الثلاث والثانى قابل للعركات والساكنون والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثناعشر وزنا وهى التى تقتضيا القسمة العنقاية وهى مفهومة من البيت فاقض وضم واكسر يعنى فى كل واحد منها فهذه تسعة وزد تسكين ثابته مع الحركات الثلاث فى الاول فهذه ثلاثة الى تسعة باثنى عشر ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كنف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنق وفعل نحو دمل وفعل نحو عنب وفعل بكسرا الاول وضم الثانى وهو مهمل وفعل نحو ابل وفعل نحو فلس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل الا أن المستعمل منها عشر وواحد مهمل وواحد قليل والى ذلك أشار بقوله

(وفعل أهمل والعكس يقل • لفصدهم تخصيص فعل بفعل)

وانما أهمل فعل لثقله بالخروج من كسر انى ضم وقد قرئ والسماء ذات الجلب بكسرا الحاء وضم الباء وانما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه انه وارد فى كلام العرب الا انه قليل ومن ذلك قولهم دمل فى اسم قبيلة واليهما ينسب أبو الاسود الدؤلى ورثم فى اسم الاءت وغير مفعول مقدم باكسر وهو مطلوب لافضع وضم فهو من باب التنازع وتسكين مفعول زد وتم مجزوم على جواب الشرط ومعنى تم أى تسوى جسع أو زان الثلاثى وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبره ولقصد هم متعلق يقبل وقصد مصدر مضاف الى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف الى

(قوله حرف وشبهه من الصرف برى) بشرط فى كون فعيل خبرا عن متعدد فى الاكثر أن يكون جمعا لا تشبيه وقد نص الخليل على ذلك فى باب المبتدأ فذكر أن خبر قيار محذوف فى قوله ومن يك أمسى بالمدينة رحله فاقى وقيارها لغريب ثم قال فان قيل فعيل صالح للمتعذر فلا حاجة الى تقدير المحذوف قلنا وان صح فى الجمع دون التشبيه (قوله وفعل نحو قتب) سوابه رطب لان المهروف فى قتب فى اللغة قفع القاف وهو اسم لعرد يكون على ظهرا لابل (قوله وواحد قليل الخ) وقد جمعها بعضهم فى بين من البحر فقال فاس وفقل ثم عدل ورطب وعنق وكنف وعنق وعضد وابل وجمل ودمل قل وعكسا أهملوا

المفعول وبفعل متعلق بتخصيص ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال

(وافتح وضم واكسر الثاني من • فعل ثلاثي وزد نحو ضمن)

فذكر له أربعة أبنية فعل بفتح الفاء والعين معا وذلك مستفاد من قوله وافتح وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله واكسر الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبنيا للمفعول وفهم من سكونه عن الفاء ان حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الاسماء وفهم انها فحصة لان الفتحه أخف فاعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن ان بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثاني مفعول باكسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل في موضع الحال من الثاني ثم انتقل إلى الرابع والمزيد من الأفعال فقال (ومنتهاه أربع ان جردا • وان يزد فيه فاستاعدا)

يعني ان غاية الفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذي قبله ان للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج لذكورها في الثلاثي اذ لا فرق وان غاية بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج واعرابه واضح ثم انتقل إلى الرابع الأصول من الاسماء فقال

(لاسم مجرد رباع فععل • وفعل وفعل وفعل • ومع فعل فععل)

فذكر ستة أبنية الأول فعل بفتح الأول والثالث نحو جعفر الثاني فعل بكسر الأول والثالث نحو زبرج للدهاب الرقيق الثالث فععل بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم الرابع فععل بضم الأول والثالث نحو جهرهم لام قبيلة الخامس فععل بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو قطر السادس فععل بضم الأول وفتح الثالث نحو سجد بذكر الجراد وفي هذا البناء السادس بخلاف مذهب الكوفيين والاشعش انه أصل ومذهب سائر الصميين انه مخفف من فعل بالضم وفي تأخيرها له اشعار بهذا الخلاف ثم انتقل إلى الخماسي المجرد فقال (وان صلا • فتح فعل حوى فعلا كذا فععل وفعل) يعني وان صلا الرباعي أي جاوزه فهو خماسي وذكر له أربعة أوزان الأول فععل بفتح الأول والثاني والرابع مدغماتيه نحو سفر رجل الثاني فععل بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جهرش الثالث فععل بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشددا نحو قد عمل الرابع فععل بكسر الأول واسكان الثاني وفتح الثالث بعده لام مشددة نحو قرطع ثم قال (وما • غاير للزيد أو النقص انما) يعني ان ما غير ما ذكر من ابنية الاسماء والافعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص وفي تخصيص الشارح والمراد بذلك بالاسماء ونظر وفهم منه ان المخالف أربعة أنواع المزيد من الاسماء نحو كتهبل وسائر المزيدات وهي كثيرة تزيد على ثلثمائة بنية والمنقوص من الاسماء نحو يد ونسبة والمزيد من الافعال نحو انطاق واستكبر والمنقوص منه نحو قوم ودع وقت وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها غير وخبرها انهي أي انتسب للزيد متعلق بانتهى ومعنى الزيد الزيادة ثم قال (والحرف ان يلزم فأصل والذي • لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

يعني ان الحرف اذ ان في تصاريح الكلمة حكم عليه بالاصالة واذا لم يلزم وسقط في بعض تصاريح الكلمة فهو زائد ويعني بالحرف حرف التهجى فيحكم في نادم باصالة النون وزيادة الالف لثبات النون وحذف الالف في ندم والتاء في احتذى زائدة لسقوطها في هذا ويجوز والحرف مبتدأ وان يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل والشرط وجواب خبر الحرف والذي مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذي ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في الزائد ويجوز رفعه على افعال المبتدأ أي وذلك مثل ومعنى احتذى اقتنى ثم قال (يضمن فعل قابل الاصول في • وزن) يعني انك اذا أردت أن وزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن

(قوله جهرش اسم للبحر وقيل اسم للجمل الضخم قوله قد عمل هو الجمل الضخم قوله قرطع فوطع)

الثاني بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ في ذلك على حركات الموزون فاذا قبل لك ما وزن ضرب قات  
 فعل بفتح الفاء والعين واذا قبل لك ما وزن عمرو قلت فعل بسكون العين فان كان في الكلمة الموزونة  
 زائداً نطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ والى ذلك أشار بقوله (وزائد بلفظه ا كتنى) يعنى  
 انك تكتنى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ فتقول في وزن جوهر  
 فوعل وفي وزن غير فعيل هذا كله في الثلاثى الاصول وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله  
 (وضاعف اللام اذا أصل بقى • كرا جعفر وقات فسنتق)

يعنى انك اذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقى أصل من الكلمة ضعفت اللام أى زدت عليها لا ما  
 أخرى تعاقب بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك ان فى الزائد على الاربعه صورتين احدهما فى  
 الرباعى فضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفسنتق فتقول فى وزنهما فعيل وفعال والاخرى فى  
 الخماسى لماعلمت من ان الاسم يكون خماسى الاصول فتقول فى سفر جحل فعيل فتضعف اللام  
 مرتين لتصل الزيادة الى خمسة أحرف ثم ان زائد الكلمة الموزونة ان كان من حروف الزيادة العشرة  
 فقد تقدم انه ينطق بها فى الوزن على حالها وان كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله  
 (وان يك الزائد ضعف أصل • فاجعل له فى الوزن ما للاصل)

يعنى اذا كان الزائد فى الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله فى الوزن ما جعلته للفاء والعين  
 واللام من حروف فعل فان كان مضعف الفاء نحو مرمر يس قلت فى وزنه ففعيل وان كان مضعف  
 العين نحو اغردون قلت فى وزنه ففوعل وان كان مضعف اللام نحو جلبب قلت فيه فعيل وقوله  
 بضم متعلق بقابل وقابل فعيل أمر وفعال بفتح الفاء والاصول مفعول بقابل وفى الوزن متعلق  
 بقابل وزائد مبتدأ وخبره ا كتنى و بلفظه متعلق با كتنى واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل  
 مضمون بفسره بقى والفسنتق اسم جمع واحدة فسنتقة اسم شجرة وهو فارسى معرب وان يك شرط  
 والزائد اسم يثنى الفاء وما بعد اجاب الشرط وما مفعول أول با جعل وهى موصولة توصاتها للاصل  
 وله فى موضع المفعول الثانى لاجعل ثم اعلم ان ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعى على نوعين الاول  
 ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة احد الحروف والاخر ما يدل الاشتقاق على زيادة احد حرفه وقد  
 أشار الى الاول بقوله (واحكم بتأصيل حروف سمسه ونحوه) يعنى ان نحو سمسه يحكم على حرفه  
 كلها انها اصول وانه رباعى لان اصالة أحد المضعفين واجبه تكمله للاقول والاصول وليست اصالة  
 أحدهما أولى من اصالة الاخر فحكم باصالتها ما معانها أشار الى الثانى بقوله (والخلف فى كلم) يعنى ان  
 فيما كان نحو الملم فعيل أمر من الملم معانها فى اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافا لمذهب  
 البصر بين ان حرفه كلها اصول نحو سمسه فوزن الملم عندهم فعيل ومذهب الكوفيين ان الاصل  
 لم فأبدل من ثانى المضعفين لام كراهه التضعيف ثم شرع الناظم فى بيان ما نطره من زيادته وبدا بالالف  
 فقال (فألف أكثر من أصلين • صاحب زائد غير مبن)

يعنى ان الالف اذا صاحب ثلاثة اصول حكم زيادتها لان الاكثر فيها سمحت الالف فيه اكثر من  
 أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فعمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلاى  
 وفهم منه ان الالف اذا سمحت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هى فى الامعاء الممكنة  
 والافعال بدل من ياء كاف باع ورمى وناب وفتى أو من واو كاف قال ودعا وتاب وعصا ولا تزداد الالف  
 أولا ولا تزداد ثانيا كضارب وثالثا كعماد ورابعها كشلال وخامسا كعمر قري وسادسا كقبعثرى  
 وقوله فألف مبتدأ أو أكثر مفعول بصاحب ومن متعلق باكثر والجملة من صاحب ومعموله فى موضع  
 الصفة لالف وزائد خبر ألف والمين الكذب ويشارك الالف فيما ذكر اليا والواو والى ذلك أشار  
 بقوله (والبا كذا والواو ان لم يقه • كاهما فى يؤيد ووعوا)

هو الشئ اتافه (قوله)  
 عنبر) العنبر هو غبار  
 الاقدام (قوله فسنتق) هو  
 شئ شبيه بحب البلوط اذا  
 كان صغيرا (قوله مرمر يس)  
 اسم للدهابسة وقيل  
 الاملس (قوله اغردون)  
 يقال اغردون الثبت  
 اذا اخضر وقارب السواد  
 واغردون الثمر اذا طال  
 (قوله جلبب) يقال جلبب  
 اذا لبس الجلباب ويطلق  
 على الملقحة قاله الازهرى  
 (قوله سمس) السمس  
 بالفتح هو الثعلب أو الذئب  
 الصغير الجسم أو أعم كفى  
 القاموس وبالفتح سمنت  
 معروف (قوله الملم) يقال  
 الملم الكتيبة جمع نى ضها  
 والكتيبة هى الجيش  
 (قوله سلاى) السلاى  
 بضم السين المهملة عظام  
 صغار فى أصابع البدين  
 والرجلين

يعني ان الواو والياء كالالف في الحكم عليهما بالزيادة ان صحبت أكثر من أصابن الا اذا تكررت في اسم  
 بنا في مكرر نحو قولك يؤبؤ في اسم طائر ووعو عامصدر ووع السبع اذا صوت وفهم من قوله والياء  
 كذا والواو ان الياء والواو اذا صحبا أصلين حكم باصا لهما نحو بيع ويوم وفهم من قوله ان لم يقعا الى  
 آخر اليت انهما اذا صحبا أكثر من أصابن حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجوه ورتزاد الياء أو لا  
 كبير مع وثانيا كصيرف وثالثا ككثير ورابعا ككذرية وخامسا كسلفية ولا تزداد الواو أو لا تزداد  
 ثانيا نحو ورتزاد ككثير ورابعا كصفر وخامسا كعمدة والياء مبتدأ والواو معطوف عليه  
 وكذا خبر عنهما ويحتمل أن يكون كذا خبرا عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لانه لا الة الاول عليه  
 وان لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكافي موضع الحال من الالف في يقعا ثم قال  
 (وهكذا همز وميم سبقا • ثلاثة نأصيلا متحقفا)

يعني ان الهمزة والميم منساوتان في أنه اذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع باصاتها حكم عليهما  
 بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأجد ومكرم ومنطلق وحمل عليه  
 ما سواه نحو افعل ومخلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الاول وفهم من قوله تحقفا  
 ان الثلاثة الحرف الواقعة بعدهما اذا لم تحقق اصالتها بحكم زيادتهما الابدليل نحو أيدع لانه يحتمل  
 أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه في فعل نحو صيرف أو الياء فيكون وزنه أفعل ولكن الهمزة  
 فيه زائدة لان باب أفعل أكثر من باب فيعل الآن الهمزة اذا وقعت آخر قبلها ألف زائدة حكم  
 بزادتها وسبأ في وهمز وميم مبتدأ أو خبرهما كذا وسبقا في موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول  
 سبقا وناصيلا مبتدأ وتحقفا في موضع الخبر وهو مبنى للمفعول والجملة خبر المبتدأ ثم قال  
 (كذلك همز آخر بعد ألف • أكثر من حرفين لفظها ردفي)

يعني ان الهمزة أيضا تطرد زيادتها اذا وقعت آخر بعد ألف وقبل الالف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو  
 حراء وعلما وأربعا وعاشورا وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله ان الهمزة لا تطرد زيادتها  
 وسطا ولا آخر بعد غير الالف وفهم منه انه ان تقدم على الالف أقل من ثلاثة أحرف حكم باصاتها  
 نحو كساء ورداء وهمزة مبتدأ وخبره كذلك وآخر نعت لهمز و بعد ألف نعت بهد نعت ولفظها مبتدأ  
 وخبره ردفي وأكثر مفعول ردفي والجملة في موضع نعت أيضا ثم قال

(والنون في الاخر كالمهمز وفي • نحو غضنفر أصالة كني)

يعني ان النون يحكم بزادتها في موضعين أحدهما أن يكون آخر بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو  
 الذي عني بقوله كالمهمز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران وفهم منه انها لو كان قبلها أقل من  
 ثلاثة أحرف حكم باصاتها نحو بيان والآخر أن تقع وسطا وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عثقل  
 وجثقل وغضنفر وهو الاسد والنون مبتدأ وخبره كالمهمز وانظرا ان في الاخر متعلق باعني  
 محذوف واو اصالة مفعول ثان بكفي وفي كني ضمير مستتر عائدا على النون وهو المفعول الاول بكفي وفي نحو  
 متعلق بكفي ثم قال

(واتاء في التأنيث والمضارعة • ونحو الاستفعال والمطاوعة)

يعني ان التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة وقامت وفي المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال  
 كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تكسر وبتد كروفهم من قوله ان السبب بالاستفعال ان السبب تزداد مع  
 التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في  
 المضارعة نحو يقوم اذ الفرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل  
 مضمير تقديره وتزداد التاء في التأنيث منه ليق الخبر ان قدرت التاء مبتدأ أو بابا لفعل ان قدرت فاعلا  
 ثم قال (والهاه ووقفا كله ولم يره) يعني ان الهاه تزداد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقف

(قوله وفهم من قوله ان لم يقعا الى آخر اليت انهما اذا صحبا أكثر من أصابن حكم عليهما بالزيادة) وهذا ليس بمفهوم وانما هو تصريح لانه بالنص لكنه يطلق المفهوم في هذا الكتاب على المأخوذ من اللفظ مطلقا (قوله كبير مع) اسم للمصباح البيضاء (قوله ككذرية) القطعة من الارض الغليظة (قوله كعمدة) اسم لؤخر الفع (قوله عثقل) للرمل المتركم أي المرتفع ويحتمل بتقديم الجيم على الماء العظيم الشفة من غير الانسان (قوله ونحو الاستفعال) والتفعيل نحو التكسير وفي الافعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب وفي فروعهن من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو التردد والتردد دون فروعها لان فروعها لاتاء فيها (قوله ولم ينص على زيادتها) ونص عليها في قوله • كوالسين والتا من سئدع أول

(قوله فهي كسائر حروف المعاني) أي كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها والصواب التمثيل باهراق لسقوطها من الازافة مصدر أراق وبه يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء (قوله ولللام في الاشارة الخ) اللام في الاشارة كلمة برأسها الجزء ولا بمنزلة الجزء من الكلمة فلا يحسن التمثيل بها كما فعل هذا الناظم رحمه الله واصواب التعمير بطيوس وهو العدد الكثير بديل سقوطها في الطيس ومعناه ضرب عليه أعلام

فصل في زيادة همزة الوصل

(قوله على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها) وأما زيادتها فقد تقدمت في قوله وهكذا هم زوجه سبقت لانه فتكون الترجمة من اضافة الصفة لاه ووصف أي في همزة الوصل الزائدة هكذا قبل والاولى أن يقال ان الحكيم يؤخذ من هنا ومما تقدم فيكون من باب الاتيان بالخاص بعد العام كما عند البيهقيين في باب الاطناب كقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ والتكسفة تأكيده التنصيص بخافية اجام اصانها (قوله وهو لفعل ماض) ولا تكون في مضارع مطلقا لانه لا يتأثر بإعيا مجردا أو يزيد عليه لان المضارع مبسود ويجرى

مواضع زيادتها والتعريف أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لان حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاه السكت هي بم البيان الحركه فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجى والهاء امامبتدأ محذوف الحركه كما تقدم في قوله والتاء وقفا مصدر في موضع الحال من الهاء أي موقوفا عليها أو مفعوله أي تزداد في الوقف ثم مثل بقوله كلمه وهو على حذف القول أي كقولك كلمه وقد اجتمع في هذا اللفظ أعنى كلمه ثلاثه أحرف وهو كاف التشبيه ولا م الجر وهاه السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت هذا اللفظ في رجزه

- يقارنا ألفية ابن مالك • والسلكا في أحسن المسالك
- في أي بيت جاء من كلامه • لفظ بديع الشكل في انتظامه
- حروفه أربعة تضم • وان ثنائيا فصل ثلاث واسم
- وهو اذا نظرت فيه أجمع • مركب من كلمات أربع
- وصار بالتركيب بعد كلمه • وقد ذكرت لفظه لتفهمه

ثم قال (واللام في الاشارة المشتهره) يعني ان اللام تطرد زيادتها مع اسم الاشارة نحو ذلك وتلك وأولئك وهنالك واللام معطوف على الهاء فيجربى فيه ما تقدم في الهاء ثم قال

(وامنع زيادة بلا قيد ثبت • ان لم تبين جهة كحظلت)

يعنى ان كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمنع زيادته الا اذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على فون حظل بالزيادة وان لم تكن في موضع اطراد زيادة الذون كقولهم حظلت الابل بكرم الظاء اذا أكثر من أكل الحنظل وهو نوع من الشوكا فسقوط النون في حظلت دليل زيادتها في حظل وأمثال ذلك كثيرة وزيادة مفعول بامنع وبلا قيد متعلق بزيادة وثبت في موضع الصفة لقدم وان شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيا للفاعل وأصله تبين فحذف احدى التاءين ووجهه على هذا فاعل تبين وبضم التاء على انه مبنى للمفعول مضارع بين ووجهه على هذا نائب عن الفاعل

فصل في زيادة همزة الوصل

هذا الفصل هو تميم لباب التصريف لانه من باب زيادة همزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلم والى تعريفه أشار بقوله

(للول همزة سابق لا يثبت • الا اذا ابتدئ به كاستنبوا)

يعنى ان همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي ثبتت ابتداء وتسقط وصل وانما سميت همزة الوصل انساعا لانها تسقط في الوصل وقيل لان الكلمة التي قبلها اتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالسكان وفهم من قوله همزة ان همزة الوصل أتى بها همزة خلافا لمن قال هي في الاصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون الا أولا وفهم من قوله لا يثبت الا اذا ابتدئ به أن سة وطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة وهو زمبتدأ وسابق نعت له وخبره في الجر وقيله ولا يثبت جلة في موضع النعت أيضا له وزوالايجاب للذنى والعامل في اذا يثبت ويجوز ضبط استنبوا بضم التاء الاولى مبنيا للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وقصه اقتكروا فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الاخير جزم الشارح قال أمر الجماعة بالاستنبات وهو تحقيق الشيء ثم انتقل الى مواضعها وهي سة مواضع أشار الى الاول منها بقوله (وهو لفعل ماض احتوى على • أكثر من أربعة نحو انجلى)

يعنى ان كل همزة افتتح بها الفعل الماضى الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماصى نحو انطلق والسداسى نحو استكبر وهو منتهاه وهو مبتدأ أعاند على الهمزة ولفعل خبره وماض نعت

المضارعة وهي منكرة أبدافلم يحذف اليها ولا في حرف غير آل ولا في فعل ماضٍ ثلاثي مجرد (٢٠٥) كامر وأخذوا ربا هي ككرم

الفعل واحتموى في موضع النعت لفعل ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال (والامر والمصدر منه) يعني ان الهمزة في الامر والمصدر من الفعل الزائدة على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلقا واستخرج استخراجا والامر والمصدر مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو فعل صفة كذا وللامر والمصدر منه ثم انتقل إلى الرابع فقال (وكذاه أمر الثلاثي كخش وامض وانفذا) يعني ان كل همزة افتخ بها فعل الامر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعاً على يفعل نحو اخش أو على يفعل نحو امض أو على يفعل نحو انفذ وهذه الفائدة التمثيل وفهم من المثل أيضاً ان ذلك انما يكون اذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو يخشى ويرى وينفذ فلو كان متحركاً لم يوت بهمزة الوصل نحو يقول ويعدو بعد فتقول في الامر منها قل وعدو عدم أشار إلى الخامس فقال

(وفي اسم است ابن ابن مع • واثنين وامرئ وتأنيت نبع)

(وايمن) فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيت نبع ان مجموعها عشرة اسماء لان مؤنث امرئ امرأة ومؤنث ابن ائنة واثنين اثنتان واسم أصله عند البصر بين سمو خذفت الواو وسكن أول الاعم ليغلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المذوف وأما است فاصلة ستة بالهاء مخذفت وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به ما فعل باهم وابنه هو ابن زيد عليه الميم واثنين أصله ثني وامرئ لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المذوف منها حرف لان الهمزة بصددها التغيير فحكموا لها بحكم المذوف وأما يمن فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من اليمن فهو همزة زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيت نبع راجع إلى ابن مؤنثة ابنة وامرئ مؤنثة امرأة واثنين مؤنثة اثنتان وفهم من قوله سمع أن دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقبس بخلاف ما تقدم وفي اسم إلى آخر المجرورات وهو يمن متعلق بسمع وفي سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم ثم أشار إلى السادس فقال (همز آل كذا) أي والهمزة في آل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في آل هو مذهب سيبويه ومذهب الخليل انها أصلية خذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ثم بين حكم همزة آل اذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال (ويبدل • مدا في الاستفهام أو يسهل) يعني أن آل اذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني همزة آل وجهان ابدالها الضامن جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسميها بين الالف وقد قرئ بها الأذكرين وفهم منه ان غير همزة آل من همزة الوصل تحذف اذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو اصطفى البنات على البنين وانما تحذف همزة آل اذا دخل عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يتيسر الاستفهام بالخبر لا اشتراك الهمزتين في النقطة وهمز آل مبتدأ وخبره كذا ومدا مفعول ثان يبدل وهو على حذف مضاف أي حرف مدا والمفعول الأول ضمير مستتر في يبدل عائد على همز آل ويسهل معطوف على يبدل وأول التغيير وانما جعلناها للتخفيف وان كانت أول التغيير لاتقع الابدال في الامر لان الكلام في معنى الامر كانه قال أبدلها أو سهلها

(الابدال) •

هذا هو النوع الثاني من التصريف ثم ان حروف الابدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفاً وقد ذكرها في التسهيل واقتصر هنا على المشتهر منها فقال (أحرف الابدال هـ دأت موطياً) فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام الهاء والذال والهمزة والطاء والميم والواو والظاء والياء والالف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هـ دأت موطياً والتقدير أحرف الابدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هـ دأت موطياً وموطأ محال من التاء في هـ دأت ومعنى هـ دأت سكنت والياء في موطياً يبدل من الهمزة لانه اسم فاعل من أوطأه اذا جعلته وطيئاً ويحتمل أن يكون موطياً مفعولاً لهـ دأت لانه يستعمل متعدداً يقال هـ دأت الصبي اذا ضربت عليه لينا م والاول أظهر ثم شرع في بيان مواضع الابدال وبدأ بابدال الهمزة من غير هـ واذ ذلك في أربعة مواضع أشار إلى الاول منها فقال (فابدل الهمزة من واوياً

وأعطى فالهمزة في ذلك كاه همزة قطع بل تكون في الخامس والسادس كما مثل (قوله نحو انطلق انطلقاً الخ) ومثله الاحرار والاكتساب والاشعرار والاشباب والاجلواز والاحرجام والافئناس (قوله بنو) وقيل لانه ياء من بنيت لان الابن يبتنى على الاب بناء الحائط على الاساس والاول هو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو غالباً فحمله على الاعم أولى وأما الاستدلال بالنسبة فردود بقوله الم القوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين (قوله زيد عليه الميم) أي للتوكيد والمبالغة وليست هي بدلا من لام الكلمة وتتبع فونه ميمه في الاعراب راجع الشيخ خالد (قوله) لكن ألحق بهذه الاسماء عبارة الشيخ لانها ما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبها مع الالف واللام نحو امره علوه لذلك وكثرة الاستعمال (الابدال) •

هو اصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً يخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان العوض منه كما عدوه بقيد الاطلاق

القلب فانه تحته مجرور العلة أفاده الشيخ خالد (قوله من واوياً) يشاركهما في هذا الحكم الالف في نحو جراه فان أصلها جري

كسكرى أبدلت همزة زائدة ألف قبلها حينئذ (٣٠٦) وفهم من قوله اثر ألف انهما اذا لم يكنوا اثر لم يبدل نحو غزو وطى (قوله

درجاية الخ) الدرجاية القصير الرجلين الممين الضخم البطن وهو فعلاية ملحق بحفظ طارة من الجوهرى (قوله عاور من عور) وعابن من عين لان العين لما صححت في الفعل خوف الالباس بعاروعان وصاد صححت في اسم الفاعل يقال عين كفرح صار عينوعان اصاب بالعين غيره وصيد كفرح مال عنقه وصاد بمعنى اصطاد (قوله نحو قلادة وقلائد) ورسالة ورسائل وسهاية وسهايب (قوله عين الكلمة) فلا تبدل لان أصله الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال حينئذ نشد مصيبة ومصائب ومنازة ومنازير بالابدال مع ان المدة في الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذى سهل ابداله همزة تشبيهه الاصل بالزائد والاصل مصاروب بالواو انه هو (قوله أصله هداى الخ وأصل خطأيا أو لا خطائى بياء مكسورة هي ياء خطيبة وهمزة بعدها هي لامه ثم أبدلت الياء الاولى همزة على حد الابدال المتقدم في صحائف جمع صحيفة فصار خطائى همزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله اجتماع

آخر اثر الالف زيد) يعنى ان الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعة بين آخر ابدال الف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو ورداى لانهما من الكسوة والرديبة وفهم من قوله آخر ان الواو والياء ان لم يكونا طرفين لم يبدل الهمزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضا ان الالف اذا كانت غير زائدة لتبدل نحو واو وزاى وفهم منه أيضا ان حكم ما لحقته تا التانيث حكم المتطرفة لان تا التانيث زائدة عن الكلمة نحو عباة وفهم منه أيضا ان الكلمة اذا انبتت على تا التانيث لم تبدل لانها لم تقع طرفا نحو درجاية والهمزة مفعول بابدل ومن واو متعلق بابدل و آخر منصوب على الطرف واثر طرف أيضا وكلا الطرفين في موضع التعت لو او ويا والتقدير بمن واو ويا واقعتين آخر اثر الف ثم أشار الى المرضع الثاني فقال (وفى) فاعل ما أعل عيننا اذا اقتنى) ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة وهو في كل واو ويا وقعتا عيننا لاسم فاعل أهلت في فعه نحو فائل وبائع أصلهما ما قول وبائع وفهم من قوله ما أعل عيننا ان اسم الفاعل من الفعل الذى لم يزل يعل عينه يصح نحو عاور ومن عور وصاد يد من صيد ثم أشار الى المرضع الثالث فقال (والمدزيد ثالثا فى الواحد) همز يرى في مثل كالقلائد) يعنى اذا كان في المفرد مد ثالثا زائدا قبل في الجمع الذى على مثل فعائل همزة وشمل المد الالف نحو قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عور وعجوز وعجوات وفهم منه ان الثالث ان كان غير مد لم يقاب نحو قسور وقساور وفهم منه أيضا انه ان كان مدا غير زائدا لم يقاب نحو مشوبة ومثاوب ومعيشة ومعاش لان الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكلمة والمد مبتدأ وخبر يرى وهمز مفعول ثان ليرى أو حال اذا قدر نارى يعنى يبصر وفى مثل متعلق ببرى وفى الواحد متعلق بزيد وبتاليثا حالان من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالان من الضمير فى زيد ثم أشار الى المرضع الرابع فقال (كذلك ثانيا لىنين اكتنفا) مدم مفاعل بجمع نيضا) يعنى أنه اذا وقعت ألف التكسير بين حرفى علة وحب ابدال ثانيهما همزة وفهم من اطلاقه فى قوله لىنين انه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الالف كما اشترط في الفصل الذى قبله وشمل قوله لىنين أربع صور الاولى أن يكونا واو ين نحو أوائل أصله أو اول الثانية أن يكونا ياءين نحو ينف ونيانف الثالثة أن تكون الاولى واو والثانية ياء نحو صاندر وصاد الرابعة أن تكون الاولى ياء والثانية واو والنحو جيد وجياد أصله جياد لانه من جاد وجود ومثل بما حرقا العلة فيه يان وهو ينف ووزنه فعمل والياء الاولى زائدة وعينه ياء لانه من نأف ينف اذا زاد فاجتمعت يان أدغمت الاولى فى الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الباءين وقلبت التى بعد الالف همزة وانما قلب حرف العلة فى هذه الصور همزة وان كانت أصل اللثقل الالف بين حرفى علة وفهم من قوله مدم مفاعل انه ما انقلب الا اذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت من الطرف لم تقاب نحو طواويس وثانى لىنين مبتدأ وخبره كذلك وهو اشارة الى قلب حرف العلة همزة واكتنفا فى موضع التعت لىنين ومد مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا أحاطا ونيضا مفعول بجمع لانه مصدر جمع ثم ان ابدال ثانيا لىنين همزة وانما هو فيما لم يكن فيه ثانيا لىنين بدلا من الهمزة والى ذلك أشار بقوله (واقض ورد الهمز يافما أعل) لاما وفى مثل هراوة جعل) (واوا) يعنى ان الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع اذا كان مفرد ما هى فيه مع اللام يجب فتحها وقلبه اياء ان كانت فى المفرد غير واو رسالمة واوا ان كانت فى المفرد واو رسالمة فالالف واللام فى الهمز للعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمز لكونه مد ازا نداء فى المفرد ولما ياء وما استحق الهمز لكونه مد ازا نداء فى المفرد ولما الكسرة فى الهمزة فبذلت قصة تصار هداى مثال الاول هدية وهدايا أصله هداى فاستثقلت الكسرة فى الهمزة فبذلت قصة تصار هداى فانقلبت الياء الاخيرة أنها التصركها وانفتح ما قبلها فصار هداى فاستثقلت اجتماع الامثال فبذلت الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثانى مطيبة ومطايبا والياء الثانية فيه أصلها واو لانها من مطايطر

الامثال) وبيان اجتماع الامثال أن الهمزة من مخرج الالف فكان ذلك كئوالى ثلاث ألفات (قوله مطيبة) هى الرحلة ففعل

واصل مطية مطيرة فعبلة أبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فيها كافي سيود اذ قيل فيه (٣٠٧) سيدوجهما مطايا وأصله مطايو

قبلت الواو ياء لتطرفها  
بعد الكسرة فصار مطاي  
يباين ثم قلبت الياء الاولي  
همزة كافي صحاف فصار  
مطاي ثم أبدلت الكسرة  
فتحة فصار مطاي ثم  
أبدلت الياء ألفا ثم أبدلت  
الهمزة ياء فصار مطايا ه  
خالد (قوله زاوية) ثم جمع  
فقلب الالف فيه واوا  
داخلة في قوله والالف  
الثاني المرزب الخ فصار  
زواوي فقلب ثاني اللينين  
همزة فصار زواوي ثم  
زواي ثم زواي ثم زوايا  
(قوله المصدرين) خرج  
بشرط التصدير نحو  
هــ ووي ونوري في  
المسبو الي هوي ونوي  
وروجه قلب الواو الاولي  
همزة ان التضعيف في  
أول الكلمة قلب واغا  
جاء منه أحرف معلومة  
كدون فلما قل التضعيف  
بالحروف الصحاح في أول  
الكلمة امتنع في الواو  
لثاقها هـ خالد (قوله)  
من جواز ابدالها همزة  
الخ ذكره الناظم في باب  
النائب عن الفاعل من  
الكافية كافي قوله تعالى  
اقتى (قوله أو اصل)  
وأوق جمع واقية والاولى  
نائب الاول أصله وولي  
قبلت الاولي همزة لماسر  
في أو اصل وجعها أول  
وأصله وول ففعل به  
ما فعل بغيره

ففعل به ما فعل هـ واو مثال الثالث زاوية وزوايا ففعل أيضا به ما فعل هـ واو مطايا ومثال الرابع  
خطبة وخطايا أصله خطاي ثم مزنت فابدت الهمزة الاخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين في  
كلمة فصار خطاي ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قلبها في هـ وايا فصار خطاي فان قلبت الياء الاخيرة  
المبدلة من الهمزة ألفا فتحركها وافتتح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الاولي ياء وأما هراوي جمع  
هراوة فاصلة هـ واو فالهمزة التي بعد الالف هي المبدلة من الالف الزائدة في هراوة والواو الاخيرة  
هي واو هراوة فقلب الكسرة فتحة ثم انقلب الواو الاخيرة ألفا فتحركها وافتتح ما قبلها ثم أبدل  
من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالواو في هراوي ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوي هي  
الالف التي كانت في المفرد وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الاخيرة التي انقلب ألفا والهمز  
مفعول بردوه ومطلوب لافتح من باب التنازع ويا مفعول ثان بردوه فيما يتعلق بردوا ما تيسر وهو  
منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فاعل لامه وفي مثل متعلق يجعل وفي جعل ضمير مستتر  
عائد على الهمز وواو مفعول ثان يجعل ثم قال

(وهو زاول الواو ينرد • في ياءه غير شبهه ووفي الاشد)

يعني رد أول الواو ين المصدرين همزة مالم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل كووفي الاشد فان أصله  
واو واغا استثنى ذلك لان فصل الفاعل أصل الفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل واوان  
فأجدهما في وروي غير معتد به فلم يبق للواو الاولي غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز ابدالها  
همزة فمثال ما يجب ابداله أوصل في جمع واصلة أصله وواصل فالواو الاولي هي التي في المفرد والواو  
الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو ضوارب فلما اجتمع واوان في ياء الكلمة قلبت  
الاولى همزة فقالوا أو اصل وهـ زم مفعول ثان بردوا أول وفي ياءه متعلق بردوه مصدر  
مضاف الى المفعول وهو غير وغير مضاف الى شبهه وشبهه مضاف الى وروي في الاشد والاشد عند سيديويه  
جمع شدة وقال ابن عباس رضي عنهما الاشد ثلاث وثلاثون سنة ثم انتقل الى حكم الهمزتين في كلمة  
واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام ساكنة بدم متحركة ومتحركان ومتحركة بعد ساكن وقد أشار  
الى الاول بقوله (ومد ابدل ثاني الهمزتين من • كلمة ان يسكن كـ ثروا نتمن)

يعني انه اذا اجتمع همزتان في كلمة أو لهما متحركة والاخرى ساكنة وجب ابدال الثانية مدا  
مجانسا لحركة ما قبله فان كانت فتحة أبدلت ألفا نحو آثروا من وأصله آثروا ثم مزنت وان كانت  
كسرة أبدلت ياء نحو اياق وان كانت ضمة أبدلت واو نحو أوغن وأوتى وفهم منه ان الهمزة  
الساكنة ان لم يكن قبلها همزة أخرى يجب ابدالها وفهم منه أيضا اجمال الهمزة في كلمة واحدة لم  
يجب ابدالها نحو اقرأ آية والمراد بالكلمة ان يكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند  
التصوير في نحو أنذرهم انهما من كلمة واحدة لان الهمزة الاولي همزة استفهام فهي منفصلة عن  
الكلمة وأما القراءة فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضا نحو أتمن فان الاولي  
همزة استفهام والثانية فاء الفعل ومد مفعول ثان يابدل ومن كلمة متعلق يابدل وان يسكن شرط  
حذف جواز ابداله لانه ما تقدم عليه ثم انتقل الى المتحركتين وهي نعمة أنواع لان الاولي امام مفتوحة  
أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة وقد أشار الى الثانية  
المفتوحة فقال (ان يفتح اترض او فتح قلب • واو واو ياء اتركس ينقلب)

يعني ان الهمزة المفتوحة اذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان احدهما تنقلب فيها واو وذلك  
بعد ضمة نحو أو يدم في تصغير آدم أصله أو يدم أو بعد فتحة نحو أو دم في جمع آدم والثانية تنقلب فيها  
ياء وذلك اذا وقعت بعد كسرة نحو أيم اذ انبت من أم نحو اصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه  
أعم فتنتقل حركة الميم الاولي الى الهمزة الساكنة وتندغم الميم في الميم فيصير أم فتجتمع همزتان الاولي  
مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فيصير أم ثم انتقل الى المكسورة فقال (ذوالكسر



(قوله ابن) في تخيل سبدي المكودي (٢٠٨) بين نظر لان فيه وجهين والصواب الاقتصار على التمثيل ببناء نظير اصبع من أم

كما عبر ابن معطى (قوله  
قرأ) ٣ همزة في قلبت  
الاخيرة ياء فصارت قرأى  
كسر ما قبل الياء فاستقلت  
الحركة على الياء فخذفت  
(قوله مثل برثن) قال  
الجوهري قال الاصمعي  
البرثن للسياج بمنزلة  
الاصابع لبي آدم اهو قال  
الازهرى البرثن محالب  
الضبع اه قال الشيخ  
خالد تقول اذا بنيت من  
قرأ مثل جعفر اوزر برج أو  
برثن قرأ أو قرئ في قرؤ  
همزة في ثم تبدل الهمزة  
الثانية ياء قال الامموني  
ولم تبدل واو لان الواو  
الاخيرة لو كانت أصلية  
ووليت كسرة أو ضمة لتقلب  
ياء ثالثة فصاعدا وكذلك  
تقلب رابعة فصاعدا بعد  
الفتحة فلا تبدلت الهمزة  
الاخيرة واو افيما نحن بصدد  
لا بدلت بعد ذلك ياء فتعينت  
الياء فيصير قرأى يفتح  
الاولى وقرئى بكسرها  
وقرئى بضمها ثم ان كانت  
قبل الياء فتحة كما في المثال  
الاول فان الياء تقلب ألفا  
لتحركها وانفتاح ما قبلها  
ويصير مقصورا وان كانت  
قبلها كسرة كما في المثال  
الثاني فان الياء تحذف  
حركتها للاستتقال ويعمل  
الاحلال قاض فيصير  
منقوصا وان كانت قبلها  
ضمة كما في المثال الثالث  
فان الضمة تقلب كسرة

مطلقا كذا) يعني ان الهمزة الثانية اذا كانت مكسورة وجب ابدالها ياء مطلقا أي بعد مفتوحة أو  
مكسورة أو مضمومة والحاصل ثلاث صور الاولى مكسورة بعد فتحة نحو أمية في جمع امام أصله أمية  
فتنقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصارت أمية فابدلت من الهمزة الثانية  
ياء الثانية مكسورة بعد كسرة نحو ام في بناء مثل اصبع من أم بكسر الهمزة والياء فتقول أمم فتفعل  
به كما فعلت بالذي قبله من نقل وادغام وقلب الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو ابن مضارع أنته أي  
جعلته يئن ففعل به كما فعل بما تقدم ثم انتقل الى المضمومة فقال (وما يضمه واوا صبر) يعني ان  
الهمزة الثانية اذا كانت مضمومة قلبت واو مطلقا مثل أيضا ثلاثة أنواع الاول مضمومة بعد  
مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو البناء أصله أأب على وزن أفعال فنقلت ضمة الياء الى الهمزة  
وأدغمت الياء في الياء ثم قلبت الهمزة المضمومة واو والثاني مضمومة بعد مضمومة نحو أوم اذا بنيت  
من أم مثال أبل المثال مضمومة بعد كسرة نحو ام اذا بنيت من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم  
الياء وتفعل في ذلك كل ما فعلت فيما قبله من النقل والادغام والقلب والحاصل ان الهمزة الثانية  
من المتحركين تقلب واو في خمسة مواضع اذا كانت مضمومة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت  
مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء في أربعة مواضع اذا كانت مكسورة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع  
أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة فقد  
أشار اليها بقوله (ما لم يكن لفظا تمه) فذلك الياء مطلقا (يا) يعني ان ثاني الهمزتين اذا كان متطرفا قلبت  
ياء مطلقا فتشمل أربعة أنواع ان يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون فتقال الاول  
اذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأى تحركت الياء وانفخ ما قبلها فانقلبت ألفا  
ومثال الثاني ان بنى من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصا راصل قرؤ وكسر ما قبل الواو وأبدل  
من الواو ياء لا تكسرها ما قبلها فاستقلت الضمة على الياء فخذفت وبقى منقوصا ومثال الثالث ان بنى  
من قرأ نحو برج فتقول قرء بعد ان تفعل به ما فعلت بالذي قبله وهذا النوع والذي قبله بقدر فهمنا  
الرفع والجر ويظهر النصب فتقول هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئيا ومثال الرابع ان بنى من قرأ  
نحو قطر فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة  
واحدة وهي ان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال (وأوم ونحوه وجهين في ثانيه أم)  
يعني ان ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الاولى همزة المتكلم في الفعل المضارع جاز فيه  
التحقين والقلب فتقول أوم بمعنى أقصد وأوم وفهم منه ان ذلك أيضا جاز في نحو أمم مضارع ان اذا  
لا فرق وسبب ذلك ان الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها وقوله ان يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر  
عائد على الهمزة وترطفي متعلق يفتح وقلب جواب الشرط واو امفعول ثان والقلب وفاعل يفتح قلب  
ضمير عائد على الهمزة أيضا وياء حال من فاعل يفتح وقلب وهو الضمير واثر كسر طرف متعلق بين قلب  
وذا الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقا حال من الضمير المستتر في الاستعارة العامل في الخبر وما مفعول  
اول بأصروهي موصولة وصلتها بضم وواو مفعول ثان بأصروها ظرفية مصدرية ولفظا خبر يكن  
وتم فعل ماض وهو في موضع النعت للفظا وهذا مبتدأ وخبره جاو يا حال من فاعل جاو وهو ضمير عائد  
على الهمزة وأوم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فاعل أمر من أم ووجهين مفعول بأوم في ثانيه  
متعلق بأوم والجملة من أم ومعه وليها خبر أوم ويجوز ان يكون أوم ونحوه بالنصب على أنه مفعول  
بفعل مضمير يفسره أم وهو أحسن ثم قال (ويا) اقلب ألفا كسرا اتلا أو ياء تصغير) يعني ان الالف  
يجب قلبها ياء في موضعين أحدهما ان يرض كسر ما قبلها كما يصح في جمع مصباح فانقلب الالف  
فيه ياء لتكسر ما قبلها لا يصح النطق بالالف بعد غير الفتحة والثاني ان يقع قبلها ياء التصغير نحو  
غزبل في تصغير غزال ببدال الالف ياء وادغام ياء التصغير فيها لان ياء التصغير لا تكون الا ساكنة

للم الياء من القلب واو اعمل الاحلال قاض ويصير منقوصا أيضا (قوله وفهم الخ) أفضل من عبارة هذا الشارح عبارة ابن فلم  
هشام وهي الثانية يعني من المسائل التي تبدل فيها الياء من الواو ان تقع الواو عين المصدر فعل أعلت فيه وتكون قبلها كسرة

وبمدها ألف كصيام

وقيام وانقياد واعتباد  
(قوله فالاول نحو رضى  
وقوى) وعفا من العفو  
والغازى والداعى لانهما  
من الغزرو والدعو والثانى  
نحو جرى فى تصغير جر وأصله  
جر يرفوا جفعت الواو والياء  
وسبقت احدهما بالسكون  
فقلبت الواو ياء وأدغمت  
فيها (قوله نحو ثوب وثياب  
الخ) وسوط وسباط وحوض  
وحياض وروض ورياض  
والاصل فيها ثوب وسواط

وحواص ورواض ولكن  
لما انكسر ما قبل الواو فى  
الجمع وكانت الواو فى الواحد  
ساكنة ضعفت فسلطت  
الكسرة عليها وقوى  
(قوله وجمع مصدر) فيه  
نظر لان المراد بالجمع ضد  
المفرد لا مصدر جمع  
فلاضافة لادنى ملاسبة  
وشذ فى جمع نورية باء ال  
الواو ياء والقياس نورة  
بالتصحيح ولم تقلب وار  
صوار لانهما ساكنون الواو  
وانتفاء كونه مصدرا  
والصوار بالراء اسم للوعاء  
الذى يجعل فيه المسك أو  
للقطيع من بقر الوحش  
والصوان أيضا بالنون  
اسم للشيء الذى تصان فيه  
الاشياء (قوله نحو هود  
وعودة) والعود المسن  
من الابل والجمع عودة  
وكديمه وديم (قوله نحو  
حبله وحبل وقبحة وقيم)

فلم يمكن النطق بالالف بعدها فدرت الى الياء كما درت اليها بعد الكسرة وأما مفعول أول بالقلب وياه  
مفعول ثان وكسر مفعول بتلاوة مع موله فى موضع النعت لافعالا وياه تصغير معطوف على كسرا  
والتقدير اقلب الف بالالف كسرا أو بالياء تصغير ثم قال (بواوذا افعل فى آخر أو قبل تاء التانيث أو هـ  
زيادى فعلان) يعنى انه يفعل بالواو الواقعة آخر ما فعل بالالف من ابد الهاء لكسر ما قبلها أو ليجبها  
بعدياء التصغير فالاول نحو رضى وقوى أصلهما راضو وقولوا نهما من الرضوان والقوة ولكنه لما  
كسر ما قبل الواو كانت بطرفها معرضة لسكون الوقف عومت بما يقتضيه السكون من وجوب  
ابد الهاء يوسلا للتحفة وفهم من قوله فى آخر انهم الواو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت  
تاء التانيث وزيادى تافعلان زائدين على نية الكلام وكانا فى حكم المنفصل لم ينعما من الاعلال وعلى  
ذلك نيه بقوله أو قبل تاء التانيث أو زيادى فعلان مثال ما لحقته تاء التانيث فأهل تسمية أصله شجيرة  
لانه من الشجوة فقلبت واو ياء لكونها متطرفة ولم يند بتاء ومثال ما لحقته زيادى تافعلان أن يبنى من  
الغز ومثل طرفان فتقول غزبان فأعل أيضا لعدم الاعتداد بالياء والنون وذال الإشارة الى الاعلال  
المذكور وهو مفعول بافعلا وبواو فى آخر متعلقان بافعلا أو قبل معطوف على فى آخر زيادى فعلان  
معطوف على تاء التانيث ثم قال

(ذا أيضا راء أو • فى مصدر المعتل عينوا الفعل • منه صحيح غالباً نحو الحول)

يعنى ان ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب اعلاؤه وما كان منه على فعل بغير  
ألف فالغالب فى عينه التصحيح وتعمل المعتل الثلاثى نحو قام قيما وما المزدحموا نقادا انقيادا واحترز  
بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ فإنه لا يعل لكونه فعلا غير معتل وفهم اشتراط  
الالف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالباً لان سبب التصحيح عدم الف فالغالب فى نحو فعل  
التصحيح نحو حال حول واعد المر يض عودا وذال الإشارة للاعلال المذكور وهو مفعول برأوا فى مصدر  
فى موضع المفعول الثانى لرأوا أو أطلق المعتل على المعلى فان المعتل أعم من المعلى وهو على حذف  
الموصوف والتقدير فى مصدر الفعل المعتل وصينا تمييزا للفعل مبتدأ ومنه فى موضع الحال من  
الفعل وصحيح خبرا الفاعل وغالبا حال من الضمير فى صحيح ثم اعلم ان جميع ما سكت عينه من الثلاثى  
نحو ثوب أو أعلت نحو دار على ثلاثة أسما فعال رفعله وفعل وقد أشار الى الأول بقوله

(و جمع ذى عين أعل أو سكن • فاحكم هذا الاعلال فيه حيث عن)

يعنى ان جمع المفرد المعلى من جمع الثلاثى المعلى العين أو الساكنة بما يحكم له فى الاعلال بالاعلال  
المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دارود ياروثوب وثياب فالإشارة بهذا الاعلال السابق فى مصدر الفعل  
المعلى وفهم من قوله جمع ان ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو صوار ووصوان وفهم من قوله أهل  
أو سكن ان عين المفرد إذا لم تعمل ولم تسكن لم يعل الجمع نحو طول بل وطوال ويجوز رفع جمع على انه  
مبتدأ أو الخبر بقوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف الى المفعول  
وأعل أو سكن فى موضع النعت لعين ومعنى عن ظهر وعرض ثم أشار الى الثانى والثالث فقال  
(وصححو افعلة وفى فعل • وجهان والاعلال أولى كالحيل)

يعنى ان جمع ما أعل عينه أو سكن اذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الف والى لسان التامها  
أذم بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة وإذا كان على وزن فصل فنيه وجهان  
التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحبل وقبحة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضا تصغير معلى نحو  
حاجه وحوج ومن هذا البيت يفهم ان الجمع الذى يجب اعلاله فى البيت الذى قبله يكون فيه الف  
بعد الواو لكونه نطق فى هذا البيت بفعل وفعلة بغير الف فلم ان ما ساها وهو الأول بالالف وفعلة  
مفعول بصححو والواو فى صححو عائد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر فى الخبر ورفله والاعلال  
أولى جملة من مبتدأ وخبر ثم قال (والواو لما بدفعها بالقلب • كالمعطيان يرضيان)

يعني ان الواو اذا كانت لام التكلمة وكانت رابعة فصاعدا وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله  
 لاما ما كانت الواو متطرفة كما مثل أو بعدها تااء التأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله كالمعطيان  
 يرضيان فالمعطيان أصله المعطوان لانه من عطا يعطوا اذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحل  
 على اسم الفاعل وهو المعطى لان في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك  
 في اسم المفعول فحمل عليه و يرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحل  
 على فعل المضارع وهو يرضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من انتمثل ان ذلك يكون في الاءاء  
 والافعال والواو مبتدأ وخبره انقلب ولا ما حال من الضمير المستتر في انقلب و ياء حال أيضا من ذلك  
 الضمير و بعد متعلق بانقلب ثم قال (ووجب ابدال الواو بعد ضم من ألف) يعني أنه يجب ابدال الواو  
 من الالف اذا انضم ما قبلها فان كانت في موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضروب في ضارب وان  
 كانت في موضع يجب فيه سكونها ساكنت نحو ضروب في ضارب ثم قال (وباكون في هذا المعترف) يعني  
 أنه يجب ابدال الياء اوا كافي موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فا بدلت الياء فيه واوا لانضم  
 ما قبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زيد وهيام وفهم  
 منه أيضا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمه لم تبدل نحو حيص وفهم منه أيضا كون الياء في المفرد  
 فلو كان ما قبله الياء الساكنة بعد ضمة جماعا فقد أشار اليه بقوله

(ويكسر المضموم في جمع كما • يقال هم عند جمع أهيا)

يعني أنه اذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة في الجمع نحو هيم في جمع أهيم قلبت الضمة التي قبيل الياء  
 كسرة لتصح الياء ففهم أصله هم نحو أحر وحر و غمالم تغلب الياء اوا والجل الضمة كاقبلت في المفرد  
 نحو موقن لان الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف وابدال فاعل موجب وهو مصدر  
 مضاف الى المفعول وبعد متعلق بابدال وكذا الك من ألف و ياء مبتدأ مضاف الى كوقن وخبره اعترف  
 ويجوز أن يكون مفعولا بضمير يفمره اعترف وبذا الإشارة الى الاعلال المذكور والمضموم مرفوع  
 بيكسر وفي جمع متعلق بيكسر ثم قال (وواو اثر الضم رد الياءني • ألي لام فعل او من قبل نا)

يعني ان الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوا في ثلاثة مواضع أحدها أن تكون لام فعل نحو قوضو  
 أصله قضى لانه من قضى يقضى ونهولانه من النهية وهو العقل الثاني أن تكون لام اسم مبنى على  
 التأنيث بالتاء نحو رم موة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله كما بان من رمى كقدره وفهم  
 من المثال لزوم التاء لان مقدرة لا تجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسملت  
 الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو تواني مصدر تواني أصله تواني على وزن تفاعل لانه نظير تدارك  
 فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوا لانه ليس في الأسماء المتمسكة ما آخره واوقبلها ضمة فلو  
 طغته اتا بقى على اعلاله لعروض التاء نحو تدا تانية الثالث أن يبنى من الرمي نحو سيعان اسم مكان  
 فتقول رموان لان الالف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم بحكم المتطرف لانه أزم للكلمة من تاء  
 التأنيث وهو المنبه عليه بقوله (كذا اذا كسبجان صيره) أى كذلك يعمل بالقلب اذا صيره الباني من  
 الرمي مثل سيعان ورد فعل أمر والياء مفعول أول برذرواوا مفعول ثان واثر طرف متعلق برذ ويجوز  
 أن يكون رذ فعلا ماضيا مبني الله مفعول واليا امر فوع به و متى ألقى شرط ولا م فعل مفعول ثان بالني وفي  
 ألقى ضمير مستتر هو المفعول الاقول وهو عائد على الياء أو من قبله مهطوف على لام فعل وتاء مضاف  
 الى بان والبانى هو الذى يصوغ هذا البناء وانما اضيفت اليه التاء للملاسة بين الكلمة التي فيها التاء  
 والبانى ومن رمى متعلق ببيان وكذلك كقدره وكذا متعلق بصيره والها في صيره عائدة على لفظ الرمي  
 المفهوم من رمى وفي صيره ضمير مستتر عائد على بان ثم قال

(وان تكن عينها على واصفا • فذال بالوجهين عنهم ياني)

في المفرد معلة بقلبها ألفا  
 في دار ما أشبهه و ياء في حيلة  
 وما أشبهه ضعفت فتسلطت  
 الكسرة عليها فقلبت  
 ياء (قوله يرضيان) ضبطه  
 الخطاب بالبناء للمجهول  
 فانظره (قوله على فعل  
 المفعول) وحله على فعل  
 الفاعل أولى والله أعلم  
 (قوله انه يجب ابدال الواو  
 من الالف) ان لم تكن  
 الالف تانية منقلبة عن  
 ياء نحو ناب فانها ترجع  
 لاصلاها فتقول نيب (قوله  
 وهيام) الهيام داء يصيب  
 الابل فيمنعهام من الرعى  
 (قوله لاجل الضمة) تخفف  
 بابدال الضمة كسرة واقرار  
 الياء فان الكسرة أخف  
 من الضمة والياء أخف  
 من الواو اه وفي تمثيل  
 سبيدى المكردى بهم  
 نظر لان للكلام في  
 المفرد دون الجمع (قوله  
 لانه من النهية) والنهية  
 العقل لانه ينهى صاحبه  
 عن الوقوع في الرذائل

(قوله وضوقى) ونخورى

وهى أسماء تفضيل  
جارية مجرى الأسماء  
الجامدة (قوله طوبى)  
اسم مصدر من الطب  
وقرى طبي لهم مرادى  
• (فصل) •

(قوله مر يا وقتيا وقتيا)  
لانها من مريرت وقتيت  
ونقتت (قوله خزي يا صديا)  
مؤث خزيان وصديان  
ونصوا الاسم بالاعلال  
لانه أخف من الصفة فكان  
أجمل للثقل (قوله دنيا  
وعليا) نحو انا زينا السماء  
الدنيا وكقولك للمتقين  
الدرجة العليا والاصل  
الدنى والعلى (قوله حال  
من لام فعلى) وساغ مجىء  
الحال منه لكونه كالجزء  
اذ يصح الاستغناء  
بالمضاف اليه عن المضاف  
فيقال بالعكس جاء فعلى  
ويحتمل المعنى  
• (فصل) •

(قوله وجب ابدال الواو  
بهاء) لانها أنقل من الباء  
تحصيلا للتخفيف ما أمكن  
(قوله نخورمى) وطى ولى  
مصدر اطويت ولويت  
وأصلها مطوى ولوى فان  
لم يسكن نحو غبور وجب  
التخفيف (قوله الثالثة ماشذ  
فيه ابدال الباء الخ) هذا  
عكس القاعدة وانما لم  
يدغم غبور لانه اسم موضع  
وليس على وجه الفعل  
(قوله نخورمى الكلب  
عروة) وهو عن المنكر

يعنى اذا كانت الباء المضموم ما قبلها عينها وصف على وزن فعلى جاز ان تبدل الضمة كسرة وتصح الياء  
وان تبقى الضمة وتبدل الياء واو الاجل الضمة فتقول فى أنى الاكيس والاضيق كوسى وكيسى  
وضوقى وضيقى وفهم من قوله وصفها انها اذا كانت عينها فعلى اسمها يجوز فيها الوجهان بل يلزم قلب  
الياء واو اعلى الاصل نحو طوبى بمعنى طيب وان تكن شرط وعينا خبر تكتن ولفعلى متعاقب تكتن  
وصفها حال من فعلى وذلك مبتدأ خبره يبنى وبالوجهين فى موضع المفعول الثانى ليلقى عنهم متعلق  
يلقى

﴿فصل﴾

(من لام فعلى اسمها تى الواو تبدل • ياء كنعوى غالباً اذا البدل  
يعنى ان الباء تبدل غالباً واو اذا كانت لاماً فعلى اسمها بفتح الفاء وسكون العين نحو سرورى وقتورى  
وتقوى الاصل فيه سر يا وقتيا وقتيا وانما قلبت وان لم يكن قلبها بموجب لفظى فرقاً بين الاسم  
والصفة وفهم من قوله اسمها انها اذا كانت وصفها لا تبدل نحو خزي يا صديا وأشار بقوله غالباً الى ما جاء  
فى ذلك غير مبدل نحو ربالر لمحبة الحسنه وطقيا لولد البقرة الوحشية والواو فاعل باقى وبدل حال  
وهو مضاف الى ياء وذا فاعل يجاور البدل نعت لذا غالباً حال ثم قال

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا • وكون قصوى نادراً باليجنى)

يعنى ان لام فعلى وصفا بضم الفاء اذا كانت واو ابدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلهما دنوى وعلوى  
لانهم من الدنو والعلو وانما ابدلت هاءاً ايضاً فرقاً بين الاسم والوصف وفهم من قوله وصفها انها اذا  
كانت فى الاسم لم تبدل نحو خورمى اسم موضع وأشار بقوله وكون قصوى نادراً الى لغة الحجاز بين فى  
قصوى والقياس فيه قصبا لانه من باب دنيا وعليا وبنوعيم بقولون قصبا على القياس ولام فعلى فاعل  
يجاء ووصفها حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ نادراً خبر الكون وهو مضاف الى الاسم وخبر  
الكون باليجنى

﴿فصل﴾

(ان يسكن السابق من واو ياء • وانصلا من عروض عربيا)  
(فبهاء الواو اقلين مدغما • وشذمعى غير ما قد رسمها)

يعنى انه اذا اجتمع فى كلمة واو ياء وسكن أولهما وجب ابدال الواو ياء واذا غامها فى الباء وذلك بشرطين  
الاول ان يكونا متصلين أى فى كلمة واحدة فلو كان أولهما فى كلمة أخرى لم تبدل نحو  
أخو زيد وبني واقد وهو المنبى عليه بقوله وانصلا الثانى ان لا يكون اجتماعهما غارضا وشمل  
صورتين احدهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو وتخفيف قوى والاخرى عروض الحرف  
نحو الريب وتخفيف الهمزة وابدالها واو وهو المنبى عليه بقوله ومن عروض عربيا وكلامه شامل  
للتوعين وشمل ما استوفى الشرط صورتين احدهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيد ولانه  
من السدود والاخرى تقدم الواو على الياء نحو رمى أصله رمى لانه اسم مفعول من رمى وقد  
يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله وشذمعى غير ما قد رسمها فمثل ثلاث  
صور احدها ماشذ فيه الابدال لكونه لم يستوف الشرط كقراءة من قرآن كنتم للرب يا بشديد  
الياء الثانية ماشذ فيه التصحيح مع استيفاء الشرط كقولهم للسور ضيون الثالثة ماشذ فيه ابدال  
الياء واو نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخله فى قوله وشذمعى غير ما قد رسمها وان  
يسكن شرط ومن واو متعاقب بالسابق وانصلا معطوف على فعل الشرط وكذلك عربيا وألفه للتثنية  
ومن عروض متعاقب ياء والعروض مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقطن  
ويا مفعول ثان ومدغما حال من الضمير المستتر فى اقلين ومعطى فاعل بشذوفيه ضمير مستتر وهو  
المفعول الاول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسمها ثم قال

(من ياء أو واو يتعربك أصل • انفا ابدال بعد فتح متصل)

والقباس نسي لان أصله نخوى لانه فعول من النهى (قوله ومعطى فاعل) أى وشذ لفظ معطى

(قوله وجبل) والجبال هو الضبع (قوله مثل العلبط والعلابط الضخم والعلبطة والعلابط والعلابط القطيع من الغنم اهـ من الجوهري (قوله خورنق) الخورنق اسم فصر بالعراق بناه النعمان الاكبر (قوله نحو علوى الخ) قال الشيخ خالد وأما نحو علوى فلا تبدل واوه ألفا لانه يؤذى الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان نحو جبل الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفا لكان لازال في قاب الى الالف وقاب الى الواو (قوله نحو فبذ غبذ الخ) الغبذ النعومة يقال امرأة غبذاء وغادة أيضا أى ناعمة بينة الغبذ والاعبذ الوسنان المائل الغنق اهـ من الجوهري ورجل أحول بين الحول وقد حوت عينه واحول أيضا بتشديد اللام واحولتها أيضا حكاه الكسائي اهـ من الجوهري (قوله اجنورا) واشتورا بمعنى تشاوروا لان حركة التاء بمنزلة السكون (قوله اعتاد) واخنان بمعنى خان واختار بمعنى خار (قوله وانما أعلمت الخ) صوابه أن يقول وانما أعلمت في ذلك الباء دون الواو لقرب الباء من الالف في الخرج بخلاف الواو (قوله وتفاعل فاعل الخ) قال الشاطبي هو على حذف مضاف تقديره وان

يعنى انه يجب ابدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفا وذلك بشرط ذكر منها في هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون التعريك أصليا وهو المنبى عليه بقوله أصل واحترز من نحو توم وجبل أصلهما توم وجبال فنقلت حركة الهمزة الى الواو والياء فلم يقلبا لان الحركة عارضة فهى غير أصلية والثانى أن تكون الواو والياء متصلتين بالفحة وهو المنبى عليه بقوله بعد فتح متصل وشمل صورتين احدهما ان يكون الفاصل ظاهرا نحو واو وزاى والاخرى ان يكون مقفرا وذلك اذا بنيت مثل علبط من الرمي والغزوق تقول رمى وغزوق صا والاصل رمى وغزوق فاعلت الياء والواو الاخيرتان بحذف حركتهما كاعلال سائر المنقوصات ولم تقلب الواو والياء الاولى للفاصل بين الفحة والحرف وهو الالف لان الاصل رماي وغزاو وكعلبط أصله علابط فحذفت الالف تخفيفا وهى مقدرة فبعت من القلب وانما مفعول بابدل ومن واو متعلق بابدل وتصريك في موضع الصفة لثوابا وأصل في موضع الصفة تعريك يلبو بعد متعلق بابدل ثم اعلم ان هذين الشرطين يطردان في كل واو ياء متحركتين مفتوح ما قبلهما سوا كان الالف الكامة أو غيرها ثم شرط آخر يختلف فيه اللام وغيرها أشار اليه بقوله (ان حرك التالى وان سكن كف • اعلال غير اللام) يعنى ان اعلال الياء والواو بالاعلال المذكور اذا كانا غير لامين بشرط بان يصرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار فان سكن تاليهما منع اعلال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وطول وغيره ونحو خورنق وأما اللام ففيها تفصيل أشار اليه بقوله (وهى لا يكف • اعلاها باساكن غير ألف • أو ياء التشديد فيها قد ألف) يعنى ان لام الكلمة اذا كان واو أو ياء متحركتين بعد فحة وبعدهما ساكن فاما أن يكون الساكن ألفا أو ياء مشددة أو غيرهما فان كان غيرهما لم يكف الاعلال نحو رمو وغزاو ونحوون ورضون أصلها رمو وغزاو ونحوون ورضون فقدت في ذلك كله الباء ألفا ثم حذفت لاتقاء الساكنين وان كان الساكن ألفا أو ياء مشددة كفا الاعلال نحو رميا وغزاو ومعنوى وعلوى وانما لم يكف الساكن اعلال اللام لقربها من الطرف وانما كفت الالف والياء المشددة اعلاها لانهم لو اعلاوا رميا وغزاو الصارر وما وغزاو فببس بفعل الواحد وأما نحو علوى فلم تبدل لامه ألفا لانه في موضع تبدل فيه الالف واوا وان حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وان سكن شرط جوابه كف وهى مبتدأ وخبره لا يكف اعلاهاو بساكن متعلق بيكف وغيرت الساكن وأو ياء معطوف على الالف والتشديد مبتدأ وخبره قد ألف والجملة نعت لياء ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورين أسباب تمنعهما من الاعلال أشار الى الاثر منها بقوله

(رصح عين فعل وفعلا • ذا أفعال كاغبذ وأحولا)

يعنى ان ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعال يصح هو ومصدره وان كان مستوفيا لشرط الاعلال نحو غبذ غبذ واحول حول لا بسبب تعبيها ما أن حول وشبهه من أفعال الخالق والاولان وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على أفعال نحو حول حول لا واغورا ورا فصح عين فعله ومصدره لانها في معنى ما لا يعل لعدم الشرط عين فاعل يصح وذا أفعال حال من فعل ثم أشار الى الثانى فقال (وان بين تفاعل من أفعال • والعين واوسلمت ولم تعل) يعنى ان وزن أفعال من الواو العين اذا أظهر معنى تفاعل ما يدل على الاشتراك الصحيح نحو اجنورا بمعنى تجاوروا وانما صح مع توفى بشرط الاعلال لانه جعل على تفاعل الذى بمعناه وليس في تفاعل شرط الاعلال وفهم منه ان وزن أفعال اذا لم بين معنى تفاعل اعمل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب أصلها اعتود وارتاب وفهم من قوله أيضا والعين واو انما عينه بالمثل وان أبان معنى تفاعل نحو اتانا أى تضاروا بالسبب وانما أعلمت في ذلك الواو دون الباء لنقل الواو في الخرج بخلاف الباء وان بين شرط وتفاعل فاعل بين أى يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ

وخبر في موضع الحال ولم فعل تميم اھمة الاستغناء عنه ثم اشار الى الثالث بقوله (وان بحر فبن  
 ذا الاعلال استحق • صحیح اول) یعنی اذا اجتمع في كلمة حرفا عدة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله  
 فلا بد من اعلان أصلهما ونهجهما الآخر ثلاثا يتوالى اعلان والاحق بالاعلال منهما الثاني  
 لتطرفه وذلك نحو الهوى والحوى وأصلها هوى وحوى وحبي فالسبب المانع من اعلان الاول  
 فيهما اعلان الثاني وقد فعل الاول ويصح الثاني وعلى ذلك نبيه بقوله (وعكس قد يفتح) وذلك قواهم  
 راية وطاية وغاية وفهم فلة ذلك من قوله قد يفتح وان شرط وهذا الاعلال مرفوع بفعل مضمر يفهمه  
 استحق وطرفين متعلق باستحق وصحیح جواب الشرط وعكس قد يفتح جملة مستأنفة ثم اشار الى الرابع  
 فقال (وعين ما آخره قد يزيد ما • يخص الاسم واجب ان يسلم)

یعنی انه یجمع من قلب الواو والياء ألفا لتعركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عینا فيما آخره زيادة تخص  
 الایماء لانه بتلك الزيادة يعدد شهما بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل فصحیح لذلك وسمعت الزيادة  
 الخاصة بالاسماء الالف والنون نحو جولان وألف التانیث نحو حیددی وصوری وعین مبتدأ وما  
 موصولة وصلتها بخص وواجب خبر مقدم وأن يسلم مبتدأ والجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب  
 خبرا عن عين وان يسلم مرفوع بواجب والتقدير وعین ما يزيد في آخره ما يخص الاسم تجب سلامته ثم  
 قال (وقبل باقرب مما النون اذا • كان مسككا كما انبت انبذا)

یعنی ان النون الساكنة اذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميمًا وذلك لما في النطق بالنون الساكنة  
 قبل الباء من العسر لاختلاف مخارجهما مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من  
 كلمتين ومن كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمنفصل نحو من بت والمتصل نحو انبذا والنون مفعول اول  
 باقرب وميمًا مفعول ثان وقبل متعاقبا باقرب واذا ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف دلالة  
 ما تقدم عليها (فصل) •

(لسا كن صح انقل التعريك من • ذي لين آت عين فعل كائين)

یعنی ان عين الفعل اذا كانت واو او ياء وكان ما قبلها الساكنا كما صححنا وجب نقل حركة العين الى الساكن  
 قبلها الاستتقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو الى  
 الساكن وبين أصله بين فنقلت حركة الياء الى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم ان خالفت  
 العين الحركة المنقولة ابدلت من مجازها نحو ابا ن وأعان أصله أبين وأعون فدخل النقل والقلب  
 فصارا ابا ن وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن اذا كان معتلا لا ينقل اليه نحو يابح وفوق ثم ان  
 هذا النقل له أربعة شروط ذكر الاول في قوله صح وأشار الى باقيها بقوله

(ما لم يكن فعل تعجب ولا • كايض أو أهوى بلام علة)

شبه فعل اتعجب ما فعله نحو ما أقوم وما ألبس وافتعل به نحو أقوم به وألبس به وانما صح فيها بالجل  
 على افعال من كذا لانها من واد واحد وانما كايض فلونقت فيسه الحركة لساكن لذبت همزة  
 الوصل فيقال يابض فيلبس بفعل من المضاعف نحو يابض وأما نحو أهوى مما أعانت لانه فلو نقلت  
 فيه الحركة لتوالى عليه الاعلال والتعريك مفعول بانقل ولسا كن متعلق بانقل ودخ في موضع  
 النعت لساكن ومن ذي متعلق بانقل وآت نعت لذي وعين فعل حال من الضمير المسند تترقى آت وما  
 ظرفية مصدرية أي مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا ثم قال

(ومثل فعل في ذا الاعلال اسم • ضاهي مضارعا وفيه وهم)

یعنی ان الفعل يشارك في وجوب الاعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لاني وزنه  
 أرفي وزنه لاني زيادته فمثل صورتين الاولى أن يبنى من البيع مثل تحلى فتقول يبيع وأصله يبيع  
 بسكون الباء فأعل لانه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء وخالفه في الوزن والثانية نحو

بين معنى تفاعل لان لفظ  
 التفاعل ليس من لفظ  
 الفعل (قوله والحوى)  
 الحوى بالخاء المهملة  
 المفتوحة مصدر حوى اذا  
 اسود لانه من الحوة وهي  
 سمرة في الشفتين (قوله  
 وطاية) الطاية الموضع  
 المرتفع مثل الدكان وغيره  
 وأصله طيبة بيا بن فاقلت  
 الاولى (قوله وغاية) أصله  
 غيبة (قوله نحو جولان)  
 وشذا الاعلال في داران  
 وماهان والاصل دوران  
 وموهان (قوله حيددي)  
 وحيددي اسم رجل وصوري  
 اسم واد قاله الصغاني وقال  
 المرادى اسم ماء

• (فصل) •

لسا كن صح انقل الخ  
 (قوله نحو يقوم) ويقول  
 ويبيع أصله يقوم ويقول  
 ويبيع (قوله ابا ن) وأما  
 نحو يحافن مما كان حرف  
 العلة فيه لم يتحرك ما قبله  
 بحركة تجانسه فدخل في  
 قوله

من واو او ياء بتعريك أصل  
 فتقول تحرك حرف العلة  
 في الاصل وانفخ ما قبله في  
 الحال فقلب ألفا (قوله نحو  
 باض) من البضاضة وهي  
 نعومة البشرة (قوله مثل  
 تحلى) التحلى القشر الذي  
 على وجه الادم مما يلي  
 منبت الشعر (قوله وخالفه  
 في الوزن) لان تفعلا من  
 الاوزان الخاصة بالاسماء  
 (قوله نحو

مقام مشبه لتعلم في الوزن دون الزيادة (قوله نحو أبيض وأسود) أشبهها كرم في الوزن وزيادة الهمزة فلعل لعل فيها أباض وأساد  
فيلتبان بالفعل لكن الصواب ان يثقل (٣١٤) بأعلم لان الكلام في مشابه المضارع لافي مشابه الماضي (قوله المستحق) فيه

نظر لان هذا المصدر لا يستحق ذلك وانما الاعلال فيه بالجل على فعله في صيارته رحه الله مسامحة ونظر لان نحو اجازة واقامة واستقامة فيه مانع وهو يسكون ما بعد أحرف الهلة الاول وفي ابن عقيل على التسميل انما نقلت الحركة حدثت الالف لان التقاء الساكنين ثم قلب حرف العلة ألفا لتحرك ما قبله وما بعده وانفتاحه في الاصل اه فعلى هذا المصدر يستحق الاعلال من غير احتياج الى الحمل على الفعل اذ ليس في المصدر مانع حينئذ وحكى ان بعضهم طلب من شيخه الاجازة فقال له لا أعطيك الاجازة حتى تصرف الاجازة (قوله) وتلزم حينئذ التاء عوضا) قال ابن تازي وليس كلامه هنا مكررا مع ما في باب المصدر لا اختلاف القصد (قوله واستفاه استفاه) أصله استفوه يقال استفاه الرجل اذا اشتد أكله اه من مختصر العيني (قوله وما لافعال من النقل الخ) قال ابن غازي وخص ما لافعال من النقل ومن حذف احتراما من تعويض التاء (قوله لغة

مقام أصله مقوم فاشبه المضارع في الوزن نحو تشرب وخافه في الزيادة لان الميم لا تزداد في أول المضارع وهذا معنى قوله وفيه وسم أي فيه علامة تميزها عن الفعل وفهم منه أن الاسم اذا كان شبيها بالمضارع في الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض وأسود لانه لو اعل لالتبس بالفعل اذ ليس فيه علامة تميزها عنه وفهم منه أيضا أنه ان لم يشابه المضارع لافي الوزن ولا في الزيادة لم يعل ككسكال ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو أظهر وفي الااعلال متعلق بمثل وضاهي مضارعا جلة فعلمة في موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون ان نحو مفعل نحو مخطب بعل لانه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لانه مثل تعلم بكسر التاء في لغة فخرجه بقوله (ومفعل صحيح كالمفعال) يعني انما صحح مفعل وان كان ظاهره يقتضي الاعلال لانه حل على مفعال بالالف ومفعال لم يشبه الفعل لافي الوزن ولا في الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف انه انما صحح لانه مقصور منه فهو هو ثم قال (وألف الافعال واستفعال) أول لذل الاعلال والتا الزم عوض) يعني اذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدر اعل على افعال أو استفعال حل على فعله فنقلت حركة عينه الى فائه ثم قلب ألفا لاجازة الفتحه فيجتمع الفان الاولى المتقلبة عن العين والثانية الالف التي كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الالف المحذوفة وذلك نحو اجازة واستقامة أصلهما اجواز واستقام وتظير اجواز من الصحح اكراما وتقوم استندراك فنقلت حركة العين فيهما الى الساكن قبلها وفعل فيها اما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بان المحذوف هي الالف الزائدة بقوله وألف الافعال واستفعال أول وهو مذهب سيويه ثم ان هذه التاء التي هي عوض قد تحذف واليه أشار بقوله (وحذفها بالنقل نادرا عرض) يعني ان هذه التاء التي تلحق عوضا قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم أرى ابراه واستفاه ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة وألف الافعال مفعول بازل ولذا متعلق بازل والاعلال نعت لذا والتاء مفعول بالزم وعوض حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغته وحذفها مبتدأ وخبره عرض والنقل متعلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر في عرض وفي بعض النسخ رجا عرض ثم قال (وما لافعال من النقل ومن حذف فعول به ايضا فن) يعني انه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بافعال من نقل الحركة الى الساكن قبلها وحذف واومفعول يعني بقوله ففعول ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه باء وما كانت عينه واو ولذلك أتى ثمانين فقال (نحو مبيع ومصون) فاصل مبيع مبيوع فنقلت حركة الباء الى الباء وبقيت الباء ساكنة بعد ضمة فابديت الضمة كسرة لتصح الباء ثم حذف واومبيوع فقالوا مبيع واما مصون فاصله مصون فنقلت حركة الواو الى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها وهي واومفعول وقد يصح كل واحد من النوعين والى ذلك أشار بقوله (وتدبره صحح ذي الواو وفي ذي اليا اشهر) يعني ان ما عينه واوم من مفعول قد يصح أي ينطق به على الاصل وذلك قليل كقولهم ثوب مصون وما عينه باء وهو مث هور وويل ان تصحبه لغة بنى تميم ومنه قولهم مبيوع ونحوه ومن ذلك قول الشاعر حتى تذكر بيضات وهبيجه • يوم رذاذ عليه الدجن مبيوع وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها الافعال ومن النقل متعلق بما في الجرور ومن معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره فن وبه متعلق بقمن والجملة في موضع خبر ما ونصح فاعل بندروه ومضاف لذى على حذف مضاف أي صحح الفعل ذي الواو ثم قال (وصحح المفعول من نحو عدا • وأعل ان لم تحذف الاجودا)

بنى تميم) وصححو الباء دون الواو لان الباء أخف عليهم من الواو (قوله حتى تذ كراخ) حتى الغاية وتفاعل يعني تذ كرهوا الظلم وهو ذ كر التمام المذكور في قوله والبيضات جمع بيضة ويوم رذاذ كلام اضافي مرخوع على العاقل بعينه والرذاذ بذالين مجتهدين المطر الخفيف والدجن الغرير منه والقيم السحاب

(قوله جازية التصحيح) أي جلا على فعل الفاعل ذي الواو فتقول فيه معدو وقال ابن (٢١٥) غازی یعنی ان فعل الفاعل لم يعدل

بهذا الاعلال المخصوص وهو قلب الواو ياء وان أعل بقلب الواو ألفا (قوله) نحوصن الواو بالادغام ولا يقال يعدل قبل الادغام ثم يدغم لان الادغام سابق على الاعلال اذ هو المعروف (قوله تقربها من الطرف) فيه نظر اذ هي متطرفة فصولها به أن يقول لتطرفها (قوله فوه معدو) أصله معدو وواو بن فاذا صححت أدغمت الواو في قطع طران أعلات أبدلت الواو الاخيرة ياء وأبدلت الواو الأولى ياء على القاعدة المتقدمة (قوله عصور وعصى الخ) والاصل عصور وعصو وواو بن فاستعملوا اجتماع الواو بن في الجمع فقلبو الواو الاخيرة ياء ثم أعادت الاولى بالقلب ياء بالادغام وكسر ما قبل الياء تصحح والتصحيح فيه شاذ لثقله وهو واجب في المفرد نحو وعصوا واعتوا كبير اقاله ابن هشام وغيره وقد يعدل بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال الاولى كالعلال طى نحو عنى الشيخ عتبا أي ببلغ غاية التكبير (قوله الا أن اعلال الجمع الخ) وقد أشار في الكافية الى أن اعلال الجمع أولى وتصحيح المفرد أولى بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح أولى ما

يعنى انه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى وارى اللام جازية التصحيح باعتبار تحسن الواو بالادغام والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعد وهو معدو معدى وفهم من قوله ان لم تتحرر لاجودا أن التصحيح اجود لان معنى تحرى نقصه فالعنى وأعل ان لم تنقصه لاجود فهو منه ان كان قصدت الاجود لا تعدل وفهم منه ان ما كان يابى اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو مرى أصله مر موى وقد تقدم وجوب اعلاله عند قوله فصل ان يسكن السابق اليه وفهم منه أيضا أن ما كان وارى اللام على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم اعلاله نحو مرى واعراب البيت واضح ثم قال (كذا ذوا وجهين جال الفعول من • ذى الواو لاجمع او فرد يعن

يعنى اذا كان مثال الفعول بما لاه وواجز فى لاه وجهان الاعلال والتصحيح وذلك فى الجمع نحو عصا وعصو وعصى وفى المفرد عتى عتوا وعتبا الا ان اعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الاعلال ولم يبنه على ذلك الناظم وفى تقديمه الجمع اشعارا بما بذلك والفعول فاعل ويجوز ان وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق بجوازم جمع حال من الواو وواو فرد معطوف على جمع ويعن فى موضع نعت لفرد ثم قال (وشاع نحو بنى فى نوم • ونحو نيام شذوذ غمى)

يعنى انه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعاً ما عينه واو وجهان التصحيح على الاصل نحو نائم ونوم وقائم وقوم وصائم وصوم والاعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف واما فاعل بالالف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام وقد شذفتى نوام بنيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله الاطرقتنا مية بنت منذره فما أرق النيام الاكلماها واعراب البيت واضح

فصل

(ذواللين فأتا فى افعال أبدل) يعنى ان الاقتعال وما تصرف منه اذا كان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم فى تاء الاقتعال وشمل قوله ذواللين الواو نحو تعد أصله او تعد والياء نحو انسر أصله انيسر لانه من اليسر ولا مدخل للالف هنا لانها لا تكون فاء وانما أبدلوا منها تاء لانهم لو أقرروها لالتصبت بها الحركات فان كانت بعدها ضممة قلبت واو أو بعد فتحة قلبت ألفا أو بعد كسرة قلبت ياء فايدلوا منها حرفا جلا وهو التاء لانها اقرب حروف الزيادة الى الواو فان كانت فاء الاقتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار اليه بقوله (وشذفتى ذى الهمز نحو استكلا) يعنى انه قد سمع ابدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ وظاهره تمثيله بان استكلا انه ما سمع فيه الابدال شذوذ او المدحوع من ذلك انما هو ان رأى لبس الازار فينبغى ان يكون المثال راجعا لذي الهمز لا للبدل وفى كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعا لما أبدل تاء من ذى الهمزة وذواللين مبتدأ واخبره ابدل وفاحال من ذواللين وتام مفعول ثان لابدل والمفعول الاول ضمير مستتر يعود على ذواللين وفى اقتعال متعلق بابدل وفاعل شذفتى ضمير عائد على الابدال المفهوم من ابدل ثم قال (طاتا اقتعال رداثر مطبق) يعنى انه يجب ابدال تاء الاقتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الاطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو اصطر واضطرم واططن واضطهر أصلها استبر واضترم واططن واطظمر فالتثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لان التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء ثم قال (فى اذان وا زدود وا كرد الابق) يعنى انه تبدل ايضا تاء الاقتعال وفروعه الابدال والواو والذال وقد استوفى مشاهدا فان أصله اذنان اذا أخذ الدين فأبدل من التاء ذال وأدغمت فيها الادل الاولى وا زدود فعل أمر من زاد أصله ازند فأبدل من التاء ذال وا ذكروا فعل أمر من اذكروا أصله اذكروا فابدلت التاء ذال واللام قبلت المذال والواو أدغمت الدال فى الدال وتاقتعال مبتدأ واخبره رده وهو ماض

ففى (قوله الاطرقتنا الخ) قاله أبو الفهرم لكلاى وهو من اطويل وبارق تى أهله لبلوا والشاهد فى انيائه فان أصله انوام يضم التون جمع نائم (فصل) ذواللين الخ (قوله وما تصرف منه) وهو الماضى والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول (قوله اثر مطبق)



مبنى للمفعول وفي روضه مـ مستتر عائد على تافتعال وطام مفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل أمر  
وتافتعال مفعول أول برد واثر متعاقب رد على الوجهين وفي بقى ضمير مستتر عائد على تافتعال ودالا  
حال من ذلك الضمير وعبر ببقى عن البدل وفيه بعد

﴿فصل﴾ حذف وفي كعدة ذلك الطرد  
(فأمر او مضارع من كوعد • احذف وفي كعدة ذلك الطرد)

يعنى انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واو في ثلاثة مواضع الاول فصل أمر نحو عدو وهو محمول  
على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع الثاني المضارع اذا كان على فعل بفتح  
الياء وكسر العين نحو عدو لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وحل عليه أعدو وعدو وعدو ففهم  
من قوله من كوعدان الواو تحذف في الأمر والمضارع اذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو  
وهب يجب فان قياسه يجب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حرف الحلق وفهم منه أيضا ان حذف  
الواو المذكورة مشروط بان يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف نحو بوعد  
مبني للمفعول وان يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو بوجعل ويوضأ وفهم  
منه أيضا ان يكون ذلك في فعل دل فلو بنيت من الوعد مثل بقطبن قلت بوعد الثالث المصدر من نحو  
وعدوهو أيضا محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو  
كان اسما لم يحذف نحو وجهة وفهم منه أيضا أن المصدر اذا أريد به الهبشة لم يحذف نحو الوعدة  
والوقعة وفأمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال

(وحذف هو زأ فعل استمر في • مضارع وبنيتي متصف)

يعنى انه اطرد حذف الهمزة من أفعل في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر  
عنهما ببنيتي متصفا فان اسم الفاعل واسم المفعول يوصفهما فها ما بنيتا متصف وكان الاصل  
ان لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدرج وخاصم لكن استنقل  
اجتماع همزة بن في فعل المنكلم في نحو أكرم خذفت الهمزة وحل على أكرم تكرم وتكرم ويكرم  
واسم الفاعل واسم المفعول كما حل على بعد سائر أفعال المضارع والمراد بان فعل الفعل الماضي وحذف  
مبتدأ وخبره استمر ثم قال (ظلت وظلت في ظلت استهـ ملا • وقرن في اقررن وقرن نقلا)

يعنى ان ظلت بكسرا للام يجوز ان يحذف منه احدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت  
وظلت ونما هذا الظلم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه مست وفي القياس علم ما  
خلاف وقوله وقرن في اقررن وقرن نقلا يعنى انه استعمل هذا التقفيف في فعل الأمر فقبل فيه قرن  
بكسرا ناقف وهى قراءة غير نافع وعاصم في قرله عز وجل وقرن في بيوتكن وقوله وقرن نقلا أشار به  
الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسرا ان أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين في الماضي  
وكسرها في المضارع فلما حلت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء  
وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الأمر ووجه قراءة الفتح انه من قررت  
بالمكان أقر بكسرا العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسرا من الحذف والنقل  
فهما لغتان فصيحتان وظلت مبتدأ وخبره استهـ ملا والالف فيه للتثنية وفي ظلت متعلق باستهـ ملا  
وقرن مبتدأ وخبره في اقررن والتقدير وقرن مقول في اقررن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز ان  
يكون قرن الاخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى انه استعمل ويكون نقلا جلة في موضع  
الحال من قرن المقنوح الفاء أى نقل مما عا فلا يقاس عليه والاول أظهر

﴿الادغام﴾

يقال الادغام بكسر الهمزة مصدر ادغام بتشديد هـ مصدر ادغم قيل والادغام بتشديد  
الدال عبارة البصر بين وبالسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح ادخال

سميت بذلك لانطباع  
اللسان معها على الحنك  
الاعلى فيخصر الصوت  
حينئذ بين اللسان وما  
حاذاه من الحنك الاعلى  
(قوله نحو وجهة الخ) اسم  
المكان المتوجه اليه لا اسم  
مصدر التوجه فله المازني  
وغيره وقيل مصدر راجع  
النسخ خالدا ولا بد منه  
• (الادغام)

(قوله وفي الاصطلاح)  
وفي شرح التوضيح انه  
اصطلاحا رفعت اللسان  
ووضع اياه بالحرفين  
دفعه واحدة بعد ادخال  
أحدهما في الآخر وقوله  
ادخال حرف في حرف زاد  
بعضهم بل يفتقهما في كلمة  
واحدة اه وهى عبارة  
كوفية وعبارة البصريين  
الادغام بتشديد الدال  
اه من مجلس سبدي محمد  
المرباط

حرف في حرف وهو باب متسع واقتصر منه هنا على ادغام المثان المتحركين في كلمة واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وواجب الوجهين وقد أشار الى الاول بقوله (أول مثان محركين في كلمة ادغم) يعني انه اذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب ادغام الاول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الاول لان الحركة لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل نوعين الاول ان يكون قبل المثل الاول متحركاً نحو ودوطن أصله ما ردد ووطن فسكن المثل الاول وأدغم في الثاني والاخر أن يكون قبل المثل الاول ساكناً نحو ويردون ووطن وأصله ما ردد ووطن ومردد فنقات حركه المثل الاول الى الساكن قبله وبقي ساكناً فادغم في المثل الثاني وفهم منه ان أول المثان اذا كان في صدر الكلمة نحو وددن لا يدغم الا بصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومحركين نعت لمثليين وفي كلمة في موضع الصفة أيضاً المثان ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والاول أظهر ثم أشار الى الثاني بقوله

(لا كمثل صف • وذلل وكال ولب • ولا بكس ولا كخص ابى • ولا كهبل) (قوله لا كمثل صف) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الادغام الا في صف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الكلمة الثاني ذلل وهو جمع ذلول بالذال المجعومة هي ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينه الذل بكسر الذا ل من ذواب ذلل الثالث كال جمع كلمة والكلمة نوع من الثياب معروف الابعاب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الالباب واللب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرجل من الاستنثار واللب أيضاً ما استدق من الرمل الخامس نحو جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذا لمس أو من جس الحبر اذا نخص عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثان عارضة نحو اخصص ابى أصله اخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبى السابح ما كان فيه ثاني المثان زائداً لللاطخ نحو هبل اذا أكثر من قول لا اله الا الله وهو ملحق بدسج وانما امتنع الادغام في هذه المواضع السبعة لمنازع فيها أما الثلاثة الاول فانها مخالفة لوزن الافعال والادغام أصل في الافعال فظهرت بعدها عنها وأما الرابع وهو لب فلغفة الفضة وفي اظهاره تنبيه على ضعف الادغام في الاء لان نظيره من الافعال واجب الادغام نحو وروا أما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الاول مدغم فيه ساكن قبله فلو ادغم الحركة الاول لاتي ساكناً وأما السادس وهو اخصص ابى فلان الحركة الثانية عارضة لانها متفولة من الهمزة وأما السابع وهو هبل فلان ثاني المثان زائد لللاطخ فلو ادغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفل فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله (وشد في آل • ونحوه فل بنقل فقبل) يعني أنه قد شد التفكيك في ألفاظ مما يجب ادغامه منها آل السقاء اذا تغيرت رائحته وفهم من قوله ونحوه انه مع التفكيك في غير آل وذلك ثمانية ألفاظ أخرى دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وسكك الفرس اذا اصطط عرقوباه وضربت الارض اذا كثرت ضباها وقطط الشعر اذا اشتدت جعوده ولخت العين اذا تصقت ومشتت الدابة اذا اظهر في وطيفها تروء وعززت الناقة اذا ضاق مجرى لبنها وجمج الرجل اذا كثرت صوته بجمه هذه الالفاظ كما شاذة محفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله ولا كمثل عاطفة والمطوف عليه محذوف واتقدير ادغم أول مثان متحركين في كلمة مغايرة لاوزان مخصوصة لا كمثل هذه الاوزان ويجوز أن تكون لانها مفعول وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا ندغم كمثل صف والكاف في قوله كمثل زائدة كزادتها في قوله عز وجل ليس كمثل شيء وما بعد صف معطوف عليه وفل فاعل بشدو بنقل متعلق بفل ثم انتقل الى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك الادغام فقال (وحي افكك وادغم دون حذر • كذا نحو تجلي واستم)

(قوله لا كمثل صف) وردد وجدد جمع جده وكلل وظلل ومدد (قوله كخصص ابى) واكفف الشر (قوله ولا كهبل) وقسس وقودد (قوله صفة السرج) وهو الاديم الذي يضم دفنى السرج من أعلاهما وأسفلها ودقتا السرج جانباه من الخشب (قوله ثاني المثان زائد لللاطخ) المزيد لللاطخ هو الباء من هبل لا أحد لامية كذا عند المرادى والمصنف في شرح الكافية وغيرهما فانظره مع ما هنا فصوابه لانه زيد فيه الباء لللاطخ كما عند

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الاول حى وعى فن ادغم نظر الى انه ما مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة ومن فن نظر الى ان الحركة الثانية كالعارضه لوجودها في الماضى دون المضارع لان مضارعه يحيا قبل والتفكيك في ذلك اجدود في تقديمه في النظم اشعار بذلك الثانى نحو تجبى وقياسه الفلن تصد المثلين ومنهم من يدغم فيسكن اوله ويدخل همزة الوصل فيقول اجبى قيل وفيه نظر لان همزة الوصل لا تدخل على اول المضارع الثالث نحو استتر وهو كل فعل على وزن افتعل اجمع فيه تا آن فهذا ايضا قياسه التفكيك ليدنى مقابله سا كالجوز ادغامه بمد نقل حركته الى الساكن قبله فنذهب هذه الوصل فيصير استرو حى مفعول بادغم وهو مطلوب ايضا لافسكنا فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال  
 (وما بناه من ابتدأ قد ينصرف • فيه على تاكيد بن العبر)

هذا من باب تجبى وهو الفعل المضارع المجمع في اوله تا آن اولها لله ضارعة والثانية تاء تفعل أو تفاعل بحوذا كرفى تنذ كرونيسر في تبيد رودة تقدم أنه يجوز فيه عنده الادغام واجتلاب همزة الوصل وذكره تاء انه يجوز فيه حذف احدى التابين والاستغناء بالآخرى عنهما ولم يبين الهدو فوفيه خلاف والمشهور انها الثانية لان الاول يندل على معنى المضارعة والحاصل فيما اجمع في اوله من المضارع تا آن انه يجوز فيه عنده ثلاثة اوجه اثباته - ا وادغام الاولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف احدها وما مبتدأ وهي موصولة واصلها ابتدأ و بناء من متعاقب هو خبره قد يقتصر وفيه في وضع المفعول الذى لم يسم فاعله يبقته مرويجوز ان يكون النائب عن الفاعل على تا والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المحرور بنى ثم قال  
 (وفن حيث مدغم فيه سكن • لكونه بضم الرفع اقترن)

يعنى انه اذا التصق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه اذ لا يتصور الادغام فى ساكن وذلك ان يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون اناء نحو رددت ورددنا ورددت ورددت وقد مثل ذلك بقوله (نحو - لالت مادته) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالادغام فلما سكت اللام الاخيرة لانصال التاء به وجب الفلن فن فعل أمر ومفعوله محذوف أى فلن المدغم فيه أو فلن الادغام ويحتمل أن يكون فلن ماضيا مبنيا لله مفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الادغام كما تقدم بمدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ والجملة مضاف لها حيث واللام في لكونه متعاقب بفن واقترن في موضع خبر الكون وبضمير متعاقب اقترن ثم قال (وفي جزم وشبه الجزم تخيير في) يعنى ان المدغم فيه اذا سكن في جزم نحو لم يرد أو شبه الجزم وهو الوقف يجوز جاز فيه بقاء الادغام والتفكيك نحو لم يرد وورد وانما جعل فعل الامر شيها بالمجزم لان حكمه حكم المضارع فهو شبهه وهو يلزم في فعل الامر اجتلاب همزة الوصل لان تفكيكه يوجب تسكين اوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل الجواز والادغام لغة تميم وبنو اهل الجواز القران غالباً نحو ومن يرد منكم عن دينه ولاغنى تستكثر وهو في القرآن كثير وما جاء فيه مدغم اقوله تعالى ومن يشاق الله في سورة الحشر عند جميع القراء ومن يرد منك في قراءة ابن كثير وأبي عمرو واسكوفين وانما خبر الناطم في الوجهين لان المتكلم به يجوز له ان يتكلم بالفتحة على الا ن لعربى لذى لغته التفكيك محبب لانه لا ينطق به الا مفسككا وكذلك الذى لغته الادغام لا ينطق به الا مدغما وتخيير مبتدأ وخبره في جزم وفقى في موضع التعت لتغييره حتى فى تبع ثم ان ما ذكره في الامر من جواز الفلن والادغام هو من ان ذلك ايضا جائز في افعال في التعجب لانه على صيغة الامر وفيه لانه امر في المعنى فأخبره ما بقوله

(وقد افعال في التعجب يلزم • والترنم الادغام ايضا في لم)

يعنى ان افعال في التعجب يلزم ذلك وايس حكمه حكم فعل الامر من جواز الوجهين كما ان لم ايضا يلزم

المرادى (قوله الرابط بين الصلة) انظر قوله الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المحرور بنى والصواب أن الرابط هو الضمير المستتر في ابتدأ (قوله فن افعال) نحو اشدت ببياض وجوه المتعجبين وأحجب الى الله تعالى بالمحسنين (قوله لم) لغة أهل الجواز لم للواحد والاثنين والجمع وأهمل تجدي يقولون للاثنين هلمما وللجمع هلموا والمرأة هلمى ولانفسا هلمن والمعنى في قوله تعالى هلم شهداءكم هانوا شهداءكم

ادغامه وأصله هلمم فقلت الضمة الى اللام وادغمت الميم وبعناها أقبل وهي عند أهل الجواز اسم فعل فيضاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بنى تميم فانها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هاء او في الجمع هلم واولما أتى على ما أورد جمعه من علم النحو وما عده به في الخطبة بقوله مقاصد التوجوم المحبوبة أخبر بذلك فقال (وما يجمعه عنيت قد كمل • نظما على جل المهمات اشتمل)

يعني ان ما عني به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موقفا لما قصد من إيرادها وجاء على وفق قصده ومراده وما مبتدأ وهي موصولة وصاتها عيت ويلزم بناؤه للمفعول ويجمعه متعلق بعينيت وقد كمل في موضع خبر ما ونظما حال من الهاء في يجمعه واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله نظما بصيغة أخرى فقال

(أحصى من الكافية الخلاصة • كما اقتضى غنى بلاخصاصه)

يعني ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها راجعها والخلاصة الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السجن يخلص مما فيه يقول ان هذا النظم أحصى اب الكافية وقوله كما اقتضى غنى بلاخصاصه أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى من قولهم اقتضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على نظما والخلاصة مفعول بالحصى والجملة من أحصى في موضع الصفة لنظما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد درقت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحطى بالظاء فأنتكرت ذلك عليه وقالت له ما معناه وما عرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أحطى من الكافية لان هذا الرجز اسمه الخلاصة والخلاصة على هذا مبتدأ وأحطى خبره فقلت أل في الخلاصة لما ذاهي فقال لا الهدف قلت له وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لي اجعلها الغلبة فقلت ما فيه أل الغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكرا جمعت الخلاصة من الكافية ثم قلت له ما موضع الجملة فلم يأت بمتنقح فقلت له لعلها استثنائية فقال لا يليق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى انه أحصى وأن كسبه بالظاء سهو منه ثم قال (فأحمد الله مصعبا على • محمد خير نبي أرسله) (وآله القرام البربر • وصحبه المنتخبين الخيرة)

لما أكل مراده ختم كتابه بالصلة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومصلدا ل من الضمير في أجد وخير نبي بدل من محمد وأرسلا في موضع نعت لنبي والفر جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهري وصاحب الخلاصة اسماء من قولك اختار الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتا للمنتخبين لان المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم حيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالنسكين (قال المؤلف) رحمه الله تعالى قد أتيت اعلى ما أوردنا جمعه من الترحم والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب بخاء شرحا مكمل المقاصد مسهل المعاني والقوائد ينتفع به البيادي ويستحسنه الشادي موافقا لما روته مرفيا بما أردت من اختصاره وقصده فالحمد لله على ما منح من التيسير والتسهيل وفتح من التبصير والتسكيل فهو حسي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قدم طبع الكتاب المذكور بالطبعة الخيرية المنشأة بحوض عطى بجدة الية مصر المحمية على ذمة صاحب المطبعة المذكورة حضرة مخ من السيد عمر حسين الحشاب والنسخ محمد عبد الواحد الطوبى وذلك في أواسط شهر رمضان المعظم سنة ١٣٠٥ هـ به

وأخضروهم (نوره)  
الطيرة اسم من الاختيار  
مثل القديرة من الاقتداء  
والطيرة بفتح الياء بمعنى  
الخيار والخيار هو الاختيار  
ومنه يقال له خيار الرؤية  
ويقال هراءهم من تخيرت  
الشيء مثل الطيرة اسم من  
تطير وقيل هما لغتان  
بمعنى واحد وفي التنزيل  
ما كان لهم الخيرة اه  
صباح  
والله أعلم بالصواب واليه  
المرجع والمآب وصلى  
الله على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه وسلم  
تسليما كثيرا

فهرسة شرح المكودي على ألفية ابن مالك

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب ٢	النداء ١٣٢
الكلام وما يتألف منه ٥	فصل تابع ذي الضم ١٣٤
المعرب والمبني ٨	المنادى المضاف الى ياء المتكلم ١٣٥
التكررة والمعروفة ١٥	أسماء لازمت النداء ١٣٦
العلم ٢٠ اسم الاشارة ١٩	الاستغاثة ١٣٧
الموصول ٢٢	الترخيم ١٤١ الاختصاص ١٣٩
المعرف باداة التعريف ٢٦	التصدير والاعراض ١٤١
الابتداء ٣٤ كان واخواتها ٢٨	أسماء الافعال والاصوات ١٤٢
فصل في ماو لاولات وان المشبهات بليس ٣٧	نونا التوكيد ١٤٤
أفعال المقاربة ٤٠ ان واخواتها ٣٨	مالا ينصرف ١٤٧
لا التي اتى اليها ٤٥	اعراب الفعل ١٥٧ عوامل الجزم ١٥٢
ظن واخواتها ٥٠ أعلم وأرى ٤٨	فصل لو ١٦١ أما ولو لا ولوما ١٦٠
الفاعل ٥٥ النائب عن الفاعل ٥١	الاخبار بالذى والالف واللام ١٦٢
اشتغال العامل عن الممول ٥٨	العدد ١٦٧ كم وكأين وكذا ١٦٤
تعدي الفعل ولزومه ٦١	الحكاية ١٧٠ التأنيت ١٦٨
التنازع في العمل ٦٣	المقصور والممدود ١٧٢
المفعول المطلق ٦٨ المفعول له ٦٥	كيفية تنبيه المقصور والممدود الخ ١٧٣
المفعول فيه وهو المعنى ظرفا ٦٩	جمع التكبير ١٧٥
المفعول معه ٧٣ الاستثناء ٧١	التصغير ١٨٤
الحال ٨٣ التمييز ٧٧	النسب ١٨٨
حروف الجر ٨٩ الاضافة ٨٥	الوقف ١٩٣
المضاف الى ياء المتكلم ٩٧	الامالة ١٩٦
اعمال المصدر ٩٨	التصريف ١٩٩
اعمال اسم الفاعل ١٠٠	فصل في زيادة همزة الوصل ٢٠٤
أبنية المصادر ١٠٢	الابدال ٢٠٥
أبنية أسماء الافعالين والصفات ١٠٥	فصل من لام فعلي اسم الخ ٢١١
المشبهات بها ١٠٧	فصل ان يسكن السابق الخ ٢١١
الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٠٧	فصل لساكن صح الخ ٢١٣
التعجب ١١٢	فصل ذواللين الخ ٢١٥
نعم ونيس وما جرى مجراها ١١٤	فصل فإمر او مضارع الخ ٢١٦
أفعل التفضيل ١١٩ النعت ١١٧	الادغام ٢١٦
التوكيد ١٢٥ عد - بان ١٢٣	
عطف النسق ١٢٦	
البدل ١٣٠	